الجمهـــورية الجـزائـريـــة الديـمقـراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــم العـــالي والبحث العلمـــي
جـــــامعة السانيـا - وهـــــران
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها
مشروع: الدراسات النحوية في الجزائر (المخطوط والمطبوع)

مَسَائِلُ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ

للشيخ أمحمد بن يوسف ألمفيّش (ت 1332 هـ / 1914م)

- تحقيق ودراسة -

رسالة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية ضمن مشروع:
النحو في الجزائر-مجالاته ومنطلقاته -

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: المختار بوعناني

إعداد الطّالب:
حيدرة رشيد

أعضاء لجنـــــــــة المناقشة

1- الدكتور: عبد الحليم بن عيسى	رئيسا	جامعة وهـــران
2- الدكتور: المختار بوعناني	مشرفا ومقرّرا	جامعة وهـــران
3- الدكتور: عمّـــــار مصطفاوي	عضوا مناقشا	جامعة وهـــران
4- الدكتور: ميلود منصوري	عضوا مناقشا	جامعة وهـــران

2013/06/17

السنة: 2013

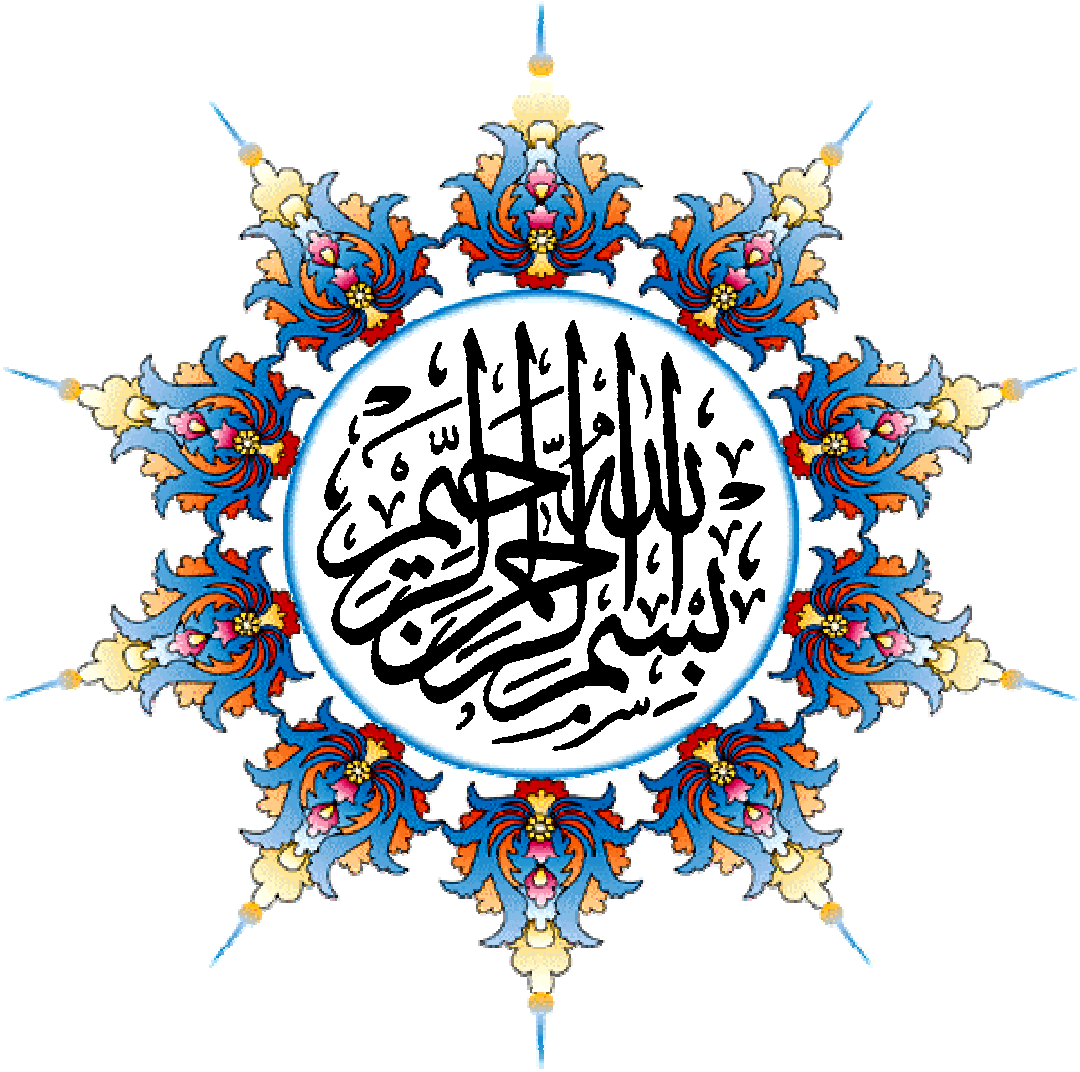
بسم الله الرحمن الرحيم

شكرٌ وَتقديرٌ

- بداية؛ أشكر الله عزّ وجلّ على كرمه عليّ؛ أن سهّل لي في العلم سبيلا ما كنتُ بالغَـهُ لولا عنايتُه وتوفيقُه.

- ثمّ تحيّةُ إجلال وتقدير لأستاذي المشرف الدكتور: المختار بوعناني – حفظه الله وأطال في عمره- على إيلائه هذا البحثَ الكثيرَ من اهتمامِه وخبرتِه وعلمِه، ولم يبخَل عليَّ بنصائحه وتوجيهاته.

- ثمّ للأستاذ: يحي بن بهون حاج أمحمد، من المركز الجامعي غرداية، على وقوفه إلى جانبي للحصول على نُسخ البحث، وتعبِهِ معي خلال مختلف مراحله.

- ثم أخويَّ الكريمين على مساهمتهما في مُساعدتي وتشجيعي فجازاهما الله عنّي كُلَّ خير.

كشاف الرّموز المستعملة

[] ..... : المعقوفتان لحصر الزيادات.

(/)..... :ترقيم اللوحات المصورة الأصلية في المخطوط، وترتيب الورقة "أ" أو "ب".

..... /[1] ..... : خط مائل مع رقم هامش؛ بداية الصفحة من النسختين (ب) أو (ج).

...../ ..... : خط مائل للفصل بين معلومات الكتاب كالعنوان والمؤلّف ودار الطبع وغيرها.

﴿ ﴾..... : القوسان المزهّران لحصر الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة.

"....." ..... :علامتا التنصيص لتحديد القول بلفظه، و ما هو خارج عن سياق الكلام.

مقدّمة البحث

مقدّمـــــــــــــــــــــــــــة :

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على من رفع بماضي العزم قواعد الإيمان، وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان؛ محمدٌ المنتخب من خلاصة معدٍّ ولباب عدنانٍ، وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصَبات السبق في مضمار الإحسان " [1] أما بعد:

نالت المقدمة الآجرومية لابن آجرّوم الصنهاجي –على غرار متن الألفية لابن مالك– مالم ينَله أيُّ مصنّف آخر في بابه من عناية العلماء بها قديمًا وحديثًا، من شروح ونظم وتعليقات وحواشٍ على الشروح، من إعرابٍ لألفاظها، ونظمٍ لمنثورها، وشروح لمنظومها، ومن تصدي العلماء لتعليمها، وإقبال الطلاب على تعلُّمِها، إذ قلَّ أن تجدَ نحويًّا لم يُصنّف كتابًا ذا صلة بها، أو لم يتصدَّرْ لتدريسها، أو لم يُشِر إلى مسألة من مسائلها؛ كونُها من بين أُولى اللَّبِنات التي ظهر لها الفضلُ في التقعيد للنحو العربي، كانت على مدى قرون طويلة من أُسُسِ المناهج التعليمية في المدارس القرآنية، والكتاتيب الجزائرية ومازالت، تُدرّس جنبا إلى جنب مع كتاب الله العزيز الحكيم.

وأحببت أن يكون لي جهدٌ لخدمة اللغة العربية، وتثمين المؤلّفات التي تناولت الآجرومية بالشّرح من جهة، وكشفُ أحد الكتب النحوية المغمورة التي تحتاج إلى الكثير من التأمّل والتفكير من جهة أخرى، فكان لزاما عليّ أن أُدلِي بدلوي سائرا في هذه الطريق الوعْرة المستصعبة المسالك، الخطيرة المهالك، رغبةً في العمل على إنقاذ شيءٍ قليلٍ ثمينٍ من كثيرٍ اكتنفَه النسيانُ ، واستأثَرَت به الأَرَضَةُ في أدراج الخزائن، في محاولة إلى إخراج بعضه إلى رفوف المكتبات.

(1) من مقدّمة حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (ج1/ص30– 31) .

وبتوفيق من الله، ومساعدة أعتزّ بها من أستاذي المشرف: الدكتور المختار بوعناني، الذي مَنحني من جهده ووقته ليتولّى مهمّة توجيهي بالنصح، استطعت أن أكشف الحجابَ عن كتابٍ لعالم لغوي جزائري من بني يزجن، وهو الشيخ " أمحمد بن يوسف أطفيّش" رحمه الله، لما امتلكه من فكر خصب، وذكاء وقاّد، وذاكرة حافظة، وصبرٍ على خِدمة الدين والعلم، وما تركه هذا العالم من مؤلّفات مكّنه من الاستئثار بتلك المكانة المرموقة التي خصّه بها معاصروه وطلاّبه، ومريدوه.

وامتثالا للهدف الذي من أجله افتُتح مشروع (الدراسات النحوية في الجزائر) تحت رعاية أستاذنا: المختار بوعناني – أطال الله في عمره- حرصت على الحصول على مخطوطة لهذه الشّخصية الفذّة، الموسوم بـ" مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ "، وتحقيقا لهذا الأمر، عزمت في خريف سنة: 2009م على الرحيل إلى مدينة غرداية بحثا عنه، أين تلقّاني الأستاذ: يحي بن بهون حاج أمحمد، من المركز الجامعي بغرداية، ومدّ لي يد العون والمساعدة، حيث اصطحبني إلى مكتبات مختلفة في بني يزجن وغيرها، باحِثَين عن غايتنا حتّى حصَّلنا نسخةً من المخطوط من مكتبة جمعية التراث، والحمد لله، وتعهّد لي بمواصلة البحث عن النّسخ المتبقّية؛ وإرسالها لي، وقد وعد ووفى- جازاه الله خيرا كثيرا- وبعد ذلك عرضت النسخة على الأستاذ المشرف، فوافق على تسجيل الرسالة، وشجّعني على السّعي في تحصيل النسخ الأخرى، وكان لي ما أردت.

دوافع البحث:

أمّا فيما يتعلّق بالأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع، فهأنذا أجملها فيما يلي:

1. أرى أهمّ هذه الأسباب، ميولي النحويةُ واللغويةُ، فمنذ نعومة أظافري؛ وأنا على علاقة وطيدة باللغة العربية لم أنفك متعمّقا في مجالاتها، متوسّعا في مواضيعها، باحثا عن كوامن درَرِها ولآلئها، ومن الدوافع أيضاً غيرتي على التراث الوطني، ورغبتي في ترك شاهد على غِنى هذا التراث الجزائري وخصوصيته لمن يجهله.

2. أهميةُ الكتاب وقيمته العلمية؛ إذ حوى كثيرًا من المسائل النحوية، واللغوية والصرفية والعقائدية، على طريقة الأقدمين في تناولهم لها، مع قدرة على التمحيص والتصحيح والأخذ بالصواب، واجتناب الزلل والتبعية العلمية، والاستقلال بالفكر.

3. يُعَدُّ هذا الكتاب أحد شروح الآجرومية ، والآجرومية من المتون النحوية التي حظيت باهتمام العامة والخاصة ، وإظهار هذا الكتاب محققًا ما هو إلاّ صخرة أخرى أرصُفها لبناء صرح النحو الجزائري، وتفاني أهله في نشر العلم .

4. إنّ مؤلِّف الكتاب معدودٌ من النحويين المتميزين في عصره، وتحقيق هذا الكتاب – وهو من أوسع كتبه في النحو – يُعدّ خدمةً لهذا العالم الجليل الذي نذر نفسه لخدمة العلم وأهله، وكشفًا عن مذهبه النحوي؛ وآرائه الصرفية.

5. خطّة البحث:

اقتداءً بمن سبقني في مجال التحقيق، واقتفاءً لخطاهم، قسّمت هذا البحث إلى قسمين:

قسم للتحقيق وقسم للدراسة.

القسم الأول – التحقيق –:

ويشتمل على مقدمة تعرّضت فيها بنظرة عامة إلى:

– الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية التي عاصرها الشّيخ.

– ترجمة موجزة للمؤلّف مع التعرض لأهم محطات حياته كاسمه الكامل ونسبه ودراسته وتلاميذه ورحلاته وجلوسه للتدريس ومؤلّفاته ووفاته وما إلى ذلك.

– تحقيق تسمية الكتاب ونسبِته لمؤلّفه؛ والموضوع الذي يُعالجه؛ مع علّة الشّيخ في تأليفه، ثمّ وصفٌ مفصّل للنسخ التي حصلت عليها، مع ملخّص لعملي في التحقيق والمنهج الذي اعتمدت عليه، وأخيراً، نماذج مصوّرة من المخطوطة لاكتمال الصورة.

ثمّ انتقلت إلى الأهمّ، وهو النصّ المحقق، فقمت بالعمل عليه متّبعا الخطوات الآتية:

- نسخ النص على أسس علامات الترقيم والرّسم الإملائي والقواعد الحديثة، ومن ثمّ تقسيمه إلى فقرات مراعاة للترتيب.
- عنونة بعض عناصره وأبوابه ممّا لم يضع لها المصنّف عنوانا، وقد أشرت إلى ذلك في محالّه.
- ضبط متن الآجرومية المشروح والآيات والأحاديث والأشعار والأمثال وما غمُض من المفردات ذات احتمالات التأويل بالشّكل التام.
- تخريج الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة والأشعار والأقوال المأثورة، وردّها إلى مظانّها في الكتب.
- التعريف بالأعلام والمدن والقبائل والفرق الكلامية الواردة في الكتاب.
- توثيق أقوال النحاة وآرائهم الواردة في المخطوط، مع الإشارة إلى الاختلافات إن وُجِدت.
- وضع فهارس مفصّلة عامة لكلّ ما مرّ، تسهيلا للرجوع إليها عند الحاجة.

القسم الثاني –الدراسة – وقد اشتمل على:

- أهميّة الكتاب وقيمته العلمية وما يحويه من فوائد .
- مصادر المؤلِّف التي استعان بها في تأليف الكتاب.
- المنهج الذي اعتمد عليه الشيخ أطفيّش في تأليفه
- شواهد الكتاب التي ذكرت في المؤلَّف من حيث طبيعتها وطريقة الاستشهاد بها .
- الموازنة بينه وبين بعض الشروح الأخرى.
- تأثر الشيخ أطفيش بمن سبقه من النحاة في الشكل، وكذا في المحتوى.
- التحقيقات التي توصّل إليها الشيخ في الكتاب، والمسائل التي فصل فيها، وأبدى رأيه فيها .

الخاتمة: وفيها النتائج المُتوصّل إليها في البحث.

6. الصعوبات التي اعترضت البحث:

وفيما يأتي جملة من الصعوبات التي واجهتني في البحث أوردها على سبيل المثال لا الحصر:

1- مشاكل التحقيق؛ إذ يُعدّ تحقيق الكتب في نظر الكثيرين من أصعب البحوث الأكاديمية؛ وأشدِها استهلاكا للوقت والجهد، وأكثرها استنفادا للطاقة والتركيز، لما يتطلّبه من صبرٍ تؤدةٍ وأناةٍ وتوخٍ للأمانة العلمية، وإلمام بقواعد الخط العربي، وقدرة على فكّ رموزه وحروفه، خاصة القديم منه، واستطاعة لفهم المعاني الغامضة، إضافة إلى امتلاك سرعة البديهة، وشدّة الحفظ والتذكّر، ومكتبة هامة تحوي أمهات الكتب ، ولمّا تجدْ ضالّتك فيها أو تكدْ، أمّا ختام الأمور – والختام مسك- فأهمها بلا منازع؛ التوفيق من عند الله عزّ وجلّ، والتيسير منه على مقارعة التحقيق والتوثيق والتعليق.

كثير من المصادر التي يعزو إليها المؤلف وحتّى تلك التي من تأليفه – رحمه الله- إمّا مازال مخطوطا لم يُطبع، وإمّا مفقود تناثرت إشارات إليه هنا وهناك، وهذا يصعّب بلا شك عملية توثيق الأقوال، وعزوها إلى مصادرها، ومن الأمثلة على ذلك إشاراته إلى كتاب لا زال – على حدّ علمي- مخطوطا وهو: حاشية الجاربردي على شافية ابن حاجب.

ولا يسعني في هذا المقام، إلاّ أن أتقدّم بالشّكر الجزيل للأستاذ: الدكتور المختار بوعناني على حرصه وتوجيهاته، والأستاذ: يحي بن بهون حاج أمحمد، من المركز الجامعي غرداية على العون الذي قدّمه من أجل إتمام هذه الرسالة، وإلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

القِسمُ الأوّل

-التّحقيق-

مقدّمة التّحقيق

التَّعرِيف بالمؤلِّف والمخطوط:

مدخل:

قال أحد الحكماء: "من يهملْ تاريخه، يضيّعْ حاضره، ويفقدْ مستقبله" .

إنّ المتأمّل لهذه الحكمة، لا بُدّ وأن يدرك مدى أهمية المحافظة على كلّ ما تتوارثه الأجيال من ميراث حضاري، وتراث ولغة، وعادات وتقاليد تجسّم ارتباط الأمة، وتحدّد هويّتها، وانتماءها، وتقديم خدمة المحافظة على التراث وإعادة إحيائه وبعثه إلى الوجود .

من هذا الباب، فإن الحفاظ على تراثنا العربي من الضياع، تعتبر أولويّة كبرى، في زمن كثرت فيه الانزلاقات والانحرافات ولا شك، ونسي الناس بل تناسوا الحفاظ عليه، فلا يخفى أن تراثنا العربي بحاجة ماسة إلى قراءة واعية تضع اليد على ما اندثر منه وانطمس بين ظلمات النسيان، وهو بحاجة ماسة كذلك إلى جهود جماعية لخدمته وإحيائه، إلاّ أن هذا الحقل مازال يشهد عزوفا عامّا للطلاب والمثقفين لا زالت أسبابه مجهولة.

فلا بدّ قبل الشروع في الترجمة للشّيخ الوقوف على الفترة التي عاش فيها، مرحلة بدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة: 1830م، وما صاحب ذلك من اضطرابات سياسية واجتماعية سيأتي الحديث عنها تباعا .

عَصْرُ المُؤلِّـفِ:

سالت الكثير من الأقلام قبلَ هذه الدّراسة، سبّاقة بالاستفاضة والتفصيل للحديث عن عصر الشيخ أطفيّش، سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفكريا واقتصاديا، ممّا لا يترك مجالا كبيرا في الموضوع، وقد فصّل الكثير من الباحثين تداعيات هذه الحقبة التاريخية – وأقصد بها نهاية العصر العثماني، ودخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر بداية من 1830م، المتزامن وميلاد الشّيخ: أمحمد بن يوسف أطفيّش (ولد 1821م)- بكثير من الإسهاب والشّرح في كتب تاريخية عديدة، وبحوث أكاديمية مختلفة، وأورد على سبيل المثال لا الحصر:

- عصر الدول والإمارات (الجزائر–المغرب الأقصى–موريتانيا– السودان) /د .شوقي ضيف.

- معجم أعلام الإباضية من القرن الأول إلى العصر الحديث/ قسم المغرب الإسلامي/ تأليف: الأستاذ محمد بن موسى باباعمي وآخرون.
- تاريخ بني ميزاب (دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية)/ يوسف بن بكير الحاج سعيد .
- تاريخ الجزائر القديم والحديث/ مبارك بن محمد الهلالي الميلي.
- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر/ الدكتور: أبو القاسم سعد الله.
- كتاب الجزائر/الدكتور: أحمد توفيق المدني.
- تاريخ الجزائر الثقافي/ أبو القاسم سعد الله.
- رحلة القطب / تحقيق: يحيى بن بهون الحاج أمحمد .
- آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية/ مصطفى بن الناصر وينتن/ رسالة ماجستير.
- الكافي في التصريف/ تحقيق: عائشة يطو/رسالة ماجستير.

وغير هذه الكتب والرسائل الكثيرُ.

ولكن لا بأس من إطلالة مختصرة على هذه الفترة المتقلّبة من فترات التاريخ الجزائريّ حتّى تتجلّى الصورة واضحةً حول الظروف الصعبة التي تزامنت وجهادَ الشّيخ الفكري والعلمي، لأنّ الوصول إلى ذلك المستوى من العلم والمعرفة والاجتهاد الذي بلغه الشّيخ ممّا شهد به العدوّ قبل الصديق، كان يُعدّ أمرا يصعب تحقيقُه خاصة في ظلّ الحياة الاجتماعية والسّياسية في تلك الفترة، ولمن يريد الاستزادة، فقد أَحَلْتُه على كتب الاختصاص السّابقة علّه يُشبع نهمه المعرفيّ حولها، وما يهم في هذا المقام هو الحياة العلمية والثقافية التي ميزت تلك الفترة من التاريخ الجزائري، وهأنذا أجملها فيما يأتي:

الحالة العلمية :

رغم قلة عدد المزابيين بالنسبة إلى مجموع سكان الجزائر؛ فإنّ بصماتِهم التاريخيةَ والاجتماعيةَ والسياسيةَ بارزةٌ في تاريخ الجزائر، وهو دور اضطلعت به الزوايا والمعاهد والمدارس الدينية والمساجد، على غرار" الزاوية التيجانية

" بتوقرت، وزاوية "الهامل" ببوسعادة الذي كان صاحبها على علاقة بالشّيخ أطفيّش، وزاوية " الشيخ علي الطّيار" في البيبان وغيرها [1]، فلو عدنا إلى مختلف حقب التاريخ لوجدنا آثارهم في مجالات الفكر والإصلاح الاجتماعي والوطنية بارزة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: إبراهيم بيوض (ت 1981م) ومحمد علي دبوز (ت 1981) وأبي اليقظان (ت281هـ) ومفدى زكريا(ت 1977م)، والشيخ محمد أطفيش (ت 1914 ، والسيدة ماما بنت سليمان (1863-1931م) التي كانت لها صولات وجولات ليس فقط في مجال الرعاية الاجتماعية، بل حتى في محاربة الاستعمار الفرنسي اقتصاديا بدعوتها للعامة إلى مقاطعة البضائع الفرنسية.

الحياة الثقافية:

كانت الحياة الثقافية التي تتميز بالطابع الإسلامي، هي التي تربط ربطا متينا محكما بين مختلف أصناف السكان قبل أن يتفرّغ الاستعمار الفرنسي لتحطيمها واقتلاعها من الجذور، وكانت تعمل عملها في صهر السكان حتى يشعروا بانتمائهم لبلد واحد وأمة واحدة، وعندما تتحدث عن الطابع الإسلامي للثقافة فليس المقصود هو المحتوى الديني لهذه الثقافة فقط، ولكن المقصود هو المحتوى الحضاري بما فيه من تعليم وتنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات اجتماعية وفكرية، وقد شهد عدّة فرنسيين شاهدوا الجزائر في فترة الاحتلال، بأنّ الأميّة كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، وأنّ سكان الجزائر قد يكونون أكثر ثقافة من سكّان فرنسا، فكلّ الناس تقريبا يعرفون القراءة والحساب، وان نسبة الأميّة في الجزائر كانت في 1830م أقلّ منها في فرنسا. [2]

(1) الكافي في التصريف / تحقيق: عائشة يطو/ص 06/ رسالة لنيل شهادة ماجستير/كلية الآداب واللغات والفنون/ قسم اللغة العربية/ جامعة وهران/2001م-2002م.

(2) ينظر: تاريخ الجزائر في القديم والحديث /مبارك بن محمد الهلالي الميلي/(ج3/ ص 317)/ دار النشر: مكتبة النهضة الجزائرية / دون رقم ط/ د.ت.ط/ (ج 3/ ص 317).

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ بني ميزاب اعتنقوا المذهب الإباضي، وانتقلوا من المعتزلة إلى الإباضية التي أسّسها عبد الله بن إباض التميمي، وقد نقلها إليهم الشيخ: أبو عبد الله محمد بن بكر، ولم يمرّ زمن حتى صاروا جميعُهم من أتباع هذا المذهب، وربطتهم بجذوره في سلطنة عمان الكثير من الروابط والصداقات[1].

ترجمة المؤلّـِف :

اسمه ولقبه وشهرته ونسبه:

أمحمد[2] بن يوسف بن عيسى، أطفيّش[3]، الشهير بـ (قطب الأئمة)[4]: (1237هـ /1821م – 1332 هـ / 1914م).

واسمه الكامل هو : أمحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير الحفصي عيسى أطفيش الحفصي[5] العدوي[6] الجزائري[7].

أشهر عالم إباضي بالمغرب الإسلامي في العصور الحديثة.

---

(1) ينظر: تاريخ بني مزاب /يوسف بن بكير الحاج سعيد/ ص: 19–20.

(2) كذا بفتح همزة القطع وإسكان الميم،وترجع زيادة هذه الهمزة إلى الرغبة في التفريق بين اسمه واسم محمد صلّى الله عليه وسلّم حتّى لا يتعرض اسمه الكريم إذا استحقّ من اسمه محمد السبّ مثلا إلى الإهانة. ينظر: الكافي في التصريف/ عائشة يطو/ص12.

(3) أطفيش: لفظ بربري، مركب تركيبا مزجيا من ثلاث كلمات، الاولى (أطف) بفتح الهمزة وتشديد الطاء المفتوحة وسكون الفاء، ومعناها ببعض لغات البربر (امسك) والثانية (أيا) بفتح الهمزة وتشديد الياء، ومعناها (أقبل – تعال) والثالثة (أش) ومعناها (كل) فمجموع الجملة (أطف أيا أش) وترجمتها (أمسك، تعال، كل) يقال إن أحد أسلاف صاحب الترجمة لقب به لمناداته صديقا له يدعوه إلى الطعام.ينظر الأعلام للزركلي (ج 7/ص 156–157) دار العلم للملايين/ بيروت/ الطبعة: الخامسة عشر/ ماي 2002م.

(4) قطب الأئمّة لقب أطلقه عليه الشّيخ: عبد الله بن حميد السالمي (مجدد العلم بعُمان) فاشتهر به، حتّى صار عَلَماً عليه. رحلة القطب/ يحيى بن بهون حاج أمحمد/ ص 22.

(5) نسبة إلى أبي حفص عمر بن الخطاب.

(6) نسبة إلى عدي بن كعب القرشي جد عمر.

(7) ورد هذا النسب كاملا في كتاب: رحلة القطب/ يحيى بن بهون حاج أمحمد/ ص 22.

من عائلة شهيرة بالعلماء من بني يسجن، من عشيرة آل بامحمد، وينتهي إلى عمر بن حفص الهنتاتي، من العائلة الحفصية المالكة بالمغرب بين (625-983هـ / 1229-1574م)، وفي بعض كتبه ينهي الشيخ اطفيش نسبه إلى أبي حفص عمر بن الخطاب.[1]

أما أمه فهي : السيدة مامَّه سَتِّي بنت الحاج سعيد بن عدُّون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يدّر ببني يسجن.

مولده ونشأته العلمية وشيوخه :

ولد في مدينة غرداية [2] العريقة بشمال صحراء الجزائر لما انتقل إليها والده، وعاش بها طفولته الأولى، وفي الرابعة من عمره توفي والده، وتركه يتيما تحت كفالة والدته. توسَّمَتْ فيه بوادر النبوغ، فعهدت به إلى أحد المربين لحفظ القرآن، فختمه وحفظه وهو ابن ثمانٍ، ففتح له مجال العلم، وسارع إلى دور العلماء وحِلَق الدروس بالمسجد. فتكونت لديه شهية عجيبة للقراءة والكتابة، ورغبة ملحة في حضور مجالس العلماء، وغشيان حلقاتهم، وقد أتاح الله له الفرصة في أن يحضر كثيرا من حلقات العلم لمشايخ عصره في واد مزاب منهم:

1. أخوه الأكبر الشّيخ ابراهيم بن يوسف[3]، وذلك أوانَ رجوعه من رحلته المباركة في طلب العلم بعمان ومصر والمغرب، وقدأخذ عنه أكثر المبادئ العلوم التي نبغ فيها.

2. الشيخ الحاج محمد بن عيسى آزْبَار[4] (ت1307هـ -1890م)، بعدما رجع من عمّان، وقد حضر دروسه بمسجد بني يزقن.

---

(1) آراء الشيخ أحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية/ مصطفى بن الناصر وينتن/ ص23.

(2) نجد المراجع تذكر أنّ مولده كان ببلدة بني يزجن نقلا عن أبي إسحاق إبراهيم أطفيّش، بينما الصحيح أنّ ميلاده كان ببلدة غرداية، كما تذكره بعض المصادر، ويصرّح به الشّيخ أطفيّش نفسه حين يشرح معنى لفظ " مسقط الرأس " ويقول: " أي موضع السقوط نحو: غارداية مسقط رأسي، أي موضع ولدت فيه وسقط فيه رأسي من بطن أمّي، غفر الله لها". ينظر المصدر نفسه: ص25.

(3) وسيأتي التعريف به في قسم التحقيق.

(4) ينظر: معجم أعلام الجزائر ص 12.

3. الشيخ سليمان بن عيسى عدون (ت 1185هـ-1252هـ) [1]، حضر دروسه في مسجد بني يزقن.

4. الشيخ بابا بن يونس، في المسجد العتيق بغرداية، ويذاكر معه في غار بجبل موركي.

وفي أوقات الفراغ كان يغشى المكتبات ويلتهمها التهاما، حتى إنه كان إذا بدأ في دراسة فنٍّ من العلم عند أحد المشايخ، أتمه وحده، وطلب الانتقال إلى كتاب أوسع في ذلك الفن.

ومن حسن حظه أن دعاه نجل الشيخ عبد العزيز الثميني، وفتح له خزانة [2] والده، ووهبت له زوجته عائشة نوح الخزانة التي ورثتها عن أبيها وكان عالما، وهكذا وجد القطب نفسه أمام عدد من خزائن الكتب، فلم تتُق نفسه إلى الرحيل خارج الوطن طلبا للعلم، مكتفيا بما حوله.

نشأ عصاميا[3]، لم يسافر للدراسة خارج موطنه، وجعل دأبه الحرص على اقتناء الكتب واستنساخها، يجتهد في طلبها واشترائها من كل البلدان، رغم قلة ذات اليد، وصعوبة الاتصال.

فتجمعت لديه مكتبة غنية، تعتبر فريدة عصرها بالنظر إلى ظروف صاحبها، وبعده عن مراكز العلوم والعمران.

ومما ساعده على التحصيل: اقتناؤه لبعض خزائن العلماء، منها خزانة الشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني، وقد تزوج امرأة عِلم أنها تملك مكتبة ثرية ورثتها عن أبيها.

وما كاد يبلغ السادسة عشرة، حتى جلس للتدريس والتأليف، ولما بلغ العشرين أصبح عالم وادي ميزاب، ثم بلغ درجة الاجتهاد المطلق في كهولته.

---

(1) ينظر: معجم أعلام الجزائر ص 230.

(2) المقصود بالخزانة في عُرف وادي ميزاب (المكتبة).

(3) العصامي هو من يعلّم نفسه بنفسه، غير معتمد على مشايخه.

زواجه:

تزوج القطب ثلاث نسوة [1] وجمع بينهن، وهو أب لتسعة أولاد، ويعتبر زواجه مدرسة من المدارس التي ساهمت في تكوينه، فثلاثتهن من بنات العلماء[2] ذوات الصلة بالعلم والكتب، وما أعزّها في ذلك الزمان.

معهده :

أنشأ القطب معهدا للتدريس ببني يسجن، تخرج فيه علماء ومصلحون ومجاهدون، انبثوا في أقطار المغرب والعالم الإسلامي، وقد عانى مع عائلته الفقر وشظف العيش، نجده في ثنايا كتبه ورسائله، خاصّة تلك التي بعث بها إلى العمانيين حتّى أصبح يتحرّج من نفقات المراسلات التي يبعث بها إليهم، ولم يكن يجد ما يستنسخ به كتبه، وهذا ما يفسّر لنا جانبا من ضياع تراثه، إذ لم يكن يعدّد نسخ الكتاب الواحد؛ فأصبح عرضة للضياع، وكان العمانيون يودّون زيارته، لكنّه لا يبدي رغبته في ذلك، لقلّة إعانة الناس له على تحمّل نفقات تلاميذه الوافدين من خارج ميزاب[3] .

له منهج في التدريس يعتمد على استغلال الوقت، والتركيز في التلقين. تستمر دروسه طيلة أيام الأسبوع، من الضحى إلى الزوال، إلا يوم الجمعة، ثم يزيد دروسا في المساء بعد العصر.

ولا يدرّس في الليل إلا الغرباء والنجباء والمتفوقين ؛ لأنه كان يخصص الليل للتأليف والإجابة عن الرسائل والاستفتاءات المتهاطلة عليه ؛ وكان غزير المادة، طويل النفس، متفانيا في العلم، يدرس أحيانا أحد عشر درسا مختلفا في اليوم.

---

(1) وهنّ على التوالي: مريم بنت الحاج محمد زبار صاحبة مكتبة غنّية بالتآليف، ماما بنت عدّون زكريّا، عائشة بنت محمد بن صالح. وانظر: تاريخ بني مزاب/يوسف بن بكير الحاج سعيد/ ص 177 .

(2) مريم بنت الحاج محمد زبار ورثت عن أبيها الحاج محمد بن عيسى زبّار مكتبة غنّية بالتآليف، وقد فتحتها في وجه الشّيخ. المصدر نفسه/ص 177.

(3) ينظر: آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية/ مصطفى بن الناصر وينتن/ ص26 .

وكان يستعمل اللسان البربري المحلي كأداة للتدريس عند الاقتضاء، ولا يحاسب تلاميذه على الغياب أو الإبطاء، وإذا رأى منهم تعبًا روّح عنهم بما يدفعهم إلى النشاط والتركيز، ويولي عناية خاصة لأسئلة تلاميذه، فيكتبها، ويحقق مسائلها، ولا يعجز عن الرجوع إلى المصادر، ولو أثناء الدرس.

تلاميذه:

بهذا المنهج في التعليم، والسعة في العلم، انهال عليه الطلبة من مختلف الأقطار الإسلامية، وصدروا عنه، وكلّهم رجال عاملون في مختلف مواقع الحياة؛ تأليفا، وتعليما، وقيادة، وقضاء، وإصلاحا.

وبلغ عدد تلاميذه العشرات من أشهرهم:

1- إبراهيم اطفيش، أبو إسحاق[1].

2- إبراهيم الأبريكي.

3- إبراهيم بن عيسى أبو اليقظان: رائد الصحافة العربية في الجزائر.

4- داود بن سعيد بن يوسف.

5- يوسف حدبون.

6- ابراهيم بن بانوح مطياز[2].

أما من ليبيا: فيذكر المجاهد بالسيف والقلم الداعية: سليمان باشا الباروني.

ومن تونس: المؤرخ سعيد بن تعاريت.

---

(1) إبراهيم أطفيش (1305 - 1385 هـ = 1888 - 1965 م) إبراهيم (أو محمد إبراهيم) بن محمد إبراهيم بن يوسف أبو إسحاق أطفيش: أديب من علماء الاباضية. ولد في قرية بني يسجن (بوادي ميزاب في الجزائر) وقرأ الفقه والنحو والتفسير، بعد حفظ القرآن الكريم، على شيخه عم والده الشيخ محمد يوسف أطفيّش (وهو المترجم له)، ولازمه إلى أن توفي (سنة 1332 هـ)، أنشأ مجلة (المنهاج) ونشر كتبا علمية لبعض أعلام الاباضية. وصنف كتاب (الدعاية إلى سبيل المؤمنين - ط) وشرع في كتابة (تاريخ الاباضية) وعاجلته المنية قبل إتمامه. ينظر: الأعلام للزركلي (ج1/ ص 73)/تاريخ بني مزاب/ يوسف بن بكير الحاج سعيد/ ص: 253.

2 وقد ورد اسمه في قسم التحقيق ص 56.

ومن المدينة المنورة : أحمدالرفاعي.

وغيره كثير ممن بلغ المشيخة.

مراسلاته ورحلاته:

لم يخرج القطب من بلده ميزاب إلا عندما سافر إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج، وقد كان ذلك مرتين فقد كانت الأولى حوالي: 1290هـ/ 1873م، وهي التي يتردد ذكرها كثيرا في مؤلفاته، وقد مكث مجاورا لمكّة سنة كاملة، درّس خلال وجوده هناك كتاب "السنوسية في العقائد المالكية"،ودوّن فيها معظم ملاحظاته ولقاءاته مع الشخصيات والعلماء، وألّف فيها كتابه الشهير في المنطق: " إيضاح المنطق في بلاد المشرق".[1]، أما رحلته الحجازية الثانية، فقد كانت سنة: 1303هـ/1886م، وقد كتب فيها " قصيدته الحجازية "، وذكر فيها مسلك رحلته ذهابا وإيابا، وأهمّ المدن التي نزل بها، والناس الذين اجتمع بهم، وقد عاد منها مع بداية سنة: 1304هـ[2].

وقد زار في طريقه بعض الحواضر العلمية مثل : الجامع الأزهر بمصر، وجامع الزيتونة في تونس، وألقى دروسا في الحرم المدني.

زار تيقْرار (القرارة) مرارا، أما آت ايبرڤـان (بريان)، فكان ينتقل إليها مرتين في السنة، في الربيع والخريف، لإلقاء الدروس.

فتح داره للتدريس عام: 1253 هـ / 1837 م، ودخل حلقة العزابة غاسلا للأموات.

نفي إلى آت بونور[3]، ومكث بها حوالي عشر سنوات، ألف فيها كتبا كثيرة، وتخرج عليه في الفقه بها كثير من الطلبة ، ثم عاد إلى بلدته.

---

(1) ينظر: رحلة القطب/ تحقيق ودراسة: يحيى بن بهون الحاج أمحمد / ص 40/مطبعة: mondial print service/الطبعة الأولى/سنة الطبع: 2007م.

(2) المصدر نفسه: ص 41.

(3) مدينة من مدن ميزاب السبع.

خلف الشيخ الحاج محمد بن يحيى باحيو في المشيخة بمسجد آت ايزجن يوم: 25 ديسمبر 1878م / 1296هـ .

مكانته العلمية :

تمكن القطب بفضل عصاميته المتمكنة، وعزيمته الصادقة، وإخلاصه الشديد، وطموحه الواسع، من الوصول إلى درجة الاجتهاد ولم يتجاوز الستين من عمره.

وقد دفعه هذا التصور إلى أن يعيش على أمل التخلص من المستعمرين، وأن يفكر في المشاركة بما يستطيع لتحقيق هذا الأمل، فجعل الجهاد جزءا من رسالته في الحياة كما يقول :

لَـوْلَا ثَلاَثٌ هُنَّ تَعْلِيمُ جَاهِـــــــلٍ * وَخِدْمَةُ رَبِّي وَالجِهادُ لِذِي الكُفْرِ.

لَمَا كُنْتُ أَخْشَى المَوْتَ وَالْموتُ لَازِمٌ * وَإِلَّا فَمَا الْحَيَاةُ وَالمَرْءُ فِي قَـهْرِ.[1]

وكان مؤيدا للخلافة العثمانية – على ما داخل نظامها من انحراف – لأنها كانت تمثل وحدة المسلمين.

له مراسلات مع السلطان عبدالحميد الثاني، وغيره كسلطان زنجبار، وإمام عمّان.

وكان معتزا بإسلامه غيورا على دينه، فقد أهديت له النّياشين وشهادات التقدير من مختلف سلاطين العالم الإسلامي، وبخاصة لما أجاب على لغز الماء، فقبل هذه الهدايا إلا نيشان الحاكم الفرنسي، فإنه لما جاء ممثل الحكومة ليوشّح صدر الشيخ به، قدم له طرف ردائه السفلي ليعلقه عليه، ولما سئل عن ذلك قال : " الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه ".

شهد له بالرسوخ في العلم علماء كثيرون منهم الشيخ محمد عبده، والشيخ زيني دحلان، وبعض علماء الحجاز.

تآليفه:

اقتصرُ في حصر تآليفة على ماله علاقة بالنحو والبلاغة وهي:

(1) البيتان من بحر الطويل/ من قصيدته: بدر– مخ– موجودة في مكتبة الاستقامة/ آراء الشيخ اطفيّش العقدية/ وينتن/ ص37.

– " الحاشية الثانية على شرح أبي القاسم الداوي " (مخ)، وضعه وهو لا يزال يتتلمذ على أخيه الحاج إبراهيم[1] .

– " الكافي في التصريف " (مخ) [2] .

– " مَسَائِل التَّحْقِيقِيَّة فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " (مخ) .

– " بيان البيان "، (مخ) .

– " حاشية على شرح المرادي على الألفية " (مخ) .

– " قصيدة الغريب : نظم متن مغني اللبيب " لابن هشام، (مخ) .[3]

– " شرح شرح أبي سليمان داود على الآجرّومية " (مخ) .

في البلاغة :

– " شرح شواهد القزويني " (مخ) .

– " شرح شواهد الوضع " (مخ) .

– " شرح شرح الاستعارات " لعصام الدين (مخ) .

– " تخليص العاني من ربقة جهل المعاني " (مخ)[4] .

– " ربيع المديح في علم البديع " (مخ) .

---

(1) وسيأتي التعريف به في قسم التحقيق ص 88 .

(2) محقق من طرف الباحثة عائشة يطو في إطار رسالة نيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 2002م.

(3) وهو في خمسة آلاف بيت، نظمه وله من العمر ست عشرة سنة.

(4) منه نسخة موجودة بمكتبة جمعية التراث– غرداية.

وفاته:

بعد هذا العمل الجبار في الحقل العلمي، والصراع المرير محاربةً للجهل والرذيلة اختاره الله إلى جواره الكريم في فجر: (يوم السبت 23 ربيع الثاني 1332هـ - 21 مارس 1914م عن عمر يناهز [96 -ستّا وتسعين] عاما).

توفي بمرض دام أسبوعا، ويرى البعض أنّه توفّي متأثّرا بسُمّ من وضع الاستعمار الفرنسي[1] بعد أن قضى قرابة قرن في الجهاد العملي والإصلاح الاجتماعي.[2]

ما كتب عن الشّيخ أطفيّش.

أقامت مدينة غرداية ملتقى سنويا يحمل اسمه ، لتدارس آرائه وحياته وفكره وآثاره، وجهوده العلمية لخدمة اللغة والدين.

إضافة إلى ذلك الكثير من الرسائل الجامعية منها:

- آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية /مصطفى بن الناصر وينتن/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ تنسيق وإعداد: محمد بن موسى بابا عمّي- مصطفى بن محمد شريفي/ نشر جمعية التراث/ د.ر.ط/1996م.
- الكافي في التصريف/ محمد بن يوسف أطفيش (ت 1914م)/ تحقيق ودراسة : عائشة يطو/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ تحت إشراف الدكتور: المختار بوعناني /كلية الآداب واللغات والفنون/ قسم اللغة العربية/ جامعة وهران/2001م-2002م.
- الفكر السياسيُّ عند الإباضية من خلال آراء الشيخ اطفيَّش.رسالة لنيل شهادة الماجستير للباحث المرحوم جهلان عدُّون 1988م.

---

(1) آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية/ مصطفى بن الناصر وينتن/ ص 27.

(2) ينظر: معجم أعلام الإباضية من القرن الأول إلى العصر الحديث قسم المغرب الإسلامي /تأليف الأستاذ محمد بن موسى باباعمي وآخرون/ (ج2/ ص399)/ جمعية التراث لجنة البحث العلمي / دار الغرب الإسلامي 2000 م - الأعلام للزركلي (ج 7/ ص157).

- جهود الشيخ أطفيش النحوية من خلال كتابه "تيسير التفسير". رسالة لنيل شهادة الماجستير للباحث عكوش هشام من جامعة وهران تحت إشراف الدكتور: المختار بوعناني جامعة وهران 2012.

- الشيخ اطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم بالمقارن إلى تفسير أهل السنة اللغة في منهج الشيخ اطفيَّش التفسيري قراءة في كتابه "تيسير التفسير. رسالة لنيل درجة الماجستير في الآداب، عنوانها " للدكتور يحيى صالح بوتردين المركز الجامعي غرداية. في سنة 1989 ، في بحث تقدم به إلى جامعة عين شمس بالقاهرة.

- أطروحة للدكتوراه للباحث د/أحمد جيلايلي بعنوان :الجهود اللغوية عند محمد بن يوسف أطفيش. ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، قسم اللغة العربية وآدابها (2001). وفيها دراسة لجهود الشيخ اللغوية عموما بما في ذلك ما كان منها في التفسير.

التعريـف بالمخطوط :

تسمية الكتاب ونسبته لمؤلّفه :

يتّضح أنّ اسم كتاب " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " لا يفتأُ مذكورا إذا تعلّق الأمر بتعداد بمؤلّفات الشّيخ أطفيّش اللغوية، على الرّغم من الخطأ البسيط في التسمية [1]، وقد أثبته كثيرون من أمثال:

-مصطفى بن الناصر وينتن في رسالة الماجستير الموسومة بـ "آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية". وذكر أنّها " المَسَائِلُ التَّحْقِيقِيَّةُ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " مخطوط في مكتبة القطب تحت رقم (12-5)[2].

-وروده ضمن المؤلفات النحوية في ترجمة الشّيخ أطفيّش في معجم أعلام الإباضية[3].

-ورد اسم المخطوط في فهرس المخطوطات فيما أثبتته الباحثة " عائشة يطّو " في رسالتها في التحقيق بعنوان

(1) وسيأتي تفصيل تصحيح التسمية ص 36 من البحث.

(2) آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية /مصطفى بن الناصر وينتن /ص47.

(3) معجم أعلام الإباضية / محمد بن موسى باباعمي وآخرون /(ج2/ ص399).

" الكافي في التصريف " تحقيق ودراسة، حيث طالعَتْ نسخة منه، واعتمدَت عليه في بعض الإحالات[1] .

-ذكره يوسف بن بكير في كتابه: تاريخ بني مزاب، ضمن مؤلّفات الشّيخ أطفيش النحوية [2] .

-النسخة الأصل مصدّرة بمقدّمة تُثبت نسبته إلى صاحبه حين جاء فيها على لسان الناسخ الشّيخ حمّو بن بأحمد باباو موسى قوله: هذا شرح متن الآجرّومية في علم العربية للشيخ العلامة، والحبر الفهامة شيخنا وفريد عصره، الحاج أمحمد بن الحاج يوسف أطفيّش الإباضي أمدّه الله بعونه، ونفعنا بعلومه آمين يا رب العالمين" حتّى يقول على لسان الشّيخ اطفيّش: " وسميته: بمَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية[3] " .

" الكافي في التصريف " تحقيق ودراسة الباحثة " بن يطّو عائشة " حيث كان في متن الشّيخ بعض الإحالات النّحوية إلى كتابه في قوله على سبيل المثال: " وفي هذا الفصل، مباحث ذكرتها في النحو" وقد راجعت الإحالات في الصفحات: 89-117-130 منه.[4]

كما أنّ الشّيخ في كتابه " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية "كثيرا ما يشير إلى الرجوع في الإحالات إلى باقي تآليفه كقوله على سبيل المثال: " فانظر ما ذكرت في تفسيري "[5] ويقصد تيسير التفسير الكتاب المشهور، وقوله: " وهنا مباحث ذكرتها في علم الخط "[6] ويقصد كتاب الرسم في تعليم الخط .

2- موضوع الكتاب:

لا يختلف موضوع هذا الكتاب عن الكتب السّابقة التي أُلِّفت في بابه، فهو مؤلّف في النحو، يشرح متناً مقتضبا، ويفسّر ما انغلق منه، ويوازن بين الآراء، ويرجّح أحدها، ويُبطل الآخر، إنّه شرح لمتن في النحو، لكنّه ليس مقتصرا

---

(1) ينظر: الكافي في التصريف /عائشة يطّو / تحقيق ودراسة، ص 321.

(2) تاريخ بني مزاب، يوسف بن بكير في كتابه ضمن مؤلّفات الشّيخ أطفيش النحوية تحت رقم: 14 في الصفحة: 186 .

(3) يتردد ذكر اسم المخطوط على أنه " المسائل التحقيقية " في كتب الفهرسة والتراجم، لكنّ الصواب هو ما جاء في المخطوط نفسه، حيث ذكر صاحبه أنه أسماه بـ" مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرّومية" .

(4) الكافي في التصريف / عائشة يطّو/ ص 302 - 321.

(5) ينظر : ص144 من هذا البحث.

(4) ينظر : ص 158 من هذا البحث.

عليه فقط، ففيه الكثير من المسائل اللغوية والصّرفية والإملائية والفوائد والطرائف وغيرها، وليس موجّها لعامة الناس، بل لفئة المتعلّمين، التي يقتضي التّأليف الموجّه إليها عناية خاصة، من سهولة في التعبير، وبساطة في الشّرح وما إلى ذلك.

3- سبب تأليف الكتاب :

يبدو جليا أن الشّيخ أطفيّش كان على اطّلاع بأسباب تأليف هذا الكتاب، وقد وضّح هذه الأسباب بين طيّاته، هذا مما قاله صراحة أو أشار إليه من بعيد، فمن بين أهمّ الأسباب التي دعته إلى التّأليف هو أن يكفي النّاسَ مؤونة التّأليف، حتّى يلتفتوا إلى إصلاح دينهم دنياهم ومعاشهم، إذ إنّ كثرة المؤلّفين في زمنه، كان يراها زائدة عن الحاجة، لذا فقد كانت كتبه كلّها جامعة مانعة، كبيرة الحجم، كثيرة الأجزاء، حتّى لا يُرى فيها وجه نقص أو عيب، يدرُسُها التلاميذ، لا يلتفتون إلى غيرها[1]. أمّا ثاني أسبابه التّي صرّح بها، فقد كانت كما جاء على لسانه في الورقة الأولى من المخطوط، " التسهيل على المبتدئ"[2] وهو غايته القصوى، حيث أزاح عنه مشقّة التنقّل بين الشروح المختلفة والضياع بين أوراقها، وحاول أن يجمع في شرح واحد جامع مانع؛ يتطرّق إلى الشّرح اللغوي، والميزان الصّرفي، والتفسير القرآني (في الكثير من المواضع) والقواعد الإملائية، إضافة إلى شرح الظاهرة النحوية التي وُضع من أجلها هذا الكتاب، اعتمادا على منهج المقارنة والترجيح، وهذا ما يعتبر مفقودا في الشّروح الأخرى، فنجده يعلن رأيه بكلّ صراحة وموضوعية ووضوح، حتّى ولو خالف فيه أئمّة النحو، ويسرد أسباب الخلاف، والقول الرّاجح، مما لا يتوافر في غيرها من الشروح.

وصف النسخ المخطوطة وصفا ماديا:

اعتمدت في تحقيقي لمخطوط للشّيخ أطفيّش على ثلاث نسخ خطّية، قدّمتها على سواها مما أمكن الحصول عليه من خلال البحث في خزانات مشايخ غرداية ومكتباتها، فقد استغنيت عن نسخة رابعة لأنها كانت مبتورة

(1) ينظر: آراء الشيخ أحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية/ مصطفى بن الناصر وينتن/ ص35-36.

(2) ينظر: ص178 من هذا البحث.

الوسط، رغم أنّ عليها تعليقات وتصحيحات بخط المؤلف رحمه الله، لكنه مجموع مصور على الورق (صورة طبق الأصل) ولم تصور جيدًا، فبعض التصويبات على الهوامش لا تظهر، بل لم تصوّر أصلاً، ولا أدري أين توجد النسخة الأصلية، كما قال الأستاذ بن بهون، ولعلها بحوزة أبناء الشيخ المطهري في بلدة "مليكة" بغرداية، أما الخامسة فهي مخرومة (مثقوبة الوسط بسبب العوامل الخارجية)، وهي بخط ناسخ مجهول، فاستحسنت الثلاثة عليها لأسباب سيأتي بيانها من خلال التعريف بكل واحدة منها .

أوّلاً: النسخة الأم من مكتبة محمد بن أيوب الحاج سعيد (أ):

وهي النسخة التي عدت بها من مكتبة جمعية التراث ببني يزجن، والمخطوطة الأصلية هي في عهدة مكتبة محمد بن أيوب الحاج سعيد، تحت رقم: (12-5)، وقد اعتمدتها كأصل للنسخ، وقابلتها بها، لما لها من الميزات من حيث تمام المتن، فهي أقرب إلى الكمال، وهي نسخة كاملة الأوراق، والسّقط فيها قليل جدا مقارنة بالنسختين الأخريين، كما أنها كتبت في حياة الشّيخ، واطّلع عليها، وأضاف إليها وأضاف عند بعض المواضع فيها .وقد أُرفِقَت هذه النسخة ببطاقة بيانات من مكتبة جمعية التراث، تحتوي على اسم المخطوط ومؤلّفه ومكان تواجده، وناسخه، إضافة إلى المعلومات الأخرى من نوعية خط ولون حبر وغيرها، وهي مكتوبة بخط مغربيّ غير مشكولٍ إلاّ في ما اختلفت أوجه قراءته، مقروء نوعا ما لولا كثرة الهوامش والحواشي والإضافات ما بين الأسطر، تحتوي على خمسة وسبعين (70) لوحا مصوّرا وبضعة أسطر، في كل لوح مصوّر ورقتا كتاب، وفي كلّ ورقة ما مُعدّله تسعة وعشرون (29) سطرا في المتوسّط، في كلّ سطر حوالي ثلاث عشرة (13) كلمة، وقد كُتِبت بلونين هما: الأحمر والبنّي، فالأحمر استعمل لمتن الآجرومية، أما البنيّ فهو لشرح الشيخ وتحقيقاته، وقد كتبت بخط الناسخ: الشّيخ حمّو بن باحمد بابا أو موسى[1]، بحسب بيانات المخطوط من بطاقة المعلومات، ولا وجود لذكر تاريخ ومكان النّسخ.

(1) الشيخ: حمو بن باحمد بابا أو موسى (ت 1957) من تلاميذ الشّيخ وأحد نسّاخ كتبه، وخلفه في إلقاء الدروس بعد وفاته، من مصنفاته: (الحجج الدامغة لبدع الفئة الزائغة) (سيرة العزابة) (ترتيب الفرائد من العوائد والفوائد) . ينظر: تاريخ بني مزاب/يوسف بن بكير حاج سعيد/ ص: 311 .

وفي هذه النسخة مقدّمة ليست في سواها من النسخ، وهي تعزو الكتاب إلى صاحبه[1] في قول الناسخ: " هذا شرح متن الآجرومية في علم العربية للشيخ العلامة، والحبر الفهامة شيخنا وفريد عصره، الحاج أمحمد بن الحاج يوسف أطفيّش الإباضي أمدّه الله بعونه ونفعنا بعلومه آمين يا رب العالمين" .

كما يبدو أنّ النسختين الأخريين نَقَلت عنها بطريقة أو بأخرى وذلك لتقدّمها الزمني عليهما .

أما غلافها فيبدأ بعنوان المخطوط (شرح متن الآجرومية (متن) لقطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش) ثم عنوان آخر يبدو أكثر حداثة (مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية)، وختمٍ على الجهة اليمنى يحمل عبارة: (محمد أيوب الحاج سعيد، العنوان، غارداية)، ثم عبارة: " تجريب القلم " على عادة الكتّاب في تجربة القلم والدواة لملاءمتهما في الكتابة.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلا وسمّيتها: النسخة (أ) للأسباب التالية:

- أنها أقرب إلى الكمال، والسّقط فيها قليل.
- كُتبت في حياة الشيخ أطفيّش لما تقدم من الأدلة أعلاه، وقد قام بمراجعتها والإضافة والتعليق عليها .
- فيها مقدمة ليست في غيرها .
- خطّها واضحٌ مقروءٌ في أكثر المواضع.
- ما أشار إليه الشيخ فيها من غلط وسهو، تمّ تداركُه في النسخ الأخرى .
- ما أُثبت هامشا فيها، صار في غيرها ضمن المتن في أكثر من موضع، حيث تدارك النسّاخ هذا الهامش في النسختين الأخريين ، وأثبتوه في مكانه من المتن.

ثانيا: نسخة مكتبة آت خالد بني يزجن (ب):

وهي النسخة الثانية التي بعث لي بها الأستاذ: بن بهون يحيى الحاج امحمد بعد تصويرها،وهي نسخة كاملة يبدو أنّها منقولة من النسخة الأصل، نظراً لاتفاقهما في الكثير من الهوامش، غير أنّني لم أقف فيها على الكثير من

(1) وقد أشرت إلى ذلك في التحقق من تسمية المخطوط ونسبته إلى صاحبه ص 18-19.

المعلومات فيها، فلم يرد اسم النّاسخ أو مكان وتاريخ الفراغ من النّسخ على ما جرت عليه العادة، وقد كتبت بخط مغربي مقروء، غير مشكولٍ إلاّ في ما اختلفت أوجه قراءته، مكتوبةً بلونين هما: الأحمر لمتن الآجرومية، والبنّي الدّاكن للشّرح، عدد لوحاتها المصورة ستّ وثمانون (86) لوحة، في كلّ منها ورقتا كتاب، في كلّ ورقة ما معدّله ستة وعشرون (26) سطرا في المتوسّط، وكلّ سطر يحتوي على ما بين إحدى عشرة (11) وثلاث عشرة (13) كلمة، ورقتها الأولى خالية إلاّ من عبارة (تجريب القلم) كتبت على مرّتين، وبضعة أرقام لم أتبيّن معناها . وهي خالية من المقدّمة التي في النسخة الأولى، وعلى الغلاف عبارة: " تجريب القلم " وبضعة أرقام تبيّن ربّما رقمها في المكتبة وما إلى ذلك، وقد سمّيتها النسخة (ب) لشبهها بالنسخة الأصل في كثير من الأمور منها:

على حد علمي، فهي قريبة العهد من النسخة الأم، وقد كتبت في حياة الشيخ أيضا .

تشابه النسخة الأم في طريقة الكتابة، وحجم الورقة ونوعية الخط وحجمه، رغم الاختلاف بسيط في عدد الأسطر والكلمات.

فيها بعض العناية بالشّكل، حين يتعلّق الأمر بالكلمات التي قد تُقرأ على وجهين، وذلك مخافة الغلط في قراءتها .

عيبها أنّ فيها بعض الأخطاء الإملائية، كما أنّها كثيرة السّقط والتغيير،إذ لم يولِها الناسخ كثير عناية على غرار النسختين الأخريين، ففيها الكثير من الكلمات أو الجمل المحذوفة، أو التي قُرأت بشكل مغاير، أثّرت في المعنى أم لم تؤثّر وتحتوي في بعض الأحيان على شيء من الزيادة، لكن في القليل النادر.

أما مزايا هذه النسخة، فهي أنّها تتدارك مالم يتّضح من الكلام في النسخة الأم، فهي أوضح منها خطّا في بضعة مواضع، ويمكن الرجوع إليها للتصحيح، وفيها بعض الأمثلة التوضيحية زائدة عمّا ورد في النسخ الأخرى، بخط الناسخ نفسه مرّة، وبخط مغاير له مرّة أخرى.

ومما يمكن ملاحظته أيضا، كثرة السقط والحذف والزيادة في النسخة (ب)، والتي تراوحت من الكلمة الواحدة إلى الأسطر العديدة، مما هو مثبت في النسخة (أ) وكذا (ج) .

ثالثا: النسخة الموجودة بخزانة الشيخ محمد بن يوسف ببانو[1] ببني يزجن (ج):

أوضح النّسخ الثلاثة خطّا، وأكثرها تنظيما، وأكبرها حجما، وأكثرها أوراقاً، مما يدّل على تأخرها الزمني عن النسختين (أ) و(ب)، نسخة كاملة تامة مجلّدة تجليدا قديما، كاتبها بحسب ما جاء في نهايتها هو: صالح بن أعلي بن محمد الإباضي الوهبي الوهابي في بني يسجن، وبها تاريخ الانتهاء من النسخ وهو: ليلة [.....][2] ماضين من ربيع الأول سنة 1320هـ، مكتوبة بخط مغربي واضح، استُعمل فيها لونان كما جرت العادة، الأحمر لمتن الاجرومية، والبنّي الداكن لشرح الشيخ أطفيّش، عدد لوحاتها المصوّرة مائة وعشرة لوحات، في كلّ لوحة ورقتا كتاب، وفي كلّ ورقة ما معدّله خمسة وعشرون سطرا، ويحتوي كلّ سطر منها على معدّل عشر كلمات، وذلك لكبر حجم الخط فيها. في الورقة الأولى للمخطوط ملصقة كتب عليها "المسائل التحقيقية...نسخة من خزانة الشيخ محمد بن يوسف ببانو ببني يزقن"، أما في الورقة المقابلة لها، ففيها ملاحظة بأعلاها مفادها: " هو ملك من أملى الكتاب صالح بن علي بن محمد" مع رقم المخطوط وهو: 672 ، ثم عبارة: (جملة أشعار شرح الآجرّومية لشيخنا السيّد الحاج محمد بن يوسف أطفيّش) وهي بعض الأبيات الواردة في المخطوط على سبيل الاستئناس. وفي الورقة الأخيرة إثبات لاسم النّاسخ وتاريخ النسخ.

ومن مزايا هذه النسخة:

- قربها من تاريخ وفاة مصنّفها نسبيا (توفي بعد سنتين فقط من نسخها) مقارنة بالنسخ الأخرى الأكثر قدما.
- شدّة الوضوح والمقروئية، فهي على وتيرة واحدة من أوّلها إلى آخرها من حيث نوع المداد، وصفة الخطّ، وعدد الأسطر، وسلامتها من الطّمس أو الرطوبة.
- قلّة السّقط والحذف والنسيان.

---

(1) الشّيخ الحاج محمد بن الحاج يوسف بابانو (ت 1988) من علماء بني مزاب ووجهائها له الكثير من الأعمال الجليلة في خدمة العلم والتدريس. ينظر: تاريخ بني مزاب/يوسف بن بكير حاج سعيد/ ص: 323.

(2) تاريخ اليوم الذي تمّ فيه الانتهاء منها مغطّى بجزء من التجليد فلا تظهر تفاصيله. كما لا تظهر أنصاف بعض الأسطر بسبب ذلك، ينظر صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ج).

– احتواؤها على مجمل المعلومات الخاصة بها من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ومكانه وما إلى ذلك.

– عناية الناسخ بها عناية شديدة، إذ نقل أفضل ما بين النسختين (أ)و(ب) وإن كان نقله عن النسخة (ب) أكثر، إضافة إلى شكل الكثير من الكلمات والعبارات التي تحتاج إلى ذلك، وكذا بعض الأبيات الشعرية والأمثلة النحوية، وما كان غامضا في النسخ الأخرى وغير مقروء، هو في هذه النسخة أكثر وضوحا ومقروئية.

– إثبات هوامش النسخة الأم – على كثرتها – داخل المتن في مكانها المناسب نظرا لتأخّرها الزمني كما مرّ.

عملي في التحقيق:

اعتمدت في التحقيق على ثلاث نسخ خطيّة، سبقت الإشارة إليها والكلام عليها. وقد اتبعت في ذلك على جملة من الخطوات أجملها فيما يلي:

1- جعلت النسخة الأقدم أصلا، وقابلت باقي النسخ عليها.

2- نسخت ما جاء في الأصل، والنسختين عند عدم الاختلاف، وعدّلت على الأصل من النّسختين الأخريين عندما يكون هناك اختلاف أو سَقَط، غير أنّني لم آخذ بالاختلافات البسيطة جدّا، والتي لا تؤثّر في المعنى لا من قريب ولا من بعيد، حفاظا على القارئ من كثرة الإحالات [1] من غير داعٍ، بل أثبتّ الاختلاف إن كان حرفا أو كلمة مختلفة أو عبارة لا تتفق والنسخة الأصلية، وأشرت إلى ذلك في الهامش منبّها إلى الكلمة أو العبارة المغايرة.

3- فإن كان السقط من الأصل، مما هو موجود في النسختين، فإنّني أتثبّت من صحة معناه، ثم أدرجه ضمن المتن ما بين معقوفتين ثمّ أشير إلى ذلك في الهامش أنّ هذه الزيادة ليست في الأصل، بل من النسخة كذا، كما جرت عليه العادة في منهج التحقيق.

(1) وقد لاحظت من خلال الدراسات السابقة أنّ كثرة الإحالات من غير داعٍ كثيرا ما تخلّ بالمعنى العام للنص، وتشوّه منظره، وترهق القارئ ذهابا وإيابا بين المتن والهامش، ليكتشف أنّ الخلاف لا يتعدّى نقطة أو حرفا أو حركة لا تُضيف إلى المعنى ولا تنقص منه، ولذلك، فإنّني –وعلى قدر استطاعتي– حاولت أن أجنّب القارئ هذا العناء، والله من وراء القصد.

4- عند ورود كلمة أو عبارة غير متوافقة مع قواعد الرسم الحديثة في النّسخ الثلاث، فإنّني أذكر الصواب مستدلاّ بما رأيته صواباً. ثم أثبته كما ورد في الهامش مراعاة لأصل المصنَّف ، لأنّ المقصود أن يخرج الكتاب على الهيئة التي أرادها له المصنِّف.

5- التزمت في تحقيق هذا المخطوط بقواعد الرسم الإملائي المعاصر، فكاتب هذا المخطوط لا يتّبع الكثير من القواعد الإملائية المتفق عليها في عصرنا، وصارت مسلّمة من المسلّمات، ككتابة الهمزة المتوسّطة والمتطرفة، فلا أهمية لهذا فيه ، بل كيفما اتفق وجودها على السطر مثل: (المصدر المؤوّل = المأول) دون اعتبار لوجود ضمة قبلها . وقد لا تكتب همزة القطع على الألف مطلقا، لا في أول الكلمة ولا في آخرها أيضا، فكلّها وصل، كذا وفتح التاء وإغلاقها قد لا يخضع للقواعد الحديثة، فتغلق تاء الأفعال حينا، وتفتح أخرى في أسماء من حقّها الإغلاق.

6- كما أن الناسخ التزم طريقة الكتابة القرآنية من حذف الهمزة في آخر الكلمة مثل (الإبتداء = الابتدا)، أوقلبها ياء إن كانت في وسط الكلمة مثل (المسائل = المسايل) . . . .والفاء تنقّط بنقطة واحدة أسفلها، والقاف بنقطة واحدة أعلاها، وكذا تقسيم الكلمة قسمين إن ضاق المكان لكتابتها كاملة في آخر السطر، ولو تبقّى حرف منها أو حرفان مثل: "أد" في آخر السطر؛ و"عوك" في أول السطر الموالي، وأصلها "أدعوك". وقد رددت كلّ ذلك إلى القواعد الحديثة من الكتابة، وكذا علامات الترقيم من نقطة وفاصلة وفاصلة منقوطة أو علامة الاستفهام أو التعجّب أو الأقواس العادية أو المزهّرة للآيات والأحاديث أو أقوال النحاة لتسهيل معرفة بداية الجمل أو نهايتها .

7- ما أرى أنّه يحتاج إلى ضبط بالشّكل من ألفاظ وأسماء وأوزان أفعال وغيرها، فإنّي أضبطه، وأحيانا بالحروف إن دعت الحاجة إلى ذلك.

8- اعتمدت في كتابة الآيات القرآنية وتوثيقها على رواية ورش عن نافع، ما عدا التي يشير فيها إلى خلاف في القراءة، فإنّي أثبتّه كما أراده، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، مبيّنا صاحب القراءة ووجهها الذي جاءت عليه. قمت بضبط الآيات القرآنية بالشكل التامّ، وأتممتها في كلّ هامش؛ نظرا لأنّ الشّيخ يكتفي في كثير من الأحيان بالكلمة منها والكلمتين، ممّا يصعّب فهمها في سياقها القرآني؛ وهو من ضرورات استيعاب القواعد النحوية، ومن ثَمّ

عزوتها إلى سورها ورقم آياتها في المصحف الشريف معتمدا على رواية ورش عن نافع، وأخيرا إدراجها في فهرس مرتّبة بحسب السور الواردة في القرآن الكريم.

9- تخريج الأحاديث النبويّة وهي قليلة في المخطوط بعد ضبطها بالشّكل التام، وإبراز اختلاف الرواية فيها إن كان فيها ما يؤثّر على القاعدة النحوية ، وإثبات نسبتها للرسول ﷺ، وإدراجها هي الأخرى مفهرسة في آخر البحث.

10-العناية بالأبيات الشعرية عن طريق ضبطها بالشكل، وتبيان البحر الذي نظمت عليه، مع نسبتها إلى صاحبها إن وجد، وتصحيح ما قد يقع فيها من الغلط، أو إثبات ما بينها وبين أصلها من الاختلاف، وإتمام أشطر الأبيات صدرا أو عجزا بما توفّر من الكتب التي تُعنى بها، كما أنّني قمت بإدراج شرح لغوي ذلّلت فيه بعض الصعوبات اللغوية، ثُم أبرزت الشّاهد فيها ببعض تفصيل، وذكرت اختلاف النسبة إن وُجد، وكذا مكان تواجده في كتب النحو، ثم أثْبتّها بعد ذلك في فهرس مرتّبة بحسب قافيتها، مع القائل والبحر وبضع ملاحظات في الهامش.

11-توثيق الأمثال والحكم على قلّتها وضبطها بالشكل، ومن ثَمّ ردها إلى مصادرها .

12-إثبات أقوال النحاة واللغويين، وعزوها إلى مصادرها التي ساقها المصنِّف منها ما أسعفتني القدرة على ذلك بالنظر إلى صعوبة الوقوف عليها، خاصة وأنّ الشيخ لا يورد القول كما لفظا، بل أكثر ما يجيء به هو معناه اختصارا، ومع ذلك فقد اجتهدت ما وسِعني ذلك، إلاّ إنْ كان الكتاب مفقودا أو مخطوطا يصعب الحصول عليه، مع ملاحظة أنّ الشّيخ قليل العزو إلى صاحب القول، وأكثر ما يرد في المخطوط قوله: قال بعض ، وقيل، وما على شاكلة هذه العبارات.

13-التعريف بالأعلام والشعراء الواردة أسماؤهم أو أقوالهم أو شيء من ذلك في المخطوط بإيجاز، مرتكزا على سنة الوفاة وأشهر المصنّفات، وتعريف أسماء الكتب الواردة فيه أيضا بما يسمح به المقام.

14-التعريف بالمدن والقبائل والفرق الكلامية الواردة في المصنَّف اعتمادا على كتب التاريخ والتعريفات والمعاجم المتداولة في هذا الشأن.

15-الإشارة إلى أرقام الصفحات الأصلية في المخطوط ، وذلك في بداية كلّ صفحة منه هكذا (/) بقوسين بينهما خط مائل، يفصل بين رقم اللوح المصوّر، وجِهة ورقة الكتاب (أ) أو (ب) .

16-شرح الغريب: عند ورود لفظة غريبة نسبيا ، أو مصطلح معتمد في فنّ معيّن من الفنون لا يتعدّاه إلى غيره، فإنّي أنقل ما جاء في كتب الغريب والمعاجم مكتفيا بالشرح اللغوي أو الاصطلاحي، ثمّ أذكر المرجع المعتمد وأعزو فيه الجزء والصفحة لمن يرغب في الاستزادة والتوثيق .

المنهج المعتمد في البحث:

لا حظَّ للطالب الباحث في اختيار منهجه في التحقيق، إلاّ ما فرضه عليه البحث نفسه، لأنّ الغرض من الاعتماد على هذا المنهج أو ذاك هو الإلمام بجوانب الكتاب المختلفة مع وجود طريقة متّفق عليها في ذلك، ولذا، فقد وجدت من الأنسب -خلال مراحل البحث- تغييرُه بما يتوافق والضرورةَ العلميةَ، وهي مناهجُ نالت حصّتها في البحث والدراسة والتحقيق، بيّنتها فيما يلي، وكذا استعمالاتها:

أ- المنهج التاريخي: وقد تمّ في إطار الحديث عن الفترة التاريخية التي واكبها الشّيخ أطفيّش، وسرد مراحل حياته .

ب- المنهج المقارن: وقد اعتمدت عليه أثناء المقارنة بين شرح الشّيخ أطفيّش لمتن الآجرّومية وغيره من الشّروح في محاولة لإثبات الفروق وبينها، وإبراز الجديد الذي جاء به في كتابه، وكذا إثبات الفروق بين النسخ الثلاث ، ومحاولة التقريب بينها .

ج- المنهج الوصفي: وكان ضروريا لوصف النّسخ التي حقّقتها، حتّى تتضح صورة جليّة عنها .

د- المنهج الإحصائي: ولا تخفى أهميّته في تعداد الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأقوال وأصحابها التي غصّ بها المخطوط، وكان لزاما عليّ حصرها، وتقييدها في فهارسَ يسهل الرجوع إليها .

هذه هي الخطوات التي سرت عليها في التحقيق، راجيا من الله أن أكون قد وُفّقت في خدمة النص، وإخراجه في أحسن الصور التي تليق بمقامه العلمي واللغوي.

نماذج مصوّرة من المخطوطات

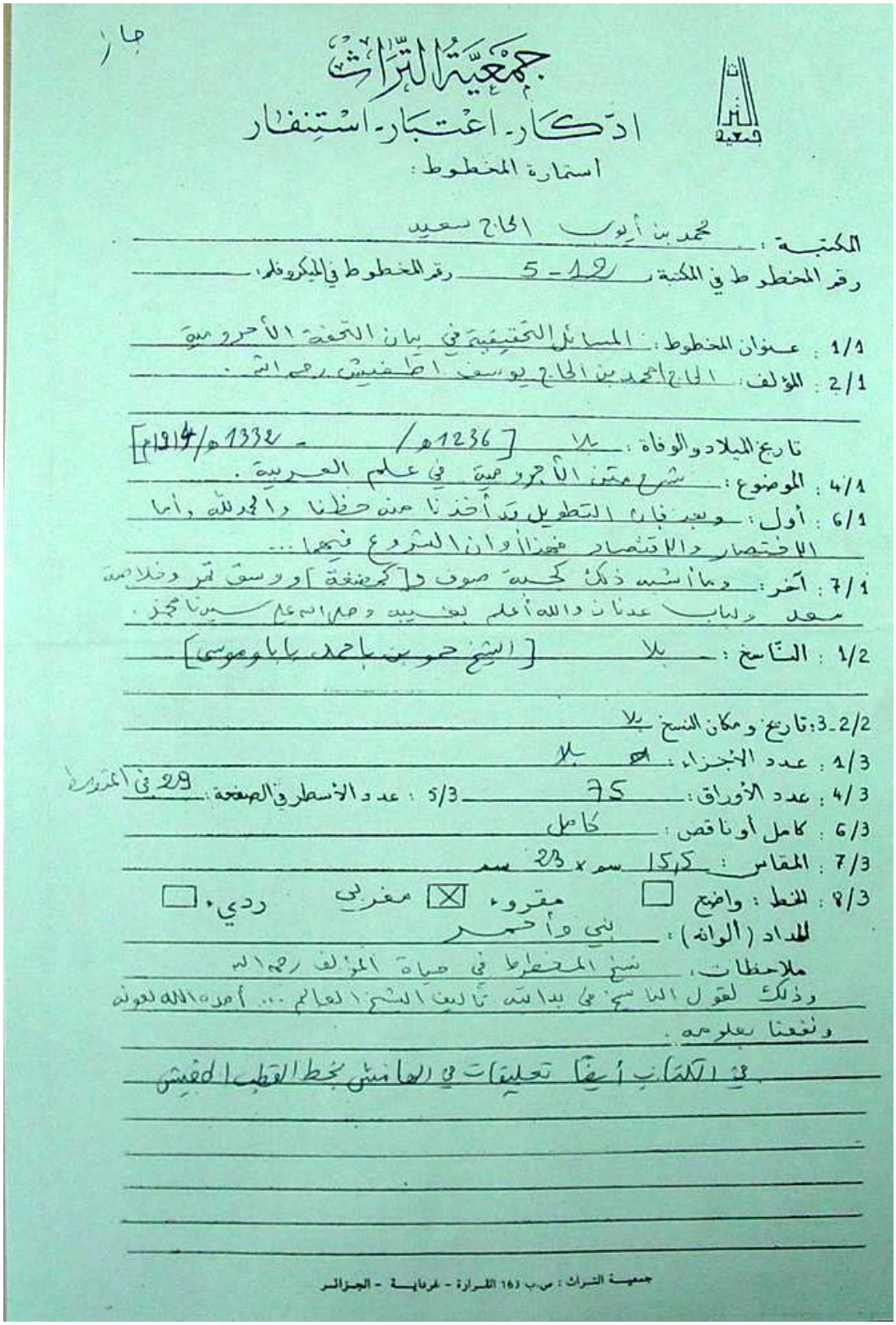

جمعية التراث

ادكار - اعتبار - استنفار

استمارة المخطوط:

المكتبة: محمد بن أيوب الحاج سعيد

رقم المخطوط في المكتبة: 5-12 رقم المخطوط في الميكروفلم:

1/1 : عنوان المخطوط: المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية

2/1 : المؤلف: الحاج أحمد بن الحاج يوسف الطفيش رحمه الله.

تاريخ الميلاد والوفاة: بلا [1236هـ / - 1332هـ / 1914م]

4/1 : الموضوع: شرح متن الأجرومية في علم العربية.

6/1 : أول: وبعد فإن التطويل قد أخذنا منه حظنا والحمد لله، أما الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشروع فيهما...

7/1 : آخر: وما أشبه ذلك كحبة صوف و[كمضغة] وسوق تمر وخلاصة سعد ولباب عدنان والله أعلم بغيبه وصلى الله على سيدنا محمد.

1/2 : الناسخ: بلا [الشيخ حمو بن باحمد بابا موسى]

2/2-3: تاريخ ومكان النسخ: بلا

1/3 : عدد الأجزاء: بلا

4/3 : عدد الأوراق: 75 5/3 : عدد الأسطر في الصفحة: 29 في المتوسط

6/3 : كامل أو ناقص: كامل

7/3 : المقاس: 15,5 سم x 23 سم

8/3 : الخط: واضح ☐ مقروء ☒ مغربي ☐ ردي.

المداد (الوانه): بني وأحمر

ملاحظات: نسخ المخطوط في حياة المؤلف رحمه الله وذلك لقول الناسخ في بدايته تأليف الشيخ العالم ... أمده الله بعونه ونفعنا بعلومه.

في الكتاب أيضا تعليقات في الهامش بخط القطب اطفيش

جمعية التراث: ص.ب 163 الغرارة - غرداية - الجزائر

وثيقة بيانات النسخة الأصل في المكتبة

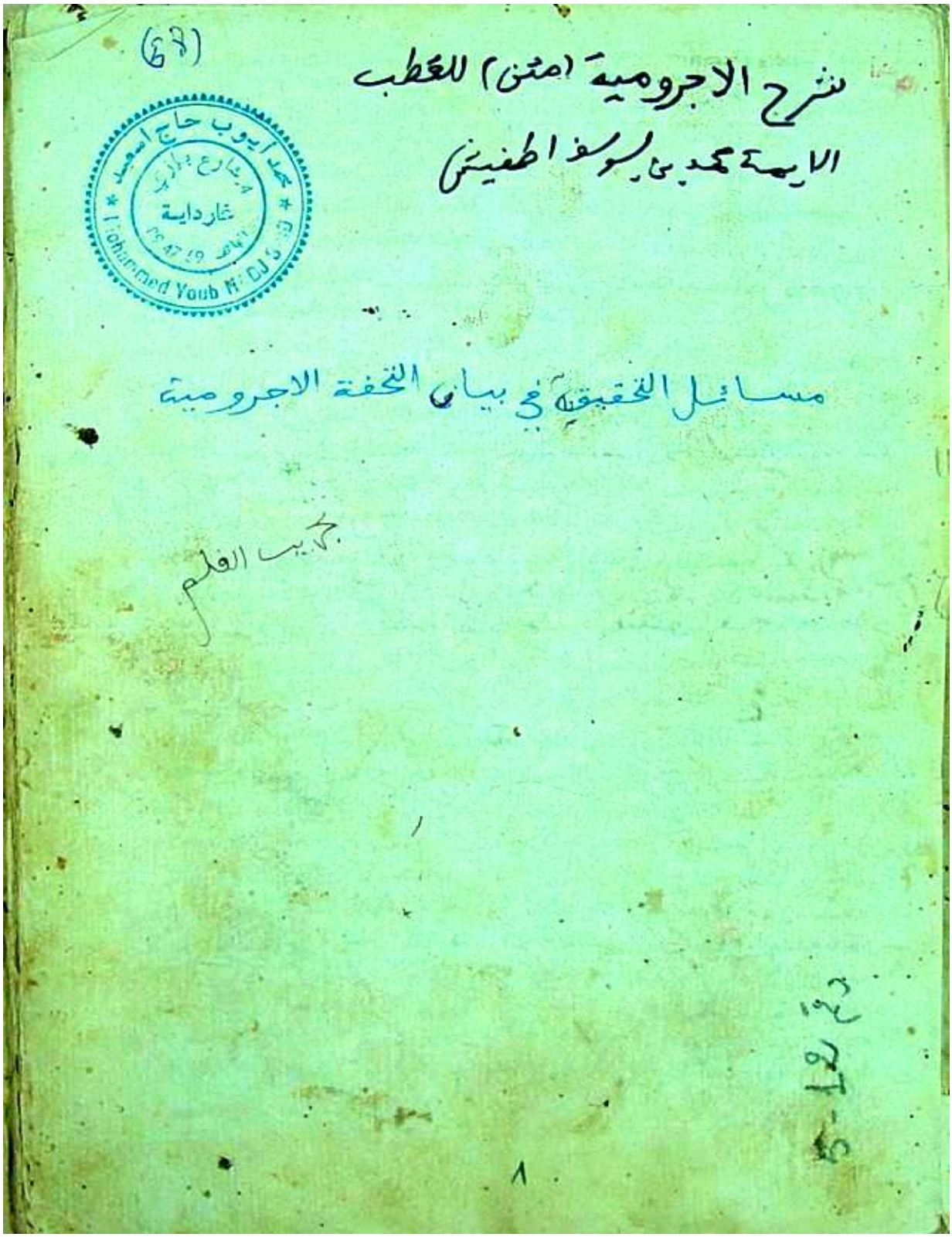
شرح الاجرومية (متن) للقطب
الايمة محمد بن يوسف الطفيش

مسائل التحقيق في بيان التحفة الاجرومية

محمد أيوب حاج اسعيد
شارع بلارج
غاردايية
Mohamed Youb Hadj Said

صفحة العنوان من النسخة (أ)

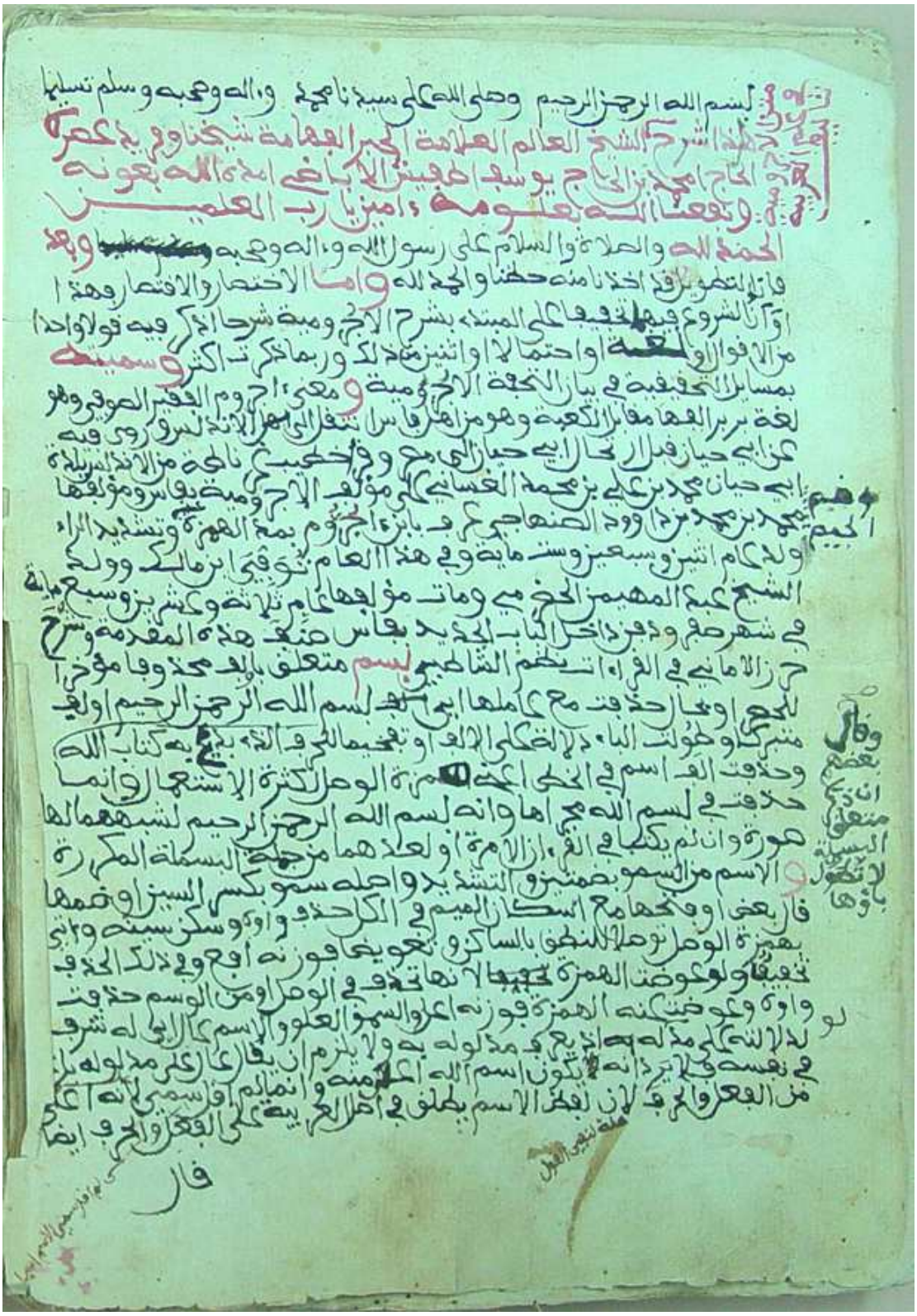

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
هذا شرح الشيخ العالم العلامة الحبر الفهامة شيخنا ومربي عصرنا
الحاج أحمد بن الحاج يوسف الحسيني الأباضي أمده الله بعونه
ونفعنا الله بعلومه آمين يا رب العالمين
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وبعد
فإنه لما طول أخذنا منه حظنا والحمد لله وأما الاختصار والاقتصار وهذا
أوان الشروع فيما نحن فيه على المبتدئ بشرح الآجرومية شرحا أذكر فيه قولا واحدا
من الأقوال أو احتمالا أو اثنين من ذلك وربما ذكرت أكثر وسميته
بمسائل التحفة في بيان الآجرومية ومعنى آجروم الفقير الصوفي وهو
لغة بربر الفهامة مقابل الكعبة وهو من أهل فاس انتقل إلى أهل الأندلس وروى فيه
عن أبي حيان قبل ارتحال أبي حيان إلى مصر وفي الخطيب نالحة من الأندلس ترجمة
أبي حيان محمد بن علي بن محمد الغساني على مؤلف الآجرومية بفاس ومؤلفها
محمد بن محمد بن داود الصنهاجي كما في باب آجروم بمد الهمزة وتشديد الراء
ولد عام اثنين وسبعين وستمائة وفي هذا العام توفي ابن مالك وولد
الشيخ عبد المهيمن الحضرمي ومات مؤلفها عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة
في شهر صفر ودفن داخل الباب الجديد بفاس عند هذه المقدمة وشرح
حرز الأماني في القراءات لختم الشاطبي بسم متعلق بالبدء محذوفا مؤخرا
للحصر أو بحال حذفت مع عاملها أي ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم أو ابتدئ
متبركا وطولت الباء دلالة على الإلصاق أو تفخيما لكن في الذي يبتدئ به كتاب الله
وحذفت ألف اسم في الخط لكثرة الاستعمال وإنما
حذفت في بسم الله مجراها وأنه بسم الله الرحمن الرحيم لشبههما لها
صورة وإن لم يكتبا في القرآن الأئمة أو لعدهما من جملة البسملة المكررة
والاسم من السمو بضمتين والتشديد وأصله سمو بكسر السين أو ضمها
فاء بعض أو فتحها مع إسكان الميم في الكل حذف واوه وسكن سينه وأتي
بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن تعويضا فوزنه أفع وفي ذلك الحذف
تخفيفا ولو عوضت الهمزة تحقيقا لأنها تحذف في الوصل أو من الوسم حذفت
واوه وعوضت عنه الهمزة فوزنه أعل والسمو العلو والاسم كما أبي له شرف
لدلالته على مدلوله إذ يعرف مدلوله به ولا يلزم أن يقال علو مدلوله
في نفسه فلا يرد أنه لا يكون اسم الله أعلى منه وإنما لم أقل سمي لأنه أعلى
من الفعل والحرف لأن لفظ الاسم يطلق في أهل العربية على الفعل والحرف أيضا
قال

وقال بعض إن ذي متعلق البسملة لا تظهر باؤها

الورقة الأولى من النسخة (أ)

الورقة الوسطى من النسخة (أ)

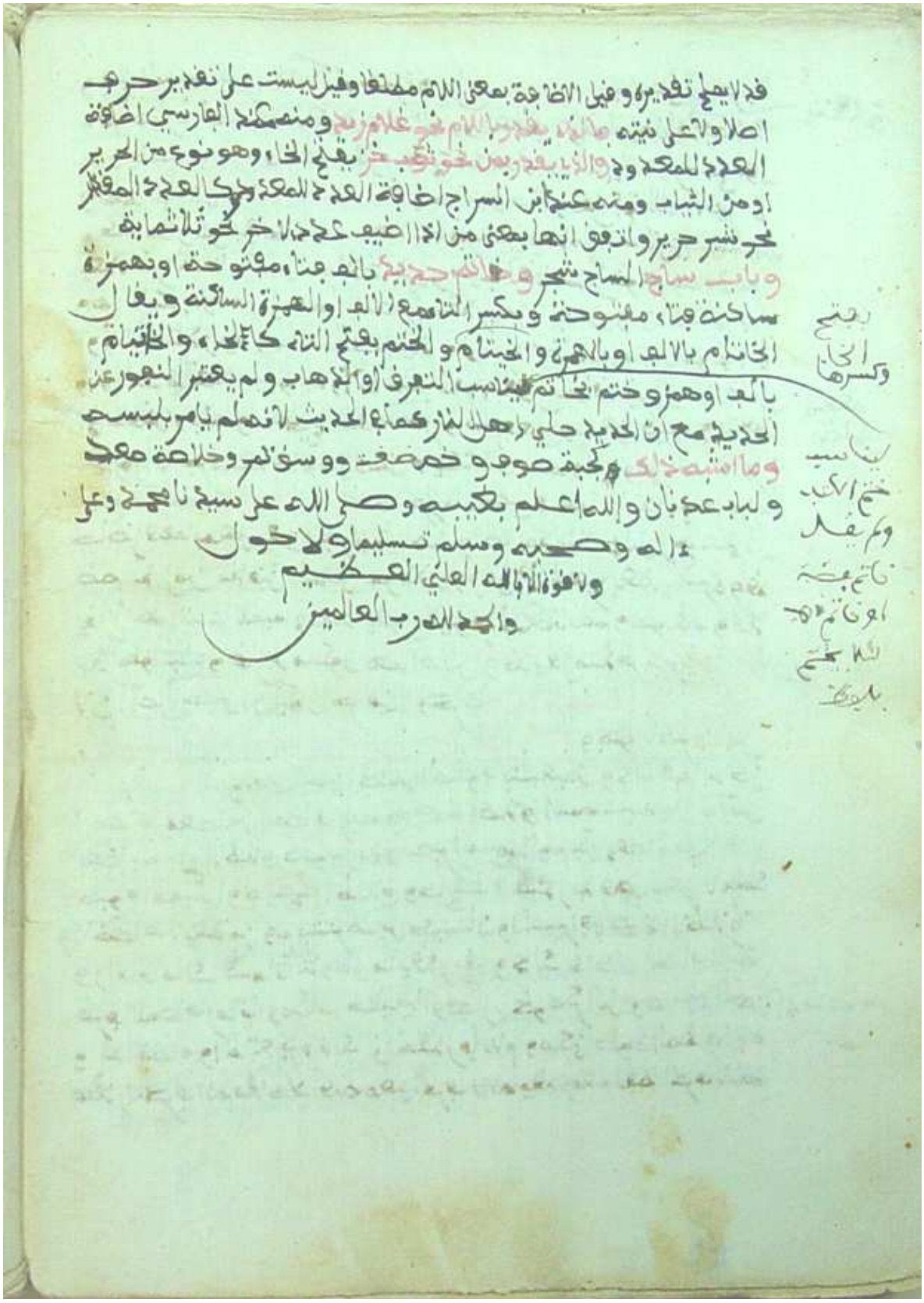

فلا يصلح تقديره وقيل الاضافة بمعنى اللام مطلقا وقيل ليست على تقدير حرف
اصلا ولا على نيته فالاول يقدر باللام نحو غلام زيد ومنه كذا الفارسي اضافة
العدد للمعدود والذي يقدر بمن نحو ثوب خز بفتح الخاء وهو نوع من الحرير
او من الثياب ومنه عند ابن السراج اضافة العدد المعدود كالعدد المفسر
نحو شبر حرير واتفق انها بمعنى من اذا اضيف عدد لاخر نحو ثلاثمائة
وباب ساج المساج شجر وخاتم حديد بالف بتاء مفتوحة او بهمزة
ساكنة بتاء مفتوحة وبكسر التاء مع الالف او الهمزة الساكنة ويقال
الخاتام بالالف او بالهمزة والخيتام والختم بفتح التاء كالخاء والخاتام
بالف او همز وختم خاتم فيناسب التعرف او الذهاب ولم يعتبر التجوز عن
الحديد مع ان الحديد حلي اهل النار كما في الحديث لانه لم يامر بلبسه
وما اشبه ذلك بحبة صوم وخصوصه ووسوسة ثم وخلاصة معك
ولباب عدنان والله اعلم بكتبه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم تسليما ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والحمد لله رب العالمين

بفتح الخاء وكسرها

يناسب ختم الكتاب ولم يقل خاتم بضم او خاتم لله بفتح بليغ

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

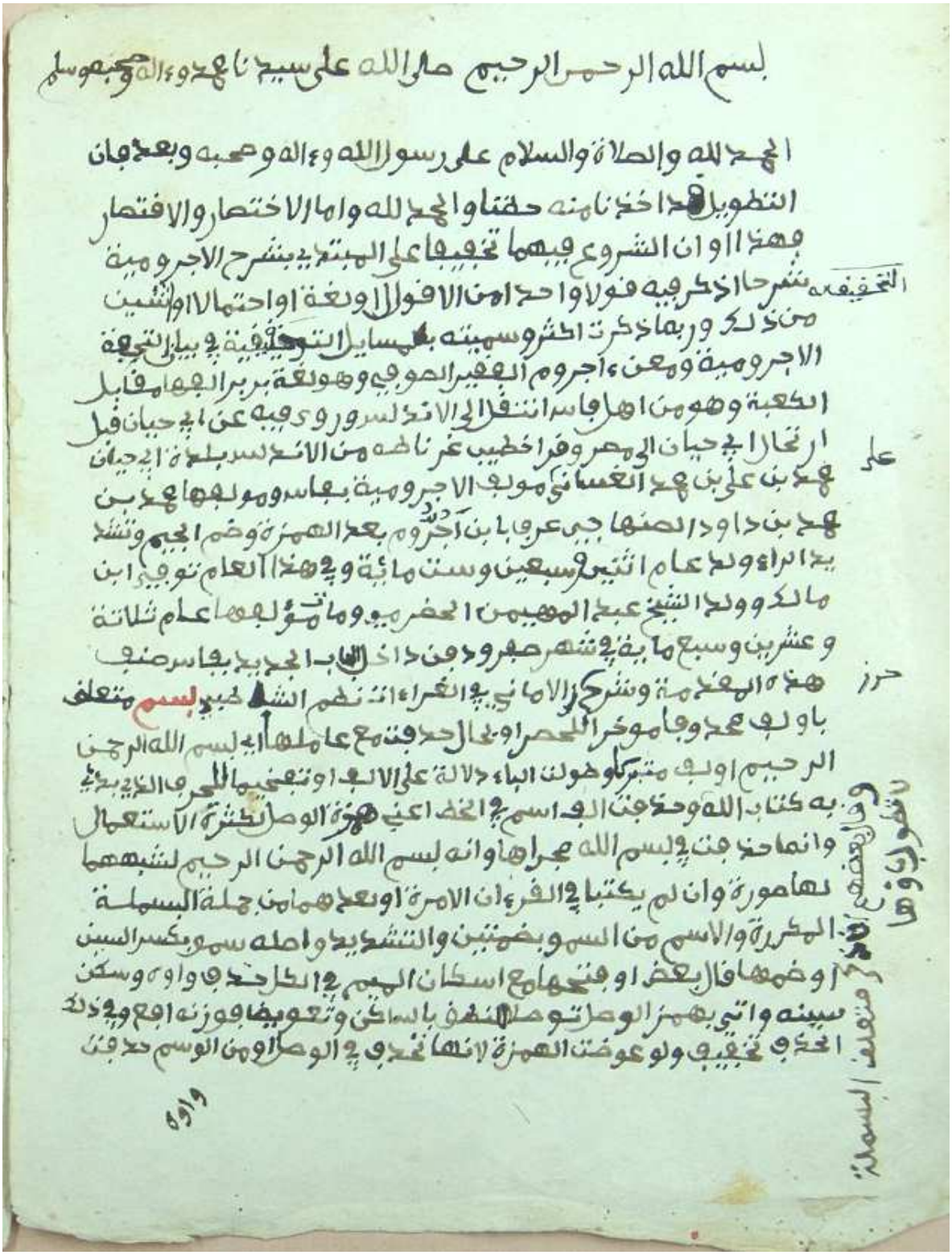

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وبعد فإن
التطويل هذا خذ نامنه حقنا والحمد لله وإما الاختصار والاقتصار
فهذا أوان الشروع فيهما تحقيقا على المبتدي بشرح الآجرومية
التحقيق شرحا ذكر فيه قولا واحدا من الأقوال أو لغة أو احتمالا أو شيئين
من ذلك وربما ذكرت أكثر وسميته بمسايل التوحيقية في بيان التحفة
الآجرومية ومعنى آجروم الفقير الصوفي وهو لغة بربر الجهام قبيل
الكعبة وهو من أهل فاس انتقل إلى الأندلس وروى فيه عن أبي حيان قيل
ارتحل أبي حيان إلى مصر وقرأ خطيب غرناطة من الأندلس سبط أبي حيان على
محمد بن علي بن محمد الغساني مؤلف الآجرومية بفاس ومولدها محمد بن
محمد بن داود الصنهاجي عرف بابن آجروم بمد الهمزة وضم الجيم وتشديد
الراء ولد عام اثنين وسبعين وستمائة وفي هذا العام توفي ابن
مالك وولد الشيخ عبد المهيمن الحضرمي وما توفي بها عام ثلاثة
وعشرين وسبعمائة في شهر صفر ودفن داخل الباب الجديد بفاس صنف
هذه المقدمة وشرحها الأماني في القراءات نظم الشاطبي بسم متعلق
بأول محذوف أو مؤخر المحصر أو حال حذفت مع عاملها أي بسم الله الرحمن
الرحيم أول متبركا وهو لفظ الباء دلالة على الإلصاق أو تبعيضا للحرف الذي بدئ
به كتاب الله وحذفت الألف اسم في الخط أعني همزة الوصل لكثرة الاستعمال
وإنما حذفت في بسم الله مجراها وأنه بسم الله الرحمن الرحيم لشبههما
بها صورة وإن لم يكتبا في القرآن الأمرة أو بعدهما من جملة البسملة
المكررة والاسم من السمو بضمتين والتشديد وأصله سمو بكسر السين
أو ضمها قال بعض أو فتحها مع إسكان الميم في الكل حذف واوه وسكن
سينه وأتي بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وتعويضا فوزنه افع وفي ذلك
الحذف تخفيف ولو عوضت الهمزة لأنها تحذف في الوصل أو من الوسم حذفت

واوه

الورقة الأولى من النسخة (ب)

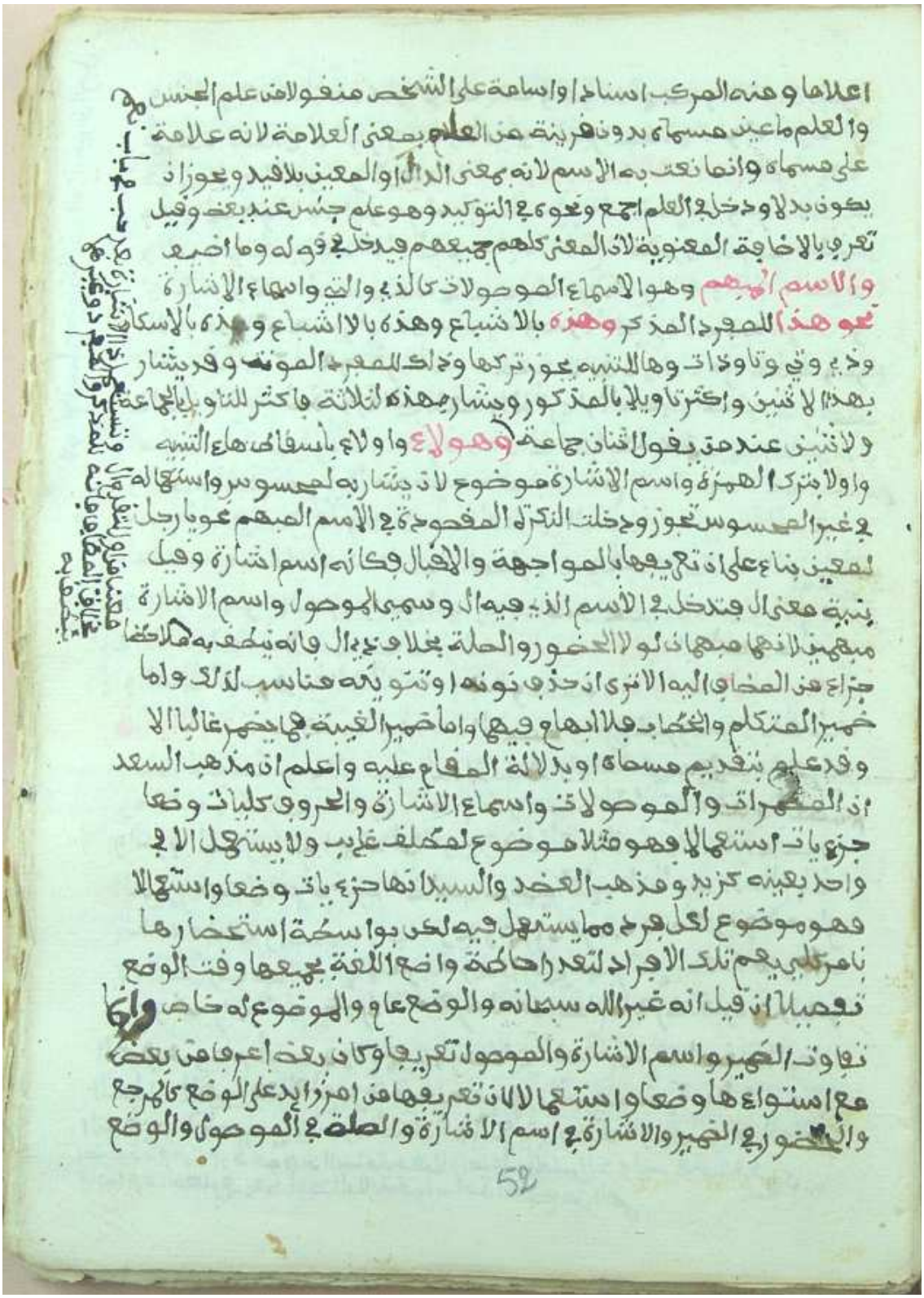

الصفحة الوسطى من النسخة (ب)

يصلح تقديره وقيل الاضافة بمعنى اللام مطلقا وقيل ليست على
تقدير حرف اصلا ولا على تبيينه والذي يقدر باللام نحو غلام زيد ومنه
عند الجار سبي اضافة العدد للمعدود والذي يقدر بمن نحو ثوب
خز بفتح الخاء وهو نوع من الحرير او من الثياب ومنه عند ابن
السراج اضافة العدد للمعدود وكذا العدد المقدار نحو شبر حرير
واتفق انها بمعنى من اذا ضيف عدد الى آخر نحو ثلاث مائة وباب
ساج الساج وخاتم حديد بالجر فيهما مفتوحة او بهمزة ساكنة
فيهما مفتوحة وبالكسر التاء مع اللام والهمزة الساكنة ويقال
الا يخاتام بالالف او همزة ختم يخاتم ليخاتم سبا ختم الكتاب
ولم يقال خاتم فضة اخاتم ذهب لئلا يختم بالفضة ليخاتم سبا التعرف
او الذهاب ولم يعتبر الفقهاء الحديد مع ان الحديد حلي اهل
النار لما في الحديث لانه لم يأمر بلبسه وما شبه ذلك وحية
صوغ مفضض وسيفا تصرف فضة صفيا والباب عدنان والله اعلم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما والحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

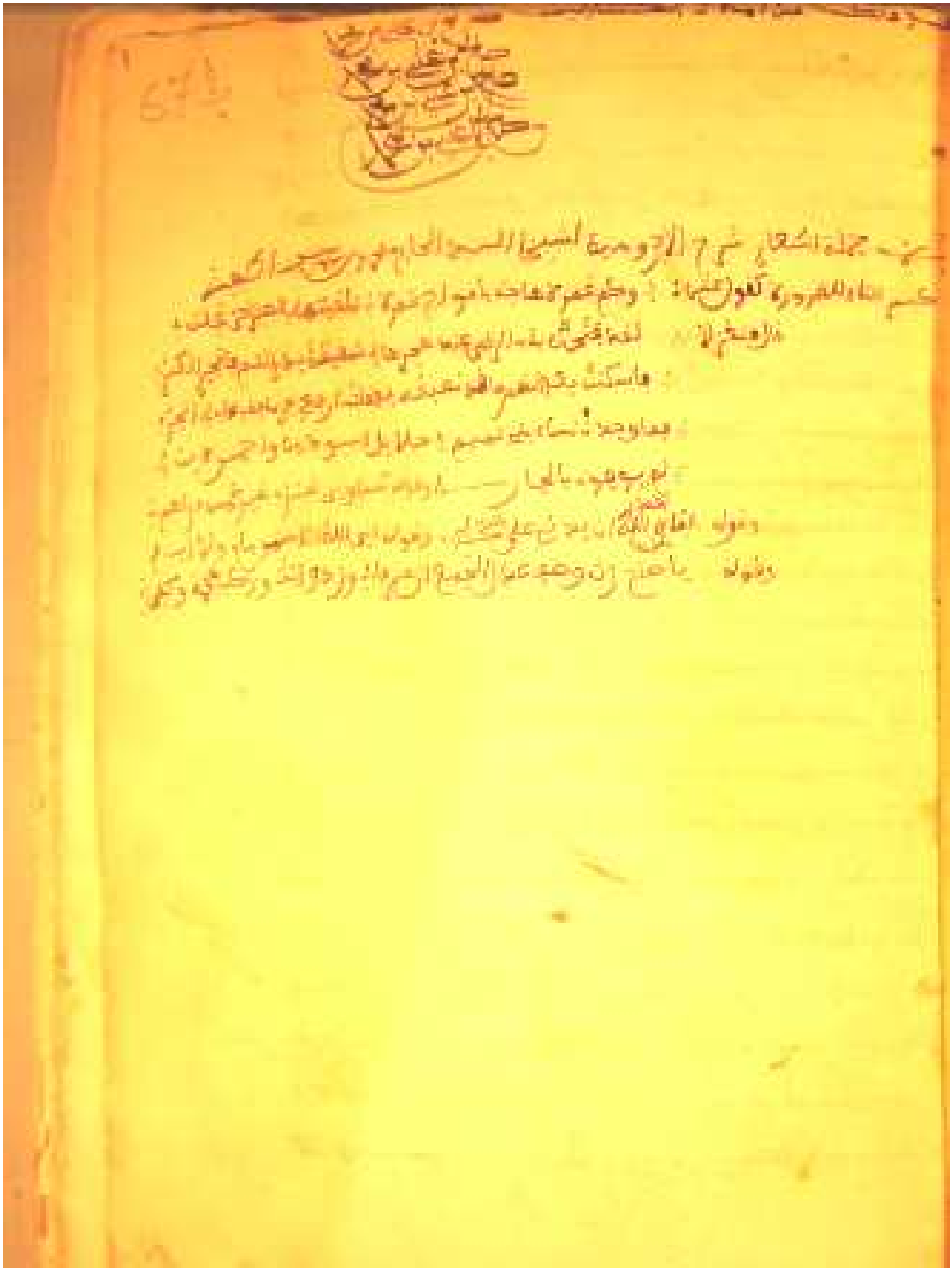

صفحة العنوان من النسخة (ج)

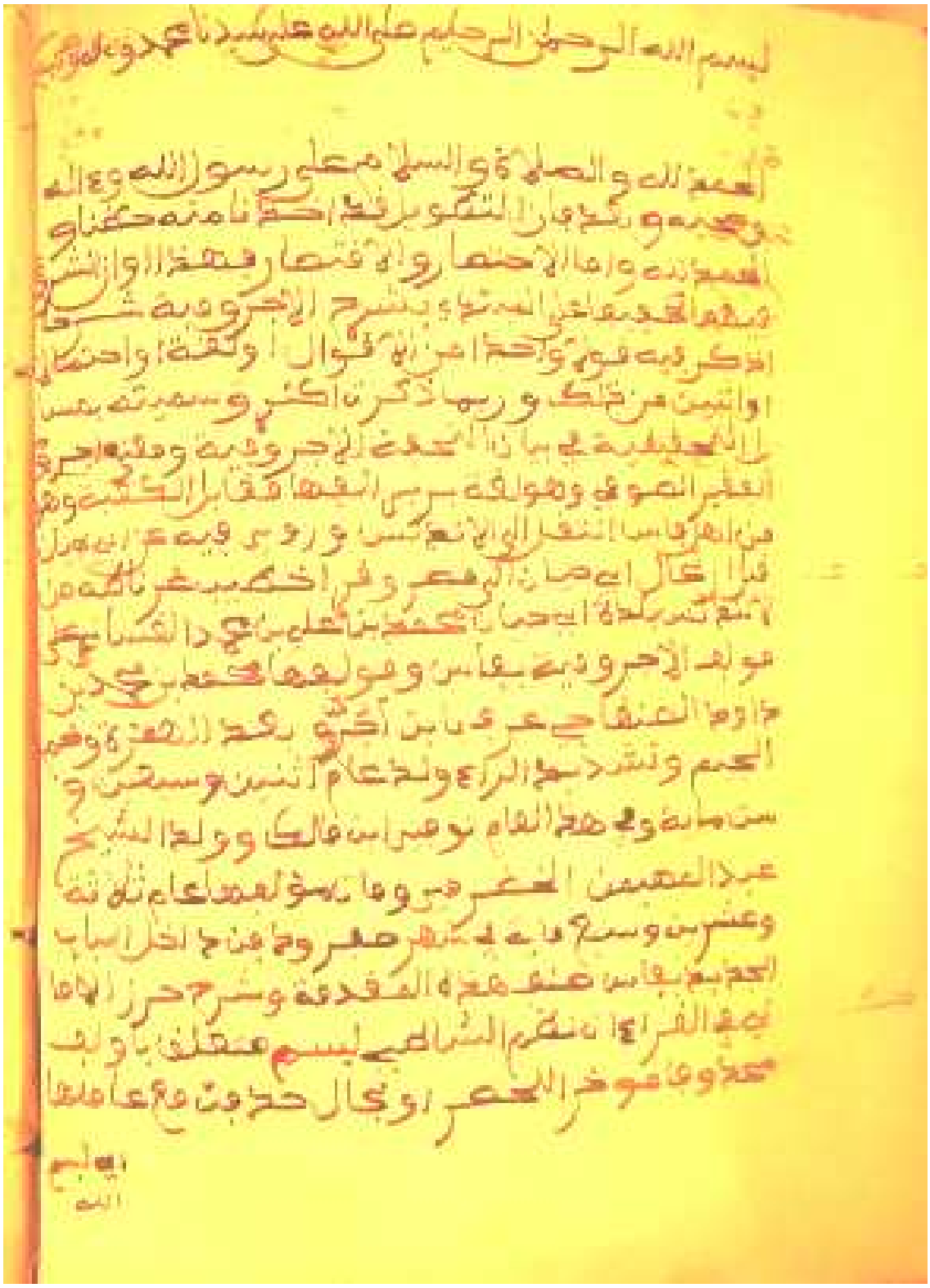

الصفحة الأولى من النسخة (ج)

الصفحة الوسطى من النسخة (ج)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

النصُّ المُحقَّقُ

[1]شرح الآجرومية (متن) لقطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيّش

مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ وآله وسلم تسليما[2]

هذا شرح متن الآجرومية [3] في علم العربية تأليف الشّيخ العالم العلامة الحبر الفهّامة، شيخنا وفريد عصره الحاج أمحمد بن الحاج يوسف أطفيّش الإباضي[4] أمدّه الله بعونه ونفعنا بعلومه آمين يا رب العالمين[5].

.

.

---

(1) الورقة الأولى من النسخة (أ) وتحتوي العنوان أعلاه ورقم المخطوط في المكتبة، وعبارة (تجريب القلم) على عادة النساخ في عصره.

والنسخة (ب) فهي ورقة فارغة إلاّ من عبارة (تجريب القلم).

أما اللوح الأول المصور من النسخة (ج).، فالورقة الأولى فيها قصاصة كتب فيها عنوان المخطوط، واسم المكتبة التي تحويه في الصفحة الأولى، وفي الصفحة المقابلة اسم مالكه وهو: الشيخ صالح بن محمد لعلي، ثم عبارة: " جملة من أشعار في شرح الآجرومية لشيخنا السيد الحاج محمد بن يوسف أطفيّش:

كسر التّاء للضرورة كقول عثمان: **وَكَمْ غَمْرَةٍ هَاجَتْ بِأَمْوَاجِ غَمْرَةٍ * تَلَقَّيْتَهَا بِالصَّبْرِ حَتَّى تَجَلَّتِ.**

وقال متغزّلا: **لَقَدْ فَتَحَتْ بَابَ الرِّضَى عِنْدَ هَجْرِهَا * شَقِيقَةُ بَدْرِ التَّمِّ فَانْجَبَرَ الكَسْرُ**

فَأَسْكَنْتُ بَعْدَ الضَّمِّ مَا قَدْ نَصَبْتُهُ * فَقُلْتُ ارْفَعِي جَزْماً فَقَدْ طَابَ لِي الجَرُّ

فمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ * حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

وقوله: **.....لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ** وقوله: ..... * **تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ.**

وقوله: **مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي على شَحَطٍ** وقوله: **أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ.**

وقوله: **يَا صَاحِ زِنْ وَصْفَ عَدْلَ الجَمْعِ إِنْ وُصِفَا * وَزِدْ وَأَنْتَ وَرَكِّبْ عُجْمَةً وَكَفَى".**

(2) بدأ بالبسملة: اقتداء بالكتاب العزيز، وتأسيًا بالنبي ﷺ، في مكاتباته ومراسلاته، وعملا بحديث: «كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه، ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم» أي: ناقص البركة. رواه أبو داود فى سننه 4840.

(3) سبق الكلام عن متن الآجرومية وشروحها في باب التعريف بالمخطوط.

(4) سبق التعريف بالشيخ في باب التعريف بالمؤلّف.

(5) هذه المقدمة ليست إلاّ في بداية النسخة (أ)، وفيها ما يدل على أنّ المخطوط كُتب في حياة الشيخ أطفيّش بالنظر لقول الكاتب فيها: "أمدّه الله بعونه ونفعنا بعلمه".

/[1] الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وآله وصحبه وبعد، فإن التطويل قد أخذنا منه حظنا والحمد لله، وأما الاختصار والاقتصار فهذا أوان الشروع فيهما، تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجرومية، شرحا أذكر فيه قولا واحدا من الأقوال، أو لغة أو احتمالا أو اثنين من ذلك، وربما ذكرت أكثر، وسميته بـ:

مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجُرُّومِيَّةِ [2]

ومعنى أجرّوم الفقير الصوفي[3]، وهو لغة بربر[4] ألّفها مقابل الكعبة، وهو من أهل فاس[5]، انتقل إلى الأندلس[6]، وروى فيه عن ابن حيان[7] قبل ارتحال ابن حيان إلى مصر.

---

(1) بداية الصفحة (1/أ) من النسختين (ب) و(ج).

(2) يتردد ذكر اسم المخطوط على أنه " المسائل التحقيقية " في كتب الفهرسة والتراجم، لكنّ الصواب هو ما جاء في المخطوط نفسه، حيث ذكر صاحبه أنه أسماه بـ" مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرّومية". فلفظة "مسائل" وردت نكرة دون "ال". وهذا في النسخ الثلاث.

(3) ينظر: الفتوح القيومية في شرح الآجرومية للصنهاجي- تحقيق: بن شماني محمد- جامعة الشلف- 2008. وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ج8 ص112) دار النشر: دار ابن كثير /: دمشق - سوريا / رقم الطبعة: الأول/ 1986 م.

(4) هم العنصر الأول الذي ملأ بقبائله إقليم الجزائر والمغرب، واختلف المؤرخون في نسبهم: فقيل هم أخلاط من اليمن في آسيا، وقيل إنهم من لخم وجذام،، أو يرجع نسبهم إلى مازيغ بن كنعان ولد حام بن نوح وقيل غير ذلك. انظر: عصر الدول والإمارات/شوقي ضيف/ص50/ دار المعارف/ ط1/ د.ت.ط. وانظر: تاريخ بني ميزاب/ يوسف بن بكير الحاج سعيد/ص6 وما بعدها/ المطبعة العربية- غرداية / الطبعة الثانية/ سنة الطبع:1427 هـ/ 2006م.

(5) فاس بالسين المهملة، بلفظ فأس النجار: مدينة كبيرة مشهورة على برّ المغرب في بلاد البربر، وهي حاضرة البحر، وأجلّ مدنه قبل أن تختطّ مراكش، وهي مختطّة بين ثنيتين عظيمتين، وهي غربي سبتة، وبينهما مسيرة عشرة أيام. ينظر: مراصد الاطّلاع على أسماء المكنة والبقاع/صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي / تحقيق وتعليق: علي محمد البجاوي/(الجزء3/ص 1014)/دار الجيل-بيروت /ط1/تاريخ الطبع 1992.

(6) الأندَلُس ضم الدال وفتحها، مع ضمّ اللام، وربّما حذفت: جزيرة كبيرة فيها عامر وغامر، وأما الآن، استولى الفرنج على أكثر بلادها فلم يبق للمسلمين بها إلاّ بلدان يسيرة (أقول: هذا في زمن المؤلّف، لكنّها سقطت بأجمعها في يد الفرنجة في القرن الثامن الهجري). المصدر نفسه (ج1/ ص 123). ويراجع: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري (ج1/ ص 125 وما بعدها) تحقيق : د.إحسان عباس/ دار صادر - بيروت / رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1968م.

(7) ابن حيان (377 - 469 هـ = 987 - 1076 م) حيان بن خلف بن حسين بن حيان الأموي بالولاء، أبو مروان: مؤرخ، بحاث، من أهل قرطبة من كتبه (المقتبس في تاريخ الأندلس - خ) مجلدان منه. ينظر الأعلام للزركلي (ج2/ص289) .: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.

وقرأ خطيب غرناطة [1] من الأندلس- بلدة أبي حيان [2]، محمد بن علي بن محمد الغساني[3] – على مؤلف الآجرومية بفاس.

ومؤلفها محمد بن محمد بن داود الصنهاجي[4] ، عُرف بابن آجُرُّوم بمدّ الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء، ولد عام اثنين وسبعين وست مائة، وفي هذا العام توفي ابن مالك [5]، وولد الشيخ عبد المهيمن الحضرمي[6]، ومات مؤلفها عام ثلاثة وعشرين وسبع مائة في شهر صفر، ودفن داخل الباب الجديد بفاس، صنّف هذه المقدمة وشرَحَ

---

(1) بفتح أوله وسكون ثانيه، وبعد الألف طاء مهملة وهي أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس يشقها نهر قلزم. ينظر: (مراصد الاطّلاع على أسماء المكنة والبقاع/صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ج2/ ص990) .

(2) أبو حيان النحوي (654 – 745 هـ = 1256 – 1344 م) محمد بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجيانى، النفزي، أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. من كتبه (البحر المحيط – ط) في تفسير القرآن، و(النهر – ط) اختصر به البحر المحيط، و(مجاني العصر) في تراجم رجال عصره، ينظر المصدر نفسه (ج 7 /ص 152) .

(3) محمد بن علي بن عمر بن يحيى الغساني (ت 748هـ) أبو عبد الله يعرف بابن العربي، ومولده سنة اثنتين وثمانين وستمائة، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وابن الفخار، وبفاس عن الأستاذ أبي عبد الله بن آجروم الصنهاجي، وجال أكثر بلاد الأندلس، وتصدر للإقراء. وكان صالحاً حسن التعليم، تخرج به جمع كثيرون. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /للحافظ جلال الدين السيوطي/تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ (ج1/ ص 186)/دار الفكر/ط2/ سنة الطبع:1979م.

(4) محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، ابن آجروم (672 – 723 هـ = 1273 – 1323 م) أبو عبد الله: نحوي، اشتهر برسالته (الاجرومية – ط) وقد شرحها كثيرون. وله (فرائد المعاني في شرح حرز الاماني –خ) مجلدان منه،مولده ووفاته بفاس.ينظر المصدر السابق (ج7/ص33) .

(5) ابن مالك (600 – 672 هـ = 1203 – 1274 م) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الائمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالاندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها . أشهر كتبه (الالفية) في النحو، ينظر الأعلام للزركلي (ج 6/ص233) .

(6) الحضرمي (676 – 749 هـ = 1277 – 1348 م) عبدالمهيمن بن محمد بن عبد المهيمن، أبو محمد الحضرمي: صاحب القلم الأعلى بفاس، وصدرها في عصره. كان غزير العلم بالأدب والتاريخ. ولد ونشأ بسبتة. وولي كتابة الانشاء لأبي الحسن المريني بفاس. وتوفي بتونس في الطاعون الجارف. ينظر المصدر نفسه (ج 4/ص 169) .مع فارق أربع سنوات بين تاريخ الميلاد الذي أورده المصنّف، وذلك المذكور في كتاب الأعلام للزركلي.

حرز الأماني في القراءات[1] نظم الشاطبي[2] .

(بِسْمِ)[3] متعلق بأُؤَلِّفُ محذوفا مؤخرا للحصر أو بحال حذفت مع عاملها/[4] أي: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[5] أُؤَلِّف متبركا، وطوّلت الباء دلالة على الألف، وتفخيمها للحرف الذي بدئ به كتاب الله.

قال بعضهم[6]: إنّ ذُكر متعلق البسملة لا تطول باؤها، وحُذفت ألف "اسم" في الخط أعني: همزة الوصل لكثرة الاستعمال، وإنما حذفت في﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾[7] ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[8] لشبههما لها صورة، وإن لم تكتبا في القرآن إلا مرة أو لعدّهما من جملة البسملة المكررة.

والاسم: من السموّ بضمتين والتشديد، وأصله سِموّ بكسر السين أو ضمها[9] .

---

(1) وهو كتاب من مؤلّفات ابن آجرّوم بعد متن الآجرومية واسمه: " فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ". حققه عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف –كلية اللغة العربية– جامعة أم القرى.

(2) الشاطبي (538 – 590 هـ = 1144 – 1194 م) القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي: إمام القراء. كان ضريرا. ولد بشاطبة (في الاندلس) وتوفي بمصر. وهو صاحب " حرز الاماني – ط " قصيدة في القراآت تعرف بالشاطبية. وكان عالما بالحديث والتفسير واللغة. ينظر: المصدر نفسه (الجزء5/ص62).

(3) ينظر متن الآجرومية ص2.

(4) بداية الصفحة (2/ب) من النسخة (ج).

(5) مذكورة في بداية كلّ سورة من سور القرآن ما عدا سورة التوبة. قال الإمام الشافعي: "بسم الله الرحمان الرحيم آية من سورة الحمد، وآية من أوائل كل سورة " وعارضه ابن مالك. ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم أبو عبد الله بن أحمد – ابن خالويه (ت370)/ ص 15 / دار مكتبة الهلال–لبنان/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1985م. ويراجع: إعراب القرآن للنحاس (ج1/ص 51) وما بعدها تحقيق: محمد علي الصابوني/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى– السعودية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1988م.

(6) ينظر: اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه/ باب إعراب بسم الله الرحمان الرحيم/ص 9 وما بعدها.

(7)(۞ وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾) [سورة هود آية 41] القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

(8)(إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾) [سورة النمل آية 30].

(9) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ أبو حيان الأندلسي/ (ج1/ص 43)/ تحقيق: حسن هنداوي/ دار القلم– دمشق/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2002م.

قال بعض[1]: أو فتحها مع إسكان الميم في الكلّ، حذف واوه وسكن سينه، وأتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وتعويضا، فوزنه "افع"، وفي ذلك الحذف تخفيف ولو عوضت الهمزة لأنها تحذف في الوصل، أو من الوسم حذفت/[2] واوه وعوضت عنه الهمزة فوزنه اعل، والسمو العلو، والاسم عال أي له شرف بدلالته على مدلوله، بل عال في نفسه [3] ، فلا يرد أنه لا يكون اسم الله أعلى منه، وإنما لم أقل [سُمّي الاسم اسمًا] [4] لأنّه أعلى من الفعل والحرف، لأن لفظ الاسم يطلق في أصل العربية على الفعل والحرف أيضا.[5] (2/ب) قال الله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلاَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[6] إلاّ أن يقال: خصّ بغير الفعل والحرف في الاصطلاح /[7] لشرفه عليها لدلالته على الذات إجماعا دلالة مطابقة، والفعل يدل عليها ضمنا، بل قيل لا يدل عليها إلا التزاما، والاسم الدّال على الحدث يدل عليها ضمنا، وهو الوصف. واسم المكان والزمان والآلة واسم الأرض مما كثر: كأرض مذأبة أي كثيرة الذئاب[8] .

---

(1) قال ابن منظور: " وقال الزجاج: معنى قولنا اسمٌ هو مُشْتَق من السُّموّ وهو الرِّفْعَة، قال: والأَصل فيه سِمْوٌ مثل قِنْوٍ وأَقْناءٍ . الجوهري: والاسمُ مُشْتَقٌّ من سَمَوْتُ لأَنه تَنْويهٌ ورِفْعَةٌ، وتقديرُه إِفْعٌ. . . . . وفيه أَربعُ لُغاتٍ: إِسمٌ وأُسْمٌ، بالضم، وسِمٌ وسُمٌ " لسان العرب (ج6/ص358) باب سما ضبط نصّه وعلّق على حواشيه: د.خالد رشيد القاضي/ دار النشر: دار صبح وأديسوفت/لبنان/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2006م.

(2) بداية الصفحة (1/ب) من النسخة (ب) .

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص5. تحقيق: جودت مبروك محمد مبروك/ الناشر: مكتبة الخانجي–القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2002م.

(4) ساقط من (ب) و(ج) .

(5) قال ابن جزي: " الاسم مشتق من السمو عند البصريين، فلامه واو محذوفة، وعند الكوفيين مشتق من السمة، وهي العلامة، ففاؤه محذوفة، ودليل البصريين التصغير والتكبير، لأنهما يردان الكلمات إلى أصولها، وقول الكوفيين أظهر في المعنى، لأن الاسم علامة على المسمى" التسهيل لعلوم التنزيل لأبي عبد الله محمد المدعو بالقاسم ابن أحمد بن محمد بن جزى الكلبي (ج1/ص 43) /تحقيق: محمد سالم هاشم / الناشر: دار الكتب العلمية–بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع:1415هـ– 1995م.

(6)(وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلاَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٠﴾) [سورة البقرة آية 30]

(7) بداية الصفحة (3/أ) من النسخة (ج) .

(8) "أَرْضٌ مَذْأَبَةٌ: كثيرة الذِّئاب، كقولك أَرضٌ مَأْسَدَةٌ، من الأَسَد . قال أَبو علي في التذكرة: وناسٌ من قَيْس يقولون: مذيَبة" اللسان (ج5/ص12) .

(اللهِ) [1] علم على الذات الواجب الوجود المستحق بجميع المحامد[2] . (الرَّحْمَانِ) [3] المنعم بالنعم الجليلة .

(الرَّحِيمِ) [4] المنعم بالنعم التي دونها ، وهما صفتان للمبالغة، ووجه المبالغة بالأولى تكثير الحروف، ونقل الفعل إلى "فعُل" بضم العين، وأما حذِرٌ بلا ألف، فإنه ولو كان أبلغ من حاذرٌ بالألف، فلا يشكل علينا لأنهما ليسا من نوع واحد ، بل أحدهما اسم فاعل، والآخر صفة مبالغة، وبالثانية هذا النقل، وليسا من صفات المبالغة المذكورة في النحو، لأن وزن الأولى ليس من أوزانها ، والثانية ولو كانت من أوزانها ، لكنها قام الدليل على أنها تستعمل في غير المبالغة النحوية أيضا .وشرط كون صفة المبالغة على "فَعِيلٌ"، أن لا يستعمل هذا الوزن مثلها في غير المبالغة، لئلا تلتبس، وما اشتهر من جواز الرفع والنصب في: الرحمنُ الرحيمُ، بناء على أن البسملة ليست من القرآن، والصحيح أنها منه، فإنما تقرأ كما هي فيه لا غير، ولعلهم أرادوا الجواز في العربية لا في القراءة، وقيل البسملة في أوائل السور من القرآن، إلا أنها نزلت أول الفاتحة فقط، وجعلها في أوائل السور فصلا بين السور[5] .

(صَلَّى اللَّهُ) [6] أي ألق يا الله أنواع الرحمة، عبّر بصيغة الإخبار رغبة في الاستجابة، حتى كأنها وقعت، فأخبر عنها[7] (عَلَى سَيِّدِنَا) [8] محمد ﷺ أفضلنا معاشر المسلمين من الثقلين والملائكة.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2 .

(2) قال ابن جزي: " الله اسم مرتجل جامد ، والألف واللام فيه لازمة، لا للتعريف" . التسهيل لعلوم التنزيل (ج1/ص43) . وينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 12 .وينظر: الفتوح القيومية في شرح الآجرومية ص 39 .

(3) ينظر متن الآجرومية ص2 .

(4) ينظر متن الآجرومية ص2 .

(5) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 15 .

(6) ينظر متن الآجرومية ص2 .

(7) " وقال الفراء وثعلب: (صلى الله عليه وآله) لان معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب" ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لا بن هشام الأنصاري (ج2/ص550) تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب/ دار التراث العربي–الكويت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2000م. وجرّ (آله) فـ " ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش " المصدر نفسه (ج5/ص76) . والتقدير: وعلى آله .

(8) ينظر متن الآجرومية ص2 .

(مُحَمَّدٍ) [1] علم أصله من كثر حمد غيره له، والحمد لغةً: الثناءُ/[2] باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم[3] في مقابلة نعمه /[4] أو لا في مقابلتها[5]، والمراد بالاختياري مقابل الضروري، كما تقول في صفات السّلب، فيدخل حمدنا الله على صفاته. ولم يشترط بعضهم الاختيار[6] كالزمخشري[7]، وأمّا أفعال الله فاختيارية، وقد يستعمل الحمد في الضروري كقوله[8]:

إِذَا بَلَيْتَ السَّيفَ مَحْمُودًا فَلاَ ** تَذْمُمْهُ يَومًا أَنْ تَرَاهُ قَدْ نَبَا .

وعُرفاً: فعل ينبيء عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعما على فاعل ذلك الفعل، فعل قلب أو لسان وجارحة، والشكر لغةً: هو هذا الحمد العرفي، وعُرفاً صرفُ العبدِ جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وقوة وغيرها إلى

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(2) بداية الصفحة (3/ب) من النسخة (ج).

(3) ينظر تعريف الحمد في إيضاح المبهم من معاني السلّم للدمنهوري ص 2/ مطبعة مصطفى بابي الحلبي – مصر/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1342هـ.

(4) بداية الصفحة (1/ب) من النسخة (ب).

(5) القول بلفظه في غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب /محمد بن أحمد بن سالم السّفاريني الحنبلي (ت 1188هـ)/ (ج1/ص12)/ ضبط وتصحيح: محمد عبد العزيز الخالدي/ دار الكتب العلمية– بيروت.لبنان/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1996م.

(6) ينظر: الكشاف (ج1/ص11-12).

(7) الزمخشري (467 – 538 هـ = 1075 – 1144 م) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والاداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها .أشهر كتبه (الكشاف – ط) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة – ط) و(المفصل – ط) .ينظر الأعلام للزركلي (ج7 / ص 178).

(8) لابن دريد من مقصورته، البيت من الرجز، ينظر: شرح مقصورة ابن دريد/ للخطيب التبريزي/ تحقيق فخر الدين قباوة /(رقم البيت: 184، ص76) /مكتبة المعارف بيروت / 1414 هـ.مع تغيير فف ي قوله: "**إِذَا بَلَيْتَ**" بـ: " **إِذَا بَلَوْتَ**". وسمّيت مقصورة لأن ابن دريد اعتمد الألف المقصورة قافية لها، لا ما قبلها .اللغة: بليت: حملته مالا يطيق– بلوت: اختبرت– نبا: أخطأ الإصابة. والشاهد: محمودا: اسم مفعول للفعل (حمِد).

العبادة.[1] والمدح لغةً: الثناء على الجميل الاختياري وغير الاختياري على جهة التعظيم[2]، نحو: مدحت اللؤلؤة على صفائها، وعرفا ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل.

(وَءَالِهِ) [3] هم من اتبع دينه إلى يوم القيامة أو قُلْ: كلُّ بَرٍّ تقي إلى يوم الدين، أي كل برّ من هذه الأمة، وهذا لأن المقام للدعاء، فصرفنا للعموم، وإلا؛ فَهُمْ قرابته من بني هاشم والمطلب[4].

ونفى المالكية [5] أن يكون إلا من ولد المطلب، وخصوه بولد هاشم، ولا حاجة إلى أن يقال: قرابته من بني هاشم وبني عبد المطلب، لأن عبد المطلب من ولد هاشم.

(وَصَحْبِهِ) [6] بفتح الصاد وكسرها، وهم من اجتمع به مؤمنا ولو اجتماعا قصيرا (وَسَلَّمَ) [7] أي سلّمه بعد موته مما يكره في دينك وفي أمّته والسلام والتحية والسلامة من العيوب وما يكره[8]. (3/أ)

---

(1) القول قريب من لفظه في غذاء الألباب حيث قال: "وأما الشكر لغة فهو : الحمد العرفي ، وعرفا: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله . فبين الحمد اللغوي والعرفي عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان فيما إذا كان باللسان في مقابلة نعمة ، ويتفرد اللغوي فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة ، وينفرد العرفي بصدقه بغير اللسان في مقابلة نعمه . غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب" (ج1/ص12).

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (ج1/ص4) تصحيح وتعليق: مشيخة من الأزهر/دار النشر: إدارة الطباعة المنيرية–مصر–/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط. وبلفظه في حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على الآجرّومية ص 2 وبهامشه حاشية العلامة اسماعيل الحمدي/ مكاتب سليمان مرعي– سنغافورة/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط.

(3) ينظر متن الآجرومية ص2.

(4) بطن من هاشم بن عبد مناف، من العدنانية، وهم: بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصيّ بن كلاب بن مرّة، وينتهي نسبهم إلى عدنان. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة / عمر رضا كحالة / (ج2/ص 734)/ دار النشر: مؤسسة الرسالة /رقم الطبعة: ط8/ سنة الطبع: 1997م.

(5) وهم أتباع المذهب المالكي ومؤسسه الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر المدني (ت 179) . ينظر تهذيب سير أعلام النبلاء/الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي/تحقيق: شعيب الأرنؤوط/ ج1/ص 278/ رقم 1193/دار النشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعةالأولى/ سنة الطبع: 1991م.وينظر: المذهب المالكي (النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي)/ محمد عز الدين الغرياني/ منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية/سنة الطبع 2010م.

(6) ينظر متن الآجرومية ص2.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(8) بداية الصفحة (4/ب) من النسخة (ج) . ، أما بداية الصفحة (4/أ) من النسخة (ج) . فهي فارغة إيذانا ببداية شرح متن الآجرومية ونهاية مقدمة شرح البسملة والصلاة على محمد ﷺ.

(الكَـلَام وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ)[1]

(الكَـلَامُ) [2] أي اللفظ الذي يقول النحاة إنه كلام[3]، واعلم أن "ال" فيه للعهد الذهني[4]، أي الكلام المعهود عند النحويين، أو عوض عن المضاف إليه، أي كلام النحاة بناء على جواز نيابتها عن المضاف إليه ولو ظاهرا، أو للحقيقة المصروفة إلى كلامه[5].

(هُوَ اللَّفْظُ) [6] أي الحروف المنطوق بها، وخرجت أصوات الطير والدواب والجماد مع الشيء الآخر، فإنها ليست حروفا ولا نطقا، وتسمى سَادِجَةً [7] وغَلَفاً.

(المُرَكَّبُ) [8] من كلمتين مذكورتين أو مذكورة إحداهما دون الأخرى، أو من كلمات كذلك نحو: قَامَ زَيْدٌ، فإنه كلمتان مذكورتان، ونحو: زيدٌ، في جواب قول القائل: مَنْ قَامَ؟ إذا قدّرته فاعلا لمحذوف، أي: قَامَ زيدٌ، أو مبتدأ خبره وصف غير مذكور أي: زيد قائم، ولا يعتبر الضمير المستتر في الوصف، أعني أنه لا يعدّ مع الوصف كلاما، كما يعد الفعل مع ضميره كلاما، وأما أن يعدّ ضمير الوصف من أجزاء الكلام، فإنه يعدو نحو: ﴿ نَعْبُد ﴾[9]،

---

(1) لم يَرِد هذا العنوان ضمن المتن، فهو إضافة من عندي للتوضيح.

(2) ينظر متن الآجرومية ص2.

(3) قال ابن عقيل: " الكلام المصطلح عليه عند النحاه عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .اهـ " شرح ابن عقيل (ج1/ص 15) تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد/الطبعة العشرون/1980م ، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ص 41-42).

(4) العهد الذهني هو الذي لم يذكر قبله شيء .ينظر: التعريفات للجرجاني/ ص165 /مكتبة لبنان/طبعة جديدة / 1985م.وللتفصيل يراجع: شرح ابن عقيل (ج1/ص 179) وما بعدها.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/ص13)، والقول بلفظه في كتاب نظم الجمان في شرح نظم ابن كيران في البيان، للعلامة أحمد سكيرج الأنصاري الخزرجي، وهي بضعة وريقات في النحو قيل أنه لم يُكملها لانشغالاته الأخرى، و الكتاب ليس مطبوعا، ولم أحصل على المخطوط الأصلي على شدة حرصي، فاكتفيت – على مضض منّي- بما توفّر على الموقع الإلكتروني الشيخ سكيرج من تلاميذه ومريديه على ذمة الناشر، بتحقيق: محمد الراضي كنون الحسني الإدريسي ص12 . وعنوان موقع الكتاب: http://www.cheikh-skiredj.com/nadm-joumane.pdf

(6) ينظر متن الآجرومية ص2.

(7) السادجة: من سدج: السَّدْجُ والتَّسَدُّجُ: الكذب وتَقَوُّلُ الأَباطيل. ينظر لسان العرب (ج 6/ص195).

(8) ينظر متن الآجرومية ص2.

(9)(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝) [سورة الفاتحة آية 4].

فإنّ فيه ضميرا مستترا غير مذكور، ونحو: زيدٌ قام أبوه، فإنّ ذلك ثلاث كلمات، وإن عددنا الهاء فأربع، وإن عددنا التنوين فخمس، بناء على أنّ التنوين كلمة، فإنه حرف جاء لمعنى، فإن معناه التنكير، والإشارة إلى انتفاء شبه الفعل والحرف في معناهما/[1]، أو إلى معنى الاسم المعوض عنه أو الجملة المعوض عنها، وباقي التنوين ليس بكلم لأنه لا معنى لها .

قال ابن عقيل[2]: كلمة لأنه يدل على التمكين [3]، ويشكُل عليه أن التمكين ليس معنى، ونحو: زيدٌ قام، فإن في "قام" ضميرا مستترا غير مذكور (المُفِيدُ) [4] أي الذي من شأنه أن يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها .

(بِالوَضْعِ) [5] أي بواسطة/[6] الوضع العربي، وهو جعل من أبدى اللغة العربية اللفظ دليلا على المعنى، وذلك نحو: قام زيد، فإنه لفظ به اللسان، وفيه كلمتان مفيد للسامع قيامُ زيدٍ إفادة يحسن الاقتصار عليها، ولفظ قام

---

(1) بداية الصفحة (3/أ) من النسخة (ب) .

(2) ابن عقيل (694 – 769 هـ = 1294 – 1367 م) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة. من نسل عقيل ابن أبي طالب. مولده ووفاته في القاهرة. له " شرح إلفيه ابن مالك – ط " في النحو. و" التعليق الوجيز على الكتاب العزيز " تفسير، و"الجامع النفيس " في فقه الشافعية، و" المساعد – خ " في شرح التسهيل، و" تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد – خ " وهو تلخيص الجامع النفيس، وغير ذلك. ينظر الأعلام للزركلي (ج 4/ص 96) .

(3) قال: وظاهر كلام المصنف (يقصد ابن مالك) أن التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير والمقابلة، والعوض، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف. وقد جمعت في قول من قال:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِم عَشْرٌ عَلَيْك بِهَا * فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيرِ مَا حرِزا .

مَكْنٌ وعوض وَقَابِل وَالمُنْكَرَ زِدْ * رَنَّمْ أو احْكِ اضطرّرْ غالٍ وَمَا همزا .

ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج1/ص 21) وحاشية الخضري (ج 1/ص 21) .

(4) ينظر متن الآجرومية ص2 .

(5) ينظر متن الآجرومية ص2 .

(6) بداية الصفحة (5/أ) من النسخة (ج) .

وضعه واضع لغة العرب لمعنى قولك: حدث قيام، وزيد وضعه اسما لمسماه بالوضع العام أو الخاص، والمفردات موضوعة إجماعا، وأما المركّبات ولو بالإضافة والنعت، فصحّح بعض أنها غير موضوعة [1].

والصحيح أنها موضوعة بالوضع النّوعي[2] المعبّر عنه بالوضع العام، وذلك أنه أشار واضع اللغة إلى كيفية تركيب الكلمات المؤدية إلى الفائدة، وخرج / (3/ب) ما ليس بلفظ كالإشارة بالجوارح بدلا من النطق، فلا تسمى عند النحاة كلاما[3]، وخرجت الكلمة الواحدة وما أصله كلمتان، ثم جعلتا كلمة أو أنزلتا منزلة كلمة، فالكلمة الواحدة كزيد، وما أصله كلمتان ثم جعلتا كلمة كـ"بعلبك"، وما أنزل منزلة الواحدة كخمسةَ عشرَ، ولا يُسمى ذلك كلاما.

ودخل بالمفيد مالا يُجهل، نحو قولك: السّماءُ فوقَنَا، فإن من شأنه أن يفيد، لكنه إنما لم يُفد للعلم به، وخرج نحو: غلامُ زيدٍ وغلامُ أبيه، وإنْ قَامَ زيدٌ إذ ليس من شأن ذلك أن يفيد فائدة يصح الاقتصار عليها، ولو أفاد الاسم مسماه، والحرف والفعل معنييهما، ولم يفيدا الإفادة بحسن السكوت، لأن مالم يحسن السكوت عليه، لا يُسمّى عند العرب ولا في العُرف مفيدا.

وخرج ما ليس بوضع، كصوت السّعال، فإنه يفيد أن الصائت ذو سعال بالطبيعة لا بالوضع، وهذا خارج أيضا من اللفظ بالتفسير السابق، فإنه ليس نطقا ولا حروفا، وخرج ما تنطق به العجم، فإنه لا يسمّى كلاما.

---

(1) وممن اختار عدم الوضع في المركبات فخر الدين الرازي، وحكاه ابن إياز عن شيخه، وهو ظاهر كلام ابن مالك بقوله: "إن دلالة الكلام عقلية لا وضعية". ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه / محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين/ (ج2/ص9). / المحقق: عبد القادر عبد الله العاني راجعه: عمر سليمان الأشقر/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت/ الطبعة الثانية / 1992م.

(2) قال الصبان: " ثم حملُ الوضعُ على الوضعِ العربي مبني على أن المركبات موضوعة، وهو الصحيح، لكن وضعها نوعي، فهو المراد في التعريف (يقصد تعريف ابن مالك للكلام) ". حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ)/(ج1/ص 56) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد/المكتبة التوفيقية/رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 19) / من عمل: يوسف حسن عمر/منشورات جامعة قابوس – بنغازي/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1996م وحاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص55) وشرح ابن عقيل (ج1/ص 14).

وأما الكلام الذي لم يقصد؛ فهو كلامٌ ولو عند النحاة /[1] على الصحيح، إذا كان بألفاظ العربية كما تقول: جاء زيدٌ الفرسُ، في بدل الغلط، وهم يعدّون هذا كلاما مع أن بعضه غلط.

وزعم كثير أن نحو: السماء فوقنا[2]، ومالم يقصد ككلام النائم والساهي والسّكران لا يُسميان كلامين [3]، وإن ما كان بالعجمية يُسمَّى كلاما، وليس كذلك إلا بحسب اللغة، ومن الفائدة لازمها مثل أن تقول: قام زيد، لمن علم أنه قام، لعلم أنك عالم بقيامه.

(وَأَقْسَامُهُ) [4] أي أجزاؤه التي يتركب منها لا يتجاوزها، لكن إما بكلّها نحو: قد قام زيد، أو بعضها نحو: قام زيد، وزيدقائم، وزيد قام أبوه، وزيد جاريته ذاهبة. ولا يتركب من فعلين أو حرفين أو حرف وفعل أوحرف واسم، خلافا لمن لا يقدّر/[5] الخبر في نحو: لا ضَيْرَ ولا بَأْسَ[6]، وقد بان لك أن ذلك من تقسيم الكلّ إلى أجزائه في الجملة، لا الكلّي إلى جزئياته، فإن الجزئي يصح الإخبار به عن الكلّي نحو: الكلمة اسم أو فعل أوحرف، ولا يقال: الكلام اسم أو فعل أو حرف، وأولى من هذا أن تقول: الكلّي هو الأعم الذي يصح الإخبار به عن الأخص، وهذا الأخص جزئي نحو: الاسم كلمة، والكل هو الأعم الذي لا يصح الإخبار به عن الأخص، وهذا الأخص جزء فلا تقول: الاسم كلام.

---

(1) بداية الصفحة (5/ب) من النسخة (ج).

(2) قال الرضي: " يجب أن يكون مجهولا عند المخاطب، إذ لو كان معلوما، لوقع الكلام لغوا، نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وليس بشئ" (ج2/ص299).

(3) ينظر: الأشباه والنظائر في الفقه للسيوطي (ج1/ص49) دار الكتب العلمية- بيروت / رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1403هـ.وحاشية الخضري (ج 1/ص 15) وهمع الهوامع لجلال الدين السيوطي (ج1/ص 20-21). تحقيق: أحمد شمس الدين/ دار الكتب العلمية -بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1418هـ.

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) بداية الصفحة (2/ب) من النسخة (ب).

(6) قال ابن هشام: "حذف خبر لا (إذا دل عليه دليل) واجب عند بني تميم والطائيين وكثير عند الحجازيين، وأكثر ما يحذفونه مع "إلا" نحو: " لا إله إلا الله " فإذا لم يدل؛ لم يجُز عند الجميع، نحو قوله عليه الصلاة والسلام:" لا أحد أَغْيَرُ من الله". ينظر: أوضح المسالك (ج2/ص 29) وشرح ابن عقيل (ج1/ص 413). وقال ابن مالك في الألفية: **وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر * إذا المراد مع سقوطه ظهرْ**. متن الألفية ص 14ضبط وتعليق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب/توزيع مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع-الكويت/ الطبعة الأولى/سنة الطبع: 2006م

فالكلام كلٌّ، والاسم جزء، والكلمة كلّي، والاسم جزئي، وقيل: لا يعد الحرف من أجزاء الكلام[1]، ولنا حرف يكون كلاما، وهو حرف الجواب كـ"بلى" و"نعم"، فإن الحق أنه لا يقدر الجملة بعدهما، فإن ذكرت فتأكيد، لكنه كلام على طريق النيابة، إلا "لا" فإنها اختصار من جملة.

(ثَلَاثَةٌ) [2]فقط، وأما اسم الفعل؛ فإنه اسم كما عبَّرتُ عنه، لقبول بعض أفراده التنوين نحو: صهٍ، فإنه اسم للفعل الذي هو: اسكت، قيل: صهْ بالسكون/[3] معناه اسكت، وصهٍ بالكسر والتنوين معناه لا تتكلم أصلا، وبلا تنوين معناه: اسكت عن هذا الكلام الذي أنت فيه، أو عن الكلام الذي عهد عندك[4].

وتحقيق ذلك أن السكوت معهود بعد الكلام المشروع فيه، فإذا قيل صهِ بلا تنوين، فكأنه قيل: اسكت السكوت المعهود، وإذا قيل بتنوين فمعناه استعمل كل سكوت أي اسكت مطلقا.

(اسْمٌ) [5] بكسر الهمزة وفتحها وضمها إذا بدأ به، وقد وقف على ما قبله أو لم يكن قبله شيء، أما إذا وصل بما قبله، فتحذف الهمزة، ويكسر الساكن قبلها، ولو تنوينا كما هنا.

قدم الاسم لشرفه لأنه يدلّ على الذات أو نحوها، كاللون والضّرب، ولأنه لا يوجد كلام بدونه[6]، ولكونه من السِّمْو وهو العلو[1]، وهو في أصل اللغة كل ما دل على معنى، فإن الدّال يعلو على المدلول عليه، وتجتنب هذه

(1) قال الرضي: " وذلك لان أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الاسناد الذي هو رابطة، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا، ومسندا إليه، والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا إليه، والحرف لا يصلح لاحدهما" شرح الرضي على الكافية (ج1/ص33).

(2) ينظر متن الآجرومية ص2.

(3) بداية الصفحة (6/أ) من النسخة (ج).

(4) " معنى صهٍ: اسكت سكوتا، وأيّ سكوت أي: سكوتا بليغا، أي: اسكت عن كل كلام، وليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف، بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير: دليل التعريف، وقال ابن السكيت والجوهري: دخوله فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده، وحذفه دليل الوقف عليه، تقول: صهٍ صهْ، ومهٍ مهْ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني " المصدر نفسه (ج3/ ص91).

(5) ينظر متن الآجرومية ص2.

(6) وقال الرضي: " إنما قدم الاسم على الفعل والحرف، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: زيد قائم " المصدر نفسه (ج1/ص27).

العبارة في اسم الله وينزّه عن كل نقص، فالفعل عندهم والحرف يسمّيان اسمين، ومنه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾[2]، فإن قام دال على معنى قولك: حدث قيام، وسمة عليه، وإن دال على معنى فهو التوكيد وسمة عليه.

وأما الاسم في الاصطلاح وعارض اللغة، فكلمة دلت على معنى بنفسها، ولم تتعرض بما فيها من حركة وسكون للزمان [3]، فاليوم دلّ على الزمان لكن بحروفه، وكذا "عابُوقٌ" و"صابُوحٌ" دلاّ على شراب وزمان بحروفهما، وضارب دلّ عليه لا بحروفه ولا بهيئته، لكن بعروض واستعمال، فإنه لم يقترن عند وضعه بزمان، فإنه وضع لمن كان صاحب ضرب لا باعتبار مضيّ الضرب أو حضوره/[4] أو استقباله بل/[5] مطلقا مضى أو حضر واستقبل، وقيل للحال. وقيل للاستقبال، وقيل للماضي، وقيل مشترك. (4/أ)

(وَفِعْلٌ) [6] كلمة دلت على معنى بنفسها أي دلّت وتعرضت بما فيها من حركة وسكون للزمان، نحو: قَامَ، فإنه دل بحروفه على معنى قولك: حدث قيام، وعلى الفاعل وما يستحقه من مفعول ومتعلق، وذلك هو المشهور في دلالته على الفاعل.

والتحقيق أنه يدلّ على ذلك التزاما، وبما فيه من حركة قاف وحركة واو قلبت ألفا على الزمان الماضي، ونحو: "يَقُومُ" فإنه دل بحروفه على معنى قولك: يحدث قيام، ودل على الزمان الحاضر أو المستقبل، بما فيه من حركة وسكون قاف قبل النّقل، وقدمه على الحرف لأنه دال على الفعل اللغوي، ولأنه دل على المعنى بنفسه، ولأن

---

(1) قال ابن منظور: "قال الزجاج: معنى قولنا: اسمٌ هو مُشْتَق من السُّموّ وهو الرِّفْعَة، قال: والأَصل فيه سِمْوٌ مثل قِنْوٍ وأَقْناءٍ. الجوهري: والإسمُ مُشْتَقٌّ من سَمَوْتُ لأَنه تَنْويهٌ ورِفْعَةٌ، وتقديرُه إِفْعٌ، والذاهب منه الواو لأَنَّ جمعَه أَسماءٌ وتصغيره سُمَيٌّ، واخْتُلف في تقدير أَصله فقال بعضهم: فِعْلٌ، وقال بعضهم: فُعْلٌ، وأَسماءٌ يكونُ جَمْعاً لهذا الوَزْن" اللسان (ج6/ص358).

(2)(وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣٠) [سورة البقرة آية 30]

(3) قال الرضي: ": الاسم. كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة " المصدر السابق (ج1/ص36).

(4) بداية الصفحة (3/ب) من النسخة (ب).

(5) بداية الصفحة (6/ب) من النسخة (ج).

(6) ينظر متن الآجرومية ص2.

الحرف لغة: طرَف،[1] وفي كونه في اللغة طرفا، هو إما محقق لمعنى الفعل لمسمى الاسم أو نافٍ له عنه، أو غير ذلك، فما هو إلا واسطة غالبا، ومن غير الغالب كاف "إِيَّاكَ"، فإنها حرف يدل على أن "يا" ضمير للمخاطب.

(وَحَرْفٌ) [2] سُمي لأنه يستغنى عنه في الجملة، ولأنه طرف الشيء[3]، هو كلمة دلت على معنى بغيرها نحو: "في" فإنها تدل على الظرفية بواسطة ما بعدها كقولك: في الدّار، ونحو كاف "إياك" فإنها تدل على الخطاب والتذكير والوحدة بواسطة ما قبلها، وهو إيّا، ونحو كاف "ذاك" فإنها دلت على معنى لا فيما قبلها ولا فيما بعدها على القول بأنها تدل على الخطاب وحده، لا على البعد ولا التوسط، أما على القول بأنها للبعد، فهي مع اللام لتأكيد البعد المستفاد من اللام [4]، وأما بدون لام فهي للبعد. ونحو كاف: رأيتك، إذا جعلت حرف خطاب/[5] وهاء التنبيه، فإنها تدل على التنبيه لا فيما قبل ولا فيما بعد.

(جَاءَ لِمَعْنًى) [6] الجملة نعت حرف، وهذا المعنى كالظرفية لـ"في"، والخطاب والتذكير والوحدة للكاف والتكلم والانفراد لهمزة "أقوم"، والتكلّم وعدم الانفراد أو التكلم لنون "نقوم"، وقيل دلالتها على الانفراد غير وضعية، وهو الصحيح، لكن لا تخرج عن كونها دالة عليه. إلاّ أنهم اختلفوا: هل المجاز موضوع؟ [7].

---

(1) قال ابن منظور: "والحَرْفُ في الأَصل: الطَّرَفُ والجانِبُ، وبه سمي الحَرْفُ من حروف الهِجاء.... والجوهري: حرْفُ كل شيء طَرَفُه وشفِيرُه وحَدُّه، ومنه حَرْفُ الجبل وهو أَعْلاه المُحدَّدُ". اللسان (ج3/ص119) باب حرف.

(2) ينظر متن الآجرومية ص2.

(3) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (ج1/ص 45).

(4) قال الرضي: " ويقال: ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط " شرح الرضي على الكافية (ج2/ص 471).

(5) بداية الصفحة (7/أ) من النسخة (ج).

(6) ينظر متن الآجرومية ص2.

(7) جاء في البحر المحيط: " اختلفوا في أن المجاز موضوع أم لا ؟ فقيل: موضوع كالحقيقة، إلا أن الحقيقة بوضع أصلي، والمجاز بوضع طارئ، وقيل ليس بموضوع، بل الموضوع طريقه دون لفظه، لأن في وضعهم الحقيقة غنية عن وضع المجاز، ولكن وضعوا المجاز توسعة للناس في الكلام.... الوضع في المجاز خلاف الوضع في الحقيقة، فإنه في الحقيقة تعلق اللفظ بإزاء المعنى الذي جعل اللفظ حقيقة له، وأما الوضع في المجاز على الخلاف فيه، فالمراد به كما قاله الأصفهاني في " شرح المحصول ": أن يكون نوع ذلك المجاز منقولا عن العرب استعماله فيه، كاستعمالهم الكل في الجزء وعكسه- اهـ " ينظر: البحر المحيط للزركشي (ج2/ص179).

وكالتعريف لـ "ال" والتنكير للتنوين، وقيل التمكين للتنوين، ومعاني حروف الجر الآتية، ومعاني "قد" وما بعدها، و"إنَّ" وأخواتها، والنواصب وجوازم الفعل الواحد، و"إنْ" الشرطية، و"لا" النافية، و"إلا" و"حاشا" و"خلا" وعدا الحرفيات، وحروف الجواب والاستفهام والنفي، ولا يقال: لزاي زيد حرف في الاصطلاح، لأنه لم يدل على معنى، وإن شئت فقل: الحرف يدل على معنى بنفسه، ولكن لا يتعلق ذلك المعنى إلا بغيره غالبا، ومن غير الغالب كاف "ذلك" فإنها تدلّ على الخطاب، لا في قبل أو بعد، وبسطت هذا المحل في شرح شرح/[1] عصام الدين[2] في الاستعارات[3].

وأصل "المعنى" "المعنـــيَ" بفتح النون وتحريك الياء بدون تشديد، قلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتح، فهو مفعل بفتح الميم، والعين لمعنى مفعول بناء على جواز المصدر الميمي بمعنى مفعول، أو اسم مكان أي موضع العناية، فإن اللفظ يعنى فيه ما أريد به، وأصله "المعـنُـويُ" بضم النون وإسكان الواو وتحريك الياء، اجتمعت الواو والياء وسكّنت السابقة وقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها، وحذفت الياء المدغمة تخفيفا، وفتح ما قبلها تخفيفا أيضا، فقلبت الياء الباقية ألفا، وإذا عرفت/[4] يا أبا نوح [5] أن أقسام الكلام ثلاثة، وأردت أن تعلم: بمَ تُعرِّفُ الاسم؟

---

(1) بداية الصفحة (4/أ) من النسخة (ب).

(2) العصام الاسفراييني (873 – 945 هـ = 1468 – 1538 م) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفراييني عصام الدين. ولد في اسفرايين (من قرى خراسان. له تصانيف منها (ميزان الأدب – ط) و(حاشية على تفسير البيضاوي – خ) في الأزهر، و(شرح رسالة الوضع للايجي – خ) في أوقاف بغداد، و(حاشية على تفسير البيضاوي لسورة عم – خ) في الرباط، وشروح وحواش في (المنطق) و(التوحيد) و(النحو). ينظر الأعلام للزركلي (ج 5/ ص 173).

(3) وتسمّى أيضا بالرسالة السمرقندية نسبة إلى صاحبها أبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (ت بعد 907 هـ)، وهي مصنّف في البلاغة، قام المصنّف بشرحها في كتاب سماه " شرح شرح الاستعارات".

(4) بداية الصفحة (7/ب) من النسخة (ج).

(5) زائدة في (ج)، والراجح أنّ الخطاب موجّه لتلميذه ابراهيم بن بانوح مطياز.

(فَالِاسْمُ يُعْرَفُ) [1] يميّز عن الفعل والحرف (4/ب) (بِالْخَفْضِ) [2] هو إيجاد الكسرة أو الفتحة أو الياء آخر الكلمة بمن أو بإلى أو بعن أو بإحدى أخواتهن، أو بالمضاف، ويطلق على نفس الكسرة وما معها أيضا تسمية بالمصدر، نحو: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[3]، فاسم مجرور بالباء، ولفظ الجلالة مجرور باسم وهو مضاف، والرحمن الرحيم مجروران بما جرّ متبوعهما، وهو اسم المضاف، ومتبوعهما هو لفظ الجلالة الله، هذا هو الحق، ونحو: ﴿ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[4]، فإبراهيم مخفوض بالفتحة نيابة عن الكسرة، ونحو: مررت بالزيدين، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، وخرج نحو: هذا جحر ضبٍ خربٍ، بكسر الباء في خربٍ، فإن هذه الكسرة لم توجد بمن أو إحدى أخواتها ولا بالمضاف، ولكنها جاءت لجوار المخفوض، وهو ضبٍّ، فليس علامة اسمية خرب خفضه بل تنوينه، لأن كسره ليس خفضا، ونحو: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾[5]، فيعلمِ فعل لا اسم، ولو كسر آخره، لأن كسره إنما هو لدفع اجتماع ساكنين، لا خفض بنحو "من" أو بالمضاف، وكذا كل كسرة لم يعلمها المضاف ولا نحو "من"، فليست دليل الاسمية. والخفض[6] عبارة الكوفيين[7]، وهو الجرّ الذي هو عبارة البصريين[8]، وزعم ابن مالك أن الخفض لا يتناول الجرّ

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(3) مرّ الحديث عن البسملة ص44 وما بعدها.

(4)(وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾) [سورة البقرة آية 124]

(5)(أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾) [سورة آل عمران آية 142]

(6) وقال ابن منظور: " والخفضُ والجرُّ واحد، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواصفات النحويين." اللسان (ج4/ص 149) باب خفض.

(7) وهم نحاة الكوفة الذين أخذوا عن العرب لغتهم حتّى الغريب والشّاذ، ومنهم: الكسائي والفرّاء وهشام بن معاوية وثعلب وابن الأنباري وغيرهم. انظر: المدارس النحوية/إبراهيم السامرّائي/ص31 وما بعدها/دار الفكر –عمّان/ط1/1987م- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي (ت ق 6 هجري)/ تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني/ (ج1/ص: 31-32) / دار الغرب الإسلامي/ ط1/ 1987م.

(8) وهم النحاة من البصرة الذين أخذوا بالقياس والسماع، ومنهم: سيبويه و الأخفش وقطرب- المبرّد والزجّاج وابن السرّاج والسيرافي وغيرهم. انظر: المدارس النحوية/إبراهيم السامرّائي/ص17 وما بعدها- وينظر: إيضاح الشواهد/ لأبي علي القيسي / (ج1/ص 31-32).

بالإضافة، فعمل "من" ونحوها خفض، وعمل المضاف جرّ[1]، وسميّا بذلك لتسفل اللسان وانجراره إلى أسفل[2].

(وَالتَّنوِينِ) [3] أي إيجاد النون الساكنة تخفيفا، أو تقديرا الزائدة الملحقة آخرا/[4] التي ينطق بها ولا تكتب إلا في الإنكار مع المدة، وإلا في علم العروض التي هي/[5] لغير توكيد، ويطلق على نفس تلك النون تسمية بالمصدر، فالساكنة تحقيقا نحو: مغيثًا، والساكنة تقديرا نحو: ﴿ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ﴾[6]، فإنها مكسورة للساكن بعدها، لكنّها في نية السكون ونحو: رحيم، ﴿ ـآشْفَقْتُمْ ﴾[7]، فإنها مفتوحة نقلت إليها فتحة همزة آشفقتم، فحذفت الهمزة، وهي في نية السكون، ومثله: ﴿ غُثَآءً اَحْوىٰ ﴾[8].

وأخرجت بقولي إلاّ في الإنكار نحو: أزيدُنيه؟، بضم الدال وإثبات النون مكسورة، وإشباعها بياء بعدها هاء السّكت إنكارا على من قال: قام زيد، ونحو: أزيدَنيه؟، بفتح الدال إنكارا على من قال: ضربتُ زيدا، وبكسرها إنكارا على من قال: مررت بزيد، وأخرجت بقولي لغير توكيد خصوص التنوين في﴿ لَنَسْفَعاً ﴾[9]

---

(1) قوله في الألفية: **بِالجَرِّ والتَّنوِينِ والنِّدا وَالْ * وَمُسْنَدٍ للاسِمِ تَمييزٌ حَصَلْ**. دون إشارة إلى دخول حروف الخفض كعلامة من علامات الاسم، مخالفا بذلك صاحب الآجرومية في قوله: فالاسم يعرف: بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الخفض. ينظر: متن الألفية لابن مالك/ ص01.

(2) قال الرضي: " وأما جرّ الفك إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشئ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص70).

(3) ينظر متن الآجرومية ص2.

(4) بداية الصفحة (8/أ) من النسخة (ج).

(5) بداية الصفحة (4/ب) من النسخة (ب).

(6)(فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾) [سورة التوبة آية 130].

(7) (ـآشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوِيكُمْ صَدَقَٰتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٣﴾) [سورة المجادلة آية 13].

(8)(فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً اَحْوىٰ ﴿٥﴾) [سورة الأعلى آية 5].

(9)(لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾) [سورة العلق آية 16].

و﴿ وَلَيَكُونا ﴾[1] فإنهما زائدتان ساكنتان، وآخر منطوق بهما غير مكتوبتين، لكنهما للتوكيد . وهكذا كلُّ نون توكيد خفيفة بعد فتحة، وإما بعد ضم أو كسر، فخرجت بقولي: ولا تكتب لأنها تكتب نحو: اضربُن يا زيدون، بضم الباء، واضربِن يا هند، بكسرها، والتنوين المختص بالاسم تنوين التمكين، وهو الذي في المعرب المنصرف كرجل وزيد، وتنوين التنكير نحو: صهٍ أي اسكت عن كل شيء[2]، فذلك كلّ سكوت، وسيبويهٌ أي: رجل من الرجال المسمين بسيبويه، وتنوين المقابلة، وهو الذي في جمع المؤنث السالم، وهو مقابل النون جمع المذكر السالم بدليل بقاء التنوين إذا سمي به مع وجود العلمية والتأنيث اللّفظي (5/أ) إذا سمي به مذكر نحو: هندات لرجل، واللفظي والمعنوي إذا سمي به مؤنث/[3] نحو: هندات، والتنوين الذي هو عوض، وبدل من جملة نحو: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ ﴾[4]، أي يوم إذا غلبت الرومَ الفرسُ، لسكون الذال، حذفت جملة غلبت الروم الفرس، وعوض عنها التنوين، فالتقى ساكنان، فكُسرت الذال، ونحو، قام زيدٌ، فقمتُ وقتئذٍ، أو بدل من اسم نحو: كلٌّ يعمل أي كل إنسان، فتنوين كلّ بدل من إنسان.

والتحقيق أن هذا للتمكين، أو بدل من حرف نحو: جوارٍ أصله: جواريُ[5] بضم الياء وفتحها فتحا نائبا عن كسرة حذفت الضمة لثقلها، وكذا الفتحة لثقلها لنيابتها عن الثقيل، وتبعتهما الياء، فألحق التنوين عوضا عنها، وقيل عوضا عن الضمة والفتحة فهو عوض عن حركة، وحذفت الياء بعد التعويض عن الحركة لدفع التقاء الساكنين. (وَدُخُولُ الْأَلِفِ وَاللاَّمِ)[6] الموضوعتين للتعريف سواء استعملتا فيه نحو: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ

(1)(قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾) [سورة يوسف آية 32].

(2) سبق الكلام عن "صه" ومعناها ص 53

(3) بداية الصفحة (8/ب) من النسخة (ج).

(4)(لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾) [سورة الروم آية 3].

(5) قال سيبويه: " أصله (جواريٌ) بالتنوين، والاعلال مقدم على منع الصرف " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 154).

(6) ينظر متن الآجرومية ص2.

ٱلرَّسُول ﴾[1]، ﴿ وَٱلْحَمْدُ لِلهِ ﴾[2] .

واستعملتا زائدتين نحو قوله [3]:

. . . . . ** . . .وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

إذا قلنا النفس تمييز/[4]، فإنه لا يكون على الصحيح إلا نكرة نحو: رأيت الوليد بن اليزيد، فإن اليزيد معرفة بالعلمية، فـ "ال" ليست للتعريف، إلا إن قدّر فيه الشيوع، فعرّف بـ"ال" كلّها حرف تعريف، والهمزة أصل، وهي قطعية وصلت لكثرة الاستعمال، وقيل حرف التعريف اللام، وعلى هذه تكون الهمزة زائدة وهي وصلية أصلا [5]، وحالا وهو ظاهر الكتاب، إذ قال: الألف واللام، ولم يقل "ال" الموصولة، فهي في نفسها اسم معرب، لكن غالبها الدخول على الاسم نحو: الضارب والمضروب.

ومثلهما أم الموصولة الهمزة المنقلبة الميم على اللام نحو: أمبرّ/[6] وأمصيام وأمضارب أي: البر والصيام والضارب، وقيل هذه اللغة [7]مختصة بما لا إدغام فيه للام، وأما "أم" بقطع الهمزة فحرف عطف أو منقطعة، وأما "ال" بقطعها فحرف استفهام أصله "هل". (وَ) [8] دخول حرف من (حُرُوفِ الخَفْضِ) [9] سميت حروف خفض

(1)(فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٥﴾) [سورة المزمل آية 15]

(2)(فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٥﴾) [سورة الأنعام آية 46].

(3) رشيد بن شهاب الدين، من الطويل، وقيل هو بلا نسبة. والبيت: **رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عرَفْتَ وُجُوهَنَا * صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو**

الشاهد فيه: النفسَ دليلا على ورود التمييز معرّفا بـ"ال" وأصله: طبت نفساً.

المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج2 /ص271) دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1996م/ بيروت لبنان.

(4) بداية الصفحة (5/أ) من النسخة (ب).

(5) يراجع: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية للتفصيل في مسألة "ال" التعريف (ج1/ص 282) باب المعرف بأداة التعريف.

(6) بداية الصفحة (9/أ) من النسخة (ج).

(7) سماها السيوطي (الطُّمْطُمَانية)، وهي مختصة بأهل حِمْيَر في اليمن. ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ للسيوطي (ج1/ص223) باب معرفة الرديء المذموم من اللغات./تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون/مكتبة دار التراث– القاهرة/ الطبعة الثالثة/ د.ت.ط.

(8) ينظر متن الآجرومية ص2.

(9) ينظر المصدر نفسه ص 2.

لأنها تخفض الاسم، وحروف الخفض المشهورة .(هِيَ: مِنْ) [1] وهي للابتداء في المكان نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[2]، ومنه على التحقيق: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾[3].وفي الزمان نحو: ما رأيته من يوم الجمعة، وأطرح قول من قال: تختص بالمكان.

ولها معان وأصلها الابتداء، وهكذا اقتصر على الأصول في أخواتها، وإن جاء بعدها ساكن فتحت النون سواء كان الساكن لام "ال" أو غيرها. وغير "ال" أحق بالفتح قبله، لأن اللام خفيفة سهلة، فإذا فتحت النون قبلها مع خفتها فأولى أن تفتح قبل غيرها، لا كما زعم صاحب غنية الطالب ومنية الراغب [4] تبعا للفخر من أنها تكسر قبل ساكن غير لام "ال" وتفتح قبل لام "ال" فقط [5]، ولا حجة له، وإنما لم تكسر لئلا تتوالى كسرتان، ويدل لذلك أنه يروي قول حسان[6]:

وَشَقَّ لَهُ مِنَ اسْمِهِ..... ** .....

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(2)(سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١) [سورة الإسراء آية 1].

(3)(إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠) [سورة النمل آية 30].

(4) لصاحبها أحمد فارس بن يوسف بن منصور الشدياق (1219 – 1304 هـ = 1804 – 1887 م) عالم باللغة والادب. ولد في قرية عشقوت (بلبنان) .من آثاره: (كنز الرغائب في منتخبات الجوائب – ط) و(سر الليال في القلب والابدال) في اللغة، و(الواسطة في أحوال مالطة – ط) و(كشف المخبا عن فنون أوربا – ط) و(الجاسوس على القاموس – ط) و(اللفيف في كل معنى طريف – ط) و(الساق على الساق في ما هو الفارياق – ط) و(غنية الطالب ومنية الراغب– ط) و(الباكورة الشهية في نحو اللغة الانكليزية – ط) . ينظر الأعلام للزركلي (ج1/ ص193) .

(5) لم أعثر على مقولة الشدياق في كتابه كونه شديد الاختصار ليُفصّل في المسألة، وربما هي في مؤلّفات أخرى لم أطّلع عليها .

(6) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الانصاري، أبو الوليد(54 هـ– 674 م) : الصحابي، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام. توفي في المدينة. وفي (ديوان شعره – ط) ما بقي محفوظا منه. ينظر الأعلام للزركلي (ج2 / ص 175–176) .

البيت من الطويل من مرثيّته في الرسول ﷺ، وتمامه:

وَشَقّ لهُ مِن اسمِهِ لِيُجِلّهُ * فَذُو العَرْشِ مَحمُودٌ وهَذَا مُحَمّدُ .

ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه (ص 23) . المطبعة التونسية بحاضرتها المحمية سنة الطبع: 1281هـ.وينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج2 /ص271) . اللغة: شقّ بمعنى: فتح، والمراد هنا: النحت اللغوي بالاشتقاق. الشاهد فيه: فتح نون "منَ" لتفادي توالي كسرتين.

بفتح النون، كما صرح بعض من كتب في الرسم، ويدل لذلك فتحها قبل الحروف التي أدغمت فيها اللام نحو: ﴿مِنَ ٱلنَّارِ﴾[1]، ﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[2].

ولا يقال إنما ذلك لأن أصل ذلك المدغم اللام، لأنا نقول نعتبر هذه الأصالة لو ثبت أنها حجة على أنها لا تفتح إلا قبل اللام وأيضا العلة التخفيف، وإن الثقل بكسرها يحدث قبل ذلك المدغم أيضا، وإنما تعتبر الحالة الراهنة، لأن ذوق التخفيف والتثقيل يحضر معها.

ولا يقال الإدغام عارض، ولا يعتد بعارض، لأنّا نقول من العرب من يعتد بعارض/[3] ومنهم من لا يعتد به، مثل قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ﴾[4] بكسر النون لعدم الاعتداد بفتح اللام المنقول من الهمزة، لكن عارض الإدغام واجب، لأنه لا يفك النون من الحرف الذي تدغم فيه بخلاف عبارة النقل، فإن شئت لم تنقل ولو وصلت، وكذلك لا ترد عين "قُلْ" إذا حركت اللام للنقل أو للساكن بعدها لعدم الاعتداد بعارض، لكن لما لزم العارض في نحو: "قُولُوا" أو "قُولَا" أو "قُولِي" رجعت الواو التي هي عين الكلمة.

وأما الكسرتان في "أَنْ" الساكنة، إذا كان بعدها ساكن، فلأنها لها معان كلها حقيقة، فسُومح فيها لأن كل واحدة غير الأخرى، بخلاف من قال لها معنى واحد حقيقة الابتداء، وقيل التبعيض، وقد اعتبروا لكثرة المعنى تخفيف اللفظ من بعض ثقله، كما خفف الماضي بالفتح لثقله بدلالته على الحدث والحدوث والزمان. قيل والفاعل فيقال: هلاّ خفف "أنَ" بالفتح؟.

الجواب أن معانيها ألفاظ كالشرط والنفي بخلاف الماضي، ففي لفظه الواحد تلك المعاني، ولا يقال فتح من فرق بينهما وبين من يفتح الميم لأنّا نقول: قد حصل فرق في الميمين بالفتح والكسر، والتأسيس أولى من التأكيد،

---

(1)(وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾) [سورة البقرة آية 166].

(2)(وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ) [سورة البقرة آية 281].

(3) بداية الصفحة (9/ب) من النسخة (ج).

(4)(۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ) [سورة البقرة آية 188].

فالفتح في نون الجارّة للخروج به عن ثقل الكسرتين، لا لتأكيد الفرق مَن المفتوحةُ الميم ومِن المكسورةُ الميم، قد قرأ أهل نجد: ﴿ مِن أللَّهِ ﴾[1]، بكسر النون، وكذا مع "ال" مطلقا .

ذكر الجاربردي[2] أنّ فتح نونها قبل "ال" فصيح، وكسرها ضعيف [3]، وقبل ساكن غير "ال" بالعكس نحو: مِن ابنك؟ ومِن اسمه؟ وكذلك لا يثقل اجتماع الكسرتين بالثقل نحو: من إطلاق. وإن كان الساكن لام "ال" جاز حذف النون قياسا، ملأ ثمين، وتسقط من الخط وقتئذ همزة "ال" .

(وَإِلَى) [4] وهي للانتهاء[5]نحو: ﴿ إِلَى أَلْمَسْجِدِ أَلاَقْصَا ﴾[6] ونحو: ﴿ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىٰ ﴾[7]، وإذا لم يكن دليل على دخول ما بعدها، ولا على/[8] خروجه، فهو خارج على ما صحح بعضهم[9]، وإن كان دليل عملنا به .

---

(1) وَلَئِنِ إِتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ أَلذِے جَآءَكَ مِنَ أَلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ أَللَّهِ مِنْ وَّلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ ﴿١١٩﴾ [سورة البقرة آية 119].

(2) الجاربردي (تـ 746هـ- 1346 م) أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه شافعي. اشتهر وتوفي في تبريز. له (شرح منهاج البيضاوي) في أصول الفقه، و(شرح الحاوي الصغير) لم يكمل، و(شرح شافية ابن الحاجب –خ) و(حاشية على الكشاف –خ) .ينظر الأعلام للزركلي (ج1/ص111) .

(3) لم يُطبع للجاربردي كتاباه (شرح شافية ابن الحاجب) و(حاشية على الكشاف) في النحو على حدّ علمي، وأكثر أقواله متناثرة في كتب النحويين أمثال: الرضي الأستراباذي والصبّان والخضري، ولم أعثر في مؤلّفاتهم على ما يشير إلى هذه المسألة.

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) ينظر المغني (ج1/ص489) .

(6)﴿ سُبْحَٰنَ أَلذِے أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ أَلْمَسْجِدِ أَلْحَرَامِ إِلَى أَلْمَسْجِدِ أَلاَقْصَا أَلذِے بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ أَلسَّمِيعُ أَلْبَصِيرُ ﴿١﴾ ﴾ [سورة الإسراء آية 1].

(7)﴿ فَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِے أَللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ أَلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىٰ ﴾ سورة إبراهيم/ الآية 13 .

(8) بداية الصفحة (10/أ) من النسخة (ج) .

(9) قال ابن هشام: " وإذا دلّتْ قرينة على دخول ما بعدها نحو قرآت القرآن من أوله الى آخره أو خروجه نحو (ثم أتّموا الصيام الى الليل) ونحو (فنظرةٌ الى ميسرةٍ) عُملَ بها، وإلاّ فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول؛ فيجب الحمل عليه عند التردد." المغني (ج1/ص 489–490) .

(وَعَنْ) [1] هي للمجاوزة [2] نحو: سافرت / (5/ب) عن البلد، ورميت السهم عن القوس، والمجاوزة بعد شيء مذكور، كالمثالين أو غير مذكور علّق ببعد كما بعدها بسبب الحدث نحو: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾[3]، بمعنى جاوزتهم المؤاخذة بسبب الرّضى ، و"رضيَ الله" حدثٌ في الاصطلاح، وأما بعلم التوحيد، فصفة فعل بمعنى إعدادٌ للسعيد مالَه في الجنة، وكتبه في اللوح سعيدا، فهو حدث، وقيل علمه بما له فيها، وقوله: سعيدا فهو صفة ذات، وغير حدث، ورضوا عنه بمعنى أعرضوا عن أن يسخطوا قط قضاءه وعن معصيته، وهي حقيقة كما ذكر ومجازية نحو: أخذت العلم عن زيد، كأنك لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم إليك، ومنه: سألت زيدا عن كذا، أي طلبت منه مجاوزة كذا إليّ، سواء أجابك أم لا، فاعرف هذا .

(وَعَلَى) [4] وهي للإستعلاء نحو: الزيدون على الخيل وعلى الخير، الأول حقيق والثاني مجاز[5]. (وَفِي) [6]وهي للظرفية [7]، والظرفية كون الشيء محلا لغيره فالمحل ظرف/[8]، والذي فيه مظروف، وذلك حقيقة أو مجاز نحو: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾[9] ونحو: ﴿سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[10]، فالمثالان لحقيقة الظرفية الأول في المكان والثاني في الزمان ونحو: زيد في الصلاة، وهذا مجاز. وظاهر بعضهم أن

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) هي لمعنى المجاوزة عند البصريين لا غير، وزاد عليهم الكوفيون معنى البدل والتعليل وغيرها . ينظر: المغني (ج2/ص393) .

(3)(قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾) [سورة المائدة آية 121].

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) قال ابن هشام: " على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ونسبوه لسيبويه " المصدر نفسه (ج2/ص 320) .

(6) ينظر متن الآجرومية ص2.

(7) ساق لها ابن هشام عشرَ معانٍ منها: الظرفية الزمانية والمكانية والمصاحبة والتعليل وغيرها . ينظر: المصدر نفسه (ج2/ص 513 وما بعدها) .

(8) بداية الصفحة (5/ب) من النسخة (ب) .

(9) (الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ ۝٤) [سورة الروم آية 2].

(10) سورة الروم/ الآية 2-3.

الظرفية الزمانية بـ "في" مجازية. (وَرُبَّ) [1] الواضح أنها للتقليل أكثر من كونها للتكثير، والأصل فيه التقليل، فالتقليل[2] نحو: ربّ أسد صدته، والتكثير نحو: ربَّ صائم لن يصومه، وربَّ قائم لن يقومه، لأن المقام للتهويل، ويجوز كونها للتقليل بمعنى أن هناك من يموت فاحذروا أن تكونوه بلا اجتهاد، ومجرورها مبتدأ في نحو: ربَّ رجل صالح جاء أو قائم، ومفعول في: نحو ربَّ أسدٍ صدتُ. (6/أ).

ومن الأول رب صائم لن يصومه، ومبتدأ أو مفعول لمحذوف على الاشتغال يقدر بعده، لأن رب صدرا في نحو: رُبَّ رجل/[3] لقيته، ومنه رب أسد صدته، والضابط أنه إذا كان ما تمت به الفائدة بعدها اسم نحو: رب رجل قائم أو فعلا لازما نحو: ربّ رجل قام، أو ظرفا أو جارّا ومجرورا نحو: ربّ رجل عندك أو في الدار، وفعلا متعديا بالرفع نحو: رب رجل لم يضرب عبده، فمجرورها مبتدأ لا إلى ضميره، وإن كان بعدها فعل أو اسم متعد بنفسه أو بالحرف لضمير مجرورها أو لسببية نحو: رب رجل مررت به، وربّ رجل لقيته، ورب رجل ضربت ابنه، ورب رجل أنا مكرم ابنه، ومجرورها مبتدأ أو مفعول لمحذوف كما مرّ، ولا يلزم نعت مجرورها كما قيل، لأن إفادتها التقليل أم التكثير تكفي تسويغا، وإن كان بعدها فعل متعد متسلط المعنى على مجرورها، ولا مفعول له فمجرورها مفعوله نحو رب رجل لقيت، ورُبَّ أسد صدتَ.

وتدخل على الظاهر وعلى الضمير مفردا مذكرا أو مفسرا بتمييز مفرد مذكر، أو تمييز غير مفرد أو غير مذكر. (وَالبَاء) [4] وهي للإلصاق وهو جعل الشيء متصلا بغيره حقيقة نحو: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[5] ومسكت بزيد إذا أمسكت بجسده أو مجازا نحو مررت بزيد، فإنّ الاتصال إنما هو بمكان يقرب من زيد لا بزيد، ونحو مسكت بزيد إذا أمسكت بثوبه مثلا. (وَالكَافُ) [6] للتشبيه، قالوا هو الدلالة على

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) قال ابن هشام: " وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً " المصدر نفسه (ج2/ص 320).

(3) بداية الصفحة (10/ب) من النسخة (ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [سورة المائدة آية 7].

(6) ينظر متن الآجرومية ص2.

مشاركة أمر لأمر في معنى[1] نحو: زيد كالأسد، فالدلالة هي التكلم بهذا الكلام بجملته، والأمر الذي شارك الأمر الآخر هو زيد والذي شاركه ذلك الأمر الأول هو الأسد، والمعنى الذي وقعت فيه الشركة هو الجرأة، ومعلوم/[2] أن المشارك بفتح الراء هو الأصل في المعنى الذي وقعت فيه الشركة لا المشارك بالكسر، إلا مبالغة فلا اعتراض، قوله فلا اعتراض أي بعد قوله إلا مبالغة، فهذا جواب عما يقال: كيف يقول إن المشارَك بفتح الراء الأصل في المعنى. .الخ، مع أنه قد يكون غير أصل في المعنى الذي وقعت فيه كالتشبيه المعكوس نحو: أسد كزيد، والتشبيه الدلالة المذكورة والمشبه بكسر الباء هو المتكلم والمشبه بفتح الباء هو زيد مثلا، والمشبه به بالفتح أيضا الأسد، وآلة التشبيه هي الكاف في المثال، وكل ما دل على التشبيه فهو آلة له مثل: كأن ومثل ونحو وشبه، ووجه الشبه هو ذلك المعنى/[3] المشترك فيه. ولا يقاس دخولها على الضمير خلافا لبعضهم[4]، وذلك حد غير مانع وغير جامع. ألا ترى أنه شامل لقولك: قام زيد وعمرو، بل أعجبني قعودك وقيامك، واعتقدت إكرامك ونصرك، فإنه تشارك القعود والقيام مثلا في الإعجاب مع أنه ليس تشبيها، ولأنه لا يشمل عمرو كزيد وزيد كالأسد، فإن الذوات لا يقال لها أمر لأن الأمر الأحوال والصفات، مع أن ذلك تشبيه والصواب أن يقال: التشبيه الدلالة على مشاركة شيء لشيء في المعنى بنحو الكاف وكأن ولفظ نحو وشبه ومثل ونحو ذلك وقد يبحث في قولي بنحو الكاف لأن

---

(1) وفصّل ابن عقيل: " تأتي الكاف للتشبيه كثيرا كقولك زيد كالأسد، وقد تأتى للتعليل كقوله تعالى: واذ كروه كما هداكم. أي لهدايته إياكم، وتأتى زائدة للتوكيد، وجعل منه قوله تعالى: ليس كمثله شيء. أي مثله شيء. . . .وما حكاه الفراء أنه قيل: لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ فقال كهين أي هينا، واستعمل اسما " شرح ابن عقيل (ج 3/ص 25-26-27).

(2) بداية الصفحة (11/أ) من النسخة (ج).

(3) بداية الصفحة (6/أ) من النسخة (ب).

(4) قال ابن مالك في الألفية: بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا. وفيها إشارة إلى عدم جوازه إلاّ لضرورة. الألفية ص 24 رقم البت:366. وقال السيوطي: " وجرها المضمر ضرورة كقوله: وإن يكُ إنْساً ما كها الإنْسُ تَفْعل. .أي: ما مثلها. وقوله:

فلا تري بَعْلاً ولا حلائِلا * كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا. وعبارة التسهيل دخولها على ضمير الغائب المجرور قليل. قال أبو حيان ومعنى كلامه يفهم جوازه على قلته واختصاصه بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمر" الهمع (ج2/ص363) والكتاب (ج2/ص384) وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص326) وشرح ابن عقيل (ج3/ص 13-14).

نحوها يفيد التشبيه فيأتي معنى الدور والتعريف السالم، أن يقال التشبيه الدلالة على مشاركة شيء لشيء في معنى أحدهما أقوى فيه.

(وَاللاَّم)[1]وهي للملك إذا كان مجرورها مسماه مالكا للشيء نحو: الكتاب لزيد إذا كانت دفتا الكتاب وما بينهما ملكا له، وإن لم يكن ملكا له نحو: الكتاب لزيد، إذا أردت أن الكتاب تأليف له مثلا، وليست الدفتان وما بينهما ملكا له، وأردت أنه جاء به أولم يصح أن يكون مالكا نحو: السرج للدابة فهي/[2] لشبه [3]الملك، ومنه: ﴿ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[4]، وذلك تهكّمٌ بهم، وهي في نحو: وهبت لزيد للتمليك، وفي نحو: أعددت الحشيش للدابة لشبه التمليك، ويحتمل غير ذلك.

(وَحُرُوفُ) [5] جمع كثرة مستعمل في القلة مجازا، معطوف على "من" أو على" اللام" فهو بالرفع،/ (6/ب)

ويفيد وقتئذ أن حروف القسم حروف خفض، تخفض ما بعدها كما أفادت أنها للقسم بالإضافة للقسم، ولو خفضناه عطفا على الخفض المجرور بالباء أو على قوله حروف لم يفد أنها حروف خفض لأنه إذ ذلك كأنه قال: يعرف بالخفض وبالتنوين وبدخول "ال" وبحروف الخفض وبحروف القسم، فيفيد أن حروف القسم من علامات الاسم، ولا يفيد أنها حروف الخفض، وأما الرفع على ما ذكر فيفيد ذلك كله.

(القَسَمِ) [6] أي اليمين، فالقسم هو معنى الأحرف الآتية كما أن المعنى من مثلا الإبتداء، وهو بفتح السين وأما بإسكانها فتفريق الشيء أنصبا، وأما بإسكانها وكسر القاف، فالنصيب نفسه.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) بداية الصفحة (11/ب) من النسخة (ج).

(3) في النسخة (ج): لتشبيه.

(4) (فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝) [سورة المجادلة آية 4].

(5) ينظر متن الآجرومية ص2.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(وَ)[1] حروف القسم المشهورة (هِيَ الوَاوُ)[2] بدأ بها لأنها أكثر نحو قوله عز وجل: ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ وَالذَّٰرِيَٰتِ وَالطُّورِ وَالنَّجْمِ وَالْمُرْسَلَٰتِ وَالنَّٰزِعَٰتِ وَالسَّمَآءِ وَالْفَجْرِ وَالشَّمْسِ وَالَيْلِ وَالضُّحَى وَالتِّينِ وَالْعَٰدِيَٰتِ وَالْعَصْرِ﴾[3]، ولا تدخل إلا على الظاهر، وتدخل على كل ظاهر معرب أو مبني. (وَالبَاءُ) [4]هي أصل حروف القسم، وتدخل على الظاهر والمضمر/[5]، وتُعدّي في فعل القسم مثل: أَحلف بفتح الهمزة وأُقسم بضمها، وحلفت وأقسمت إلى مسمى مجرورها، وجاز ذكر فعل القسم معها لأنها غير عوض عنه، بل التحقيق أنها ليست حرف قسم، وإنما هي مثل الباء في: كتبت بالقلم، ولكن لما شاع استعمالها/[6] مع فعل القسم المحذوف، جعلت كأنها مفيدة للقسم، ولما كانت كأنها تفيد للقسم، ذكرها في حروف القسم، وإلا فهي داخلة في الباء المذكورة كأنه ذكر أن الباء من حروف الخفض.

وهذه الباء التي من حروف الخفض لها معانٍ منها: الإلصاق، ومنها القسم المفيدة له إفادة ما ولو لم يذكرها هنا؛ لتوهّم أنها ليست من حروف القسم المشهورة، أو لا من حروفه أصلا، ثم ظهر تحقيق آخر، وجلَّ مَنْ لاَ تَبْدُو لَهُ البَدَوَاتُ[7]، وهو عند ذكر فعل القسم كباء كتبت بالقلم وعند عدم ذكره هي للقسم نائبة عنه دالة على معناه دلالة سائر حروفه عليه إلا أنه قد يقال: لو نابت عنه لم تجمع معه، ولا يذكر فعل القسم مع غيرها من حروف القسم، لأن غيرها من حروفه عوض عن فعل القسم ونائب عنه في الدلالة على معناه كنيابة حرف النداء عن أدعو، ولا يصلح أن يعدي فعل القسم إلى مجروره، ولذلك قالو: إذا أريد بيان المعنى في القسم بغير الباء

(1) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(3) بدايات بعض سور القرآن الكريم التي استهلّها الله عزّ وجل بالقسم، حيث يقسم بعجائب مخلوقاته ليتفكّر فيها الناس، وردت مرتبة كما في المصحف الشريف على رواية ورش.

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) بداية الصفحة (6/ب) من النسخة (ب).

(6) بداية الصفحة (12/أ) من النسخة (ج).

(7) البدوات: هي ما يعتري الإنسان من افكار وآراء كانت قد غابت عنه، والله منزّه عن ذلك، أي لا يظهر له رأي، ولا يطرأ على حكمه تغيير، لأنه مكتوب في اللوح المحفوظ. ينظر: لسان العرب (ج1/ص331) باب: بدا.

قدرت الباء على فعل القسم. (وَالتَّاءُ) [1] وتختص غالبا بالاسم الذي هو قولك الله (7/أ) ومنه: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾[2]، وقد تدخل على الرحمن، وعلى "ربّ" مضافا للياء أو للكعبة وعلى الحياة مضافة للكاف، وتفيد التعجب [3]عند جارالله [4]، وفيه ما يأتي في اللام. (وَاللَّامُ) [5]كذا في نسخة [6]، وهي التي أقرأنيها الأستاذ: الحاج إبراهيم [7]، ولكنها لا تلائم ما ذكر أن المراد الحروف المشهورة، فيقدر مضافا دون المشهور، أي وهي مثل: الواو والباء والتاء، ولا يكون المراد حينئذ الحروف المشهورة، وذلك أنه إذا لم تذكر اللام أشكل الحصر، بتعريف الطرفين في قوله: وهي الواو. . .الخ، فيجاب بأن المراد: حروف القسم المشهورة، أو بأن المراد مثل الواو والباء والتاء، ودلالتها على القسم دلالة تضمن، لأنه جزء معناها، لأنّ معناها مركب: قسم وتعجب،/[8] لأنه لا يقسم بها إلا في التعجب، فهي تدل على التعجب والقسم معا، دلالة مطابقة هذا ما تحصل من ظاهر كلامهم[9].

والتحقيق أنها لا تدل على القسم، فدلالتها عليه دلالة مطابقة، وأما التعجب فإنما يدل عليه المقام/[10]، أن كل كلمة دخل عليها حرف خفض، أو حرف قسم، أو "ال"، أو نوّنت، أو خفضت، أو لم يكن ذلك؛ ولكن

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2)(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾) [سورة الأنبياء آية 57]

(3) قوله: (وأنّ التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب). الكشّاف (ج4/ص151).

(4) لقب الزمخشري وهو (أبو القاسم محمود بن عمر) وقد مرّ التعريف به.

(5) ينظر متن الآجرومية ص2.

(6) مما يدل على أن الشيخ اطّلع على أكثر من نسخة من متن الآجرومية، ووجد بها بضع اختلافات، لكن هذه اللام لم أعثر عليها في ما وقع بين يدي من نسخ مخطوطة لمتن الآجرومية.

(7) إبراهيم آل يوسف أطفيش (ت 1348هـ = 1928م) فاضل إباضي، عمل مصححا في مصر، صدر له بعد وفاته: الفرق بين الإباضية والخوارج، وهو الأخ الأكبر للمصنف، وأحد الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم. معجم المؤلفين المعاصرين / محمد خير رمضان يوسف / (ج 1/ ص 44) مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية / السلسلة الثالثة / الرياض 2004م/ وانظر: تاريخ بني مزاب/ يوسف بن بكير الحاج سعيد / ص 142.

(8) بداية الصفحة (12/ب) من النسخة (ج).

(9) ينظر: المعجم الوسيط ص807. مكتبة الشروق الدولية / جماعة من الأساتذة/ الطبعة الرابعة / سنة الطبع: 2004م.

(10) بداية الصفحة (7/أ) من النسخة (ب).

تقبل وجوده، أو لم يكن ولم تقبل، لكنها واقعة موقع ما يقبل، فهي اسم. مثل "إذاً" فإنها لا يدخل عليها ذلك، ولكنها بمعنى وقت، ووقت يدخل عليه ذلك ويقبله، وقيل "إذاً" يقبل التنوين عوضا عن جملة.

وخرّج بعض عليه: ﴿إِذاً وَمَآ أَنَا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾[1] ونحو ذلك، كتاء "ضربت" المتحركة، فإنّ معناها إنسان متكلّم أو إنسان مخاطب. (وَالفِعْلُ)[2] المضارع والماضي (يُعْرَفُ بِـ: قَدْ)[3] أي الحرفية، وهي تدخل على الماضي والمضارع وتكون معهما للتحقيق نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾[4] ونحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[5].

والتحقيق هو الغالب في الماضي، وتكون للتوقع، وحمل عليه بعضهم[6]: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾[7]، وبيان التوقع أنها تفيد أنّ الفعل كان منتظرا قبل وقوعه، فهي في الآية تفيد أنّ قبول الله قولها بحيث يجيبها كانت هي مثلا تنتظره، ومنه: قد يقدم الغائب، بمعنى أنّ قدومه منتظر.

---

(1)(قُلِ إِنِّي نُهِيتُ أَنَ اَعْبُدَ ٱلذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُل لَآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَد ضَّلَلْتُ إِذاً وَمَآ أَنَا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٧﴾) [سورة الأنعام آية 57].

(2) ينظر متن الآجرومية ص2.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(4)(قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلتِي تُجَدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾) [سورة المجادلة آية 1].

(5)(اَلآ إِنَّ لِلهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾) [سورة النور آية 62].

(6) قال الرضي: " وأما الجمع بين اللام وقد في نحو: لقد سمع، مع أن في كليهما معنى التحقيق والتأكيد، فلأن "قد" يشوبها معنيان آخران، وهما التقريب والتوقع " شرح الرضي على الكافية (ج2/ص186).

(7)(قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلتِي تُجَدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾) [سورة المجادلة آية 1].

وتكون أيضا للتقليل مع المضارع نحو: قد يصدق الكذوب، كذا قالوا، وقد يقال أنها للتحقيق [1]، وتقليل صدقه إنما يفيد كونه متصفا بالمبالغة في الكذب، وحمل بعضهم[2]على التقليل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[3]، بتسليط التقليل على المعلوم الذي هو ما هم عليه لا على العلم ولها معان.

(وَالسِّينُ وَسَوْفَ) [4] يدخلان على المضارع ومعناهما الاستقبال [5] وهما سواء على ما رجّح بعضهم [6].

وقيل سوف/[7] الاستقبال معها أوسع لكثرة حروفها، فخصت بأن يقال لها: حرف تسويف. / (7/ب)

والمضارع يحتمل الحال والاستقبال على القول بأنه حقيقة فيهما، وإذا دخلت عليه السين و"سوف"، خلصته للاستقبال، وكذا على القول أنه للحال، فإن السين أو سوف تصرفه للاستقبال، ويتبين الاستقبال أيضا بغيرهما، وإذا كان للاستقبال، فاستقباله يحتمل البعد والقرب، وإذا دخلت عليه إحداهما دلت على بُعده.

أما السين فعلى بُعدٍ ما، وهو مطلق محتمل للطويل، وأما سوف فمختصة بالبعد الطويل، ويسمى كل منهما حرف تنفيس، أي توسيع، ويقال أيضا في سَوفَ سَوْ وسِيْ وسَفْ [8]، بسكون الأواخر.

---

(1) وقوله: "وإنما اختص "قد" بالفعل، لأنه موضوع لتحقيق الفعل: مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع" شرح الرضي على الكافية (ج4/ص6).

(2) وقوله: " ومن هذا القبيل قوله تعالى: (قد يعلم الله..)، لأن "قد" لتقليل المضارع في الأصل " المصدر نفسه (ج4/ص288).

(3)(أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ وَيَوۡمَ يُرۡجَعُونَ إِلَيۡهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ﴿٦٤﴾) [سورة النور آية 62].

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) سمّاهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال. ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج4/ص6).

(6) قال ابن هشام: " السين المفردة: حرف يختصُّ بالمضارع، ويُخلّصه للاستقبال، وينزلُ منه منزلةَ الجزء؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من سوفَ خلافاً للكوفيين " المغني (ج2/ص341).

(7) بداية الصفحة (13/أ) من النسخة (ج).

(8) قال ابن هشام: " ويقال فيها سَفَ بحذف الوسط، وسَوْ بحذف الأخير، وسَيْ بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف " المغني (ج2/ص348).

(وَتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ) [1] تكون في آخر الماضي، ومعناها الدلالة على أنّ فاعل الفعل الماضي مؤنث، فخرج نحو: "ربّت" و"ثمّت" بدخول التاء على "رُبّ" و"ثم" و"لات"، فإنها ولو كانت معهنّ للتأنيث أي تأنيث اللفظ، أي يصير كالمؤنث أو الدلالة على أن ماقبلها كلمة، والكلمة مؤنث، كذا قيل/[2]، والأول أولى لكنها ليست لتأنيث الفاعل، لأن "رب" وثم و"لات" لسن مما يفعل فضلا عن أن تدل التاء على أن الذي فعلهن مؤنث، بل التاء لتأكيد القلّة أو الكثرة في ربّت، والحكم في ثمّت، والنفي في لات، والمراد بالسكون السكون تحقيقا، نحو: ﴿قَالَتْ رَبِّ﴾[3]، أو تقديرا مثل ما إذا كسرت للساكن بعدها نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾[4] أو للضرورة للضرورة كقول عثمان[5]:

وَكَمْ غَمْرَةٍ هَاجَتْ بِأَمْوَاجِ غَمْرَةٍ ** تَلَقَّيْتُهَا بِالصَّبْرِ حَتَّى تَجَلَّتِ

بل التحقيق أنها كسرت للساكن، فإن الشاعر يعتبر حرف الإطلاق وهو هنا الياء، وهو ساكن، فيكسر له الساكن قبله وهو التاء، وقد يقال المراد بالضرورة في هذا المثال أنّ الحرف للإطلاق، وهو مختص بضرورة الشعرأو

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) بداية الصفحة (7/ب) من النسخة (ب).

(3)(قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾) [سورة آل عمران آية 47]والشاهد أيضا في سورة التحريم/ الآية 11.

(4)(إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾) [سورة آل آل عمران آية 35].

(5) عثمان بن عفان (47 ق هـ - 35 هـ = 577 - 656 م) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، من قريش: أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين. وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب سنة 23 هـ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم 146 حديثا. نقم عليه الناس اختصاصه أقاربه من بني أمية بالولايات والاعمال، فجاءته الوفود من الكوفة والبصرة ومصر، فطلبوا منه عزل أقاربه، فامتنع، فحصروه في داره يراودونه على أن يخلع نفسه، فلم يفعل، فحاصروه أربعين يوما، وتسور عليه بعضهم الجدار فقتلوه صبيحة عيد الاضحى وهو يقرأ القرآن في بيته، بالمدينة. ينظر الأعلام للزركلي (ج 4 / ص 210). البيت من الطويل، لم أعثر على ما يثبت نسبته لعثمان بن عفّان (رضي الله عنه) فيما توفّر لديّ من المصادر. اللغة: غمرة هاجت: مصيبة استشرت بعد أخرى- تجلّت: انكشفت وانزاحت.

الشاهدفيه: تجلّت: كسر التاء ليس إعرابا، بل ظاهرة عروضية، وأصلها بالسكون (تجلّتْ).

حرّكت بحركة النقل نحو: ﴿كَانَتَ ـامِنَةً﴾[1]، و﴿ءَاتَتْ اكُلَهَا﴾[2]، ﴿قَالَتِ اِنِّيَ أَعُوذُ﴾[3] أو فتحت لألف الإثنين: نحو: ﴿فِي فِيَتَيْنِ إِلْتَفَتَاً﴾[4] ونحو: ﴿فَالَتَآ أَتَيْنَا﴾[5]، ويعرف/[6] الأمر بالدلالة على الطلب بالهيئة مع قبول نون التوكيد، وياء المؤنث المخاطبة نحو: قُمْ.

وأما لام الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن الأمر، وكلاً ونحوها، كالمضارع والماضي المستعملين في الطلب، فإنها ولو دلت على الطلب لكن لا بالهيئة إلا نحو: نزالٍ من السماء، أفعال الأمر التي بوزن فعال، فإنها تدل على الطلب بالهيئة [7]، لكن لا تقبل الياء والنون، وغير المضارع أيضا لا يقبل النون والياء، ومتى دخلت علامة من علامات الأفعال على كلمة أو لم تدخل، وصلحت للدخول ولو بحسب الوضع بقطع النظر عن المانع الطارئ، فهي فعل أي حادث فعل في التعجب بعدها، فإنه فعل ماض لا يقبل "قد"، لأنه إنشاء، و"قد" للإخبار،(8/أ) ولا تاء التأنيث، لأن فاعله أبدا لا يعتبر مؤنثا، وقيل ظرف، والتعجب يقبل، تقول: قد أحسنت هند فعلها .

---

(1)(وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتَ ـامِنَةً مُّطْمَيِنَّةً يَاتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾) [سورة النحل آية 112].

(2)(كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ اكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلَلَهُمَا نَهَراً ﴿٣٣﴾) [سورة الكهف آية 33].

(3)(قَالَتِ اِنِّيَ أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّاً ﴿١٧﴾) [سورة مريم آية 17].

(4)(قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِيَتَيْنِ إِلْتَقَتَاً فِيَةٌ تُقَتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَاُخْرِىٰ كَافِرَةٌ تَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿١٣﴾) [سورة آل عمران آية 13].

(5)(ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾) [سورة فصلت فصلت آية 10].

(6) بداية الصفحة (13/ب) من النسخة (ج).

(7) قال ابن عقيل: " وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنيا على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو نزال وضراب وقتال أي انزل واضرب واقتل واقتل " شرح ابن عقيل (ج3/ص273).

(وَالحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاِسْمِ) [1] أي علاماته التي يعرف بها (وَلاَ دَلِيلُ الفِعْلِ) [2] وذلك كـ"هل" و"في" و"لم" وحروف الخفض كلها، و"ال" والتنوين، و"قد" و"سوف" والسين وتاء التأنيث، فإن هذه كلها لا تقبل علامات الاسم، ولا علامات الفعل، فإن حرف الخفض مثلا لا يقبل حرف الخفض ولا "قد". والسين لا تقبل "قد" أو السين وحرف الخفض ونحو ذلك، وإنما اختصت علامات الاسم بالاسم، لأنها لا تؤدي معناها إلا فيه، كذا الفعل.

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(بَـــــابُ الإِعْرَابِ)[1]

(بَابُ) [2] خبر لمحذوف أي هذا باب الإعراب، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي باب الإعراب هذا، أو مفعول المحذوف أي: إقرأ باب الإعراب، وهذا أولى من تقدير بعضهم خبره جملة: هكذا باب الإعراب هذا موضعه، لأن فيه زيادة حذف[3] .

وزعم بعضهم أنه يجوز جره بحرف محذوف[4] أي: انظر في باب الإعراب، ويرده أن/[5] هذا ليس مما يحذف فيه/[6] حرف الجر، ويبقى الجر قياسا، وإنما بُوّبت الكتب تسهيلا لوجدان المسائل والرجوع إليها مع ما في ذلك من النشاط، فإن المسافر إذا قطع مرحلة، وشرع في إخرى كان أنشط له[7] .

و(الإِعْرَاب) [8] بإسكان اللام، وكسر الهمزة وهو الأصل وبكسر اللام نقلا من الهمزة، وهو أخف بحذف الهمزة الهمزة

.

---

(1) العنوان للتوضيح، نظرا لأنّ المصنف كان قد فصل بين شطريه للتفصيل والشرح، كلٌّ على حدى.

(2) ينظر متن الآجرومية ص2.

(3) شرح الكفراوي بقوله: "يصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبر المبتدأ محذوف تقديره: هذا باب. . .والثاني تقديره: باب الإعراب هذا محله. . .ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولا لفعل محذوف تقديره: إقرأ باب الإعراب. . .وبالجر على كونه مجرورا بحرف محذوف تقديره: إقرأ في باب الإعراب" ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص 18 .

(4) ترجيحا لقول من قال بجواز حذف حرف الجرّ مع بقاء عمله، وهو قول البصريين، خلافا للكوفيين وأبي العباس والمبرد القائلين بعدم جواز ذلك. ينظر: الإنصاف ص 323 .

(5) بداية الصفحة (8/أ) من النسخة (ب) .

(6) بداية الصفحة (14/أ) من النسخة (ج) .

(7) نقل الزركشي قول الزمخشري: " وبوب المصنفون في كتبهم أبوابا . . .منها أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف كان أحسن وأفخم من أن يكون بابا واحدا . ومنها أن القارئ إذا ختم سورة أو بابا من الكتاب، ثم أخذ في آخره كان أنشط له، وأبعث على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلا أو فرسخا وانتهى إلى رأس برية نفس ذلك منه، ونشطه للمسير" البرهان للزركشي (ج1/ص 265) . طبعة الحلبي- الطبعة الأولى -1957م.

(8) ينظر متن الآجرومية ص2.

.

بعد نقل حركتها مصدر: أعرب، وأما الأَعراب بفتحٍ فسكّان البادية من العرب نحو: ﴿ ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا ﴾[1].

ونحو: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا ﴾[2]، وأخّر [أي المصنف] [3] الإعراب لحدوثه على المعرب الذي هو الاسم والمضارع. والباب المدخل، وجملة الألفاظ بعد قولهم: باب أو بعد قولهم باب كذا إلى الباب الآخر، هي مسمّى الباب، وهي مدخل الى معرفة معانيها، فهي كالفرجة في ساتر توصل من خارج لداخل، فالمعاني كباطن الدار والألفاظ كبابها، وجهل معانيها كخارج الدار، وإذا اعتبر معرفتها وجهلها فذلك كتردد من باطن لظاهر، مع أنه يجزي وجه واحد من أوجه الشبه.

(الإِعْرَابُ) [4] لغة التبيين والتغيير وإزالة عرب الشيء أي فساده [والإيضاح] [5] والتكلم بالعربية، وإعطاء العربون، وولادة ولد عربي اللون، والتكلم بالفحش [والرّد على الفحش] [6]، وعدم اللحن، وإثبات الخيل العِراب للإنسان، [وإجراء الفرس، والتزوّج أو لتعريف عن التزويج والتزوّج بالعروب] [7]، والتحبب إلى الغير، والتحسين والإعلام نحو: عربت زيدا أحوال الخيل، أي عرفته إياها، والنقل نحو: أعربت الدابة أي نقلتها[8]. واصطلاحا على أنه معنوي.

---

(1) (ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا وَأَجۡدَرُ أَلَّا يَعۡلَمُواْ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٩٨﴾) [سورة التوبة آية 98].

(2)(۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾) [سورة الحجرات آية 14]

(3) منقولة في النسخة (ج) خطأ كونها غير مفهومة.

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ج).

(7) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ج).

(8) ينظر: لسان العرب (ج9/ص112-113) باب عرب، والتعريف بلفظه في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/ص96).

(تَغْيِيرُ) [1] المتكلم (لِأَوَاخِرِ الكَلِمِ) [2] الإضافة للحقيقة [3]، و"ال" كذلك فصدق بآخر الكلمة، فإن الإعراب تغيير تغيير آخر الكلمة، لا تغيير أواخر كلمات ثلاث أو أكثر، أو ذلك على ظاهره، فالمراد التوزيع والمفرد كلمة، وأراد بالآخر ما كان آخره تحقيقا كزيدٍ أو حكما كـ"يدٍ" و"دمٍ" و"أخٍ" و"معٍ"، فالأصل " يَدَيٌ "/[4] بفتح الدال أو سكونها [5]، وهو الصحيح بدليل جمعه على " أَيدٍ" بوزن "أَفْعُلٌ"/ (8/ب) أصله "أَيْدُيٌ" بضم الدال، قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا، إذ لو قلبت واوا ألزم اسم عربي معرب مختوم بواو لازمة قبلها ضمة لازمة، و"دميٌ" أو "دموٌ" بالفتح أو الإسكان، وأخوٌ ومعيٌ بفتحهما أقوال، حذفت الياء والواو بعد قلبهما ألفا لتحركهما بعد فتح فيما عينه مفتوحة، وأعربت على ما قبلها، وهذا الذي قبلها أُخر حكما، والآخر حكما هنا ليست آخريّته مجازا، بل حقيقة عرفية خاصة، فلم يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة مجموعة، كأُسُدٌ بضم الهمزة والسين، أو ضمّها وإسكان السين بمعنى شجعان وسِبَاع.

على أنه قد أجازته جماعة، ورجحه غير واحد[6]، ولا في تعريف فضلا عن أن يقال: استعمل المجاز في الحدّ، الحدّ، وعن أن يقال: الحد غير جامع لو خصّ بالآخر تحقيقا .

والفرق بين باب يد ونحوه وباب قاض ونحوه، إن باب يد المحذوف فيه بلا علة ظرفية بل حذف/[7] اعتباطا لمجرد تخفيف، فكان نسيا، وباب قاض المحذوف فيه معتبر، فاعتبر، لأن الحذف فيه لالتقاء الساكنين.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(3) قال ابن عقيل: "ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط: أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء " شرح ابن عقيل (ج1/ص36-37).

(4) بداية الصفحة (14/ب) من النسخة (ج).

(5) قال السيوطي: " فإن أورد على ذلك نحو: أب و أخ و حم و هن و فم و ذي و يد و دم، فإنها معربة مع كونها على حرفين؛ فالجواب أنها وضعت ثلاثية؛ ثم حذفت لاماتها، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارئ " الهمع (ج1/ص 62).

(6) يراجع: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص22).

(7) بداية الصفحة (8/ب) من النسخة (ب).

(لِاخْتِلَافِ) [1] أراد لازم الاختلاف وهو الوجود، فيدخل ما لا تختلف عليه العوامل بأن يكون إنما يدخل عليه عامل واحد، والاختلاف إنما يكون بين اثنين فأكثر[2].

(العَوَامِلِ) [3] للحقيقة فيصدق على العامل الواحد، وذلك أن كل كلمة قبل التركيب هي ساكنة الآخر، فإذا دخل عليها عامل؛ غيَّرها من السكون إلى الرفع أو النصب أو الخفض أو الجزم، فيقعد قبل التركيب ساكن، وإذا دخلت عليه "لم" مثلا، أزالت ذلك السكون الموجود قبل التركيب، وأحدثت سكونا آخر، هذا هو/[4] التحقيق، التحقيق، لا كما يقال: أن الرفع محول عن السكون الموجود قبل التركيب، والنصب عن الرفع، والجر عن النصب، وجزم المضارع عن نصبه، إذ لا دليل على هذا.

وإن قلت: إنّي مولع بالتقليد، فأجعل الاختلاف كما مر بمعنى الوجود، فيدخل المعرب في أول أحواله، ويشمل نحو: "سُبْحَانَ"، مما لزم النصب مثلا، لكن انتقل من سكون، ولك أن تقول من الرفع، والأصل مثلا: التسبيح لله[5]، لله[5]، ولك إبقاء الاختلاف على معنى ذهاب عامل ومجيء آخر، والعوامل على عدة عوامل، فما لا يدخل عليه إلا عامل واحد تجعل دخول ذلك العامل عليه في كلام غير دخوله عليه في آخر، ومع هذا لا بد من بقاء المعرب في أول أحواله عليك، فقد تنغص عليك ما تريد، فارجع إلى ما أريد، وسواء في ذلك العامل الموجود كان لفظا مذكورا أو محذوفا أو معنويا كالابتداء.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) قال الرضي: "وعلى مذهب من قال: الاعراب: الاختلاف، قال الرفع انتقال الاخر إلى علامة العمدة، والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة والجر انتقاله إلى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم أن الاعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف اتفاقا، ولا يطلق البناء على الحركات، وإنما جعل الاعراب في آخر الكلمة، لانه دال على وصف الاسم، أي كونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف" المصدر نفسه (ج1/ص71).

(3) ينظر متن الآجرومية ص2.

(4) بداية الصفحة (15/أ) من النسخة (ج).

(5) فصّل الرضي في لفظة "سبحان" فقال: "ومنه: سبحان، علم التسبيح، ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل مضافا، فلا يكون علما، وإذا قطع عن الأضافة فقد جاء منونا في الشعر، كقوله: **سبحانه ثم سبحانا نعود به * وقبلنا سبح الجودي والجمد**. وقد جاء باللام كقوله: **سبحانك اللهم ذا السبحان**. قالوا: ودليل علميته قوله: **أقول لما جاءني فخره * سبحان من علقمة الفاخر**. ولا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه" المصدر نفسه (ج3/ص248).

والعامل عند ابن الحاجب[1] هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ببيانه [2] في: جاء زيد، إن جاء هو العامل لأنه يستقيم به المعنى الذي هو الفاعلية أي كون زيد فعل المجيء. (9/أ) وهذا المعنى يطلب الإعراب ليظهر به، وفي هذا الحد دور لأخذ الإعراب في تعريف العامل، وأخذ العامل في تعريف الإعراب، إلا أن يجعل التعريف لفظيا، [أو من عرّف الإعراب بتغيير أواخر الكلم، لم يعرب العامل بما فيه ذكر الإعراب، بل عرّفه بطالب الأثر المخصوص] [3]. ولزم القصور لعدم دخول نحو "لم" و"لن"، إذ لا يتقوم بهما معنى يقتضي جزما ونصبا، والحق أن العامل هو الطالب لأثر مخصوص.

(الدَّاخِلَةِ) [4] أي الطالبة ليشمل العامل المعنوي والمتأخر، كأنه قال: المتسلطة من حيث الطلب.

(عَلَيْهَا) [5] أي على الكلم، وقد يقال كما يصح وصف العامل اللفظي والمتقدم بالدخول؛ يصح وصف غيرهما به فتفطنْ.

(لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) [6] راجعان إلى تغيير واختلاف ليدخل التغيير/[7] تقديرا ووجود العامل وتقديره،/[8] وهما وهما مفعولان مطلقان، أي تغيير واختلاف لفظا أو تقديرا وعلى نزع الخافض، أي في لفظ أو تقدير بناء على قياس نزعه ونصب مجروره، وذلك من التنازع أعمل الأول فيهما، والثاني في الضمير، أي لاختلاف العوامل إياه أي أحدهما أي لفظا أو تقديرا أي اختلاف لفظ أو تقدير، وإن تنازع معهما وعمل الأول؛ قدر له أيضا؛ أي: الداخلة

---

(1) ابن الحاجب (570 – 646 هـ = 1174 – 1249 م) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار المعلماء بالعربية. كردي الاصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالاسكندرية. وكان أبوه حاجبا فعرف به. من تصانيفه " الكافية – ط " في النحو، و" الشافية – ط " في الصرف، و" مختصر الفقه – خ " ينظر: الأعلام للزركلي (ج 4/ ص 211).

(2) قال ابن الحاجب: " والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى". المصدر السابق (ج1/ص 72).

(3) ساقط من النسخة (ب).، مثبت في هامش (أ)و(ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(7) بداية الصفحة (15/ب) من النسخة (ج).

(8) بداية الصفحة (9/أ) من النسخة (ب).

إياه؛ أي: أحدهما، أي: لفظا أوتقديرا، أي: دخول لفظ أو تقدير أو ذلك من مجرد الحذف للدليل، وإذا جعل على تقدير "في" قدر للمهمل لفظ فيه.

وإذا قلنا: إن الإعراب لفظي، فهو ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[1]، فقوْلي ما جيء به أردت به ما نطق به، وإن لم يكن طارئا ليصدق على الواو في: جاء أبوك ونحوه، لوجودها قبل دخول العامل، وقيل علامة الرفع الضمة المقدرة على الواو[2]، وهو الصحيح، ومقتضى العامل هو كون الشيء مثلا مثلا فاعلا أو مفعولا.

وقولي: لبيان مقتضى العامل، جري على الغالب لعدم تحقق المقتضى في نحو: لم يضربْ، ولن يضربَ ونحوهما، ومن بيان لـ"ما"، وسمي السّكون والحذف لفظيين لتعلقهما باللفظ، وإشهار اللفظ بهما، لأن من سمع المتكلم نقص حركة أو حرف علم بهما، وإذا قلت: قام زيدٌ. فالإعراب على أنه لفظي؛ وهو الضمة التي نطقت بها، وعلى أنه معنوي نطقك بها.

وخرج من قوله: أواخر غير الآخر مثل: راء امرُؤ ونون ابنُم، فإنهما يضمان إذا ضم ما بعدهما، ويفتحان إذا فتح، ويكسران إذا كسر اتباعا للآخر، لا إعرابا.

وقال الكوفيون[3]: ذلك إعراب من مكانين، الآخرُ وما قبله، والصحيح الأول. وقد يكون الإعراب فيما قبل الآخر نحو: ﴿وَالْعَصر﴾[4] و﴿بِالصَّبْر﴾[5]، بنقل كسرة الراء للساكن قبلها/[6]، وإسكان الرّاء في

(1) قال السيوطي: " وهذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل العامل وبأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدى إلى بقاء "فيك" و"ذي مال" على حرف واحد وصلا وابتداء، وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذا " الهمع (ج1/ص125-126).

(2) وقال: " وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين؛ أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر" المصدر نفسه (ج1/ص 126).

(3) قال الكوفيون هو إعراب من مكانين، وقال البصريون خلاف ذلك. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص 16.

(4)(وَالْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝) [سورة العصر آية 1]

(5)(وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ ۝) [سورة العصر آية 3]

(6) بداية الصفحة (16/أ) من النسخة (ج).

الوقف، فالكسرة إعراب مقدّر التأخير إلى الراء، وقيل حرّكت كحركة الإعراب، كما أن سكون الراء (9/ب) سكون وقف حادث، وإنّ حركة الإعراب محذوفة.

ودخل في الإعراب التقديري ما قُدّر على الألف أو الياء أو الواو أوعلى ما قبل ياء المتكلم أو على ما سكن للضرورة أو حُرك بحركة النقل وحركة التخلص من التقاء الساكنين، أو حركة المجاورة كـ: جحر ضبٍ خربٍ أو حركة الإتباع كالحمدِ لله [1]، بكسر الدال تبعا للام أي مطابقة له، والمضارع المجزوم إذا كسر آخر البيت، والصحيح فيه الكسر لالتقاء الساكنين، الروّي وحرف الإطلاق كقوله [2]:

..... ** لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ.

وما حذف لالتقاء الساكنين أو لاشتغال اللّفظ بإعراب آخر، وما حرّك للضرورة ونحو ذلك [﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [3] بنقل كسرة الراء للجيم وإسكان الذي في للوقف، فكسرة الجيم إعراب مقدر التأخير إلى الراء.

وقيل حركة كحركة الإعراب، وإن حركة الإعراب محذوفة، ودخل في الإعراب التقديري، أو حرّك بحركة النقل، وحركة التخلص من التقاء الساكنين، أو الاشتغال ما قدر على الألف أو الياء أو الواو وعلى ما قبل ياء] [4]

(4)

(1) وهي قراءة زيد بن علي. يراجع آراء النحاة في المسألة في الأشباه والنظائر (ج16/1) دار الكتب العلمية- بيروت /سنة الطبع: 1403هـ.ومعاني القرآن للفرّاء (ت 207 هـ)/ (ج1/ص3)/ تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي/ دار النشر: عالم الكتب/ رقم الطبعة: الطبعة الثالثة/سنة الطبع:1983م. وشرح التسهيل لابن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ)/ (ج1/ص53-54) /تحقيق: عبد الرحمان السيد و محمد بدوي المختون/ دار هجر للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م وقال ابن هشام في المغني بجواز إتباع حركة الضم في اللام نحو: (الحمدُ لُلّه) وهو عارض. ينظر: المغني (ج3/ص149).

(2) منسوب لزهير بن أبي سلمى من معلّقته من الطويل،، والبيت: **لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِلاحِ مُقَذَّفٍ * لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ**. ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج7/ ص 411).

اللغة: اللبد: ج لبدة وهي الشعر الكثيف على عنق الأسد . والشاهد فيه: كسر الميم في "تقلّم" وحقّها الجزم، لكن كُسرت للضرورة الشعرية.

(3)(سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝) [سورة القدر آية 5].

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) و (ج).

.

(وَأَقْسَامُهُ) [1] أي أنواعه، والضمير للإعراب، وهذا من تقسيم الكلي إلى جزئياته/[2] لصحة إطلاق المقسوم على كل من الأربعة، تقول الرفع إعراب، والنصب إعراب، والجر إعراب، والجزم إعراب [3] .

(أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ) [4] أي إيجاد الضمة أو الواو أو الألف أو النون لعامل، وعلى أن الإعراب لفظي، فالرفع خارج عن معنى المصدرية، ومعناه تلك الضمة أو الواو أو الألف أو النون. والمراد الأول لمثل هذا يأتي في الأقسام الثلاثة الآتية. وقدم الرّفع لأنه من الرّفعة، ولأنه لا يخلو كلام منه ولاختصاصه بالعمد .

(وَنَصْبٌ) [5] أي إيجاد فتحة أو ألف أو كسرة أو ياء أو حذف نون العامل، وعلى أن الإعراب لفظي فهو الفتحة وما بعدها، وجاء به بعد/[6] الرفع لقيامه مقامه عند عدمه، كالمصدر النائب عن فعله نحو: شُكرًا لا كُفرًا، أوكالمنسوخ إلى النصب نحو: ظننت هذا زيدا، وكان زيد قائما، وإنّ زيدا قائم، ولاشتراكهما في الاسم والفعل وسمّي الرفع رفعا لإرتفاع الشفتين عند النطق به والنصب نصبا لانتصابها عنده على حالهما .

(وَخَفْضٌ) [7] أي إيجاد كسرة أو ياء أو فتحة العامل، وعلى أنه لفظي فهو هذه الثلاثة، وقدّمه على الجزم لاختصاصه بالاسم.

(وَجَزْمٌ) [8] أي إيجاد سكون أو حذف حرف لعامل، وعلى أنه لفظي فهو نفس السكون والحذف، وسمي جزما لأنه قطع للحركة أو الحرف.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) بداية الصفحة (9/ب) من النسخة (ب) .

(3) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (ج1/ص13) طبعة دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاه/سنة الطبع: 1250هـ.

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(6) بداية الصفحة (16/ب) من النسخة (ج) .

(7) ينظر متن الآجرومية ص2.

(8) ينظر المصدر نفسه ص 2.

والتحقيق أن الضمة والفتحة والكسرة أسماء للحركة مطلقا، حركة إعرابٍ أو بناءٍ أو بنيةٍ أو عارضةٍ لغير ذلك، وحركة البنية كفتحة زاي زيد، والعارضة لغير ذلك كحركة الإتباع والتخلص، والسكون اسم لعدم الحركة سواء كان عدمها إعرابا أو النّقل كـ: "لَمْ يَقْعُدْ"، أو بناء أو بنية كسكون ياء زيد أو عارضا لغير ذلك كسكون الوقف، وفي كلام السّعد[1] إيماءٌ إلى ذلك ولم يفهموه عنه[2].

والمشهور بين الناس أن الضمة والفتحة والكسرة والسكون لغير الإعراب، وقد جمع الثمانية من قال متغزلا[3]:

لَقَدْ فَتَحَتْ بَابَ الرِّضَى عِنْدَ هَجْرِهَا ** شَقِيقَةُ[4] بَدْرِ التَّمِّ فَانْجَبَرَ الكَسْرُ

فَأَسْكَنْتُ بَعْدَ الضَّمِّ مَا قَدْ نَصَبْتُهُ ** فَقُلْتُ ارْفَعِي جَزْماً فَقَدْ طَابَ لِي الجَرُّ

(فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ)[5] المذكور من رفع ونصب وخفض وجزم. (10/أ) أو من ذلك العدد، وأشار إشارة البعد مجازا من حيث أنه نزل ما تم ذكره منزلة شيء بعد وانقطع.

(الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالخَفْضُ)[6] نحو: إن زيدًا جالسٌ في الدار. أو نحو: كان زيدٌ ضارباً لموسى. وعلامة جر موسى فتحة مقدرة على الألف نائبة عن كسرة لأنه ممنوع الصرف. ولا تقدر الكسر فيه.

(وَلاَ جَزْمَ فِيهَا)[7] أي في جملة الاسماء، لأن عوامل الجزم لا تدخل عليها، لعدم صحة معناها مع الاسماء، هذا هو التحقيق، لا كما قالوا[1].

---

(1) السعد التفتازاني (712 – 793 هـ = 1312 – 1390 م) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، من كتبه (تهذيب المنطق – ط) و(المطول – ط) في البلاغة، و(المختصر – ط) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و(مقاصد الطالبين – ط) في الكلام، و(شرح مقاصد الطالبين – ط) ينظر الأعلام للزركلي(ج 7/ ص 219).

(2) ينظر: حاشية الخضري (ج1/ص14).

(3) البيتان من الطويل لم أعثر لهما على قائل أو أصل.

(4) وقد شرح المصنف بين السطور: أي أخت البدر الكامل شقيقة.

(5) ينظر متن الآجرومية ص2.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 2.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 2.

ثم ظهر إشكال وهو أن يقال: لِمَ /[2] لا يجوز أن تدخل الجوازم على الأسماء [3]، وتأتي الأفعال بعدها مرفوعة، ويتسلط معناها على الأفعال بعد . كما تدخل "إنّ" وأخواتها على الأسماء ومعانيها على/[4] أخبارها، وكما يدخل حرف النفي على المبتدأ ومعناه في الخبر، لا كما قالوا . وأما قولك: جاء خالدْ، بالإسكان للوقف أو للضرورة مثلا، فليس بجزم، لأن ذلك الإسكان لم يكن بعامل جزم.

(وَلِلأَفْعَالِ) [5] المضارعات، و"ال" للعهد الذهني[6] وللحقيقة، والمراد المضارع وبينه المعلم.

وأما الأمر فإنه معرب مجزوم[7]، إلا أنه بعض المضارع في هذا القول، فيكون هذا الكلام توزيع الرفع والنصب والجزم للمضارع. أما الأمر فله الجزم، وذلك أولى من أن يقال: المراد مجموع الأفعال، وينصرف إلى المضارعات.

(مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَزْمُ) [8] نحو: ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[1] ونحو ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[2]، تفعلوا مجزوم بـ"لم" لفظا، و"لم" ومجزومها في محل جزم بـ "إنْ"، والواو للحال المقدرة، أي ناوين أن

---

(1) قال الزجاجي: " وكفى لمخالف هذا بخروجه عما تشهد الجماعة بصحته دليلا على خطئه وانقطاعه " أخبار أبي القاسم الزجّاجي ص 132. تحقيق: عبد الحسين المبارك/ الناشر: دار الحرية للطباعة ولنشر– العراق/ رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1980.

(2) بداية الصفحة (17/أ) من النسخة (ج).

(3) قال سيبويه: " وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة " الكتاب (ج1/ص14) وقال الزجاجي: " وقال الفراء وأصحابه: لم تجزم الأسماء لأنها خفيفة فلو جزموها زادوا في خفتها . ولم تخفض الأفعال لثقلها فلو خفضوها زادوا في ثقلها فعدلوا الكلام بان خفضوا الأسماء وجزموا الأفعال ليدخل الثقيل على الخفيف والخفة على الثقيل فيعتدل " للتفصيل: يراجع المصدر نفسه ص 131وما بعدها.

(4) بداية الصفحة (10/أ) من النسخة (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص2.

(6) عرّفه الصبان بقوله: " فقيل المعهود ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلاً. . . . . وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن " حاشية الصبان (ج3/ص43 و88).

(7) وفاقا للكوفيين، خلافا للبصريين القائلين ببنائه، جاء في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو افعل معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبنى على السكون " ولتعليل ذلك بأدلة كلّ من الفريقين، يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف ص 414 وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص 85).

(8) ينظر متن الآجرومية ص2

لا تفعلوا، فلا تناقض بين الحالية واستقبال أو عاطفة للمسامحة في الثواني مالا يسامح في الأوائل، فلا يعترض بأن "لن" لا تأتي "إن" الشرطية معنًى كعطف زوجك على المستتر في: ﴿ ٱسْكُنْ ﴾[3] مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر، وهذه المسامحة مسموعة ولا تقاس في نوع لم تزد فيه.

(وَلَا خَفْضَ فِيهَا)[4] لأن عامل الخفض لا يدخلها لعدم صحة معناه معها، فليس الكسر في نحو: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾[5] و﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[6] خفضا لعدم عامل الخفض، هذا هو التحقيق، لا ما قالوا، وذلك أنهم قالوا: لم يدخل الجزم الاسم لخفتهما، أو لا الجر الفعل لثقلهما[7]، والأسماء والأفعال جمعا قلة استعملا في الكثرة.

.

.

.

.

.

.

---

(1)(وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾) [سورة البقرة آية 41].

(2)(فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾) [سورة البقرة آية 23].

(3)(۞ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾) [سورة الأعراف آية 18].

(4) ينظر متن الآجرومية ص2.

(5) (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾) [سورة التوبة آية 16].

(6)(لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿١﴾) [سورة البينة آية 1].

(7) قال الأشموني: " فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل. وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل " حاشية الصبان (ج1/ص120) وأوضح المسالك (ج1/ص38).

(بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ) [1]

المعرفة مصدر ميمي بمعنى العرفان على غير قياس/[2]، والقياس فتح الراء وإسقاط التاء. والمراد بالمعرفة معنى الإدراك، وأضاف الباب إليها، وإن لم يكن لها معنى، لأن من طالع الألفاظ التي أطلق عليها اسم الباب؛ حصلت له معرفة علامات الإعراب والمعرفة والعلم مترادفان عند الأكثر، ولو منعوا من أن يقال: علمت الله، وأجازوا: عرفته، وأجازوا الله عالم، ومنعوا الله عارف، وقيل المعرفة لإدراك الجزئي أي البسيط، والعلم للكلي أي المركب [3]، فذلك قول المرادي[4].

الأصل في "عَلِمَ" تعلقها بالنسب الخبرية، وهي المتعدية إلى مفعولين، وقد ترد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد فتتعدى إلى واحد.

وحاصل ذلك أن المعرفة تعلق الإدراك بنفس الشيء، والعلم تعلق الإدراك باتصاف الشيء بصفة، فعرفت زيدا أو رجلا بمعنى عرفت ذاته، ومعنى علمته فإنما علمت اتصافه بالقيام.

وقال الرضيّ [5]: لا فرق في المعنى، والفرق في العمل إنما هو باختيار العرب، ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظي[6]، وأنت خبير بأن الكليّ هنا ما تركب إسنادا، والجزئي مالم يتركب، والمعرفة /

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص2.

(2) بداية الصفحة (17/ب) من النسخة (ج).

(3) ينظر: المعجم الوسيط ص 624.

(4) ابن أم قاسم (ت 749 هـ 1348 م) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر أديب. أديب. مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب. من كتبه (تفسير القرآن) عشر مجلدات، و(إعراب القرآن) و(شرح الشاطبية) في القراءات و(شرح ألفية ابن مالك – خ). الأعلام للزركلي (ج2/ص211).

(5) الرضي الاستراباذي (ت نحو 686 هـ = نحو 1287 م) محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابية (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب – ط) في النحو جزآن، أكمله سنة 686 و(شرح مقدمة ابن الحاجب – ط) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. ينظر الأعلام للزركلي (ج 6/ص 86).

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج4/ص 149).

(10/ب) لا تكون إلا بعد جهل، ولذلك منعوا وأجازوا ما مرّ آنفا، وقد أجاز السّعد: الله عارف، وكذا صاحب النكتة [1] إذ قال معرفتَه بهم[2].

والمصنف استعمل المعرفة في الكلّيات؛ إما لمرادفة العلم؛ أو لتنزيل هذه الكليات وهي العلامات، منزلة الجزئيات لقلتها[3]، كما يفيده التعبير، فإن جمع المؤنث السالم جمع قلة [4] عند سيبويه [5] أو لتنزيلها كالجزء تسهيلا تسهيلا على المبتدئ مع ما في لفظ المعرفة من سبق الجهل المناسب للمبتدئ، وإنّما قلنا العلامات كليّة، لأنّ المراد أنّ كذا علامة لكذا في كذا.

(لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلاَمَاتٍ: الضَّمَّةُ) [6] اللفظية المسموعة، وهي غير التغيير المذكور، فافهم. فلا تحتاج إلى قولهم: " " لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وعلامات إعراب، إذ هي/[7] إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص" انتهى[8]. وبدأ بها لأنها الأصل في الرفع.

.

.

.

---

(1) يقصد ابن هشام الأنصاري صاحب كتاب (نكتة الإعراب) وسيأتي التعريف به.

(2) شرح الرضي على الكافية (ج4/ص 149-150).

(3) قال الخضري: " بناء على قول السعد أن المضمرات ونحوها كالإشارات، والموصولات والحروف كليات وضعاً، جزئيات استعمالاً " حاشية الخضري (ج1/ص 53).

(4) ينظر: الكتاب لسيبويه (ج3/ص578).

(5) سيبويه (148 - 180 هـ = 765 - 796 م) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى "كتاب سيبويه - ط " في النحو. ينظر المصدر السابق (ج 5 / ص 81).

(6) ينظر متن الآجرومية ص3.

(7) بداية الصفحة (18/أ) من النسخة (ج).

(8) بلفظه القول للأشموني في شرحه على الألفية. ينظر: حاشية الصبان (ج1/ص 127).

(وَالوَاوُ) [1] ذكرها بعد الضمة لأنها تنشأ منها إذا أشبعت، فهي متولدة منها[2]، ونسب بعضهم للجمهور أن الحروف غير متولدة /[3] من الحركات، قيل: وسميت الضمة ضمة لانضمام الشفتين عندها[4]. (وَالأَلِفُ) [5] ذكرها ذكرها بعد الواو لأنها أختها في اللين والمد، واللينُ السهولة لاتساع المخرج، فينتشر الصوت، وإذا ضاق المخرج صلب.

والتحقيق أن الواو والياء إذا حركتا فهما حرفا علة فقط، وإذا سكنتا بعد حركة لا تجانسهما فهما حرفا علة وحرفا لين، وإذا سكنتا بعد حركة تجانسهما فهما حرفا علة وحرفا لين وحرفا مد، لمد الصوت معهما، والواو تجانسها الضمة والياء تجانسها الكسرة والألف أبدا حرف علة وحرف لين وحرف مد، لأنها أبدا بعد الحركة مجانسة لها وهي الفتحة. (وَالنُّونُ) [6] أخرها إذا لم يبق لها سوى التأخير لاستحقاق ما قبلها التقدم لما مرّ، ولأنها علامة في الفعل والاسم قبله، وهي شبيهة بحروف العلّة في الغنّة، وهي صوت يخرج من الأنف، زعم بعض أنه لذيذ، وفيها بعض المدّ، لكنها في الخيشوم قيل حرف العلة مدة في الحلق ينتهي في الفم[7].

فـ (أَمَّا الضَّمَّةُ؛ فَتَكُونُ عَلَامَةً للرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاِسْمِ الْمُفْرَدِ) [8] الموضع في الأصل اسم لمكان الوضع، والوضع جعل الشيء في مكان، والمفرد في باب الإعراب، وحيث ذكر من حيث الإعراب بالحركة وغيرها ما ليس بتثنية ولا جمع ولا من الاسماء الخمسة، ولا مما يستدرك إليها ككلا وكلتا مستدركين إلى التثنية وكأولى

(1) ينظر متن الآجرومية ص3.

(2) قال الرضي: " لأن حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الأعراب، لكونها متولدة من حركات الإعراب " شرح الرضي على الكافية (ج4/ص 24). 24).

(3) بداية الصفحة (10/ب) من النسخة (ب).

(4) قال الرضي: " لانك إذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما " المصدر نفسه (ج1/ص69).

(5) ينظر متن الآجرومية ص3.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 3.

(7) وشرَح ابن منظور: "الغُنَّة: صوت في الخَيْشُوم، وقيل: صوت فيه ترخيمٌ نحوَ الخياشيم تكون من نفس الأَنف، وقيل: الغُنَّة أَن يجري الكلامُ في اللَّهاةِ، وهي أَقل من الخُنَّة. المبرد: الغُنَّة أَن يُشْرَبَ الحرفُ صوتَ الخيشوم، والخُنَّة أَشد منها، والترخيم حذف الكلام" ينظر: اللسان (ج 10/ص127) باب غنن.

(8) ينظر متن الآجرومية ص3.

وأراضين مستدركين بجمع المذكر السالم، وكهنّ و"ذي" الطائية في لغة[1]، ومَنْ في الحكاية /[2] في قول ضعيف، نحو: جاء ذو قام، ومررت بذي قام، ورأيت ذا قام، أي الذي، ونحو: مِنُو ومِنَا ومِنِي؟ لمن قال: جاء زيد، ومررت بزيد، ورأيت زيدا، في باب العلم ما ليس مركبا، وفي باب الخبر ما ليس جملة ولا شبهها، وفي باب التنوين ما ليس جملة [3].

فالتنوين عندهم عوض عن مفرد في نحو: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾[4] سواء قدر مفردا أو جمعا أي كل ميّت أو كل الأموات، ومقابله التنوين المعوّض عن جملة نحو: حينئذٍ، والمعوض عن حرف أو عن حركة على الخلاف نحو جَوارٍ، وفي باب "لا" والمنادى ما ليس مضافا ولا شبيها به وفي المنطق ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ودخل في المفرد اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه: (11/أ) كقوم مما ليس على صيغة جمع، ألا ترى أنه ليس له مفرد، فهو مفرد يجمع، وأمّا ما على صيغة جمع وليس له مفرد يلفظ به فله مفرد منويّ،كمحاسن، فإن له مفردا منويا كمَحسَن بفتح الميم والسين.

(وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ) [5] الأصل جمع الكسر، ولكن قيل التكسير مبالغة، أو لموافقة المجرد الأول من كَسَرَ بالتخفيف، والثاني من كَسَّرَ بالتشديد، شبهوا تغيير الجمع عن المفرد بكسر التاء وغيره ثم كان حقيقة عرفية خاصة وأصله مجاز مرسل لعلاقة الإطلاق والتقييد، أو إحداهما ثم صار حقيقة عرفية خاصة، وذلك أن التكسير تغيير مخصوص بكونه فكّ أجزاء الشيء الصلب بغير إذابة، ثم اعتبر في عموم التغيير فمنه تغيير الجمع عن مفرده، أي جمع التغيير عن مفرده بزيادة أو نقص فيهما أو بهما فيهما، والشكل أبدا متغير، فكسرة صادِ "صِنوٌ"[6]

(1) قال ابن عقيل: "ولغة طيىء استعمال "ذو" موصولة، وتكون للعاقل ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا " شرح ابن عقيل (ج1/ص149).

(2) بداية الصفحة (18/ب) من النسخة (ج).

(3) ينظر: شرح ابن عقيل (ج4/ص87-88).

(4)(وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٢﴾) [سورة الأنبياء آية 92].

(5) ينظر متن الآجرومية ص3.

"صِنوٌ"[1] غيرُ كسرة صادِ" صِنوان"/[2] .وضمة فُلك وسكونه إذا كان جمع غيرهما، إذا كان مفردا، وذلك لأن الجمع المذكور يدل على الجماعة إما بالهيئة والزيادة أو النقص، وإما بالهيئة وحدها، فلا بد أن تكون هيئة غير هيئة المفرد بل هيئة تحدث للدلالة على الجماعة، وأما حركات التثنية و[جمعي[3]] [4] التصحيح [5] وسكناتها فهي التي في المفرد، لأن التثنية تدل على اثنين بالزيادة في الآخر وجمعي التصحيح يدلان على الجماعة بالزيادة في الآخر أيضا؛ لا بالحركة والسكون.

(وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) [6] هو ما تحققت بألف وتاء زائدتين جمعيته، وإن شئت فأسقط لفظ زائدتين لعلمه مما قبله، فإنهما لولا زيادتهما ما تحصلت بهما الجمعية، والراجح كون السالم نعت لجمع، ويجوز جرّه للمجاورة في العبارات التي لفظ جمع فيها منصوبا أو مرفوعا، ويجوز كونه نعتا للمؤنث إطلاقا للمؤنث على الاسم المجموع.

وقيل الراجح كونه نعتا للمؤنث، وكذا في جمع المذكر السالم، ووجهه أن السلامة أصلها أن تنسب لما حدث عليه غيره[7]، لا للحادث فهو سالم من التغيير في الجمع، وليس التأنيث والسلامة شرطين، فقد يكون جمعا لمذكر، وقد يكون غير سالم، فأما أنه جرى على الغالب أو حذف مضافا أو معطوفا أي صيغة جمع المؤنث السالم أو جمع المؤنث السالم،وما على صيغته.

---

(1) قال ابن منظور: إذا نبتت الشجرتان من أَصل واحد؛ فكل واحدة منهما صِنْو الأُخرى، وركِيَّتان صِنْوان متجاورتان إذا تقاربتا ونَبعتا من عَين واحدةٍ. وروي عن البَراءِ بن عازِبٍ في قوله تعالى: ﴿ صِنْوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ ﴾ قال: الصِّنْوانُ المُجْتَمِعُ وغيرُ الصِّنْوانِ المُتفرِّقُ وقال الصِّنْوانُ النَّخلاتُ أَصْلُهُنَّ واحدٌ. قال والصِّنْوانُ: النَّخلتان والثلاثُ والخمسُ والستُّ أَصلُهنَّ واحدٌ" . اللسان (ج7/ص392) . باب صنا .

(2) بداية الصفحة (11/أ) من النسخة (ب) .

(3) في النسخة (ج): [وجميع] .

(4) بداية الصفحة (19/أ) من النسخة (ج) .

(5) يقصد جمعي المذكر والمؤنث السالمين فصلا عن جمع التكسير.

(6) ينظر متن الآجرومية ص3 .

(7) قال الرضي: " ودخل في قوله: (تغيير ما جمعا) السلامة، لأن الواو والنون، في آخر الاسم، من تمامه، وكذا الألف والتاء، فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى " شرح الرضي على الكافية (ج3/ص 365) .

أو أراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بألف وتاء مزيدتين، أي ما حصلت جمعيته بهما مجازا بطريق اللزوم، فإنه يلزم من ذكر الجمعية والتأنيث والسلامة الجمع بالزيادتين استعمالا للفظ في حقيقته، وهو مطلقا كان سالما مؤنّثا من ذلك، ومجازه وهو ما لم يكن سالما مؤنثا من ذلك، وفي مجازه فقط، إن استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز، وذلك مجاز مشهور لا ضير فيه، أو نقول: جمع المؤنث السالم حقيقة عرفية فيما حصلت تلك الزيادة جمعيته مطلقا، وإنما قلنا ذلك لأن هذا الجمع يطّرد فيما فيه تاء التأنيث أو ألفه مطلقا، كطلحة وحبلى وحمراء، إلا امرأة وأمة (11/ب) وشاة وشفة وقلة وأُمّة بالضم والشدّ وملّة. وقيل: يقال شفهات [وشفوات/[1]][2] وأموات/[3] وأميات[4] وإلاّ فَعْلَاءُ فَعَلٍ، كرجلٍ حَسَنٍ وامرأة حسناءَ، وفَعْلَى وفَعْلَانَ كسَكْرَانَ وسَكْرَى غير منقولين للعلمية.

ولا يجمع "فَعْلاَءَ" الذي لا أفعل له، كرَتْقَاءَ وعَفْلاَءَ خلافا لبعض[5]، وفي مفرد مذكر لا يعقل، كدريهم وعلم المؤنث الذي بلا تاء، ووصف مذكر غير عاقل نحو: ﴿ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴾[6]، ولا يجمع باب حَذَامِ إلا في لغة لغة معربة[7]، وشذّ: سماوات وأرضات وسجلاّت وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات وأمات[8].

.

(1) بداية الصفحة (11/ب) من النسخة (ب).

(2) زائد في النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (19/ب) من النسخة (ج).

(4) ينظر: حاشية الصبان (ج1/ص162) وشرح التسهيل (ج1/ص42).

(5) قال الصبان: " واختلف في فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء، لأن المنع في حمراء تابع لمنع جمع التصحيح، وهو مفقود هنا ومنعه غيره " المصدر نفسه (ج1/ص162).

(6)(أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴿١٨٣﴾) [سورة البقرة آية 183].

(7) قال ابن عقيل: " فللعرب فيه مذهبان. أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز، بناؤه على الكسر، فتقول: هذه حذامِ ورأيت حذامِ ومررت بحذامِ. والثاني: وهو مذهب بني تميم إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل. والأصل حاذمة وراقشة فعدّل إلى حذام ورقاش " ينظر: شرح ابن عقيل (ج3/ص 337-338) وشرح الرضي على الكافية (ج3/ص 228).

(8) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (ج1/ص 46).

وقال الكوفيون: يجمع كل اسم لغير العاقل، وكل مؤنث وكل صفة مؤنث[1]، فترى أنه جمع المؤنث والمذكر ذلك الجمع، والشاذ لا يضرّ، والاسم الثلاثي السالم العين من اعتلال، وتضعيف السّاكن العين المؤنث إن فتحت فاؤه غيّرت عينه إلى الفتح، وإن لم تفتح أبقيت العين على السكون، أو حرّكت بحركة الفاء أو فتحت.

وأجاز ابن مالك إبقاء سكون العين مع فتح الفاء إن اعتلت اللام، أو أشبه الاسم الصفة كظبي في معتل اللام، وأهل في شبه الصّفة، فإنه كمستحق وقريب في المعنى، ومنعوا إتباع الكسر فيما لامه واو كدروة، والضم فيما لامه ياء كـزُبية[2]، وشذّ جرِوات بكسر الراء[3].

ومنع الفرّاء[4]اتباع الكسر مطلقا، إلا ما سمع [5]، فترى أنه قد جمع بلا ألف والتاء مع التغيير، ولا يضر التغيير التغيير للإتباع لأنه كعدم التغيير في جمع ما ذكر، ولأنه لا دلالة لذلك التغيير على الجمعية، فإن المراد السلامة من التغيير الذي يدل على الجمعية، والدال على الجمعية هنا هو الألف والتاء وذلك تغيير.

.

.

---

(1) وفي شرح ابن عقيل: " ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثا نحو: الكتف نهشتها، والعين كحلتها، وبما أشبه ذلك " وفي ذلك قياس على جمعه جمع مؤنث سالم. ينظر: شرح ابن عقيل (ج4/ص91).

(2) الزبية: ما ارتفع من الأرض كالهضبة وغيرها، ومنه المثل القائل: بلغ السّيل الزّبى.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية / (ج 4 /ص 1802) دار النشر: دار المأمون للتراث/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1986م.

(4) الفراء (144 – 207 هـ = 761 – 822 م) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء، المعروف المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب. من كتبه " المقصور والممدود – خ " و" المعاني " ويسمى " معاني القرآن – ط " أملاه في مجالس عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضيا، و" المذكر والمؤنث – ط " وكتاب " اللغات " و" الفاخر – خ " في الامثال، و" ما تلحن فيه العامة " و" آلة الكتاب " و" الايام والليالي – خ " و" البهي ". ولما مات وجد "كتاب سيبويه " تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته.

(5) " ويمنع ضم قبل ياء وكسر قبل واو قيل وياء والفراء مطلقا وشذ جروات وعيرات والتزم لجبات وربعات لفتح المفرد في لغة، وسكنه المبرد قياسا، وفتح جوازات وبيضات لغة، كهلات نادر، خلافا لقطرب، وسكون ظبيات لغة". الهمع (ج1/ص 82) وشرح ابن عقيل (ج4/ص112-113).

[وفي لغة قوم من العرب إتباع المعتل العين نحو: عوَارت وتنسب لهُذَيْل [1] وقرأ قارئهم: (ثَـلَٰثُ عَوَرَٰتٍ) [2] بفتح الواو] [3]، وأما التغيير التصريفي كالقلب في حبلى وحُبليات، فلا ضير به، وتقدر الضمة في التاء في نحو: جاءت مسلماتي والكسرة في نحو مررت بمسلماتي والكسرة النائبة عن الفتحة في نحو: أكرمتُ مُسلِمَاتِي.

(وَالفِعْلِ المُضَارِعِ) [4] المشابه للاسم في الإبهام والتخصيص، فيقعد على القول بأن المضارع موضوع للحال والاستقبال مبهم يحتمل الحال والاستقبال كإبهام مسمّى رجل، ويتخصص لأحدهما/[5] بقرينة كالآن وسوف فهذا تخصيص كبيان نحو: الرجل وزيد، فإن الرجل تبين بـ "ال" وزيد بالعلمية، فكذلك تبين الحال والاستقبال بأدلتهما وفي الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وهذا منظور فيه إلى اسم الفاعل/ [6] من الثلاثي وما فوقه لا إلى الصفة المشبهة من الثلاثي، ككريم، ولا إلى الصفات التي للمبالغة، وأما اسم التفضيل؛ فإن المضارع يوازنه، لكنه يدل على الحدوث، ولا يدل على الزيادة، واسم التفضيل يدل على الزيادة ولا يدل على الحدوث . وسواء اسم التفضيل من الثلاثي، واسم التفضيل من

.

.

.

---

(1) هذيل: من قبائل الحجاز المهمة، تنقسم إلى قسمين: شمالي في أطراف مكّة، وأما القسم الثاني فيدعى هذيل اليمن. ينظر: معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة (ج 3/ص 1213).

(2) (ثَـلَٰثُ عَوْرَٰتٍ ۚ) [سورة النور أية 56]. وقال ابن مالك: فتح الواو والياء من " بَيَضات" و" جَوَزات" لغة هذيليّة. شرح الكافية الشافية / (ج 4 /ص 1804) وينظر: ارتشاف الضرب (ج1/ص 592). وقال القرطبي: " و ﴿عَوْرات﴾ جمع عورة ، وبابه في الصحيح أن يجيء على فعلات "بفتح العين" كجفنة وجفنات ، ونحو ذلك ، وسكنوا العين في المعتل كبيضة وبيضات ؛ لأن فتحه داع إلى اعتلاله فلم يفتح لذلك " تفسير القرطبي (ج12/ص305)

(3) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) و (ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص3.

(5) بداية الصفحة (20/أ) من النسخة (ج).

(6) بداية الصفحة (12/أ) من النسخة (ب).

الرباعي، بزيادة الهمزة نحو: أعطى وأكرم، إذا ورد أو قاسه بعض[1].

وأما الصفة المشبهة من غير ثلاثي فتوافق غالبا، وهي اسم الفاعل من غيره، وإنما يكون الوصف صفة مشبهة إذا لم يرد به الحدوث فنحو: طاهر القلب. صفة مشبهة من الثلاثي موافقة للمضارع، وإذا أريد به الحدوث فهو اسم فاعل [وإنما يكون الوصف صفة مشبهة إذا لم يرد به الحدوث] [2] فيقوم محرك الأول ساكن الثاني محرك الثالث تقديرا، فإن أصله إسكان القاف وضم الواو، ونقلت ضمة الواو للقاف وقائم محرك الأول والثالث ساكن الثاني.

والحاصل أن المضارع يشبه اسم الفاعل الذي يوزن فاعله من الثلاثي والصفة المشبهة التي على وزن فاعل من الثلاثي واسم الفاعل والصفة المشبهة من غير الثلاثي.

(الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) [3] من الأشياء الثلاثة ألف الاثنين أو علامتهما، وواو الجماعة أو علاماتها، وياء المؤنثة المخاطبة، إمّا أن تتصل به نون التوكيد فيبنى على الفتح، أو نون الإناث فيبنى على السكون، نحو: ﴿ لَنَسْفَعا ﴾[4] ﴿ وَلَيَكُوناً ﴾[5] و﴿ لَيُسْجَنَّ ﴾[6] و﴿ يُرْضِعْن ﴾[7] وأمّا ﴿ لَتَرْكَبُنَّ

.

.

(1) جاء في تفسير التحرير والتنوير في تفسير قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾(الكهف 12) و" أحصى" يحتمل أن يكون فعلا ماضيا، وأن يكون اسم تفضيل مصوغا من الرباعي على خلاف القياس، واختار الزمخشري في الكشاف تبعا لأبي علي الفارسي الأول، تجنبا لصوغ اسم التفضيل على غير قياس لقلته، واختار الزجاج الثاني، ومع كون صوغ اسم التفضيل من غير الثلاثي ليس قياسا، فهو كثير في الكلام الفصيح، وفي القرآن" تفسير التحرير والتنوير (ج 15/ص 269-270).

(2) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) و (ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص3.

(4) (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾) [سورة العلق آية 16].

(5) (قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴿٣٢﴾) [سورة يوسف آية 32].

(6) [سورة يوسف آية 32].

(7)(۞ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [سورة البقرة آية 231].

طَبَقاً﴾[1] (12/أ) و﴿تَرَيِنَّ﴾[2] و﴿تَتَّبِعَنِّ﴾[3]، فلا بناء للفصل بواو الجماعة مقدرة، وياء المؤنث المخاطب وألف الاثنين مذكورين، والأصل: ترْأَيِنَنَّ، نقلت فتحة الهمزة للراء، وحذفت الهمزة ساكنة، وقلبت الياء المكسورة وهي لام الكلمة ألفا لتحركها بعد فتح، فالتقى ساكنان، الألف وياء المخاطبة فحذفت الألف لأن لها دليلا وهو الفتح، ولو حذفت الياء لم يدل عليها دليل، إذ لا كسر قبلها، وحذفت نون الرفع وهي الأولى للجازم، فالتقى ساكنان الياء والنون، فلو حذفت النون المدغمة لم يعلم أن النون للتوكيد، فلعلها نون الرفع ثبتت مع/[4] الجازم.

ولو حذفت الياء لم يدل عليها دليل، فحركت الياء بحركة تجانسها، كذا يقال، وفيه نظر، فإنّ فتحة الراء منقولة من غيرها فلا تقلب بها الياء ألفاً، وإنّما قلبت ألفا لفتحة الهمزة قبل نقلها، إلاّ إنّ تُسُومح هنا الفتحة ألفا على الراء هي التي على الهمزة،، وإن صح اللام حذفت ياء المخاطبة، ودلت عليها الكسرة نحو: هل تضربِ يا هند ؟.

(وَأَمَّا الوَاوُ؛ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ)[5] مذكورة أومحذوفة للساكن مثلا نحو: ﴿لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلأَلِيمِ﴾[6]، ولو كتبت خطّا، ومن هذا: ﴿لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ﴾[7]، أصله صَالِيُوا، ثقلت الضمة على الياء فنقلت للام، فحذفت الياء لسكونها مع سكون الواو، وحذفت الواو لسكونها مع سكون اللام بعدها.

.

(1)(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾) [سورة الانشقاق آية 19].

(2)(فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴿٢٥﴾) [سورة مريم آية 25].

(3)(قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾) [سورة يونس آية 89]

(4) بداية الصفحة (20/ب) من النسخة (ج).

(5) ينظر متن الآجرومية ص3.

(6)(إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلأَلِيمِ ﴿٣٨﴾) [سورة الصافات آية 38]

(7)(ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦﴾) [سورة المطففين آية 16]

أو مبدلة نحو: ﴿أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟﴾ [1] فالهمزة للاستفهام والواو عاطفة للهمزة قبلها، وللجملة بعدها أو للعطف على محذوف / [2] دخلت عليه همزة أي: أهم مبالِغون في عداوتي وهم مخرجيّ؟ والاستفهام [أيضا مسلط (على مخرجي هم) كما سلط على الجملة المقدرة] [3] ومُخْرِجيَّ بتشديد الياء خبر مقدم وهم مبتدأ، ويجوز في لغة: ﴿يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ﴾ [4] أن تجعل الهمزة داخلة على مخرجيّ، ومخرجيّ مبتدأ، وهم فاعل أغنى عن الخبر، والأصل "مُخْرِجُويَ" بضم الجيم وإسكان الواو وبعدها ياء الإضافة مفتوحة، اجتمعت الواو والياء والسابقة ساكنة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الثانية، وكسرت الجيم لتبقى الياء، ولا تقلب واوا.

واعلم أن التغيير الصرفي كالحذف لأجل السّاكن وكالقلب، لا يخرج هذا الجمع عن تسمية بالسَّلامة، وكذا في الجمع بألف وتاء، وذلك كالقاضين وحمراوات.

وشرط جمع الاسم هذا الجمع أن يكون علم شخص، أو علم جنس من ألفاظ التوكيد، كـ"أجمع" [5]، على

.

(1) الحديث: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ:أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لاَ يَرَى رُؤْيَا إِلاَّ جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ. . . . .حتّى قال: فَقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ": أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلاَّ عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْيُ. رواه البخاري، كتاب، باب: بدء الوحي، رقم: 3، ص 21. . فتح الباري /المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي/باب بدء الوحي (ج1/ص 22) الناشر: دار المعرفة/ د.ت.ط.

(2) بداية الصفحة (12/ب) من النسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) و (ج).

(4) ﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ. . .الحديث﴾. رواه البخاري واللفظ له، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، رقم 555. [البخاري (الإمام محمد بن إسماعيل – توفي 256 هـ –)/ صحيح البخاري، دار القلم، بيروت، ط 1978]. ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم 632. [مسلم (الإمام أبو الحسين بن الحجاج – توفي 261هـ –)/ صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ط 1972].

(5) قال الرضي: " قال أبو علي: . . . . و"أجمع" مجموع على " أجمعون "، لا " جُمع " " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص119).

القول بأنه علم، وقيل صفة [1]، ولكن لا يجمع العَلم إلا بعد تنكيره، وكذا لا يثنى إلا بعده، وأن يكون المذكر كزيد وزينب علما لمذكر، فلو سمي مؤنث بزيد/ [2] لم يجمع هذا الجمع، وأن يكون لعاقل بالفعل أو بالشأن كالصبي والمجنون أو بالتنزيل مثل أن تنزل جمالا منزلة العاقل، فتَجمع أسماءهم التي هي أعلام متفقة هذا الجمع، وأن يكون خاليا من تاء التأنيث، فلا يجمع "طلحة" هذا الجمع، إلا إن كانت عوضا عن فاء أو عين أو لام كسنة، إذا سمى بها أو عِدة أو ثبة. كذلك ثاء ثبة عوض عن عين، من ثاب يثوب، أو عن لام من ثبا يثبو.

وأما إذا لم يسمّ بذلك، فهو خارج / (12/ب) عن العَلَمية، لكن جائز الجمع، وخاليا من التركيب والإعراب بحرف، فلا يجمع بعلبك وخمسة عشر علما، وبَرَقَ نَحْرُهُ [3] علما، ولا سيبويه، ولا الزيدان والزيدون، ولو مسمى بهما، ولا يشترط الخلوّ من ألف التأنيث كحبلى وصحراء وحمراء أعلاما للمذكرين، فتجمع بحذف ألف القصر، وقلب الهمزة واوا.

وشرط جمع الصفة أن تكون لمذكر عاقل، وشذ قياسا جمع صفات الله نحو: ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾[4]، ولا يقاس جمعها، فلا يقال: الله رحيمون، لعدم وروده، ولا يوصف الله [بالذكورية ولا بالأنوثية حاشاه، ولا بصفة من صفات الخلق، بل ليس انتفاءُ الجمع في صفاته، لانتفاءِ الذكورية؛ بل لعدم ورود ما لم يرد.

ومن أجاز القياس في صفة الله، وأجاز التعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما، جاز أن يقال: الله رحيمون، والله قادرون، ونحو ذلك، ألا ترى أن صفات الملائكة تجمع جمع المذكر السالم [5]، وليست بذكورية] [6].

---

(1) " ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسما لكان أجمع أيضا، كذلك، فجمعه، إذن، على أجمعون: شاذ، إذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم أو الوصف " المصدر نفسه (ج1/ص119). وقال سيبويه: " وأمَّا كلُّهم وجميعُهم وأَجمعون وعامَّتُهم وأنفسُهم فلا يكنَّ أبدا إلاّ صفةً " الكتاب (ج1/ص377).

(2) بداية الصفحة (21/أ) من النسخة (ج).

(3) بَرقَ نحرُه: عَلم مركب لا تتغير حركة إعرابه بتغير العوامل الداخلة عليه، لأنه بمثابة الاسم العلم الممنوع من الصرف بالتركيب الإسنادي. ينظر: الكتاب (ج3/ص326) وأوضح المسالك (ج1/ص124).

(4)(وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾) [سورة الحجر آية 23]

(5) ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ آل عمران/124. ﴿ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ النساء/172. وقد عبّرت واو جماعة الذكور عن ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُواْ ﴾ (البقرة: 34).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

ويوصف بالعلم لا العقل، وأن تكون خالية من تاء التأنيث، ويجمع حائض هذا الجمع لأنه لمؤنّث، ولا علامة، فإن تاءه ولو كانت لتأكيد/[1] المبالغة؛ لكن هي في الأصل تاء التأنيث، وأن لا تكون بوزن أفعل ومؤنثها فعلاء بالمد، فلا يجمع أحمر هذا الجمع، ويجمع الأحمر لأنه لا مؤنث له، والأفضل مؤنثه فضلى بوزن فعلى بالضم فالإسكان والقصر وشذّ قوله[2]:

فمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ ** حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

لأن أسود وأحمر مؤنثها سوداء وحمراء، وأن لا تكون على فعلان، بفتح الفاء أو ضمها أو كسرها ومؤنثها فعلى، بالفتح فالإسكان والقصر، فيجمع لحيان لأنه لا مؤنث له، فإن معناه كبير اللحية، وندمان لأن مؤنثه ندمانة من المنادمة لا الندم، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يجمع صبور ومعطار وجريح/[3] ونحوها، وشذّ جمع عانس، فإنه يقال بلفظ واحد لمن لم يتزوج، وقد بلغ أوان التزويج ذكرا أو أنثى.

وأجاز الكوفيون جمع صفة غير العاقل، والصفة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، ويجمع المذكر العاقل المصغر كرُجَيْلٍ، والرُّجَيْلُ لأنه بالتصغير صار في معنى الصفة، وكذا المنسوب، بل أولى نحو قريش وقريشون، لأنه بمعنى اسم الفاعل أي منتسب أو اسم مفعول أي منسوب[4].

(وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ)[5] المفردة المكبرة المضافة لغير الياء لكن ذو أبدا مضافة للظاهر الذي هو اسم جنس جنس

---

(1) بداية الصفحة (13/أ) من النسخة (ب).

(2) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبيّ البيت من الوافر، وقيل هو للكميت بن زيد وأصله: **فمَا وَجَدَت نِسَاءَ بَنِي نِزَارٍ * حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ**.

ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج8 /ص74).

اللغة: الحلائل: ج حليلة وهي الزوجة. والشاهد فيه هو: أسودين وأحمرين صفة لحلائل. والأصل فيه: سوداوات وحمراوات.

(3) بداية الصفحة (21/ب) من النسخة (ج).

(4) ينظر: جامع الدروس العربية (ج2/ص22-23) مراجعة وتنقيح: عبد المنعم خفاجة / منشورات المكتبة العصرية – بيروت/ الطبعة الثامنة عشرة/ سنة الطبع: 1986م. والهمع (ج1/ص79-80) وحاشية الصبان (ج1/ص162).

(5) ينظر متن الآجرومية ص3.

نكرة أو معرفة نحو: ﴿ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[1]، وإذا كانت "أل" للعهد لم تضف إلى مدخولها وشذّ: ذو بكة، وما لم يضف منها أو أضيف للياء أو جمع تكسير أو صُغّر أعرب بالحركة، وما ثنّي أو جمع جمع سلامة لمذكر أو مؤنث أعرب إعراب ذلك، وذلك أن الكوفيين: أجازوا جمع سلامة للمؤنث في كل غير عاقل[2]، فيجوز على قولهم أن تجمع لفظ أب وأخ وحم وذو بالتاء والألف إذا كن لغير العاقل،كأبي الدابة، ولا يخفى أن الفم غير عاقل: فتقول أبوات وأخوات وفوهات وذوات، وتقول في الفم فموات. ويقال في العقلاء: ذووا، وأخونا الكرام، وأبونا الكرام في جمع أب وأخ.

(وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكِ)[3] بكسر الكاف أي أبو زوجك أو قريبه مطلقا، (13/أ) قولان ثالثهما أنه أبو الزوج، ومن أدلى به كالأخ والعم، قيل أو بفتحها أي قريب زوجتك، وقيل أبوها ومن أدلى به[4].

(وَفُوكَ)[5] وأما الفم، فيعرب بالحركة، والضم بدل من الواو، ولام الكلمة محذوفة وهي الهاء. (وَذُو مَالٍ)[6] أي صاحبه[7].

(1) (ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾) [سورة الحديد آية 20] والشاهد أيضا في سورة البقرة/ الآية 105.

(2) قال الصبان: " أو بالألف والتاء إن أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات، وقد سمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالماً . ." حاشية الصبان (ج1/ص135).

(3) ينظر متن الآجرومية ص3.

(4) قال الأشموني: "وزنها عند البصريين "فَعَلٌ" بالتحريك، ولاماتها واوات، بدليل تثنيتها بالواو. وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم في التثنية حموان، وفي إحدى لغاته حموٌ، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فَعْلٌ بالإسكان، ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال" حاشية الصبان (ج1/ص132) والتذييل والتكميل (ج2/ص168).

(5) ينظر متن الآجرومية ص3.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 3. وينظر: شرح الآجرومية / أبو القاسم بن يحيى بن أبي القاسم الغرداوي المصعبي (ت 1102هـ)/ ص91 تحقيق ودراسة: يوسف خنفر/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ كلية الآداب واللغات / قسم اللغة والأدب العربي/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ 2010م.

(7) ينظر: الهمع (ج1/ص 125).

(وَأَمَّا الأَلِفُ؛ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ) [1] مذكورة أو محذوفة نحو: جاء غلاما الرجل. (فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ) [2] هي تخفيف الياء قبل التاء لغة العطف، ثنيت الشيء عطفت بعضه على بعض[3] مصدر ثنّى بالتشديد مع الموافق لثَنَى بالتخفيف، فهو موافق للمجرد/ [4].

ويجوز كون التشديد للتوكيد، ووجهه/ [5] أنه بولغ بأن صار الاسمان بلفظ واحد لا واحدا بعد واحد، وأما مصدر المخفف فالثني.

واصطلاحا[6] اسم معرب دال على فردين أو جماعتين بطريق الوضع، بزيادة في آخره مُغْنية عن عطف واحد على آخر، وشذّ تثنية الذي والتي وذا وتا لبنائهن، ومثال الفردين: الزيدان والجملان والهندان، ومثال الجماعتين، الجِملان بكسر الجيم تثنية جمال بكسرها جمع جمل وهو غير مقيس، والفريقان والركبان والغنمان وخرج نحو: ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ [7] في سورة الملك، مما أريد به التكثير فإنه ملحق بالمثنى، فإنه لم يدل على فردين ولا جماعتين، بل دل على كثير غير مفصل جماعتين دلالة، لا بطريق الوضع وقيل هو مثنى حقيق.

وكذلك رجلان في: جاءوا رجلين رجلين، إذ ليس المقصود أربعا بل ستة وثمانية وهكذا، وخرج نحو: الضرب فإنه إذا أريد به اثنان يؤول عليهما بالقصد لا بالوضع لهما، لأنه وضع لواحد فصاعدا، وخرج بالزيادة نحو: شفع وكِلَا، وبالإغناء ما فيه زيادة لا تغني عن عطف نحو: كلتا واثنان واثنتان وثنتان، فإن تاء كلتا للتأنيث، فالألف بعدها ليست من أصول الكلمة، لأن تاء التأنيث لا تكون وسطا، وكذا اثنا واثنتان وثنتان ألفهما زائد لا من حروف ثنى يثني، لأن تاء التانيث لاتكون وسطا، فالألف للتثنية.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص3.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 3.

(3) ينظر لسان العرب مادة (ثني) (ج2/ص 125).

(4) بداية الصفحة (13/ب) من النسخة (ب).

(5) بداية الصفحة (22/أ) من النسخة (ج).

(6) قال الرضي: " التثنية: ضم مفرد إلى مثله في اللفظ، غيره في المعنى " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص49).

(7)(ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝) [سورة الملك آية 4].

وأما نحو: القمران؛ فمغنٍ عن نحو: قمر وقمر، فإنه ما قيل القمران إلا بعد ما أعير اسم القمر للشمس، فهو تثنية حقيقية بناء على جواز تثنية اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه، وقيل ملحق، ويلحق العُمَران بضم ففتح في تثنية عمر، بضم ففتح وعمرو بفتح فإسكان وفي الحديث: ﴿اللّهُمَّ أَيِّد الإِسْلَامَ بِأَحَدِ العُمَرَيْنِ﴾[1] تثنية لعُمرَ بن الخطاب بضم ففتح، وعَمْرو بن هشام بفتح فإسكان وهو أبو جهل.

ولا يثنىّ لا المثنى ولا الجمع على حده، أو على صيغة الانتهاء، ولا الجمع بالألف والتاء، ولا المبني، وقد قال بعض في نحو: اللّذين وذين أنه صيغة/[2] موضوعة للاثنين لا مثنى، ونسب للجمهور.

وأما يا زيدان ولا رجلين، فالبناء وارد بعد وجود التثنية، ولا يثنى المركّب إسنادا ولا المزجيّ على الأصح، ولا يثنى المختلفان لفظان، وأما القمران فمن التغليب.

ولا المختلفان معنى، فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه وهو عارض لأن المفرد معرب، أو معناه المختلفان عند الجمهور، ولا يثنى ما يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره كسواء فإنه يقال: سي وسيّان لا سواء/[3] وسواءان إلا إلا شاذّ كقوله[4]:

فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بينَنَا ** سَوَاءَيْنَ فاجْعَلْنِي على حُبِّها جَلْدا.

أو بغير تثنية كواحد فإنه يقال: اثنان / (13/ب) لا واحدان، وكثلاثة، فإنه يقال: ستة، وأن يكون ثان في الوجود، فلا يثنى عرش الله وكرسيه ولا مثل كلّ ونحو عريب مما لا يكون إلا بعد السلب، وقد يجوز تثنية العدد وغيره، والعطف في السّعة إذا أريدت المخالفة نحو: زيد الظريف، وزيد العاقل، إذا قيد كل منهما بقيد واحد، وتقول الزيدان الظريف والعاقل، ولا يجوز التثنية إذا قيد أحدهما إلا ببيان نحو: جاء الزيدان أحدهما أحمق، وقيل

(1) لم أعثر على أصل للحديث بهذا الشكل في الكتب التي تسوق الحديث، وإنما وجدت في هذا ما رواه الترمذي في (السنن) وأحمد في مسنده: (– عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ، بِأَبِي جَهْلٍ، أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ". قَالَ: وَكَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَيْهِ عُمَرُ). أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: مناقب عمر بن الخطاب، رقم 3681. ورواه أحمد في مسند عبد الله بن عمر، رقم 5663.

(2) بداية الصفحة (14/أ) من النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (22/ب) من النسخة (ج).

(4) لقيس ابن معاذ، البيت من الطويل، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج2/ص 201).

اللغة: جلدا: صابرا. والشاهد هو تثنية "سواء" بلفظة "سواءان" وهو شاذ.

يجوز في النثر: زيد وزيد وزيدان، وأما زيد ثم زيد أو فزيد، فلا يجوز فيه الزيدان لفوت الترتيب، ونحو: الأربعتان أي أربعة زيد وأربعة عمر، ومثلا وإضافة تثنية للأسماء لبيان الواقع لا للاحتراز عن تثنية غير الاسماء، إذ لا تثنية لغيرها .

(خَاصَّةً) [1] مصدر على زنة اسم الفاعل أي أخص تثنية الاسماء، يكون الألف علامة الرفع خصوصا بناء على جواز حذف عامل المؤكد عند بعضٍ للسلامة من تأويل ما كثر، وهو الصحيح، ويجوز كونه حالا هنا[2]، وحيث يصح فيكون اسم فاعل ولو لم يصح في نحو: جاء الزيدان أوالزيدون خاصة، وقد يستدل على عدم الحالية مع المفرد بمجيئه مع التثنية والجمع .

(وَأَمَّا النُّونُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي كُلِّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ) [3]، المراد ألف الإثنين المذكرين أوالمؤنثين أو المذكر والمؤنث سواء أكانا بتثنية نحو: الزيدان يقومان والهندان تقومان، أو بضمير نحو: هما يقومان أو بالعطف نحو: زيد وبكر يقومان، ومثل الألف التي هي ضمير الألف التي هي علامة الإثنين نحو: يقومان الزيدان وتقومان الهندان، إذا قلنا الألف علامة على أن الفاعل اثنان، وهي حرف .

(أَوْ ضَمِيرُ الجَمْعِ) [4]/[5] المراد الواو التي هي ضمير جماعة الذكور وحدهم، أو مع الإناث سواء كانت الجماعة معبرا عنها بجمع أم لا نحو: الزيدون يقومون، والزيود يقومون، والحمزات يقومون، جمع حمزة علما لعاقل، والزيدان وبكر يقومون، وزيد وبكر وزينب يقومون، وتقومون يا زيدون، وهم يقومون، ومثل تلك الواو الواو الحرفية التي هي علامة الجماعة نحو:/ [6] يقومون الزيدون إذا قلنا إن الواو علامة على أن الفاعل جماعة .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص3 .

(2) جاء في إعراب القرآن في إعراب قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ الأنفال- 25، قال: (خاصّةً: حال من الظالمين منصوب بالفتحة على معنى (وحدهم)، ويجوز أن تعرب مفعولا مطلقا على المصدر أي: أخصّ خاصة) وهو ما ذهب إليه المصنّف. ينظر: الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل /بهجت عبد الواحد صالح /(ج4/ص 186) / دار الفكر للنشر والتوزيع/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1993م.

(3) ينظر متن الآجرومية ص3 .

(4) ينظر المصدر نفسه ص 3 .

(5) بداية الصفحة (14/ب) من النسخة (ب) .

(6) بداية الصفحة (23/أ) من النسخة (ج) .

(أَوْ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ) [1] المراد الياء التي هي ضمير المخاطبة، نحو تقومين، والخطاب هو أن تقول لأحد: فعلت أو لم تفعل أو لا تفعل أو لن تفعل أو افعل أو تفعل ونحو ذلك، وسواء في المؤنث الحقيقي أو المجازي نحو: تثمرين يا نخلةُ إن شاء الله، والحق أن يقول المؤنث المخاطب أي: الشخص المؤنث المخاطب إلا إن قيل التّاء للتأكيد، فافهم، وسواء ما ذكر من النون، وتلك الضمائر وما حذف منها نحو: ﴿ أَتُحَـٰٓجُّونِّي ﴾[2]، فالنون محذوفة لالتقائها مع نون الوقاية، الأصل أتحاجونني، ولو ثبت لصحّ، وقيل المحذوف نون الوقاية، وكسرت نون الرفع ونحو: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ ﴾[3] بحذف النون لكراهة تلاقي النونات، والواو للساكن بعدها الأصل لتركبونَنَّ.

(وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ) [4] بدأ بها لأنها الأصل في النصب لخفتها مع كونها حركة، وسميت لإنفتاح لإنفتاح الفم عندها. (وَالْأَلِفُ) [5] أتبعها (14/أ) الفتحة لأنها تنشأ عنها. (وَالْكَسْرَةُ) [6] أتبعها الألف لأنها أولى أولى مما بعدها لأنها حركة. (وَالْيَاءُ) [7] أتبعها الكسرة لأنها تنشأ منها. (وَحَذْفُ النُّونِ) [8] أخره لأنه لم يبق له إلا إلا التأخير، ولأنه [9] في الفعل، وهو بعد الاسم، ولأنه عدم.

(فَأَمَّا الْفَتْحَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ) [10] غير كلا وكلتا المضافين للضمير، واثنين واثنتين

.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص3.

(2)(۞ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَـٰٓجُّونِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾) [سورة الأنعام آية 81].

(3)(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾) [سورة الانشقاق آية 19]

(4) ينظر متن الآجرومية ص3.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 3.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 3.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 3.

(8) ينظر متن الآجرومية ص3.

(9) بداية الصفحة (15/أ) من النسخة (ب).

(10) ينظر متن الآجرومية ص3.

[وثنتين][1]، فإنهما أسماء مفردة دلت على ما دلت عليه التثنية، وأعربت كالتثنية، وهذا في قول بعضهم [2]، وغير الجمع المذكر السالم والتثنية المسمى بهما كالزيدين، والزيدين علمي رجلين مثلا، فإنهما مفردان يعربان إعراب المثنى والجمع، ومن العرب من يعربهما بالحركات على النون، ويلزم ما أصله التثنية الألف[3]، وما أصله الجمع الواو، الواو، منهم من يلزم الأول الألف ويقدر/[4] عليها، ويلزم الثاني الياء ويعرب على النون، وغير: ﴿ عِلِّيِّين ﴾[5]، ﴿ عِلِّيِّين ﴾[5]، فإنه مفرد أعرب إعراب الجمع[6].

وغير المجموع بالألف والتاء المسمى به كالهندات اسما لواحدة أو واحد، فإنه مفرد يعرب إعراب أصله، ومنهم من يعربه إعراب المفرد بالكسرة حال الجر، [والنصب بالفتحة] [7] وفتحه حال النصب بالفتحة، والمنع من التنوين، التنوين، وهذه لغة ثانية، أو من الجر بالكسر، ومن التنوين، فينصب بالفتحة ويجر بها، وهذه لغة ثالثة، وإذا كان فيه الجر، لم يفتح حال الجر ولم يكسر، وإنما سميت ذلك مفردا إلغاء لأصله، وإنما سميت مفردا بجمع التكسير، دخل في المفرد نحو: أكرمت رجالا، اسما لواحد أو واحدة.

---

(1) زائد في النسخة (ب).

(2) قال الرضي: " وأما " كلا " فأعرب إعراب المثنى، لشدة شبهه به لفظا، بكون آخره ألفا، ولا ينفك عن الاضافة، حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون، ومعنىً؛ بكونه مثنى المعنى، وخص ذلك بحال إضافته إلى المضمر. . . و"كلتا ": فُعْلَى، والالف للتأنيث جعل اعرابا كما في " كلا "، وانما جئ بألف التأنيث بعد التاء، ولم يكن جمعا بين علامتي تأنيث، لان التاء لم تتمحض للتأنيث، فلهذا جاز توسطها " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص91-92).

(3) قال الكوفيون: "الالف في: كلا، وكلتا للتثنية، ولزم حذف نونيهما، للزومهما للاضافة، وقالوا: أصلهما " كل " المفيد للاحاطة، فخفف بحذف احدى اللامين، وزيد ألف التثنية، حتى يعرف أن المقصود: الاحاطة في المثنى، لا في الجمع " ينظر شرح الرضي على الكافية (ج1/ص93).

(4) بداية الصفحة (23/ب) من النسخة (ج).

(5)(كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝) [سورة المطففين آية 18].

(6) شرح الصبّان: " سُمي بالجمع على سبيل النقل، (يعني عن الجمع)، أو على سبيل الارتجال، يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع " حاشية الصبان (ج1/ص150).

(7) زائدة في النسخة (ب).

(وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ) [1] غير: بَنين وعِزين وأرَضِين بفتح الراء، وبَاب سِنينَ، فإنها جموع تكسير أعربت إعراب جمع المذكر السالم [2]، ومنهم من يعرب باب سنين بالحركات ويلزمه الياء[3]، وجمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغير ظاهر أو منويّ فخرج جمعا السلامة، فإنهما لا يدلان بالتغيير بل بما زيد/ [4] فيهما وإن لزم من المزيد التغيير، مع أن المزيد في جمع المذكر السالم في نية الانفصال، لأن الواو والياء فيه بمنزلة ضمة المفرد وكسرته وفتحته، والنون فيه بمنزلة تنوين المفرد، ودخل نحو: صنوان، فإنه دل على الأكثر بالصيغة كسائر جموع التكسير، والزيادة في آخره من جملة الصيغة.

(وَالفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) [5] من ألف الإثنين وواو الجماعة والألف والواو اللّتين هما علامتان، وياء المؤنث المخاطب.

(وَأَمَّا الأَلِفُ؛ فَتَكُونُ عَلَامَةَ النَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ نَحْوِ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ) [6]، ودخل بقوله نحو قولك: رأيتُ حماكَ وفاكَ وذَا مال.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) [7] العامل الذي هو رأى من أكرمت وضربت، وأن وغير ذلك وبما ذكرت يجاب عما/[8] يقال أن قوله: وما أشبه ذلك ضائع لا فائدة فيه، ويجاب أيضا بأنه أراد بنحو إدخال غير رأيت على الأب والأخ

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص3.

(2) قال الصبان: " في باب سنين حينئذٍ لغتان: التنوين وعدمه كما في التصريح، وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع، ثم رأيت المرادي قال في شرحه على التسهيل: علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة. وظاهر كلامه أن من لم ينوّن يجر بالكسرة الظاهرة. وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اهـ. " حاشية الصبان (ج1/ص154) والتذييل والتكميل (ج2/ص330).

(3) وقال: "وبقي في باب سنين؛ لغتان أخريان، ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع: إحداهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو؛ كما سيتضح قبيل الكلام على قوله: وجر بالفتحة إلخ. ثانيهما؛ أن يلزم الواو، ويعرب على النون بالحركات" حاشية الصبان (ج1/ص154-155). وينظر: الهمع (ج1/ص157).

(4) بداية الصفحة (15/ب) من النسخة (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص3.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 3.

(7) ينظر متن الآجرومية ص3.

(8) بداية الصفحة (23/ب) من النسخة (ج).

وبما أشبه ذلك بقية الاسماء الخمسة، ويجاب أيضا بأنه أراد بلفظ نحو الكناية عن نفس رأيت أباك وأخاك، فيكون المقصود: رأيت أباك وأخاك لا غير، كقولك مثلا: لا يبخل، كناية عن قولك: أنت لا تبخل، وحكمة هذا الوجه /(14/ب) أن يشير إلى الحجة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1]، أي وذلك: رأيت أباك وأخاك، بدليل نحوه الذي هو: أبانا لفي ضلال مثلا، فيدخل غير: رأيت أباك وأخاك من باقي النواصب، وباقي الاسماء الخمسة بقوله: وما أشبه ذلك.

(وَأَمَّا الكَسْرَةُ؛ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ)[2] نحو: رأيتُ مُسلماتِي، فمسلماتي مفعول ومضاف إليه، وعلامة النصب كسرة مقدرة في التاء الفوقية النائبة عن الفتحة منع من ظهورها الكسرة الظاهرة الآتية لمناسبة الياء التحتية[3]، ونحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾[4]، فالمسلمات معطوف على المنصوب وعلامة نصبه الكسرة في آخره، وقيل الكسرة في المثال الأول هي علامة النصب/[5]، أشبعت فأتت الياء الياء وألحقت بجمع المونث "أولات"، نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾[6]، فإنه لا مفرد له ونحو: الهندات مسمى به كما مر، وقد ينصب ذلك الجمع بالفتحة إن كان محذوف اللام كمفرده على حدّ لغة ولغات.

(وَأَمَّا اليَاءُ؛ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ)[7] نحو: أكرمت الزّيدين، بفتح الدال وإسكان الياء إسكانا حيا، حيا، وكسر النون ونحو: أكرمت مسلميّ، بفتح الميم وتشديد الياء، فالياء الساكنة المدغمة علامة نصب التثنية والمتحركة مضاف إليها، وبالإضافة حذفت النون، وإن كسرت الميم، وشددت الياء كان جمعا ولو كسرتها

---

(1)(إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٨) [سورة يوسف آية 8]

(2) ينظر متن الآجرومية ص3.

(3) قال الكفراوي: مَجْرورٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ على ما قَبلَ ياءِ المتكلّمِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحركةِ المناسَبَةِ "شرح الآجرومية للكفراوي ص 32.

(4)(۞ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۝٣٥) [سورة الأحزاب آية 35]

(5) بداية الصفحة (16/أ) من النسخة (ب).

(6)(وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّۖ وَأْتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ۝٦) [سورة الطلاق آية 6]

(7) ينظر متن الآجرومية ص3.

وفتحت الياء بلا تشديد أو سكنتها لكان مفردا، وكذا في ضاربي ونحوه، وتكسر ياء التثنية للساكن بعدها/[1] نحو: أبنيّ الرجل بكسرها وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾[2]، وتحرك أيضا بحركة النقل لكن جوازا، نحو: رأيتُ ابنيْ أفضلكم، بفتحها نقلا من الهمزة بعدها،وأفضل مضاف إليه.وقوله تعالى: ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ﴾[3].

فائدة: ردّ بعض شراح الآجرومية على من قال في: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ﴾[4] أن اللّذين مفعول ثان لأرنا[5]، الرؤية بصرية إنما تتعدى لواحد، وذلك منه سهو، فإنها هنا تعدت للأول بالهمزة وللثاني بنفسها.

(وَالجَمْعِ)[6] السالم المذكر نحو: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾[7]، ﴿ٱلۡحَرَامِۚ﴾[7]، لكن حذفت الياء نطقا للساكن نحو: ضربت الزيدين بكسر الدال، وإسكان الياء إسكانا ميتا[8]، وفتح النون، وأما نحو: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾[9]، بإسكان الياء حيّا[10] حيّا[10] وفتح ألف قبلها، فالأصل فيه المصطفيين بياءين، الأولى مكسورة وهي بدل من لام الكلمة، وهي الواو،

---

(1) بداية الصفحة (24/ب) من النسخة (ج).

(2)(يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴿٣٩﴾) [سورة يوسف آية 39].

(3)(وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾) [سورة المائدة آية 29].

(4)(وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ ﴿٢٨﴾) [سورة فصلت آية 28].

(5) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن (ج3/ص 1123) / أحمد بن محمد الخراط / الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الطبعة: الطبعة: الأولى/ سنة الطبع: 1426 هـ.

(6) ينظر متن الآجرومية ص3.

(7)(فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿١٩٥﴾) [سورة البقرة آية 195].

(8) أي لا تنطق السكون، بل هي مدّ للحركة قبلها فقط.

(9)(وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴿٤٧﴾) [سورة ص آية 46].

(10) أي نطق السكون تابعة لحركة قبلها.

وإذا كانت رابعة فصاعدا في الفعل أو الاسم آخر، قلبت ياء أو الثانية مسكنة تسكينا ميتا، ثقلت الكسرة على الأولى، فحذفت الكسرة، فالتقى ساكنان وهما الياءان، حذفت الأولى وأبقيت الفتحة على الفاء دلالة على الأصل، وهو أنه مفتوح ما قبل الآخر، وإنه اسم مفعول، وأعني بالأصالة ما قبل الحذف، فسكنت/[1] الثانية وهي وهي ياء الجمع سكونا حيا لأنه بعد فتحة، وإن شئت قلت دخلت ياء الجمع على المصطفَيْ، فحذفت الألف لإلتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلا عليها، وهو أولى، والضابط أن جمع المفرد المختوم بالألف، تسكن ياؤه وواوه إسكانا حيا لوقوعهما بعد الفتحة (15/أ) الدالة على الألف المحذوفة للساكن، وكذا الفعل تقول: يُعطَون بفتح الطاء في البناء للمفعول، وبضمها[2] في البناء للفاعل.

(وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ؛ فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَفْعَالِ) [3] المذكورة (الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ) [4]/ [5]، وهي وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة، ومثلهن الألف والواو اللتان هما علامتان نحو: الزيدون يعفُونَ، بضم الفاء وإسكان الواو ميتا، وهو فاعل، والنون علامة الرفع ونحو: عليهم أن يعفوا، كذلك غير أن النون حذفت للناصب فحذفها علامة النصب، والأصل: يعفوون، ويعفووا بضم الفاء والواو المتصلة بها، وهي لام الكلمة ثقلت الضمة عليها، فحذفت الضمة، وحذفت الواو لسكون الضمير بعدها، وهو واو الجماعة. وأما نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾[6]، فيعفون فعل مضارع، واوه لام الكلمة مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، ومحله النصب بأن، والنون فاعل، وهذه الواو سكونها ميت أيضا، لضم ما قبلها، ومن ذلك قوله تعالى:

---

(1) بداية الصفحة (16/ب) من النسخة (ب).

(2) ورد في النسخة (ب): بكسرها.

(3) ينظر متن الآجرومية ص3.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 3.

(5) بداية الصفحة (25/أ) من النسخة (ج).

(6)(وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴿٢٣٥﴾) [سورة البقرة آية 235].

﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحاً ﴾[1] . فإن واوه لام الكلمة، والنون فاعل والثبات مصدر بمعنى الثبوت، باق على معناه، أي يحصل رفعها بثبوت النون، ولا نحتاج إلى أن نقول: هو بمعنى اسم الفاعل وهو على تقدير مضاف، وإن الأصل بالنون الثابتة أو بالنون ذات الثبات، أوتي بالمصدر وحده منكرا، وقدم على الموصوف وأضيف إليه.

(وَلِلخَفْضِ ثَلاَثُ عَلاَمَاتٍ: الكَسْرَةُ) [2] سميت لتسفل الشفتين عند النطق بها[3]، وقدمت لأنها الأصل في الخفض. (وَاليَاءُ) [4] أتبعها الكسرة لأنها تنشأ منها، والفتحة آخرها لم يبق لها بعد أخذ ما قبلها موضعه إلا التأخير.

(وَأَمَّا الكَسْرَةُ؛ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلخَفْضِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ) [5] وهو المفرد المعرب الذي يقبل التنوين المختص باسم في السّعة، ولا يترك تنوينه إلا لـ "ال" أو للإضافة أو للضرورة أو للوقف، أو لوجود/[6] ابن بين علمين نعتا أو بيانا أو بدلا من العلم الأول، فإنه لا ينون الأول تخفيفا نحو: جاء زيد بن عمرو، ولو كان ابن خبر النون الأول نحو: زيد بن عمرو، تريد زيد هو ابن عمرو/[7]، فزيد وكلٌّ مفردان منصرفان، وغلام من قولك: غلام زيد، والرجل منصرفان، [لأن مانع تنوينهما الإضافة و"ال"، وكذا ما منع تنوينه للضرورة أو الوقف][8] .

---

(1)(﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِي لاَ يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾) [سورة النور آية 58].

(2) ينظر متن الآجرومية ص4.

(3) قال الرضي: " فهو ككسر الشئ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص70).

(4) ينظر متن الآجرومية ص4.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(6) بداية الصفحة (25/ب) من النسخة (ج).

(7) بداية الصفحة (17/أ) من النسخة (ب).

(8) ليست في مكانها في (ج) مقارنة بـ (أ) و(ب)، بل قدّمت للتشابه بين الجملتين (تتابع النظر).

والمبني لا يسمى منصرفا ولا غير منصرف، كما لا تسمى الجدار مثلا بصيرا ولا أعمى، وإنما يكون الاسم منصرفا إذا لم يشبه الفعل في فرعيتين: فرعية اللفظ وفرعية المعنى قيل[1]، ولم تكن فيه فرعية قائمة مقامهما، وسمي منصرفا لأن التنوين صريف أي صوت، أو لانصرافه في جهات الحركات، أو لخلوصه عن شبه الفعل، وفرعيةُ الفعل اللّفظية كونه مشتقا من المصدر، والمعنويةُ احتياجه للاسم، لأن معناه حدث من مسمى الاسم.

(وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ) [2] كرجال والزبود والهنود، وتمثيل بعض بأيامى سهو، فإنه ممنوع الصرف بما منع به مساجد، لكن قلبت الياء ألفا ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أن فيه اختصارا، لأنه يحتمل التغليب بل ولزيادة الإيضاح للمبتدئ، وسواء في جمع التكسير أن يكون جمعا لمفرد أو جمعا لجمع: كأكاليبَ جمع أكلُب، الذي هو جمع كلب، وجمع جمع الجمع كأناذيرَ جمع أنذار وأنذار جمع نذور ونذُر جمع نذير.

(وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ) [3] ومنه: مررت بمسلماتي، فعلامة جره كسرة مقدرة في التاء الفوقية منع من ظهورها الكسرة المجلوبة لأجل الياء التحتية. وقيل علامة الجر الكسرة الموجودة [4].

(وَأَمَّا الْيَاءُ) [5] /(15/ب) (فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ) [6] مذكورة أو محذوفة نحو: مررت بأخي الرجل، فعلامة الجرّ الياء المحذوفة نطقا للساكن بعدها وهو الراء المدغمة المبدلة من لام "ال"، والجمهور/[7] وسيبويه يقدّرون الضمة على الواو والفتحة على الألف، والكسرة على الياء في الاسماء

---

(1) قول الرضي: " كون الاسم فرعا من جهتين، ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة، لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها فيه، إلى تكلف، كما مضى، وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر، كما يجئ، فلم تكف واحدة منها الا إذا قامت مقام اثنتين. فان قلت: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل، فقد شابهه الفعل، أيضا، فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس ؟ فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل، وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 104).

(2) ينظر متن الآجرومية ص4.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(4) سبق الكلام عن إعراب جمع المؤنّث السّالم في لفظة: "مسلماتي" ص93-106 . ويراجع: شرح الآجرومية للكفراوي ص 32.

(5) ينظر متن الآجرومية ص4.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(7) بداية الصفحة (26/أ) من النسخة (ج).

الخمسة [1] ؛ لأن الواو أصل في تلك الكلمات، والياء واللألف بدل عنها أو إعراب زائد عن الكلمة لا أصل فيها ولا بدل أصل، وهو واضح، إلا أنه إذا قدّرنا الفتحة على الألف، لزم أن يكون مقصورا غير لازم الألف.

ووزن أب وأخ وحم في الأصل فَعَلٌ بفتح الفاء والعين ولاماتها واو بدليل أبوين وأخوين في التثنية، وإخوة وإخوان في الجمع، وحموان وحمو بإسكان ميم الآخر، وقيل لام حم ياء من الحماية.

وقال الفرّاء: وزنهن فَعْل بفتح فإسكان [2]، لأن الحركة زيادة، فإنما يقدّم عليها بدليل، ولا دليل في التثنية، لأن المحذوف اللام إذا ثنّي لا ترد عينه إلى السكون، ولا حجة له على ذلك، ورد بأن حما جمع على أفعال، ولولا حركة عينه لما جمع عليه، وأما أب وأخ فجمعا عليه أيضا، لكنه يجيز جمع فعل بالإسكان عليه إذا كان فاؤه همزة.

ووزن "فم" بعد إسقاط الميم فعْل بفتح فإسكان عند الخليل[3] وسيبويه[4]. وأصله فوه حذفت الهاء اعتباطا اعتباطا

لشبهها بحرف العلة في الخفاء، وقربها منه في المخرج [5] ودليل الهاء أفواه وفويه.

---

(1) قال الأشموني: "ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر" حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 136) والكتاب (ج2/ص5)، ويراجع: الإنصاف ص 13 وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص77 وما بعدها).

(2) " ومذهب الخليل أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهي من باب قوة: وأصله ذوو " ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 132).

(3) الخليل بن أحمد (100 – 170 هـ = 718 – 786 م) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الازدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن: من أئمة أئمة اللغة والادب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفا بها. وهو أستاذ سيبويه النحوي. له كتاب (العين) في اللغة و(معاني الحروف) و(جملة آلات العرب) و(تفسير حروف اللغة) وكتاب (العروض) و(النقط والشكل) و(النغم). ولد ومات في البصرة، ينظر الأعلام للزركلي(ج 2 / ص314).

(4) ينظر: الكتاب لسيبويه (ج3/ص 453) حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص128) وارتشاف الضرب (ج1/ص253). وشرح الرضي الرضي على الكافية (ج3/ص 272).

(5) قال الرضي: " قال الخليل: تقول فم، لأن العرب قد كفتنا أمر هذا، لما أفردوه فقالوا فم، فابدلوا الميم مكان الواو، ولو لا ذلك لقلنا قوه برد المحذوف، المحذوف، كما هو مذهب سيبويه في (ذو) إذا سمي به " شرح الرضي على الكافية (ج3/ص272).

وقال الفراء: وزنه فُعل بضم فإسكان/[1]، ووزن" ذو" فَعَلٌ بفتحتين [2]، ولامها ياء أصله "ذَوَيٌ "، حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو، وحركت الذال بحركة الواو تبعا، وحذفت ضمة الواو للثقل وقلبت الواو ألفا لتحركها بعد الفتح، وكسرت الواو في الجر، وتبعها الدال. حذفت كسرة الواو للثقل فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، هذا مذهب سيبويه[3] .

وكذا يفعل في "أبو" و"أخُو" و"حَمو" بفتح العين أو بالإسكان، قلبت الواو ألفا في النصب لتحركها بعد فتح، وياء في الجر لسكونها بعد كسرة، أو نقل حركتها/[4] لما قبلها، وبقيت واوا في الرفع لسكونها بعد ضم، إلا أن النقل في "ذو" إلى الفاء وفيهنّ إلى العين. و"حَمْوٌ" بإسكان الميم حكمه حكم "ذو"، ويدل لفتح الدال في الوزن لـ"ذُو" فتحها في جمعه وهو "ذَوُو"، وتثنيته هي "ذَوَا" .

قال الخليل: وزنه فَعْل بفتح فإسكان، ولامه واوكعينه تدغم عينه في لامه، ولم يحذف اللام، ويرده أن ياء اللام أكثر من واوه [5] . وأجاز ابن كيسان[6] الوجهين[7] .

---

(1) بداية الصفحة (17/ب) من النسخة (ب) .

(2) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 132) .

(3) ينظر: الكتاب لسيبويه (ج3/ص 366-367) .

(4) بداية الصفحة (26/ب) من النسخة (ج) .

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 132) والكتاب (ج 2 ص 34) .

(6) ابن كيسان (ت 299 هـ = 912 م) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحوا ولغة، من أهل بغداد. أخذ أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه " تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها – ط " " المهذب " في النحو، و" غلط أدب الكاتب " و" غريب الحديث " و" معاني القرآن " و" المختار في علل النحو " . انظر الأعلام للزركلي(ج 5 / ص 308) .

(7) ينظر أقوال العلماء بالتفصيل في مسألة إعراب الأسماء الخمسة في شرح الرضي على الكافية (ج1/ص76) وما بعدها، والإنصاف في مسائل الخلاف الخلاف لابن الأنباري ص13 .

(وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ) [1] على حدها ومنها: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىَ ـادَمَ ﴾[2] . لكن حذفت النون للإضافة، وفتحت الياء نقلا من الهمزة، فحذفت الهمزة وأشبعت الياء بالألف التي كانت همزة مشبعة بها .

وقدّر سيبويه الضمة فيهما على الألف والواو والفتحة والكسرة على الياء[3]، وإذا كانت التثنية والجمع لا ينصرفان؛ فالياء فيها ليست علامة جر، لكن نائبة عن الفتحة النائبة عن الكسرة نحو: مررت برجلين أحمرين، وقوله [4]:

..... ** حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِيـنَ.

فإن في ذلك الوصف ووزن الفعل (16/أ) وكذلك "أجمعين" في تأكيد المجرور أو فيه العلمية الجنسية.

وقيل لا يعتبر الوزن في ذلك لاتصال زوائد التثنية والجمع، لأن تلك الزوائد تنافي شبه الفعل. فالياء علامة الجر[5]، وعليه ابن هشام [6] .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص4.

(2)(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىَ ـادَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِنَ اَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلاَخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾) [سورة المائدة آية 29]

(3) ينظر: الكتاب (ج1/ص17-18).

(4) مرّ الحديث عن البيت ص114 من هذا البحث، وهو لحكيم الأعور بن عياش الكلبيّ، من الوافر. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج8 /ص74).

(5) ينظر: أوضح المسالك (ج1/ص 39).

(6) ابن هشام (708 - 761 هـ = 1309 - 1360 م) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. من تصانيفه " مغني اللبيب عن كتب الاعاريب - ط " و" عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب " مجلدان، و" رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة " أربع مجلدات، و" الجامع الصغير - خ " نحو، و" الجامع الكبير " نحو، و" شذور الذهب - ط " و" الاعراب عن قواعد الاعراب - ط " و" قطر الندى - ط " و" التذكرة " خمسة عشر جزءا، و" التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل "كبير، و" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ط " و" نزهة الطرف في علم الصرف " و" موقد الاذهان - ط " في الالغاز النحوية. ينظر الأعلام للزركلي (ج4 / ص147).

(وَأَمَّا الفَتْحَةُ؛ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ) [1] مفردا أو جمع تكسير، وهو الذي فيه فرعيتان، كما أن في الفعل فرعتين: فرعية من جهة اللفظ؛ وهي كونه مشتقا من المصدر، وفرعية من جهة المعنى؛ وهي كون معناه فرعا عمن فعله، وذلك صيغة منتهى الجموع كمساجد وعذارى ومصابيح، ففرعية اللفظ في هذا خروجه عن الآحاد العربية، وفرعية المعنى دلالته على الجمعية.

وبيان ذلك أن بعض الجموع على وزن المفرد كفلك، وبعضها تجمع، وبعض جمع الجمع يجمع، وبعض الجموع التي على وزن المفرد تجمع، وبعضها لا تجمع مثل رجال/[2]، فإنه ككتاب، وهو ولم يجمع على مفاعل؛ لكنه أشبه عِمَاد، وهو يجمع على عمايد، وإذا انتهى الجمع أو جمع الجمع أوجمع جمع الجمع/[3] إلى مفاعل، لم يزد أن يجمع جمع تكسير، وقد يجمع بالألف والتاء نحو: صواحبات يوسف، فهذا راجع إلى قولهم: انتهاء صيغة الجموع، وألف التأنيث مقصورة في الحال كحُبْلَى.

ولو جعل علما لمذكر أو في الأصل كحمراء فاصلة على الصحيح حمرى بالقصر، زيدت قبل ألفه ألفا فقلبت ألفه همزة. ففرعية اللفظ الألف، وفرعية المعنى لزومها بخلاف التاء، فإنه لا تلزم، ويجوز اعتبار لزوم التأنيث بالألف علة فرعية لفظية، إذ هو لزوم التلفّظ، فتكون المعنوية هي التأنيث، وإنما كان اللزوم معتبرا لأن القاعدة الغالبة فيما بين المفرد المؤنث والمذكر أن تسقط [التاء] [4] فتكون مذكرا، وتزاد فيكون مؤنثا، أو تزاد فيكون مفردا مفردا أو تسقط فيكون جمعا، كضاربة وضارب وكلم وكلمة ومشارقة ومخازمة، [أو يكون جمعا وكمإ مفردا أو كمأة جمعا [5]] [6]، ولا قاعدة لذلك في الألف ولو كان قد يتفق فيه ذلك كذكر وذكرى، والعدل مع العلمية كـ"عمر" فإنه معدول عن "عامر" الذي هو علم منقول من اسم فاعل، و"ثعل" معدول عن "ثاعل"، وهو صاحب

(1) ينظر متن الآجرومية ص4.

(2) بداية الصفحة (27/أ) من النسخة (ج).

(3) بداية الصفحة (18/أ) من النسخة (ب).

(4) زائد في النسخة (ب).

(5) " وذلك قولهم جبءٌ وهي الكمأة الحمراء وجبأةٌ وفقعٌ وفقعةٌ وقعبٌ وقعبةٌ " الكتاب (ج3/ص 568).

(6) زائد في النسخة (ب).

الثعلة وهي: تراكب الأسنان[1]، فثاعل للنسب كالابن، وتامر وإنما قلنا ذلك لأن الوصف أثعل للمذكر، وثعلاء المؤنث، والجمع ثعل كأحمر وحمر، ولك أن تقول: معدول عن أثعل في المذكر وثعلاء في المؤنّث، لأنه لا يلزم أن يكون العدل عن وزن فاعل، وزفر معدول عن زافر من الزفر، بمعنى الصوت أو من زافر لمعنى حامل، ولو كان ذلك لأنثى لكان العدل عن عامرة وزافرة،[فالمنع للعدل والعلمية والتأنيث] [2] (16/ب) والمعدول فرع عن المعدول عنه، والعدل فرعية لفظية، والعلَمية فرعية معنوية، هذا هو التحقيق.

والتعريف مطلقا فرع على التنكير، والعدل والوصفية كقولك: ثناء، فإنه بدل من قولك: اثنين اثنين [والوصفية][3] هي كونهم اثنين اثنين، والتأنيث كسقر وفاطمة وزينب/[4] مع العلمية، وهو فرع من جهة اللفظ باعتبار علامته وهي التاء المذكورة [5] كفاطمة أو ملاحظة كزينب [وسقر] [6] [والعلمية معنوية وكذا في ما بعد][7].

والتركيب مع العلمية وهو فرع من جهة اللفظ نحو: بعلبك وسيبويه في لغة معربهما، وزيادة الألف والنون هي لفظية مع العلمية: كسليمان أو مع الوصفية: كسكران، والعجمية وهي لفظية مع العلمية: كإبراهيم وجبرائيل، والوصف مع وزن الفعل: كأحمر أو مع العلمية: كـ"أحمد"، والوزن فرع لفظي إلا إذا أضيف مالا ينصرف أو قرن بـ "ال"، فإنه يخفض بالكسرة، وبسّطت وفصّلت في غير هذا الكتاب.

---

(1) ثعل: الثُّعْل: السِّنُّ الزائدة خَلْفَ الأَسنان. والثُّعْل والثَّعَل، والثُّعْلُول، كُلُّهُ: زيادةُ سِنٍّ أَو دخولُ سِنٍّ تحت أُخرى في اختلاف من المَنْبِت يركب بعضُها بعضاً. وقيل: نَبَات سِنٍّ في أَصل سِنٍّ. اللسان (ج2/ص91).

(2) ساقط من النسختين (ب) و(ج).

(3) زائد في النسخة (ب).

(4) بداية الصفحة (27/ب) من النسخة (ج).

(5) في النسخة (ب) جاءت " مذكورة "بلا "ال" التعريف.

(6) زائد في النسخة (ج).

(7) ساقطة من النسختين (ب)و(ج).

والممنوع من الصرف المعتل: كموسى وجوار وعذارى، تقدر فيه الفتحة النائبة عن الكسرة، ولا /[1] تقدر الكسرة هذا هو التحقيق.

(وَلِلجَزْمِ عَلامَتَانِ: السُّكُونُ وَالحَذْفُ) [2] السُّكون ضد الحركة، والحذف ضد الإثبات، ولو قال وللجزم الحذف لكفى على ما اشتهر أن الجازم يدخل على المضارع، وهو مرفوع فيحذف منه حركته، فالجزم حذف الحركة أو الحرف، ولكن تقدم أن التحقيق أن العوامل كلها يدخل على الكلمات المعربات، وهي ساكنة سكونا غير إعراب، ولعله لم يقل ذلك، لأنه لو قال: وللجزم الحذف، لتوهم أن المراد حذف الحرف فقط، ثم إنه لو قال: وللجزم الحذف لكفى على كلا القولين، وإن العامل يحذف السكون الذي في الكلمة قبل العامل أيضا، وليس من الجزم: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[3] بإسكان الراء في قراءة، فإنه للتخفيف، ولا: ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[4] بحذف الواو نطقا وخطا، فإنه للساكن. ولا: ﴿ لَتُبْلَوُن ﴾[5] بحذف النون فإنه لكراهة التقاء أمثال زوائد.

(فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلامَةً لِلجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ) [6] برفع الأخير بدلا من ضمير صحيح صحيح أو فاعلا على أنه ضمير في صحيح أو بالنصب/[7] على التشبيه بالمفعول به أو بالجر على الإضافة، وهو وهو الذي آخر حروفه حرف صحيح ليس واوا ولا ياء ولا ألفان نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾[8]، وإن كان آخره همزة

---

(1) بداية الصفحة (18/ب) من النسخة (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص4.

(3)(وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَاۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾) [سورة الأنعام آية 110].

(4)(سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾) [سورة العلق آية 19].

(5)(۞ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًاۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾) [سورة آل عمران آية 186].

(6) ينظر متن الآجرومية ص4.

(7) بداية الصفحة (28/أ) من النسخة (ج).

(8)(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾) [سورة الإخلاص آية 3].

سكّنت وثبّت نحو: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ﴾[1]، ومنه: ﴿فَإِنْ يَّشَإِ﴾[2]، لكن كسرت للساكن، (17/أ) ويجوز إبدالها ألفا بعد فتحة وواوا بعد ضمة وياء بعد كسرة، بعد سكونها للجازم فلا يحذف الألف والواو والياء بعد ذلك.

وإن كان مشددا فكّ وسكّن[3] نحو: ﴿(وَمَن يَّرْتَدِدْ مِنكُمْ﴾[4] [ولم يردُدْ ولم يمسَسْ][5]، وأدغم كما كما هو، وضم الآخر تبعا لضمة قبلها إن كانت أو فتح تخفيفا أو كسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، نحو: "لَمْ يَرُدّ"، بتثليث الدال، و"لم يمسِّ" بفتح السّين وكسرها، وكذا "لَمْ يَرْتَدْ"، ويجوز كون الفتح تبعا إذا كان قبل المدغم.

ويجوز عند بعضهم الضم مطلقا نظرا لحالة الرفع، ويقدّر السكون /[6] في ذلك كله منع من ظهوره إنه لو ظهر لالتقى ساكنان إلا في حال الفكّ، هذا تحقيق المقام مختصرا وفيه غير ذلك.

وفي بعض النّسخ إسقاط "الآخر" من قوله: "الصحيح الآخر".[7] وهو واضح، لأن الصحيح عند النحاة ما صح آخره، والمعتل ما اعتل آخره، وأما ذكر اعتلال الأول والوسط، وصحتهما فمن وظيفة الصّرف.

---

(1)(إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ۝٤) [سورة الشعراء آية 3].

(2)(أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٢٤) [سورة الشورى آية 22].

(3) استبدلت بكلمة " وكسر " في النسخة (ب).

(4) (وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ۝٢١٧) [سورة البقرة آية 215].

(5) زائد في النسخة (ب).

(6) في النسخة (ب) لفظة " السكونية ".

(7) لم أعثر فيما وقع بين يديّ من نسخ الآجرومية سقط لفظة (الآخر) من المتن تماما، وإن كانت في إحداها قد كتبت في غير موضعها(أضيفت)، وهي وهي نسخة إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية: 7318-5. نسخة مكتبة الغازي خسروبيك – سراييفو. ومعروف أن لمتن الآجرومية الكثير من النسخ المخطوطة منشرة في العالم العربي والغربيّ أيضا.

(وَأَمَّا الحَذْفُ فَيَكُونُ عَلاَمَةً للجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ) [1] أي الذي آخره حرف علة [2] واو أو ياء أو ألف نحو: ﴿ وَلا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾[3].

وأمّا نحو: ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ ﴾[4]، بإثبات الواو فليست واوه آخر المضارع، ولكنه كلمة لا جزء وهي فاعل فاعل وضمير، ولذا أثبتت، وعلامة جزمه حذف النون.

وأما التي هي آخر الكلمة فمحذوفة للساكن، والأصل "تَدْعُوُو"، أثقلت الضمة فحذفت هي ثم الواو لسكون الواو بعدها، وكذلك: لَمْ تَرْمِي يا هندُ، بإثبات الياء، فإنها ضمير المخاطبة فاعل.

وأما التي هي آخر الكلمة فمحذوفة سكون هذه الياء بعدها بعد سلب كسرتها لثقلها، والأصل "تَرْمِيِي" بكسر/[5] الأولى، والقرينة تدل في ذلك كله. فالجزم بحذف النون، وقد يثبت حرف العلة للضرورة، فيكون الجزم بنية حذفه، أو يحذف ويزاد آخَر لأجلها أو يثبت سعَة أو ضرورة على أن الجزم بعدم تقدير الضمة. والاعتلال وجود حرف العلة في الكلمة على أي حال من إسكانه بعد تحريكه، ومن قلبٍ، ومن إبقاء على حركة أو سكون وعدم قلبٍ، والإعلال إسكانه بعد تحريك: كـ"بِيعَ" بكسر وإسكان أصله "بُيِعَ" بضمٍ فكسر، أو قلبه مع إسكان كـ"قِيلَ" بكسر فإسكان أصله "قُوِلَ" بضم وكسر، أو مع تحريك بعد حذف حركته كـ" قَالَ" أصلهُ "قَوَلَ" بفتح الواو فهو أخص من اعتلال، وعلامة الجزم حذف حرف العلة.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص4.

(2) بداية الصفحة (19/أ) من النسخة (ب).

(3)(وَلاَ تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهاً ءَاخَرَ لاَ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾) [سورة القصص آية 88].

(4)(قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً ﴿١١٠﴾) [سورة الإسراء آية 109].

(5) بداية الصفحة (28/ب) من النسخة (ج).

(وَفِي الأَفْعَالِ التِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ) [1] نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[2]، فلم جازمة لتفعلوا، (17/ب) بحذف النون، ولم ومجزومها في محل جزم بأن، والواو للاعتراض، وهي من جنس واو الاستئناف، [على ادعائهم ثبوت واو الاستئناف]، [3] (وتفعلوا) منصوب بـ"لَنْ"، وعلامة نصبه حذف النون، ويجوز كون الواو للحال المقدرة بناء على جواز تصدر جملة الحال، بدليل الاستقبال على أن الحال مقدرة. وأما قول الشاعر[4]:

..... ** .....لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

فإثبات النون فيه إما لضرورة وحذفها منويّ، وإما لاهمال "لم" للضرورة، وإما لإهمالها مطلقا في لغة الشاعر، وأما: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ﴾[5]، فالموجودة في نون التوكيد، وكسرت كنون التثنية، وقيل لا نافية، فالنونان نون [6] الرفع ونون التوكيد الخفيفة، أدغمت فيها نون الرفع ولم تقع هذه الخفيفة بعد الألف بل بعد نون الرفع، أو نون الرفع المحذوفة لتوالي الأمثال، والنون الموجودة المشددة نون التوكيد المشددة، كسرت تشبيها بنون التثنية، وبسطت ذلك/[7] في غير هذا.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص4.

(2)(فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾) [سورة البقرة آية 23].

(3) ساقطة من النسختين (ب)و(ج).

(4) مجهول النسبة البيت من البسيط، وهو: **لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُم * يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ**. ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية/إميل بديع يعقوب (ج3/ ص 399). والشاهد فيه: إثبات النون في الفعل بعد "لم" الجازمة. ومن حقّها الحذف.

(5)(قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾) [سورة يونس آية 89].

(6) ساقطة من النسختين (ب)و(ج).

(7) بداية الصفحة (29/أ) من النسخة (ج).

وأما:/ [1] ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [2] فالنون للتوكيد والياء فاعل، ونون الرفع محذوفة للجازم الذي هو "إِنْ" المدغم نونها في ميم "مَا" التي هي صلة للتأكيد، وهذا باب عظيم [ولذا ذكره] [3] مشتمل على جلّ النحو، فينبغي إتقانه، إتقانه، ولذا ذكره المصنف ثانيا بإجمال إذ قال:

(فَصْلٌ) [4] هو كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعنية الدالة على المعاني المخصوصة، وهو لغة الحجز بين بين شيئين، ويطلق أيضا على الحاجز[5].

وقيل: عبارة عن المعاني، ولا يقال: يلزم فصل الشيء عن نفسه وهو لا يجوز، لأنّا نقول: الشيء من حيث كونه مفصّلا غيره من حيث كونه مجملا، وأيضا اختلفت ألفاظ هذا الفصل وألفاظ الباب قبله، وفي نُسخٍ: فصل المعربات بالإضافة بذكر المعربات مرتين.

(1) بداية الصفحة (19/ب) من النسخة (ب).

(2)(فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴿٢٥﴾) [سورة مريم آية 25].

(3) زائد في النسخة (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص4.

(5) جاء في اللسان: " ابن سيده: الفَصْل الحاجِز بين الشيئين، فَصَل بينهما يفصِل فَصْلاً فانفصَل، وفَصَلْت الشيء فانصَل أَي قطعته فانقطع" اللسان (ج10/ص260).

(بَـــــــــابُ المُعْرَبَاتُ) [1]

(المُعْرَبَاتُ) [2] بالرفع (قِسْمَانِ:) أخبر به عن الجمع لأن في كل قسم كثير.

(قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ) [3] ثبوتا وعدما، فدخل فيه المضارع المجزوم بالسكون، فإن السكون عدم الحركة سمي لشبهه بسكون الحيوان، لأن في كليهما خفة. وقدّم هذا القسم لأنه الأصل، والجر بالفتحة، والنصب بالكسرة فرعان فيه.

(وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ) [4] ثبوتا وعدما، فدخل فيه المجزوم بحذف حرف العلة أو بحذف النون، والمنصوب بحذفها، وآخر هذا القسم، لأنه فرع عن الذي قبله، والحروف جمع كثرة استعمل في القلة مجازا، وإنما قلنا (18/أ) مجازا: لأن للحرف جمع قلة وهو الأحرف، وإنما قلنا استعمل في القلة، لأن تلك الحروف أربعة، فلعله راعى إفراد الألفاظ الواقعة فيه كالزيدين والعمرين، وتقومون وتقعدون، وأخيك وأبيك وأخي زيد وأبي عمر، [وسائر الأمثلة مما لا يحصى، أو عدا ألف الرفع والتثنية، وياؤها في الجر والنصب، وياء الجمع فيهما وواوه في الرفع، ونونات المثلة الخمسة، والواو والياء الألف في الاسماء الخمسة، أو مع تنوّع المثلة الخمسة إلى أكثر من الخمسة،] [5] فجمع جمع كثرة.

(فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:) [6] لو قال: فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد وجمع التكسير.. الخ لكفى، لكن حافظ على فائدة الإجمال ثم التفصيل، وحرص على العدد خوف الزيد أو النقص.

.

---

(1) العنوان للتوضيح.

(2) ينظر متن الآجرومية ص4.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(5) محذوف في النسخة (ب) و(ج).

(6) ينظر متن الآجرومية ص4.

والنوع [1] لغة: الصنف /[2]، ومنطق كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو، فالاسم المفرد [مثلا] [3] نوع لأنه كلي لقبوله الشركة فيه مقول على كثير كزيد وهند ورجل وغيرها/[4]، ما هو مختلف بالعدد متفق في الحقيقة، فإن حقيقة كل من: زيدٍ وهندٍ ورجلٍ وغيرها؛ ما ليس بتثنية ولا جمع ولا من الأسماء الخمسة، وإذا قيل: ما لفظ زيد ؟ التثنية أو جمع أو مفرد ؟ قلتَ: مفرد .

وكلام المصنف قابل للمعنى اللغوي والمنطقي، ولكن القاعدة أنه إذا لم يكن للفظ اصطلاح في فنٍّ وذكر في ذلك الفنّ، فلْيحمل على المعنى اللغوي لا على غيره إلا بقرينة .

(الِاسْمُ الْمُفْرَدُ وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ) [5] أي جمع التغيير، تغيير الشّكل في كل جمع تكسير ظاهرا ومقدرا، إما مع الزيادة وإما مع النقص، وإما معهما، هذا هو التحقيق كما مرّ، لا ما اشتهر في الكتب من أنه قد يكون [التغيير] [6] بالزيادة فقط، أو بالنقص فقط أو بهما، وإن نحو: صِنوانٍ وصِنوٌ، متفق بالحركة والسكون مختلف بالزيادة [7]، فإن التحقيق أن سكون المفرد وحركته غير سكون الجمع وحركته، فإنهما فيه للدلالة لا في المفرد .

والتحقيق أن نحو: قوم ورهط وغنم وغير ذلك مما معناه غير مفرد، ولكن لا مفرد له من لفظه داخل في المفرد[8] . وبعض يلحقه بجمع التكسير نظرا لوقوعه على كثير، فنزله منزلته .

---

(1) النوع أَخَصُّ من الجِنس، وهو أَيضاً الضرْبُ من الشيء، قال ابن سيده: وله تَحْديدٌ مَنْطِقيّ لا يليق بهذا المكان، والجمع أَنواعٌ، قلّ أَو كثُر. ينظر: اللسان (ج 14/ص317) .

(2) بداية الصفحة (29/ب) من النسخة (ج) .

(3) محذوف في النسخة (ب) و(ج) .

(4) بداية الصفحة (20/أ) من النسخة (ب) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص4 .

(6) زائد في النسخة (ب) .

(7) قال الصبان في تعريف جمع التكسير: " قال البعض تبعاً لشيخنا قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعاً، فإن أخرج بأن بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان في صنو، إلا أن يقال: ذاك التغيير في نية الانفصال، لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل " حاشية الصبان (ج4/ص 168) .

(8) قال الرضي: " وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا، نحو ابل، وتراب، وإنما لم يجيئ لمثل تراب، وخل، وخل، مفرد بالتّاء، إذ ليس له فرد مميز عن غيره " شرح الرضي على الكافية (ج3/ص367) .

والجمع مطلقا موضوع للآحاد المجتمعة دال عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف كالزيدين والهندات والرجال، والغالب كونه من الكلية لا من الكل، وزعم بعض أنه قد يكون لا واحد له من لفظه كأبابيل.

والصحيح أنه جمع أبولة وأبالة وإبيلة بشدّ بائهنّ[1]، واسم الجمع موضوع لمجموع الآحاد دال عليها دلالة المفرد على جملة (18/ب) أجزاء مسماة له مفرد كركب أو لا كقوم. واسم الجنس الجمعي[2] الذي مفرده بالتاء، أو جمعه بها موضوع للحقيقة معتبر في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر، ويدل لذلك جواز نعته بالمفرد نحو: ﴿ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [3] و﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [4]، والغالب أنه بلا تاء ومفرده بالتاء كتمر وتمرة وكلم وكلمة، وقد يعكس ككمأة له، وكمأ لمفرده في لغة، وقد يكون بلا ياء النسب، ومفرده بها كزنج وزنجي[5].

والتحقيق/[6] اسم الجنس الإفرادي صالح للتقليل والتكثير كماء وضرْب.

(وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، وَكُلُّهَا) [7] أي مجموعها لا جميعها، فلا يضر يضر تخلف الحكم في بعض، فإن الفعل لا جرّ فيه والاسم لا جزم فيه، والذي لا ينصرف لا يجر بالكسرة، والجمع

---

(1) جاء في اللسان: " ابن الأعرابي: الإِبَوْلُ طائر ينفرد من الرَّفّ وهو السطر من الطير. ابن سيده: والإِبِيلُ والإِبَوْل والإِبَالة القطعة من الطير والخيل والإِبِل" اللسان (ج1/ص37).

(2) قال بن هشام:" ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنّه يدل على الجماعة" أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ابن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)/ (ج1 ص 12) /تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/منشورات المكتبة العصرية/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط. .قال الأشموني: " فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً بأن يكون واحده بالتاء غالباً " حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (ج1/ص 64).

(3)(مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعاً إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُۥ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾) [سورة فاطر آية 10].

(4)(تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾) [سورة القمر آية 20].

(5) قال الرضي: "اسم الجنس، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو: رومي وروم، وذلك لأنها لا تدل على آحاد آحاد إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة، سواء كان واحدا، أو مثنى، أو جمعا" شرح الرضي على الكافية (ج3/ص366).

(6) بداية الصفحة (30/أ) من النسخة (ج).

(7) ينظر متن الآجرومية ص4.

بألف وتاء لا ينصب بالفتحة، والمضارع المعتل لا يجزم بالسكون، والمضارع المتصل به واو الجماعة اوألف الإثنين أوياء المخاطبة لا يجزم بالسكون، ولا ينصب بالفتحة، ولا يرفع بالضمة.

والمراد إنَّ الرفع بالضمة والجر بالكسرة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون متحققة في تلك الأربعة لا في غيرها، وأنها إذا وجدت فما هي إلا فيها، وليس المراد أنها في كل واحد منها، وهذا كما تقول كذا وكذا، لغة تميم [1]، مع أن فيهم من لا ينطق أصلا، وفيهم قليل لغتهم غير ذلك.

(تُرْفَعُ بِالضَّمَةِ، وَتُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ) [2] تقدران على الألف كيسعى/[3] والعصا، وتقدر الضمة في الفعل المعتل بالواو والياء: كيدعو ويرمي، وشذّ ظهورها لثقلها عليهما، كقوله[4]:

..... ** [تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ] [5]

وتظهر الفتحة عليهما في غير الوقف، وقلّ عدم ظهورها في النثر والشّعر كقوله [6]:

..... ** أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ.

وقوله [7]:

مَا أَقْدَرَ اللّهَ أَنْ يُدْنِي على شَحَطٍ ** .....

---

(1) تميم: قبيلة عظيمة من العدنانية تنتسب إلى تميم بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كانت منازلهم بأرض نجد. معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة /ج1/باب التاء/ص-126/مؤسسة الرسالة/ط8/1997م.

(2) ينظر متن الآجرومية ص4.

(3) بداية الصفحة (20/ب) من النسخة (ب).

(4) مجهول النسب، الشطر من الطويل، والبيت: **فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ * تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ**. ينظر: المعجم المفصل في شواهد شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب / (ج7/ ص 420). والشاهد فيه ظهور الضمة على حرف العلة رغم ثقل ذلك.

(5) ساقط من النسخة (ب).

(6) لعامر بن طفيل، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر، من الطويل، والبيت: **وَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ * أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ**. المصدر السابق السابق (ج1/ص 349).

(7) لحندج بن حندج المرّي، البيت من البسيط وتمامه: **مَا أَقْدَرَ اللّهَ أَنْ يُدْنِي على شَحَطٍ * مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُه صُولُ**. المصدر نفسه (ج6/ص 305). اللغة: والشّحط: البُعد، والحَزْنُ: بفتح المهملة فسكون الزاي، موضع ببلاد العرب، وصُولُ بضم الصاد المهملة، ضيعة من ضياع جرجان. ينظر: حاشية الصبان (ج1/ص 176). والشاهد فيه: (يدنِي) حيث قدّرت الفتحة بعد النصب بـ"أنْ" وحقها الظهور.

وقيل عدم ظهورها لغة [1].

(وَتُخْفَضُ بِالكَسْرَةِ) [2]، وتقدر في الألف والياء: كالفتى والقاضي، وشذّ ظهورها في الياء. (وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ)[3].

(وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاثَةُ أَشْيَاءٍ:) [4] الأشياء اسم جمع، لا جمع لشيء، وهمزته للتأنيث ولذلك يمنع صرفه، ووزنه لفعاء[5]، بتقديم اللام على الفاء وأصله شيئا بوزن فعلاء بفتح الشين وإسكان الياء بعدها همزة، وهي لام الكلمة، وبعدها ألف وبعد الألف همزة بدل من ألف التأنيث، قدّمت الهمزة التي بعد الياء على الشين كراهة اجتماع/[6] همزتين بينهما ألف، هذا مذهب المحققين الخليل وسيبويه وغيرهما[7].

.

.

.

---

(1) ويرجع عدم ظهورهما –رغم أن النصب أخف وأحقّ بالظهور– إلى الضرورة الشعرية التي تحتّم الإضمار، ومن المحدثين من يضمر مطلقا.

(2) ينظر متن الآجرومية ص4.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(5) قال الفارسي:" لأن (أشياء) جمع (شيء)، و(فعلٌ) قد يجمع على (أفعال) و(أشياء)، وإن كان على وزن (لفعاء) فهو على حركات (أفعال)". التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ) / (ج4/ص66)/ تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي/ دار الكتب/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م.

(6) بداية الصفحة (30/ب) من النسخة (ج).

(7) قال سيبويه: " جعلوا أشياء بمنزلة أفعالٍ لو كسروا عليها فعلٌ وصار بدلاً من أفعالٍ "، أما الخليل فقوله: " إنما ترك صرف أشياء لأن أصله فعلاء جمع على غير واحده، كما أن الشعراء جمع على غير واحده، لأن الفاعل لا يجمع على فعلاء، ثم استثقلوا الهمزتين في آخره، فقلبوا الأولى أول الكلمة" وهو مذهب سيبويه والمازنيّ وجميع البصريّينَ. الكتاب (ج 3/ص 564 و ج4/ ص380–381) اللسان (ج1/ ص 105).

وقال الكسائي[1] : جمع شيء، منع الصرف لكثرة الاستعمال، وعليه فوزنه إفعال بلا قلب، ويرده صرف أسماء وأنباء[2]، وبسطته في غير هذا .

(جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ) [3] (19/أ) وما ألحق به كما مر .

(يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ) [4] لا بالفتحة التي هي الأصل في النصب، وإلا لزمت مزيته على جمع المذكر السالم الذي هو أصله، لأنه نصب بالياء لا بالفتحة، فنصب بالكسرة جريا على أصله الذي حمل فيه النصب على الجر، حيث نصب بالياء، وإنما أعرب بالحركة وأعرب أصله بالحرف، وأصل الإعراب الحركة، لأنه لو أعرب أصله بالحركات على الواو والياء لزم الثقل .

وسيبويه يقدر عليهما [5] وليس المقدر كالمظهر، ولك أن تقول: إعراب أصله بالحرف آت على الأصل فيه، لأن الجمع فرع، والإعراب فرع، فأعطي الفرع للفرع، فكذا جمع المؤنث نصبه بالكسرة لأنه فرع المفرد، فأعرب بالفرع. وجملة "ينصب" حالٌ لازمة نظرا للصحيح، ومنتقلة نظرا لإجازة الكوفيين نصبه بالفتحة مطلقا [6] .

.

.

---

(1) الكسائي (تـ 189 هـ = 805 م) علي بن حمزة بن عبد الله الاسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: أمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها . وتعلم بها . وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عاما . وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الامين. له تصانيف، منها " معاني القرآن " و" المصادر " و" الحروف " و" القراآت " و" نوادر " ومختصر في " النحو " و"المتشابه في القرآن خ " و" ما يلحن فيه العوام – ط " . ينظر الأعلام للزركلي (ج 4 / ص 283) .

(2) فصّل ابن منظور في مسألة وزن كلمة "أشياء" موردا أقوال النحاة ومذاهبهم وشواهدهم. للاستزادة يراجع: لسان العرب (ج7/ص227) باب شيأ .

(3) ينظر متن الآجرومية ص4 .

(4) ينظر المصدر نفسه ص 4 .

(5) قياسا على رأيه في الأسماء الخمسة، حيث قدر الحركات على أواخرها، وهو مذهب أكثر البصريين. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 136) وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص77) .

(6) قال الرضي: " وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام: استأصل الله عرقاتهم بفتح التاء، وكسرها أشهر" شرح الرضي على الكافية (ج3/ص 392) .

وأجازه بعض إذا حذفت لامه، وقول الأخفش[1] : أن الكسرة بناء، وهو مردود، لعدم موجب البناء[2] .

(وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، يُخْفَضُ بِالفَتْحَةِ) [3] جمع أسباب المنع من قال[4]:

يَا صَاحِ زِنْ وَصْفَ عَدْلَ الجَمْعِ إِنْ وُصِفَا ** وَزِدْ وَأَنِّثْ وَرَكِّبْ عُجْمَةً وَكَفَى .

ويكفي في منع الصرف للعلمية كون الاسم له حصة في الدلالة عليها، ولو لم يستقل بها كـ"أبي هريرةَ" و"أبي مسألةَ" بمنع هريرةَ ومسألةَ من الصرف، للتأنيث والعلمية، مع أن العلمية حصلت بهما وبما قبلهما لا بهما فقط، ومن العلمية والعجمة قولهم: أَمْحَمَّدْ، بفتح الهمزة/[5] قبل الميم الأولى، وإسكان الميم فهو ممنوع من الصرف لذلك بخلاف مُحَمَّدُ بضم الميم، وبغير الهمزة، وإنه مصروف لأنه عربي. وأجاز الكوفيون منع الصرف لمجرد العلمية بلا سبب آخر[6] حكاه صدر الأفاضل[7] .

---

(1) الاخفش الاوسط (ت 215 هـ- 830 م) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالاخفش الاوسط: نحوي، عالم باللغة والادب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبا، منها (تفسير معاني القرآن – خ) و(شرح أبيات المعاني – خ) و(الاشتقاق) و(معاني الشعر) و(كتاب الملوك) و(القوافي – خ) انظر الأعلام للزركلي (ج 3/ص 101-102).

(2) جاء في أوضح المسالك: "وَذَهَبَ الأخفشُ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الكسرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَلا وَجْهَ لهذا الْكَلام" أوضح المسالك (ج1/ص 68) وحاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 162).

(3) ينظر متن الآجرومية ص4.

(4) لم أعثر للبيت على قائل أو أصل، من البسيط، وهو لتبيان علل منع الاسم من الصرف.

(5) بداية الصفحة (31/أ) من النسخة (ج).

(6) قوله: " وخامسها تركيب العلمية وهو التركيب الذي في نحو فُعل الأسماء الواردة على هذا الوزن أجناس نحو: زُفر وحُطم. .الخ" انتهى. شرح المفصّل لصدر الأفاضل (ج1/ص 213) تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين/ دار الغرب الإسلامي/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م.

(7) صدر الافاضل (555 – 617 هـ = 1160 – 1220 م) القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، مجد الدين، الملقب بصدر الافاضل: عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم. له كتب، منها " شرح المفصل للزمخشري " في نحو ثلاث مجلدات، و"ضرام السقط – ط " في شرح سقط الزند للمعري، و" التوضيح " في شرح المقامات، و" بدائع الملح – خ ". ينظر المصدر السابق (ج 5 / ص 175).

(وَالفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ) [1] [جُزم بحذف آخره] [2] التقييد بالآخر لبيان الواقع، ودفع ما قد يتوهم لما مرَّ من أن المعتل في اصطلاح النحو هو ما اعتل آخره، وأما التعميم فاصطلاح (19/ب) صرف، وزعم بعض أنه قد لا يسلم ذلك.

(وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ وَجَمْعُ المُذَكَّرِ /[3] السَّالِمُ) [4]، وحمل عليه أولو وعالمون وعشرون وتسعون وما بينهما من العقود وأهلون ووابلون [وعلّيون] [5] وباب سنه، وهو مقيس، وهو الاسم المحذوف اللام أو أو الفاء أو العين المعوض فيه عن ذلك المحذوف هاء التأنيث، إن لم يسمع تكسيره وإن سُمع اقتصر عليه، كشفة وشفاه.

وزعم بعض أن "مَنَّانِ" في الحكاية لمن قال: جاء رجلان، معرب كالمثنى ومنّون كالجمع في حكاية: جاء رجالٌ[6]. والتحقيق بناؤهما لدلالتهما على الاستفهام، والحروف إشارة لما قصد من الاثنين أو الجماعة ومن الإعراب المحكي.

(وَالأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ) [7] ومثلها هنٌ وذو الموصولات [8] في بعض لغات طيء [9]، وزاد بعض: منَّا ومنِّي ومنُّو ومنُّو في الحكاية لمن قال: رأيت رجلاً، ومررت برجلٍ، وجاء رجلٌ، وليس شيء لقيام موجب البناء وهو الاستفهام.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص4.

(2) محذوف في النسخة (ب) و(ج).

(3) بداية الصفحة (21/أ) من النسخة (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص4.

(5) محذوف في النسخة (ب) و(ج).

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية/ لابن مالك/ (ج4/ ص 1717).

(7) ينظر متن الآجرومية ص4.

(8) قال ابن مالك: "وبمعنى الذي وفروعه "ذو" في لغة طيء، قال حاتم: . . . .وأيّ الدهر ذو لم يحسدوني" شرح التسهيل (ج1/ص199) وينظر: شرح شرح ابن عقيل (ج1/ص45) وحاشية الصبان (ج3/ص91).

(9) طيء بن أُدَد: قبيلة عظيمة من كهلان، من القحطانية، تنتسب إلى طيء بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان. . .تتفرع من بني طيء بطون وأفخاذ عديدة منها: بنو جديلة، بنو رومان، الثعالب، بنو قيم. . .كانت منازلهم باليمن. معجم قبائل العرب (ج2/ص 689).

(وَالأَفْعَالُ الخَمْسَةُ) [1] من المضارع المتصلة به ألف الإثنين، والمتصل به واو الجماعة، والمتصل به ياء المخاطبة، المخاطبة، لكن الأولان إما بالياء وإما بالتاء، فذلك أربعة، والآخر بالتاء لا غير، فذلك خمسة.

(وَهِيَ يَفْعَلَانِ) [2] للغائبين بكسر النون أو غائب وغائبة (وَتَفْعَلَانِ) [3] للمخاطبين بكسرها أو مخاطب/[4] [أو][5] مخاطبة أو مخاطبتين أو غائبتين.

وقال ابن الباذش[6] في المؤنثين الغائبين المعبر عنهما بالضمير أولا أنه يقال: "هما يفعلان" بالمثناة التحتية [7]، (وَيَفْعَلُونَ) [8] للغائبين بفتح النون وللغائب والغائبتين أو أكثر، وللغائبين بالكسر أو أكثر مع الغائبة أو أكثر، (وَتَفْعَلُونَ) (وَتَفْعَلُونَ) [9] للمخاطبين بالفتح، أوللخطاب في التذكير والتأنيث معا كالذي قبله في جمع التذكير والتأنيث، (وَتَفْعَلِينَ) [10] للمخاطبة.

(فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ؛ فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ) [11] ولو محذوفا نحو: جاء صالحا القوم، وقد تسكّن نونها في نحو: اللذان وذان، وتزاد بعدها نون مكسورة فتدغم فيها، وقيل: نون التثنية هي المكسورة، والزائدة هي الساكنة.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص4.

(2) ينظر متن الآجرومية ص4.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 4.

(4) بداية الصفحة (31/ب) من النسخة (ج).

(5) في النسخة (ب): [و].

(6) أحمد بن علي بن احمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر المعروف بابن الباذش النحوي ابن النحوي(ت 540 هـ) إمام نحوي متقدم، راوية مكثر، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه، وشاركه في كثير من شيوخه. وروى أيضاً عن أبي علي الغساني، وأبي علي الصدفي. وكان عارفاً بالأسانيد، نقاذاً لها، ألف الإقناع في القراءات، لم يؤلف مثاله. مولده في ربيع الأول سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، ومات في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسمائة. بغية الوعاة (ج1/ ص 338).

(7) " نحو الهندان هما يفعلان (فألزم ابن أبي العافية التاء) حملا على المعنى (وصححه أبو حيان وخالف ابن الباذش) فجوز التاء حملا على لفظهما وذكر أنه قاله قياسا ولم نعلم في المسألة سماعا من العرب ولا نعتا لأحد من النحاة". همع الهوامع (ج3/ص295).

(8) ينظر متن الآجرومية ص4.

(9) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(10) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(11) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ) [1] تنازعا فيه، فعلى تعليقه بتنصيب يقدر الضمير والجار لتخفض أي تنصب وتخفض [بها] [2] بالياء فيها متعلق بتخفض، وبالياء متعلق بتنصب في نية التقديم، وهذا على جواز حذف الفضلة المعمولة للمتأخر المهمل، وعلى تعليقه بتخفّض يقدر ذلك لتنصب ولا يذكر لأنه فضلة، أي تنصب بها وتخفض بالياء، والضمير المجرور عائد للياء بعدها لجواز عود الضمير لمتأخر لفظا ورتبة في التنازع.

(وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ؛ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ) [3] الساكنة سكونا ميتا قبلها (20/أ) ضمة إلا في المقصور فسكونا حيّا، وكذا الياء بعد الألف يكون سكونها حيّا[4] نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[5] بفتح اللام دلالة على الألف الألف المحذوفة للساكن/[6]، فانظر ما كتبناه على المرادي[7]. ومثال الياء: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[8].

(وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ) [9] أعطى المثنى الألف لكثرته في الكلام وخفة الألف، وأعطى الجمع الواو لثقلها وكون الجمع أقل من المثنى، كذا قيل، وفيه أنه لا نسلم أن ورود التثنية أكثر من ورود الجمع بل أقلّ، أو لأن الألف أخف، ومعنى المثنى أقل، والواو أثقل، ومعنى الجمع أكثر، فتناسبت وأعطيا معًا الياء حملا/[10] للنصب على الجر، لأنهما معا في الفضلات غالبا، بخلاف الرفع لأنه في العمد، ويكون في الفضلة عند القلب نحو: كسرَ الزجاجَ الحجرُ، إلا أن هذا عمدة في المعنى، وفي نية النصب، [والحجر عمدة في المعنى وفي نية الرفع] [11]، وأعطيا النون

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(2) محذوف في النسخة (ب) و(ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص5.

(4) ساقط من النسخة (ب) و(ج).

(5)(فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٥﴾) [سورة محمد آية 36].

(6) بداية الصفحة (21/ب) من النسخة (ب).

(7) ولم أعثر على تفصيله في المسألة.

(8)(وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾) [سورة ص آية 46].

(9) ينظر متن الآجرومية ص5.

(10) بداية الصفحة (32/أ) من النسخة (ج).

(11) محذوف في النسخة (ب).

عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركة، ومن التنوين، وقيل عوضا من التنوين فقط. وكسرت في المثنى تخلصا من التقاء الساكنين، فإن أصل التخلص منه بالكسر، [وأصل النون السكون لأنّه حرف، والصل في البناء السكون، وأصل للتخلص من السكون بالكسر، إنّما هو في الفعل يجزم أو يبنى على السكون، ويليه ساكن فيخلص بالكسرة لأنها لا تكون إعرابا فيه فيحمل عليه الحرف والاسم المبني على السكون] [1]، وفتحت في الجمع فرقا وتخفيفا.

(وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ؛ فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ) [2] بالشروط المذكورة، فلو أضيف بعضها للياء أعرب بالحركة المقدرة على ما قبل الياء، نحو: جاء أخي، بإسكان الياء وفتحها بلا تشديد، والواضح أن يقدر الإعراب على الواو والياء والألف في الاسماء الخمسة، لأن الواو فيها أصل مثلا، والألف والياء بدل منها، ولا يكون ما هو من الكلمة إعرابا لها، لأن الإعراب للكلمة كالعرض للجسم، فلا بد أن يكون زائدا، وأما جمع المذكر السالم، فعلامة الإعراب فيه الواو والياء لأنهما زائدتان عن الكلمة، فهذا أولى مما اشتهر من إعراب الاسماء الخمسة بالحروف مما قيل عن سيبويه من تقدير الإعراب على الحروف في الاسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم وظاهره أنه يقدر أيضا في التثنية [3].

(وَأَمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ؛ فَتُرْفَعُ بِالنُونِ) [4] والمراد بالأفعال الخمسة: الأنواع الخمسة. أحدها المضارع المتصل به ألف الإثنين المبدوء بالياء، والثاني المبدوء كذلك بالتاء، والثالث المتصل به واو مبدوء بالياء، والرابع المبدوء كذلك بالتاء والخامس المتصل به ياء المخاطبة ولا يكون إلا مبدوءا بالياء.

(وَتُنْصَبُ وَتَجْزَمُ بِحَذْفِهَا) [5] قدم النصب لأنه أولى وأقرب إلى الرفع لاشتراكهما في الاسم/[6]، ولو قدم الجزم من من حيث أنه في الفعل نظير الجرّ في الاسم لكان وجيها، والواو والياء والألف ضمائر مبنيات لشبههن بالحرف في

(1) ساقط من النسخة (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص5.

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 136) والكتاب (ج2/ص5)، ويراجع: الإنصاف ص 13.

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(6) بداية الصفحة (32/ب) من النسخة (ج).

الوضع على حرف واحد، وكذا من كان من الضمائر على حرف، وأما ما على حرفين فلشبهه بالحرف الموضوع على حرفين.

وأما ما على ثلاثة كنحن أو أربعة كـ"إِيَّا"، فللحمل على ما وضع على حرف أو حرفين، والحرف المشبه به هو حرف المعنى، ولا تتوهم أنه لا بد في الشبه الوضعي من الإتفاق في الحركة والسكون الحي والميت، وإنما ذلك مناسبة واستحسان، فلك تشبيه المتحرك بالساكن، والساكن بالمتحرك والمتحرك بما يخالف حركته.

وإن شئت فقل: في جميع الضمائر أشبهت الحرف في المعنى، فإن كل حرف للخطاب أو الغيبة أو التكلّم [1] وكذا كل ضمير، ولا تشترط الموافقة في الوحدة والتذكير وغيرهما، وإنما ذلك مناسبة واستحسان، فالواو والضمير أشبهت واو العطف وفاءه، كما أشبهت ميم الجمع وذلك في الوضع، وأشبهت الميم المذكورة في الجمع وأشبهت كاف الخطاب/[2] في "إياكم" وهاء الغيبة في "إياهم".

(1) اللفظة مكررة سهوا في النسخة (ب).

(2) بداية الصفحة (22/أ) من النسخة (ب).

(بَابُ الأَفْعَالِ)

قدّم الكلام عليها وعلى أحكامها عن الكلام على الأسماء وأحكامها . (20/ب) وإن كانت فرعا للأسماء لقلة الكلام فيها بالنسبة للأسماء ولفرعيتها على الاسماء في الاشتقاق، وفرعية ما أعرب منها على ما أعرب من الاسماء في الإعراب، و"ال" للحقيقة أو للعهد الذهني .

(الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ) [1] إما على مذهب البصريين [2] من أن الأمر ليس قطعة من المضارع، لكنه كقطعة منه، فالأمر ظاهر، وإما على قول الكوفيين إنه قطعة منه [3]، فجعلها ثلاثة [4] باعتبار ما في الذي يسمى/[5] أمرا من حذف حرف المضارعة مع لام الأمر، ومن ذلك وزيادة همزة الوصل في نحو: اضرب، فالأفعال الحقيقة عندهم نوعان: ماض ومضارع.

(مَاضٍ) [6] وزنه "فَاعٍ" بحذف لام الكلمة، وتثبت نصبا، وحيث لم يكن التنوين إلا في الوقف، فالراجح حذفها، وإسكان ما قبلها رفعا وجرّا وقد تحذف نصبا، [ولغة العرب يقولون نثرا وشعرا: رأيت قاضٍ بالتنوين، وحذف الياء كقوله [7]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ ** وَدَارِي بِأَدْنَى [8] حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5 .

(2) قال السيوطي (وهو على مذهب البصريين): " الفعل ثلاثة أقسام. . . .والبصريون على أنه أصل برأسه (يقصد الأمر) وما ذُكر في أصله فممنوع" الهمع (ج1/ص30 و 39) .

(3) وقال: " خلافا للكوفيين في قولهم: قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعا من المضارع " المصدر نفسه (ج1/ص30 و39) .

(4) وفاقا لمذهب البصريين.

(5) بداية الصفحة (33/أ) من النسخة (ج) .

(6) ينظر متن الآجرومية ص5 .

(7) لقيس بن الملوّح، البيت من الطويل، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج8/ص 346) .

اللغة: الواشي: النمام الناقل للأخبار. اهتدى ليا: أي عرف مكاني ونقل أخباري. والشاهد فيه: واشٍ، وأصله: واشيًا، إذ تحذف ياء المقصور في حالتي الرفع والجرّ، وتثبت نصبًا في الأصل.

(8) جاء في النسخة (ب):(وداري في)، وجاء في الشواهد: وداري بأعلى. أقول: وهو الأصح ليستقيم الوزن. المصدر نفسه (ج8/ص 346) .

ومن ذلك قراءة جعفر الصادق [1]: ﴿مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[2] بإسكان الياء وهو جمع تكسير][3].

والتحقيق أنه حذفت الياء، وهي لامه بعد حذف ضمتها أو كسرتها للثقل، دفعا لالتقاء الساكنين، أحدهما هي، والآخر التنوين. وذلك لأن الياء حرف علة بعض كلمة، والتنوين حرف صحيح كلمة. [والقاعدة أنه إذا التقى ساكنان: الأول حرف علة، والثاني صحيح، حذف حرف العلة كما هنا، وقيل لمّا التقى ساكنان، حذف التنوين لأنّه طرف] [4]، ثم الياء لأن [قبلها دليلا] [5] الكسرة، فخيف من عود الياء إذا أشبعت الكسرة، فرد فرد التنوين، وقول بعضم: خيف ذلك، فزيدت كسرة حصل بها التنوين، تعليما للمبتدئ باعتبار الخط، فإن الحرف لا يحرك بحركتين، وإنما تكتبان في الخط على حرف واحد، لأن أحدهما حق الحرف، والآخر علامة للتنوين وهي التي لم تلِ الحرف من حيث إنه لا يثبت خطًّا.

وبدأ بالماضي لأنه غير فرع عن فعل من الأفعال[6]، والمضارع فرع عنه على الصحيح عندي، وذلك أنه زيد على الماضي حرف المضارعة، وتغير فكان مضارعا، فالمزيد عليه أصل للمزيد.

---

(1) جعفر الصادق (80 – 148 هـ = 699 – 765 م) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط، الهاشمي القرشي، أبو عبد الله، الملقب بالصادق: سادس الائمة الاثني عشر عند الامامية. كان من أجلاء التابعين. وله منزلة رفيعة في العلم. أخذ عنه جماعة، منهم الامامان أبو حنيفة ومالك. ولقب بالصادق لانه لم يعرف عنه الكذب قط. ينظر الأعلام للزركلي (ج 2/ ص 126).

(2)(لاَ يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِاللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴿٨٩﴾) [سورة المائدة آية 91].

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخة (ب). و(ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخة (ب). و(ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من النسخة (ب). و(ج).

(6) قال السيوطي: " الأولى ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد والأمر منه بعد طرحها. والجمهور على أن الثلاثة أصول الثانية ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وأن الأمر مقتطع من المضارع " الهمع (ج1/ص39).

والأمر؛ قال قوم: فرع المضارع، وبقية منه فتأخر[1]، ولأن كل حادث مسبوق بإرادة الله إياه ثم بالقول، ثم بـ"كُنْ" كما قال الله سبحانه:/[2] ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3] فانظر ما ذكرت في تفسيري[4] في معنى قوله: "كُنْ".

ولو قدم المضارع لإعرابه وشبهه بالاسم في أمور معنوية؛ كالإبهام والتخصيص وأمور لفظية كتحريك ما يتحرك من اسم فاعله، وسكون ما يسكن منه، أعني أوّلهما وثانيهما وما بعد ذلك، فالأمر لأنه فرعه لصح/[5]. ولكن ما ما فعل أولى لما ذكرت، ولملازمة المضارع للزيادة.

ولو قدم الأمر فالمضارع فالماضي، لجاز لأن الشيء قبل وقوعه مستقبل، فالأمر دائما مستقبل، فإذا شرع في الأمر فهو حال، والمضارع للحال، وقد يكون أيضا مستقبلا، وإذا فرغ كان ماضيا.

ودخل في الماضي نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[6]، مما معناه مستمر وما معناه متصل إلى زمان زمان التكلم نحو قولك: قام زيد، إذا قام قبل قولك، واستمر إلى شروعك في القول أو لما بعده ونحو: رحم الله أبا بكر، وغضب الله على الكفار، مما هو دعاء مستقبل المعنى، والماضي المستعمل في الأمر أو في الاستقبال كالواقع (21/أ) شرطا أو جوابا، فالكل يسمى ماضيا نظرا للأصل، والغالب في نظائرها ويجوز في: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ

(1) القول للكوفيين: أن الفعل قسمان فقط لا ثلاثة أقسام، وجعلوا الأمر قطعة من المضارع. ينظر: " الهمع (ج1/ص30 و 39).

(2) بداية الصفحة (33/ب) من النسخة (ج).

(3)(إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾) [سورة النحل آية 40].

(4) جاء في تيسير التفسير قوله: "إذا تعلقت إرادتنا الإلهية لوجود شيء في وقته؛ حصل بلا علاج ولا آلة ولا تأخر، و"كن" فعل تام، ولا حاجة لتقدير ""كن موجودا" تيسير التفسير (ج7/ ص451) تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي ولجنة من الأساتذة/ دار النشر: المطبعة العربية- غرداية/ رقم الطبعة: بلا/ تاريخ الطبع: 2002م.

(5) بداية الصفحة (22/ب) من النسخة (ب).

(6)(إِلاَّ مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَـٰلِحاً فَأُوْلَـٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَـٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴿٧٠﴾) [سورة الفرقان آية 70].

غَفُوراً رَّحِيماً﴾[1]، وما أشبه هذا أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، بأن يراد أنه ثبت في الأزل وفي اللوح المحفوظ الغفران والرحمة.

(وَمُضَارِعٌ) [2] وعن بعض قدم الماضي لسبقه وأخر الأمر لفرعيته على المضارع وهذا في غير واحد، وأما في الواحد فهو مستقبل، وفي حال الوجود للحال، وإذا انقطع فقد مضى، فالماضي متأخر والاستقبال سابق، ويليه الحال بينه وبين الماضي.

والتحقيق أن المضارع والأمر للاستقبال الشامل للحال المتصلة بزمان التكلم، وإذا استعملا في غير ذلك فمجاز، وقد يستعمل المضارع للأمر.

(وَأَمْرٌ) [3]/ [4] دخل فيه ما يسمى دعاء. وهو ماكان من الأسفل إلى الأعلى نحو: اضرب العدو يا والدي، وما وما يسمى بالالتماس وهو ماكان من المثل، والحق أن الكل يسمى فعل أمر اصطلاحا، وذلك أن الأمر فيه ملاحظ بمعنى الطلب وتسميته دعاء أو التماسا تأدّبٌ، ولم يذكر بعضهم الالتماس، فإما أن يدخل في الأمر أو في الدعاء، وظاهر الدماميني [5] جواز إدخاله في الأمر[6]، ودخل في الأمر ما استعمل للتهديد أو للإباحة أو في الإخبار أو غيرها مما يذكر الأصول.

---

(1)[سورة الفرقان آية 70].

(2) ينظر متن الآجرومية ص5.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(4) بداية الصفحة (34/أ) من النسخة (ج).

(5) البدر الدماميني (763 – 827 هـ = 1362 – 1424 م) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني: عالم بالشريعة وفنون الادب. ولد في الاسكندرية، واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون. وتصدر لاقراء العربية بالأزهر. ثم تحول إلى دمشق. ومنها حج، وعاد إلى مصر فولي فيها قضاء المالكية. ثم ترك القضاء ورحل إلى اليمن فدرس بجامع زبيد نحو سنة، وانتقل إلى الهند فمات بها في مدينة (كلبرجا). من كتبه (تحفة الغريب – ط) شرح لمغني اللبيب، و(نزول الغيث – خ) ينظر الأعلام للزركلي (ج 6/ص 57).

(6) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (ج1/ص202).

(نَحْوُ: ضَرَبَ) [1] وذَهَبَ وعَلِمَ وفَرِحَ وظَرُفَ ورَحُبَتْكُمُ الدَّارُ، [وَطَلَعَ بِشْرٌ اليَمَنَ] [2]وَوَعَدَ ووَجِلَ وقَالَ وبَاعَ وهَابَ وخَافَ وطَالَ ودَعَا ورَمَى وأَكَلَ ونَاءَ وشَاءَ ورَدَّ ومَسَّ ووَدَّ وأَدَّ، فما كان كضَرَبَ وما بعدهُ إلى ظَرُفَ فصحيح، وما كان كأَكَلَ ونَاءَ وشاءَ وقرأَ فمهموز، وما كوَعدَ ويسرَ مما فاؤه واو أو ياء فمثال، لأنه أشبه الصحيح، وما كقَالَ وبَاعَ فأجوف لوقوع حرف العلة في جوفه معلاً لا مصححا، وما فاؤه واو ولامه ياء كوَقَى ووَلَى فلفيف مفروق اجتمع فيه حرفا علّة على صحيح بينهما، وما عينه واو ولامه ياء كطَوَى ورَوَى فلفيف مقرون/[3]، فكأنهما اكتنفاه لغلبتهما، وما كدَعَا ورَمَى فمنقوص، وما عينه ولامه من جنس واحد فمضاعف وأصمّ كرَدَّ، وكذلك في غير الفعل ونحو: دَحْرَجَ وكَلَّمَ وانطَلَقَ واسْتَخْرَجَ.

(يَضْرِبُ) [4] ومضارعات ما مر.

(اِضْرِبْ) [5] واو أمر ما مر بقطع الهمزة مكسورة، وإنما قطعت لأن هذا اللفظ اسم للّفظ الدال على الأمر بالضرب، وكذا اللفظان قبله اسمان للفظ الدال على الضرب الماضي والمستقبل والحال [6].

والتحقيق "أن يضرب" خبر آخر على/[7] حذف مضاف، وكذا اضرب أي وذلك نحو: ضرب نحو: يضرب،(21/ب) ونحو: اضرب، فحذف المبتدأ، والمضافان أو مجموع الثلاثة مضاف إليه، ويجوز عند ابن مالك وصل همزة اضرب حكاية [8]، ويضعُف كون ضرَبَ مضافا ليضربُ، ويضربُ مضافا لاضربْ، لأن التمثيل حينئذ

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) ساقطة من النسخة (ج).، والشواهد بألفاظها في حاشية الصبان على شرح الأشموني قال: قوله: (رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما، وجاء في المغني: " ولا ثالث لهما، أي ليس ثم فعل مضموم العين عُدّي بالتضمين إلى المفعول غير هذين". المغني (ج2/ص141).

(3) بداية الصفحة (23/أ) من النسخة (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(6) في النسخة (ب): الماضي [والحال] والمستقبل.

(7) بداية الصفحة (34/ب) من النسخة (ج).

(8) في قوله: إن كان الذي بعد حرف المضارعة ساكنا كنون(ينتصر)، فابدا بهمزة الوصل نحو (انتصر) .ينظر: شرح الكافية الشافية / لابن مالك/ (ج 4/ص2243).

حينئذ يكون صريحا في الماضي فقط، واستغنى بالتمثيل، لأن المثال يقوم مقام التعريف بالجنس عند جماعة من المحققين كابن الحاجب، ولسهولة التناول بالمثال على المبتدئ.

(فَالمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَدًا) [1] لفظا كضربَ أو نيةً كـ"دعا" و"رمى" أصلها دَعَوَ ورَمِيَ بفتح الواو والياء، حذف فتحهما وقلبتا ألفا لتحركهما بعد فتح، ولا شك أن الأصل ذلك إجماعا، فليس هذا ونحوه من باب قول بعض، أن حركة البناء لا تقدّر، فإن معناه للمعنى، لأن المعنى لا يحتاج إليها، وأما ذكر صلتها للبيان فجائز. وكضرب المسكن للوقف أو للضرورة وكضربت فإنه سُكّن تخفيفا لئلا تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة تواليا تحقيقيا أو تقديريا، كقلت وبعت، فإن أصله قولت وبيعت بفتح الواو والياء، واما الخماسي والسداسي والرباعي فمبنيات على الثلاثي تجتمع فيه الحركات كاستخرجت، وحمل عليه ما لا تتوالى فيه لو حرك كدحرجت، وأما نحو: شجرة فتاء التأنيث في نية الانفصال، وأما عُلَبِطٌ [2] وجَنَدِلٌ [3]، فأصلهما بألف بعد اللام والنون، وكضربوا وكضربوا فإنه ضم للواو وكالماضي الذي أشبعت فتحة آخره، وكالماضي المتصل به ألف الإثنين على القول: بأن فتحة هذين النوعين غير الفتحة الأصلية، والفتحة الأصلية محذوفة.

وقيل هو في نحو: ضربتُ مبني على السكون، لأن الضمير مما يرد الشيء لأصله في نحو: ضربوا/[4] مبني على الضم، ويرده إذ البناء يكون على اللزوم لا على التحويل، فلا يبنى اللفظ تارة على الفتح مثلا، كضَرَبَ، وعلى السكون أخرى كضربْت، وأما هاء الضمير فمبنية على الضمن وإذا كسرت فلعارض كُسر قبلها، أو سكون ياء

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) رجل عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ: ضَخْم عظيم. وناقة عُلَبِطة: عظيمة. وصدْر عُلَبِطٌ: عريض. ولبن عُلَبِطٌ: رائب مُتَكَبِّدٌ خاثِرٌ جدّاً، وقيل كل غليظٍ عُلَبِطٌ، عُلَبِطٌ، وكل ذلك محذوف من فُعالِلٍ، وليس بأَصل لأَنه لا تتوالى أَربع حركات في كلمة واحدة. والعُلَبِطُ والعُلابِطُ القَطِيعُ من الغنم. لسان العرب (ج9/ص341). وزاد السيوطي "عَرَتَنٌ". "نظر: الهمع (ج1/ص192) وشرح التسهيل (ج1/ص 125).

(3) والجَنَدِل: الجَنَادِل، قال سيبويه: وقالوا جَنَدِلٌ يَعْنُون الجَنَادِل، وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف. وأَرض جَنَدِلة: ذات جَنَدِل؛ وقيل: الجَنَدِل، بفتح الجيم والنون وكسر الدال، المكان الغليظ فيه حجارة. لسان العرب (ج2/ص356). وينظر: الهمع (ج1/ص192). وشرح التسهيل (ج1/ص 125).

(4) بداية الصفحة (35/أ) من النسخة (ج).

للبناء، ويرده أن الضم ثقيل لفظا، والفعل ثقيل المعنى لدلالته على الحدث والحدوث/[1] والزمان وضعا، وعلى الفاعل والمعمول التزاما، فلا يبنى الثقيل على الثقيل، وفيه غير ذلك بسطت في غير هذا الشرح، وقد يدل على الفاعل وضعا[2] والأمر مجزوم[3] معرب مجزوم بلام الأمر محذوفة للتخفيف لكثرة الاستعمال وتبعتها تاء الخطاب لئلا يلتبس بغير الأمر[4]، وقد نطق باللام والتاء في قراءة جماعة[5]: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾[6]، وفي الحديث: ﴿لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ﴾[7]، وقول الشاعر[8]:

لِتَقُمْ أَنتَ يَا ابْنَ خَيرِ قُرَيشٍ ** وَلْتُقَضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا .

---

(1) بداية الصفحة (23/ب) من النسخة (ب).

(2) زائد في النسخة (ب).

(3) مكرر في النسخة (ب).

(4) ينظر: الإنصاف ص 414-415.

(5)وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب وغيرهما، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ "فبذلك فلتفرحوا" بالتاء؛. ينظر: تفسير القرطبي (ج8/ص 354).

(6)(فُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾) [سورة يونس آية 58].على رواية ورش عن نافع.

(7) الشاهد بلفظه مشهور في كتب النحو، وبعض كتب التفسير، واستشهد به في أكثر من موضع، ينظر: شرح الكافية الشافية (ج3/ص 1566) .والهمع (ج2/ص444) وحاشية الخضري (ج2/ص119) وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص84) وتفسير القرطبي (ج8/ص 354) تحقيق: هشام سمير البخاري/ دار عالم الكتب ، الرياض – المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى/ تاريخ الطبع: 2003 م. لكنني لم أعثر على الحديث بهذا اللفظ في ما لديّ من كتب الحديث، بل ما وجدته هو: ﴿عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَايِشٍ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ السَّكْسَكِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "احْتَبَسَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ. . .فَقَالَ لَنَا: عَلَى مَصَافِّكُمْ. . . ﴾ أخرجه الترمذي، كتاب: تفسير القرآن عن رسول الله، باب: ومن سورة ص، رقم 3956. [الترمذي (الإمام أبو عيسى – توفي 297 هـ-)/ سنن الترمذي، ترقيم: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، د.ت]. وأحمد، مسند الأنصار، حديث: معاذ بن جبل رضي الله عنه، رقم 21604. أحمد (الإمام أبو عبد الله بن حنبل)/ المسند، دار إحياء التراث العربي د.ت). أما شاهد (لتأخذوا) فقد ورد في حديث آخر وهو: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَقُولُ: « لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ. رواه مسلم، كتاب: الحج، باب: باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، رقم: 1297، ص 512. وأبو داود، كتاب: المناسك، باب في رمي الجمار، رقم: 1970، ص 226.

(8) البيت مجهول النسب، وهو من الخفيف، انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج8 /ص73). ويُروي: كي تقضّي. والشّاهد فيه: "لتقضّي" في الجزم بلام الأمر قبل حذفها على قول الكوفيين.

والأصل في البناء السكون، وعلامة الجزم السكون أو حذف الآخر أو حذف النون وإن اتصلت بالأمر نون التوكيد مباشرة أو نون الإناث بني على الفتح مع الأولى [للتركيب كخمسة عشر] [1]، وعلى السكون مع الثانية رجوعا إلى أصله لاتصاله بما يختص بالفعل، وكان على السكون لشبهه في المتصل بضمير الرفع المتحرّك، وكان في محل جزم بلام الأمر المحذوفة.

وقال البصريون: مبني على سكون أو حذف،(22/أ) وأنه صفة على حدة لاحذف فيها، ويحتمله كلام المصنف بأن تكون في كلامه مبالغة بحذف أداة التشبيه، أي مثل مجزوم أي مثل مضارع مجزوم كزيد أسد، أو لتسمية شيء باسم ما يشاكله كتسمية صورة الفرس المنقوشة فرسًا.

وقال ابن طلحة [2] والسهيلي[3] وابن دَرَسْتَوْيه [4] بإعراب المضارع المتصل به نون الإناث إلا أنه سكّن لفظا لشبهه/ [5] بماض اتصل به ضمير رفع كـ"ضربتُ" فيقدر رفعه ونصبه وجزمه بحسب العوامل [6].

---

(1) ساقط من النسخة (ب). و(ج).

(2) يزيد الفصيح (ت نحو 320 هـ- 932 م) يزيد بن طلحة العبسي، أبو خالد: كاتب بليغ، له شعر. من أهل إشبيلية. كان أستاذا في علم العربية واللغة، من فصحاء الخطباء. أورد أبو بكر الزبيدي قطعة من نثره كتب بها إلى أهل " قرمونة " يحضهم على الطاعة، وأبيات جيدة من شعره، آخرها:" تفضل بالفضل الذي هو أهله. . . وأدرك ماء الوجه من قبل أن يجري "وكان يعرف بيزيد الفصيح. ينظر الأعلام للزركلي (184/8).

(3) السهيلي (508 – 581 هـ = 1114 – 1185 م) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي:حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير. ولد ضرير. ولد في مالقة، وعمي وعمره 17 سنة. ونبغ، فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها. نسبته إلى سهيل (من قرى مالقة) من كتبه (الروض الانف – ط) في شرح السيرة النبوية لابن هشام، و(تفسير سورة يوسف –خ) و(التعريف والأعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام –خ) و(الايضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين) و(نتائج الفكر). ينظر المصدر نفسه (ج 3/ ص313).

(4) ابن درستويه (258 – 347 هـ = 871 – 958 م) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة، فارسي الاصل، اشتهر وتوفي ببغداد. له تصانيف كثيرة، منها " تصحيح الفصيح –خ " يعرف بشرح فصيح ثعلب. وكتاب " الكتاب – ط " و" الارشاد " في النحو و" معاني الشعر " و" أخبار النحويين " و" نقض كتاب العين " و" شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والافعال مؤلفا على حروف المعجم –خ " ينظر المصدر نفسه (ج 4 /ص 76).

(5) بداية الصفحة (35/ب) من النسخة (ج).

(6) " فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وعللوه بأنه قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على بقائه" همع الهوامع (ج1/ص 67)، وهذا خلافا لابن مالك في التسهيل الذي قال ببنائه. ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص114).

وقال الأخفش المتصل به نون التوكيد مبني، ولو قدر فاصل أو ذكر. والظاهر أنه مبني عنده على فتح مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة للواو أو الياء أو الألف كما فتح عند عدم الاتصال للبناء [1].

وقالت طائفة: معرب ولو لم يفصل، وإعرابه مقدر منع من ظهوره فتحة التخفيف الشبيهة بفتحة البناء المركّب.

(أَبَدًا) [2] واتفقوا على أنه مبني على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، وعلى السكون إذا كان فاعله نون الإناث أبدا، كذا قيل [3].

والظاهر أن من يقول بإعراب المضارع المتصل به نون الإناث أو نون التوكيد يقول بإعراب الأمر المتصلة إحداهما به، إن بُنِيَ على قول الكوفيين [4].

وأخّر المضارع لطول الكلام عليه بذكر تعريفه ورفعه ونصبه وجزمه ونواصبه وجوازمه.

(وَالْمُضَارِعُ مَاكَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ) [5] الدالة على تكلم وخطاب وغيبة وحدها، أو مع تأنيث.

ولو قال: ماكان في أوله همزة تكلّم أو نونه أو ياء غيبة أو تاء خطاب أو تاء غيبة وتأنيث، لكان أولى، وتاء تقومين للخطاب، وياؤه له، وللتأنيث فقد دلّ على الخطاب بحرفين، فإنّ الياء للخطاب في: قومي، وكذا هنا، وهذه المعاني لا يدل عليها حرف أصلي في أوّل الفعل: كأكل ونبعَ الماء وتبع ويسّر ونحو: أكرم وتكلم وبصر ونرجس، أوائله زوائد لاتدل على تلك المعاني، وظاهر كلامه لا يخرجها، وقيل نون "نَرجسَ" أصل، ولكن اعتمد على الشهرة، وتوقيف المعلم.

---

(1) قال ابن عقيل: " وذهب الاخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد. ومثال ما اتصلت به نون الاناث: (الهندات يضربن) والفعل معها مبني على السكون " شرح ابن عقيل (ج1/ص39).

(2) ينظر متن الآجرومية ص5.

(3) قال ابن عقيل: " الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد نحو هل تضربن يا زيد فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور " المصدر نفسه (ج1/ص39).

(4) قال ابن هشام: " والمعربُ: المضارعُ نحو (يَقومُ) لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المبَاشِرَة فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون نحو (وَالمطَلقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)، ومع نون التوكيد المباشرة مبنىٌّ على الفتح نحو (لَيُنْبَذَنَّ) وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً نحو (لَتُبْلَوُنَّ -إِمَّا تَرَيِنَّ -وَلاَ تَتَبِعَانِّ). والحروف كلُّها مبنية" أوضح المسالك (ج1/ص 37-38).

(5) ينظر متن الآجرومية ص5.

وإن قلت إدخال، كان في التعريف مفسدا له لصدقه على الأمر، فإنه قد كان فيه حرف المضارعة، وحذف عند الكوفيين[1].

قلت: المراد بالأفعال في التعريف/[2] مجرد ثبوت الحدث [بقطع النظر عن الماضي] [3]، والحال والاستقبال، وقيل الاستمرار، فذلك مجاز مشهور لا يضر في التعريف، والظرفية مجازية، فإن الأول هو أحد الأحرف، فإسقاط "في" أولى، وذلك على حد قولك: في زيد قدوة/[4] مع أن المراد بالقدوة زيد، أو تخيل فسحة قبل الحرف الثاني، وقال أن أحد الأحرف تكون فيها، وإنما قال أحد بالتأنيث بجواز تأنيث الحرف، فإن الهمزة حرف والنون حرف والياء حرف والتاء حرف، وهُنَّ حروف معانٍ، وتسمى كلمات عند بعض [5].

والحرف يجوز تأنيثه، تقول التاء مفتوحة ومفتوح، وعلى التأنيث [6] قال الأربع بعد[7] التاء، فإن الثلاثة [8] والعشرة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر في اللغة الفصحى.

---

(1) قال ابن هشام: " وزعم الكوفيون وأبو الحسن (يقصد الفرّاء) أن لام الطلب حُذفتْ حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد، وأن الأصل لتقُمْ ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول " المغني (ج3/ص 236).

(2) بداية الصفحة (36/أ) من النسخة (ج).

(3) زائد في النسخة (ب). و في النسخة (ج) قوله "المضيّ " وهو تسمية أخرى للماضي.

(4) بداية الصفحة (24/أ) من النسخة (ب).

(5) قال المرادي: " الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط. فقوله كلمة؛ جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. . . . . واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح، من جهة أنه يخرج عنه، من الحروف، ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنما وكأنما. والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة. وأما نحو: إنما وكأنما، مما هو كلمتان، فهو حرفان، لا حرف واحد، بخلاف نحو كأن مما صيره التركيب كلمة واحدة، فهو حرف واحد." الجنى الداني ص20 تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل/ دار الكتب العلمية- بيروت/ رقم الطبعة: الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1992م. وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص20) والهمع (ج1/ص19).

(6) جاء في النسخة (ب): (الثانية).

(7) في النسخة (ج) قوله " بعدم".

(8) زائد في النسخة (ب). جاء في النسخة (ب): (الثالثة).

وأجازوا العكس مع حذف المعدود، والوصف بالعدد نحو: رجال تسعٌ، وهو لغة[1] قوم، ولو لم يحذف المعدود ولم يوصف بالعدد، والزوائد جمع زائدة دليل إحدى، والأربع لا زائد، وقد يجوز كونه جمع زائد اعتبارا لتذكير الحرف والوصف الذي على وزن فاعل يجوز جمعه على فواعل إذا كان لغير عاقل.

(يَجْمَعُهُمَا قَوْلُكَ: " أَثْيَتُ")[2] وإذا اجتمعت التاء، وتاء زائدة في الماضي جاز حذف إحداهما، فقيل الأولى وقيل الثانية نحو: ﴿ نَاراً تَلَظَّىٰ ﴾[3]، أي "تتلظى"، ولو كان ماضيا لقيل تلظّت بتاء التأنيث، ومعنى أنيت أدركت أو حِنْت وهو (22/ب) بفتح النون، ويجوز كسره ومعناه تثبّت أو أبطأت، ويجوز في المفتوح أن يكون بمعنى أبطأت/[4]، والإدراك أولى، ثم معنى: (حِنْتُ) و(تثبّتُ)، وهو أولى من (نأيتُ) بمعنى بعدت، وأولى من نأتي معبرا بألفه عن الهمزة، لأن الوصول أولى من الإتيان، بمعنى المجيء الصادق، بمعنى الوصول وبمعنى التوجه، ولأن الماضي قبل المضارع، ولتحقق الهمزة فيه دون نأتي، وأيضا فإن فيه الألف لا الهمزة. والمراد الهمزة ولا بأس، ولكن ما يتعين بالهمزة أولى، ونأتي يجوز إبقاء همزته ساكنة بعد النون، ويجوز قلبها ألفا وبه قرأ ورش[5]، وأيضا أن أن فيه دون غيره ترتيبا لطيفا، وهو كون الثاني ضعف الأول، والثالث ضعف الثاني والرابع ضعف الثالث، فإن الهمزة لتكلم الواحد، والنون لتكلم الواحد عن نفسه مع غيره، ولتكلمه عن نفسه والياء لغيبة الواحد ولغيبة الإثنين ولغيبة الذكور ولغيبة الإناث.

وأما الواحد والواحدة فكأنهما اثنان لتغليب المذكر، وكذا يغلب المذكر أو أكثر على الإناث، والتاء لخطاب الواحد أو الواحدة أو لخطاب اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكورا وإناثا، ولغيبة الواحدة والاثنتين وهي في الغيبة للتأنيث، وأما خطاب واحد وواحدة فكأنه خطاب المذكّرين، وأما خطاب الذكور والإناث فكأنه خطاب الذكور.

---

(1) جاء في النسخة (أ): (وهو نعت).

(2) ينظر متن الآجرومية ص5.

(3)(فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾) [سورة الليل آية 14].

(4) بداية الصفحة (36/ب) من النسخة (ج).

(5) ورش (ت 110 – 197 هـ = 728 – 812 م) عثمان بن سعيد بن عدي المصري: من كبار القراء. غلب عليه لقب " ورش " لشدة بياضه. بياضه. أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر. ينظر الأعلام للزركلي (205/4).

(وَهُوَ مَرْفُوعٌ) [1]/ [2] بتجرده من الناصب والجازم والمراد به عدم الوجود لا التعرّي بعد الوجود، وهو عامل معنوي وجودي لا عدميّ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع خاليا من عامل لفظي فلا يرد أن الرفع وجودي، والعدميّ/ [3] لا يكون علة للوجودي، ولا تقل رفع على أول أحواله، لأنّ كلاّ من الرفع والجزم والنصب مأخوذ من سكون المضارع قبل استعمال، وليسا مأخوذين من الرفع، وفي ذلك مباحث ذكرتها في غير هذا الكتاب.

(أَبَدًا) [4] قال الشنواني [5]: لعله أشار به إلى أنه مرفوع، وإن اتصلت به أحدى النونات، لكن محلا [6] انتهى [7] [7] والظاهر أنه أراد بذكره التأكيد.

(حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ) [8] فإن اتصلت به نون التوكيد يبنى على الفتح أو نون الإناث فعلى السكون نحو: ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾[9]، ودخل عليه ناصب نصب ولو محذوفا، وقد يحذف فيرتفع المضارع أو أو دخل عليه جازم جزم وهو الحرف أو اللفظ، والمضارع المجرّد من الناصب والجازم المتصل بإحدى النونات في محلّ رفع، والمتصل به إحداهنّ إذا دخل عليه ناصبٌ في محلّ نصب، وإذا دخل عليه جازم في محلّ جزم.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) بداية الصفحة (24/ب) من النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (37/أ) من النسخة (ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) الشنواني (ت 959 – 1019 هـ = 1552– 1611 م) أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني: نحوي. تونسي الاصل. ولد في شنوان (بالمنوفية – بمصر) وتعلم في القاهرة، وبها وفاته. له كتب كلها شروح وحواش على (الاجرومية) و(الشذور) و(القطر) في النحو، منها (هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى – خ) مختصر، (ديباجة مختصر خليل) في فقه المالكية، و(الدرة الشنوانية – خ) في شرح الآجرومية، و(هداية أولي الالباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب – خ). ينظر الأعلام للزركلي (ج 2 / ص 62).

(6) معقّبا على حديث « لاَ يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» . . . وجوّز المصنف فيه الرفع والنصب، ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنواني. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (ج2/ص 116).

(7) في النسخة (ب) مختصرة إلى (أهـ).

(8) ينظر متن الآجرومية ص5.

(9)(وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ الَّذِي بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ﴿٢٣٥﴾) [سورة البقرة آية 235].

(فَالنَّوَاصِبُ) [1] جمع ناصب، وإنما جمع على فواعل لأنه صفة لغير العاقل، وهو الحرف أو اللفظ لا جمع ناصبة ناصبة أي كلمة ناصبة بدليل التاء في قوله: (عَشَرَةٌ) [2]، لكن قد يجوز التخريج على ذلك لجواز تأنيث عدد المؤنث المؤنث إذا حذف المعدودن وكذا الكلام في قوله: الجوازم ثمانية عشر. وللتذكير باعتبار الألفاظ لا الحروف، لأن الجوازم ليست كلها حروفا لوجود التاء.

(وَهِيَ: أَنْ) [3] باتفاق [4]، وهي حرف نصب واستقبال ومصدر، ومعناها هو الاستقبال والمصدرية وكذا "كي"، وكل النواصب للمضارع (23/أ) معناها الاستقبال مع النفي المستمر المتأكد في "لَنْ"، ومع الجواب والجزاء في "إذا".

ومن قال الباقي نواصب بأنفسها قال: تدل على الاستقبال مع مالها من معان:/ [5] كالتعليل في لام التعليل، والجحود في لام الجحود، والسببية والترتيب في الفاء، والمعية في الواو، والغاية في "حتى" أو الاستثناء وأحد شيئين، والتعليل في "أو"، وللفاء والواو و"أو" معان وهي: الشركة في معنى العامل، لأنّهنّ عواطف.

وإذا دخلت "أن" على "لا" جاز إبدال نونها لاما، وإدغامه في لام "لا" كقوله عز وجل: ﴿فَهُمْ لاَ يَهْتَدُونَ أَلاَّ يَسْجُدُواْ﴾ [6] ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [7].

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(4) زاد ابن هشام لـ "أن" معنى الجزم في بعض المواضع في إجازة بعض الكوفيين وأبو عبيدة الجزم بها، ونقله اللّحياني وأنشد: **إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا * تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيدُ نَحْطِبِ**. ينظر: المغني (ج1/ص179).

(5) بداية الصفحة (37/ب) من النسخة (ج).

(6)(فَهُمْ لاَ يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلاَّ يَسْجُدُواْ لِلهِ ٱلذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَالاَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ يُعْلِنُونَ ﴿٢٦﴾) [سورة النمل آية 24-25].

(7)(وَمَا لَنَآ أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدِينَا سُبُلَنَاۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٣﴾) [سورة إبراهيم آية 15].

وقد تهمل حملا على ما المصدرية، لأن كلاّ منهما هي حرف مصدر ثنائي، وإذا دخلت على الماضي أهملت، وزعم بعض أنها عملت النصب في محله [1]، وإذا تقدمها ما يدل على اليقين أهملت، ليكون بعده جملة اسمية [2]، وهو اسم "إنّ" وخبرها، والاسمية تدل على الثبوت، وهو أنسب باليقين، واسمها هو ضمير الشأن/[3] .

وأجاز بعضهم إعمالها، وإذا تقدمها ظنٌ أو شكٌ جاز إعمالها، وجاز رفع الفعل بعدها[4]، فتكون مخففة ولا تعمل إن كانت زائدة.

وأجاز الأخفش عملها مستندا بالآية الثانية [5]، فلا نتوكل حال، والحق أنها غير زائدة، وأن حرف الجر مقدر مقدر متعلق بما تعلق به "لنا" أو متعلق بـ"لنا" لنيابته عنه، أي في "أن لا نتوكل" و"لن" على الصحيح، وقيل الناصب "أن" محذوفة بعدها .

.

.

.

.

.

.

---

(1) قال ابن هشام: " وزعم الكوفيون أنّ "أنْ" هذه هي المخففة من الثقيلة، شذّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها "أن" الناصبة أهملت حَمْلا على ما أختها المصدرية " المغني (ج1/ص184) والجنى الداني ص 116 .

(2) مستدلا بقوله تعالى: "أفلا يرون ألاّ يرجعُ إليهم قولا" والأصل: (أنه لا يرجعُ) . المغني (ج1/ص186) .

(3) بداية الصفحة (25/أ) من النسخة (ب) .

(4) قال المرادي: والفرق بينهما (أي العاملة وغير العاملة) أن العامل إن كان فعل "عِلمَ"، فهي مخفّفة، وإن كان فعل "ظنّ" جاز الأمران. الجنى الداني ص220 .

(5) قياسا على قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فـ"أنْ" ها هنا زائدة كما زيدت بعد "فلما" و"لَما" و"لَوْ" فهي تزاد في هذا المعنى كثيرا) .معاني القرآن للأخفش (ج1/ص194) تحقيق: هدى محمود قراعة/ مكتبة الخانجي- القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م. خلافا لقوله: ولو كانت (أَنْ) زائدة لارتفع الفعل. المصدر نفسه (ج1/ص 312) .

قال أبو حيان [1]: "أنْ" أمُّ الباب، ولذا عملت مظهرة ومضمرة، والأمهات مزايا، ويدل على أنها الأم اتفاقهم على أنها ناصبة [2]، واختلافهم في "لن" و"إذن" [3] و"كي"، فقد قال بعض: أن الناصب "أن" مقدرة بعدهن، انتهى [4].

(وَلَنْ) [5] حرف نصب ونفي واستقبال وتأكيد بمعنى أن النفي بها أقوى من النفي بباقي الحروف، و تأبيد مالم تكن قرينة على عدم التأبيد مثل: ﴿ فَلَن أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾[6]، ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[7]، فإن/[8] حتى واليوم قرينتان وكذا قوله[9]:

لَمّا رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتِلاً ** أَدعَ القِتالَ وأَشْهَدَ الهَيْجاءَ.

---

(1) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابو حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، (654 - 745 هـ = 1256 - 1344 م) أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره. من كتبه (البحر المحيط - ط) في تفسير القرآن، ثماني مجلدات و(النهر - ط) اختصر به البحر المحيط، و(مجاني العصر)، و(طبقات نحاة الاندلس) و(تحفة الاريب - ط) في غريب القرآن، و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - خ) ينظر الأعلام للزركلي (152/7).

(2) أي أنها أصل للنواصب كلّها بدليل اتفاق النحاة عليها. ينظر: همع الهوامع للسيوطي (ج2/ ص281) وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان/ (ج 4/ص1637) تحقيق: رجب عثمان محمد- مراجعة: رمضان عبد التواب / دار النشر: مكتبة الخانجي- القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1998م، والجنى الداني ص 217.

(3) وردت في النسخة (ج) "إذاً" منوّنة بدون نون.

(4) وهو قول البصرين. قال السيوطي في "كي": " إن كانت الموصولة، فالنصب بها عند الجمهور، أو الجارة فبأن مضمرة، وجوز الكوفية إظهارها " الهمع (ج2/ص289).

(5) ينظر متن الآجرومية ص5.

(6) ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [سورة يوسف آية 80].

(7) ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [سورة مريم آية 25].

(8) بداية الصفحة (38/أ) من النسخة (ج).

(9) البيت مجهول النسب، من الكامل، انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج 10/ ص 21)وجاء في شرح التسهيل: (لن ما) بلا إدغام. ينظر: شرح التسهيل (ج4/ص22).

اللغة: الهيجاء: الحرب. والشاهد فيه "أدعَ" بالنصب بـ"لن" المدغمة في "ما" لتصبح: "لمّا".

فإنّ "ما" المصدرية الظرفية قرينة [1]، ومنصوب "لن" هو "أدعَ"، وأبدلت نون "لن" ميما، وأدغمت في ميم ما، فصار المجموع "لما"، وأشهدَ بالنصب بـ"أن" محذوفة ما أوّل بمصدر معطوف على القتال، وأما الجمع بين "لن" وأبدًا في ﴿ وَلاَ يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَداً ﴾[2]، فتأكيد من جهة المعنى لا الاصطلاح.

وكثيرا ما يكون الظرف مؤكدا من جهة المعنى نحو: تقدمت إلى قدام، وتأخرت إلى وراء، ولو قلنا "لن" ليست للتأبيد، لم يلزم علينا شيء، فإنّ انتفاء رؤية البارئ سبحانه غير متوقف على أنها للتأبيد، بل لنا أدلة كثيرة على انتفاء الرؤية كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[3].

[(وَكَيْ) [4] حرف نصب واستقبال ومصدر ولا تدل على التعليل، وإنما يدل عليه اللام المذكور ة أو المقدرة قبلها وإنما تدل عليه إذا جعلت جارة، وقدرت "أن" بعدها، وذلك هو الصحيح.

وقال الأخفش: هي أبدا جارة [5]، والنصب بـ"أن" وإن سبقتها لام التعليل فهي تأكيد للام عنده.

.

.

.

.

.

.

---

(1) قال الشدياق في شرح الشّاهد: " أدغمتا(يقصد "لن" و"ما") للتقارب والإلغاز. غنية الطالب ومنية الراغب/ أحمد فارس الشدياق/ ص 236.

(2)(وَلاَ يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتَ اَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّلِمِينَ ۝) [سورة الجمعة آية 7].

(3)(فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنَ اَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجاً وَمِنَ ٱلاَنْعَٰمِ أَزْوَٰجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝) [سورة الشورى آية 9].

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) "عن الأخفش أن (كي) جارة دائما" مغني اللبيب (ج3/ص35).

وقال الكوفيون: هي ناصبة أبدا [1]، وإذا كانت جارة عند البصريين، فظهور "أن" بعدها ضرورة [2].

كقوله[3]:

..... ** ..... أَنْ تَغْرَّ وَتُخْدَعَا .

فـ"ما" زائدة و"تغر" منصوب بـ"أن"، و"كي" حرف جر، وليس من الباب قوله [4]:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُـئِرَتْ ** قَتْلَاكُمُ وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَظْطَرِمُ .

فإن "كي" فيه بقية "كيف" ضرورة [5]] [6] .

(وَإِذاً) [7] حرف نصب واستقبال وجواب وجزاء غالبا [8]، وقال الكوفيون: هي ظرف لما يستقبل من الزمان[9]، والأصل في: إذن أكرمك، جوابا لمن قال: أجيئك إذا جئت وجب أن أكرمك، حذفت الجملة وعوض عنها (23/ب) التنوين وحذف الألف لالتقاء الساكنين، وحذفت "أن".

---

(1) جاء في الانصاف: " ذهب الكوفيون إلى أن كي لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض. . . واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن كي لا يجوز أن تكون حرف خفض لأن كي من عوامل الأفعال وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء " ينظر: الإنصاف ص 455 والمغني (ج3/ص31) .

(2) وجاء فيه أيضا: " وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر. . . . . واحتجوا بأن قالوا الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو ما الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها فإنهم يقولون: كيمه؟ كما يقولون: لمه؟ " . الإنصاف ص456.

(3) لجميل بن معمر، من الطويل، والبيت: **فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانِحاً * لِسَانَكَ، كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتُخْدَعَا** .وفي نسبة البيت وشاهده خلاف .المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج4/ص 203)ومغني اللبيب (ج3/ص35) .

(4) البيت مجهول النسب، وهو من البسيط، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج7/ ص169) .

والشاهد فيه: "تجنحون" مرفوع بثبوت النون، وليس منصوبا بـ"أن" مضمرة بعد "كي"، بل بقيّة من "كيف" حُذفت الفاء منها للضرورة.

(5) "أن تكون اسما مختصرا من كيف". مغني اللبيب (ج3/ص 31) .

(6) ما بين المعقوفتين مقدَّمة في (ب) و(ج) .ومؤخّرة سهوا في (أ)، وقد أشار المصنف إلى ذلك لاحقا .

(7) ينظر متن الآجرومية ص5 .

(8) من قال بنصبها جعلها مركّبة من "إذ" و"أن" الناصبة، وهو الخليل والرندي وقال الزجاج والفارسي: الناصب "أن" مضمرة بعدها لا هي لأنها غير مختصة إذ تدخل على الجمل الابتدائية. الهمع (ج2/ص293) .

(9) ينظر: مغني اللبيب (ج1/ص 109) .

وبعض العرب يهملها [1]، وقد لاتدل على الجزاء نحو: إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا[2]، جوابا لمن قال: أُحِبُّكَ، برفع أظن أظن لأنه للحال، ولا مجازاة في ظنه صادقا، لأن الظن ليس اختياريا/ [3].

وقال الإمام الشلوبين [4]: هي أبدا للجزاء [5]، ولا يبعد أن يكون في إخباره لجاره بظنه صادقا مجازاة، وإنما ينصب بها إذا كان الفعل بعدها مستقبلا، وتصدرت ولم تفصل إلا إن كان الفصل بالقسم أو لا النافية.

قيل: أو بالنداء أو الدعاء وأجيز النصب مع الفصل بالظرف والجار والمجرور، وأجيز بمعمول الفعل، وإن تقدمها واو العطف أو فاؤه فالغالب الإهمال، ووجب إن كان العطف على ماله محل أو إعراب ظاهر أو مقدر مثل: أن يقول: أحبك، فتقول: لم أكذّبك [6] وإذاً أُهنْك/[7]، بجزم "أُهِنْ" عطفا على أكذب[8]وترسم في المصحف بالألف بالألف وفي غيره بالنون عند بعض، وبالألف عند الجمهور، وقيل إن عملت فبالألف، وإلا فبالنون فرقا بينها وبين إذا الشرطية، لأنها إذا عملت تبين إنها غير الشرطية، ويوقف بالنون وقيل بالألف تشبيها بتنوين المنصوب.

---

(1) قال السيوطي: " ذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها، وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب. قال أبو حيان: ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك " الهمع (ج2/ص 295).

(2) قال ابن عقيل: " فيجب رفع "أظن"، وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم تتصدر، نحو: زيد إذن يكرمك فإن كان المتقدم عليها حرف عطف جاز جاز في الفعل الرفع والنصب نحو: وإذن أكرمك " شرح ابن عقيل (ج4/ص6).

(3) بداية الصفحة (25/ب) من النسخة (ب).

(4) الشلوبيني (562 – 645 هـ = 1166 – 1247 م) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الازدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين: من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته باشبيلية. من كتبه " القوانين " في علم العربية، ومختصره " التوطئة " و" شرح المقدمة الجزولية " في النحو. ينظر الأعلام للزركلي (ج 5/ص 62) تهذيب سير أعلام النبلاء (ج 3/ص 279).

(5) "قال الشلّوبين: في كلّ المواضع، وقال الفارسي: في الأكثر". مغني اللبيب (ج1/ص 110–111).

(6) ورد في النسخة (ب): (أصدّقك).

(7) بداية الصفحة (38/ب) من النسخة (ج).

(8) أو كما قال ابن هشام في جوابها: "إذن أضنّك صادقا". مغني اللبيب (ج1/ص111).

وهنا مباحث ذكرتها في علم الخط [1]، وإنما قدمت "كي" سهوا [2]، [فمن أراد كتابة هذا الشرح فليؤخرها ويؤخر الكلام عليها عن "إذن" وعن الكلام عليها] [3].

(وَلَامُ كَيْ) [4] وهي مكسورة، وتميم [5] تفتحها، سميت لام كي لأنها لام (حكى) تدخل على "كي" كثيرا مع أن أن معناها ومعنى "كي" الجارّة [6] سواء، وهو التعليل. وقد ادعى بعضهم: أن استعمال "كي" في التعليل أكثر من استعمال اللام فيه، وكون اللام ناصبة مذهب كوفي [7].

وقال ثعلب [8]: ناصبة على جهة النيابة مناب "أن" [9]، وعلى المذهبين [10] لا تعلق بشيء، ولا يُؤَوّل [11] الفعل يُؤَوّل [11] الفعل بعدها بمصدر.

---

(1) قال: تكتب (إذاً) عند المبرد والجمهور بالنون، وهي حرف جواب وجزاء قيل فرقا بينها وبين "إذا" الشرطية. ينظر: الرسم في تعليم الخط/ محمد بن يوسف أطفيّش/ ص: 43/ المؤسسة الوطنية للكتاب/سنة الطبع: 1986م.

(2) سبق الكلام عن تقديم الشيخ ما حقّه التأخير التزاما بمتن الآجرومية الأصلي الذي يقدّم "إذن" على "كي".

(3) مشطب عليها في النسخة (أ).

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) تميم بن مرّ: قبيلة عظيمة من العدنانية تنتسب إلى تميم بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كانت منازلهم بأرض نجد.

(6) زائدة في (أ)، ساقطة في (ب)و(ج). معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة /ج1/باب التاء/ص-126/مؤسسة الرسالة/ط8/1997م.

(7) جاء في الإنصاف: " ذهب الكوفيون إلى أن لام كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير أن نحو جئتك لتكرمني..... واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كي ولهذا تشتمل على معنى كي، وكما أن كي تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامه " الإنصاف ص461.

(8) ثعلب (200 - 291 هـ = 816 - 914 م) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. ولد ومات في بغداد. من كتبه (الفصيح - ط) و(قواعد الشعر - ط) رسالة، و(شرح ديوان زهير - ط) و(شرح ديوان الاعشى - ط) و(مجالس ثعلب - ط) مجلدان، وسماه (المجالس) و(معاني القرآن) و(ما تلحن فيه العامة) و(معاني الشعر) و(الشواذ) و(إعراب القرآن) وغير ذلك. ينظر الأعلام للزركلي (ج 1/ص 267).

(9) قال السيوطي: " وقال الكوفية هي الناصبة وقال ثعلب قيامها مقام أن وابن كيسان تقدر أن أو كي وفتحها لغة ". همع الهوامع (ج2/321).

(10) يقصد مذهب الكوفيين والبصريين على السّواء.

(11) [يأول] كذا كتبت في النسخة (أ).

وقال البصريون: هي جارّة، والنصب بـ"أن" محذوفة (24/أ) جوازا بعدها إلا إن كانت بعدها "لا" النافية أو الزائدة [1]، كما قال بعض في قوله تعالى: ﴿لِّيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]، فتظهر وجوبا لتفصل بين اللامين، نحو: ﴿لِيَلَّا يَكُونَ﴾[3]، بإبدال النون لاما وإدغام اللام، ويجوز عدم الإدغام، وبتسهيل الهمزة إلى ياء، ويجوز التحقيق/[4]، ويجوز قلبها ياء، وإذا ظهرت "أن"، فاللام جارة أيضا عند الكوفيين، وقيل: هي الناصبة الناصبة عندهم[5]، ولو ظهرت "أن"، وعليه فـ"أنّ" زائدة حينئذ، ودخل في قوله: لام كي؛ لام العاقبة، كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[6]، ولام التوكيد، وهي التي بعد فعل متعدٍ نحو: كرهتَ لتقومَ، ولام ولام التعدية نحو: أعددت زيدا ليقاتل، أما الأوليان، فلأن أصلهما التعليل وخرجت عنه تجويزا، بل قد تسمى الأولى لام التعليل المجازي.

---

(1) جاء في الإنصاف: "وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل أن مقدرة بعدها والتقدير جئتك لأن تكرمني. . . واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للفعل أن المقدرة دون اللام وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال" الإنصاف ص 462 والجنى الداني ص105 ورصف المباني ص300 تحقيق: أحمد محمد الفخار/ دار القلم –دمشق/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 2002م.

(2)(لِّيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٨﴾) [سورة الحديد آية 28].

(3)(رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴿١٦٤﴾) [سورة النساء آية 164].

(4) بداية الصفحة (39/أ) من النسخة (ج).

(5) قال ابن هشام: "ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع في نحو (وأنزلنا إليكَ الذِّكرَ لتبينَ للناس) وانتصابُ الفعل بعدها بأنْ مضمرةً بعينها وفاقاً للجمهور، لا بأنْ مضمرة أو بكي المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة (أي هي الجّارة بنفسها) خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن أنّ خلافاً لثعلب، ولك إظهار أنْ؛ فتقول جئتُك لأن تُكرمني بل قد يجب " المغني (ج3/ص 160) وقال المرادي: " وزاد الكوفيون ثالثا، وهي الناصبة للفعل" الجنى الداني ص95.

(6)(فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ ﴿٧﴾) [سورة القصص آية 7]. .(وحَزَنًا) ساقطة من (ب).

وأما الثالثة، فلأن المعنى قولك: أعددتُ زيدا ليقاتل، ولو كان في معنى قولك: أعددت لولدي مالا [1] /[2]، لكن غاية معناه أعددته كي يقاتل، وفي: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾[3]، بحث ذكرته في غير هذا [4]، قيل اللام زائدة، وتقدر الباء، وقيل بمعنى الباء، وينظر فيهما بأنهما لا تضمران بعد الباء، وقيل للتعليل، أي أمرنا بذلك لنسلم[5].

(وَلَامُ الْجُحُودِ) [6] أي لام تأكيد الجحود[7]، أو لام مقام الجحود، فإن هذا اللام تستعمل بعد النفي بـ"ما" أو "لم" "لم" الداخلتين على الكون الناقص الماضي والمضارع، قيل أو على غير الكون من أخواته، أو باب "ظنّ" وبعد النفي بغير "ما"، والمراد بالجحود مطلق النفي، وأصله نفي ما هو ثابت، فذلك تسمية المطلق باسم المقيد، وهي الناصبة عند البصريين، فهي والجملة بعدها خبر كان[8].

وقال البصريون: هي لام جر زائد، والنصب بأن محذوفة وجوبا، والمصدر خبر على حذف مضاف أو تأويله بالوصف[9].

---

(1) في النسخة (ب): "من" عوضا عن "مالا".

(2) بداية الصفحة (26/أ) من النسخة (ب).

(3)(قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾) [سورة الأنعام آية 71].

(4) أورد المصنّف الأوجه الإعرابية المختلفة للآية في تيسير التفسير (ج4/ص 91)

(5) وقد أفرد المرادي للام فصلا، قال إنّ معانيها تزيد عن الأربعين، وذكرها بشئ من التفصيل. ينظر: الجنى الداني ص95 وما بعدها.

(6) ينظر متن الآجرومية ص5.

(7) قال ابن هشام: " قال النحاس: والصوابُ تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار " المغني (ج3/ص165).

(8) جاء في الإنصاف: " ذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل "أن" مقدرة بعدها(يقصد لام الجحود)، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها " الإنصاف ص 474.

(9) يراجع: الهمع (ج2/ص298) و الجنى الداني ص 115 ورصف المباني ص 300.

وقال بعض البصريين: هي لام التقوية، ونسبه بعض لجمهورهم[1]، وخبر كان محذوف. واختلف في تعليق لام التقوية فقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[2] خبر كان فيه جملة اللام ويعذب، والضمير المستتر عند الكوفيين[3].

والصحيح أن الفضلات كالهاء في الآية من الجملة محلا، وعدم محل معها، والمصدر عند البصريين: أي ما كان الله تعذيبا، أي ما كان شأن الله تعذيبا أو ما كان الله ذا تعذيب أو معذبا[4]، وتقدير المضاف آخرا أولى من تقديره أولا، لأن الآخر أولى بالتغيير، والأول أخذ محله، فينظر له بعده ما يناسبه. وعند بعضهم: ما كان الله مريدا لتعذيبهم، فتعذيبهم متعلق بمريد وقيل لا يتعلق.

(وَحَتَّى) [5] بعض هذيل[6] يبدل الحاء عينا/[7]، وهي حرف نصب وغاية.

وقال البصريون: حرف جر غاية، والنصب بأن مضمرة وجوبا[8]، وعلى قول الكوفيين: يجوز إثبات "أن" بعدها توكيدا (24/ب) كما قالوا بذلك بعد لام الجحود[9].

وتكون أيضا للتعليل وللاستثناء، والأول أكثر[1]، ويمكن رد أمثلة غيره إليه، ثم إن كان المضارع مستقبلا حقيقة حقيقة نصب بعدها، وإن كان مستقبلا بالنسبة لما قبل حتى؛ جاز النصب نظرا لتلك النسبة، والرفع نظرا لحقيقة

---

(1) قال الدماميني: "ووجهه عند البصريين أن الأصل: "ما كان قاصدا للفعل"، ونفي القصد أبلغ من نفيه " شرح الدماميني على مغني اللبيب (ج 2/ص 2/ص 132) تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية/ الناشر: مؤسسة التاريخ العربي-بيروت/ الطبعة الأولى/ 2007م.

(2)(وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾) [سورة الأنفال آية 33].

(3) يراجع بالتفصيل: الإنصاف في مسائل الخلاف ص 474 والهمع (ج2/ص297) والجنى الداني ص115.

(4) ينظر: الجنى الداني ص 118.

(5) ينظر متن الآجرومية ص5.

(6) قال السيوطي: " الفَحفَحة في لغة هُذَيل يجعلون الحاء عَيْناً". المزهر ص 222. باب معرفة الرديء المذموم من اللغات.

(7) بداية الصفحة (39/ب) من النسخة (ج).

(8) جاء في الإنصاف: " ذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها " الإنصاف ص477.

(9) لم يُشر إلى هذا، وإنما جاء فيه أيضا:" ذهب الكوفيون إلى أن "حتى" تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير "أن"، نحو قولك: أطع الله حتى حتى يدخلك الجنة" المصدر نفسه ص477.

الحال، وإن كان للحال حقيقة غير مؤول بالإستقبال؛ رفع نحو قولك وأنت شارع في الدخول: سرت حتى أدخل البلد . ولا بد لرفعه من كونه مسببا عما قبلها فضلة، ومثال جواز النصب والرفع: حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ [2] ، فالرفع نظرا لتأويله بالحال، قدّر كأن زمان القول وهو زمان الإنزال، والنصب على تأويله المستقبل، أي كأنهم في هذا الزمان زمان الإنزال عازمون على القول، أو يجعل زمان النزول هو زمان بعد الزلزال، وقيل القول مجازا، أو يجعل زمان القول مجازا . (وَالجَوَابُ بِالفَاءِ) [3] السببية (وَالوَاوِ) [4] المعية .

الباء ظرفية وفي الكلام قلب، والأصل والفاء والواو في الجواب أو الباء على أصلها ولا/[5] قلب، لكن جعل الجواب ناصبا لأنه سبب النصب، والجواب هو بمعناه المصدري، فهما ناصبتان عند غير البصريين[6] ، وأما عندهم فعاطفتان للمصدر الذي يسبك مما بعدهما على مصدر مقدر مما قبلهما مرفوع أو منصوب أو مجرور[7] نحو: أكرمْ زيدًا فيحبَّك، أي ليكن منك إكرام زيدٍ فحبٌّ منه، أو تعاطى إكراما لزيد، فحبًّا منه، أو عليك بإكرام زيد، فحبُّه لك، أو عالج حبَّه أو تمسك بإكرامه، فحبُّه لك. والرفع أولى. والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا، وشرط النصب بعدهما وجود ما يقدر منه المصدر من وصف أو فعل .

والصحيح جواز: هل زيد أخوك، فأكرمَه؟ بالنصب لتقدير: هل ثبتت أخوة زيد لك ؟ فإكرامي إياه، أو: هل ثبت كون زيد أخاك، فإكرامي إياه، ولكن المصدر مما بعد الفاء مستقبل، وإنما صح كون الفاء للسببية إذا جعلت

---

(1) قال ابن هشام: " "حتى" حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلاّ في الاستثناء وهذا أقلها، وقلَّ من يذكره." المغني (ج1/ص260) .

(2) حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ وَالذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴿٢١٤﴾ [سورة البقرة آية 212] .

(3) ينظر متن الآجرومية ص5 .

(4) ينظر المصدر نفسه ص 5 .

(5) بداية الصفحة (26/ب) من النسخة (ب) .

(6) قال السيوطي: "وفي الفاء والواو مذهبان زائدان. أحدهما قاله ثعلب: إنما نصبا لأنهما دلا على شرط، لأن معنى: هلا تزورني فأحدثك، إن تزرني أحدثك. فلما نابت عن الشرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبل، وعملت عمله. والثاني قاله هشام: إنه لما لم يعطف على ما قبله، لم يدخله الرفع ولا الجزم، لأن ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين، ولما لم تستأنف بطل الرفع أيضا، فلما لم يستقم رفع المستقبل معها ولا جزمه لانتفاء موجبهما لم يبق إلا النصب" الهمع (ج2/ص314-315) والمغني (ج4/ص381) .

(7) قال السيوطي: " وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار "أن" هو مذهب البصريين " الهمع (ج2/ص314) .

عاطفة، مع أن معطوفها مصدر اكتفاء/[1] بالفعل قبل التأويل، وتكون الفاء والواو بعد واحد من قوله: دعاء وتحضيض ونفي وشبهه وأمر وعرض والتمني كذا الرجاء إلا الترجي، فلا تقع الواو في جوابه، والخلف في الفاء، وشبه النفي النهي والاستفهام، ويجمعهما قوله[2]:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَل وَاعْرِضْ لِحَظِّهِمُ ** تَمَنَّ وَارجُ كَذَاكَ النَّفيُ قَدْ كَمُلاَ

وظاهر كلام بعضهم: جواز الواو بعد الترجي أيضا[3]، ويعمّ النفي، التشبيه والتهكم الواقعين موقعه نحو: كأنك والٍ علينا فتضربَنا، وكقولك للجبان: أنت أسدٌ فتفترسَني، وإذا لم يكن ما يؤخذ منه المصدر وشبهه قبل الفاء أو الواو ولم ينصب ما بعدهما، كذا قالوا كما مرت إشارته.

والظاهر الجواز لتقدير الكون نحو: – هل هذا عمرو فأكرمه؟ أي هل ثبت كون هذا عمرا. (25/أ)

والتحقيق جواز النصب في جواب النفي قبل مجيء "إلا" نحو: ما جاء زيد فتراه، إلا أفرحَك بعدم مجيئه. واختلف في جواز النصب بعد اسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل نحو: شكرا فتثابَ، والأخبار الدالات على الطلب،

وأجازه بعض إن كان اسم الفعل من لفظ الفعل، كنزالٍ نحو: نزالٍ فستريحَ [4]، أي ليكن نزولك فاستراحتك.

لا إن لم يكن من لفظه كصهٍ. والمجيز يقدر من معناه نحو: صهٍ فيسمعَ الناس. أي ليكن منك سكوت، فسماع من الناس[5].

---

(1) بداية الصفحة (40/أ) من النسخة (ج).

(2) لم أعثر للبيت على نسب أو قائل، وهو من البسيط، وقد ذكره الخضري بلا نسبة في حاشيته على شرح ابن عقيل. يراجع: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (ج2/ص 116) وشرح الآجرومية للكفراوي ص 47.

(3) قال الأشموني: " القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب. وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي، وهو وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء. انتهى" حاشية الصبان (ج3/ص 458) والارتشاف (ج4/ص1673).

(4) ورد المثال بلفظه في حاشية الصبان. وفي شرح الكافية: أن الكسائي انفرد بجواز ذلك، لكن أجازه ابن عصفور، وحكاه ابن هشام عن ابن جني. ينظر: حاشية الصبان (ج3/ص 457).

(5) قال الأشموني: أجازه الكسائي. ينظر: حاشية الصبان (ج3/ص 457).

(وَأَوْ) [1] عطف على الجواب، أو على أن لا على "الفاء" أو "الواو"، لأنه لا يجاب بـ"أو".

ومعنى "أو" هذه الغاية فيما يمتد أو التعليل أو الاستثناء فيما لا يمتد، نحو: اضرب بكرا أو يتأدبَ، أي إلى أن يكون أديبا، أو كرّر الضرب ليكون أديبا، أو إلا أن يكون إديبا، واقتل الكافرَ أو يسلمَ، أي إلاّ أن يسلم.

وهي ناصبة عند غير البصريين[2]، وعاطفة عندهم للمصدر المسبوك بعدها على مقدر، والنصب بـ"أن" مضمرة وجوبا، وقد تدخل أو بمعنى "إلاّ" أو "إلى" على الماضي كقول الغنوي[3]:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَـــةً مُضَرِيَّةً ** هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ أَمْطَرَتْ دَمَا

ولذلك قال البوصيري[4]:

فَاخْتَفَى عِنْدَ كَشْفِهَا الرَّأْسَ جِبْرِيـ ** ـلُ فَمَا عَادَ أَوْ أُعِيدَ الغِطَاءُ

(وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) [5] سميت جوازم لأنها تجزم الحركة بل السكون المتقدم على دخول العامل أو الحرف أي تقطعه نحو: لم يقعدْ ولم يدعُ ولم يقعدَا.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) قال السيوطي: "(أو) بمعنى (إلى أن) أو (إلاّ أن) وقيل النصب بها، وقيل بالخلاف، ولا يفصل خلافا للأخفش " الهمع (ج2/ص303).

(3) طفيل الغنوي (ت نحو 13 ق هـ = نحو 610 م) طفيل بن عوف بن كعب، من بني غني، من قيس عيلان: شاعر جاهلي فحل، من الشجعان. وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها، له (ديوان شعر – ط) صغير. ينظر الأعلام للزركلي (ج 3/ ص 228). والبيت من الطويل، وقيل: هو للقحيف بن عمير العقيلي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية /إميل بديع يعقوب(ج7 /ص60).

اللغة: هتكنا: مزّقنا وقطّعنا. والشاهد فيه: أو أمطرت، إذ المعنى: إلى أن أمطرت دما.

(4) البوصيري (608 – 696 هـ = 1212 – 1296 م) محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري، شرف الدين، أبو عبد الله: شاعر، حسن الديباجة، مليح المعاني. نسبته إلى بوصير (من أعمال بني سويف، بمصر) أمه منها. وأصله من المغرب من قلعة حماد من قبيل يعرفون ببني حبنون. ومولده في بهشيم من أعمال البهنساوية. ووفاته بالاسكندرية. له (ديوان شعر – ط) وأشهر شعره البردة، ومطلعها: (أمن تذكر جيران بذي سلم) شرحها وعارضها كثيرون، والهمزية في مدح خير البرية، ينظر الأعلام للزركلي (ج 6 / ص 139). والبيت من الخفيف. ينظر: الكواكب الدريّة في مدح خير البريّة/ للعلامة الشيخ البوصيري (مخطوط)/ كاتبه: محمد سليم الحمزاوي/ص8/ معهد الثقافة والدراسات الشرقية / جامعة طوكيو/ اليابان.

(5) ينظر متن الآجرومية ص5.

(وَهِيَ: لَمْ) [1] حرف جزم و نفي للحدث/[2] وقلب الزمان إلى المضي بعد أن/[3] كان حالا أو مستقبلا، محتمل نفيه الانقطاع عن زمان التكلم، والاتصال إليه، وليس كما شهر أن الانفصال غالب[4]، وقد تهمل للضرورة، فيرفع الفعل بعدها كقوله[5]:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُمْ ** يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ[6] لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ.

وقيل إهمالها لغةٌ [7]، وادعى بعض أن النصب بها لغةٌ كقوله[8]:

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ ** أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمٍ قُدِّرْ.

قيل الفتح نقل من همزة أم، ثم فتحت الهمزة لئلا يلتقي ساكنان،الهمزة على أنها لم تحذف والميم بعدها، قيل وقد يكون الفعل بعدها مستقبلا، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا . فَإِنَّهُ إِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا﴾[9].

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(2) بداية الصفحة (27/أ) من النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (40/ب) من النسخة (ج).

(4) ينظر: الهمع (ج2/ص446).

(5) البيت مجهول النسب، وهو من البسيط، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج 3/ص 399).

(6) الصُّليفاء: تصغير الصلفاء وهي الأرض الصلبة، وهو يوم من أيام العرب.

(7) وهو قول ابن مالك قال في شرح التسهيل: " وقد تلغى حملا على "لا" النافية، فيرفع الفعل بعدها، ذكر ذلك جماعة، وأنشد عليه الأخفش وثعلب. .البيت" شرح التسهيل (ج4/ص66). وينظر: المغني (ج3/ص468).

(8) للإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، البيت من الرجز، ينظر: المصدر نفسه/ (ج 10/ ص 21). والشاهد فيه: (لم يُقدّرَ) بالنصب على قول من قال أنها ناصبة.

(9) جاء في الحديث: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَمَا لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ أَوْ قُضِيَ وَلَدٌ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا". رواه البخاري، كتاب: النكاح، باب: ما يقول الرجل إذا أتى أهله رقم: 5165 (ص 1023). ومسلم، كتاب: النكاح، باب: باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، رقم: 1434، (ص 568-569).

والتحقيق أن الفعل بعدها للماضي، ولكن لما كانت في الجواب كان النفي للاستقبال. كما أن الماضي الواقع جوابا يكون للاستقبال وهذه قاعدة مستمرة لها في الجواب، وكذا هي للاستقبال. قيل لام الجحود كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[1] إلا إن قدّر مريدا، ومن انقطاع النفي عن زمان التكلم: (25/ب) (25/ب) ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[2]. لأنه (أي الإنسان) زمان نزول الآية وبعد وجوده (أي الإنسان) كان مذكورا، ولكن باعتبار كُتْبِ القرآن في اللوح المحفوظ قبل خلق آدم، يكون النفي متصلا إلى زمان التكلم، أي: زمان خلق ما يتكلم به، والإنسان الثاني بنو آدم بدليل قوله: من نطفة، لكن الأولى: أن المراد بالإنسان في الموضعين بنو آدم، لأن الأصل في تكرير المعرفة اتحاد مسمّاها، فلا يخرج الكلام عن الأصل إلا بدليل.

ومن الانقطاع قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾[3].

ومن الاتصال: لم يزل زيد قائما. وقد يستمر النفي بها نحو: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[4]. إن لم نقل الاستمرار من خارج. وأما: لم يلد، فقيل: هي للنفي المستمر فيه، ويحتمل أن تكون فيه للنفي في الماضي فقط مع الاتصال.

وأمّا عموم النفي في الأزمنة فمن خارج، وذلك أنه جواب لقولهم: قد ولد الملائكة أو [غيرهم[5]]/[6]، ولم يقولوا يقولوا أنه سيلد. وأما لم يولد، فللماضي منقطع النفي عن زمان التكلم، لعدم الحاجة إلى الاتصال والاستمرار، فإن من وُجد ووَصف أنه غير مولود يستحيل/[7] أن يولد بعد.

---

(1)(إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٧﴾) [سورة النساء آية 136].

(2)(۞ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾) [سورة الإنسان آية 1].

(3)(قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٨﴾) [سورة مريم آية 8].

(4)(وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾) [سورة الإخلاص آية 4].

(5) ورد في النسخة (ب):(أو عُزير).

(6) بداية الصفحة (41/أ) من النسخة (ج).

(7) بداية الصفحة (27/ب) من النسخة (ب).

(وَلَمَّا) [1] حرف جزم ونفي وقلب الزمان إلى المضيّ، كما في لم، ونفيها متصل متوقع الزوال، وقد لا يتوقع. قيل: سمع ندم إبليس، ولمّا ينفعه الندم.

وقول المعربين: وقلب معنى المضارع ماضيا المراد به المعنى التضميني، وهو الزمان.

(وَأَلَمْ وَأَلَمَّا) [2] بهمزة التقرير والإنكار يصحان في كل مثال إلا قليلا، فالتقرير بالنظر لما بعد "لم" و"لما"، والإنكار بالنظر للانتفاء،قيل: وقد تجيء قبل "لم" و"لما" للإبطاء كقوله تعالى:﴿ أَلَمْ يَانِ﴾[3]والتوبيخ نحو:﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم ﴾[4].

والتحقيق أنهما للتقرير أو الإنكار في الثانية مع تضمن التوبيخ منهما، ويصح الإنكار في الأولى[5] على معنى: ألم يدخل وقت عليكم؛ يجب فيه الخشوع وهو وقت نزول القرآن؟ وقد تكون قبلها للاستفهام الحقيقي، وحمل عليه قوله[6]:

..... ** أَلَمَّا تَعْلَمُوا مِنَّا اليَقِيْنَا .

(وَلَامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ) [7] بالجر عطفا على الأمر، إما على أن المراد باللام ما يصدق على النوعين، وإما على أن أن الأصل ولام الدعاء حذف المضاف، وبقي المضاف إليه محفوظا لذكر مثله، أو بالرفع نيابة في الإعراب عنه، وبقي عليه الالتماس. ولعله أدخله في الدعاء أو في الأمر.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(3)(۞ أَلَمْ يَانِ لِلذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴿١٦﴾) [سورة الحديد آية 15].

(4)(وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحاً غَيْرَ ٱلذِے كُنَّا نَعْمَلُۖ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴿٣٧﴾) [سورة فاطر آية 37].

(5) لفظة (الأولى) في النسخة (ب)، معوّضة بقوله: (ولما).

(6) لعمرو بن كلثوم، عجز البيت من الوافر، مع استبدال كلمة (تعلموا)بـ (تعرفوا) والبيت: **إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ * أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِيْنَا** . ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج8/ ص84).

(7) ينظر متن الآجرومية ص5.

وظاهر الدماميني إدخاله في الأمر، وذلك على حد ما مر في فعل الأمر[1]، والتحقيق أن الكلّ لام أمر[2]، فإن الأمر اصطلاحا مجرد طلب الإيقاع، وأنه سواء (26/أ) في ذلك اللام المستعملة في الإخبار نحو: ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾[3] أو في التهديد نحو: ﴿ وَّمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[4]، وغير ذلك، وحركتها الكسر وفتحها [5] لغة سُلَيْمٍ[6]، وقيل إنما يفتحونها إن فتح تاليها، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء أكثر، وبعد "ثم" كثيرا لا قليلا قليلا ولا ضعيفا/[7]، ولا ضرورة خلافا لقائلي ذلك [8]، ودخولها على المبدوء بالهمزة أوالنون مبنيا للفاعل قليل قليل مقيس.

.

.

.

.

---

(1) قال الدماميني: " ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرا " شرح الدماميني (ج2/ص142) تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية/ الناشر: مؤسسة التاريخ العربي–بيروت/ الطبعة الأولى/ 2007م.

(2) ورد في النسخة (ج): (أن الكلّ أمر).

(3)(فَلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴿٧٥﴾) [سورة مريم آية 75].

(4)(وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُومِنْ وَّمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴿٢٩﴾) [سورة الكهف آية 29].

(5) [الكسر وفتحها] ساقط من النسختين (ب)(ج).

(6) ينظر: المغني (ج 3/ص217) و"حكاه الفرّاء عن ابن مالك"في الجنى الداني ص 111.

(7) بداية الصفحة (41/ب) من النسخة (ج).

(8) الكلام بلفظه كما قال الأشموني: " وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك " حاشية الصبان (ج 4/ص5).

وأما دخولها على المبدوء بالتاء مبنيا للفاعل فأقل، ولا يقاس، وقيل يقاس[1]، ولا قلة ولا ضعف في شيء من ذلك إذا بني للمفعول، [إذ الأمر حينئذ للغائب ثابتة في النهي أو يقدّر حال خاص].[2]

(وَلاَ فِي النَّهْيِ)[3] حال أي مستعملة في النهي أو نعت، أي المستعملة فيه، أي الموضوعة لتستعمل في النهي.

(وَفِي الدُّعَاءِ) وفي الالتماس سواء استعملت في ذلك أو في التهديد أو غير ذلك، ولكن استعمالها في التهديد مجاز، وكذا في الأمر ولامه، وكذا شبه التهديد كاستعمال ذلك في الإخبار.

والتحقيق أن [كلاّ من الدعاء والالتماس][4] نهي بمعنى طلب ترك الإيقاع، وقلّ دخولها على المبدوء بالهمزة أو أو النون مبنيا للفاعل، وما تقدم كله لا يدخل إلا على المضارع.

(وَإِنْ)[5] هي وما بعدها تدخل عليه وعلى الماضي/[6]، وهما شرطها وجوابها يكون ماضيا أو مضارعا أو أو جملة اسمية أو فعلية مقرونة بالفاء دالة على طلب أو إنشاء، أو مقرونة بحرف نفي غير "لم" و"لا" أو بـ"قد" أو "رب" أو "إن" أو إحدى أخواتها، و"سوف" أو "السين" أو أداة الشرط، أوكان الفعل جامدا، ولا يكون شيء مما يقرن بالفاء شرطا، ويجوز أن لا تجزم الجواب إذا كان الشرط ماضيا، ومن أمثلتها: ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾[7]

---

(1) وأجمل السيوطي قال: "وحركتها الكسر لضرورة الابتداء وفتحها لغة لسليم طلبا للخفة وقيل إنما تفتح على هذه اللغة إن فتح تاليها بخلاف ما إذا انكسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم وقيل إنما تفتح عليها إن استؤنفت أي لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم حكاها الفراء وتسكن أي يجوز تسكينها رجوعا إلى الأصل في المبني ومشاكله عملها تلو واو وفاء وثم. . . . والأكثر أمره بصيغة "افع"ل قال الرضي: فإن كان المأمور جماعة بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتي بالصيغة ويقل الإتيان باللام وحذفها أي اللام فيه أقوال أحدها يجوز مطلقا حتى في الاختيار بعد قول أمر وهو رأي الكسائي" الهمع (ج4/ص 443-444).

(2) ساقط من النسختين (ب)(ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص5.

(4) عوّضت هذه الجملة بين المعقوفتين في النسختين (ب) و(ج) باختصار: (الكلّ).

(5) ينظر متن الآجرومية ص5.

(6) بداية الصفحة (28/أ) من النسخة (ب).

(7)(وَالذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٤﴾) [سورة الأنفال آية 74].

و﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ ﴾[1] بإبدال نونها لاما، وإدغامها في لام "لا"، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[2] بإبدالها ميما وإدغامها في ميم ما الزائدة، وتخاف مبني على الفتح لنون التوكيد، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[3] كذلك لكن فعله معرب مجزوم بحذف النون، والياء فاعل فاصلة لنون التوكيد، ومعنى "إنْ" التعليق[4] مع الشّك، وتجزم اللفظ أو المحل، وإذا للتحقيق ولا تجزم إلا في الشعر. وفي ذلك ألغز[5]:

سَلِّمْ على شَيخِ النُّحَاةِ وَقُلْ لَـــهُ ** عِنْدِي سؤالٌ من يُجِبْهُ يُعَظَّمِ.

أَنَا إِنْ شَكَكْتُ وَجَدْتُمُونِي جَازِمًا ** وإذَا جَزَمْتُ فَإِنّنِي لَا أَجْزِمِ.

وأجاب بعض:

هَذَا سُؤَال غَامِضٌ فِي كِلمَتِي ** شَرْطٌ إِذَا وَإِنْ مِنَ المُتَكَلِّمِ .

إِنْ إِنْ نَطَقْتَ بِهَا فَإِنَّكَ جَازِمٌ ** وَإِذَا إِذَا تَنْطِقْ بِهَا لَا تَجزِمِ.

---

(1)(﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ ﴿٤٠﴾) [سورة التوبة آية 40].

(2)(وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لاَ يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٨﴾) [سورة الأنفال آية 59].

(3)(فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناًۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِيۤ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴿٢٦﴾) [سورة مريم آية 25].

(4) قال ابن عقيل: " التعليق: التعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم" شرح ابن عقيل (ج2/ص44-45)، وفصّل الرضي في في معنَيي التعليق والإلغاء في قوله: " والفرق بين التعليق والألغاء –مع أنهما بمعنى إبطال العمل– أن التعليق: ابطال العمل لفظا لا معنى، والالغاء: إبطال العمل لفظا ومعنى، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر" شرح الرضي على الكافية (ج4/ص155).

(5) الأبيات من الكامل، وقد ورد هذا اللغز في: الكواكب السائرة، ترجمة عليّ بن محمد الحصكفي الشافعي، مع تعديل في الأبيات في:لا أجزم، وردت: لم لم أجزم وفاقا لما افترضه الشيخ من تعديل علّله بالركاكة في الأبيات. أمّا أبيات الجواب فمختلفة تماما وهي:

قُلْ فِي الجَوَابِ بِأَنَّ (إِنْ) فِي شَرْطِهَا * جَزَمَتْ، وَمَعْنَاهَا التَّرَدُّدُ فَاعْلَمِ

وَ"إِذَا" بِجَزْمِ الحُكْمِ "إِنْ" شَرْطِـــيَّةٌ * وَقَعَتْ وَلَكِنْ شَرْطُهَا لَمْ يَجْـزِمِ

– ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة/ الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزّي/ وضع حواشيه: خليل منصور/(ج1/ص 265) /دار الكتب العلمية/ط1/ 1997م.

وفي الألغاز رفع "يعظّمُ" مع أنه جوابُ (26/ب) شرطٍ جازم [وهو بضم الجيم]،[1] وإلا لزم/[2] تخالف حركة الرويّ، وهو الميم، إلا أن يسكّن "يعظّمْ" و"أجزمْ"، والأولى أن يقال: "يُعظمِ" بكسر ميمها أيضا، ويجعل "لم" بدل "لا"، وفي الجواب ركّة من جهة أنه لم يوف بالجواب، وفي الجزم بـ"إذا" مع أن الكلام في أنها لا تجزم، وحذف فاء الجواب ضرورة، وقلّ سعةً، وقاسهُ قوم، وتكون "إذا" الفجائية في مقام الفاء في الجملة الاسمية المجرّدة، ولا تدخل على الطلبية ولا على الفعل مطلقا، ولو كان جامدا، وأجاز بعض دخولها على "قد".

(وَمَا) [3] غالبها أن تكون لغير العاقل، وقد تكون له وحده أو مع غيره.

(وَمَنْ) [4] عكسها[5]، وهما للإبهام يكونان مبتدأين ومفعولين لفعل الشرط، ومن باب الاشتغال لجامد، ومضاف ومضاف إليهما ومجرورين بحرف جر، فإذا كانا مبتدأين، فالخبر على الصحيح عندهم جملة الشرط، وتمت الفائدة بالجواب. وقيل جملة الجواب، وقيل هما وإذا كانتا في الاشتغال قدر الناصب بعدهما، وهو فعل الشرط، وكذا الكلام في أداة الشرط المجعولة مبتدأ، أو من الاشتغال، وقلّ مجيء ما مفعولا مطلقا نحو: ما تقم أقمه، أيْ: أيّ قيام تقمْ أقمْ مثله، ومجيء مَنْ أقلّ، فتكون لغير العاقل نحو: من تقعدْ أقعدْه، أي القعود تقعدْ اقعدْ مثله، وإن وما قبلها حروف.

(وَمَهْمَا[6]) [7] [اسم[8]، قيل: وقد تجيء حرفا[1] بمعنى "إن" و"إذما"، وقيل حرف، والباقي أسماء، ومهما][2] بمعنى "ما".

---

(1) زائد في النسخة (ب).

(2) بداية الصفحة (42/أ) من النسخة (ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص5.

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) أي أنها موضوعة للعاقل خلافا لـ "ما".

(6) ينظر متن الآجرومية ص5.

(7) كتبت في النسخة (ب) بالألف المقصورة كذا (مهمى).

(8) قال ابن هشام في "مهما": "اسم لعود الضمير إليها" (ج4/ص 214).

وقيل عمومها/[3] أشد من عموم "ما"، وإعرابها كإعراب "ما"، ولكن لا يضاف إليها، ولا يدخل عليها حرف الجر، وكذا الباقي لا يضاف إليه، ولا يدخله حرف جر غير أيّ، وقد تجيء ظرف زمان بمعنى متى.

قال ابن مالك: وكذا ما[4]، وأجيبه بأنهما فيما يستدل به مفعولان مطلقان، كقوله[5]:

وإنّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ** وفَرْجَكَ، نِلْتَ مُنتهَى الذمّ أجمعَا.

فمهما واقعة على الإعطاء من فعل الشرط، كأنه قيل: أيَّ إعطاءٍ أعطيتَ بطنَك، والأولى أن يقال: تارة تكون ظرفا كهذا الشعر، وتارة تكون اسما غير ظرف، وكقول الفرزدق[6]:

فمَا تَحْيَ لَا أَرْهَبْ وإِنْ كُنْتُ جَارِمًا ** .....

فقيل إنها فيه ظرف[7]، فيقال: لا، بل مفعول مطلق أي: أيّ حياة تحي لا أرهب، ويردّ على من يقول: مهما أبدا حرف بمعنى "إن" الشرطية، أو ظرف لقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَاتِنَا بِهِۦ﴾[1]، لرجوع الهاء إليهن، والحرف لا يعود إليه الضمير، وكذا الظرف الشرطي لا يعود إليه الضمير.

---

(1) زعم السهيلي أنّ "مهما" قد تكون حرفا؛ إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، واستشهد بقول زهير: ومهما تكن عند امرئ من خليقة. . . .البيت، قال المرادي: وهو قول غريب. ينظر: الجنى الداني ص611-612 والمغني (ج4/ص216).

(2) زائد في النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (28/ب) من النسخة (ب).

(4) قوله: "مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت" يقصد ما ومهما. ينظر: شرح الكافية الشافية (ج 3/ ص 1625) وحاشية الصبان (ج4/ص17).

(5) للشاعر الجاهلي حاتم الطائي، البيت من الطويل، ورد في الشواهد "نالا" بدل "نلت". ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج 4/ ص233). والشاهد فيه: أن "مهما" الجازمة لـ"تعطِ" مفعول مطلق تقديره: أيَّ إعطاء.

(6) الفرزدق (ت 110 هـ) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، جمع بعض شعره في " ديوان – ط " ينظر الأعلام للزركلي (ج8/ص 93). البيت من الطويل، وتمامه:

فمَا تَحْيَ لَا أَرْهَبْ وإِنْ كُنْتُ جَارِمًا * وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي عَلَيَّ لَهُمْ ذَحْلَا. ديوان الفرزدق من قصيدته في مدح الحكم بن أيوب بن أبي عقيل (ص467) شرحه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور/دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1987م. وانظر المعجم المفصل في الشواهدالشعرية (ج6 / ص 90). اللغة: شرَحَ الصبان البيت: قوله: (لا أرهب) أي (لا أخف) (وإن كنت جارماً) أي مذنباً وقوله: (دخلاً) ذكر للدخل صاحبُ القاموس معاني منها الغدر والخديعة." ينظر: حاشية الصبان (ج4/ص18).

(7) قال الأشموني: " جميع النحويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "من" في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب " حاشية الصبان (ج4/ص17).

وأما هاء "به" فعائدة/[2] إلى "مهما" باعتبار لفظها أو أي معناها فمؤنّث من حيث أنها واقعة على آية، والياء في "مؤمنين" نائبة عن الكسرة مانعة من ظهور الياء النائبة عن الفتحة، إذا عمِلَت "ما" عمل "ليس"، ومن ظهور الواو لو أهملت كما هو لغة تميم، و"مهما" بسيطة، ومن قال[3] مركبة من "ما" الشرطية أبدلت ألفها هاء، وما الزائدة كتبها بالألف[4]، وكذا من قال[5]: من "مه" و"ما" الزائدة فحدّث (27/أ) بالتركيب معنى لم يكن[6]، والبسط في غير هذا [7]، وأسماء الشرط مبنية لشبهها بـ"إنْ" الشرطية في المعنى، وهو الارتباط والتعليق وللافتقار إلى الجملة لزوما، إلا "أيّ"؛ فإنها معربة للزوم الإضافة لفظا أومعنى، أو معنى إلى المفرد، وما كان منها على حرفين زاد بشبه الوضع.

(وَإِذْمَا:) [8] حرف بمعنى "إن" عند سيبويه[9]، وقيل ظرف زمان بمعنى "متى"، وبسطت ذلك في غير هذا نحو قوله:[10]

وإنّك إذْمَا تَأْتِ مَا أَنتَ آمِرٌ ** بِهِ تُلْفِ مَن إيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا.

---

(1)(۞ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٣٢) [سورة الأعراف آية 131].

(2) بداية الصفحة (42/ب) من النسخة (ج).

(3) وهو قول الخليل. ينظر: الجنى الداني 612.

(4) قال الأشموني: " وأصل "مهما" "ماما" الأولى شرطية، والثانية زائدة، فثقل اجتماعهما، فأبدلت ألف الأولى هاء. هذا مذهب البصريين." حاشية الصبان (ج4/ص 18).

(5) وهو قول الأخفش والزجاج والبغداديين. ينظر: المغني (ج4/ص220) والجنى الداني ص 612 والارتشاف (ج4/ص 1863).

(6) قال الصبان: " ومذهب الكوفيين أصلها "مه" بمعنى "اكفف" زيدت عليها "ما"، فحدث بالتركيب معنىً لم يكن. وأجازه سيبويه. وقيل: إنها بسيطة " حاشية الصبان (ج4/ص 18).

(7) شرح المصنف قوله تعالى (مهما تأتنا به) بقوله: "مهما" بالألف لأنه مركّب من "ما" الشّرطية و"ما" الزائدة، قلبت الأولى "هاء" تخفيفا عن التكرير، أو من "مه" اسم فعل بمعنى "اكفف"، باق على معناه، وقيل: مجرّد عنه، وأما من قال: بسيطة، كتبها بالياء، وخط المصحف لا يخالف، ومعناه "كلّ ما" وهو مبتدأ ولا دليل على الاشتغال، ولا تكون ظرفا بمعنى "متى" تيسير التفسير (ج5/ص97).

(8) ينظر متن الآجرومية ص5.

(9) قوله: " فتصير "إذ" مع "ما" بمنزلة "إنما" و"كأنما" وليست "ما" فيهما بلَغو، ولكن كل واحد منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد" الكتاب (ج3/ص 57).

(10) البيت مجهول النسب، من الطويل، ينظر: المعجم المفصل(ج8 /ص319).

"ما" مفعول تأت، وأنت آمر به صلة، و"تُلفِ" جواب "إذما"، و"إياه" مفعول "تأمر"، و"تأمر" صلة "مَنْ"، و"آتيا" مفعول ثان لـ"تُلفِ"، ويروى إذا ما تاب، وتأمر آيبا، و"ما" زائدة.

(وَأَيّ) [1] بفتح الهمزة وتشديد الياء، وكسر همزته غلط، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت لعاقل فهي لعاقل، وإن أضيفت لغير العاقل فهي لغير العاقل، وإن أضيفت لزمان فهي/[2] ظرف لزمان، أو لمكان فظرف مكان، وإن أضيفت لغيرهما فهي غير ظرف، ويجوز حذف ما أضيفت إليه، وهي معربة للزوم الإضافة للمفرد.

(وَمَتَى) [3] وضع ظرف زمان عامّا، ثم ضُمّن معنى الشرط، وكذا الظروف الشرطية، وكذا باقي أسماء الشرط، وضعت لِمَعَانٍ، ثم ضمنت ذلك، فما وضعت بمعنى شيء ثم زيد معنى الشرط، والظروف الشرطية متعلقة بجوابها ولو بالنسبة الموجودة فيه، إذا لم يكن غيرها، أو كان ووجد مانع، مثل: إذا جئتني فإنّي مكرمك، فإنه ولو صحّ التعليق بمكرِم، لكنه خبر "إنّ"، ومعمول خبر "إن" لا يتقدم على "إنّ"، والتزم بعضهم جواز تعليقها بالجواب إذا صحَّ، ولو وجد مانع، وقيل بالشرط.

(وَأَيَّانَ) [4] بفتح الهمزة وكسرها لغة هُذيلٍ، وقيل سُلَيْم[5]، وهو ظرف زمان عام كقوله[6]:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا ** لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا.

وليس مفعولا به لنؤمنك كما قيل.

(وَأَيْنَ) [7] ظرف مكان عام. (وَأَنَّـى) [8] ظرف مكان عام بمعنى أين، وبمعنى من أي جهة، وتستعمل أيضا

.

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) بداية الصفحة (29/أ) من النسخة (ب).

(3) ينظر متن الآجرومية ص5.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(5) بطن من جذام، من القحطانية. معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة (ج2/ص 542).

(6) البيت مجهول النسب، من البسيط، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج3 /ص109).

(7) ينظر متن الآجرومية ص5.

(8) ينظر المصدر نفسه ص 5.

ظرف زمان بمعنى متى كقوله[1]:

خَلِيلَيَّ أَنّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا/[2] ** أَخاً غَيْرَ مَا يُرضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ.

خليليّ منادى مثنى مضاف للياء، أدغمت ياء المثنى في ياء الإضافة، و(غيرَ) مفعول (يحاول) و(يحاول) نعت لأخ، ﴿ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾[3]، ويجوز أن تكون بمعنى كيف أي كيف شئتم.

(وَحَيْثُمَا) [4] ظرف مكان عام، وتأتي أيضا ظرف زمان عام، وما زائدة، ولا تجزم بدون ما، وكذا "إذْ".

وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما[5]، والثاء مضمومة ومفتوحة ومكسورة، ويقال حَوْثُ [6]، كذلك بالضم والفتح والكسر، مع فتح الحاء، وحُوثُ بالضم والفتح والكسر، وضم الحاء، وحَاثَ بالضم والفتح والكسر، وذلك في الشرطية وغيرها.

(وَكَيْفَمَا) [7] هي في الشرط حال، وقيل ظرف زمان، وزائدة، ويجب اتفاق شرطها وجوابها عند بعض[8]، وقيل لا.

.

.

.

.

---

(1) البيت مجهول النسب، من الطويل، ينظر: المصدر نفسه (ج6 /ص289).

(2) بداية الصفحة (43/أ) من النسخة (ج).

(3)(نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴿٢٢٣﴾) [سورة البقرة آية 221].

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) ينظر: حاشية الصبان (ج4/ص19).

(6) وهي لغة طيء. ينظر: المغني (ج2/ص298).

(7) ينظر متن الآجرومية ص5.

(8) قال ابن هشام: "ولا يجوز كيف تجلس أذهب باتفاق، ولا كيف تجلسْ أجلسْ بالجزم عند البصريين إلا قُطرُباً؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ، وقيل: يجوز مطلقاً، وإليه ذهب قُطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما " المغني (ج3/ص 134).

وأجاز بعضهم الجزم بها بدون ما[1]، وقال البصريون: لا يجزم بـ"كيف" ولا "بكيفما"[2]، وادعى بعضهم الإجماع الإجماع على وجوب اتفاق (27/ب) شرطها وجوابها .

ولا تلحق "ما" الزائدة "ما" و"مهما" و"لو" على قول البساطة، و"من" و"أنّى" خلاف للكوفيين فيهما[3]، وتلحق وتلحق "إن" كما مرّ، و"أيّ" و"متى" و"أين" وتلحق "أيان" على الصحيح، ومنع بعض في "أيان" . والتحقيق أن الظروف الشرطية مضافة لجملة الشرط.

والتحقيق: إن يعدّ "لم" و"ألم" و"ألّما" اثنين، فتكون الجوازم ستة عشر .

(وَإِذَا) [4] بغير تنوين، والعطف على ثمانية عشر لا على "لم" أو "كيفما" لزيادتها على ثمانية عشر .

(فِي الشِّعْرِ) [5] كقوله[6]:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى/[7] ** وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

.

.

---

(1) قال الرضي: " والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف، وكيفما، قياسا، ولا يجوزه البصريون إلا شذوذا " شرح الرضي على الكافية (ج3/ص 206) .

(2) قال السيوطي: " وقال الكوفيون وقطرب نعم مطلقا، وقوم: إن اقترنت بما نحو: كيفما تكنْ أكنْ " الهمع (ج3/ص453) وقال سيبويه: " وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء لأن معناها على أي حالٍ تكن أكن" الكتاب (ج3/ص60) .

(3) ينظر: المغني (ج3/ص133) والهمع (ج3/ص453) .

(4) ينظر متن الآجرومية ص5 .

(5) ينظر المصدر نفسه ص 5 .

(6) البيت من الكامل، ينسب للشاعر: عبد قيس بن خفاف البرجمي، ولكنني لم أقف على توثيق يثبت نسبته إليه. وجاء في شرح الكافية الشافية والخزانة برواية: " فتحمّل" بالحاء المهملة. ينظر: شرح الكافية الشافية / ابن مالك/ (ج 3 / ص1584) و خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)/ (ج4/ص 243) /تحقيق وشرح: عبد السلام هارون/دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الطبعة الأولى/سنة الطبع:1406هـ- 1986م. اللغة: الخصاصة: الحاجة والفاقة. والشّاهد فيه: جزم الفعل (تُصِبْ) بـ"إذا" .

(7) بداية الصفحة (29/ب) من النسخة (ب) .

وقوله[1]:

تَرفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللهُ يَرفَعُ لِي ** نَارًا إذَا خَمَدَت نِيرَانُهُمْ تَقِدِ .

بدليل كسر الدال في تقد، وخِنْدَفُ: اسم امرأة [2]، تسمى أيضا ليلى، ولعله سميت القبيلة باسمها، وهو بالفاء، [ومفعول ترفع محذوف أي ناراً لا على التنازع، لأنّ نعت نارا المذكور بقوله: إذا خمدت، ولم يأباه لاختصاصه بنار غير خندف][3] . وقد يجزم بها في النثر. قال ابن مالك: والجزم بها في الشعر كثير، وفي النثر نادر. انتهى[4] .

قيل: وقد يجزم بـ"لو" في الشعر لقوله[5]:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُوْ مَيْعَةٍ[6] ** لاحِقُ الآطالِ نهدٌ ذُو خُصَلْ

وأُوّل بأنه على لغة: يشا بالألف دون الهمزة، أبدلت همزة ساكنة كما في العالم والدابة والضّالين وقوله[7]:

تامَتْ فؤادَكَ لو يَحْزُنْك ما صَنَعَتْ ** إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبانا .

---

(1) البيت للفرزدق، وهو من البسيط، ينظر: المعجم المفصل(ج 2/ص419) . " وروى بيت الفرزدق " إذا ما خبت نيرانهم تقد " . وعليه فلا ضرورة فيه. ووقع بهذه الرواية في بعض نسخ اللباب وقال: إنه قليل" . والشاهد فيه: جزم تقد على جواب إذا؛ لأنه قدرها عاملةً عمل إن ضرورةً خزانة الأدب (ج7/ص24) . وقال سيبويه: " فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ" . الكتاب (ج3/ص62) .

(2) جاء في الخزانة: " وقوله: " ترفع لي خندف " بكسر الخاء المعجمة والدال، قال ابن هشام في السيرة: قال ابن إسحاق: ولد إلياس بن مضر ثلاثة نفر: مدركة بن إلياس، وطابخة بن إلياس، وقمعة بن إلياس، بكسر القاف وتشديد الميم المفتوحة، وأمهم خندف: امرأة من اليمن، وهي خندف بنت الحاف بن قضاعة. انتهى. " خزانة الأدب (ج7/ص24) .

(3) ساقط من النسختين (ب)(ج) .

(4) حيث قال:"وقد جُزم بـ (إذا) في الشّعر كثيرا، والأصحّ منع ذلك في النثر لعدم وروده" . ينظر: شرح الكافية الشافية / ابن مالك/ (ج3/ ص1583) .

(5) البيت للشاعر الجاهلي علقمة الفحل، من الرمل، وقيل هو لامرأة من بني الحارث، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب يعقوب (ج 6/ص18)، وينظر: شرح الكافية الشافية / ابن مالك/ (ج3/ص1632) .والشّاهد فيه: (يشأْ) مجزوما على قول من يجزم بـ"لو" .

(6) ومَيْعةُ الحُضْرِ والشَّبابِ والسُّكْرِ والنهارِ وجرْيِ الفَرَسِ: أَوَّلُه وأَنْشَطُه، وقيل: مَيْعةُ كلِّ شيء مُعْظَمُه. والمَيْعةُ: سَيَلانُ الشيء المَصْبُوبِ. والمَيْعةُ والمائِعةُ: ضرب من العِطْرِ. لسان العرب/ ابن منظور/ (ج 13 /226 ص) .

(7)- هو للقيط بن زرارة، من البسيط، ينظر: المعجم المفصل للشواهد الشعرية (ج 8/ص 20) .اللغة: تامت من التيم وهو العشق والوله، والشّاهد: جزم (يحزنك) بـ"لو" .

وقيل سكن مخفف كقراءة: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[1]، والمِيعة/[2] بالكسر: النشاط، وقيل: الجري، وهاء به للفارس والأطل الخاصرة جمعه تعظيما أو جمع خاصرتين والخُصَل بضم ففتح جمع خصلة الشعر، وبسطت ذلك في غير هذا، و"تامت" و"صنعت" تنازعا في "إحدى"، وأجاز الصّيمريّ[3] الجزم بـ"إذا" إن كان بعدها "ما" الزائدة نظما ونثرا[4] كقوله[5]:

..... ** وَكَانَ إِذَا مَا يَسلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ.

بكسر الفعلين، والرواية الصحيحة (مَتَى مَا)[6].

وعن بعض: إنما لم يجزم بـ"إذا" لأنها لزمان معين واجب الوقوع ، وفيه أنّ "متى" مثل "إذا"، وهي جازمة، ومعنى وجوب الوقوع مجرّد سوْق الكلام على غير شكّ، والشعر كلام عربي موزون مقفى قصدا على أن يُقرأ على لحن غير النثر.[7]

---

(1)(وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُومِنُنَّ بِهَاۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُومِنُونَ ﴿١١٠﴾) [سورة الأنعام آية 110].

(2) بداية الصفحة (43/ب) من النسخة (ج).

(3) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، أبو محمد (ت 386هـ- 996م)، له "التبصرة" في النحو؛ كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، ذكره الصفدي. قلت: أكثر أبو حيان من النقل عنه. وله ذكر في جمع الجوامع. ينظر بغية الوعاة للسيوطي (ج 2/ ص 49).

(4) قوله: " ولا يجازى بحيث وإذ وإذا بغير ما، لأنها ظروف تضاف إلى الجمل، فجعلت ما ملازمة لها لتمنعها من حكم الإضافة، وتنقلها إلى باب الجزاء" التبصرة والتذكرة / أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت ق 4 هـ)/ (ج1/ص 408) تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- السعودية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1982م.

(5) منسوب للفرزدق، من الطويل، البيت: **فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابنُ ظَالِمٍ * وكانَ إذا ما يَسلُلِ السّيفَ يَضرِبِ** ينظر: المعجم المفصل للشواهد الشعرية (ج1/ص414) والديباج / الإمام أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 209) / ص61/ تحقيق: د. عبد الله بن سليمان الجربوع – د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/الناشر: مكتبة الخانجي–القاهرة/ رقم الطبعة: الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1411هـ باختلاف في الرواية.

(6) يقصد رواية: **وَكَانَ مَتَى مَا يَسلُلِ السَّيْفَ يَضْرِبِ**. وقد وردت في كتاب الديباج لأبي عبيدة التيمي. ص61.

(7) وردت في متن الآجرومية كلمة "خاصّة" بعد قوله: "في الشّعر"، ولم يشر إليها المصنّف، أو يتعرّض لها بالشّرح، وانتقل إلى ما بعدها. يراجع متن الآجرومية/ ابن آجروم/ ص5 . دار الطبع والنشر: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني/ القاهرة/د.ت.ط.

(بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ) [1]

الإضافة بمعنى من التبعيضية والاستغراق، أو بمعنى "ما" البيانية، و"ال" للحقيقة، وعلى طريق الكوفيين الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف[2]، أي: الاسماء المرفوعات.

قال الشّنواني: بدأ بالمرفوعات لأنها العمد[3]، فالمنصوبات لأنها فضلة غالبا، فالمجرورات لأنها منصوبة المحل، فهي دون المنصوبات لفظا[4]. والمرفوعات جمع مرفوع لجواز جمع صفة غير العاقل من المذكر بالألف والتاء، أو جمع مرفوعة لأن الاسم كلمة.

(المَرْفُوعَاتُ) [5] أقام الظاهر مقام المضمر لزيادة الإيضاح، وكذا في قوله: باب الفاعل، هو الخبر، ولئلا يتوهم يتوهم المبتدأ رجوع الضمير للأسماء. (28/أ) والمرفوعات جمع مرفوع، لأنه ولو مذكرا؛ لكان صفة لغير عاقل، فجمع ذلك الجمع لا جمع مرفوعة بدليل التاء في قوله:

(سَبْعَةٌ) [6] إلاّ على لغة تأنيث عدد المؤنث، أو على أن المعدود أسماء، إذ لا مانع من قولك: الكلمات المرفوعات سبعة أسماء.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص5.

(2) قال الرضي: "الكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس، استشهادا للأول بنحو: مسجد الجامع، وجانب الغربي، وللثاني بنحو: جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، وقالوا: إن الأضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين، كما في جرد قطيفة، أو بحذف اللام، كمسجد الجامع" شرح الرضي على الكافية (ج2/ص 243).

(3) قال الرضي: "قال القرطبي: قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشتبه بها بعض العمد، كاسم " إن " وخبر " كان " وأخواتها، وخبر " ما " و " لا "، والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص183).

(4) ينظر: الدرة الشنوانية على شرح الاجرومية (مخطوط)/ أبو بكر بن اسماعيل الشنواني (ت 1019هـ) / الرقم العام: 987 / (ص 76). رقم الصنف: 415 / د.ش / تاريخ النسخ: القرن الحادي عشر الهجري / من موقع جامعة الملك سعود –الرياض– المملكة العربية السعودية. عنوان الصفحة على الإنترنت: http://makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/1214/79.

(5) ينظر متن الآجرومية ص5.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 5.

وقد اشتهر أن العدد لا يفيد الحصر، وإنما قصد المصنف بالعدد التسهيل على المبتدئ، فلا ترد عليه أسماء أفعال المقاربة، واسم "ما" و"لا" و"لات" و"إن" النافيات/[1]، واقتصر على ما ذكره لشهرته.

وقد يقال: لا يخرج ذلك عن قوله: "كان" وأخواتها، و"إن" واخواتها، ولا يرد على ذلك ما يأتي من قوله وهي: كان وأمسى. .الخ، وقوله: وهي إن وأن. .الخ، لأنه/[2] اقتصار على المشهور.

وعن بعض أن المصنف حصرها في السبعة قصد الجمع خاطر المتعلم عن التلفت للمزيد، ولأن ما عداها راجع إليها[3].

(وَهِيَ الفَاعِلُ) [4] قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور والخليل[5] لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل في الأخبار، إذ الأصل أن يخبرنا بالفعل لكونه لم يوضع إلا له، كذا قيل[6]. ولأن التركيب فيها أشدّ، وامتزاج أحد الجزءين فيها بالآخر أكثر، حتى إنه يغير له آخر الماضي بالسكون نحو: ضربْت، ولأن عامله أقوى من عامل المبتدأ، لأنه لفظي. والأصل في العامل أن يكون لفظيا، وهو أقوى من المعنوي لأنه دل على المعنى، ولأنه لفظي، والفاعل لفظي فتوافقا، ولأن الفاعل لا يحذف ولو دل عليه دليل، ويحذف للساكن والضرورة.

---

(1) بداية الصفحة (30/أ) من النسخة (ب).

(2) بداية الصفحة (44/أ) من النسخة (ج).

(3) قال ابن قاسم (ت 1396هـ) في حاشيته:" من إضافة الصفة للموصف، أي: الأسماء المرفوعة، بدأ بها لأنها العمد في الكلام، وثنى بالمنصوبات لأنها الفضلة غالبا، وثلث بالمجرورات لأنها منصوبة المحل، والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا " حاشية ابن قاسم على الآجرومية ص 57.

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) يقال الرضي: " قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سمى الرفع علم الفاعلية " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 185) الدرة الشنوانية (مخطوط) ص 76.

(6) " وقيل الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، وعزي للخليل، ووجهه أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك " همع الهوامع (ج1/ص 307).

وفي باب التعجب من "أفعل به" لدليل، نحو: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[1]، أي وأبصر بهم، فإن الهاء فاعل جرّ بالباء وأبصرْ فعل ماض على صورة الأمر، وإذا كان أصلا للمبتدأ فهو أصل لغيره أيضا، لأن المبتدأ أصل لباقي المرفوعات التي هي الخبر، وخبر "إن" واسم "كان" وتوابع المبتدأ وتوابع الخبر وتوابع خبر "إنّ" واسم "كان". وأما نائب الفاعل فهو كالفاعل، وكذا توابع الفاعل. وقيل أصل المرفوعات المبتدأ[2].

قال سيبويه لأنه باق غالبا على ما هو الأصل في المسند إليه [3]، وهو التقدم.

والفاعل عجز الجملة، والصّدر مقدم على العجز، ولا نسلّم أنّ الأصل تقدّم المسند إليه، لأنّ الفائدة في المحكوم به غالبا وأصالة قالوا، ولأن المبتدأ يحكم عليه بكل جامد ومشتق، والفاعل يحكم عليه بالمصدر والوصف والفعل وما تضمن ذلك، كالظرف والجار والمجرور واسم الفعل والجامد الذي في معنى الفعل نحو: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[4] إذا قلنا "شكٌّ" فاعل لـ"في الله".

وأعندكَ زيدٌ؟، إذا قلنا: زيدٌ فاعل لـ"عند"، وزيد أسدٌ عليَّ، أي مستعل بالشجاعة، ولأن المبتدأ يبقى مبتدأ، ولو تأخّر، كزيد قائم، وقائم زيدٌ، وقد يكون فاعلا بالتأخير نحو: زيد قام. (28/ب)

وإذا أخّر كان: قام زيد، والفاعل أبدا إذا قدم كان مبتدأ نحو: قام زيد، فإذا قيل: زيد قائم، كان مبتدأ، وقيل كلاهما أصل.

(وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:)[5] أي لم يذكر فاعل الفعل فيه، ولم يستتر، والإضافة لإيقاع الفاعل الفعل عليه ثبوتا وعدما، ولاتحاد عاملهما/[6]، والإضافة تصح لأدنى ملابسة، وقد تلابسا بالاشتراك في العامل أتى

(1)(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾) [سورة مريم آية 37].

(2)" اختلف في أصل المرفوعات فقيل المبتدأ، والفاعل فرع عنه وعزي إلى سيبويه، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم. وأنه عامل معمول، والفاعل معمول لا غير" همع الهوامع (ج1/ص 307).

(3) قوله: "واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء.. فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه " الكتاب (ج2/ص 126).

(4)(۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴿١٠﴾) [سورة إبراهيم آية 13].

(5) ينظر متن الآجرومية ص5.. وهو تعريف يقصد به نائب الفاعل.

(6) بداية الصفحة (44/ب) من النسخة (ج).

أتى به بعد الفاعل، لأنه نائبه، وتسميته نائب الفاعل أولى لاختصارها ووضوحها وتصريحها بأنه عمدة [لا يتقدّم][1]، وتوجب كونه مرفوعا [وتلوّح أنه لا يتقدم قيل][2] ولصدق عبارة المصنف على المفعول الثاني والثالث في نحو: أُعْطِيت دِرهمًا، وعُلِمْتُ قائما، وأُعلِمْتُ زيدًا قَائمًا، بالبناء للمفعول فإنهما مفعولان لم يسمّ فاعلهما، قيل ويرده أن الكلام في المرفوعات، وأجيب بأنه يتوهم رفع ذلك فيرفعه، لأنه لم يُسمِّ فاعله، وهو خطأ، قيل ولعدم صدقها على ما ينوب غير المفعول/[3] به، وأجيب بأن المراد بالمفعول هنا، ما ينوب مطلقا، وبأن الفعل إذا بُني للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة إذا أسند للمفعول به، والمجرور الذي هو مفعول به توصل إليه بحرف الجر.

(وَالْمُبْتَدَأُ) [4] قدمه على ما يأتي لأنه أقوى، والخبر فرعه، وهو أصل لاسم إنّ وكان وغير تابع (وَخَبَرُهُ) [5].

(وَاسْمُ "كَانَ" وَأَخَوَاتُهَا) [6] بجر أخواتِ عطفا على كان، وأريد بالاسم ما يشمل أسماءهن أو بتقدير مضاف، أي وأسماء أخواتها، وبقي جرّه لذكر ما يقرب من المضاف، وذلك أن الاسم مفرد، والاسماء جمع، أو بالرفع نيابة عن المضاف في الرفع وكذا في قوله:

(وَخَبَرُ "إِنَّ" وَأَخَوَاتُهَا) [7]، وقدم "كان" على "إنّ" لأنها فعل، وهو الأصل في العمل، ولأن مرفوعها أولٌ، ومرفوع "إنّ" ثانٍ، والأخوات النظائر، ففي لفظ "أخوات" استعارة أصلية تحقيقية تصريحية شبه نظائر كان

(1) ساقط من النسختين (ب)(ج)، ثابت في(أ).

(2) زائد في النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (30/ب) من النسخة (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 5.

و"إن" بأخوات إنسان، وأعار لهن لفظ "أخوات"، والجامع الاشتراك في الشيء، فالأخوات يشتركن في الأبوين أو أحدهما، وهؤلاء العمد أصل[1]، يشتركن في العمل المخصوص.

(وَالتَّابِعُ للمَرْفُوعِ) [2] آخره إذا لم يبق له إلا التأخير لأخذ ما ذكر أماكن، ولأنّ التابع فرع المتبوع، والتابع من حيث هو تابع، وهو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ثبوتا وعدما، قوله: ثبوتا وعدما أي ثبت المحلّ للمتبوع أم لم يثبت كما سيمثّل لعدم المحلّ لجملة المعطوفة على ما لا محلّ لها غير خبر، وخرج بالمتجدد: التمييز والحال ونحوهما/[3] إذا كان صاحبهما منصوبا، فإنه إذا رفع أو جزم لم يرفعا، أو يجرّا، ودخل بثبوت أوعدم (29/أ) الجملة التابعة لما لا محل له نحو: أعجبني الذي يجيء ويقعد، وإن جئت وقعدت أكرمتك، فإن هاتين لا محل لهما، ومحل الجزم للفعل وحده، وخرج بغير خبر الخبر المتعدد نحو: الرجل قائم فرح، وكان قائما فرحا، وليس بقائم فرح.

(وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ) [4] لا يرد عليه البيان، لدخوله في البدل[5]، لصلاحيتهما غالبا في لفظ واحد، ولم يخصه باسم، أو لدخوله في العطف، فلا يشكُل عليه أنه لم يذكره هنالك، لأنه لا يلزم من التبويب شيء ذكر جميع أنواعه، وإنما الممنوع التبويب لشيء، ولم يذكر كلّه ولا بعضه.

(النَّعْتُ) [6] قدمه لأنه أكثر، ولأنه إذا اجتمعت التوابع في كلام تقدّم هو، فالتوكيد اللفظي، فعطف البيان، فالتوكيد المعنوي، فالبدل.

---

(1) ساقط من النسختين (ب)(ج)، ثابت في(أ).

(2) ينظر متن الآجرومية ص5.

(3) بداية الصفحة (45/أ) من النسخة (ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) على مذهب من جعل البدل وعطف البيان واحدا.

(6) ينظر متن الآجرومية ص5.

ويتأخر عطف النسق نحو: جاء الرجل الفاضل الرجل أبو بكر نفسه أخوك/[1] وزيد، وجاز تأخير التوكيد اللفظي عن عطف البيان، وجاز تقديم اللفظي فالمعنوي إن كان نفسا أو عينا، فالنعت وهو في الأصل مصدر نَعَتَ، ثمّ سمّي به تابع مخصوص.

(وَالعَطْفُ) [2] قدمه ولو كان بواسطة حرف لأنه في الغالب مغاير للأول، فهو تأسيس، والتأسيس أولى من التكرير والتوكيد والبدل المطابق هما نفس الأول وبدل البعض ملتحق بالمطابق لأنّه بعض المبدل منه، وكذا بدل الاشتمال لأنّه مضمون في المبدل منه.

(وَالتَّوْكِيدُ) [3] بالواو والتأكيد بالألف أو بالهمزة مخففة أو مسهّلة، وأتى به قبل البدل لأنه ليس على نية التّكرير للعامل، والبدل على نية التكرير على ما صححوا، ولأن التوكيد بمعنى الأول مع زيادة إحاطة إذا كان بنحو: كل، ومع إزالة شك إذا كان بنفس أو عين، والبدل المطابق وما التحق به، ولو كان نفس الأول أو كنفسه، لكنه ليس كذلك، فالتوكيد من تتمة الأول فكأنّه جزء منه، وهو في الأصل مصدر ثم سمي به تابع مخصوص. (وَالبَدَلُ) [4] لم يبق له إلا التأخير/[5].

واعلم أن هذه العلل النحوية مناسبات، ولو رتبها على غير ذلك الترتيب لبحثنا له على علة.[6] وأيضا أخّر البدل لأنه على نية التكرير للعامل كما مرّ.

---

(1) بداية الصفحة (31/أ) من النسخة (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص5.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 5.

(4) ينظر متن الآجرومية ص5.

(5) بداية الصفحة (45/ب) من النسخة (ج).

(6) أقول: وليس في نيّة الشيخ أطفيّش الاعتراض على ترتيب الأبواب عند ابن آجروم، لذا فهو يجد له أسباب تقديم إحداها على الأخرى، ولو غيّر صاحب الأجرومية الترتيب، لوجد له الشيخ تخريجا وأسبابا لهذا الترتيب، لأنه يتوخّى الموضوعية في الطرح، فلا ينتقد من غير داع ولا طائلٍ.لكن ورغم ذلك فإنّه يرى هذا الترتيب أكثر مناسبة من غيره، وهو الترتيب المتفق عليه عند أغلب النحاة.

(بَابُ الفَاعِلِ) [1]

(الفَاعِلُ) [2] لغة: من فعل الفعل، واصطلاحا: هو الاسم صريحا أو بالتأويل نحو: ﴿ أَوَلَم يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[3]. مذكورا أو مستترا جوازا نحو: زيد قام، وزيد هيهات، أو وجوبا في المضارع المبدوء بالهمزة، أو النون، أو تاء خطاب الواحد المذكر، وفعل أمر الواحد المذكر، واسم فعل الأمر مطلقا، واسم الفعل المضارع، واسم التفضيل إذا لم يكمل شرط رفعه الظاهر أو الضمير البارز، وذلك أن يفضل الشيء عن نفسه باعتبارين بعد نفي، ويكون الفاعل أجنبيا ممن له اسم (29/ب) التفضيل نحو: ما رأيت رجلا أحسنُ في عينه الكحل منه في عين زيد، والكحل ما رأيت رجلا أحسن هو في عينه منه في عين زيد[4]، ولفظ هو هو عائد إلى الكحل، وحاشى وحاش وحشى وخلا وعدا التي هنّ أفعال في الاستثناء، ويكون المستثنى بها، وأفعَلَ بفتح العين واللام في التعجب، والمصدر النائب عن الأمر نحو: ضربًا زيدا، وفاعله ضمير مستتر صالح للمفرد المذكر وغيره نحو: ضربا يا هندُ أو يا زيدون. وقيل محذوف مع الأمر لا مستتر في المصدر أو المحذوف للساكن وجوبا نحو: ﴿ وَلَتَعْلَمُن نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾[5] و﴿ قَالُوٓاْ ءَايَتِنَا ﴾[6] وهو كلاّ محذوف، وأما: ﴿ أَسْمِع بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[7] أي بهم، فإنه حذف باءه، واتصل الضمير واستتر أوحذف ذلك لشبهه بالفضلة، أو محذوف للضرورة كقوله[8]:

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص6.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(3)(أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾) [سورة العنكبوت آية 51]

(4) الشّاهد بلفظه في الكتاب (ج2/ص31) والخزانة (ج2/ص11).

(5)(وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴿٨٨﴾) [سورة ص آية 86].

(6)(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٩﴾) [سورة العنكبوت آية 29]

(7)(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ۖ لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٧﴾) [سورة مريم آية 37]

(8) البيت لعلقمة الفحل، وهو من الطويل، وينسب للبيد، ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج 1/ص414). والشّاهد والشّاهد فيه: حذف واو الجماعة من الفعل (تعفّق) والأصل (تعفّقوا) وهو من تنازع عاملين معمولا واحدا.

تَعَفّقَ بِالأَرْطَى[1] لَهَا[2] وَأَرَادَهَا ** رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبلَهُمْ /[3] وكَلِيبُ

أي تعفقوا، فحذف الواو وفتح ما قبلها، ورجال فاعل أراد، ويعكس ذلك، ولا يرفع فعلان فاعلا واحدا، ويجوز أن يكون بضم القاف ضما باقيا دلّ على الواو المحذوفة، أو بفتح القاف من أول الأمر، والفاعل ظاهر محذوف تقديره [تعفّق رجال] أو فعل ذلك في أرادها، فيكون رجال المذكور فاعل تعفق أو في نحو: ما قام وقعد إلا زيد، لأن التنازع يقضي نفي الفعل عن زيد، فليس من التنازع [4]، واستتار الضمير في المهمل بل مجرد الحذف لدليل أي: ما قام إلا زيد وما قعد إذاً إلا هو، لو استتر لاستتر وحده لا مع دلالة الاستتار، وفي استتاره وحده/[5] وحده/[5] تغيير في الإثبات المقصود إلى النفي. وأجاز الكوفيون حذف الفاعل مطلقا لدليل[6]، وزاد بعضهم فاعل فاعل باب "نِعم" المستتر المفسر بتمييز نحو: نِعْم قومًا معشرُه[7].

وذكر ابن هشام أن الضمير مستتر وجوبا مطلقا[8] حتى في نحو: زيد قام ويقوم، اعتبارا بأنه مادام على هذه العبارة مستتر، فإذا برز للحصر نحو: إنما قام هو، أو إنما يقوم هو، أو قيل: قام زيد، فعبارة أخرى.

ثم إن قولنا في المستتر وجوبا أو جوازا تقديره: أنا أو أنت أو هو معناه: أنتَ أو أنتِ أو هو، وإلا فلفظ: أنتَ وأنا أو هو لا يستتر؛ بل المستتر ضمير في معناه، وكذا تقديره: هما أو أنتما أو نحن أو هنّ أو هي أو نحو ذلك، والخلاف لفظي، لأنه لا قائلا ببروز فاعل أضمر بلا تبديل للعبارة، ولا قائل بأنه غير ظاهر في مثل: قام زيد من زيد

---

(1) وشرح الشيخ أطفيّش [الأرطى] بين الأسطر بقوله: [اسم شجرة]. ينظر شرحها في أوضح المسالك (ج2/ص 201).

(2) وشرح أيضا [لها]: [لأجل بقرة الوحش ونحوها]. ينظر شرحها في المصدر نفسه (ج2/ص 201).

(3) بداية الصفحة (31/ب) من النسخة (ب).

(4) قال الفراء: "إن استوى عاملان في طلب المرفوع، فالعمل لهما" ينظر: أوضح المسالك (ج2/ص 202).

(5) بداية الصفحة (46/أ) من النسخة (ج).

(6) قال السيوطي: " وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهيلي وابن مضاء " الهمع (ج1/ص511).

(7) قال به الكسائي وبقية الكوفيين: "ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو: ضربني وضربت الزيدين" حاشية الصبان (ج2/ص 150)، 150)، وقال ابن عقيل: " "نعم قوما معشره" ففي نعم ضمير مستتر يفسره قوما، ومعشره مبتدأ. وزعم بعضهم أن معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها " شرح ابن عقيل (ج3/ص162).

(8) قال ابن هشام: " وأما نحو زيدٌ قام فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوز المبرّد وابن العريف وابن مالك فعليته على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير " المغني (ج5/ص28).

قام، ولا شك في جواز حذفه مع رافعه لدليل نحو: زيدًا؛ في جواب – من أكرم الله؟ أي أكرم الله زيدًا، وقيل يكون الفاعل على جملة غير مراد لفظها نحو: يعجبني يقوم زيد .

والصحيح أنّ الفاعل المصدر حذف "أن" ورفع الفعل، وقيل بشرط كون الرافع قلبيا معلقا نحو: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾[1]، وقيل وكون المعلق استفهاما نحو: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾[2]، وليس كذلك بل الفاعل مستتر في الموضعين، وليس المحل بسط ذلك .

وإن قلتَ: إطلاق الاسم على الصريح وذي التأويل، جمع بين الحقيقة والمجاز، وإطلاقه على معنى شامل لهما بعموم المجاز يلزم به كالذي قبله التجوز في التعريف .

قلتُ: لا ضير (30/أ) بالمجاز المشهور فيه، بل لا نسلم أن ذا التأويل اسم مجاز، بل حقيق، لأن الاسم أطلق على المصدر المقدّر لا على حرف المصدر والفعل، و"ال" في قوله: باب الفاعل؛ هو اسم للعهد الذكري، وهذا التعريف منظور فيه إلى اللفظ أي اللفظ الذي يقال له "فاعل"، والتعريف في قوله: "هو الاسم" منظور فيه للماهية، فلا يقال: كيف يُعرَّف ما هو مُعرّف، هذا هو التحقيق لا ما للشنواني[3] .

(المَرْفُوعُ)[4] بما سبقه من فعل أو غيره [على الصحيح][5]، لا بالإسناد لفظا أو تقديرا أو محلا/[6]، فالإعراب فالإعراب التقديري في باب الفاعل وغيره وفي الرفع وغيره، مالم يظهر إعرابه لاشتغال الحرف الذي يكون هو فيه

---

(1)(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴿٣٥﴾) [سورة يوسف آية 35].

(2)(وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ وَضَرَبۡنَا لَكُمُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴿٤٥﴾) [سورة إبراهيم آية 47].

(3) قال الشنواني في تعريف الفاعل:" قوله (يقصد المصنف): هو الاسم برسمه ببعض خواصه، إنما كان ما ذكره المضمر رسما، لا الرفع، وكونه مذكورا قبل فعله خارجان عن حقيقة الفاعل" . الدرة الشنوانية (مخطوط) ص76 .

(4) ينظر متن الآجرومية ص6 .

(5) زائد في النسخة (أ) .

(6) بداية الصفحة (46/ب) من النسخة (ج) .

بغيره نحو: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[1]، فالراء مشغولة بكسرة الحرف الذي هو صلة، وكذا: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[2] ونحو: جاء غلامِي، فإن الميم مشغولة [عن الضمة][3] بالكسرة المناسبة للياء، وكاشتغاله بسكون الوقف أو الضرورة ولثقل الإعراب عليه أو تعذره نحو: القاضي والبشرى/[4].

والمحلي في باب الفاعل وغيره هو المبني نحو: قام هذا وقمت، والجملة الواقعة في محل إعراب نحو: زيد قام أبوه، في محل رفع خبر المبتدأ، ومعنى كون الشيء في محل كذا، أنه في موضع لوكان فيه غيره لظهر فيه ذلك الإعراب، أعني: أن الجملة التي تأتي في محل جزم؛ لوكان في موضعها مضارع معرب لظهر جزمه، وكذا الماضي الذي في محل جزم لو كان في موضعه مضارع معرب [لظهر جزمه][5].

وبعض يطلق المحلي أيضا على التقديري، ويجوز نصبه إذا ظهر المعنى مع رفع المفعول نحو: كسر الزجاجُ الحجرَ[6]، ونحو: أرضعت البنتُ أمَّها، برفع البنت ونصب أم [7].

والتحقيق أن الزّجاج مثلا فاعل على القلب، لا إنه مفعول مقدر النصب، ومعنى كون الشيء مرفوعا بكذا أو مجزوما أو منصوبا أو مجرورا بكذا، أنه مرفوع عند كذا، وهكذا لأن الرافع هو الناطق، والجازم هو الناطق وهكذا. (المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ) [8] أي دال فعله اللغوي فيشمل الفعل النحوي، وجميع ما يرفع الفاعل من وصف وما وما أُوّل به نحو: زيد شجاع آباؤه، ونحو زيد أسد آباؤه وحاتم أبناءه. فأسد بمعنى شجاع، وحاتم بمعنى جواد،

---

(1)(يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٩) [سورة المائدة آية 21].

(2)(هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدٗا)[سورة الفتح آية 28].

(3) زائد في النسخة (ب).

(4) بداية الصفحة (32/أ) من النسخة (ب).

(5) ساقط من النسختين (ب)(وج).

(6) قال السيوطي: " وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا. وإنما مشبه بالمفعول، وسُمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ" الهمع (ج2/ص6).

(7) وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا (خرق الثوبُ المسمارَ) و(كسر الزجاج الحجر) . . . والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ولا يقاس يقاس على شيء من ذلك " المصدر نفسه (ج2/ص6).

(8) ينظر متن الآجرومية ص6.

وزيد قريشي آباؤه منتسب إلى قريش، [وهذا أولى من تأويله بمنسوب، لأنّ اسم الفاعل أصل لاسم المفعول][1]، واسم فعل ومصدر واسمه نحو: أعجبني تبتيلٌ زيدٌ، بتنوين تبتيلٌ، [وهو اسم مصدر][2].

والظرف والجار والمجرور فإنهما في نحو: أفي الدار زيد؟ ونحو أقدّامك بكر؟ يجوز كون المرفوع فاعلا لهما، وهما دالان على الحدث نيابة، وإيّاك النائب مناب احذر، فإنه يرفع ضميرا مستترا حتى إنه يعطف عليه نحو: إياك أنت وزيدًا أن تخرجا، فزيد معطوف على المستتر، وأراد بالمذكورِ المذكورُ تحقيقا أو تقديرا، كما إذا حذف الفعل، فإنّه يحذف لدليل نحو: ﴿ وَإِنِ إِمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[3] (30/ب) أي: وإن خافت امرأة خافت، و:﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[4] أي: أيهدينا بشرٌ؟ وهذا أولى من كون بشر مبتدأ/[5]، لأن الهمزة بالفعل أليَقُ، ولا سيّما قد ذكر ذكر في حيّزها ونحو: زيدٌ، في جواب: – من قرأ؟ أي: قرأ زيدٌ، ويجوز كونه مبتدأ مقدر الخبر. ونحو: بيع الثوبُ زيدٌ، فزيدٌ فاعل لمحذوف كأنه قيل: من باعه؟ فقيل باعه زيد، ونحو: بل زيد، جوابا لمن قال: ما قام أحد، أي: بل قام زيد، ونحو: أشفّعَ اللهَ فينا النبيءُ، برفع النبيءُ أي: شفّع النبيءُ، والمراد بالقبلية ما يشتمل القبليّة الحُكمية كرافع الضمير المستتر، فإن المستتر بعد رافعه حكما، لأنه إنما يحضر في الذهن عند تمام الفعل أوغيره مما فاعله مستتر، وهو على خلاف الأصل لمانع الإستتار. وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل وهو في نية التأخير، فيدخل في القبلية الحكمية نحو: الشمس طلع، والزيدان قام والزيدون قام[6].

---

(1) ساقط من النسختين (ب)(وج).

(2) ساقط من النسختين (ب)(وج).

(3)(وَإِنِ إِمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوِ إِعْرَاضاً فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَنْ يُّصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴿١٢٧﴾) [سورة النساء آية 127].

(4)(ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ وَّاسْتَغْنَى ٱللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٦﴾) [سورة التغابن آية 6].

(5) بداية الصفحة (47/أ) من النسخة (ج).

(6) قال ابن عقيل: " فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين "ينظر: شرح ابن عقيل (ج2/ص78) وهامش (ج2/ص77) وجامع الدروس العربية (ج2/ص235).

وأجاز بعض النحاة /[1] تقديمه ضرورة [2]، وتعريف المصنِّف رسم، وهو التعريف بالأمر الخارجي، فلا ضير في كون الرفع وتقديم الفعل غير داخلين في حقيقة الفاعل، والرفع حكم، والتعريف بالحكم دوري، لأن تصور الحكم متأخر عن تصور المحكوم عليه، فيتوقف تصوّر كلّ على تصور الآخر[3]، لكن لا دور هنا؛ لأن المتأخر تصوره عن تصور الفاعل هو رفع الفاعل، والمراد الرفع مطلقا، وهو لا ينحصر في الفاعل، وكذا الكلام في نحو: ذلك، ولنا وجه آخر ظاهر، وهو أن ذلك تعريف علمي لا عملي، أي إذا وجدت اسما على هذه الصفة، فاعلم أنه فاعل.

ولا يقال: التعريف شامل لمرفوع كان والنائب، لأن كلا منهما جعله قسما على حدة، وخصه بباب وسماه باسمٍ، وهذا باعتبار تعاريف السّلف، إذ يكتفون بما أفاد، وباعتبار المبتدئ، وإلا فليس من شأن التعريف أن يتوقف على سابق أو لاحق يعلم به المراد، على أن بعضا يسميهما فاعلين.

ويقال أيضا إن كان غير دال على الفعل اللغوي بل على مجرد الزمان، فلا يشكل بها تعريف المصنف. ولو كان الصحيح أنها تدل على الحدث بدليل أن لها مصدرا، والمصدر يدل على الحدث غير أنّ المقصود بالفعل في قوله: المذكور قبله فعله، الفعل الاصطلاحي، وهو لفظ، لا فعل لغوي.

وبعدُ/[4]، فالمراد بالقبلية مطلق السّبق مع الاتصال والانفصال بمفعول أو غيره.

(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ) [5] بجرّهما على الإبدال، ورفعهما على الخبرية لمحذوف، والمضمر جامد وضع لغائب مع اعتبار غيبته أو متكلم باعتبار تكلمه أو مخاطب باعتبار خطابه، وخرج بجامد لفظ غائب ومتكلم ومخاطب، وخرج بغائب ومتكلم مخاطب الحروف الدالة على الخطاب والتكلم والغيبة، فإنها (31/أ)

---

(1) بداية الصفحة (32/ب) من النسخة (ب).

(2) قال ابن الحاجب: " وإذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة، أو كان مضمرا أو متصلا، أو وقع مفعوله بعد " الا "، أو معناها وجب تقديمه ". وقال ابن عقيل: حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو. وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله" شرح ابن عقيل (ج2/ص77).

(3) الدرة الشنوانية (مخطوط) ص76.

(4) بداية الصفحة (47/ب) من النسخة (ج).

(5) ينظر متن الآجرومية ص6.

للخطاب[1]، والتكلم والغيبة لا للمتكلم والمخاطب والغائب، وخرجت بجامد إن وقع على اسم وهو أولى، لأنه الجنس القريب بخلاف اللفظ فإنه جنس بعيد، فلو وقع عليه لخرجت بمتكلم وما بعده، وخرج بالاعتبار الأسماء الظاهرة المستعملة في الغيبة أو الحضور، وخرج اسم الإشارة لأنه ليس لمخاطب ولا لمتكلم ولا لغائب، لكنه لحاضر أشير إليه، فافهم المراد.

والمضمر اسم مفعول مشتق من الإضمار من معنى الهزال[2]، لأن حروف الضمائر قليلة غالبا، ولأن [غالب][3] حروفه همسية خافية، وأيضا الإضمار الإخفاء، ودلالة الضمير ضعيفة غالبا، والضعف يناسب الهزال والخفاء، ولا يخفى أنّ قول زيد[4]: زيد قائمٌ، أوضح من قوله: أنا قائم، فإنه لا يفهم المراد بأنا إلا من عرف لمن الضمير [وهو زيدٌ][5]، والظاهر خلاف المضمر.

فدخل في الظاهر الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات والنكرة الناقصة نحو: مررت بمن معجبٌ لك، ومررت بما معجب لك، و التامة نحو: أكرم رجلا ما، لكن المراد هنا ما عدا أسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال والأصوات، لأنها لا تكون فاعلا إلا عند من أجاز خروج أداة الاستفهام عن الصّدر، فإنه يجيز كون اسم الاستفهام فاعلا نحو: جاء من؟ بمعنى: من جاء؟.

.

.

.

.

---

(1) عوضت كلمة (الخطاب) بكلمة (الخاطب) في النسخة (ب).

(2) قال الصبان: " قوله (يقصد الأشموني): (بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال. وقوله والمضمر مفعل من الإضمار وهو الإخفاء فإطلاق الأول على كثير الحروف كمحن، والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما" حاشية الصبان (ج1/ص187).

(3) زائد في الأصل.

(4) ورد في النسخة (ب)و(ج): (ولا يخفى أن قولنا عن زيد).

(5) زائد في الأصل.

(فَالظَّاهِرُ نَحْو: قَامَ زَيْدٌ) [1] وقامت هندٌ، (وَيَقُومُ زَيْدٌ) [2]، وتقوم هند/[3]، (وَقَامَ الزَّيْدَانِ) [4]، وقامت الهندان، (وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ) [5] ، وتقوم الهندان، (وَقَامَ الزَّيْدُونَ) [6] ، وقامت الهندات، وقام الزيود، وقامت الهنود، الهنود، (وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ) [7] ، ويقوم الزيود، وتقوم الهندات، وتقوم الهنود/[8]، (وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ)[9] .

(وَالْمُضْمَرُ) [10] المنفصل اثنا عشر نحو: ما قام إلاّ أنا، وما قام إلا نحن، وما قام إلا أنت، وما قام إلا أنتِ، وما قام إلا أنتما، وما قام إلا أنتم، وما قام إلا إنتنّ، وما قام إلا هو، وما قام إلا هي، وما قام إلا هما، وما قام إلا هم، وما قام إلا هنّ، وإنما قام نحن. .الخ .[11] و: أنا: جوابا لمن قال: من قام؟ قال: أي: قمت، فحُذف العامل فانفصل الضمير، وذلك من موجبات الفصل، ومنها العطف نحو: قام زيد وأنا، والوقوع بعد لام الفَرق نحو: إن قام الأنا، أي أنه قمت، وقولهم: إِنْ يَزِينكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينكَ لَهِيهْ [12] .

فاللام للفرق بين النفي والإثبات، وهِي فاعل، والهاء بعد للسكت، وفصل الضمير بعد لام الفرق يفيد الحصر، والمتصل ثلاثة عشر (نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ) [13] بضم التاء للمتكلم مذكرا أو مؤنثا، (وَضَرَبْنَا) [14] موضوع للمتكلم

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص6 .

(2) ينظر المصدر نفسه ص 6 .

(3) بداية الصفحة (33/أ) من النسخة (ب) .

(4) ينظر متن الآجرومية ص6 .

(5) ينظر المصدر نفسه ص 6 .

(6) ينظر المصدر نفسه ص 6 .

(7) ينظر المصدر نفسه ص 6 .

(8) بداية الصفحة (48/أ) من النسخة (ج) .

(9) لم يدرج المصنّف ما جاء من أمثلة الآجرومية الباقية التابعة للفاعل الظاهر، حيث زاد ابن آجروم من الأمثلة قوله: (وقام غلامي، ويقوم غلامي وما وما أشبه ذلك) فلم يتعرّض لهذه الأمثلة لا من قريب ولا من بعيد، وربّما كانت له في ذلك حجّة التكرار والتطويل.

(10) ينظر متن الآجرومية ص6 .

(11) جاء في النسخة (ب) الكلمة كاملة: (إلى آخره) .

(12) ورد هذا المثل في شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (ج1/ص 152) .

(13) ينظر متن الآجرومية ص6 .

(14) ينظر المصدر نفسه ص 6 .

ومن معه، واستعماله للمتكلم وحده مجاز، وقيل موضوع له أيضا، وبُني لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين، إذ هو معتبر على الصحيح؛ ولو كان ثانيهما حرف العلة، ولشبهه بالحرف في المعنى فإنه أشبه "نا" من إيانا وأيضا أشبه ياء إيّاي بجامع مطلق التكلم، ولا سيما إذا استعمل "نا" للمتكلم وحده. (وَضَرَبْتَ) [1] للمخاطب بفتح التاء (31/ب) (وَضَرَبْتِ) [2] بكسرها للمخاطبة، وإنما ضُمّت تاء المتكلم لأنه أشرف، والضم أشرف الحركات، الحركات، وفتحت تاء المخاطب وهو راجح لخفّة الفتح، فأخذه المخاطب، ولم يبق للمخاطبة إلا الكسر، وأيضا في الكسر تسفّل، فالمؤنثة أولى به، ولأن الياء تقع ضميرها والكسرة أليق بالياء.

ومن العرب من يلحقها ياء حرف للخطاب، فيقول: "ضربتي"، والتاءات بُنين لشبههن بالحرف في الوضع على حرف [واحد][3]، ولشبهن بالحرف في المعنى، فتاء المتكلم أشبهت حرف التكلم كهمزة "أقوم"، وياء "إياي" وتاء المخاطب أشبهت تاء "تقوم" وكاف "إياك" و"ذلك" وتاء المخاطبة أشبهت تاء تقوم وتاء تقومين، لأن المراد مجرد الخطاب، وكاف إياك، وذلك المكسورة والمفتوحة بجامع مجرد الخطاب. (وَضَرَبْتُمَا) [4] للمخاطبين الإثنين، وللمخاطبتين، ولمخاطب ومخاطبة، ولغائب[5] مخاطب ولغائب أو مخاطبة، وللعكس أو لمخاطبة/[6] وغائبة تغليبا للخطاب، وظاهر المصنّف أن الضمير "تُما"، فهو مبني للحمل على ما وضع على حرف أو حرفين، ولشبهه بالحرف معنى، فإنه أشبه كما من "إياكما" و"ذلكما" إذا قلنا "كُما" حرف واحد.

والتحقيق أن الضمير التاء، والميم زائدة، والألف علامة الإثنين، وخصت الميم بالزيادة لقربها من الواو، والواو حرف علة، وحروف العلة أولى بالزيادة، ولا سبيل لزيادة الألف لوجود الألف العلامة، والياء بعيدة من مقام

(1) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(3) زائد في (ب)و(ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص6.

(5) بداية الصفحة (33/ب) من النسخة (ب).

(6) بداية الصفحة (48/ب) من النسخة (ج).

التثنية، وجعلت الميم بدلا من الواو، ولأنها أقبل للحركة من الواو، وزيدت لئلا يُتوهم أن الألف إشباع، والتاء لواحد .

وقيل خصت بالزيادة لأنها تكون في الجمع، وهو قريب من التثنية، حتى إنه يطلق على التثنية مجازا وهو الصحيح، أو حقيقة قولان، وقيل الميم والألف معا علامة الإثنين، وإذا قلنا الضمير التاء؛ فقد مرّ موجب بناء التاء، وإذا كان ضربتما للمخاطبين أو مخاطب وغائب، أو المخاطب والمخاطبة، أو لغائب ومخاطبة، أو بالعكس، فحق التاء الفتح، وإذا كان لمخاطبتين أو مخاطبة وغائبة فحقها الكسر، وضُمّت في ذلك كلّه، لأن الميم قريبة من الواو، لأنها شفويّتان. (وَضَرَبْتُمْ)[1] لجماعة المخاطبين أو لمخاطب أو أكثر مع غائبين اثنين أو أكثر، أو لغائب ومخاطبين أو أكثر، أو لمخاطب أو أكثر مع مخاطبتين أو أكثر، أو لمخاطبة ومخاطبين أو أكثر أو لمتعدد من تلك الأنواع، والبعض مخاطب والبعض غائب، فإن المذكر يغلب على المؤنث، والمخاطب على الغائب، وظاهر المصنّف أن "تُمْ" ضمير.

والتحقيق أن الضّمير التاء والميم علامة الجماعة، أعني: أنها دليل على أن المراد بالتاء الجماعة، وهي جماعة المذكر، إذ لو كان جماعة المؤنث لجعلت له علامة الإناث أيضا، وحق التاء الفتح وضُمّت الميم، وعلى أن الضمير"تُمْ" فهو مبني لشبهه/[2] بالحرف في الوضع على حرفين، وفي المعنى فإنه أشبه "كم" في: إياكم (32/أ) وذلكم، والميم ساكنة ويجوز ضمها/[3]، وتضم للساكن، وتضم وتشبع لهمزة قطع، ومنهم من يسكّنها معها، وليست الواو هذه بعض الضمير بل حرف زائد، وكذا الميم بعد الكاف والهاء، ويجب الواو إذا كان الضمير المتصل بعد كقولك: ضربتموه وأعطاكموه.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص6 .

(2) بداية الصفحة (34/أ) من النسخة (ب) .

(3) بداية الصفحة (49/أ) من النسخة (ج) .

وسُمع عن عثمان[1]: أَرَاهُمُونِي البَاطِلَ شَيْطَانًا[2]. وعليه فيجوز أعطاهموك، بتأخير الضمير الأخص.

(وَضَرَبْتُنَّ) [3] للمخاطبات أو الإناث بعضهن مخاطب وبعض غائب، وظاهر المصنف أن الضمير "تُنّ" فهي مبني للحمل على ما وضع على حرف أو حرفين، ولشبهه بـ"كن" وإياكن في المعنى وذلكن.

والتحقيق أن الضمير التاء، والنون المدغمة مبدلة من ميم دالة على مطلق الجماعة، وأنها المراد بالتاء والنون الظاهرة علامة على أن الجماعة إناث، وقيل النونان علامة جماعة الإناث، وحق التاءِ الكسرُ، وضُمّت للنون لأن النون قريبة من الميم وبدل منها على الصحيح، والميم قريبة من الواو.

(وَضَرَبَ) [4] للغائب نحو: زيد ضرب. وهو اصطلاحا ما عدا المتكلم والمخاطب ولو كان حاضرا.

(وَضَرَبَتْ) [5] للغائبة كذلك، الضمير فيهما مستتر، والمستتر متصل على الصحيح، وقيل لا متصل ولا منفصل، والتاء حرف تأنيث. وزعم بعض[6] أنها ضمير، فإن جاء مرفوع بعدها فبدل منها، وقد بسطت في غير هذا ما تجب فيه وما تجوز فيه وما تمنع فيه.

وأذكر هنا أشياء يجب تأنيثها إذا تقدمت وهي: عين الشمس، وعين الماء، وعين الوجه، وغير ذلك.

والأذن والنفس والدلو والدار والسماء، وقد تذكّر. والسّنّ وقد تذكّر والكتف وجهنم والسعير وعقرب والأرض والإست والعضد والجحيم والنار والعصا والريح، وقد تذكّر.ولظى واليد والقول والفردوس والفُلْك والعروض والذراع قيل.

---

(1) هو عثمان بن عفان رضي الله عنه. وقد سبق التعريف به ص 72.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب/ (ج2- ص 935)/ وينظر: النهاية في غريب الحديث/ابن الأثير (ت606 هـ)/(ج2- ص177)/تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي/دار إحياء التراث العربي/ لبنان/د.ت.ط.

(3) ينظر متن الآجرومية ص6.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(6) قال ابن هشام: " وزعم الجلولي (وهو أبو الحسن بن حمدون الأسدي) أنها اسم، وهو خرق لإجماعهم، وعليه فيأتي في الظاهر بعدها أن يكون بدلا أو مبتدأ، والجملة خبر" المغني (ج2/ص215) وينظر: الهمع (ج3/ص292).

وثعلب وأرنب والقبر والحق تذكيره إلا بتأويل. [والفرس] [1] والبئر والفخذ/[2] عضوا/[3] أو جمعا من الناس قيل. ونهر و الذّرع [4] التي للقتال والقدم والكبد والكرش وسقر والحرب والنّعل وتُذكّر أيضا. والقوس للنبل والكأس والشمس والعنكبوت والموسى واليمين يدا أو حلفا، والشمال واليسار والأصبع والرجل والسراويل والضبع والكف والساق، والظاهر جواز التّذكير في ذلك بتأويل الموضع والعضو وغيرهما.

وأنثوا المخ والفأس والورى والقوس والمنجنيق، وأجازوا وجهين في المسك والمال والقدر والعجز والليث والطريق والسبيل ونحوهما، والسرى والعُنُق واللسان والضحى والسلاح والقفا والرحم والسلطان بمعنى القوة قيل، والسكين والسلطان بمعنى المِلك بكسر اللام، ويذَكّر الرأس والجبين والفم والثّغر والكعب والمنخر والسن، وقد يؤنّث البطن والظّفر والنّاب (32/ب) والثّدي والشّبر والباع والذقن والنّاجذ. وعن بعض يجب تأنيث السّاق والسّن والكبد والعقِب [5]. (وَضَرَبَا) [6] لغائبين أو غائب وغائبة، وأما ضربتا فألفه ألف ضربا، ولكن زيدت فيه تاء التّأنيث لغائبتين،وفتحت للألف، فإن عد فالضمائر المتصلة الواقعة فاعلا أربعة عشر، ولا يحسن عدّه كما لا تعدّ وجوه ضربتما. (وَضَرَبُوا) [7] للغائبِين بكسر الباء، أو لغائب أو أكثر مع غائبتين أو أكثر، أو لغائبة أو أكثر مع غائبين أو أكثر، وفي الإطناب بهذه العبارة تلويح إلى أن يكون الأكثر الذكور والأقل الإناث أو العكس، وقد تطلق على اثنين مجازا، وقيل حقيقة، فألف ضربا، وواو ضربوا بُنيا لشبههما بالحرف في الوضع على حرف واحد، ولشبه الألف ألف قاما رجلان المجعولة علامة، والواو وواو قاموا رجالا مجعولة علامة في المعنى[8] والوضع ولشبههما حروف

(1) زائد في الأصل.

(2) بداية الصفحة (34/ب) من النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (49/ب) من النسخة (ج).

(4) يقصد الدّرع لكن وردت في المخطوط بالذال المعجمة.

(5) " من الأعضاء المزدوجة فإنها مؤنثة كعين وأذن ورجل، وغير المزدوج مذكر كذا في التصريح، وهو غير مطرد فمن المزدوج: الحاجب والصدغ، والخد. .الخ" يراجع حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (ج2/ص145).

(6) ينظر متن الآجرومية ص6.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(8) أبدلت كلمة (المعنى) بكلمة (صفة) في النسخة (ب).

الغيبة في إياهما وإياهم، وإذا استعملا في الخطاب أشبها حروف الخطاب [أيضا][1]، [وكذلك][2] إذا اتصلا/[3] بالأمر أو المضارع. وقال الأخفش: واو الجمع حرف، والفاعل مستتر[4]، وكذا المازني[5]. (وَضَرْبْنَ) [6] للغائبات، للغائبات، وبنيت النون لشبهها بالحرف في الوضع على حرف واحد، أو لشبهها في المعنى بـ"هُنّ" في "إياهن"، أو بالنون فيه على قول، وقد تستعمل هذه النون في الذكور كقوله[7]:

..... ** وَيَرْجِعْنَ مِن دارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ.

وقد يقال النون للجماعات فليست بمعنى الواو. والثالث عشر نحو: تضربين واضربي ونحو: ﴿ فَكُلِي/[8] وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً ﴾[9]. فالياءات الخمس ضمائر فواعل مبنية لشبهن في الحرف في الوضع على حرف واحد، ولشبههن في الخطاب بكاف "إياك"، وذلك المكسورة، والواو إنما وضع للذكور وحدهم، واستعماله فيهم مع غيرهم تغليب.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل ومن النسخة (ج).

(2) ساقط من (ب)و(ج).

(3) بداية الصفحة (50/أ) من النسخة (ج).

(4) قال ابن هشام: " واو ضمير الذكور، نحو " الرجال قاموا " وهى اسم، وقال الاخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى: (يأيها النمل أدخلوا مساكنكم)" ينظر: المغني (ج2/ص 365).

(5) المازني(ت 249 هـ 863 م) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الائمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها كتاب (ما تلحن فيه العامة) و(الالف واللام) و(التصريف) و(العروض) و(الديباج). ينظر الأعلام للزركلي (ج2/ ص69).

(6) ينظر متن الآجرومية ص6.

(7) أعشى همذان، وهو من الطويل، والبيت: **يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عِيَابُهُمْ * وَيَرْجِعْنَ مِن دارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ**، وقد كثرت نسبة هذا البيت فقيل لجرير لجرير أو الأحوص وغيرهم، وهو بلا نسبة عند الجمهور، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج1/ص348). اللغة: أي أن قوافل الجمال كانت تمر بالدهناء غير محملة، وتخرج من دارين بجر الحقائب أي محملة بالبضائع لتنقل إلى جميع أقاليم الجزيرة العربية. والشاهد فيه: جواز استعمال نون النسوة لجماعة الذكور (أي التجار) أو لغير العاقل (الإبل).

(8) بداية الصفحة (35/أ) من النسخة (ب).

(9)(فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴿٢٥﴾) [سورة مريم آية 25].

(بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه)[1]

للعلم به أو للجهل به أو للإبهام، أو لتعظيمه عند ذكره مع المفعول أو تعظيم المفعول عند ذكره معه، أو لصون الفاعل عن المقام، وتنزيهه عنه، أو تنزيه المقام عنه، أو لتنزيه اللّسان عنه، أو لتنزيهه عن السامع، أو تنزيه السامع عنه، أو لعدم تعلق الغرض به أو للخوف منه أو من غيره، أو عليه أو على غيره، أو للوزن أو للسجع أو للفاصلة أو للقافية أو للإيجاز.

واشترط المعانيون القرينة في الحذف للإيجاز، أوغير ذلك مما يذكر في كتب المعاني، ولك في الجهل والإبهام ونحوهما أن تذكره باسم عام، كسألَ سائلٌ زيدًا، أو أكرمه رجل، فإن ذلك قولك: سُئل زيدٌ وأُكرم زيدٌ، بالبناء للمفعول سواء.

ولا يخفى أنه لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره، فتلك طريق وهذه طريق، فكما يحصل عدم البيان بالبناء للمفعول، يحمل بالبناء للفاعل المبهم، كما مثّلتُ، والأولى أولى للاختصار.

ويُسَمَّى أيضا /[2] مفعولا لم يسمَّ [3] فاعله، ومفعولا لما لم يُسَمّ فاعله، وما واقعة على الفعل.

(وَهُوَ الِاسْمُ) [4] صريحا أو بالتأويل مذكورا أو مستترًا جوازًا أو وجوبًا أو محذوفًا للضرورة، أو لاتقاء الساكنين، وجاز حذفه عند الكسائي لدليل[5].

---

(1) وهو المسمّى نائب الفاعل عند بعض النحاة. يراجع: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص215) وحاشية الصبان (ج1/ص310).

(2) بداية الصفحة (50/ب) من النسخة (ج).

(3) ورد في النسخة (ب): (لم يسمَّى) بلا جزم.

(4) ينظر متن الآجرومية ص6.

(5) " اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوّز الحذف وهو الكسائي، والجزء الثاني لزوم التكرار عند الإظهار، وقد يقال التكرار لا يقتضي منع منع الإظهار، بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها ". حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ص151) وينظر: الهمع (ج1/ص 518).

وفي كونه جملةً خلاف، وذلك كلّه على [حد][1] ما مرّ في الفاعل (المَرْفُوعُ) [2] لفظا (33/أ) أو تقديرا أو محلا بماض أو مضارع أو اسم مفعول، أو ما تضمن معناه كالنّسب نحو: زيد قرشيّ أبواه، إذا قيل معناه منسوب أبواه إلى قريش، وإن اعتبر معنى منتسب أبواه إليهم، كان أبواه فاعلا، وكالمصدر إذا اعتبر عن حرف المصدر، وفَعِلَ مبني للمفعول نحو: أعجبني بيعٌ عبدُ، بتنوين بيعٌ ورفع عبدُ، أي أنّ يباع/[3] عبدًا وأن بيع عبد، ولا يرفعه الفعل الجامد والأمر، ومصدر اسم الفاعل والظرف والجار والمجرور وغير ذلك مما يرفع الفاعل، وفي تقديمه ما مرّ في تقديم الفاعل.

وقال بعض بجوازه إن كان جارا و مجرورا، وقيل رافعه الإسناد[4].

(الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ) [5] ولا يرد عليه: أنبتَ الربيعُ البقلَ، فإن الربيع ولو كان مرفوعا، لم يذكر معه فاعله هو فاعل لا نائب، لكنه مجاز حقيقته: أنبتَ اللهُ البقلَ في وقت الربيع، وأنبتَ اللهُ البقلَ بالربيع أي بالمطر، وذلك إذا قاله موحد أو مشرك مقرّ بأن الخالق الله عز وجل، والفاعل يقال أنه فاعل للربيع، بمعنى أنه فعل فيه الإنبات أو به كما رأيت، فإن الإنبات لما كان في الربيع أو به صار الربيع مفعولا به، توصل إليه بالجار أو الظرفية كما يقال: زيدٍ، في مررت بزيدٍ، مفعولا به توصل إليه بالباء والمفعول الصريح هو البقل فافهم. ومراده بالمفعول كل ما ينوب عن الفاعل.

وقيل: أراد المفعول به، لأنه الأصل، وينوب الجار والمجرور إذا لم يلزم الجار طريقة،كمذ ومنذ ورب، وحروف القسم والإستثناء وحتى. فـ"مُذْ" و"مُنْذُ" مختصان بالزمان، و"رُبَّ" بالنكرة مع أن لها الصدر أيضا، وحروف

(1) زائدة في الأصل.

(2) ينظر متن الآجرومية ص6.

(3) بداية الصفحة (35/ب) من النسخة (ب).

(4) ينظر: الهمع (ج1/ص 522 وما بعدها).

(5) ينظر متن الآجرومية ص6.

القسم بالقسم، والتاء منها بالله على ما مر، وتختص هي والواو واللام، وحتى بالظاهر، ولا ينوب الجار والمجرور إن دلّ الجار على/[1] التعليل.

واختُلف في نيابة الجار والمجرور في نحو: خَرَج زيدٌ بالثوب، وينوب المجرور بزائد، وينوب الظرف والمصدر واسمه المختصة المتصرفة لا المبهم، والذي لا يتصرف، فالمبهم من المصادر كالذي لا يفيد عددا ولا هيئة، ومن الظرف مالا يختص بمدة أو موضع كفرسخ ووقت.

وأجاز بعضهم نيابتهما نحو: ضُرِبَ ضربٌ، وجلسَ عندكَ بنصبه، والمحل رفع، ولا ينوب شيء من ذلك مع وجود المفعول به قياسا، خلافا لبعض. وأولى بعده المصدر، وقيل الظرف، وقيل الجار والمجرور، وعن الجمهور أن النائب المجرور وحده دون الجارّ[2].

(فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ)[3] المبني للمفعول، ويقال له: المبنيّ لما لم يُسمَّ فاعله، وفعلُ مالم يُسمّ فاعله، والأول أولى، لأن ما بعده أطول، و"ما" عائدة للمفعول، ولا يرد "قلما"، و"طالما"، و"كثرما" على قول من لم يجعل لها فاعلا[4]، لأنه ليس لهن فاعلٌ أصلا فضلا عن أن يُقال: لم يُسمّ فاعله. (33/ب) هذا هو التحقيق.

ويقال أيضا المبني/[5] للمجهول ولو لم يجهل، لأنه ممكن الجهل، أو لأنّ معنى الجهل أنه لم ينص عليه.

---

(1) بداية الصفحة (51/أ) من النسخة (ج).

(2) قال السيوطي: " اختلف على أقوال، أحدها وعليه الجمهور: أن المجرور في محل رفع، وهو النائب نحو: سير بزيد، كما لو كان الجار زائدا، والثاني وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميرا مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان، إذ لا دليل على تعيين أحدها، والثالث وعليه الفراء: النائب حرف الجر وحده، وأنه في موضع رفع، كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع، قال أبو حيان." الهمع (ج1/ص522-523).

(3) ينظر متن الآجرومية ص6.

(4) قال الرضي:" قلما، وكثرما، وطالما: إما كافة للفعل عن طلب الفاعل، وإما مصدرية، والمصدر فاعل الفعل، وقال بعضهم: هي في قوله: **صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا * وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ**. زائدة، ووصال فاعل (قلّ)، وهي عند سيبويه كافة" شرح الرضي (ج4/ص329).

(5) بداية الصفحة (36/أ) من النسخة (ب).

(مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ) [1] لفظا أو تقديرا. (و كُسرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) [2] لفظا أو تقديرًا نحو: قيل وبيع، أصلها قُوِل وبُيِع بضمّ أولهما وكسر ثانيهما، نقلت كسرة الواو والياء لثقلهما عليهما إلى القاف والباء بعد حذف حركتهما، وقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، فذلك ضمّ وكسر مقدران، ومما يقدر فيه الكسر نحو: ضُرْب بضم الضاد وإسكان الراء تخفيفا، وهذا جائز في الصحيح والمعتل نحو: قول وبوع بإبدال الياء واوا، وإذا قلت: وبيع قيل، جاز إخلاص الكسر، وجاز إشمامه[3] بضمة مقدّما جزء الكسر أو الضم قولا.

وجاز في المضاعف الضم والكسر والإشمام نحو: رُدّ بضم الراء أو كسرها أو إشمامها فإذا كسَرت أو أشممت فالضمة لم تظهر إلا بعضها في الإشمام.

وعلى كل حال، فكسر/[4] ما قبل آخره مقدّر أصله "ردد" بكسر الدال نقلت إلى الراء بعد حذف ضمتها أو حذفت وبقيت الراء مضمومة أو تشمم، و أدغمت الدال في الدال، وإذا اعتلت اللام جاز إسكان ماقبل الآخر نحو: رُمِيَ بكسر الميم وإسكانها، وجاز قلب الكسرة فتحة فالياء ألفا، فيقال رُما بضم الراء وفتح الميم، وإن كان الفعل بوزن افتعل أو انفعل أو اعتلت عينه، جاز الكسر والضم والإشمام فيما قبل عينه نحو: اختِير وانقِيد بكسر التاء والقاف نقلا من الحرف بعدهما وبالإشمام، واختور وانقود بضمهما وإسكان الواو، والواو في "اختور" عن ياء لضم ما قبلها، والياء في "انقيد" عن واو لكسر ما قبلها،[والهمزة تابع لتاء افتعل أو فاء انفعل][5] وإذا كان أول الماضي تاء زائدة، وكان خماسيا أو سداسيا ضُمّ معها تاليها [6]، وإن كان أوله همزة ضُمّ معها ثالثه، وإذا اتصل

(1) ينظر متن الآجرومية ص6.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(3) وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به، تنبيهاً على ضم ما قبلها، أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى.التعريفات/علي بن محمد الشريف الجرجاني/ ص27/ مكتبة لبنان/ طبعة جديدة/1985م، وفي شرح ابن عقيل: " والإشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ولا يكون إلا فيما حركته ضمة " شرح ابن عقيل (ج4/ص174).

(4) بداية الصفحة (51/ب) من النسخة (ج).

(5) زائد في الأصل.

(6) في النسخة (ب)و(ج): [معهما ثانيهما].

ضمير الرفع المتحرك بنحو: "قيل" و"بيع" جاز فيه أن يقال: قُلت، بضم القاف[1] على لغة "قول"، بمعنى ذكرت بالبناء للمفعول، وبالإشمام، وبعتُ بكسر الباء أو بالإشمام، وضمها على لغة "بوع"[2]، ومنع بعضهم إخلاص الضّم في باب قلتُ، والكسر في باب بعتُ خوف اللّبس بالفعل والفاعل[3]، وهو أحسن، لأن للعرب غرضا في الإجمال وهو أن لا يُتبين/[4] المراد لا في الإلباس وهو إيهام الخلاف.

(وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا؛ ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) [5] لفظا أو تقديرا كـ "يُردّ" و"يستحق" أصلها "يردد" و"يستحقق" نقل فتح الدال والقاف الأولين للساكن قبلهما، وأدغما فيما بعدهما وكـ "يُقال" و"يباع" و"يُنقاد" و"يُختار"، و"يُستعان" الأصل "يقول" و"يُبيَعُ" و"يُنْقَوِدُ" له و"يُخْتِير" و"يستعوَن" بفتح الواو والياء وإسكان ما قبلهما، نقل الفتح للساكن قبلهما فقلبتا اِلفين لتحركهما في الأصل، وانفتاح (34/أ) ما قبلهما في الحال، وأولى من ذلك أنه استثقل عدم النقل فخفف بقلب الواو أو الياء ألفا، بعد إسقاط حركتها إلى ما قبلها، إذ لا يتصور قلبها حرفا ساكنا مع تحركها، وإلاّ كان ما تقلب إليه متحركا مع أنه لا يتحرك، وهو الألف إلاّ "يختير" و"ينقود"، فلا نقل فيهما لعدم سكون ما قبل الواو و الياء فيهما، لكن قلبتا اِلفيين لتحركهما [في الأصل][6] وانفتاح ما قبلهما، وإذا كان أول المضارع المبني للفاعل/[7] مضموما، فإذا بني للمفعول، فالضمّة في أوله غير الضمة المذكورة، وإذا كان ما قبل آخر مضارع مبني للفاعل مفتوحا، فإذا بُني للمفعول فالفتح فيه فتح آخر، وإذا كان ما قبل آخر الماضي مكسورا، فإذا بُني للمفعول فالكسر فيه كسر آخر.

---

(1) في النسخة (ب)و(ج): [قُلت بضم بكسر القاف وبضمها]

(2) قال سيبويه: " وبعض من يضم يقول: بوع وقول وخوف وهوب، يتبع الياء ما قبلها كما قال موقن، وهذه اللغات دواخل على: قيل وبيع وخيف وهيب " الكتاب (ج4/ص342).

(3) ينظر: الهمع (ج3/ص 275-276)

(4) بداية الصفحة (36/ب) من النسخة (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص6.

(6) زائد في (ب)و(ج).

(7) بداية الصفحة (52/أ) من النسخة (ج).

وتحقيق ذلك أن وزن كل فعل يدل على زمانه، فحركات الماضي وسكونه تدل على زمان الماضي، وحركات المضارع وسكونه تدل على الحال والاستقبال، أعني: وضعت لذلك، ولو احتاجت لما يعنيها لذلك، وحركات الأمر وسكونه تدل على الاستقبال، وإذا بني الماضي أوالمضارع للمفعول دلّ على الزمان بما ذكر، ودلّ به أيضا على نيابة النائب.

(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ: فَالظَّاهِرُ نَحْو قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ) [1] من الثلاثي.

(وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو)[2] من الرباعي بزيادة همزة القطع، وتزاد الواو خطّا بعد عَمرو بفتح العين وإسكان الميم رفعا وجرا مطلقا ونصبًا حيث لم ينوّن، [وكتابتها حينئذ خطأ] [3]، فرقا بينه وبين عُمر، بضم العين وفتح الميم، [نحو:أكرمت عمرو بن زيد][4]، وإذا لم يكن لبس لقرينة ما فلا تكتب الواو، كما إذا كان الوزن يقبل إسكان الميم لا حركتها، وكما تدل عليه القافية إذا كان فيها أواخر سجعة، وتلك الواو قالوا إنها مسروقة من "داود"، وهي الثانية فصار يكتب بواو واحدة/[5]، وهذا على سبيل المطارحة والملاعبة لا حقيقة، ولتلك السرقة قالوا: ضرب زيدٌ عمرًا. وقد قيل في ذلك[6]:

إِنَّمَا كَانَ ضَرْبُ زَيْـــدٍ لِعَمْرٍ ** فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ قَوْلًا وَرَسْمَا.

أَنَّ دَاوُدَ قَـــالَ: يَازَيْدُ، عَمْرٌو ** أَخَذَ الوَاوَ مِنْ حُـــرُوفِي ظُلْمَا

فَاجْتَهِدْ فِي خَلَاصِ حَقِّي مِنْهُ ** وَاضْرِبَنْـــه عَلَى التَّلَازُمِ حَتْمَـــا

(1) ينظر متن الآجرومية ص6.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(3) زائد في الأصل.

(4) زائد في (ب)و(ج)، ساقط من الأصل.

(5) بداية الصفحة (37/أ) من النسخة (ب).

(6) الأبيات لا يعرف لها قائل، من الخفيف، تعلل سبب كثرة تمثيل النحاة بالقول: ضرب زيد عمرو. ينظر مجلة آفاق الثقافة والتراث/ تصدر عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/العدد:65 /-2009م /ص 156/موضوع: شرح مثلّثة قطرب/ للفيروزبادي (ت 817 هـ)/دراسة وتحقيق: حنّا بن جميل حداد/جامعة اليرموك/ الأردن.

بفتح همزة "أن" على تقدير حرف التعليل، أي لأن "داود" وإنما ضُمّ أول الماضي وكسر ما قبل آخره فرّق بينه وبين المبني للفاعل، ولو كسر الأول وضم الثاني لحمل الفرق، لكنه يثقل، وفي الوجهين بُعدٌ عن أوزان الاسم. وغير الثلاثي/[1] لا يثقل فيه الانتقال من الكسر إلى الضم لوجود الفصل وحمل على الثلاثي، فلا يوجد قولك فيه متصلا، وقد يوجد مفصولا كلغة من يكسر همزة أمر الثلاثي المضموم وسط ذلك الأمر بلا عارض نحو: "اِدخل" بكسر الهمزة وضم الخاء فإنه رباعي بهمزة الوصل، والأفصح ضم همزته وكـ "خِرفُع"[2] في الاسماء بكسر الخاء وضم الفاء، وكذا ضم أول المضارع وفتح ماقبل آخره فرقا، ولم يكسر ما قبل الآخر لما علمت من الفرق بين المضارع المبني للفاعل،والمضارع المبني [للمفعول][3]، وليعتدل الضم بالفتح لأن المضارع أثقل (34/ب) من الماضي، فلا يعارض بالمضارع المبني للفاعل إذا ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره، لأنّ المبني للمفعول أثقل من المبني للفاعل، لأنه يدل على ما يدل عليه المبني للفاعل، ويزيد بالدلالة على المفعول.

(وَالْمُضْمَرُ)[4] المنفصل (اثْنَا عَشَرَ)[5] نحو: ما ضُرِبَ إلا أنا، والمتصل ثلاثة أو أربعة عشر على حد ما مر في الفاعل نحو: تضربين، وإذا زدنا أُكرِمُ ونُكرِمُ وتُكرِمُ أنت أو هي، ويُكرِمُ ويُكرِمْنَ وتُكرِمْنَ، والزيدان يَنصُرانِ، وأنتما تَنصُرانِ، والزَّيدون يَنصُرُونَ، وأنتم تُنْصَرُونَ، بالبناء للمفعول؛ زاد العدد في الفاعل والنائب.

وكان المصنف لم يعدّد ما يتصل بالمضارع، لأنه هو الذي يتصل بالماضي، والمستتر في "أُكْرِمَ" هو المتصل في ضربت، والنون في "يُكْرَمن" هي النون في "يُضْرَبْنَ"، والياء في "تُكْرَمِينَ"، كالتاء في "ضُرِبْتِ" والألف في "يُنْصَرَانِ" هو ألف "ضُرِبَا"، وواو "يُنْصَرُونَ" هو واو "ضُرِبُوا" بالبناء للمفعول في ذلك كلّه.

---

(1) بداية الصفحة (52/ب) من النسخة (ج).

(2) والخِرْفُع، بكسر الخاء وضم الفاء؛ الأَخيرة عن ابن جني: القُطْنُ، وقيل: هو القطن الذي يَفْسُد في بَراعِيمه، وقيل: هو ثَمَر العُشَر وله جلدة رَقيقة إذا انشقَّت عنه ظهر منه مِثْلُ القُطْنِ. ينظر لسان العرب (ج 4/ص 69). العين للخليل (ت 175)/ (ج2/ص285)تحقيق: مهدي المخزومي- إبراهيم السامرّائي/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت- لبنان/ رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1988م.

(3) زائد في الأصل.

(4) ينظر متن الآجرومية ص6.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 6.

(نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ) [1] . وقال بعض[2]: سكّنت تاء التأنيث، وحرّكت تاء الفاعل وتاء النائب فرقا، ولو عكس لم يكن فرقا بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة، ولأن تاء/[3] التأنيث حرف؛ فهي أولى [بالسكون][4] .

وعن بعضهم أن تاء المتكلم ضُمت لأنها في محل رفع، ومعنى كون المبني في محل رفع أنه في موضع لو كان فيه معربا لكان مرفوعا، وكذا نصبا وجرا وكذا معنى كون الجملة في محل كذا، وفتحت تاء المخاطب إذا لم يمكن الضم للبس، والفتح أخف، فأخذه، والمخاطب كأنه مفعول، ففتحت، وكسرت تاء المخاطبة لما مر في الفاعل، ولو/[5] فتحت لوقع اللّبس.[6]

(وَضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُنَّ) [7] قيل لم يفرقوا بين المخاطب والمخاطبة في المثنى لأن الأصل في الضمائر المرفوع والأصل منه المتصل الغائب لكثرته وقوعا، وقد اتحد لفظ تثنيته إذ لا لُبس لوجود التاء نحو: ضربا وضربتا فحمل الباقي عليه، ويرده أن الألف ولو اتحد، لكن التاء فارقة. والمشهور: أن الأصل المتكلم فالمخاطب والغائب آخر.

وقال ابن الحاجب: اغتفر اللبس لقلة المثنى بخلاف المفرد والجمع[8] .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص6.

(2) قال الرضي: " سكُنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ." شرح الرضي على الكافية (ج4/ص9).

(3) بداية الصفحة (37/ب) من النسخة (ب).

(4) زائد في الأصل.

(5) بداية الصفحة (53/أ) من النسخة (ج).

(6) قال السيوطي: " التاء المفردة: وهي مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، وفعل ذلك للفرق. وخص المتكلم بالضم لأنه أول أول عن المخاطب، فكان حظه من الحركات الحركة الأولى، وقيل: لأنه إذا أخبر لا يكون إلا واحدا، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد، فألزم الحركة الثقيلة مع اسمه، والخفيفة مع الخطاب، لأنه أكثر، ويعطف بعضه على بعض. وكسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث، وقيل: لأنه لم يبق حركة غيرها" الهمع (ج1/ص 190).

(7) ينظر متن الآجرومية ص6.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص411) وما بعدها.

(وَضُرِبَ وَضُرِبَتْ) [1] [وضُرِبَا ومثله: ضُرِبَتَا في التأنيث][2]، (وَضُرِبُوا وَضُرِبْنَ) [3]، قيل: خصوا المذكر بالواو والمؤنث بالنون لأن الواو أقعد لأنها من حروف المد واللين، والمذكر متقدم، ولا شيئا مذكرا يدخل تحته كل موجود مذكر أو مؤنث، والعام أصل للخاص، ولأن المذكر لا يفتقر لعلامة. وزادوا في خطاب الذكور ميما لأنها أقرب للواو، فلو زادوا واوا لالتبس بالمتكلم إذا حذفت للساكن، والواو ضمير "هم" في الغيبة والخطاب، وجعلوا في خطاب الإناث النون لأنها ضمير "هن" في الغيبة والخطاب نحو: قمن يا هندات والهندات قمن، واقتصروا على نون واحدة في الغيبة كما اقتصروا على الواو في الغائبين كذا قيل.

(1) ينظر متن الآجرومية ص6.

(2) زائد في الأصل.

(3) ينظر متن الآجرومية ص6.

(بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ)[1]

(بَابُ الْمُبْتَدَإِ) [2] بألف أو همزة وهي الأصل، والألف بدلها، والأصل (35/أ) المبتدأ به، فحذفت الباء فارتفع الضمير بعد انتصابه على نزع الجار واستتر.

والقاعدة إذا كتب بالألف أن يكتب على صورة ياء لأنها خامسة على القاعدة من كتب الألف ياء ألف بصورة ياء إن كانت رابعة فصاعدا مطلقا كما إذا كانت ثالثة عن ياء، هذا إذا كانت تصاريفه بالياء كيبتدي والمبتدي بالياء مجردا عن الهمزة والألف لأن أصلها همزة، لكن هذا الإبدال ضعيف لتحركها، وإن جعلناه من لغة "بَدِيَ" بالياء كرضي أو بدا بالألف كرمى فلا إشكال في الألف [لأنه][3] عن الياء ويتعين كتبها بالياء[4]، وإن جعلنا اللفظ من قولك ابتداه بمعنى افتتحه فلا حذف ولا إيصال.

(وَالْخَبَرِ) [5] جمعهما في باب لتلازمهما غالبا، ولأن أحدهما مرفوع بالآخر، وخرج بقولي غالبا مالا خبر له نحو: أقائمٌ الزيدان؟، فإن قائمٌ مبتدأ لا خبر له ملفوظ ولا مقدر[6]، فإن "الزيدان" أغناه عن أن يكون له خبر، وقيل الخبر محذوف/[7] وهو باطل.

وقيل خبره الزيدان وليس بشيء. ونحو: أقلُّ رجلٍ يقول كذا، فيقول صفة رجلٍ لا خبرٌ لأقلُّ على قول/[8]، واسم الفعل عند من قال إنه مبتدأ بلا خبر.

وقيل محذوف الخبر، وقيل أغناه عنه ضميره، والحق خلافهما، وهو أنه لا محل له، وليس مبتدأ، وأخر الخبر ولو كان عامله لفظيا، لأنه فرع المبتدأ وحكم له، فمن قال: أصل المرفوعات المبتدأ، رجح أن زيدًا مبتدأ في قولك:

---

(1) العنوان للتوضيح نظرا لأنّ المصنف كان قد فصل بين شطريه للتفصيل وشرح كلّ على حدى.

(2) ينظر متن الآجرومية ص7.

(3) زائد في الأصل.

(4) في النسخة (ب)و(ج): [بالألف].

(5) ينظر متن الآجرومية ص7.

(6) في الكلام عن المبتدإ الذي لا خبر له ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص94) والهمع (ج1/ص64).

(7) بداية الصفحة (38/أ) من النسخة (ب).

(8) بداية الصفحة (53/ب) من النسخة (ج).

زيدٌ، في جواب: من قام؟ وقدر الخبر، ومن قال: الأصل الفاعل، رجّح أنه فاعل، وقُدّر الفعل، ومن قال: كلاهما أصل استوى عنده الوجهان، ولا يقال أن كون السؤال جملة اسمية يُرجّح كونه مبتدأ، لأنّا نقول: هو بمنزلة قولك: أقام زيد أم عمر أمّ بكر أم خالد ؟ وهكذا لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام.

وإيضاح ذلك أن الإثبات والنفي واردان على الفعل أوعلى معناه فهو الأصل في النفي والإثبات، وإذا أثبت الاسم أو نفي، فباعتبار معنى الفعل، فهو متغير بالنفي والإثبات، ومبهم في ذلك، فيسأل عنه: أكان أم لم يكن؟ نحو: أقام أم لم يقم؟، لكن اختصر بالجملة الاسمية فقيل: من قام؟ فهذه فائدة الخلاف، لا كما قال أبو حيان: لا فائدة له[1]، ويسمى المبتدأ مبنيا عليه، والخبر مبنيا .والمعانيون يسمون المبتدأ والفاعل ونحوهما المسند إليه، والخبر والفعل ونحوهما المسند . والمنطقيون يسمون المبتدأ والفاعل ونحوهما الموضوع، والخبر والفعل ونحوهما المحمول[2]، إلا نحو: كل إنسان حيوان، فالموضوع هو إنسان، وكلّ سوّروا، إلا نحو: بعض الحيوان إنسان، فإن الحيوان موضوع، وبعض سوّروا المبتدأ الرافع لما يُغني عن خبره محمول لا موضوع، ومرفوعه موضوع.

(الْمُبْتَدَأُ هُوَ الِاسْمُ) [3] صريحا أصيلا نحو: ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴾[4] . فاللاّم للتأكيد، وهم مبتدأ، مبتدأ، والمنصورون خبر[5] وقيل ضمير الفصل لا محل له، وقيل حرف أو بالتأويل نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[6]، و(تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ (35/ب) أَنْ تَرَاهُ) [7]، بنصب "تسمعَ" أو برفعه على تقدير أن

(1) ينظر: ارتشاف الضرب لابن حيان (ج3/ص1087).

(2) جاء في البحر المحيط: "وكل من المقدمتين ينقسم إلى موضوع ومحمول. أي: محكوم عليه ومحكوم به. قالوا: والنحاة يسمونهما المبتدأ والخبر. قال المنطقيون: ولا بد من نسبة توسط بين المحمول والموضوع". البحر المحيط (ج1/ص112).

(3) ينظر متن الآجرومية ص7.

(4)(إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾) [سورة الصافات آية 172].

(5) تكرر سهوا في النسخة (ب) قوله: [متغير بالنفي والإثبات ومبهم في ذلك فيسئل عنه أكان أم لم يكن نحو: أقام أم لم يقم].

(6)(أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٣﴾) [سورة البقرة آية 183].

(7) المثل ينسب لقائله: المنذر، وقد قاله في ضمرة بن ضمرة، انظر: أمثال العرب/ المفضّل بن محمد الضبّي/ تعليق: إحسان عبّاس/ ص55/ دار الرائد الرائد العربي / لبنان/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1983م.وانظر: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 225).

المصدرية، وقيل هذا الفعل المرفوع مبتدأ، وإن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صحّ/[1] أن يسند إليه ويضاف إليه، ويكون اسما حكما، وإن من ذلك الفعل الواقع بعد "سواء"، وإنه مبتدأ، وقيل يؤول بالمصدر بلا حرف مصدر، وقيل همزة بعد "سواء" حرف مصدر، وقيل تقدر "أن" أي سواء عليهم أأن أنذرتهم[2]،فيؤول حرف المصدر المقدر أو بالحكاية لا أصالة نحو: إنّ حرف/[3] تأكيد وضرب فعل ماض، وقام زيد جملة فعلية، وأجاز السّعد كون "من" التبعيضية [4]، ومدخولها مبتدأ [5] في نحو: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَّقُولُ ﴾[6]، ومرادهم أنهما في في معنى المبتدأ، وقائمان مقامه حتى أن لمجموعهما خبرا، وقيل "من" التبعيضية اسم مضاف لما بعد مبتدأ.

(المَرْفُوعُ) [7] لفظا وتقديرا أو محلا بالإبتداء، وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها، وقيل هو الاهتمام بشيء وجعله أولا لثانٍ، وقيل الاهتمام بالاسم وجعله مقدّما ليسند إليه، وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه،[والأقوال الثلاثة الأخيرة غير جامعة لأن الوصف الرافع لا مكتفى به ليس مهتما به مجعولا أولا لثاني بل مهتم به والثاني أول له، ولا مقدما ليسند إليه بل هو المسند. ولامخبر عنه بالثاني، وأيضا الفعل مهتم مجعول أولا لفاعله، فالجعل][8] والاهتمام من أوصاف الشخص لا الكلمة.

وخرج بالاسم المضارع فإنّ رافعه التجرد على الصحيح، وهو معنوي، وخرج بالمرفوع اسم الفعل، فإنه لا إعراب له لفظا ولا محلا ولا تقديرا.

---

(1) بداية الصفحة (54/أ) من النسخة (ج).

(2) هذا المثال من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ سورة البقرة/الآية 6.

(3) بداية الصفحة (38/ب) من النسخة (ب).

(4) ورد في النسخة (ج): [الشّرطية].

(5) قال الخضري: " وممن صرح التبعيضية اسم الإمام الطيبي. وقال السعد بعد كلام قرره: فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ.. وما قبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائماً. فـ"من يقول" أقل من مطلق الناس " حاشية الخضري (ج1/ص229).

(6)(وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَّقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ۝) [سورة العنكبوت آية 9].

(7) ينظر متن الآجرومية ص7.

(8) زائد في الأصل.

(العَارِي) [1] اسم فاعل عَرِيَ- يَعْرَى، كعَلِم يَعْلَمُ، بمعنى التجرد، لا عَرَى- يَعْرَى، وكنَصَرَ يَنْصُرُ معنى النزول والحدوث، وأصل العراء الزوال بعد الوجود، والمراد هنا عدم الوجود مطلقا استعمالا للمفيد بمعنى المطلق أو نزّل الإمكان منزلة الوجود، كقولك لمن أراد ابتداء بِئر: وسع فم البئر، فإن التضييق والتوسيع ممكنان، فإذا اختار الصانع أحدهما؛ فإنه قد صرف المصنوع من جائز لآخر، والصّرف عنه مع إمكان إزالته بعد وجوده.

(عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) [2] عراء حقيقيا أو حكميا، فدخل المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو: بحسبك زيدٌ أودرهمٌ، "بحسب" مبتدأ منويّ الرفع مجرور اللّفظ بباء زائدة أي:كافيك زيدُ أو درهمٌ، أي: الذي يكفيك زيدٌ أو الذي يكفيك/[3] درهمٌ، وإذا أريد الإخبار عن زيد أو الدرهم بالكفاية، فحسب خبر مقدم.

وقد أجاز ابن مالك الإخبار بالمعرفة عن النكرة في: كم مالك؟ وخير منك زيد . وفي النواسخ[4] (36/أ) نحو: ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾[5]. وإضافة "حسب" غير محضة، فيتعين عنده كون "حسب" خبرا وزيد مبتدأ، ونحو: ناهيك بزيد . فزيد مبتدأ والباء زائدة وناهيك خبر وناهيك به، فالهاء مبتدأ لها محلان، جرٌّ ورفع، وكانت مبتدأ مع أنها مضمر متصل لدخول الباء عليه، وناهيك خبر، أي زيد ينهاك عن طلب غيره لكفايته، وقيل: ناهيك مبتدأ والجار والمجرور خبر، أي كافيك حاصل/[6] بزيد، وهذا على أن الباء للتصوير، أي يتصور بزيد ويتحصل به، أو مبتدأ، والجار زيد في الخبر. وقيل ناهيك بمعنى المصدر، ولفظه بوزن فاعل، أي نهايتك، وبزيد

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2) ينظر متن الآجرومية ص7.

(3) بداية الصفحة (54/ب) من النسخة (ج).

(4) موافقا فيما ذهب إليه سيبويه والبصريين، ينظر التسهيل ص 16، وشرح التسهيل(ج1/ص 289)، وتفسير البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي/(ج5/ص18) /تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض مع جماعة من الدكاترة/دار الكتب العلمية-بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1993م، والهمع (ج1/ص325).

(5)(وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٢﴾) [سورة الأنفال آية 63].

(6) بداية الصفحة (39/أ) من النسخة (ب).

يتعلق بمحذوف خبر، ودخل المبتدأ المجرور بشبه زائد كالمجرور برُبّ أو لعلّ، وأما المتصل الذي دخل عليه[1] لولا كلولاه ولولاك، فمبتدأ مستعار للرفع.

وقيل المبتدأ مجرور بلولا [2]، [وهو الصحيح، لأن الضمير المتصل يتصل بعامله و"لولا" ليست معاملة للرفع، فتبين أنه مجرور متصل بعامله وهو "لولا"، ولا وجه للنصب وأيضا الجر هو الموجود بعد "رُبَّ" و"لعلَّ" فلتحمل "لولا" عليهما][3] .

وإن شئت فقل: المراد بالعوامل اللفظية الإفراد الكاملة، وهي غير زائدة وشبهها، فلا تضر الزائدة وشبهها .

ولا يقال: يدخل في الرّسم اسم "إنّ" و"لا" التبرئة [4] من حيث إنه يجوز رفع صفته على المحل، فهو مبتدأ غير عارٍ، لأنّا نقول: مراعاة المحل مبنية على عدم اشتراط بقاء طالب [العامل][5] المحل، وهو هنا الابتداء، فإن لم يبق الابتداء فلا مبتدأ، وإن سلم، فإذا اعتبر المحل، فالحرف كالعدم، فإنما يعتد به عند اعتبار النصب، [فليست "أن" عاملا لفظيا للنصب في التابع] [6] .

وأيضا إن لم تغير المعنى، بل أفادت تأكيدا، فإنها زائدة، وأيضا يقال "لا" مع اسمها في التركيب بمنزلة اسم واحد

---

(1) في النسخة (ب): [المدخول عليه] .

(2) قال الصبان: "اختاره أبو حيان وقال: ينبغي أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجر الضمير احترازاً من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه، فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أي: لا بإعادة الجار، ولا بدونها أي ولا عطف الضمير عليه إلا بإعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعاً ففي جوازه نظر" حاشية الصبان (ج3/ص 170) .

(3) ساقط من النسخة (ب) .

(4) يقصد "لا" النافية للجنس، و"التبرئة" تسمية اخرى لها . ينظر: المغني (ج3/ص283) وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص224) وحاشية الصبان (ج1/ص180) وشرح الدماميني (ج2/ص514) .

(5) زائد في النسخة (ب) .

(6) ساقط من النسخة (ب) .

مبتدأ [1] [عند سيبويه][2] . فالرفع باعتبار ذلك، ومن أجاز رفع صفة اسمها إذا لم يكن تركيب، أجاب: بما مر، وخرج بالعراء، ما قدر له عامل لفظي.

واعلم أن مذهب المصنف أن المبتدأ لم يُرفع بالخبر، من أن الخبر عامل لفظي و"ال" في العوامل للحقيقة، والمراد عامل واحد، إذ لا يدخل على الكلمة عاملان أو عوامل، مع اعتبار الكلّ [بالذات][3] فضلا عن أن يحترز عن ذلك فافهم. بخلاف/[4] عاملين لفظيين أحدهما زائد نحو: ما جاءنا من رجل، فـ"جاء" عامل لفظي، و"من" عامل لفظي زائد، [والزائد معتبر تأكيد غيره لا لذاته] [5] .

(وَالخَبَرُ هُوَ الاِسْمُ) [6] الصريح أو بالتأويل نحو: مرادي أن تجيء . ونحو: زيد قام أبوه. أي مجيئك وقائم أبوه، وزيد في الدار. ففي الدار بمنزلة اسم، أما إن قدّرنا ثابت فالاسم صريح، أو ثبت، فبمنزلته، وقيل المراد بالاسم في ذلك ونحوه الاسم الصريح، وإن المراد مثلا بيان الخبر الأصلي، أو المبتدأ الأصلي، أو الفاعل الأصلي، أو النائب الأصلي، وهو ضعيف. (المَرْفُوعُ) [7] لفظا أو تقديرا أو محلا بالمبتدأ (36/ب) من حيث إنه مبتدأ فالمبتدأ رافع، رافع، ولو كان جامدا غير مصدر لا بغير المبتدأ على الصحيح، وقيل مرفوع بالإبتداء .

---

(1) قال سيبويه: " فأما الذين نوّنوا؛ فإنهم جعلوا الاسم و"لا" بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفى، وأما الذين قالوا: لا غلام ظريف لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد " الكتاب (ج2/ص289) تحقيق عبد السلام محمد هارون / دار النشر : دار الجيل ـ بيروت/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط. وشرح الرضي بقوله: " ووجه الاشكال هو أن " لا " ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد، فاسمها، إذن، ليس بمجرد عن العامل اللفظي، وهو مبتدأ، وإلا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع. ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه، وهو أن " لا " هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ." شرح الرضي على الكافية (ج1/ص224) .

(2) ساقط من النسخة (ب) .

(3) ساقط من النسخة (ب) .

(4) بداية الصفحة (55/أ) من النسخة (ج) .

(5) ساقط من النسخة (ب) .

(6) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(7) ينظر المصدر نفسه ص 7 .

(الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) [1] أي إلى المبتدأ، أي المحكوم به على المبتدأ، فخرج مرفوع الوصف المغني له عن الخبر، نحو: أقائم الزيدان. فالزيدان غير محكوم به على قائم، بل الأمر بالعكس. ونحو: زيد قام، ولو كان الإسناد فيه إلى ضمير المبتدأ لكنه بمنزلة زيد قائم.

ومرفوع/[2] الوصف المستتركأنه معدوم، ولو صح اتباعه، وأيضا الضمير في ذلك كلّه عائد إلى المبتدأ، فالإسناد [إليه كالإسناد][3] إلى المبتدأ، فما أسند إلى ضمير المبتدأ مسند إلى المبتدأ حكما .

ووجهه كون مرفوع الوصف المستتر كالمعدوم، والوصف لا يعدان جملة، [وكذا مرفوعه الظاهر في غير مسألة لاكتفاءٍ به عن الخبر][4] . (نَحْوَ قَوْلِكَ:) [5] الخطاب لمن يصلح للقول، [أو لابنه[6] ألّفها له[7]، كما قال الشريف بن بن يعلى الحسيني[8] أو لشارحيها][9] . (زَيْدٌ قَائِمٌ) [1]، بالهمزة بلا نقط، أو بها مع النقط، أو بالنقط دون الهمزة، الهمزة، وفي

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 7 .

(2) بداية الصفحة (39/ب) من النسخة (ب) .

(3) ساقط من النسخة (ب) .

(4) ساقط من النسخة (ب) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(6) هو منديل بن محمد بن محمد بن داوود بن آجروم الصنهاجي، ابن مؤلف المتن. كان مقرئاً ولغوياً وأديباً وشاعراً، أخذ عن أثير الدين أبي حيان، والفاكهاني وابن المسفر توفي سنة (772هـ). ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص613.رقم: 753. إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة/ منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس/ الطبعة الأولى/1989م.

(7) قال الشريف: " وضعها رحمه الله تعالى برسم ولده أي "محمد" فاشفع بها له، واشفع بها كلّ من قرأها". الدرة النحوية في شرح الجرومية (مخطوط)/ابن يعلي الشريف الحسيني/ الناسخ: سعيد بن محمد بن علواش / اللوح 4/ تاريخ النسخ: 1124 هـ رقم الصنف: 415 د.ي- الرقم العام: 7999/ من موقع جامعة الملك سعود –الرياض- المملكة العربية السعودية ، تحقيق الطالب: عبد القادر ياشي من جامعة وهران بإشراف الأستاذ الدكتور: المختار بوعناني 2010.

(8) أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسيني (ت 760) الفقيه الجليل النبيه، رئيس العلوم اللسانية بالأندلس، وقاضي الجماعة بها .مولده سنة سبع سبع وتسعين وستمائة، وتوفّي سنة ستين وسبعمائة. ينظر: شذرات الذهب (ج 8/ص 331-332) دار النشر : دار ابن كثير- دمشق - سوريا / رقم الطبعة: الأولى سنة الطبع 1406 – 1986م .

(9) ساقط من النسخة (ب) .

الوجهين الأخيرين خيرُ إشارة لتسهيل الهمزة [2]، وليس اللفظ وحده خطّا كما ادّعى الفارسي[3]. وهند قائمة، (وَالزَّيدَانِ قَائِمَانِ،)[4] والهندان قائمتان، (وَالزَّيدُونَ قَائِمُونَ،)[5] والهندات قائمات، [والزيدون قائمون والهنود قائمات][6] والزيود قائمون والهنود قائمات [أو قوائم][7].

ويجوز: الزيود أوالهنود أوالهندات قائمة بتأويل الجماعة نحو: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[8] ﴿وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[9]. وجاء في الصفة: وأزواج مطهرة، والعذارى تَقَنَّعَتْ كما يقال: تَقَنَّعْنَ. ولا يجوز ذلك في جمع المذكر السالم، فلا يقال: الزيدون قائمة، أو قامت، خلافا لبعضهم[10]، ويجوز الإخبار بجمع التكسير/[11] عن غيره، نحو الزيدون أو الهندات قيام، والعكس نحو: الزيود قائمون، والهنود قائمات، [وبجمع التكسير عن جمع التكسير كما مر تمثيله][12]، والإخبار بمفرد عن جمع، أو بجمع عنه أو بالتثنية عن أحدهما، أو بأحدهما عنها،

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2) يراجع رأي الفارسي في كتابيه: الحجة للقرّاء السبعة (ج1/ص275-276) تحقيق: قهوجي – حويجابي /دار المأمون للتراث – دمشق- الطبعة الأولى 1404 هـ- 1984 م والتعليقة على كتاب سيبويه (ج4/ص 43 وما بعدها).

(3) أبو علي الفارسي (288 – 377 هـ = 900 – 987 م) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الاصل، أبو علي: أحد الائمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس). له كتاب (الايضاح – خ) (التعليقة على كتاب سيبويه-ط) و(الحجة للقراء السبعة). ينظر الأعلام للزركلي (180-179/2).

(4) ينظر متن الآجرومية ص7.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 7.

(6) زائد في النسخة (ب).

(7) ساقط من النسخة (ب).

(8)(وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ۝) [سورة المرسلات آية 11]

(9)(۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ۝) [سورة آل عمران آية 15]

(10) قال ابن عقيل: " إذا أسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أولا فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون " شرح ابن عقيل (ج2/ص94).

(11) بداية الصفحة (55/ب) من النسخة (ج).

(12) ساقط من النسخة (ب).

نحو: الزيدون فرقة، والناس قسمان، وغير ذلك نحو: الإنسان أنواع، ونحو: ولدا سام وحام[1] أقوام، لاتحاد المعنى لا إن لم يتحد .

(وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ:) [2] أخبر عن المفرد بالتثنية لأن المبتدأ شامل للقسمين. (ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ) [3] منفصل أو متصل نيابة عن منفصل أو بلا نيابة كما يأتي التمثيل لهما . والظاهر قسمان: ماله خبر، وما لا خبر له، بل له فاعل أو نائب [الفاعل][4]، نحو: أقائم الزيدان؟ أو: أمضروب العُمَران؟ و: أقائم الزيدون؟ و: أقائمة الهندات؟ وأما أقائمة هند، وأقائم زيد، فيجوز ذلك، ويجوز كون زيد وهند مبتدأين، والوصفين خبرين، ويتعين هذا في نحو: أقائمان الزيدان؟ وأقائمتان الهندان؟ وأقائمون الزيدون؟ وأقيام الزيدون أوالهندات؟ إلا على لغة: أكلوني البراغيث[5] .

وكذا في: أقائماتٌ الهنداتُ؟، وقيل: لا تجوز هذه اللغة إلا في جمع التكسير، وما أضيف للوصف مثل نحو[6]:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ** .....

فغيرُ مبتدأ أغنى عن خبره الجار والمجرور اللذين هما نائب لـ"مأسوفٍ" المضاف إليه[7]، وشرط الإغناء

---

(1) سام وحام هما ولدا سيّدنا نوح عليه السلام، وإليهما ينتهي نسب البشر.

(2) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(3) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(4) زائد في النسخة (ب) .

(5) وهي لغة طئ وأزد شنوءة.قال السيوطي: " وكان ابن مالك يسميها لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"، وهو مردود كما بينته في أصول النحو وغيره " ينظر: الهمع (ج1/ص514)وشرح ابن عقيل (ج1/ص 199 وكذا (ج2/ص 85) وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص225) .

(6) البيت للشاعر أبي نواس، من المديد، وتمامه: **غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ * يَنْقَضِي بِالهَمِّ وَالحَزَنِ**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج 8/ ص219) .

(7) قال ابن هشام: " وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن "غير" مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر، قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك. والثاني: أن غير خبر مقدم، والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه، قاله ابن جنى، وتبعه ابن الحاجب. والثالث: أنه خبر لمحذوف، ومأسوف: مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته " ينظر: المغني (ج2/ص466-467-468) .

بالفاعل والنائب تقدم النّفي [مطلقا][1] أو الاستفهام بحرف[2] .

(فَالظَّاهِرُ) [3] الذي له خبر (مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) [4] (37/أ) "ما" واقع على قوله نحو قولك: زيد قائم. . الخ، فإذا فإذا وقع على عام كفى عن تقدير مضاف فلا حاجة إلى أن تقول: هو على حذف مضاف أولا، أي فمثال الظاهر/[5] أوآخر، أي فالظاهر مثل ما تقدم ذكره وهو أولى، لأن الآخر أولى بالتغيير ولموافقة قوله:

(وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ) [6] متصلة نحو: لولايَ ولولانَا ولولاكَ ولولاكِ ولولاكُمَا ولولاكُمْ ولولاكُنَّ ولولاهُ ولولاهَا ولولاهُمَا ولولاهُمْ ولولاهُنَّ، فلا دليل فيه على أن "هما" و"هم" و"هنَّ" متصلات، لكن منفصلات، وذلك إن جعلنا الضمير المتصل بعد لولا في محل جر مبتدأ، وهو في محل رفع أيضا، فذلك بلا نيابة عن ضمير المنفصل.

ألا ترى أنه في محل جر، أو مبتدأ بلا جر/[7] محل، فهذه نيابة عن المنفصل، ومن ذلك: رُبّه رجلاً صالحٌ، فالهاء فالهاء مبتدأ في محل جر ورفع، وناهيك به إذا جعل الهاء مبتدأ، ومنفصلة، وهذان غير نائبين عن المنفصل، ألا ترى أنهما في محل جر.

(وَهِيَ أَنَا) [8] بالألف بعد النون خطأ، ولفظا مبني لشبهه بالحرف في المعنى، فإنه أشبه همزة المتكلم و الياء في نحو: أقوم وإياي، أو للحمل على ما وضع على حرف، أو حرفين وقيل الضمير الهمزة والنون، فيبنى للوضع على حرفين، ولذلك الشبه، ويقال أيضا "انا" بالألف خطأ، لئلا يلتبس بأن الساكنة لا لفظا، و"ءان" بهمزة فألف فنون،

---

(1) ساقط من النسخة (ب).

(2) في النسخة (ب): [بأيّ أداة].

(3) ينظر متن الآجرومية ص7.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 7.

(5) بداية الصفحة (40/أ) من النسخة (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص7.

(7) بداية الصفحة (56/أ) من النسخة (ج).

(8) ينظر متن الآجرومية ص7.

وعليه قول أبي نصر[1] رحمه الله، حكاية عن إبليس: وقال: أَنَ خَيْرٌ ، وليس بضرورة كما قيل، وأَنْ بسكون النون على زيادة ألفها يوقف عليها بسكون النون، وبفتحها بعدها هاء السّكت، وهي مذهب البصريين[2] .

وغير تميم لا يثبتون ألفها وصلا إلا ضرورة[3]، وهي ضمير للمتكلم مذكرا أو مؤنثا، وبقيت لغة هي إثبات ألفه نطقا[4] وخطّا قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة وحذفها نطقا قبل المكسور وسائر الحروف، وبها نقرأ .

(وَنَحْنُ) [5] للمتكلم [مذكرا أو مؤنثا)][6] ومن معه حقيقة، فهو حقيقة في الإثنين فصاعدا أحدهما المتكلم، وللمتكلم وحده توسعا ، وقيل حقيقة [تقول أُنثيان: نحن قائمتان، والمذكران: نحن قائمان، وكذا المذكر والمؤنث، وتقول الإناث: نحن قائمات: والذكور أو مع الإناث: نحن قائمون، وجمع التكسير كجمع السلامة)][7] بُنِي للحمل على ما وضع على حرف أو حرفين أو لشبهه بالحرف في المعنى على حد ما مرّ، ويبنى على حركة لئلا يلتقي السّاكنان، وكانت ضمة لكونه ضمير رفع وللدلالة في الجملة على الجمع المؤدى بالواو، وقيل: لما تهمل معنى التثنية

---

(1) الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي، أبو نصر، قال ياقوت: كان نحوياً إماماً لغوياً، شاعراً مليح النظم، كثير التجنيس؛ صلب سنة سبع وثمانين وأربعمائة. وله تصانيف؛ منها شرح اللمع، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (ج 1/ ص 500) .

(2) قال السيوطي: " وألفه زائدة على الأصح والأفصح، حذفها وصلا لا وقفا، ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا، وقيل المجموع ضمير وقيل التاء فقط" . . . .ثم شرح: " وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا، هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك، أن الضمير هو المجموع، بدليل إثبات الألف وصلا في لغة قالوا، والهاء في أنه بدل من الألف، وفي الألف لغات إثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم وبها قرأ نافع " الهمع (ج1/ص200-201) .

(3) " مذهب البصريين أن الألف زائدة، والاسم هو الهمزة والنون. ومذهب الكوفيين واختاره الناظم (يقصد ابن مالك)أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة، الثلاثة، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل: فصحاهن إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلاً. والثانية إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم. والثالثة هنا، بإبدال همزة هاء. والرابعة آن بمدة بعد الهمزة. قال الناظم من قال آن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأى. والخامسة أن كمن حكاها قطرب. وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير" حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 195) وينظر: شرح التسهيل (ج1/ص 140-141) .

(4) ورد في النسخة (ب): (لفظا) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(6) ساقط من النسخة (ب) .

(7) ساقط من النسخة (ب) .

والجمع قوي بأقوى الحركات وقيل تشبيها بقبلُ وبعدُ وقيل نقلت من الحاء، والأصل "نَحُنْ" بضم الحاء وإسكان النون، وعليه فهو مبني على سكون مقدر.

(وَأَنتَ) [1] للمخاطب والضمير أنت بجميعه على/[2] قول، فيبنى للحمل على ما وضع على حرف أو حرفين أو لشبه الحرف في المعنى على ما تقدم في باب الفاعل (37/ب) وكذا فيما يأتي كل وما يوافقه من حروف المعنى، وقيل الضمير هو "أن"، وكذا في جميع ما يأتي مما فيه "أن"، والأصل "أنا" فألحقوه علامات، فالتاء للخطاب، وقيل الضمير التاء كما أنها ضمير متصل[3] في نحو: ضربت و"أن" زائدة تكثيرا/[4] وتعميدا، وكذا فيما فيما يأتي من ذلك.

(وَأَنتِ) [5] للمخاطبة وفيه الخلاف المذكور. (وَأَنتُمَا) [6] فيه ما في ضربتما من الأوجه وفيه الخلاف في الضمير الضمير على حد ما مرّ في أنت، والميم زائدة، والألف علامة التثنية وقيل لعلامة ما، وفي ذلك [وفي سبب] [7] ضم التاء ما مر في ضربتما، وقيل أنتما ضمير كما مر. (وَأَنتُمْ) [8] فيه الخلاف، وفيه ما مر في "ضربتم" في ضم التاء والميم، وفي المعنى. (وَأَنتُنَّ) [9] فيه الخلاف، وما مر في ضربتن لفظا ومعنى. (وَهُوَ) [10] ضمير الغائب. (وَهِيَ) [11] للغائبة أو للغائبات أو للغائبين بتأويل الجماعة.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2) بداية الصفحة (40/ب) من النسخة (ب).

(3) قال الصبان:" وأما أنت فالضمير عند البصريين أن، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً " حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 196).

(4) بداية الصفحة (56/ب) من النسخة (ج).

(5) ينظر متن الآجرومية ص7.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 7.

(7) ساقط من النسخة (ب).

(8) ينظر متن الآجرومية ص7.

(9) ينظر المصدر نفسه ص 7.

(10) ينظر متن الآجرومية ص7.

(11) ينظر المصدر نفسه ص 7.

وقال الكوفيون: الضمير الهاء، والواو والياء زائدان للإشباع تكثيرا للحروف إذا كان منفصلا [1]، ومعنى الإشباع هنا زيادة الواو الياء في المد أو أنّ أصلهما الإسكان الموجب للمد، ويوقف عليهما بإسكانهما إسكانا ميتا، وبعض يسكّن الواو والياء[2]، وهي لغة قيس[3] وأسد[4] وصلا أيضا .

ويجوز إسكان الهاء[5] بعد الواو والفاء واللام للتخفيف تشبيها بالكلمة الثلاثية المضمومة الوسط ومكسورته، كما قرأ: ﴿ لَهْىَ ٱلْحَيَوَانُ ﴾[6] . بإسكان الهاء، وشذّ بعد كاف الجر، وهمْدان[7] تشدّد الواو والياء[8] .

والياء[8] .

ودليل الكوفيين[9] على زيادة الواو والياء إسقاطهما في: هما وهم وهن، ورد بأن الإشباع ضروري لا يكون في في السبعة إلا قليلا. والتحقيق قول البصريين [10] .

---

(1) وأما " هو" فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير، الهاء والواو هو كله ضمير، وكذلك هي.ومذهب الكوفيين الهاء من (هو، وهي) الضمير، الهاء فقط، وأما الواو والياء هذا إشباع. هو، هي قالوا: الياء هذه إشباع للكسرة. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 195).شرح التسهيل (ج1/ص 142 وما بعدها) والهمع (ج1/ص 203) .

(2) قال السيوطي: " وقد تسكن هاء "ه"و و"هي" بعد الواو والفاء وثم واللام، وقُرئ بذلك في السبع " الهمع (ج1/ص203) .

(3) بطن من قضاعة من القحطانية. معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة /(ج3/ص 971) .

(4) أسد بن خزيمة: قبيلة عظيمة من العدنانية تنتسب إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضربن نزار. المصدر نفسه (ج1/ص 21) .

(5) ينظر: الهمع (ج1/ص203-204) .

(6)(وَمَا هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾) [سورة العنكبوت آية 64] .

(7) همدان (بالدال المهملة) وقيل همذان: بالتحريك والذال معجمة، وآخره نون: من قبائل اليمن، تقع ديارها شمالي صنعاء . همدان: بطن من كهلان، من من القحطانية، وهم: بنو همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان. لهم أفخاذ متسعة، منهم: الحايل، سبع، يام، موهبة، وأرحب، وبنو الزريع. ينظر: معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة /(ج3/ص 1224) .

(8) ينظر: شرح التسهيل (ج1/ص144) .

(9) وردت برفع (الكوفيون)، والصحيح (الكوفيين) يجرّ على الإضافة.

(10) أي أنّ "هو" و"هي" بجملتها ضمائر لا مركبة، وهو القول الراجح عند المصنف.

والأصل الإسكان لكن فتحا، ليتبين أنهما منفصلان، ولا يلتبسان بالمتصل في: ضربتُه ومررتُ به مثلا، وإنما أسقطا في ذلك تخفيفا، والأصل هوما، وهيما، وهوم، وهين، ولما حذف الياء ضم الهاء المكسورة لاتصالها بالميم والنون.

(وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ) [1] الضمير مجموع وكل واحد، وقيل: الهاء وفي ذلك ما مر هنا، وفي [ضربتما] [2] ضربتم ضربتم وضربتن معنى ولفظا، وقد علمت أن الأصل عند البصريين هوما، و هيما، وهوم، وهين.

(نَحْو قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ وَنَحْنُ قَائِمُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) [3]، . كقولك: أنت قائم، وهم قائمون، وهن قائمات.

(وَالخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ) [4] وهو ما ليس بجملة أو شبهها، ولو مثنى أو جمعا[5] (وَغَيْرُ مُفْرَدٍ) [6]/[7].

(فَالمُفْرَدُ نَحْو: زَيْدٌ قَائِمٌ) [8]، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وإنما سُمّي المثنى والجمع مفردين، لأن كل واحد منهما لفظ واحد، فالقائمون مثلا ولو دل على جماعة لفظ واحد، ولو رفع ضميرا، لأن الوصف ومرفوعه ليسا جملة في غير، نحو: أقائم الزيدون؟ بخلاف الفعل والفاعل، فإنهما لفظان، وكذا الفعل والنائب، والمبتدأ والخبر، ونحو: أقائم الزيدون؟ وكذا: زيد في الدار. فإن قولك: في الدار، (38/أ) لفظان: جار ومجرور، وكذا: زيد عندك، فـ"عندَ" لما ناب عن "ثَبَتَ" صار كأنّه جملة، حتى أن فيه ضميرا مستترا، وكذا الجار والمجرور، وإذا قدّرنا الخبر وصفا، فإنه ولو كان الوصف غير جملة، فإن الظرف يفيد ما تفيده الجملة وزيادة، وكذا الجار والمجرور، فكأنه جملة.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2) ساقط من النسخة (ب).

(3) ينظر متن الآجرومية ص7.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 7.

(5) في النسخة (ب): [مجموعا].

(6) ينظر متن الآجرومية ص7.

(7) بداية الصفحة (57/أ) من النسخة (ج)، وبداية الصفحة (41/أ) من النسخة (ب).

(8) ينظر متن الآجرومية ص7.

وعلى كل حال، قد اعتبر الحرف مع نحو: ثبتَ أو ثابتٌ لا وحده، وكذا الجار والمجرور والمعية غير الإفراد، والخبر الجامد لا يتحمّل ضميرا على الصحيح[1]، ولا لعطف على ضميره، ويتحمّله الفعل والوصف وما تضمن معناه، إن لم يرفع ظاهرا أو ضميرا بارزا، ومثال ما تضمن معناه: أسدٌ. بمعنى شجاعٌ، وحاتمٌ بمعنى جوادٌ، والمنسوب.

وزعم بعضهم[2] أن المشتق يقدّر له منعوت فيستتر فيه ضميران؛ ضمير للمبتدأ، وآخر للموصوف، وثلاثة إن كان صلة لـ "ال" نحو: زيدٌ الضاربُ، إذا قلنا: زيد مبتدأ، والضارب خبر، وهي الضميران، وضمير لـ"ال"، فإذا أُكّدت قيل: زيدٌ الضاربُ نفسُه نفسُه نفسُه، وإن تعدّد الخبر والمشتق، والجميع في معنى واحد، نحو: الرّمان حلوٌ حامضٌ. فهل في كلّ ضمير، وفي كل واحد خبر ولو جمعهما معنى لفظ واحد، فكأنه قيل: مشتمل على الحلاوة، ومشتمل على الحموضة، أو الضمير في الثاني والأول كالجزء، أو في الأول والثاني كالصفة له، نحو: هذا حلوٌ فيه حموضة [3]. فضمير الثاني للأول، أو هُما كجزء واحد متحمل للضمير، فإذا جاء بعدهما ظاهر رفعه الذي قيل بأنه تحمل ضميرا، أو كلاهما، إن قلنا تحمله مجموعهما/[4]، أو يتنازعان في الظاهر على أن كل واحد يتحمل، نحو: البستان حلوٌ حامضٌ رمّانُه، خلاف.

---

(1) قال ابن عقيل: " فإن كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون فقالوا إما أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فإن تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل، وحاصل ما ذكر: الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين إلا إن أول بمشتق وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل " المصدر نفسه (ج1/ص205-206).

(2) ينظر: الهمع (ج1/ 313).

(3) قال السيوطي: " وقال أبو حيان الذي اختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حياله لأن المقصود المقصود جمع الطعمين والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة " المصدر نفسه (ج1/ 313).

(4) بداية الصفحة (57/ب) من النسخة (ج).

(وَغَيْرُ المُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاء) [1] شيئان منهما شبيهان بالجملة وهما: (الجَارُ وَالمَجْرُورُ وَالظَّرْفُ) [2] التامّان، وسُمّيا شبيهين بالجملة لأنهما يفيدان ما تفيده، ولم يذكر الجار استغناء عنه بالمجرور لتلازمهما في الجملة وكأنهما لشدة الاتصال والاحتياج بينهما شيء واحد، فعبر [باسم][3] البعض عن الكل/[4]، وذلك من باب حذف العاطف والمعطوف، أي المجرور والجار، والواو لا تفيد الترتيب، وخرج بقيد التمام ماهو ناقص، وهو لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به، نحو: زيد بك، أي واثق بك، فمثل هذا كون خاص لا يحذف إلا لدليل، ولا يكون الجار والمجرور نائبا عنه، ولا يفيد ما يفيده، [ولا متحملا للضمير] [5] والتاء، نحو: زيد في الدار. أي ثابت وهو كون عام.

والصحيح أن الخبر المتعلق المحذوف وجوبا، وقد يذكر ضرورة. وعلى هذا فتسمية الجار والمجرور، والظرف [خبرا][6] مجازا، ووجهه [أو تسمية ذلك خبرا مجازا][7] بنيابتهما عنه، وإفادتهما مفاده وزيادة، وعليه فالخبر إما إما مفرد (38/ب) وإما جملة، فإذا قدّر ثابت فمفرد، أوثبت فجملة، وقيل الخبر الجار والمجرور والظرف، فأما المتعلق فنسي منسي، وهو ظاهر الإطلاق، وقيل الخبر هما ومتعلقهما، فتسميتهما خبرين مجاز، لأنهما بعض الخبر.

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2) ينظر متن الآجرومية ص7.

(3) ساقط من النسخة (ب).

(4) بداية الصفحة (41/ب) من النسخة (ب).

(5) ساقط من النسخة (ب).

(6) ساقط من النسخة (ب).

(7) ساقط من النسخة (ب).

وليس الخلاف في تقديره فعلا أو اسما لفظيا[1] كما قال زكرياء[2]، لأن المقام تارة يقتضي الاستقبال وتارة يقتضي الحال، وتارة يقتضي المضي فيقدّر [لذلك ما يدل له من ماض أو مضارع أو وصف] [3]، وسمي الظرف ظرفا لوقوع الحدث فيه، وقد يُسمى به الجار والمجرور لتقاربهما، ولأن بعض حروف الجر يفيد الظرفية وقيل: يسميان ظرفين لتحملهما الضمير في هذا الباب، وباب الموصول والنعت والحال نقلا من المحذوف، وقيل لا ضمير فيهما، بل حذف المتعلق وهو فيه، وقيل فيهما ضمير آخر غير ضمير المتعلق، وضمير المتعلق حذف به المتعلق.

(وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ) [4] ، وأما الفعل ونائبه فيعلمان/[5] من الفعل والفاعل تبعا لأن النائب نائب عن الفاعل، وأما وأما "كان" ومعمولاها [فيعلمان][6] من المقام لشبههما بالفعل والفاعل، أوأراد بالفعل والفاعل، الفعل والفاعل حقيقة، كما مثّل. ومجازا، فيدخل النائب، وكان مع معمولهما فإن النائب واسم كان يسميان [فعلا و][7] فاعلا.

فاعلا.

---

(1) قوله: " وجملة الحمد إن كانت خبرية، فالظرف أعني: على إفضاله متعلق إما بالمبتدأ وهو الحمد، والمعنى كل حمد أو جنسه على إفضال الله، وهو صحيح. إلا أنه لا فائدة في الإخبار به إلا أن يلاحظ المضاف فقط. وإما بالحمد اللازم لهذا الخبر" ينظر: حاشية الجمل على المنهج لزكريا الأنصاري/ (ج1/ص11). دار الفكر – بيروت/د.ت.ط.

(2) زكريا الانصاري (823 – 926 هـ = 1420 – 1520 م) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى: شيخ الاسلام. قاض مفسر، من حفاظ الحديث. ولد في سنيكة (بشرقية مصر) وتعلم في القاهرة. له تصانيف كثيره، منها (فتح الرحمن – ط) في التفسير، و(تحفة الباري على صحيح البخاري – ط) و(فتح الجليل – خ)، و(شرح شذور الذهب) في النحو، وو (منهج الطلاب – ط) في الفقه، و(الزبدة الرائقة – خ). ينظر الأعلام للزركلي (ج 3/ ص 46).

(3) ساقط من النسخة (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص7.

(5) بداية الصفحة (58/أ) من النسخة (ج).

(6) في النسخة (ب) عوضت بـ: [فيتعلقان].

(7) زائد في النسخة (ب).

بل عبد القاهر[1] والزمخشري يقولان: النائبُ فاعلٌ اصطلاحا[2].

بل بعضٌ يسمي النائب واسم "كان" فاعلا حقيقة، فإذا قلت: أُكرِم زيدٌ، بالبناء للمفعول، فكأنك قلت: اتصف بوقوع الإكرام عليه، وقد تدخل "كان" ومعمولاها في المبتدأ والخبر، فإن إسمها وخبرها أصلهما المبتدأ والخبر، ولم يعتدّ بلفظ "كان"، واعتد بمعموليها، لأنهما أكثر، وما هي إلا قيد لهما بناء على أنها تدل على الزمان فقط دون الحدث، بل هي ولو دلت عليه عارضة، فلم يعتد بها، وكذا النواسخ.

(وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ)[3] لا يقال بقي عليه "إن" وأخواتها، ومعمولاتها، نحو: زيد إنه قائم، لدخول ذلك في المبتدأ والخبر، لأن أصل أسمائها وأخبارها المبتدأ والخبر، وإنما هنّ زوائد عليهما، أفادت معاني وغيرت/[4] اللفظ.

ولا يقال بقي عليه المبتدأ الذي أغنى المرفوع عن الإخبار عنه، نحو: زيد ما قائم أباؤه، أي لأنا نقول: إما أراد بالخبر الخبر حقيقة، وما أغنى عنه، وإما أراد بالخبر ما رفع بالمبتدأ، فيكون قد أطلق الخاص، وهو لفظ الخبر، وأراد العام، وهو ما رفعه المبتدأ سواء أكان خبرا أو مغنيا عن خبر، ولا يرد على ذلك الذي بحثت به، نحو: المضروبُ عبدُه زيدٌ، فليس المراد المضروب ومرفوعه، وهو عبدُ الذي هو نائب بل المراد المضروب وزيد، فإذا أخبر بهما فقد أخبر بالمبتدأ والخبر نحو: هو المضروب عبد زيد، على أن "هو" ضمير الشأن، وأيضا ذلك الوصف الرافع المكتفى به عن الخبر بمنزلة الفعل.

---

(1) الجرجاني (ت471 هـ =1078 م) عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان. من كتبه " أسرار البلاغة – ط " و" دلائل الاعجاز – ط " و" الجمل – خ " في النحو، و" التتمة – خ " نحو، و" المقتصد في شرح الايضاح " – خ " و" إعجاز القرآن – ط " و" العمدة في تصريف الافعال، و" العوامل المئة – ط". ينظر الأعلام للزركلي (ج4/ص 48–49).

(2) قال الرضي: " وهو عند عبد القاهر والزمخشري، فاعل اصطلاحا، فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد .وعند من حد بهذا الحد، ليس بفاعل، وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل، أو، لا، وليس خلافا معنويا ." شرح الرضي على الكافية (ج1/ص187).

(3) ينظر متن الآجرومية ص7.

(4) بداية الصفحة (42/أ) من النسخة (ب).

قيل: وإتيان المصنف بـ"مَعَ" خير أن يأتي بالواو، والأكثر أن تضاف للمتبوع نحو: جاء الجيش مع السلطان، ومنه مع الأولى، وقد تضاف للتابع ومنه مع الثانية، فالفاعل متبوع بمعنى أنه أفضل من فعله، وفعله تابع له، لأن الذات أصل للعرض، والخبر تابع للمبتدأ، والمبتدأ/[1] متبوع له، بمعنى أنه أفضل من الخبر عرض له (39/أ) وحدث له كالفعل لفاعله، ويجوز أن يكون اعتبر أن الخبر [هو][2] متبوع، بمعنى أفضل من المبتدأ، لأنه المستفاد من الجملة، وراعى في الفاعل أنه أفضل من حيث أنه الذات، والفعل حدث له. والنكث لا تتزاحم، ولها المراعاة والمعية راجعة إلى الإخبار، أي اجتمع الفعل والفاعل في الإخبار بأن كانا خبر،أو اجتمع المبتدأ والخبر [في الإخبار][3]، فلا يرد عليه أن الخبر هو مجموع الفعل والفاعل، ومجموع المبتدأ والخبر لا واحد فقط، مقرون بصاحبه. وإن قلت: أين يدخل الظرف ومرفوعه الظاهر والجار والمجرور ومرفوعه. نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[4]، إذا جعلنا شكّا فاعلا لقوله: أفي الله؟ قلت: يدخل في الفعل والفاعل، فإن المراد بالفعل الفعل وما ينوب عنه، ويؤدي معناه، وهذا الذي جعل شك فاعلا لفي الله لنيابته عن ثبت أو لنيابته عن ثابت [المنكر][5] المقرر، المستغنى به عن الخبر، (نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ[6]، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ) [7] ، وبكر وراءك. ويقدّر المتعلق فعلا ماضيا أواسما كما إذاكان المقام للثبوت، وإن اقتضى المعنى تقدير أحدهما لا غيره تعين تقديره، وإن اقتضى تقدير المضارع قدر، ويقدر مقدما على الجار، والظرف وإن اقتضى المقام تقديره مؤخرا للحصر أو للاهتمام أو لهما، أو غير ذلك قُدّر مؤخرا. فإذا قيل: زيد يكون في السوق أو يكون في المسجد، وأرادت الرد عليه بأنه في المسجد فقط، أو اهتممت بذكر المسجد وقدّرت: زيد في المسجد يكون أو يثبت، وإذا تقدم الجار والمجرور على

(1) بداية الصفحة (58/ب) من النسخة (ج).

(2) ساقط من النسخة (ب).

(3) ساقط من النسخة (ب).

(4)﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [سورة إبراهيم آية 13].

(5) زائد في النسخة (ب).

(6) ساقط من النسخة (ب).

(7) ينظر متن الآجرومية ص7.

المبتدأ قدر مؤخرا عن المبتدأ على الصحيح، كما إذا كان المبتدأ بعد "إذا" الفجائية أو "أما" أو كان اسما لأنه لا يقال: خرجت فإذا قائم زيد، بل فإذا زيد قائم. ولا فإذا قام/[1] زيد، بل فإذا زيد قام، وقيل لا يكون الخبر بعد إذا الفجائية فعلا، وإذا لم يمنع مانع من تقديره مقدما، فالراجح تقديره مؤخرا، لأن الأصل في الخبر التأخير، وذكره في قوله[2]:

..... ** فَأَنتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهَونُ كَائِنُ

اسما دليل على قول من أوجب تقديره اسما، ومن يقدر الفعل وجوبا ومن يجيز تقديره فعلا/[3] يحتاجان لدليل، لدليل، وليس ذلك الوارد دليلا على مجرد جواز تقديره اسما كما قيل، وقد يقال: وكائن في البيت من الكون الخاص، أي راسخ في الهون، فذكره غير ضرورة.

وعبارة بعضهم إنّ الخلاف في الراجح[4]، وهو أولى، فمعنى قولهم: من قال الأصل في العمل الفعل؛ قدّر (ثَبَتَ)، (ثَبَتَ)، [ومن قال الأصل في الخبر الإفراد][5]؛ قدّر (ثابتٌ)، إن هناك مراعاتين، من راعى أصالة الفعل في عمل الرفع والنصب قدّره، ومن راعى أصالة الإفراد في الخبر قدر الاسم، وذلك ترجيح لا إيجاب، لأن كل النحاة يقولون الأصل في العمل الفعلُ، وفي الخبر الإفراد(39/ب) وإذا قدر كان أو كائن؛ فتامٌ لا ناقصٌ حذرا للتَّسَلسُلِ [وإن قدر في [. . . .][6] مرة مثلا تامة أو من مادة مثل: الاستقرار انقطع التسلسل][7] لَكن فيه مَزيدُ تَقديرٍ مُستغْنىً

(1) بداية الصفحة (42/ب) من النسخة (ب).

(2) بلا نسبة، العجز من الطويل، والبيت: **لَكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ * فَأَنتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهَونُ كَائِنُ**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج 8/ ص103) وشرح ابن عقيل (ج1/ص211).

(3) بداية الصفحة (59/أ) من النسخة (ج).

(4) قال السيوطي: " رجح ابن الحاجب تبعا للزمخشري والفارسي تقدير الفعل، لأنه الأصل في العمل، ولتعينه في الصلة، وأجيب: بالفرق، فإنه في الصلة واقع موقع الجملة، وفي الخبر واقع موقع المفرد، ثم إن قدرت اسم الفاعل؛ كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدرت الفعل كان من قبيل الجملة، فلا يخرج الخبر عن القسمين. وقيل: هو قسم برأسه مطلقا، وعليه ابن السراج " الهمع (ج1/ص 321).

(5) ساقط من النسخة (ب). لتتابع النظر فيما بعدها بسبب تكرارها على الأرجح.

(6) لفظة غير واضحة.

(7) ساقط من النسخة (ب).

عنهُ، وقد مرّ أنّ الضمير عند بعضٍ انتقل للجار والمجرور والظرف، وذلك إن كانا عامّين، وقال الفراء بشرطَ تأخيرهما[1]، وهو واضح. وقال السّيد[2] ينتقل أيضا للخاصَّين، ويسميهما بالاستقرار أيضا كما يسمّي العام.

وسَمّوا الجار والمجرور والظرف المخبَر به مستقَرّ بفتح القاف، اسم مكان أي موضع استقرار، الضمير الذي ينتقل إليه مِن ثبتَ أو ثابتٌ أو اسم مفعول على الحذف والإيصال أي المستقِرُّ فيه، ويسمّى غير ذلك هما ليس أيضا كون خاص حالا أو نعتا أو صلة لغوا إذا لم يعتبر ذلك فيه.

(وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) [3] وزيد يقوم ابنه، وزيد ضربه، وهذا الثوب بعثه لك. إخبارا بالطلب والإنشاء بناء على الجواز، وزيد ضرب أبوه، وزيد كان قائما، وزيد ما قام، وزيدان قام قمت، وزيد عمرا يضرب، وزيد في الدار يجلس، وزيد قد قام، وزيد ظننته قائما، (وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ) [4]، وزيد إنه قائم، وزيد ماهو قائم، وزيد مَن قام يقم معه، وزيد لا جارية له.

و﴿لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[5]. الأصل لكن أنا، فأنا مبتدأ، وهو مبتدأ ثان ضمير الشأن، والله مبتدأ ثالث، وربّي خبره، والجملة خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، حذفت الهمزة تخفيفا، وأدغمت نون "لكن" في نون أنا، وجملة الخبر إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى لابد من ربطها بالمبتدأ بالضمير مذكورا أو مستترا أو محذوفا/[6]، أو بـ"ال" نائبة عن الضمير أو بالظاهر نائبا عنه أو بعموم الخبر المبتدأ وغيره، فالذي هو نفس المبتدأ

---

(1) قال السيوطي: "وقال الفراء لا ضمير فيه إلا إذا تأخر، فإن تقدم فلا، وإلا جاز أن يؤكد ويعطف عليه، ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع التأخير" الهمع (ج1/ص 322).

(2) الجرجاني (740 – 816 هـ = 1340 – 1413 م) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. له نحو خمسين مصنفا، منها " التعريفات – ط " و" شرح مواقف الايجي – ط " و" شرح كتاب الجغميني " في الهيئة، و" مقاليد العلوم – خ "" و" الحواشي على المطول للتفتازاني – ط " و" مراتب الموجودات – خ " رسالة، ورسالة في " تقسيم العلوم – خ "، و" حاشية على الكشاف – خ ". ينظر الأعلام للزركلي (ج 5/ص07).

(3) ينظر متن الآجرومية ص7.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 7.

(5)(لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ﴿٣٧﴾) [سورة الكهف آية 37].

(6) بداية الصفحة (43/أ) من النسخة (ب). وبداية الصفحة (59/ب) من النسخة (ج).

مثل: خبر ضمير الشأن، ومثل قولك: نطقي الله حسبي، على تقدير مضاف، أي مدلول نطقي الله حسبي، وإلا فالله حسبي مفرد بإرادة هذا اللفظ والربط بـ"ال": ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾[1] الآية.

ومن منع نيابة "ال" عن المضاف إليه؛ قدّر ضمير أي: ﴿ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[2] له، ومثال الظاهر: زيد قام زيد. وسواء كان الظاهر بلفظ الأول أو بغيره نحو: زيد قام عبد الله، والمراد بعبد الله زيد ونحو: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾[3]، [في قراءة رفع[4] لباس][5]، فإن اسم الإشارة ظاهر قائم مقام ضمير لباس، ونحو ونحو زيد المحسن، لا يضيع الله أجر المحسنين، فإن المحسنين يعم زيدا المحسن وغيره من المحسنين، وسواء اتصل الرابط بالخبر.نحو: زيد قام أبوه، أوكان بعض الخبر. نحو: زيد قام، أو اتصل بغيره نحو: زيد قام بكر بعده،وقيل الفضلات جزء من الجمل فيكن من الخبر لا متصلات به، ويكون الربط أيضا بضمير متصل بجملة أخرى معطوفة بفاء السببية قيل: و بالواو. نحو: زيدٌ مات عمرو فورثه، وزيدٌ ماتت هندٌ وورثها، [أو من جملة أو متصل بها أغنى الخبر عن جوابها نحو: زيد يقوم عمرو إن قام او زيد يقوم عمرو إن أكرمه أو إن اقتدى به] [6]، وفي قياس ما ما عدا الضمير خلاف[7] والله اعلم.

---

(1)(وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾) [سورة النازعات آية 39].

(2)(فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾) [سورة النازعات آية 40].

(3)(يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٢٦﴾) [سورة الأعراف آية 25].

(4) قرأ بالرفع ابن كثير، وعاصم، وحمزة، وأبو عمرو، ويعقوب، وخلف، وقرأ (ولباسَ) معطوفة على ما قبلها قرأه نافع، وابن عامر، والكسائي وأبو جعفر. ينظر: التحرير والتنوير/محمد الطاهر ابن عاشور/(ج 9-ص75)/ دار سحنون- تونس/ الطبعة: بلا. /سنة النشر: 1997م

(5) ساقط من النسخة (ب).

(6) زائد في النسخة (ب).

(7) ينظر حاشية الصبان (ج1/ص 312-313).

(بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ) [1]

(40/أ) وتُسمّى النواسخَ؛ لأنها تزيل عمل الابتداء والمبتدإ، وتكون هي العاملة، ولأن منها ما غيّرَ الجزئين، وما غيّرَ أحدهما . (وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاء: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا) [2] ، أخّر "ظنّ" وأخواتها لتغيير كل من المبتدأ والخبر معا، فهي إنما ذكرت في المرفوعات تتميما للنواسخ .

(فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاِسْمَ) [3] تشبيها بالفاعل، وهو المبتدأ، وتسميتُه اسمَها مجرد اصطلاح، وكذا تسمية الخبرِ خبرَها، أو إضافتهما إليها لعملها فيهما، فالإضافة لأدنى ملابسة، أو التسمية باسمها لما ذكر، وتسمية الخبر خبرها، [ولكن لكونها لا بد لها منهما] [4] على حذفٍ أي خبر اسمها .

واختار الشنواني الأول. وقال الكوفيون الاسم مرفوع بما رفع به قبل دخول "كان" من خبر أو تجرد أو غيرهما من أقوالهم، ولزم عليه أن تكون ناصبة غير رافعة/ [5]، وهذا غير معهود في الأفعال [6] .

(وَتَنْصِبُ الخَبَرَ) [7] تشبيها بالمفعول، [ولا يعارض هذا التشبيه بوقوعه جملة ونحوها، لأن المفعول به قد يقع جملة كالمفعول الثاني في باب ظن] [8]، وقال الفرّاء تشبيها بالحال [9] .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(2) ينظر المصدر نفسه ص 7 .

(3) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(4) ساقط من النسخة (ب) .

(5) بداية الصفحة (60/أ) من النسخة (ج) .

(6) أي سموه فاعلا وهو " مذهب الكوفيين، . . أنها لم تعمل فيه شيئا وأنه باق على رفعه " ووافقهم سيبويه والمبرد . همع الهوامع (ج1/ص353) .

(7) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(8) ساقط من النسخة (ب) .

(9) فصّل الصبان قائلا: " اختلفوا في نفس المنصوب، فقال الفراء: هو شبيه بالحال، وبقية الكوفيين: حال حقيقة، وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع، وهل يقال: سدت الحال مسده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامداً . وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً . فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة، وذلك بعد القول، وفي التعليق . وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح " حاشية الصبان (ج1/ص357-358) وارتشاف الضرب (ج 3/ص1146) .

وقال بقية الكوفيين إنه حال[1] ، [فتكون كان تامة ويرده أنه يكون معرفة كما يكون نكرة ويكون جامدا وأنه لا يستغنى عنه وشأن الحال ليس كذلك] [2]، وإذا ورد: كان زيدٌ قائمٌ بالرفع [3] ، فاسم "كان" ضمير الشأن، والجملة خبر[4] ، [كقوله[5]:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ: شَامِتٌ ** وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وقال الكسائي وابن الطراوة [6] : كان ملغاة أي مهملة [7] ، كما تهمل بعض النواسخ أو زائدة، ويجوز أن يكون يكون خبرها نصفان على لغة قصر المثنى] .[8]

واعلم أنّ كان وأخواتها دخولهن على الجملة وإفادة معاني فيها على خلاف القياس، لأن ذلك قياس الحروف، فإنّ قياسها الدخول على الجملة، وعلى الفرد، ولا يدخلن على مبتدأ مخبّرا عنه بطلب أو إنشاء، ولا على مبتدأ لازم الصدر كاسم الشرط والاستفهام وما قرن بلام الإبتداء .

---

(1) " وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فكان زيد ضاحكا، مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا، وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال " همع الهوامع (ج1/ص353) .

(2) ساقط من النسخة (ب) .

(3) ساقط من النسخة (ب) .

(4) قال السيوطي:" ثم اختلفوا في توجيه ذلك، فالجمهور على أن في "كان" ضمير الشأن اسمها والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونقل عن الكسائي أن "كان" ملغاة ولا عمل لها، ووافقه ابن الطراوة " . همع الهوامع (ج1/ص353) وينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح/ لابن الطراوة النحوي/تحقيق: حاتم صالح الضامن/ (ص 42)/عالم الكتب/ ط2/ 1996م.

(5) البيت للعجير السلولي، من الطويل، وقيل بلا نسبة عند بعض. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج 4/ 345ص) .

(6) ابن الطراوة (528 هـ = 1134 م) سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة: أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، وله وله آراء في النحو تفرد بها . تجول كثيرا في بلاد الأندلس وألف(الترشيح) في النحو، مختصر، و(المقدمات على كتاب سيبويه) و(مقالة في الاسم والمسمى) . ينظر الأعلام للزركلي (ج3/ص132) .

(7) قوله في رسالة الإفصاح: " وإذا لم يمتنع النصب، فالرفع على ذلك التأويل إضمارا في كان أو إلغاؤها، والقطع على الإلغاء" .رسالة الإفصاح (ص 42) .

(8) ساقط من النسخة (ب) .

وأجاز الأخفش/ [1] دخولهن على "كم" الخبرية ولا على لازم الحذف [2]، [كالنعت المقطوع والمخصوص بعد نعم وبئس ونحوهما] [3]، ولا على ما لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، ويدخلن على ما يكون فيه ذلك أو بعضه كبعض، فإنه يجمع ولا يثنى ولا يصغر [ويدخلن على ما يكون فيه ذلك بعضه كبعض فإنه يجمع ولا يثنى ولا يصغّر][4].

واختلف في دخولهن على "كلِّ" ونحوه، وأما لفظ الجلالة فتدخل عليه كان وليس ودام وزال ونحوها بعد نفي أوشبهه بناء على أن وصف الله يفعل، أو اسم سائغ، إذا صح المعنى ولو لم يرد توقيف، وعدم تثنيته وجمعه وتصغيره لمانع معنوي وهو العظمة والوحدة، وأصله إلاه، والإله يكون فيه ذلك، فيدخلن على ما لزم [التصغيركالاسماء التي وضعت بصيغة التصغير كالحديبية والحيب][5] وعلى ضمير الإثنين أو الجماعة (40/ب) كضمير المفرد، ولا على ما يلزم رفعًا على حالة مخصوصة أو جرا أو نصبا، [كذا قيل، وفيه أن لازم النصب على المصدرية كسبحانَ ومعاذَ الله ليس مبتدأ فضلا عن أن تدخل عليه][6]، ولا على ما يلزم الإبتداء كطوبى، وأقلُّ رجلٍ يقول كذا، وما أحسن زيداً، وما بعدما يلزم الاسمية كلولا [الاسمية][7] وإذا الفجائية، وأما نحو: لولا كون زيد قائما، فالمبتدأ فيه نفس الكون، وكذا لولا كائن قائما لكان كذا ولا على مبتدأ خبره فعل ماض مجرد عن "قد" كذا قيل ويرد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[8].

---

(1) بداية الصفحة (43/ب) من النسخة (ب).

(2) " ويمنع إن قدم مثلا كتأخيره أو كان ذا الصدر خلافا للأخفش والمازني أو كم الخبرية أو مضافا إلى ذلك أو إشارة ظرفا أو مصححا للابتداء بنكرة بنكرة خلافا للجزولي أو دالا على ما يفهم بالتقديم "همع الهوامع (ج1/ص331).

(3) ساقط من النسخة (ب).

(4) ساقط من النسخة (ب).

(5) ساقط من النسخة (ب).

(6) ساقط من النسخة (ب).

(7) ساقط من النسخة (ب).

(8)(وَلَقَدْ كَانُواْ عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا ﴿١٥﴾) [سورة الأحزاب آية 15].

وأما قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾[1]. فلا يرد، لأنه مستقبل بأداة الشرط، والمعنى إن صح أنه "قد" فالصحة منتظرة، والانتظار استقبال.

والكوفيون يقدرون "قَدْ" في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[2]، ووجه قولهم قولهم أنها للماضي، والخبر الماضي مغنٍ عنهما، و"قد" معربة للماضي من الحال[3].

ونَسبَ السيوطي[4] للبصريين أنه يجوز كون الخبر ماضيا متصرفا من غير تقدير لقد[5]، وسُمع: ليسَ خَلقَ الله الله مثله[6]، واسم ليس ضمير الشأن، فكما لا يجوز: كان زيد قام. لا يجوز: كان زيد أبوه قام، إلا عند من أجاز: أجاز: كان زيد قام.

وصحّ قولهم: ليس خَلَقَ الله مثله. لأن ليس ولو كان لنفي الحال؛ إلا أنها تخرج عنه لدليل كمضي الخبر، وأخوات كان في ذلك ككان[7].

---

(1)(قَالَ هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي ۖ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾) [سورة يوسف آية 26].

(2) [سورة الأحزاب آية 15].

(3) قال الرضي: " وبعضها في الأفعال الناقصة، فمما قيل إنه من خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع .... قالوا: فإن وقع، فلا بد من (قد) ظاهرة أو مقدرة، لتفيد التقريب من الحال، إذ لم يستفد من مجرد (كان). والأولى، كما ذهب إليه ابن مالك: تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا (قد)، فلا نقدرها في قوله تعالى: (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل)، و: (وإن كان قميصه قد من دبر)" شرح الرضي على الكافية (ج2/ص142- 143).

(4) الجلال السيوطي (849 - 911 هـ = 1445 - 1505 م) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة يتيما، من كتبه (الاتقان في علوم القرآن - ط) و(إتمام الدراية لقراء النقاية - ط) كلاهما له، في علوم مختلفة، و(الاحاديث المنيفة - خ)، و(الارج في الفرج - ط) و(الاذكار في ما عقده الشعراء من الآثار - خ) و(إسعاف المبطأ في رجال الموطأ - ط) و(الاشباه والنظائر - ط) في العربية. ينظر الأعلام للزركلي (ج 3/ص 301)

(5) ينظر: همع الهوامع (ج1/ص361 و365).

(6) "ومن أمثلة المنفي بـ: ليس، قول العرب (ليس خلق الله مثله)" المصدر نفسه (ج1/ص366).

(7) " حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال "ليس" مع "إلا" حملا على ما كقولهم (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها" المصدر نفسه (ج1/ص366).

(وَهِيَ كَانَ) . .الخ [1] . قد يقال فيه الإخبار عن الشيء بنفسه بدون فائدة ما، وذلك بالنسبة إلى عموم/[2] الضمير لـ"كان" وإلى الإخبار عنه بـ"كان"، والجواب أنه اغتفر ذلك هنا اغتفارا؛ لعموم الضمير "كان" وغيرها، وعطف غير "كان" على "كان" مع أن ذلك بمنزلة أن تقول: جاء زيد ورجال، فيقال لك" اعدد جملة الجائين وسمّهم، فتقول: هم زيد وبكر وخالد وعمرو. وكأنه قال: والجملة كان، بدأ بـ"كان" لأنها أصل بابها في الابتداء بها[3]، وجعل البواقي أخوات لها، مع عدم تعيينهن إلا بعد ذلك إشارة إلى أنها أم الباب ووجه الاستدلال بعد ذكرهن هنالك تفصيلا أن تخصيصها بالذكر بعينها، وإجمال غيرها تفضيل لها ورفع لجانبها[4] .

ويدل أيضا لذلك كثرة حذفها وكثرتها حتى حذفوا النون من نحو: لم يكن، وإن يكن تخفيفا [وتشبيها] [5] لنونها بواو العلة، وصحة الإخبار عنها بأخواتها ولا عكسَ، نحو: كان زيد أصبح قائما، وإنها تدل على مطلق الزمان لا على خصوص الصباح أو الضحى أو المساء أو الليل، وإن كانت تامة من لفظها وهي دالة على الكون، وكل شيء داخلٌ تحت الكون.

قال ابن بابشاذ[6]: " كان أم الأفعال كلّها، لأن كل شيء داخل تحت الكون "[7]، وإنّ أقسامها كثيرة: ناقصة وتامة وزائدة [8]، وأما الشأنية فناقصة.

---

(1) ورد في النسخة (ب): [إلى آخر].

(2) بداية الصفحة (60/ب) من النسخة (ج).

(3) قال الصبان: " وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها . ووزنها "فَعَلَ" بفتح العين لا بضمها؛ لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على "يفعُل" بالضم لا الفتح " حاشية الصبان (ج1/ص356).

(4) ورد في النسخة (ب): [لحالتها].

(5) ساقط من النسخة (ب).

(6) ابن بابشاذ (ت 469 هـ = 1077 م) طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو. (المقدمة – خ)، تعرف بمقدمة ابن بابشاذ في النحو، و(شرح الجمل للزجاجي – خ) و(شرح الاصول لابن السراج). ينظر الأعلام للزركلي (220/3). وينظر: تهذيب سير أعلام النبلاء (ج2/ص 406).

(7) القول بلفظه في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ج2/ص349) تحقيق: خالد عبد الكريم/ المطبعة العصرية– الكويت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1977م.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج4/ص 190).

وزعم بعضهم أنها لا ناقصة ولا تامة، ويدل لذاك أنها تتصرف تصرفا ليس لغيرها، كذا قيل[1]، وليس كذلك، فإن أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار يكون لهن من التصاريف ما لكان، ولا يصح اسم المفعول منها ولا منهنّ، كما زعموا مع أنه ليس به لها[2]، واسم التفضيل وأفعال التعجب.

والتحقيق أن هذه الأفعال سميت ناقصة لأنه لا يتم الكلام بها مع مرفوعها كسائر الأفعال لاحتياجها إلى خبر، وقيل سميت ناقصة لدلالتها/[3] على الزمان دون الحدث[4]، وهو ضعيف (41/أ) ولو شهروه وصحّحوه. ونُسب للجمهور/[5] أن الحق دلالتها عليها، ألا ترى أن لها مصدرا،. [والمصدر اسم الحدث كما قال ابن مالك[6]: مالك[6]:

وَالَمصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ** مَدْلُولَيْ الفِعْلِ.....[7]

ولا يدّعي أنّ المصدر في نحو قوله[8]:

..... ** وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

من التامة، والمنصوب حال، لأنّ الحال قد يكون معرفة، وإيّاه معرفة،][9] وأيضا أصلها سائر الأفعال.

---

(1) قال السيوطي: " اختلف في كان الشأنية؛ فالجمهور على أنها من أقسام الناقصة، وذهب صاحب البديع (وهو العباس عبدالله بن المعتز) إلى أنها من أقسام التامة، وذهب أبو القاسم ابن الأبرش إلى أنها قسم برأسها " الهمع (ج1/ص369).

(2) ساقط من النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (44/أ) من النسخة (ب).

(4) قال به الزمخشري وابن الأنباري . ينظر: المفصل ص 349، وأسرار العربية ص134-135 تحقيق: محمد بهجة البيطار/ دار النشر : المجمع العلمي العربي – دمشق/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

(5) بداية الصفحة (61/أ) من النسخة (ج).

(6) البيت لابن مالك من ألفيته في النحو، من الرجز، وتمامه: **وَالَمصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيْ الفِعْلِ كـ"أَمْنٍ" مِنْ "أَمِنْ"**. الألفية ص19 .وفيه أنّ المصدر يجب أن يكون عاريا عن الزمن، ويدل على الحدث لا غير.

(7) أقول: ومدلولا الفعل هما: الحدث والزمان، فللمصدر الحدث وليس له الزمان. للاستزادة يراجع شرح ابن عقيل (ج1/ص 169).

(8) لا يعرف قائله، من الطويل،، والبيت: **بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ**. ينظر:المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب في الشواهد الشعرية (ج3/ ص 365).

(9) ساقط من النسخة (ب).

قال ابن مالك إلاّ "ليس"، فإنها لا تدل إلا على الزمان[1]، فإن معنى: كان زيد قائما، أنه ثبت قيامه في الزمان الزمان السابق، ومن زعم أنها لا تدل على الحدث، لم يجز تعليق الظّرف والجار والمجرور فيها، وهو ظاهر تسمية الزجّاجي[2] لها حروفاً[3]، والمناطقة أداة، ومعنى "كان" اتصاف المخبر عنه بالخبر فيما مضى منقطعا أو متصلا متصلا إلى زمان المتكلم، أو دائما، وتكون للثبوت من غير تعرّض للقطع ولا للدوام، وهو معنى الجملة الاسمية التي لم يخبر فيها بفعل، وتكون معنى صار، [نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً﴾[4]][5].

(وَأَمْسَى)[6] لاتصاف المخبر عنه [بالخبر][7]، وهو مسمّى اسمها بمضمون الخبر في المساء، ذلك معناها، ومعنى معموليها التضمين، وكذا المراد فيما مرّ أو يأتي، وتجيء بمعنى صار نحو: أمسى المسجدُ معمورًا، أو تامّة ومنه: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾[8].

(وَأَصْبَحَ)[9] لاتصاف المخبر عنه بالخبر صباحًا، وتأتي بمعنى "صار"، وتامة بمعنى الدخول في الصباح ومنه: ومنه: ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[10]. وبمعنى أوقد المصباح.

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك/ ط1/ المطبعة الميرية مكة / 1319هـ / (ص 18) وينظر شرح التسهيل: (ج1/ ص 338).

(2) الزجاجي (ت337 هـ =949 م) عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم: شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق وتوفي في طبرية (من بلاد الشام) نسبته إلى أبي إسحاق الزجاج.له كتاب (الجمل الكبرى – ط) و(الايضاح في علل النحو – ط) و(الزاهر – خ) في اللغة، و(شرح الالف واللام للمازني – خ) ذكره ناشر الايضاح، و(شرح خطبة أدب الكاتب – خ)، و(المخترع) في القوافي، و(الامالي – ط)، و(اللامات – ط) و(المجالس) و(الابدال والمعاقبة والنظائر – ط). ينظر الأعلام للزركلي (299/3).

(3) وقد أفرد لها بابا في كتابه الجمل سمّاه: " باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي كان وأمسى " . . .الخ. الجمل للزجاجي ص53.

(4)(فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦) [سورة الواقعة آية 6].

(5) زائد في النسخة (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص7.

(7) زائد في النسخة (ب).

(8)(فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٦) [سورة الروم آية 16].

(9) ينظر متن الآجرومية ص7.

(10) (فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٦) [سورة الروم آية 16].

(وَأَضْحَى) [1] لاتصافه به في الضحى، وبمعنى "صار" وتامة بمعنى الدخول في الضحى.

(وَظَلَّ) لاتصافه به في النهار الماضي، وكذا المراد المضيّ فيما مرّ أو يأتي، وبمعنى صاركَ: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[2].

(وَبَاتَ) [3] لاتصافه به ليلاً، وبمعنى "صار" وتامة نحو: بتُّ بالمسجد، أي: مضى عليّ الليل فيه.

(وَصَارَ) [4] للتحول من صفة لأخرى، فصار عبد الله عالما أو من حقيقة لأخرى نحو قولك: في شِبّ اليمن، صار الماء حجرا.

قال صاحبُ الآياتِ البيناتِ[5]: وما استفادة التّحول من غير صار وما في معناها لدلالة الفعل على التجدّد والحدوث، فبطريق اللزوم لا بالوضع.

ومثل صار في العمل/[6]، كلّ ما أفاد معناها: كآض ورجع وعاد واستحال وتحوّل وقعد نحو: شحذ شفرة موساه حتى قعدت كأنّها حربة، وقعد لا يُسأل حاجة إلا قضاها[7]. ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾[8].

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2)(وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾) [سورة الزخرف آية 16]

(3) ينظر متن الآجرومية ص7.

(4) ينظر متن الآجرومية ص7.

(5) ابن قاسم (ت 992 هـ = 1584 م) أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين: فاضل من أهل مصر. له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه سماها (الآيات البينات – ط) مجلدان، و(شرح الورقات لامام الحرمين – خ) و(حاشية على شرح المنهج – خ). مات بمكة. ينظر الأعلام للزركلي (ج1/ص198).

(6) بداية الصفحة (61/ب) من النسخة (ج).

(7) " ومنها (قعد) في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، أي صارت " شرح الرضي على الكافية (ج4/ص187و 188). وفسّر ابن منظور: " حكى ابن الأعرابي: حَدَدَ شَفْرَتَه حتى قَعدتْ كأنها حَرَبَةٌ أي صارت. وقال: ثَوْبَكَ لا تَقْعُدُ تَطِيرُ به الريحُ أي لا تَصِيرُ الريحُ طائرةً به، ونصب ثوبك بفعل مضمر أي احفظ ثوبك. وقال: قَعَدَ لا يَسْأَلُه أَحَدٌ حاجةً إلا قضاها " لسان العرب (ج11/ص217) باب قعد. وينظر: الارتشاف (ج3/ص1165) وشرح الكافية الشافية (ج1/ص390).

(8)(لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾) [سورة الإسراء آية 22].

واشترط بعضهم تصدير خبرها بـ"كأن"، وحار وارتدّ وغدا وراح ووقع، وجاءت في قولهم: ما جاءت حاجتك[1] ، فاسمه ضمير "ما" الواقعة على حاجة، وحاجتك خبر، وما مبتدأ استفهامية، أو حاجتك اسم وما خبر، وغير ذلك، لا كما حصر بعضهم أخوات صار في ذلك.

وقال الزمخشري: أنّ "بات" ترد بمعنى صار[2] . ومَنْ منع ذلك جعل المنصوبات أحوالا [3] .

(وَلَيْسَ) [4] لنفي الحال عند عدم (41/ب) قرينة المضيّ والاستقبال، ومن الدلالة على الاستقبال لدليل قوله تعالى/[5]: ﴿ يَوْمَ يَاتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[6] .

وقيل هي لمطلق النّفي، والقرينة تدل على قصد الحال أو غيره، وعلى الأول، فدلالتها على الحال مخالفة لسائر الأفعال الماضية الإخبارية لشبه الحرف في الجمود[7]، وذلك لأنها دلّت على الحال مع أنها فعل ماضي، وأما على الثاني مخالفة أيضا للأفعال إذا وضعت لمطلق الزمان، وسائر الأفعال لزمان مخصوص، ووزن "ليس" "فِعِل" بكسر

---

(1) " وأول من قال ذلك: الخوارج، قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولا من علي رضي الله عنه"شرح الرضي على الكافية (ج4/ص187) قال سيبويه: "وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: ما جاءت حاجتك فرفع" الكتاب (ج1/ص51) وشرح الكافية الشافية (ج1/ص391).

(2) " وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار " شرح الرضي على الكافية (ج4/ص189). قال الخضري في حاشيته: " زاد الزمخشري بات، قال في شرح الكافية ولا حجة له عليها. " حاشية الخضري (ج1/ص112).

(3) قال الكوفيون هو منصوب على الحال، وليس مشبّها بالمفعول. .ويجوز رفع الاسم بعد كان وأخواتها، وأنكره الفراء. ينظر: الارتشاف (ج3/ص 1194-1195).

(4) ينظر متن الآجرومية ص7.

(5) بداية الصفحة (44/ب) من النسخة (ب).

(6)(وَلَئِن أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ۝) [سورة هود آية 8].

(7) قال السيوطي: " مذهب الجمهور أن المذكورات أفعال؛ لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها. وذهب ابن السراج إلى الحرفية عسى وليس؛ مستندا إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسي وابن شقير، ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية، وذهب الزجاجي إلى أن "كان" وأخواتها حروف، وقال ابن هشام في حواشي التسهيل الخلاف في "عسى" و"ليس" شهير وفي "كان" غريب" الهمع (ج1/ص40) وينظر: الارتشاف (ج3/ص1146).

العين[1]، خفّف بالإسكان، كما يجوز إسكان كل كلمة مكسور العين أو مضمومته، ولم تقلب الياء ألفا مع تحركها بعد فتح، لأنها أعني "ليس" جامدة، والإسكان أسهل من القلب، لا "فَعَلَ" بالفتح لأنه لا يُخَفّف، ولو كان على وزنه، لقلبت الياء ألفا لامتناع الإسكان، ولا "فعُل" بالضم، لأنه ليس لنا فعل بالضم يائي العين إلا "هيُؤ" بمعنى عظمت هيئته، ولأن هذه الأفعال شبيهة بالمتعدي، حتى إن خبرها يسمى مفعولا مجازا، والمضموم لا يتعدى، ولكن رُوي لُست بضم اللاّم/[2]، فدلّ على أنها في بعض اللغات بوزن "فعُل" بالضم[3]، فسكنت، وسُمِع لِيست بكسرها، ولَيسَت نصّا في كسر عين "ليس"، ونقله إلى الأول على حد قول ابن مالك[4]:

وَانْقُلْ لِفَاءِ الثُّلاَثِيْ شَكْلَ عَيْنٍ... ** ..... البيت.

بجواز أن يكون الكسر في الأول دلالة على أن العين ياء، كما قال ابن مالك[5]، وإذا فُتحا يكون فمنه "اعتضّ" مجانسا تلك العين، إلا أن كونه نقلا من الياء أولى من كونها مفتوحة، وأنه دال عليها لوقوعها في الفعل إذ هي [فيه][6] صريحة، ووزن "كان" و"بات" و "صار" و"دام" و"فتأ" بالفتح فَعَلَ بالفتح، ووزن "ظلّ" و"برح" و"زال" و"فتئ" بكسر التّاء "فَعِلَ" بالكسر، وبعضٌ يقول "فتُؤ" بالضم[7]، ووزن "أمسى" و"أضحى" و"أصبح" (أَفْعَلَ)، ووزن "انفكّ" (انْفَعَلَ).[8]

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج4/ص199).

(2) بداية الصفحة (62/أ) من النسخة (ج).

(3) ينظر: الارتشاف (ج/ص 1146).

(4) البيت لابن مالك من لاميته في الأفعال، من البسيط، وتمامه مع البيت الذي يليه:

وَانْقُلْ لِفَاءِ الثُّلاَثِيْ شَكْلَ عَيْنٍ اذَا اعْـ * ـتَلَّتْ وَكَانَ بِتَا الإِضْمَارِ مُتَّصِلاَ

أَوْ نُونِهِ وَإِذَا فَتْحًا يَكُونُ فَعَنْـ * ـهُ اعْتَضْ مُجَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ مُنْتَقِلاَ

ينظر: فتح الأقفال بشرح لامية الأفعال لبحرق ص74/ المكتبة العصرية- بيروت / 2007م.

(5) ينظر شرح التسهيل: (ج1/ ص 349) وشرح بحرق بقوله: " تعطى الفاء شكلا مجانسا لتلك العين، وهي ضمة إن كان أصلها واوا، أو كسرة إن كان أصلها ياء، تنبيها على الفرق بين ذوات الواو، وذوات الياء". فتح الأقفال بشرح لامية الأفعال لبحرق ص75.

(6) ساقط من النسخة (ب).

(7) ذكره الصاغاني. ينظر: الارتشاف (ج3/ص 1159).

(8) ينظر: الهمع (ج1/ص 352) وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص183) وشرح الكافية الشافية (ج1/ص391).

(وَمَازَالَ) [1] أي وزال بعد السّلب، وهو النفي والنهي، ومثلهما الاستفهام، ودخل في النفي حرف الدعاء الدّال على النفي، فأشار بما النافية إلى أنّ شرط عمل (زال) [وما بعدها][2] تقدم ما ذكر، والمراد زال، فإنها الفعل وحدها، فكأنه قال: بعض مازال، وهذا البعض هو زال، أو كأنه لماكان تقدم النّفي أو نحوه شرط لابد من وجوده، صارت ما وزال كأنهما شيء واحد، فسمي الكلّ فعلا، وكذا ما يأتي مضارعه يزال ووزنه فَعِل بالكسر، وأما زال بمعنى انتقل أو فَنِي فوزنه فَعَلَ بالفتح، والمضارع "يزول"، وهو تام، وأما زال بمعنى مَيَزَ فوزنه فَعَلَ بالفتح، ومضارعه يُزيل، وهو متعدٍ، وأصل زال الناقصة زَيِلَ بكسر الياء، وقيل زوِل بكسر الواو، قلبت الواو ياء أو الواو ألفا لتحركها بعد فتح، وكذا بات أصله بَيِت بالكسر قلبت كذلك.

وأصل كان: كَوَن بفتح الواو قلبت كذلك. (42/أ).

وكذا دام، وأصل صار صَيَر كضرب، قلبت كذلك، وأصل ظلّ ظَلَلَ بكسر اللام، سُكّنت وأدغمت تخفيفا، وأصل "أضحى" و"أمسى"، " أضحوَ" و"أمسيَ" بفتح الواو والياء، قلبتا ألفين كذلك، ومصدر زال بمعنى مَيَزَ الزّيل، وبمعنى الانتقال، والفناءُ الزوالُ، ولا مصدر للناقصة.

(وَمَا بَرِحَ، وَمَا انْفَكَّ/[3]، وَمَا فَتِئَ) [4]، بكسر التاء وضمها وفتحها، الضم أضعف/[5]، لأن منصوبها مشبّه مشبّه بالمفعول به، والمضموم لا ينصب المفعول به، وإذا ضُمت جاز تسهيل الهمزة واوا، وإذا فتحت جاز قلب الهمزة ألفا، أو كسرت جاز قلبها ياء، وما قبل هذه الأربعة نافية، وقد علمتَ أن شرط عملهن تقدم نفي ونهي ودعاء على صورة النفي والنهي أو استفهام مطلقا، وقيل استفهام إنكاري وهو الواضح، وسواء تقدم ذلك بحرف أو اسم أو كان النفي أو النهي بالفعل، ومثال النفي بالاسم: زيد غير زائل قائمًا، والفعل: انتفى أن يزال قائمًا،

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2) ساقط من النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (62/ب) من النسخة (ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص7.

(5) بداية الصفحة (45/أ) من النسخة (ب).

وقلّما زال زيدٌ قائما، إذا أريد بالقلة النفي والنهي [بالفعل][1]: نهيتك أن تزال قائمًا، وزجرتك أن تزال قائما، ذُكر ذلك أو حذف لدليل نحو قوله[2]:

لنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لازِلْ ** تُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ.

فلن نفي، والادعاء يشبه النفي، وقيّد أبو حيان الادعاء بـ"لا"[3]، وشرط قياس حذف النفي هنا أن يكون النافي "لا"، وأن يكون في جواب القسم والفعل مضارع ، نحو قوله تعالى:﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4]، ولم يشترط بعضهم إلاّ الدليل[5].

(وَمَا دَامَ)[6] فيه ما في قوله: وما زال، لكن ما هذه مصدرية ظرفية، فسميت ظرفية لدلالتها على الظرفية الزمانية فيما بعدها، وقيل تدل على الزمان نيابة، وسميت مصدرية لتأويل الفعل بها بالمصدر، فأصل: لا أجيء مادام زيد قائما، لا أجيء دوام زيدٍ قائما، فدوام ظرف زمان نيابة أيضا أصله مدة دوامه قائما، والمصدر كثيرا ما ينوب عن ظرف الزمان، وإذا لم تتقدم "ما" هذه، فالمنصوب حال، ولم يشترط بعضهم تقدمها.

وقال أيضا: تتصرف تصرفا تاما[7]، وإنما قدّمت قولي (مصدرية) على قولي (ظرفية) لأنه أعم. والصفة العامة العامة تذكر قبل الخاصة كقولك: زيد متكلم فصيح. فإنّ "ما" المصدرية؛ ظرفية وغير ظرفية، والظرفية أبدا مصدرية/[8]، وهذا هو الأصل.

---

(1) ساقط من النسخة (ب).

(2) البيت للأعشى وهو من الخفيف. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إميل بديع يعقوب (ج6/ص371).

(3) ينظر: ارتشاف الضرب (ج3/ص1160).

(4)(قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾) [سورة يوسف آية 85].

(5) ينظر: ارتشاف الضرب (ج4/ص1781).

(6) ينظر متن الآجرومية ص7.

(7) قال أبو حيان تامة وبه قال أبو علي قياسا على "زال"، وقال الفراء وابن خروف: ناقصة. ينظر: الارتشاف (ج3/ص1158).

(8) بداية الصفحة (63/أ) من النسخة (ج).

وأما قوله تعالى: ﴿رَسُولًا نَّبِيًّا﴾[1]، فقدمت الخاصة للفاصلة، أو لكون نبيًا حالا من المستتر في رسولا، أو لكون رسولا أعم باعتبار أن الإنسان قد يرسل إلى غيره بلا نبوءة، كما يرسل إنسان آخر، وقيل بجواز تقديم الخاص في غير النعوت، وليس كذلك.

(وَمَا تَصَرَّفَ)[2] أي تولّد (مِنْهَا)[3] أي من (كان) وأخواتها من مضارع وأمر ومصدر ووصف والضمير للمجموع، فلا يرد عليه أن "ليس" لا تتصرف، وكذا دام على ما صحّحوا، وما ورد من "دائم" و"دوام" و"يدوم" و"دُم"، فمن التّامة، واختار بعضهم أن لها مضارعا. (42/ب)

واختار بعضهم أن لها مصدرا صريحا وغيره، والمشهور أن لا مصدرَ لها صريحٌ، لأن شرط عملها تقدم "ما" المصدرية الظرفية، و"ما" هذه لا تدخل على المصدر، وزال وأخواته يتصرفن تصرفا ناقصا، فإنها لا يستعمل منها اسم مفعول والأمر والمصدر كذا قيل.

والصحيح جواز استعمال ما عدا الأمر واسم المفعول، وأما الأمر فإن ورد فمن التامة، وما بقي غير دام، وليس يتصرف تصرفا تاما، ومعنى التّمام نسبيٌّ منظور فيه إلى غير ذلك، وإلا فليس لهن اسم مفعول، وقيل للكون اسم مفعول على وزن "مَقُول"، وأيضا ليس لهن اسم التفضيل، وفعل التعجب.

ولم يعد بعضهم عدمهما مما يكون في التصرف ناقصا، والمصدر الكون والكينونة والأمساء والأضحاء والأصباح والصير والصيرورة والبيات والبيتوتة والظلول والزيل والبراح والفتاء والفتوءة والانفكاك والدوام/[4] و الديمومة، واسم الفاعل: كائنٌ وممسٍ ومضحٍ ومصبحٌ وبائتٌ وصائرٌ وظليلٌ وظالٌّ وزائلٌ وبارحٌ ومنفكٌ وفتىءٌ ودائمٌ والمضارع: يكون ويمسي ويضحي ويصبح ويبيت ويصير ويظل ويزال ويبرح ويفتأ بضم التاء وفتحها وينفك ويدوم،

(1)(وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝) [سورة مريم آية 51].

(2) ينظر متن الآجرومية ص7.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 7.

(4) بداية الصفحة (45/ب) من النسخة (ب).

والأمر: كُنْ وأمسَ واضْحَ وأصْبِحْ وبِتْ وصِرْ/[1] ودُمْ، وما كان من هذا الباب تاما فيه اسم مفعول قطعا نحو: الدار مَكُونٌ فيها، بفتح الميم وضم الكاف والآخرة مصير إليها .

(نَحْو: كَانَ وَيَكُونُ [وَكُنْ][2] وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ) [3]، هذا تعليم منه للتصرف، ولذا ذكر الماضي وصرف منه غيره، فإن المراد بالتصرف إما التولّد والاشتقاق بناء على أن الفعل الماضي هو الأصل المشتق منه سواه، وإما مطلق التحول، فيصدق بذلك القول، وبالقول بأن الاشتقاق من المصدر، وأما الاشتقاق على حذف مضاف، أي وما تصرف من مصادرها .

وما تقدم أولى لمّا علمت أن بعضا منها متصرف لا مصدر له، لكن على قول، ومجموع كان يكون كون اسم مضاف إليه، ومجموع أصبح يصبح أصبحْ اسم معطوف، جاء بذلك على طريقته قولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ، إذا قيل لك صرّف ضَرَبَ، وأصل يَكُونُ كَيَنْصُرُ، نقلت ضمة الواو لثقلها إلى الكاف .

وأصل كُنْ- أُكْوُنْ بضم الهمزة وإسكان الكاف وضم الواو، ونقلت ضمتها للكاف فحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وذلك أن الأمر مضموم الوسط من الثلاثي مضموم الهمزة في اللغة الفصحى، وفيه لغة تكسر الهمزة وهي ضعيفة لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم ما بينهما إلا ساكن .

(تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، وَلَيْسَ عَمْرٌو) [4] تكتب واو بعد عمرو بسكون الميم في حال الجر والرفع مطلقا، وفي حال النصب بلا تنوين نحو: أكرمت عمرو بن زيد، فرقا بينه وبين عُمر بضم العين وفتح الميم[5]، وأما حال النصب والتنوين (43/أ)، فالفارق ألف الرّاء .

---

(1) بداية الصفحة (63/ب) من النسخة (ج) .

(2) ساقطة من النسخة (ب) .

(3) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(4) ينظر متن الآجرومية ص7 .

(5) مرّ كلام المصنف من قبل عن واو "عمرو" و "داود" بشيء من التفصيل ص203 .

(شَاخِصاً) [1] أي قادما من سفر، ومسافرا أو ملقيا نظره إلى جهة غير مقلع عنها، أو غير ذلك، والآخر ضعيف، لأنه قال في باب: أن ليت عمرا شاخص، ويبعد أن يتمنى بروق عيني عمرو[2].

وما تقدم من تعدد الخبر إلى مفرد وغيره يأتي في خبر "كان"، وخبر "إن"، وثاني مفعولي "ظن"، وثالث "أَعْلَمَ"، ولا يخبر/[3] باسم الزمان عن الجثّة إلا بتأويل يصلح به المعنى مثل تقدير مضاف، وكذا في المفعول الثاني لـ"ظن" والثالث "لأَعْلَمَ"، ولا يكون المبتدأ واسم "كان" واسم "إن" ومفعول "ظنّ" الأول، وثاني "أعلم" نكرةً إلا إن أفادت فائدة ما.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) [4] نحو: كونُك قائما حسنٌ، فقائما خبر الكون، واسمه الكاف المضاف إليه، وحسنٌ خبره من حيث إنه مبتدأ/[5]، والمصدر الواقع مبتدأ من هذا الباب، والوصف الواقع مبتدأ منه، يحتاجان إلى خبر منصوب، منصوب، وآخر مرفوع نحو: إصباحُك فرِحا يُعجبُني، والكائنُ قائمًا حسنٌ، وإمساؤه قائمًا مطلوبٌ، والبائتُ داعيًا مستجابٌ له.

(وَأَمَّا "إِنَّ" وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ؛ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ) [6] لما كانت فرعا في هذا العمل على الفعل، قدّم النصب على الرفع، كما أن تقديم المفعول على الفاعل فرع، وحقها أن تجر الاسم لاختصاصها به، لكن عارض هذا الحقّ دخولها على المبتدإ والخبر، فعملت فيهما عكس عمل "كان"، و"كان" فعل، وأصل النصب والرفع للفعل.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص7.

(2) وشَخَصَ من بلدٍ إلى بلدٍ شُخُوصاً أَي ذَهَبَ. وقولهم: نحن على سفر قد أَشْخَصْنا أَي حان شُخُوصُنا، وشَخَصَ بَصَرُ فلانٍ، فهو شاخصٌ إذا فَتَحَ عَيْنَيْه وجَعَلَ لا يَطْرِف ". اللسان (ج7/ص45).

(3) بداية الصفحة (64/أ) من النسخة (ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص7.

(5) بداية الصفحة (46/أ) من النسخة (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص7.

وما قيل من أنها أشبهت الفعل المسكّن الوسط الثلاثي ككان، فعملت كالمتعدي، يرده أن ذلك غير موجود في "كان" و"لعلّ" و"لكنّ"، إلا إن قال: "كان" أصلها "إنّ"، و"لعلّ" قد يقال فيها: علّ[1]، وأصل "لكنّ"؛ "لكنْ إنّ" بكسر الهمزة، حذفت النون الأولى من "إن" وأدغمت نون "لكنّ" في نون الثانية من "إنّ"، فاعتبر الأصل، وهو وجود إن في "كأنّ" و"لكنّ".

وبعض اللغات وهو علّ مثلا في لعلّ أو حملت لعلّ على ما فيه الثلاثية، والإسكان حمل قليل على كثير، أو لأن أحدى حروفها مدغم، فكأنه غير موجود، وحمل المتحرك على الساكن، وقد يقال في "كان" أيضا، ولم نجعل المدغم من "أن" و"إن" كلاّ موجود، لأن الكلام في الحمل على الفعل، وأقل الفعل ثلاثة أحرف، وقيل لما شابهت كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما عملت عملها، وكان معكوسا ليكونا معهن كمفعول قُدّم، وفاعل أُخّر، تنبيها على الفرعية، ولم تحتج ما ولا ونحوهما/[2] مما عمل كليس إلى تنبيه على فرعية لعدم اتفاق العرب على عملها، وللاشتراط شروط لعملها،[كذا قيل، وفيه أنه يحتاج إلى التنبيه على علّة عملهنّ في مذهب من يعملهنّ، وهي مشابهتهنّ لـ"ليس"] [3].

وأيضا عملت "إن" وأخواتها عملا عكس عمل "كان" وأخواتها، لأن معانيها في الإخبار، فكان الخبر كالعمدة فرُفع، والاسم كالفضلة فنصب، وكان وأخواتها ولو كان كذلك، ولكن لم تتمحض للإخبار، بل تدل على الحدث المسلّط على الاسماء على الصحيح، فهو لم يتمحض لاسم واحد بخلاف معاني "إن" وأخواتها في الإخبار فقط، فـ: كان زيد قائما، بمعنى: ثبت زيد فيما مضى مع القيام. (44/ب)

وإن قلنا لا تدل كان إلا على الزمان، وكذا أخواتها، ساوت "إن" وأخواتها في معانيها في الإخبار، إلا أنها تترجح بأنها فعل، فكان وأخواتها ولو سُلّم أن معانيها في الإخبار، لكنها أصل، فقُدِّم مرفوعها.

---

(1) قال ابن الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في "لعل" أصلية، وذهب البصريون إلى أنها زائدة " الإنصاف في مسائل الخلاف ص 179.

(2) بداية الصفحة (64/ب) من النسخة (ج).

(3) ساقط من النسخة (ب).

وقال الكوفيون: الخبر مرفوع بما رفع به قبل وجود "إنّ" وإخواتها[1] .

ولا يدخل على المبتدأ لازم الصّدر غير ضمير الشأن، ولا على لازم الابتداء كعمرك في: لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ، وكما بعد "لولا" الامتناعية، إلاّ "أن" بالفتح فتقع بعدها، لأن خبرها يؤوّل بمصدر مبتدأ/[2] مخبر عنه يكون عاما نحو: لولا إنّ الله رحمنا، أي لولا رحمة الله موجودة، ولا على ما خبره إنشاء الطلب على الصحيح، إلا "إِنَّ" و"أَنَّ" المخففتين، فيجوز كون خبرهما دعاء.

وأما: ليت شعري، أقام زيد ؟، فالخبر فيه محذوف وجوبا، أي حاصل أو جملة الاستفهام على إرادة اللفظ، وتقدير مضافٍ أي: ليت شعري جوابك قول السّائل: أقام زيد ؟ وقيل: إن من العرب من ينصب بهما المبتدأ والخبر مثل قول عمر بن ربيعة [3]:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ ** خُطَاكَ خِفَافًا إنّ حُرَّاسنا أُسْدَا .

وأجيب بأن الأصل كانوا أو وجدوا أسدا، وتلقاهم أسدا، ويشبهون أسدا، وأما قوله [4]:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ** قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

---

(1) قال العكبري: "وقال الكوفيون: هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها، والدليل على أنه مرفوع بها من وجهين:أحدهما أن هذه الحروف تعمل في الاسم الأول لاقتضائها إياه فتعمل فى الخبر كذلك أيضا . . .والثاني أن خبر (إن) مرفوع، ولا بد له من رافع، ولا يجوز أن يرتفع بغير (إن) إذ لا عامل سواها، والذي كان قبل دخول (إن) هو المبتدأ، وقد بطل ابتداؤه ولهذا لا يعمل الخبر هنا في الاسم لعمل (إن) فيه " ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب / أبو البقاء العكبري/ (ج1/ص 210-211)تحقيق : غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان/ الناشر : دار الفكر المعاصر– دمشق/ الطبعة الأولى / سنة الطبع: 1995م وارتشاف الضرب (ج3/ص1237) .

(2) بداية الصفحة (46/ب) من النسخة (ب) .

(3) ابن أبي ربيعة (23 – 93 هـ = 644 – 712 م) عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق. له " ديوان شعر – ط " وكتب في سيرته " أخبار عمر ابن أبي ربيعة " لابن بسام و" عمر بن أبي ربيعة شاعر الغزل – ط " لعباس محمود العقاد، .ينظر الأعلام للزركلي (52/5) . والبيت من الطويل، ينظر: الخزانة (ج10/ص237)والشواهد الشعرية: (ج2/ص189) . جاء فيه [إذا التفّ] خلافا لما ذكره المصنّف.

(4) لمحمد بن ذؤيب، البيت من الرجز، وقيل بلا نسبة، ينظر الأعلام للزركلي (ج11/ص 93) .اللغة: قاله في وصف حصانه، أنّ أذنيه إذا انتصبا كانتا كالقادمة وهي مقدّم ريش الطائر، أو كانتا كالقلم المحرّف أي المقطوط.

أصله يحكيان قادمة/[1]، والهاء: للفرس، وتشوّفا: تطلّع ونظر، والقادمة أحد قوادم الطير، وهو عشر ريشات في مقدم كل جناح، والقلم المحرف: هو الذي قطع وجعل أحد شقيه أعلى من الاخر.

(وَهِيَ إِنَّ) [2] بكسر الهمزة ما ورد مثل قولك: إن زيدٌ قائمٌ، بالرفع فالاسم فيه ضمير الشأن، وأما قوله[3]:

إِنَّ هِندُ المليحةُ الحسناءَ ** .....

فـ"إنّ" فعل أمر، ونون التوكيد الشديدة، وهند: منادى بمحذوف، والاصل "إِيِ" بكسر الهمزة والياء بعدها، وهي لام الكلمة، وسكون الياء الثانية وهي ياء المخاطبة، ثقلت الكسرة على الأولى فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين، فبقيت ياء المخاطبة، فصار أي بكسر فسكون، والهمزة أمر من وأى كوعد، حذفت الواو كحذفها في مضارع وعد لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، وتحمل نون المضارع وتاؤه وهمزته على الياء، وإذا جاء ما قبل الواو مضموما، تقوّت الواو فلا تحذف، والياء لشبه الجزم من قبل دخول ياء المخاطبة، أما بعد دخولها، فالبناء على حذف النون، والياء المذكورة فاعل، وهي ضمير المخاطبة حذفت لمّا دخلت نون التوكيد، لئلا يلتقي ساكنان، والأصل "وإِيِ" بكسر الهمزة وإسكان الواو بعدها همزة مكسورة، وبعدها ياء هي لام الكلمة تقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها، فيصير "إِيَإِيِ" بهمزة مكسورة بعدها ياء، وبعد الياء همزة مكسورة، بعدها ياء، تحذف لشبه الجزم، فيبقى "إياء" بهمزة مكسورة بعدها ياء وبعدها همزة.

ولكن لم يراع فيه هذا، فعومل معاملة المضارع، تحذف الواو من أول، وإنما قلت بهذه الأصالة لأنّ أمر "فعَل" "يفعِل" بفتح الماضي وكسر المضارع "اِفعِلْ" بكسر همزة الوصل وكسر العين.

وأما: إِنْ قائمٌ، فالأصل إن أنا قائمٌ، بأن النافية أدغمت نونها في نون أنا بعد حذف الهمزة، وحذفت الألف/[4]، أو لم تكن الألف أصلا نطقا، فحذفت خطا.

---

(1) بداية الصفحة (65/أ) من النسخة (ج).

(2) ينظر متن الآجرومية ص8.

(3) يوسف بن محمد الصقلّي البيت من الخفيف، تمامه: **إِنَّ هِندُ المليحةُ الحسناء * وَأُيَ مَنْ أضمرتْ لخلٍّ وفاءَ**. المصدر السابق (ج1/ص 20).

(4) بداية الصفحة (65/ب) من النسخة (ج).

(وَأَنَّ) [1] بفتح الهمزة، وأما أعجبني أنّ زيدٌ قائمٌ بالرفع، فعلى ما مرّ، وأنّ زيدٌ فمن الأنين، فأنّ فعل ماض كحنّ، وزيد فاعل، وقدم المكسورة لأنها الأصل، لأنها تكون بلا سبق عامل ولا تضمحلّ، والمفتوحة تضمحلّ بتأويل المصدر، وتحتاج إلى تقدم العامل، وبسطتُ في كلام آخر[2] . وادعى بعضهم العكس، وقيل ليست إحداهما فرعا للأخرى.

(وَكَأَنَّ) [3] أعقبها لأن فيها حروفها كلها بزيادة الكاف، بل صححوا أنها مركبة من كاف التشبيه و"أنَّ"[4] . زعم بعض أنهم مجمعون على ذلك[5]، وأصل: كأن زيدا أسد، إنَّ زيدا كأسد، بكسر الهمزة، فقدمت الكاف اهتماما بالتشبيه/[6]، ففتحت الهمزة لدخول الجار، وللتخفيف للثقل بالتركيب، والحق أن بعضا قال: بسيطة[7] .

بسيطة[7] .

(ولكنّ) [8] جاء به بعد كأن، لأن فيها نونا مشددة وكافا، بل قال الفراء: هي مركّبة من لكنْ السّاكنة، وإنّ المشددة المكسورة، وقيل المفتوحة، حذفت الهمزة تخفيفا، ونون "لكنْ" حذرًا من التقاء الساكنين[9]، ولا ضير

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص8 .

(2) فصّل في الصفحة 247 قوله: " ضابط كسر همزة إنّ وفتحها، أنه إن لم يصح جعل المصدر أو نحوه في موضع إنّ ومعموليها كسرت، وإن لم يصح الكلام إلا بالجعل المذكور وجب الفتح، وإن صحّ الجعل وعدمه جاز الكسر والفتح . "

(3) ينظر متن الآجرومية ص8 .

(4) قال السيوطي: "واختلف في "كأن" أبسيطة أم مركبة. فقال بالأول شرذمة، واختاره أبو حيان، لأن التركيب خلاف الأصل، فالأولى أن تكون حرفا بسيطا، وضع للتشبيه كالكاف، وقال بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وأنها مركبة من "أن" و كاف التشبيه" الهمع (ج1/ص 428) .

(5) قال ابن هشام: " حرفٌ مركب عند أكثرهم، حتى ادّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماعَ عليه، وليس كذلك " المغني (ج3/ص 72) والجنى الداني ص 568 .

(6) بداية الصفحة (47/أ) من النسخة (ب) .

(7) ينظر: والجنى الداني ص 568 ورصف المباني ص284 .

(8) ينظر متن الآجرومية ص8 .

(9) يراجع التعليقة على الكتاب للفارسي (ج1/ص 51) .

بحذفها لورود حذفها في الجملة مثل قوله[1]:

..... ** وَكَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

ولأن حذف نون "إن" إجحاف، وقال بقية الكوفيين: أصلها "لا" و"إن"، والكاف الزائدة، حذفت الهمزة تخفيفا[2] بعد نقل حركتها للكاف بعدها، أو كسرت الكاف تبعا، وحذفت الهمزة، والصحيح أنها بسيطة [3]، وأما: لكنَّ في الدار، فـ"لا" فيه نافية، و"كنّ" اسمها بمعنى السّتر، وفي الدار خبر.

(وَلَيْتَ) [4] قدمها (44/أ) على "لعلّ" لأن فيها ثلاثة أحرف ثانيها ساكن، ويقال فيها "لت"، بإبدال الياء تاء، تاء، وإدغامها في التاء، ويقال: لوْتٌ، بالواو، وأما[5]:

لَيْتَ وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ** .....

بضم التاء، فليتٌ فيه اسم، وهو فاعل ينفع، والمراد لفظا، وأما "ليت" الأول/[6]، فمن الباب[7].

(وَلَعَلَّ) [8] ولعلت ورعل ولعنّ ورغلّ وعنّ وغنّ وعلّ. ولان، وان وأل ولغن، قيل: وتستغني ليت ولعلّ بأنّ ومعموليها، وتسد هي ومعمولاها مسد معموليهما تقول: ليت أنّك قائم، بفتح الهمزة ولعل أنّك قائم، ولم يسمع هذا في لعلّ ولكن، قيست على ليت، وقيل المصدر من ذلك اسم، والخبر محذوف أي حاصل.

---

(1) لقيس بن عمرو بن مالك النجاشي الحارثي، من الطويل، والبيت: **فَلَسْتُ بِآتِيهِ ولا أَسْتَطِيعُه * ولاكِ اسْقِني إنْ كانَ ماؤُكِ ذا فَضْلِ**، ينظر: خزانة الأدب/ (ج5- ص 265). وقد ورد اسم الشاعر في فهرس الشعراء ينظر: (ج 12/ ص 221).

(2) قال ابن هشام: "والبصريون على أنها بسيطة،....وقال باقي الكوفيين: مركبة من: لا، وإنّ، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً." المغني (ج3/ص 543). وينظر: رصف المباني ص 349.

(3) وفاقا للبصريين. ينظر: المغني (ج3/ص542).

(4) ينظر متن الآجرومية ص8.

(5) لرؤبة بن العجاج، صدر البيت من الرجز، وتمامه: **لَيْتَ وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ * لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج 9/ ص 167).

(6) بداية الصفحة (66/أ) من النسخة (ج).

(7) يقصد: **لَيْتَ** شَبَابًا، وهي من باب من أخوات "إنّ"، الناسخ الذي بصدد شرحه، وليست اسمًا.

(8) ينظر متن الآجرومية ص8.

(تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ) [1]، [2] وتخفف "أن" المكسورة بحذف نونها الثانية إن لم يكن اسمها اسمها ضميرا، وكان خبرها صالحا للاّم أو منفيا، [وكثُر إهمالُهما][3] نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[4] بالرفع، فكلّ مبتدأ، واللام فارقة بين النفي والإثبات، وما زائدة، وجميع خبر ومحضرون نعته، [أو خبر ثانٍ] [5]، وجُمع على المعنى، ولدينا متعلق بمحضرون، أو جميع محضرون، مبتدأ وخبر والجملة خبر، [وهو أولى لسلامته من دخول لام الابتداء الفارقة في خبر المبتدأ][6]، ومسوغ الابتداء بجميع العموم أو الإضافة المقدرة، والرابط إعادة المبتدأ بمعناه، لأن جميع بمعنى كلّ، وعلى الأول بمعنى مجموع، وقلّ عملها نحو: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[7]، فكلاّ اسمها، واللام للفرق، وما زائدة، واللام في جواب القسم، أي والله ليوفينهم، ليوفينهم، والجملة من القسم وجوابه خبر، أو ما خبر لأنّ، والقسم وجوابه صلة "لما" أو صفة إما على تقديرالقول في ذلك، وإما على أن المقصود الجواب والقسم تأكيد، فالجملة ليست [إنها][8] إنشائية، لأن الإنشاءَ القسمُ لا جوابُه، فليست الصلة إنشاءً، فإنه لا تكونه، وتلزم المخففة لام الفرق إن لم تكن قرينة لفظية كالعمل الظاهر، ولا

(1) ينظر المصدر نفسه ص 8.

(2) لم يدرج الشيخ أطفيّش قول صاحب الآجرومية بعد المثالين: (وما أشبه ذلك) في المتن. ينظر متن الآجرومية /ص8.

(3) ساقط من النسخة (ب).

(4)(وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾) [سورة يس آية 31].

(5) ساقط من (أ) و(ب)، مثبت في (ج).

(6) ما بين المعقوفتين مشطّب عليه في النسختين (ب) و(ج).

(7)(وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾) [سورة هود آية 111].

(8) زائد في النسخة (ب).

معنوية/[1] كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ ﴾[2]، فإن إثبات البعث والجزاء في الآي الأُخَرِ[3] دليل على على كون "إنْ" فيه غير نافية، وإن كانت كالآية المذكورة جاز ذكراللاّم وتركها، [ومن تركها قوله[4]:

..... ** فَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ][5]

وهي لام الابتداء، فتكسر الهمزة بعد عامل متعلق، لأن لام/[6] الابتداء معلّقة، وقيل غيرها[7]، فتفتح الهمزة الهمزة لعدم المعلق، وأصلها الكسر، ولذا دخلت لام الفرق أو يقال: دخلت لام الفرق بعد المفتوحة، ولو لم يكن لبس، وتخفف أن المفتوحة، ويجب عملها، لكن اسمها ضمير الشأن محذوف وجوبا، والخبر جملة، وقد يكون اسمها مذكورا، وقد يكون غير ضمير شأن، فلا يجب أن يكون خبرها حينئذ جملة، ومثالها: أن لم وأن لن وأن قد وأن سوف وأن سيكون وأن لو وأن ليس: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوِيٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[8]، وخفّفت كأن وأهملت، وقيل تعمل في ضمير الشأن محذوفا غالبا، وقد يكون مذكورا وقد يكون غير ضمير كقوله[9]:

..... ** كَأَنْ ضَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِفِ السَّلْمِ

---

(1) بداية الصفحة (47/ب) من النسخة (ب).

(2)(وَإِن كُلٌّ لَّمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾) [سورة يس آية 31].

(3) في النسخة (ب) عوّضت كلمة (الأخر) بكلمة (الأخير).

(4) للطّرّاح بن حكيم، من الطويل، والبيت: **وَنَحْنُ أُبَاةُ الضِّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ * إِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج8/ ص 216).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) بداية الصفحة (66/ب) من النسخة (ج).

(7) فصّل ابن عقيل: "التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت. فحذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله، وربما استغنى استغنى عنها إن بدا إلى آخر البيت، واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء؟ أدخلت للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة ؟ أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء، دخلت للفرق" ابن عقيل (ج1/ص379-380).

(8)(دَعْوِيٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوِيٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾) [سورة يونس آية 10].

(9) للشاعر علباء بن أرقم، وقيل لباغث بن صريم، العجز من الطويل، والبيت: **وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسِّمٍ * كَأَنْ ضَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِفِ السَّلْمِ**. ينظر: ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج7/ ص404). اللغة: المقسم من القسام، وهوالحسن، **وتعطو** أي تأخذ من عطوت إلى الشيء: تناولته باليد، وضمنه معنى تميل فعداه بإلى، والسَّلَم بفتحتين شجر معروف.

بنصب "ضبيةً" في رواية، [وإذا كان غير ضمير شأن؛ لم يجب أن تكون الجملة خبرا] [1]، وخفّفت "لكنْ" وأهملت، وأجاز يونس[2] إعمالها قياسا على "أن" أو"كأنّ"، وقيل حكاه عن العرب[3].

(وَمَعْنَى "إِنَّ" وَ"أَنَّ" لِلتَّوْكِيدِ) [4] معنى "إنّ" و"إنّ" توكيد مخصوص، والتوكيد في قوله: للتوكيد عام، ففي كلامه كلامه نسبة الخاص للعام كقولك: زيدٌ للحيوان (44/ب) والحجر للجماد، أي وهو منه، فينسب إليه، فليس في ذلك نسبة الشيء إلى نفسه، وهذا أولى من جعل اللاّم زائدة في خبر المبتدأ، وكذا فيما يأتي، والتوكيد تقوية النّسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية [نحو][5]: إنَّ زيدا قام، أو سلبية نحو: إنه لم يقم. لدفع الشك فيها، وهو مستحسن، أو لدفع الإنكار وهو واجب، أو لغير الدّفعين فهو غير واجب ولا مستحسن، وليس بليغا، ولذا لم يذكره المعانيون، [وعندي إنه حسن بليغ من حيث ترغيب المخاطب في اعتقاد النسبة، ولو لم يشك ولم ينكر، وقد ينزل الشاكّ والمنكر منزلة غيرهما، والعكس لصدور ما لهما من غيرهما وما لغيرهما منهما من العمل والترك][6].

ولا يقال: إن التأويل بالمصدر، مع "أنَّ" المفتوحة ينافي التوكيد، لأنها بذكرها تفيد التّوكيد، وإذا صُرّح بالمصدر، فات التوكيد بها لعدمها، [لأنه نقول: يُكتفى في التوكيد لما قبل التأويل][7]، والنسبة إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، فإنّ في قولك: إن زيدا قائم. أكّدت إثبات القيام لزيد، وفي: أنّه لم يقم، أكّدت نفيه عنه.

---

(1) وردت هذه الجملة ما بين المعقوفتين في (ب) على هذه الصيغة: [وقد يكون غير ضمير شأن، فلا يجب أن يكون خبرها حينئذ جملة].

(2) يونس بن حبيب (94 – 182 هـ = 713 – 798 م) يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: علامة بالادب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. من كتبه " معاني القرآن "كبير، وصغير، و" اللغات " و" النوادر " و" الامثال ". ينظر الأعلام للزركلي (ج8/ص261).

(3) قال السيوطي: "(متن) و"لكن" فلا تعمل خلافا ليونس. (شرح) تخفف "لكنْ" فلا تعمل أصلا لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على "إن" و"أن" و"كأن". همع الهوامع (ج1/ص457).

(4) ينظر متن الآجرومية ص8.

(5) ما بين المعقوفتين ساقطة من الأصل ومن النسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ب).

(7) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ب).

ضابط كسر همزة "إنّ" وفتحها، أنه إن لم يصح جعل المصدر أو نحوه في موضع "إنّ" ومعموليها كسرت، وإن لم يصح/[1] الكلام إلا بالجعل المذكور وجب الفتح، وإن صح الجعل وعدمه جاز الكسر والفتح.

(وَكَأَنَّ [2] لِلتَّشْبِيهِ[3] المؤكد، وقيل تكون للتشبيه إن كان خبرها اسما أرفعُ من اسمها أو أحطُّ، وليس صفة من من صفاته، وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا، أو جملة أو صفة من صفات اسمها، كانت للظن، وأولى ما قيل في نحو: ﴿كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَبِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ﴾[4]. تعليق الجار بمحذوف هو خبرٌ أي: كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها أي تشاهد فناءها أي تعلمه قد وقع/[5]، كقوله تعالى: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ﴾[6]، والجملة والجملة بعد المجرور [حال من المجرور][7]، دليل واو الحال في رواية: كأنّي بالدنيا، ولم تكن، وقولهم: كَأَنِّي بِاللَّيْلِ وَقَدْ أَقْبَلَ[8]. ويجوز تعليق الباء الظرفية بتكن [وتزل][9]، والجملة خبر، وفي كأنّك بالشتاء مقبلٌ، أن الخبر "مقبلٌ"، "مقبلٌ"، والباء معلق به، واعلم أن الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به.

وقد تدخل على المشبه بلا مبالغة نحو: كأن زيدا أسدٌ، أو لمبالغةٍ نحو: الأسدُ كأنه زيدٌ، فجعل زيدا هو الأصل في الشجاعة حتى شبّه به الأسد، فالهاء العائدة إلى الأسد ضمير المشبّه، لأنّ اسم كأنّ بالشدّ أبدا هو المشبّه، وخبرها هو المشبّه به، ويحتمل ذلك: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[10] و﴿أَفَمَن يَخْلُقُ

(1) بداية الصفحة (67/أ) من النسخة (ج).

(2) هي جمع بين (الكاف و أنّ) قال سيبويه: "وسألت الخليل عن "كأن"، فزعم أنها "أنَّ" لحقتها الكاف" (ج 3/ص151).

(3) أخّر الشيخ آطفيّش " لكنّ " عن " كأنّ " خلافا لترتيب متن الآجرومية حيث تُؤخّر " كأنّ " وتُقدّم " لكنّ ". ينظر متن الآجرومية/ ص 8.

(4) عثرت على النص في المغني، وقد فصل ابن هشام آراء النحاة في هذه المسألة، مع اختلاف في نسبة القول، بين من ينسبه للنبيّ ﷺ ومن ينسبه للحسن للحسن البصري. ينظر مغني اللبيب/ ابن هشام/(ج 3 ص 78 وما بعدها).

(5) بداية الصفحة (48/أ) من النسخة (ب).

(6)(وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١١﴾) [سورة القصص آية 10].

(7) ساقط من (ب)، مثبت في (أ) و(ج).

(8) ينظر: حاشية الخضري (ج1/ص129).

(9) زائد في النسخة (ب).

(10)(ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴿٢٧٤﴾) [سورة البقرة آية 274].

كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾[1]، صارت الأوثان لغلوّ عابديها كأنها أصل في العبادة، أو لوضوح الحال ونحو: ﴿وَلَيْسَ ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَالأُنثَىٰ﴾[2]، أو للفاصلة، وقيل به في الآية.

وقد تدخل على غيرهما اعتمادا على فهم المخاطب نحو: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَآ لِّلهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ [لِلْحَوَارِيِّينَ][3] ﴾[4] الآية، أي كونوا أنصارا خالصين في الانقياد كشأن المخاطب عيسى، [ولعلّه][5] [ولعلّه][5] إذ قال وقالوا، والقاعدة في المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفي الذم بالعكس، وكذا في السّلب نحو: حصىً كالياقوت، وياقوت كالزجاج ونحو: هذا السيف كالعصا، و﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[6] أي في النزول، ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾[7] أي في النزول، والاستفهام المراد هنا للإنكار، والإنكار سلب كـ"ليس" في الآية المذكورة، وأما تشبيه الأعلى بالأدنى في غير سلب في قوله تعالى: مثل: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾[8]، فللتقريب إلى أذهان المخاطبين، [أو بتشبيه المعقول بالمحسوس][9] أو لمجرد التنظير.

---

(1)(أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾) [سورة النحل آية 17].

(2)(فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَالأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾) [سورة آل عمران آية 36].

(3) لفظة "الحواريين" ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4)(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَآ لِّلهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُواْ ظَٰهِرِينَ ﴿١٤﴾) [سورة الصف آية 14].

(5) مشطبة في الأصل ثابتة في (ب).

(6)(يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلاَ تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفاً ﴿٣٢﴾) [سورة الأحزاب آية 32].

(7)(أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِي ٱلأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٧﴾) [سورة ص آية 27].

(8)(﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴿٣٥﴾) [سورة النور آية 35].

(9) جاءت هذه العبارة [أو لتشبيه المحسوس بالمعنويّ] في النسخة (ب) عوضا عن الأصل.

(وَلَكِنَّ[1] لِلإِسْتِدْرَاكِ) [2] هو تعقيب الكلام بنفي/[3] ما يتوهم من الكلام ثبوته،(45/أ) أي[4] أو بإثبات ما ما يتوهم منه الكلام[5] نفيه، وإن شئت فقل: تعقيب الكلام برفع ما يُتوهم ثبوته أو نفيه، وقد لا تكون لدفع التّوهم نحو: زيد قائم، لكنّه ضاحك، فالتعريف العام في الاستدراك أن يقال: الاستدراك جعل حكم ما بعد "لكنّ" مخالفا لحكم ما قبلها، مع التوهم أوّلا [6] .

وتجيء لكنّ للتوكيد نحو: لو جاء لأكرمته [7]، لكنّه لم يجيء [8]، فإن عدم مجيئه معلوم من "لو" .

وقال ابن عصفور[9]: هي أبدا للاستدراك[10] المؤكد[11] .

---

(1) "وقال الفراء: أصلُها لكنْ أنّ، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنْ للساكنين، وقال باقي الكوفيين: مركبة من: لا، وإنّ، والكاف الزائدة لا التشبيهية، التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً" المغني (ج3/ص544) .

(2) ينظر متن الآجرومية ص8 .

(3) بداية الصفحة (67/ب) من النسخة (ج) .

(4) زائد في النسخة (ب) .

(5) زائد في النسخة (ب) .

(6) ينظر بلفظه: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص83) .

(7) ورد في النسخة (ب): " أكرمته"، بلا اللام.

(8) يراجع المغني (ج3/ص543 وما بعدها) .

(9) ابن عصفور (597 – 669 هـ = 1200 – 1271 م) علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الاشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالاندلس في عصره. من كتبه " المقرب – ط " المجلد الاول منه، في النحو و" الممتع – ط " بحلب، في التصريف، و" المفتاح " و" الهلال " و"المقنع – خ " في القرويين بفاس و" السالف والعذار " و" شرح الجمل " و" شرح المتنبي " . ينظر الأعلام للزركلي (ج5/ص 27) .

(10) شرح الرضي على الكافية الاستدراك بقوله: "ومعنى الاستدراك: رفع توهم يتولد من الكلام السابق، رفعا شبيها بالاستثناء، ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن، فإذا قلت: جاءني زيد، فكأنه توهم أن عمرا جاءك لما بينهما من الألفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك: لكن عمرا لم يجئ" شرح الرضي على الكافية (ج4/ص332) .

(11) قال في المقرب: " إنّ وأنّ ولكنّ، ومعناها التوكيد " المقرب (ج1/ص106) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري– عبد الله الجبوري/ دار النشر: بلا/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1972 . وقال ابن هشام: "وقال (يقصد ابن عصفور) في الشرح: معنى لكن التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك". المغني (ج3/ص543) .

فإنه لو ذكره بدون لكنّ لصحّ، وذكره بها تأكيد، فقولك: زيد قائم، لكنّه ضاحك أقوى من قولك: زيد قائم ضاحك، أو زيد قائم وهو أيضا ضاحك، ونحو ذلك[1].

(وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي)[2] في الممكن غير المنتظر وقوعه، وفي المستحيل، وهو الأكثر فيما قيل، لا في الواجب، وأما: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ﴾[3]. فالمراد فيه تمنّيه قبل وقته، والممكن في التّرجي يُنتظر وقوعه، والتمني هو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة دون توقّع وطماعية، والمراد بالطلب؛ الطلب العرفي وإذا قلت: ليته قام، فقد دللت على نسبة القيام إليه في النّفس، وعلى هيئة نفسانية متعلقة بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب، فالمراد الطلب بالنفس، فخرج الطلب/[4] باللسان نحو: قُمْ.

(وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي)[5] تجنب الرّجاء بمعنى التأخير[6] كالتحرج بمعنى اجتناب الحرج، والتأثّم بمعنى اجتناب الإثم، الإثم، والتهجّد بمعنى اجتناب الهجود، أي النوم، والمراد [هو][7] انتظار المحبوب نحو: لعل الله يرحمنا.

(وَالتَّوَقُّعِ)[8] انتظار الوقوع على خوف منه، وهو مخافة وقوع المكروه، ولا تكون لعلّ في المستحيل، وأما: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾[9]؛ فلا يرد، لأن تركه للبعض؛ ولو لم يمكن لعصمته؛ لكنه

---

(1) كما اختاره الرضي كما زيد قائم لكنه ضاحك، وقيل: يُمنع هذا. أفاده في المغني مع زيادة" حاشية الخضري [ج1/ص129] وحاشية الصبان [ج3/ص204].

(2) ينظر متن الآجرومية ص8.

(3)(قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝) [سورة الجمعة آية 6].

(4) بداية الصفحة (48/ب) من النسخة (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص8.

(6) ورد في النسخة (ب): " التأخر ".

(7) ورد في النسخة (ب): "هي".

(8) ينظر متن الآجرومية ص8.

(9)(فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ ۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝) [سورة هود آية 12].

لكنه ممكن عقلا، والمراد الاستحالة عقلا/[1] أو عادة، وتركه بعض ما يوحى إليه لا يُعتاد، وكذا سائر الأنبياء، إلا إلا أنه ممكن عقلاً، وبحث في ذلك أنّ [2] تركه للبعض مستحيل عقلا، لأن دليل استحالته عقلي، ولو صح أن استحالته شرعية، ولعلّ وجه القول بأنها عقلية، أن الله تعالى حكيم لا يعبث ولا يخطىء، وما أراد ببعث الرّسل إلا قطع العذر، فلا يرسل إلا من لا يترك بعض ما يوحى إليه وإلا تخلّف ما أراد من قطع العذر، وما أراد الله لا يتخلّف، [وحاصل ذلك أنه أرسله ليبلّغ، فلو لم يبلّغ، لزم الله غير عالم بأنّه لا يبلّغ، أو أنّه لم يصدق تعالى الله عزّ وجلّ عن ذلك كلّه، وعن كلّ نقص][3]، لا عقلية[4].

وأما ﴿ لَّعَلِّيَ أَطَّلِعُ ﴾[5]، فإنما قاله فرعون[6] لإمكانه في زعمه أو إفكًا، والترجي والتوقع من كلام الله مصروفان للمخاطب، لأنه تعالى منزه عنهما[7]، لأنه يوصف بهما من يتصف بالجهل تعالى الله، وإنما وردت فيه للإطماع مع تحقق حصول المطمع فيه، دلالةً على أنه لا خُلف في إطماع الكريم، كما لا خُلف في جزمه، ويجوز إطلاق التوقع[8] على مجرد [أي مطلق][9] الانتظار، انتظار[10] المحبوب [كما نقول في قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ

(1) بداية الصفحة (68/أ) من النسخة (ج).

(2) ورد في النسخة (ب): "بأنّ " بزيادة الباء.

(3) ساقط من (ب).

(4) زائد في النسخة (ب).

(5)(﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣٨﴾) [سورة القصص آية 38].

(6) لقب كان يطلق على حكام مصر في زمن موسى عليه السلام، وليس اسم ملك بعينه.

(7) قال الرضي: "والترجي: ارتقاب: الطمع والأشفاق فالطمع: ارتقاب شئ محبوب، نحو: لعلك تعطينا، والأشفاق: ارتقاب المكروه، نحو: لعلك تموت الساعة، وقد اضطرب كلامهم في (لعل) الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى" شرح الرضي على الكافية (ج4/ص332).

(8) " التوقع، وهو: ترجّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: لعل الحبيب واصل، ولعل الرقيبَ حاصل، وتختص بالممكن" المغني (ج4/ص524).

(9) ساقط من (ب) و(ج)، مثبت في (أ)

(10) ساقط من (ب) و(ج)، مثبت في (أ)

ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي﴾[1]][2]، وفي قول المقيم: قد قامت الصلاة، إنّ قد للتوقّع، أو انتظار المكروه نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[3]، وإن حمل عليه كلام [المصنف] [4]، كان فيه عطف عام على خاص، وإن جعل الترجي الترجي كذلك استعمالا للخاص في العام،(45/ب) كان فيه عطف ترادف أو عطف تفسير، فإن إطلاق التوقع على مجرد الانتظار أوضح من إطلاق الترجي على ذلك، ومادة التوقّع من وقع، ومادة الترجي من رجأ، بمعنى تأخر، وأرجاه بمعنى أخّره، وكل من الخير والشرّ يقع، وكلّ يتأخر ويجيء[5] قيل: وتكون للتعليل نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾[6]، والاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[7]، ويجاب لأنها/[8] للترجية، والتّرجي من المعلقات، وخرج بعض على الاستفهام[9]: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[10] ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ﴾[11].

---

(1)(۞ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ۝١) [سورة المجادلة آية 1].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3)(ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ۝١٧) [سورة الشورى آية 15].

(4) زائد في (ب)و(ج).، ساقط من (أ).

(5) ورد في النسخة (ب): (كلّ متأخّر يجيء) عوضا عن (كلّ يتأخر ويجيء).

(6)(فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ۝٤٤) [سورة طه آية 43].

(7)(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣) [سورة عبس آية 3].

(8) بداية الصفحة (68/ب) من النسخة (ج).

(9) " الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهذا عُلّقَ بها الفعل في نحو (لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)، ونحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) قال الزمخشري: وقد أشربها معنى "ليت" مَن قرأ (فأطَّلِعَ)" المغني (ج4/ص526).

(10)(ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ۝١٧) [سورة الشورى آية 15].

(11)(وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ لَا تَدْرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١) [سورة الطلاق آية 1].

وأقول: التحقيق أن كون "لعلّ" في: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾[1] للتعليل لا يزيل الإشكال، فإنه كما يمتنع التّرجي عن الله، يمتنع التعليل بالذكر[2] أوالخشية لأنه عالم أن فرعون لا يتذكر ولا يخشى، فهي للتعليل[3] مصروفا لموسى وهارون، أو للترجي كذلك، وأما: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[4] فهي استعارة /[5] لحالة شبيهة بالترجي لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها، كتردد المترجّي بين الحصول وعدمه، والله عالم بما يقع منهم، أو هي للتعليل عند مجيز التعليل بها، مع إجازة تعليل فعل الله تعالى بالغرض الفائد إلى العباد، وهو الظاهر لا للاشفاق أو ترجي الله، ولا لترجي المخلوقين، لأنهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى، فضلا عن أن يرجوها، ولا للإطماع لأنه لا يكون مما يرغب فيه المخاطب من جهة المتكلم، والتقوى ليست كذلك، ويجاب بعود لعلّ إلى قوله: اعبدوا، فهي للإطماع.

وعن البغوي[6] عن الواقدي[7] أن جميع ما في القراءات[8] من "لعلّ" للإطماع إلا: ﴿ لَعَلَّكُم تَخْلُدُونَ ﴾[1] فللتشبيه.

---

(1)(فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٣﴾) [سورة طه آية 43].

(2) في النسخة (ب): التذكر.

(3) التعليل، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) ومَن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما. المغني (ج4/ص525) وشرح التسهيل (ج2/ص5 وما بعدها).

(4)(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾) [سورة البقرة آية 20].

(5) بداية الصفحة (49/أ) من النسخة (ب).

(6) البغوي (436 – 510 هـ = 1044 – 1117 م)الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء،أو ابن الفراء، أبو محمد، ويلقب بمحيي السنة، البغوي فقيه، محدث، مفسر.نسبته إلى (بغا) من قرى خراسان، بين هراة ومرو. له (التهذيب – خ) في فقه الشافعية، و(شرح السنة – خ) في الحديث، و(لباب التأويل في معالم التنزيل – ط) في التفسير، و(مصابيح السنة – ط) و(الجمع بين الصحيحين) وغير ذلك. توفي بمرو الروذ. ينظر الأعلام للزركلي (ج2/ص 259).

(7) الواقدي (130 – 207 هـ = 747 – 823 م) محمد بن عمر بن واقد السهمي الاسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله. من كتبه (المغازي النبوية النبوية – ط) و(فتح إفريقية – ط) جزآن، و(فتح العجم – ط) و(فتح مصر والاسكندرية – ط) و(تفسير القرآن – خ) و(أخبار مكة) و(الطبقات) وأكثره مما لا تصح نسبته إليه، قال الخطيب البغدادي: كان الواقدي كلما ذكرت له وقعة ذهب إلى مكانها فعاينه. ينظر المصدر نفسه (ج 6/ص 311).

(8) في النسخة (ب): "القرآن".

وذكر غيره أنها للرجاء المحض [2] منهم، أي: افعلوا كذا راجين الفلاح مثلا، أو قائلين: لعلّنا نفلح، ولمّا حذف قائلين جعل الخطاب بدل التكلّم[3] وقرأ: كأنكم تخلدون.

(وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ جَمِيعًا [4] عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا) [5]، فالذي هو مبتدأ مفعولٌ أول ولو تأخر، والذي هو خبرٌ مفعول ثانٍ ولو تقدم، وعلى للإستعلاء المجازي أو للتعليل، وما تدخل عليه "كان" تدخل عليه "ظنّ" وأخواتها، وما لا/[6] تدخل عليه، لا تدخل عليه، لكنّ اسم الاستفهام أو ما أضيف إليه، تنصبه "ظنّ " متقدما[7] نحو: أيّـهم ظننتَ قائمًا؟، وكذا يكون خبرا مقدما لكان لا اسمها، ومفعولا ثانيا مقدما[8] لظنّ، وإذا دخلت على "إنّ" أو "أنّ" نحو: ظننت أنّ زيدا قائم، وحسبتُ أن يقوم، فالمصدر قائم مقام مفعولين لذكر المسند والمسند إليه قبل التأويل بالمصدر، وقيل (46/أ) المفعول الثاني محذوف [وجوبا][9]، أي ظننت قيام زيدٍ حاصلاً [10]، وإن قلت فقد دخلت على غير المبتدأ أو الخبر في نحو: ظننت زيدا عمرا، [مع أنّ] [11] زيدا غير عمرو،فلا يكون عمرو خبرا لزيد.

---

(1)(وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾) [سورة الشعراء آية 129].

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ج1/ص 505). تحقيق : سعيد المندوب/ دار النشر : دار الفكر – لبنان / الطبعة : الأولى / سنة الطبع :1416هـ- 1996م.

(3) في النسخة (ب): " بدل الكلام".

(4) ساقط في النسخة (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص8.

(6) بداية الصفحة (69/أ) من النسخة (ج).

(7) في النسخة (ب) عُوّضت عبارة: (تنصبه ظنّ متقدما) بـ " فإن ظنّ تنصبه متقدما "، ولا فرق في المعنى.

(8) ورد في النسخة (ب): " مقدّما " عوضا عن " متقدما".

(9) ساقط في النسخة (ب).

(10) قال الرضي: "ويكثر ذلك إن كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد، نصبا صريحا، كحسبت، وخلت، ظننت، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسندا ومسندا إليه، سواء نصبتهما، كما في: حسبت زيدا قائما، أو لم تنصبهما نحو: حسبت أن زيدا قائم، إذ مقصود الجزأين المنصوبين هو المصرع به في الجزأين المصدرين بأن، هذا مذهب سيبويه " شرح الرضي على الكافية (ج4/ص171).

(11) ساقط في النسخة (ب).

قلت: بل دخلت عليهما لاعتقاد المسميين واحدا[1]، ولترجيح ذلك، أو أريد أنّ الذي هو زيد عند المدعي عمرو في الواقع.

وأفعال التصيير لا تدخل على المبتدأ أو الخبر دائما، بل تارة وتارة نحو: صيّرت الطينَ خزفًا [2]، فإنه لا يقال: الطينُ خزفٌ إلا مجازا، [فالأول بإسكان الواو حيّا مثل: أن تتوجّه إلى طين بقلبك أو به، وبجوارحك لتعمله خزفا][3]. فقد يقال: إنها تدخل على ماهو مبتدأ أو خبر مجازا كما هنا، وحقيقة قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾[4]. وإذا دخلت أفعال القلوب على ماله الصدر، عملت النصب في محل الجملة، وسدّت الجملة مسد مفعولين[5]، ولو كانت جملة فعلية، فقد دخل فعل القلب على غير المبتدأ في نحو: علمت أين كنت، أو أو أين جلست، وذلك الذي تدخل عليه، له الصّدر "ما" النافية أعملت أو أهملت، و"إن" و"لا" النافيتان أعملتا أو أهملتا، وقيل لا صدر لهما إلاّ في جواب القسم، وقيل لا صدر/[6] لأحدى الثّلاث إن لم تعمل، ولام الابتداء ولام جواب القسم والاستفهام بحرف أو اسم، و"لعل" و"لو" قيل، و"إنّ" ولو بلا لام، فتقول: علمت إنّ زيدا قائم، بكسر الهمزة، ويجوز تعليق كل فعل قلبي غير هبْ، ولو متعديا لواحد، وتعليق القلبي اللاّزم عن طلب/[7] الجار والمجرور، فالمتعدي لواحد نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَاماً ﴾[8]. واللازم نحو: تفكرت-

(1) في النسخة (ب) أضيف حرف "أنّ" لتصبح الجملة: " لاعتقاد أنّ المسميين واحدٌ".

(2) في النسخة (ب) عوضت عبارة:" صيّرت الطين خزفا "بعبارة " صيّرت الطين إبريقَ خزفٍ ".

(3) ساقط من النسخة (ب).

(4)(وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفاً وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٤﴾) [سورة النساء آية 124].

(5) ينظر: شرح ابن عقيل (ج1/ص 40-41).

(6) بداية الصفحة (49/ب) من النسخة (ب).

(7) بداية الصفحة (69/ب) من النسخة (ج).

(8)(فَابْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَاماً فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً ﴿١٩﴾) [سورة الكهف آية 19].

هل قام زيد ؟ أي تفكّرت في قيام زيد وعدمه، وإذا ورد مثل: ظننت زيدٌ قائمٌ بالرفع قدّر لام الابتداء فهو معلّق أو قُدّر ضمير الشأن مفعولا، والجملة مفعول ثانٍ.

(وَهِيَ[1] ظَنَنْتُ) [2] للرجحان أو لليقين نحو: ﴿ ٱلذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾[3]. ﴿ وَظَنُّوٓاْ رَبِّهِمْ ﴾[3]. ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ﴾[4]، أي لاملجأ ثابت من الله إلى شيئ إلا إليه، إليه، وأمّا "ظن" بمعنى اتّهم فمتعدٍ لواحد.

(وَحَسِبْتُ[5])[6] بكسر السين للرجحان أو للقول المشوب بشك، وقد تأتي لليقين، ومضارعها بالفتح والكسر، والكسر، ومصدرها الحسبان. وأما حسَب بفتح السين فبمعنى عدَّ، والمضارع بالضم، والمصدر الحساب وغيره، وهو متعدٍ لواحدٍ، وأمّا حسَبَ بمعنى "اُحسُب" أي "اشقر" فلازم.

(وَخِلْتُ[7])[8] للرجحان وقد تأتي لليقين. والمضارع " يَخَالُ" بفتح الياء، و"إِيخَالُ" و" تَخَالُ" و"نِخَالُ"[9] بكسر الأول، وبعض العرب يفتحه، وأصل: خَالَ، خِيلْتُ بكسر الياء، قلبت ألفا لتحرّكها بعد فتحٍ، حذفت الألف في خِلْتُ لالتقاء الساكنين، وأمّا خال، يخال بمعنى تكبّر، فلازمٌ، وكذا خال بمعنى ضلع، وقيل الذي بمعنى تكبّر من باب قال.

---

(1) ساقطة من (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص8.

(3)(ٱلذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾) [سورة البقرة آية 45].

(4)(وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٩﴾) [سورة التوبة آية 119].

(5) ينظر متن الآجرومية ص8.

(6) في النسخة (ب) مساحات بيضاء مكان متن الآجرومية في بضعة مواضع، الراجح أنها بسبب الرطوبة التي أثّرت في المداد الأحمر.

(7) ينظر متن الآجرومية ص8.

(8) في النسخة (ب) مساحة بيضاء مكان متن الآجرومية.

(9) ساقط من (ب).

(وَزَعَمْتُ) [1] للكذب وللقول الذي يُشكّ، وللقول الذي لا دليل عليه، ولليقين، ولا دليل له (46/ب) في قول أبي طالب:[2]

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ صَادِقٌ ** وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا .

لاحتمال أن يريد أنه زعم في ما مضى، ثم بدا صدقه، ويجوز ضمّ تاء زعمت، ويقال: الزّعم، قول قارنه اعتقاد، فإنّك إذا قلت: قال فلان؛ احتمل أن فلانا قال على اعتقاد أو قال خطأ أو كذبا، أو قال غافلا، أو نحو ذلك، وأما الزّعم فهو بالاعتقاد[3]، وإن كان الزّعم بمعنى التّكفل أو الرياسة، تعدى لواحد بنفسه تارة، وبالحرف أخرى، وإن كان بمعنى السِّمن/[4] أو الهزل، فهو لازم.

(وَرَأَيْتُ[5])[6] لليقين وللرجحان، واشتهر أنهما اجتمعا في قوله تعالى:﴿ إِنَّهُم يَرَوْنَهُۥ بَعِيداً وَنَرِيهُ قَرِيباً ﴾[7] . الأول للرجحان والثاني لليقين، والحق أنهما معا لليقين[8]، لأن المشركين جازمون بعدم البعث، نحو

(1) في النسخة (ب) مساحة بيضاء مكان متن الآجرومية.

(2) أبو طالب (85 ق هـ = 3 ق هـ = 540 – 620 م) عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، من قريش، أبو طالب: والد علي (رضي الله عليه) عليه) وعم النبي صلى الله عليه وسلم وكافله ومربيه ومناصره. كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء، ينسب إليه مجموع صغير سمي " ديوان شيخ الاباطح أبي طالب – ط " فيه من الركاكة ما يبرئه منه. ينظر الأعلام للزركلي (ج 4/ص 166) . والبيت من الكامل، في الديوان: وردت (ناصح) مكان (صادق)، و(فلقد) بالفاء مكان (ولقد) بالواو. ينظر: ديوان أبي طالب بن عبد المطلب/ ص 87 / تحقيق :محمد حسن آل ياسين./مكتبة الهلال / ط 1/ (1421هـ – 2000م) .

(3) الزَّعْمُ والزُّعْمُ والزِّعْمُ، ثلاث لغات: القول، زَعَمَ زَعْماً وزُعْماً وزِعْماً أي قال، وقيل: هو القول يكون حقّاً ويكون باطلاً. اللسان (ج6/ص43) باب زعم.

(4) بداية الصفحة (70/أ) من النسخة (ج) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص8 .

(6) في النسخة (ب) مساحة بيضاء مكان متن الآجرومية.

(7)(إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيداً ۝٦ وَنَرِيهُ قَرِيباً ۝٧) [سورة المعارج آية 6-7] .

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج4/ص150) .

قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلذِينَ كَفَرُوٓاْ /[1]أَن لَّن يُّبْعَثُواْ﴾[2]، اللهمّ إلا أن يدعّي أن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيداً﴾[3] في قوم يرجحون البعث لا ينكرونه، ولا يُقرّون به، وذلك غير معروف، والبعد بمعنى الامتناع ضد القرب، بمعنى الإمكان والحصول ولرؤيا الشيء في المنام، ومصدر هذه الرؤيا، ومصدر غيرها الرؤية، وقد يعكس[4]، فبطُل تغليط المتنبي[5] في قوله لابن عمار[6] وقد [سامره][7] ذات ليلة:

مَضَى اللَّيلُ وَالفَضْلُ الذِي لَكَ لاَ يَمْضِي ** وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى فِي العُيونِ مِنَ الغُمْضِ.

ولو سلمنا أن الرؤيا لا تكون إلا للمنام، فيحتمل أن يريد أنّ رؤياك في المنام أحلى، ولا سيّما رؤيتك في غيره، أو شبّه الرؤية في اللّيل للظلمة برؤية المنام، واختلف في تعليق "رأى" المنامية، وإن كانت رأى بمعنى البصر، أو الرائي أو إصابة الرئة تعدت لواحد، والحق جواز تعدية الرأي لواحد نحو: رأى أبو عبيدة حلّ كذا، ولاثنين [لتضمنه معنى علم][8] نحو: رآه حلالا.

---

(1) بداية الصفحة (50/أ) من النسخة (ب).

(2)(﴿زَعَمَ ٱلذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُّبْعَثُواْ قُلْ بَلِىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝﴾) [سورة التغابن آية 7].

(3)(﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيداً ۝ وَنَرِيهُ قَرِيباً ۝﴾) [سورة المعارج آية 6-7].

(4) في النسخة (ب): (يفسّر) مكان (يعكس).

(5) أبو الطيب المتنبي. (303 - 354 هـ = 915 - 965 م) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي: الشاعر الحكيم، الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي. له الامثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة. وفي علماء الأدب من يعده أشعر الاسلاميين. ولد بالكوفة في محلة تسمى (كندة) وإليها نسبته. له ديوان شعر ط. ينظر الأعلام للزركلي (ج1/ ص115). والبيت من الطويل. ديوان المتنبي ص157/ دار بيروت للطباعة والنشر/ 1983م.. وينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج4/ ص 149).

(6) بدْرُ بنُ عمّار بن اسماعيلَ الأسَدي الطّبرِسْتاني (ت 330 هجري = 941 م): أحَدُ القادةِ الشّجْعان، ولاّه أبو بكر محمّدُبنُ رائق حرْبَ طبَرِيّة، واختَصّه المُتنبي بمدائحه زمَناً. ينظر: ديوان المتنبي/ ص133.

(7) في النسخة (ب): (وقد سارّه) أي حدّثه حديثا بينهما سرّا، في مكان (وقد سامره) أي حدثه حديثا لطيفا حلوا.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(وَعَلِمْتُ) [1] لليقين، وقد يكون للرجحان، ومنه عند كثير، ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[2]، وإن كانت علم بمعنى عرف تعدت لواحد، والفرق أن التي لليقين والرجحان تعلّق باتصاف الشيء بصفة، كعلمت زيدا قائما، أي عرفت اتصافه بالقيام، والتي بمعنى عرف تعلق بنفس الشيء نحو: علمت زيدا أي عرفت ذاته، [وعلمت][3] وعرفت القيام، أي عرفت [ذات][4] نفسه كالفرق بين العلم والعرفان.

وقال الرّضي بترادف العلم والمعرفة، والفرق في العمل باختيار/[5] العرب[6]، ومنع قول[7]: الله عارف، أو الله الله عرف، إما لعدم وروده، أو لروايته، أو لدعوى أن المعرفة العلم الحادث، وقيل بالجواز الله عارف، والله عَرَفَ [8]، لا كما قيل، لا يجوز ذلك [أجماعا][9]، وأما علُم الرّجل بضم اللام وفتحها فبمعنى انشقت شفته العليا، [الأصلح لمن شُقّت شفته السفلى][10]، أو قيل علَم بفتحها بمعنى شقّها [الله][11]، فهو متعد لواحد، ويرده مجيء الوصف على وزن أفعل كسائر العيوب، فلأنها لازمة كأعور.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص8.

(2)(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۝) [سورة الممتحنة آية 10].

(3) زائد في النسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) بداية الصفحة (70/ب) من النسخة (ج).

(6) قوله: " لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر، ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج 4/ص 149).

(7) ورد في النسخة (ب): (قولك) بدلا من (قول).

(8) ورد في النسخة (ب) في الجملة الترتيب عكسيا: الله عرف، والله عارف.

(9) ورد في النسخة (ب) و(ج): (أجمعا) بدلا من (إجماعا).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(وَوَجَدْتُ) [1] لليقين، وإن كانت بمعنى أصاب، تعدت لواحد، والأولى مصدرها الوجود، وقيل: والوجدان، ومصدر الثّانية الوِجدان بكسر الواو، وقيل: والوجود، وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد، فهي لازمة، ومصدر الاولى الوجد، بتثليث الواو، والثانية الوَجد بفتح الواو، والثّالثة مَوجِدة [2] (47/أ) بفتح الميم وكسر الجيم، والله أعلم.

(وَدَرَيْتُ) [3] بمعنى اليقين، والأكثر تعديه لواحد بالباء لواحد، وإن دخلت عليه الهمزة تعدّى لواحد بنفسه، وللآخرَ بالباء، وإن كان بمعنى "خَتَلَ" تعدّى لواحد بنفسه نحو: دريت الصّيد، وإن دخلت الهمزة على المتعدية لاثنين، تعدّت لثلاثة مطلقا، وقيل في الاستفهام نحو: ﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَاهِيَهْ﴾ [4]. فجملة ماهية سدت [مسدّ [5]] [6] مفعولين ثان [7] وثالث، وقيل: علقت عن [طلب] [8] الجار والمجرور، وأغنت عنه الجملة أي: ما أدراك بها؟ كما علّق التفكير [9] عنه نحو: هل قام زيد؟ أي تفكر في قيامه، [و] [10] عددت [11] للرجحان، وإن كانت للحساب تعدت لواحد وحجا [12] هي [13] للرجحان، وإن كانت بمعنى غلب في المحاجات، أو قصد أو رد أو ساق أو حفظ أو كتم تعدّت لواحد، وإن كانت بمعنى: أقام أو بخل، فهي لازمة.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص8.

(2) ينظر: لسان العرب لابن منظور (ج15/ ص211).

(3) ينظر متن الآجرومية ص8.

(4)(وَمَآ أَدْرِيكَ مَاهِيَهْ ۝) [سورة القارعة آية 9].

(5) وردت في النسخة (ب): (مسدّة) مؤنّثة عوضا عن (مسدّ) بدون التاء.

(6) بداية الصفحة (50/ب) من النسخة (ب).

(7) تكرّرت لفظة (ثانٍ) سهوا في النسخة (ا)، لا في غيرها من النسخ.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) وردت في النسخة (ب): (التفكر) بدون ياء عوضا عن (التفكير) بالياء.

(10) زائد في النسخة (ب).

(11) وردت في النسخة (ب): (عددت) بدالين بدون إدغامهما مكان (عدت) بدال واحدة فحسب.

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(13) زائد في النسخة (ب).

(وَهَبْ) [1] هي[2] بمعنى أظنّ، وتعلم بمعنى أعلم، لازمين لصيغة الأمر فيما قيل، وإن كانت أمرا من تعلم، مطاوع علّم، تعدت لواحد، والغالب في زعم وتعلم تعديتهما إلى أنّ المشددة/[3] والمخففة ومعموليهما عكس هب، هب، حتى منع الجوهري[4] تعدية هبْ إليهما[5]، والصحيح تصرف "تعلمْ" عن صيغة الأمر، فيصح تعليقها وإلغاءها، وعلى الأول لا يصح تعليقها وإلغائها لزيادة ضعفها بلزوم صيغة الأمر، وأفعال القلوب هذه ضعيفة، لأنّ تناولها الأحداث لا الأشخاص، ولكونها باطنة.

(وَجَعَلْتُ) [6] بمعنى اعتقدت أو ظننت، هذا هو التحقيق. وإن كانت بمعنى أوجَدْتُ أو أوجَبْتُ لعدّت لواحد، وأما التي بمعنى "أنشأ" [7] فتعمل عمل كان والله أعلم.

و[8] جعلتُ [9] بمعنى صيَّرتُ وصيّر وأصار، واعتقدت وتوهم واتخذ وتخذ وهبّ وترك، وردّ بمعنى "صيّر" "صيّر" ضربٌ في المثال[10] عند بعض.

(وَسَمِعْتُ) [11] إذا دخلت على ما لا يسمع، والمفعول الثاني جملة ممّا[12] يسمع.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص8.

(2) زائد في النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (71/أ) من النسخة (ج).

(4) إسماعيل بن حماد الجوهري (صاحب الصحاح) الإمام أبو نصر الفارابي (ت393هـ) قرأ العربية على أبي على الفارسي والسيرافي، صنف كتاباً في العروض، ومقدمة في النحو، والصحاح في اللغة. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (ج 1/ ص446).

(5) قوله: " وتقول: هب زيدا منطلقا، بمعنى احسب، يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى" تاج اللغة وصحاح العربية/ العربية/ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)/ (ج2/ص257) الناشر: دار العلم للملايين- بيروت/ الطبعة: الرابعة/ يناير 1990م.

(6) ينظر متن الآجرومية ص8.

(7) وردت في النسخة (ب): (أنشأت) بتاء التأنيث، عوضا عن (أنشأ) بدون التاء.

(8) زائد في النسخة (ب).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(10) وردت في النسخة (ب): (المثل) بدل (المثال).

(11) ينظر متن الآجرومية ص8.

(12) وردت في النسخة (ب): (من) بدلا من (ممّا).

وقال الجمهور: تتعدى لواحد[1]، والجملة حال. والحق أنه يجوز حذف المفعولين أو واحدهما[2] لدليل، ولا يجوز لغير دليل إلا للإبهام. وأجيز حذفهما أو حذف أحدهما لغير دليل مطلقا، وزاد بعض في الباب "سمّيت"، والمانع يجعل المفعول الثاني في نحو: سَمَّيْتُ ابْنِي زَيْدًا، [على تقدير الباء، والحق أنّ التسمية ليست من هذا الباب، فإنّ زيدا في قولك: إبني زيدا][3]، المراد به الذات، كأنك قلت: ابني هو هذا الإنسان المعروف. وفي قولك: سميت سميت ابني زيدا، المراد به اللفظ، إلا إن أريد بقولهم: ابني زيد ابني، مسمى لفظ زيد .

(تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،)[4] . وإذا تقدم المفعولان فالراجح، وقيل الواجب الإهمال[5]، فيرتفعان، وإذا تقدم أحدهما ترجّح العمل، ولا سيّما إن تقدم الثاني، ولا يجوز إهمال العامل المتقدم (47/ب) والمتأخر عن شيء من الجملة غير المفعولين نحو: متى ظننتَ زيدًا قائمًا ؟ على الصحيح. وقيل: إذا توسط بين مفعولين استوى/[6] الإعمال والإلغاء[7].

---

(1) قال الرضي: " نحو سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي سمعت قولك، ويجوز تصدير الجملة بأن، نحو: سمعت أنك تقول، قالوا: وإذا عمل عمل في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلا فعلا دالا على النطق " شرح الرضي على الكافية (ج4/ص 174) .

(2) وردت في النسخة (ب): (أحدهما) بدلا من (واحدهما) .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(4) ينظر متن الآجرومية ص8 .

(5) قال الرضي: " وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر، نحو: زيد قائم، ظني غالب، أي: ظني زيدا قائما غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قيل " الرضي (ج4/ص 158) .

(6) بداية الصفحة (71/ب) من النسخة (ج) .

(7) قال الرضي: " وكذا إن حذف الفعل جوازا، نحو: ظنًّا زيدا قائما، ففي الصورتين يجوز إلغاء وإعماله، متوسطا ومتأخرا، لكن الإلغاء قبيح، لما مر" الرضي (ج4/ص 158) .

(بَابُ النَّعْتِ) [1]

هو في الأصل مصدر بمعنى ذكر فعل الشيء أو حال من أحواله، وأطلق في الاصطلاح على الاسم التحقيقي أو التأويلي التابع لما قبله، المفيد لما يطلبه متبوعه لنفسه أو سببه من توضيح، أو تخصيص، أو تعميم نحو: يرزق الله عباده الطائعين /[2] والعاصين. أو مدح أو ذم أو ترحّم[3] أو توكيد أو إيهام أو شك نحو: تصدق بصدقة كثيرة أو أو قليلة. أو تفصيلٍ كـ: مررت برجلين: عربيّ وعجميّ، أو إعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت، أو لما يراد من تعظيم مضمون نفسه نحو: هذا ثمرٌ جديدٌ، إذا أردت تعظيم كونه جديدا.

وأصل وضعه التوضيح والتخصيص، وأما غيرهما، فمجاز فيه، وإنما يكون اسم فاعل واسم مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة [أو اسم تفضيل أو مؤوّل باسم الفاعل أو المفعول، أو صفة مشبّهة][4] نحو: مررت برجل قام أو ضُرب أو ذي مال أو أسد أو دمشقي، وبزيد هذا، أي الحاضر، فذو بمعنى صاحب[5] أو الصاحب الباقي على الوصفية[6]، والأسد بمعنى الشجاع، والدمشقي بمعنى المنسوب أو المنتسب لدمشق، وقام بمنزلة قائم، وضُرب بمنزلة ضارب[7] المضروب وهكذا.

ودخل بالتأويلي الجملة، فإنها تنعت بها النكرة، والمقرون بـ "ال" الجنسية، ويجوز كونها حالاً، منه كذا اشتهر، وتكون في تأويل الاسم كما رأيت، ولا تكون نعتا إلا إن كانت خبرية، وما أوهم غير ذلك قدّر فيه القول

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص8.

(2) بداية الصفحة (51/أ) من النسخة (ب).

(3) وردت في النسخة (ب): (توهّم) مكان (ترحّم).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) وردت في النسخة (ب): (مصاحب) مكان (صاحب).

(6) وهو تعريف سيبويه ووزنها فَعل بالتحريك. حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص132) وشرح الرضي على الكافية (ج3/ص23).

(7) زائد في النسخة (ب).

كقول الشاعر[1]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ** جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ.

أي جاء بمذق [مقول فيه][2]، وأما الجار والمجرور والظرف، فالنعت متعلقاتها المقدرة لا هي على الصحيح.

(النَّعْتُ تَابِعٌ لِلمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ)[3]/[4] اللّفظي والتقديري والمحلي، وكذا في قوله:

(وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ)[5] إلا إن قطع، ولا يجوز قطعه عند الجمهور إلا إن عُرف المنعوت بدونه، ولا يجوز الإتباع بعد القطع[6].

قال أبو عبد الله الراعي محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي[7]: كنت جالسا بمسجد قيسارية غَرْنَاطَة،

---

(1) للشاعر العجاج، البيت من الرجز، وقيل بلا نسبة في أكثر المصادر. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج10/ص 399). وخزانة الأدب (ج2/ص 109)، وقد ذكر فيهاالشطر الثاني منه فقط.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) ينظر متن الآجرومية ص8.

(4) بداية الصفحة (72/أ) من النسخة (ج).

(5) ينظر متن الآجرومية ص8.

(6) قال الرضي: "ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا، فقطع الوصف إلى الرفع فقط أولى، إن لم يكن هناك للحال معنى، نحو: بالرجلين قصير وطويل، ويجوز قطعه إلى النصب أيضا، على الحال إن كان لها معنى، نحو: بالرجلين ضاحكا وباكيا، ولا يمتنع في الوجهين: الأتباع على البدل" شرح الرضي على الكافية (ج2/ص 320).

(7) الراعي (782 – 853 هـ = 1380 – 1450 م) محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي، ثم القاهري، شمس الدين، أبو عبد الله، المعروف بالراعي: نحوي. ولد وعاش بغرناطة، وحج وسكن القاهرة (سنة 825) وتوفي بها. له كتب منها (شرح الالفية) و(النوازل النحوية) و(الفتح المنير في بعض ما يحتاج إليه الفقير) و(الاجوبة المرضية عن الاسئلة النحوية – ط) و(شرح الاجرومية – خ) و(انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك – خ) و(مسالك الاحباب – خ) في النحو. ينظر الأعلام للزركلي (ج7/ ص47). وينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب/ المقري التلمساني/ تحقيق: د.إحسان عباس د.ر.ط/(ج2/ص694). دار صادر – بيروت، 1968م.

أنتظر سيدنا وشيخنا أبا الحسن علي بن سمعة [1]، مع جماعة من خيار طلبته، وكنت إذ ذاك من أصغرهم سنّا، وأقلّهم علما، فدخل سائل فقال: إن إماما صلى بجماعة جزءا من الصلاة، فغلب عليه الحدث مثل الرّعاف [فخرج][2] ولم يستخلف لهم، فصلّى كل واحد جزءا من الصلاة، ثم بعد ذلك استخلفوا من أتمّ بهم. فهل تصح تلك الصلاة ؟ ولم يكن للحاضرين جواب .فقلت: هذا إتباع بعد القطع، وهو ممتنع عند النحويين. فصلاة هؤلاء باطلة. فاستظرفه هؤلاء مني لصغر سنّي، وهو القائل[3] في الأمر من "وأي" بعد "قُل" مثل:

فِي أَيِّ لَفْظٍ يَا نُحَاةَ المِلَّهْ ** حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الجُمْلَهْ.

وقال في مصر إذ دخلها:

حَاجَتُكُمْ نُحَاتَنَا المِصْرِيَّهْ ** أُولِي الذَّكَا وَالعِلْمِ [وَالعَقْلِيَّهْ][4]

مَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ نَحْـــوِيَّهْ ** جَمْعُهُنَّ فِي حَرْفَيْنِ لِلأُحْجِيَّهْ)5(

وإن كان له إعرابان تبعه لفظا في أحدهما، ومحلا في الآخر نحو: ما جاء من رجلٍ صالحٍ. بخفض صالحٍ تبعا للفظ رجل، أم برفعه تبعا لرفعه المقدر؟

وكذا باقي التوابع إن لم يمنع مانع نحو: ما جاء من رجل وزيدٌ، برفع زيد، ولا بد، لأن جره يلزم منه تسليط "من" الزائدة عليه، وهي على الصحيح لا تدخل على المعارف.

---

(1) ابن سمعان بن الحسن بن خالد بن عمر بن يحيى بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الغرناطي (أبو علي). (ت 623هـ) أخذ العربية عن الأستاذ أبي الحسن الزيتوني، كان عارفا بالقراءات، ضابطا محققا، ذا حظ من الأصول، أديبا شاعرا، ولي القضاء بطريانة.أقرأ بغرناطة. ينظر بغية الوعاة للسيوطي (ج1/ ص 512). وينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب/ المقري التلمساني/ تحقيق: د .إحسان عباس د .ر.ط/(ج2/ص694). دار صادر – بيروت، 1968م.

(2) ساقطة من (ب) و(ج)، مثبتة في (أ).

(3) للراعي، البيت من الرّجز، ينظر: المصدر السابق (ج2/ص 698) وينظر: حاشية الخضري (ج1/ص 31).

(4) وردت في النسخة (ب) و(ج): (والطمعية) مكان (العقلية).

(5) للراعي، البيت من الرّجز، ويقصد فعل الأمر للواحد من وأى يئي إذا أضمر فإنك تقول فيه إِ يا زيد على حرف واحد، وهو الهمزة المقطوعة، فإذا قلت: قلْ إِ، ونقلت حركته على لغة النقل إلى الساكن، صار هكذا: قُلِ، فذهب فعل الأمر وفاعله، فهي كلمات أربع فعلا أمر، وفاعلاهما جمعن في حرفين القاف واللام. ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب / المقري التلمساني/ (ج2/ص 697).

وأجاز بعضهم جرّه، لأن "مِنْ" لم تباشره، [وكذا: ما رأيت من رجلٍ وزيدا، بنصب زيد][1]، ولا [بدّ ولو جرّ لكان جرّه بـ من الزائدة، وهي لا تدخل على المعرفة على الصحيح، وأجيز بعدم المباشرة].[2]

وقد يكون التبع في حركة بناء لشبهها بحركة الإعراب، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾[3]، فأيُّ نكرة مقصودة مبنية على الضم، وضمها شبيه بالرفع لحدوثه بحدوث حرف النداء، وضمة النبيء ضمة مناسبة، ومحل أيّ[4] النصب، والنبيء مقدر النصب، [ونحو: يا زيد الظريف، بضم الفاء، ويا زيد قفة بضم لتاء، ويا زيدون أجمعون، وقد يقال الضم مراعاة لقولك: يُدعَى زيد، الذي هو معنى يا زيدُ،][5] وأمّا ذلك[6] جحر ضبٍّ خربٍ[7]، فكسرة خربٍ فيه ليست إعرابا، بل كسرة مناسبة لكسرة ضبّ، والرفع مقدّر فيه، (48/أ) لأنه نعت لجحر.

(وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ)[8]، وذلك في كل نعت حقيقي أو سببي.

وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة، إذا كانت النكرة مخصصة نحو:[9] ﴿وَءَاخَرَٰنِ يَقُومَٰنِ﴾[10]... ﴿يَقُومَٰنِ﴾[10]...

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3)(يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾) [سورة الأنفال آية 65].

(4) ورد في النسخة (ب): (النبيء) عوضا عن (أي)

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ساقط من (ب).

(7) ينظر: الخزانة (ج8/ص204).

(8) ينظر متن الآجرومية ص8.

(9) ساقط من (ب).

(10)(فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَٰنِ يَقُومَٰنِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ فَيُقۡسِمَٰنِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعۡتَدَيۡنَآ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٧﴾) [سورة المائدة آية 109].

الخ [1] . فالأوليان نعت للآخران، لأن "آخران" قد خصص [بالنعت وهو جملة يقومان[2]][3]، وأجيبُ بأن الأوليان بدل آخران أو خبر لمحذوف، أو الآخران أو بدل من ضمير يقومان، أو مبتدأ خبره خبر [4] "آخران" . "آخران" .

وأجاز بعضٌ نعت المعرفة بالنكرة مطلقًا، وأجازه[5] ابن الطراوة، إن كان النعت خاصا بالمنعوت كقوله[6]:/[7] كقوله[6]:/[7]

..... ** ..... فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ .

فناقع نكرة نعت للسم، وهو معرفة، وأجيب بأنه بدل من السّم أو خبر ثان له، وأجاز بعضهم نعت المقرون بـ"ال" الجنسية بالنكرة لعدم دلالته على شيء من الإفراد معين، ويلزم أن يتبع المنعوت في الإفراد والتثنية والجمع إن كان حقيقيا، وهو الذي مضمونه/[8] لمنعوته، وإن كان سببا، وهو الذي مضمونه لملابس منعوته، فلا يراعى فيه ذلك، بل يكون فيه ما يقتضيه مرفوعه من تذكير وتأنيث، تقول: مررت برجل قائمةٍ أمّه، وبرجل مثمرةٍ نخلتُه، أو مثمرٍ نخلُه، وبرجل قائمة آباؤه، أو قائمٍ آباؤه أو بامرأة قائمٍ أولادها، أو قائمةٍ أولادها، وبرجلين قائمةٍ أمهما، وبرجال قائمٍ آباؤهم، أو قائمة آباؤهم.

---

(1) قال الصبان: " وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى: ﴿فآخران يقومان مقامهما من الذين الذين استحق عليهم الأوليان﴾ (المائدة: 107)" حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ص87) و معاني القرآن للأخفش (ج1/ص 290) .

(2)،"وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة، قال: الأوليان، صفة لآخران يقومان مقامهما" ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص307) .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(4) زائد في النسخة (ب) .

(5) " وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف " ثم ذكر الشّاهد . حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ص 87)

(6) جزء من عجز البيت، وهو من الطويل، للنابغة الذبياني، وقال بعض: هو بلا نسبة، والبيت:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ * مِنَ الرُّقْشِ، فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج4/ ص 319) .

(7) بداية الصفحة (51/ب) من النسخة (ب) .

(8) بداية الصفحة (72/ب) من النسخة (ج) .

وأما التثنية وجمع السلامة، فإنما يجوزان على لغة: ﴿يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ﴾[1]، نحو: مررت برجل قائمين أبواه[2]، أو قائمين ضاربوه، أو قائمات نساؤه، ويجوز جمعه تكسيرا، نحو: مررت برجل كرامٍ آباؤه، وإن كان الوصف مما يلزم الإفراد أوالتذكير أوالتأنيث، لم يخرج عن ذلك، واختلف في: ﴿نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾[3]، وبرمة أعشار، وثوب أخلاق، فقيل جموع وصف بها المفرد في ذلك، لكونه مجموع أجزاء، وقيل ذلك إفراد، وليس من السببي ما أضيف أو ميّز نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه، ورجلين كريمي الأب، وبامرأة كريمة أبًا .

(تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ)[4] بكسر التنوين في الثلاثة لسكون اللام بعده، بعده، ويجوز حذفه على ضعف، والعامل في التّابع هو العامل في المتبوع [مطلقا][5]، لا كما قيل، إلا البدل، لأنه لو كان العامل فيه مقدراً؛ لكان الكلام جملتين، وكون الشيء في نية كذا غير ما يكتفي به في اللفظ، فلا يشكل علينا أنه قد لا يلي العامل مثل[6]:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيّ بِشْرٍ ** .....

(1) الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ". رواه البخاري واللفظ له، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، رقم 555. (البخاري (الإمام محمد بن إسماعيل – توفي 256 هـ –)/ صحيح البخاري، دار القلم، بيروت، ط 1978]. ومسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم 632. (مسلم (الإمام أبو الحسين بن الحجاج – توفي 261هـ –)/ صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ط 1972].

(2) ورد في النسخة (ب): (أباؤه).

(3)(إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً ۝) [سورة الإنسان آية 2].

(4) ينظر متن الآجرومية ص8.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) للشاعر آكل المرار الأسدي، صدر البيت من الوافر، وتمامه: **أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيّ بِشْرٍ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج4/ص246). وكلمة بشر هي عطف بيان لكلمة البكري. أصله يقول: أنا ابن ذلك الشخص الذي ترك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعًا، أي أنني طرحته وجندلته وجعلت الطير ترقبه لكي تأكل من جيفته أو من جثته.

حيث لا يجوز: أَنَا ابْنُ التَّـارِكِ بِشْرٍ[1] . لأنه مما اغتفر في أوائله، مالم يغتفر في أواخره، وإلاّ لزم أنّ أخيك في: مررت بزيد أخيك، مجرور بياء محذوفة، وإنه يقدّر أيضا مررت، لأنّ أخيك في محل نصب بمرّ، توصل إليه بالباء، فالعامل للنصب في محل العاقل، هو عامله في محل زيد، من قولك: مررت بزيدٍ العاقلِ، فإن زيدا مفعول لمرّ، توصل إليه بالباء، ولمّا ذكر أن النعت يتبع المنعوت في التنكير والتعريف، احتاج إلى أن يبين/[2] المعرفة والنكرة[3]، فقال:

(1) ينظر: قطر الندى وبلّ الصدى ص 496 وما بعدها، ابن هشام (ت 761هـ) ومعه: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محيي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية – بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1994م.

(2) بداية الصفحة (73/أ) من النسخة (ج) .

(3) ويلاحظ أن صاحب الآجرومية خالف ترتيب ابن مالك بين المعرفة والنكرة، حيث قدّم النكرة لكثرتها وعمومها، وأخّر المعرفة لأنها أخصّ منها . قال الخضري: " وقدم النكرة لكثرتها إذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب دون عكسه، ولسبقها تعقلاً واعتباراً لأنها تدل على الشيء من حيث هو، والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة، أو عهد " حاشية الخضري (ج1/ص52) .

(بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ)[1]

(وَالمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ:)[2] المعرفة مصدر ميمي على غير قياس، لأنّ القياس فتح الرّاء وإسقاط التاء، بمعنى اسم مفعول بناء على جواز استعمال المصدر الميمي كذلك، وكذا اختلف في استعماله بمعنى اسم فاعل، أو هو مصدر ميمي، تغلبت عليه الاسمية، وصار اسما لأحد الخمسة، وهو أولى، بل الأول يحتاج لتأويل، فإنّ المعرفة مُسمَّى أحد الخمسة لا نفس أحدهما، وكأنه قيل: المعروف مسمّاه، [وهذا تاويل نعم لا مانع من إسناد ما للمدلول إلى الدّل، كما هو الكثر في اصطلاح النحو، تسمّي اللفظ فاعلا، مع أنّ الفاعل مسمّاه، وتسمية مفعولا به مع أنّ الذي فعل فيه، والفعل هو مسمّاه، وتسمّي الاسم منادى، مع أن الذي نودي مسمّاه، وهكذا][3]، والتاء مستصحبة من حين كان مصدرا، وهي شاذّة، فإن (48/ب) إلحاق التاء للمصدر الميمي والظرف الميمي محفوظ لا مقيس، ولا حاجة إلى جعل بعض النحاة المعرفة اسم مصدر ميميّا لعرف بالتشديد، وأما النكرة فمصدر على غير/[4] قياس لنكِر بكسر الكاف، ولا حاجة إلى جعل النكرة اسم مصدر لنكّر بتشديد الكاف كما يفعل بعضهم، والنكرة اسم للإسم المنكر من باب التسمية بالمصدر.

---

(1) عنوان إضافي للتوضيح.

(2) ينظر متن الآجرومية ص8.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) بداية الصفحة (52/أ) من النسخة (ب).

وقال المدابغي[1]: إن المعرفة والنّكرة علمان للمعرّف والمنكّر[2]، وأنكره الصبان[3] والخضري[4] وردّه الخضري بعدم منع صرفهما[5]، ويجاب بأنهما صرفا لوجود "ال"، وكلامه في وجود "ال" لا في قولك: نكرة ومعرفة بدون ال، ولا بعد في كونهما من أعلام "ال" كالحارث والفضل، لإمكان أنّ سيبويه ذكر له ورود[6]، وإلاّ فإنّ اللام غير مقيسة.

(الِاسْمُ الْمُضْمَرُ) [7] منفصلا أو متصلا بارزا أومستترا، ضمير رفع أو نصب أو جرّ، [لا يوصف][8] ولا يوصف به، ولكن ذكره تعميما لأقسام المعرفة (نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ) [9]، وهو [وهي][10] وضربت وأكرمَ وأكرمتك، وإياه ضربت، ومررت به، وقيل ضمير الغيبة نكرة، وقيل إن رجع لنكرة، وقيل إن رجع للازم التنكير كربّه رجلا،

---

(1) المدابغي (ت 1170 هـ = 1756 م) حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهري، الشهير بالمدابغي: فاضل، من أهل مصر. له كتب، منها (إتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان جمع القراآت السبع من طريق التيسير والشاطبية – خ) و(حاشية على شرح الاربعين النووية – خ) و(مولد – خ) و(كفاية اللبيب – ط) حاشية على شرح الخطيب في فقه الشافعية. ينظر الأعلام للزركلي (ج 2/ص 205).

(2) قال الصبان: " هما في الأصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وإن وقع في كلام شيخنا (يقصد المدابغي)" حاشية الصبان (ج1/ص179) وحاشية الخضري (ج1/ص51-52).

(3) الصبان (ت 1206 هـ = 1792 م) محمد بن علي الصبان، أبو العرفان: عالم بالعربية والادب. مصري. مولده ووفاته بالقاهرة. تلميذ المدابغي. له (الكافية الشافية في علمي العروض والقافية – ط) منظومة، و(حاشية على شرح الاشموني على الألفية – ط) في النحو وغيرها كثير. ينظر الأعلام للزركلي (ج 6/ص 297).

(4) الخضري (1213 – 1287 هـ = 1798 – 1870 م) محمد بن مصطفى بن حسن الخضري: فقيه شافعي، عالم بالعربية. مولده ووفاته في دمياط (بمصر) له (حاشية على شرح ابن عقيل – ط) في النحو، و(شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة – خ) في الظاهرية، (حاشية على شرح الملوي على السمرقندية – ط) في البلاغة. ينظر الأعلام للزركلي (ج7/ص 100-101).

(5) " اسما مصدر لـ"نكّر"، و"عرّف" المشدد، ومصدران للمخفف يقال: نَكِرْتُ الرجل بالكسر ضد عرفته، ثم جعلا اسمَيْ جنس للاسم المنكر، والمعرف لا علمين لهما كما قيل وإلا لمنعا الصرف " حاشية الخضري (ج1/ص52).

(6) ينظر الكتاب: (ج2/ص94).

(7) ينظر متن الآجرومية ص8.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) ينظر متن الآجرومية ص8.

(10) زائد في النسخة (ب).

فإن رجلا تمّيز لازم التنكير، والهاء تعود لمبهم مفسر به، وهل المضمر المتصل البارز أصل المنفصل، لأن مبنى الضمير على الاختصار، ومقتضى هذا أن يكون المستتر أصلا للكل، لكن من حيث الاختصار، ومن حيث/[1] تحقيق معنى الإضمار وهو الإخفاء، وأما من حيث عدم الذّكر، فلا لأن الأصل الذّكر، وأما الحذف والاستتار ففرعان، أو ليس واحدا أصلا للآخر قولان.

ويسمي الكوفيون الضمير كناية، ومكنيا أي به[2]، لأنه كناية عن الظاهر، ومرّ بيان وجه تسميته ضميرا أو مضمرا، وقيل وجهه كثرة استتاره.

(وَالِاسْمُ العَلَمُ) [3] للعالم أو غيره (نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةُ) [4]، سواء كان شخصيا كما مثّل أو جنسيا كأسامة لحقيقة لحقيقة الأسد المتحدة في الذهن، أو للأسد المفرد، باعتبار تضمنه للحقيقة، وكفجّار للفجرة كذلك مفردا كما مثّل أو مركّبا بالمزج كبعلبكَ وسيبويهَ وأحدَ عشرَ مسمّى به أو بالإضافة كـ: عبد الله عَلَمًا، أو بالإسناد: كقام زيد علما، وخص بالاسم المزج، مع أن الإسنادي فيه مزج أيضا، لأن الإسناد تقدم فيه الخلط قبل التسمية بالجملة، فاستحق اسم المزج بما أحدث فيه إسما كما مثّل، أو لقبا، وهو ما أشعر برفعة المسمى أو ضَعَته، أو كنية، وهي ما بدئ بأبٍ أو أمٍ أو ابنٍ أو بنتٍ أو ابنةٍ أو بعم أو عمةٍ أو خالٍ أو خالة سواء كانت الأبوة تحقيقة أم لا، نحو: أبو الخير، إذا لم يسمّ ولده الخير، ومن ذلك: أبو بكرٍ، واسمه عبدُ الله[5]، وأبو قحافة واسمه عثمان[6]، وبعضهم يسمّي يسمّي ما بدئ بذلك، ودلّ على ضعة أو رفعة لقبًا، وما كان بصيغة الكنية من أول بلا تقدّم، واسم يسمّى اسما، وقيل كنية.

---

(1) بداية الصفحة (73/ب) من النسخة (ج).

(2) قال الأشموني: "(سَمّ) في اصطلاح البصريين (بِالضَّمِيرِ) والمضمر. وسماه الكوفيون كناية ومكنياً" حاشية الصبان (ج1/ص187) وينظر: حاشية الخضري (ج1/ص54).

(3) ينظر متن الآجرومية ص8.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 8.

(5) أبو بكر الصديق رضي الله عنه، أول الخلفاء الراشدين، وخليفة رسول الله على الصلاة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة.

(6) عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثالث الخلفاء الراشدين، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن السابقين إلى الإسلام. وكنيته ذو النورين.

والصحيح الأول، لأنّ مبني الكنية المدح بعد الشّمل له، وسواء المرتجل، وهو ما استعمل من أول الأمر كزيدٍ إن لم يعتبر أنه مصدر زاد، ثم سمي [به][1] مبالغة، والمنقول كفضل وأسد وحارث ومسعود وسعيد، وشمر ويشكر /[2]أعلاما [واصمّت علما لفلاة][3]، ومنه المركب إسنادا، وأسامة على الشخص منقولا من علم الجنس، والعلم ما عيّن مسماه بدون قرينة من العلم بمعنى العلامة، لأنه علامة على مسماه،(49/أ) وإنما نعت به الاسم لأنه بمعنى الدّال أو المعين بلا قيد، ويجوز أن يكون بدلاً، ودخل في العلم أجمع ونحوه في التوكيد، وهو علم جنس عند بعض [4] /[5] . وقيل تُعرّف[6] بالإضافة المعنوية لأن المعنى: كلهم جميعهم، فيدخل في قوله: وما أضيف.

(وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ) [7] ، وهو الاسماء الموصولات، كالذي والتي وأسماء الإشارة، (نَحْوِ: هَذَا)[8] للمفرد المذكّر، (وَهَذِهِ) بالإشباع وهذه بلا إشباع وهذه بالإسكان، وذي وتي وتا وذات وها للتنبيه، يجوز تركها وذلك للمفرد المؤنث، وقد يشار بهذا لاثنين وأكثر تأويلا بالمذكور، ويشار بهذه لثلاثة فأكثر للتأويل بالجماعة، ولاثنين عند من يقول: اثنان جماعة، وتستعمل ذا للإشارة بعد "حَبَّ" في باب نِعْمَ للمذكر المفرد وغيرهما .

(وَهَؤُلَاءِ)، وأولاء بإسقاط هاء التنبيه، وأولا بترك الهمزة، واسم الإشارة موضوع لأن يشار به لمحسوس، واستعماله في غير المحسوس تجوّز، ودخلت النكرة المقصودة في الاسم المبهم نحو: يا رجلُ، لمعيّن بناء على أن تعريفها بالمواجهة والإقبال فكأنه اسم إشارة.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(2) بداية الصفحة (52/ب) من النسخة (ب) .

(3) كذا في (أ) و(ج)، ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(4) وعلم الجنس عند ابن هشام هو اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية. ينظر: أوضح المسالك (ج1/ص132) .

(5) بداية الصفحة (74/أ) من النسخة (ج) .

(6) ورد في النسخة (ب) لفظة: (تعريف) عوضا عن (تعرّف) .

(7) ينظر متن الآجرومية ص8 .

(8) قال ابن عقيل نقلا عن الألفية: " اسم الإشارة: **بذا لمفرد مذكر أشر * بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر**. يشار إلى المفرد المذكر بذا. ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة " شرح ابن عقيل (ج1/ص130) .

وقيل بنية معنى "ال" فتدخل في الاسم الذي فيه "ال" وسمي الموصول واسم الإشارة مبهمين، لأنهما مبهمان لولا الحضور، والصلة بخلاف ذي "ال" فإنه ينطق به معيّنا من أول، لتقدّم "ال" بخلاف المضاف فإنّه ينطق به ملاحظا [جزءا][1] من المضاف إليه.

ألا ترى أن حذف نونه أو تنوينه مناسبٌ لذلك، وأما ضمير المتكلم والخطاب، فلا إبهام فيهما، وأما ضمير الغيبة فما يضمر غالبا إلا وقد علم بتقديم مسمّاه، أو بدلالة المقام عليه.

واعلم أن مذهب السّعد[2]: أن المضمرات والموصولات وأسماء الإشارات والحروف كلّيّات وضعًا، جزئيات استعمالاً [3]، فهو مثلا موضوع لمطلق غائبٍ، ولا يستعمل إلا في واحد بعينه كزيد.

ومذهب العضد[4] والسّيد[5]. إنها جزئيات وضعا واستعمالا، فهو موضوع لكل فرد مما يستعمل فيه، لكن بواسطة استحضارها بأمر كلّي يعم تلك الأفراد، لتعذر[6] إحاطة واضع اللغة بجميعها وقت الوضع تفصيلا [7]،

---

(1) ورد في النسخة (ب)لفظة: (جزاءا) عوضا عن (جزءا).

(2) السعد التّافتازاني، وقد مرّ تعريفه ص247.

(3) " على مذهب السعد والجمهور من أن المضمرات ونحوها كليات وضعا، جزئيات استعمالا ". ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن ابن مالك (ج1/ص186).

(4) لقب أطلق على عضد الدين الايجي (ت 756 هـ = 1355 م) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الايجي: عالم بالاصول والمعاني والعربية. من أهل إيج (بفارس)، من تصانيفه (المواقف – ط) في علم الكلام، و(العقائد العضدية – ط) و(الرسالة العضدية – ط) في علم الوضع، و(جواهر الكلام –خ) مختصر المواقف، و(شرح مختصر ابن الحاجب – ط) في أصول الفقه، و(الفوائد الغياثية –خ) في المعاني والبيان، و(أشرف التواريخ) و(المدخل في علم المعاني والبيان والبديع –خ). ينظر الأعلام للزركلي (ج 3/ص 295).

(5) السيّد لقب أطلق على الجرجاني (740 – 816 هـ = 1340 – 1413 م) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. له نحو خمسين مصنفا، منها " التعريفات – ط " و" شرح مواقف الايجي – ط " و" شرح كتاب الجغميني " في الهيئة، و" مقاليد العلوم –خ "" و" الحواشي على المطول للتفتازاني – ط " و" مراتب الموجودات –خ " رسالة، ورسالة في " تقسيم العلوم –خ ".، و" حاشية على الكشاف –خ ". ينظر المصدر نفسه (ج 5/ص 07).

(6) ورد في النسخة (ب)لفظة: (لتعدّد) عوضا عن (لتعذّر).

(7) "من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف وهي النسب الجزئية غير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد والسيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد السيد (يقصد السيد البليدي) في باب النكرة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة، إلا أبا حيان؛ من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا " حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج1/ص104) وينظر: همع الهوامع (ج1/ص 187) وحاشية الخضري (ج1/ص 53).

إن قيل إنه غير الله سبحانه، والوضع عام، والموضوع/[1] له خاص، وإنما تفاوت الضمير واسم الإشارة والموصول تعريفًا، وكان بعضٌ أعرف من بعضٍ مع استواءها وضعا واستعمالا، لأن تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع والحضور في الضمير، والإشارة في اسم الإشارة، والصلة في الموصول، والوضع /[2] في العلم، ولاشك أن هذه أوضح من بعض، وهؤلاء للجماعة، والأكثر أن يكون لجماعة العقلاء ذكورا وإناثا، وقد يكون لغير العقلاء كقوله تعالى: ﴿مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ الاَّ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَالاَرْضِ﴾[3].

(وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ)[4] (49/ب) غير الزائدة، وغير الموصولة، فإن الموصولة نفسها معرفة، لا أداة أداة تعريف، ومراده الألف واللام ولو تقديرا، فيدخل أم التي ميمها بدل لام "ال" مقدرة باللام نحو: أمفرس أي الفرس، وتكتب الميم متصلة بما بعدها، وخصّ بعض هذا الإبدال بـ "ال" لتي لم تدغم، ويظهر الخلاف في حديث: ﴿لَيْسَ مِنْ امْبَرْ﴾[5]. . .الخ، وظاهر التعبير بالألف واللام، أن المعرف اللام وحدها[6]، كما هو رواية عن سيبويه أو

(1) بداية الصفحة (74/ب) من النسخة (ج).

(2) بداية الصفحة (53/أ) من النسخة (ب).

(3)(قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ الاَّ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَالاَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُوراً ﴿١٠٢﴾) [سورة الإسراء آية 102].

(4) ينظر متن الآجرومية ص8.

(5) الحديث: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ – وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ السَّقِيفَةِ – قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ. رواه الإمام أحمد في المسند (434/5) بسنده، وأخرجه البيهقي في " السنن " (242/4) من طريق عبد الرزاق به. وتسمَّى هذه الظاهرة في علم اللغة الطمطمانيَّة. المزهر للسيوطي (ج1/ص223). ومن بقايا هذه اللهجة قولنا: امبارح، بدلاً من البارحة. جاء في البدير المنير: "وهذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً، ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته، فحملها عنه الراوي عنه وأداها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه عندي، والله أعلم ". البدر المنير لابن الملقّن (ج5/ص720) دار الهجرة للنشر والتوزيع. " وفي الحديث ليسَ منَ امْبِرِّ امْصيامُ في امْسفر كذا رواه النمر بن تولب رضي الله عنه "ينظر: المغني (ج1/ص 309).

(6) " وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن " شرح ابن عقيل (ج1/ص177). (ج1/ص177).

الهمزة فقط كما هو قول: لا هما معاكما، هو قول الخليل، وأخرى[1] عن سيبويه، وهو الصحيح [2]، لأن ما فيه حرفان أو أكثر ينطق به كما هو، تقول: قد حرف تحقيق، لا القاف والدال حرف تحقيق، [وصح أنّهما حرفا تعريف مع أن الهمزة زائدة للوصل، لأنّ أصلها القطع، وصلت تخفيفا لكثرتها، وأيضا لا نسلّم أنّ الزائد لا مدخل له في المعنى مطلقا، فلهمزة الوصل في: اضرب، دخل في معنى الأمر][3]، وسواء في إداة التعريف المذكورة التي للعهد الذكري أو العلمي والحضوري أو للحقيقة في ضمن فرد أو للاستغراق[4]، وهي التي للحقيقة في ضمن جميع الأفراد، والمجرد الحقيقة وقيل "ال" موضوعة للحقيقة، ثم يتشعب منه العهد بأقسامه، وغيره أو تبقى للحقيقة نحو: الإنسان حيوان ناطق، والمرأة خير من الرجل، ودخل اسم الفعل غير المنون كإيه: أي حدّث الحديث المعهود، وصهٍ أي: اسكت السكوت المعلوم[5]، إنه يعقب كلامه هذا إذا انقضى، وسَحَرَ الممنوع الصرف، وهو الذي أريد به سَحَرَ مخصوص مضى أو يأتي أو حضر، وأمسِ المخصوص الذي/[6] ليس فيه "ال"، إلا أنها في معنى "ال".

(نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالغُلَامِ) [7] أي الطفل مطلقا أو الطفل العبد، قد يقال في التأنيث: رجلة وغلامة.

---

(1) ورد في النسخة (ب)لفظة: (آخر) عوضا عن (أخرى).

(2) " اختلف النحويون في حرف التعريف في الرجل ونحوه، فقال الخليل المعرف هو أل، وقال سيبويه هو اللام وحدها، فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن " شرح ابن عقيل (ج1/ص177).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) للتفصيل في "ال" وأنواعها واستعمالاتها. يراجع: المغني (ج1/ص310 وما بعدها) باب "ال"، وينظر: حاشية الصبان (ج1/ص287) والرضي (ج3/ص77).

(5) سبق الكلام عن "صه" واستعمالاتها ص 53

(6) بداية الصفحة (75/أ) من النسخة (ج).

(7) ينظر متن الآجرومية ص8.

(وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ) [1] إضافة معتبرة وهي المحضة، وخرج "غير" و"سوى" بلغاته، و"مثل" و"نحو" و"شبه". والوصف الذي للاستقبال أو للحال، مضافا لمعموله، وما أشبه ذلك، فإنها لا تتعرف بالإضافة لواحد من تلك الأربعة، خلافا لبعضهم.

وأعرف المعارف "الله" إجماعا[2]، ثم الضمير، وقيل العلم، وقيل الإشارة، وأعرف الضمائر؛ ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، بأن يتقدمه اسم واحد بخلاف: جاء زيد وعمرو فأكرمته، فإنه محل توهّم، ولوكان الأصل رجوعه لتاليه، إلا لقرينة وهذا أعني ضمير الغائب كالعلم أودونه، وضمير الله كضمير غيره، لأنه يعرض له من إبهام ما يعرض لغيره، هذا هو التحقيق.

وعَلَم الجنس دون الجميع، وهذا أعني الذي في ضمن فرد نحو: هذا أسامة مقبلا، أما عَلَمُ الجنس الذي ليس في ضمن فرد في كونه، فإنه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة نحو: أسامة أشجع من النمر، والمضاف عندهم بمنزلة المضاف إليه، إلا المضاف للضمير، فكالعلم لوصفه به نحو: مررت بزيد صاحبك، والنعت أي: نعت التوضيح والتخصيص يكون دون المنعوت في التعريف أو مثله، لا فوقه. ورد بأنه لا ضرر/[3] في كونه فوقه لأنه للإيضاح، وأنه لا يتعين كون "صاحب" نعتا، لجواز كونه بدلا أو بيانا.

وبعد، فالحق أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا، لأنه يكتسب التعريف منه، ولأن غلاما في غلام زيد يصدق بأحد غلمانه، ففيه إبهام، وبعد الضمير العلم، وبعد العلم الإشارة، وبعدها الموصول، وبعده المقرون بأداة التعريف، وقيل هما سواء، وقيل المقرون بها قبله.

وقال ابن مالك: المضاف ولو للعلم في رتبة ما أضيف إليه[4].

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 8.

(2) "وأورد الشنواني أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غني عن الإيضاح ومع ذلك ينعت للمدح" حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج3/ص106) والهمع (ج1/ص188) وحاشية الخضري (ج1/ص53).

(3) بداية الصفحة (53/ب) من النسخة (ب).

(4) قال الأشموني في شرحه على الألفية: وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند الناظم (يقصد ابن مالك) وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك (ج1/ص 185).وقال السيوطي: " وعليه ابن طاهر وابن

(وَالنَّكِرَةُ) [1] أخَّرها ولو كانت أصلا للمعرفة، أو ليست واحدة أصلا للأخرى/[2]، كما هو قول، لأن العلم خير من الجهل، ووجه كونها أصلا كثرتها، قيل: وكون كثير من النكرات لا معرفة له: كأحد وعريب [ودّيار][3] بلا عكس وسبقها (50/أ) تعقلا واعتبارا، لأنها تدل على الشيء من حيث هو، والمعرفة لا بد لها من تعيين بنحو صلة أو عهد، قيل: وسبقها وجودا، كذا قيل، وهو ضعيف، إذ لا يكثر ذلك، بل ذلك لا يتم، لأنه إن أريد المعنى فمعنى: زيدٌ رجلٌ، ورجلٌ نكرة، وإن أريد اللفظ فالمقرون بال، والمضاف لمعرفة تسقط عنها "ال" والإضافة، فيبقيان نكرتين، نعم يدل على أصالة النكرة، كالآدمي، إذا ولد سمّي مولودا أو إنسانا وطفلا، ثم يوضع له العلم، ويرده أنه يقال له أيضا: هو وهذا، والذي ولد، والمولود والإنسان والطفل ونحو ذلك من التعريف.

وأنكر النكرات مذكور، فموجود فمحدث فجسم فنامٍ فحيوان فإنسان فرجل فعالم [4]، ويقاس على ذلك ما في مرتبته، فكمذكور معلوم، وكحيوانٍ شجرٍ وكإنسانٍ فرسٍ، وكرجلٍ امرأةٍ، وكعالمٍ جاهلٍ، وما بينهما من العموم الوجهي: كإنسان وأبيض، فالظاهر أنّهما في مرتبة لتقابل عموم كلّ بخصوصه، وقيل المعرفة أصل النكرة، [يطلق الأصل على ما بني عليه غيره، وعلى الراجح وعلى الكثير][5]، ولعله بنى عليه فقدمها.

(كلُّ اسْمٍ شَائِعٍ) [6] أي[1] منتشر (فِي) أفراد (جِنْسِ) [2] مدلولـ(ـه) [3]، سواء كان له جنس حقيق أو متوهم كشمس، فإن الوهم يقبل تعدد الشّمس، وقد يقال: شموس باعتبار تكرر طلوعها، وهذا التعريف غير

خروف وجزم به في التسهيل. الثاني أنه في مرتبته إلا المضاف إلى المضمر، فإنه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيون، لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف " همع الهوامع (ج1/ص 188-189) وقال الخضري: " والأنسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً لاكتسابه التعريف منه " حاشية الخضري (ج1/ص53).

(1) ينظر متن الآجرومية ص8.

(2) بداية الصفحة (75/ب) من النسخة (ج).

(3) زائدة في (ب).

(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/ص 182).

(5) ما بين المعقوفتين زائد في (ب)، ساقط من (أ) و(ج).

(6) ينظر متن الآجرومية ص8.

مقبول لإدخال كلّ فيه، لأن التعريف للماهية، وكل للأفراد، والتعريف بالإفراد غير جائز، ويجاب بأن المقصود في التعريف ما بعد كلّ (لاَ يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ) [4]، هذه زيادة بيان النكرة أو تفسير للشيوع.

(وَتَقْرِيبِهِ) [5] الهاء للتعريف، فإن الكلام في تعريف النكرة وحدها/[6]، أو للنكرة بتأويل الاسم، أو لكلّ، أو لاسم، والخبر محذوف، هو وبعض معموله، أي وتقريبه أن يقال النكرة هي/[7] (كُلُّ مَا صَلُحَ مَعَهُ [8] دُخُولُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ) [9] الموضوعة للتعريف، استعملت للتعريف[10] أو الزيادة، فلا يقال في المضارع الذي دخلت عليه "ال" أنه قبل دخولها نكرة، لأن "ال" معه اسم موصول معرفة لا مُعرّفة، ولك أن تجعل التقريب بمعنى المقرب، فيجعل كلٌّ خبرا له، ولام صلُح تفتح وتضم، ودخل في ذلك الحال والتمييز واسم لا ومجرور ربّ، واسم التفضيل الذي بعده "من" التفضيلية، لأنها لا يصلح معها "ال"، وإنما منع صلوحها معها؛ لعروض كونها تمييزا كقوله[11]:

. . . . . ** . . . . . .وَطِبْتَ النَّفْسَ. . . .

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص8.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 8.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 8.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 8.

(6) بداية الصفحة (76/أ) من النسخة (ج).

(7) بداية الصفحة (54/أ) من النسخة (ب).

(8) ساقطة من (ب)، مثبتة في (أ) و(ج)، غير موجودة ضمن متن الآجرومية الأصلي، مكتوبة بلون أحمر في النسخ، والغالب أنّ الشّيخ أضافها للإيضاح. ينظر: الآجرومية/ص 8.

(9) ينظر متن الآجرومية ص8.

(10) ورد في النسخة (ب)لفظة: (في التعريف) عوضا عن (للتعريف).

(11) سبق الكلام عن البيت ص 60 وهو لرشيد بن شهاب الدين، شطر العجز من الطويل. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج3 /ص540).

أو حالا كقولك: ادخلوا[1] الأولَ فالأولَ، وهكذا، وأما يهودَ ومجوسَ، فلا يقبلان "ال" إذا كانا علمين، كثمودَ على القبيلتين، وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية، والتأنيث المعنوي، فلا يرد عليه أنهما نكرتان، لا تصلح معهما لأنّهما

[إذا لم تصلح معهما] [2] علمان، [وأما إذا كان جمعي يهودي ومجوسي، فنكرتان تصلح معهما][3] .

ودخل في كلامه أسماء الشرط والاستفهام، لقبولها[4] "ال" لتقديرها بما في معناها [يقبلها][5]، فإنّ "إذا" مثلا أصله قبل حدوث التعليق به بمعنى وقت، ومن قبل حدوثه، أو حدوث الاستفهام، بمعنى إنسان مثلا، وكذا "ذو" بمعنى صاحب، وصاحب المتغلب عليه الاسمية تصلح معه (50/ب) "ال" المعرفة، وأما غير المتغلب عليه الاسمية، فـ "ال" معه موصولة، لا حرف تعريف، وكذا "من" و"ما" النكرتان الموصوفتان، و"ما" النكرة التامة، فإنها بمعنى إنسان وشيء مثلا، وهما تصلح معهما .

وكذا أحد وعريب وغير ونحوه، لوقوعها موقع رجلٍ وامرأة أو نحوهما، وأسماء الأفعال النكرات: كصهٍ، فإنه بمعنى سكوتًا، و"كلّ" و"بعض"، فإنها/[6] بمعنى جميع، وجزء، وهما تصلح معهما، تقول الجميع والجزء، واسم الفاعل واسم المفعول المقرونان بـ"ال" الموصولة، فإنهما لا تصلح معهما "ال" التي للتعريف، لكنها بمعنى إنسان فعل كذا، أو فعل فيه كذا، وإدخال "ال" على غير وشبه ونحوهما مولّد عند بعض، وإدخالها على بعض، وكلٌّ لحنٌ عند الجمهور، لأن تنوينهما بدل من الإضافة، وفيه بحث، لأنه لا تسلم أن تنوينهما عوض.

---

(1) ورد في النسخة (ب)لفظة: (دخل) مفردا عوضا عن (ادخلوا) .

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(4) ورد في النسخة (ب)لفظة: (لقبولهما) عوضا عن (لقبولها) .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(6) بداية الصفحة (76/ب) من النسخة (ج) .

وهبْ أنه عوض، لكن أزيل عوضٌ هو التنوين،[أي ظنّ][1]، وأتى بـ "ال" كافية، وأما ضمير الغائب العائد لنكرة، فإنه ولو كان عائدا لنكرة، تقبل "ال" لكنه بمعنى الشيء المذكور، فالهاء في: جاءني رجل فأكرمته، عائدة لرجل، لكنّها بمعنى الرجل المذكور، كأنه قيل، فأكرمت الرجل المذكور، والرجل لا يقبل "ال"، وليست بمعنى رجل.

وأنت خبير، بأنّ مراد المصنف بالصلوح معه ما يشمل الصّلوح مع لفظه، أو مع لفظ في معناه (كَالرَّجُلِ وَالفَرَسِ)[2]مثلان للصلوح بالفعل، لا بالإمكان، فالرجل والفرس "ال" الموجودة فيهما صالحة مقبولة فيعلم منه أن رجلا /[3] وفرسا نكرتان لقبولهما "ال"، والأولى أن يقول: كرجل وفرس، فيكون تمثيلا للصلوح بالإمكان.

وفي القاموس: الرجُل بضم الجيم وسكونه معروفا، أو إنما هو إذا احتلم وشبّ أو هو رجل ساعة يولد . قلت: ومثل ذلك في المرأة، وفيه الفرسُ للذكر، والأنثى وهي فرسَةٌ.

فائدة: روي أن سيبويه رُئي في المنام فقيل له: مافعل الله بك؟ فقال:خيرا كثيرا لجعلي اسمه أعرف المعارف.

وروي أن الخليل رُئي في المنام فقيل له: مافعل الله بك؟ فقال غفر لي بقولي في اسمه تعالى لفظ الجلالة، أنه غير مشتق [4].

ورُوي أن سيبويه رأى في المنام شيخه الخليل بن أحمد فقال له الخليل: أرأيت ما كنّا فيه، [فإنّي][5] لم أنتفع منه بشيء، أي لم أدخل الجنة به، أي لم أنتفع به في دخول الجنة، وإنما دخلتها بغيره، ولو أُثِبْتُ به، والدخول بغيره، وإنما/[6] انتفعت بقولي: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص8.

(3) بداية الصفحة (54/ب) من النسخة (ب).

(4) ينظر: نجم الحيران بشرح سواطع الجمان في علم الصرف للشيخ محمد بن عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي (مخطوط) قابله على صورها من الأصل: الأصل: أبو شمس الدين بن مصطفى الحسيني الإدريسي الجزائري وأبو سهل بن سليمان وضاح (على ذمّة الناسخين) ص4. من موقع: www.chatharat.com/download/sa...iouljouma n. pdf

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) بداية الصفحة (77/أ) من النسخة (ج).

العظيم، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، أي دخلتها بذلك، و أُثْبِتُ أيضا بغيره، فإن سبب القبول ودخول الجنة يكون ما أراد الله، ولو نفلا، لكن لمن أدّى الفرض، [فلعلّ ذلك سبب لقبول كلمة الشهادة، التي هي مفتاح، والحجّة قوله: ﴿ فَمَن يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُۥ ﴾[1]، فكيف يبطل ثواب عمله كلّه، وذلك إساءة ظنّ بالله.

وكذلك لا يجوز الهجوم على العلماء بما ينقصهم، كما تتوهم العامة أن الكسائي لا يعرف حكم السهو في السجود، فقاسه على أن المصغر لا يصغّر، والصواب أنهم قالوا له: مثّل لنا من النحو بذلك، فقال: إنه لا يلزم السجود[2] شرعا، وهذا اعتقاده بلا قياسه بالمصغر[3]، ولكن مثّل لهم من النحو بأن المصغر لا يصغّر][4]، ويُثاب على الكل، ففي الأثر المسألة بالعربية بثمانين في الفقه.

[وأرجو من الله أن يتقبّل أعمالي الصالحات كلها وخصوصا قولي بوجوب تذكير الذات إذا أردنا به الله عزّ وجلّ وتحريم التأنيث بعد أن عقلت، فالواجب أن نقول: الذات الواجب، ولا نقول: الواجبة بالتاء، ونقول: وجب الذات في وجب، ولا نقول: وجبت الذات، ونقول: ذلك الذات، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ﴾[5]، وقال: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ ﴾[6]، ولا نقول: تلك الذات، وهكذا بصيغ التذكير لأنّ المراد الله عزّ وجلّ، فلا يُقال: يُقال: ذاته كافية، في وجود كذا، بل ذاته كافٍ بلا تاء] [7].

---

(1)(فَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُۥ ۝) [سورة الزلزلة آية 8].

(2) وردت في النسخة (ج) لفظة: (سجود) دون تعريف بالألف واللام.

(3) وردت الحادثة في كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني قوله: " وَحُكِيَ أَنَّ مُحَمَّدَ بن الْحَسَنِ قال لِلْكِسَائِيِّ، وكان الْكِسَائِيُّ ابْنَ خَالَتِهِ لِمَ لَا تَشْتَغِلُ بِالْفِقْهِ مع هذا الْخَاطِرِ. فقال: من أَحْكَمَ عِلْمًا فَذَاكَ يَهْدِيهِ إلى سَائِرِ الْعُلُومِ. فقال مُحَمَّدٌ: أنا أُلْقِي عَلَيْك شيئا من مَسَائِلِ الْفِقْهِ، فَخَرَّجَ جَوَابَهُ من النَّحْوِ. فقال: هَاتِ. قال: فما تَقُولُ فِيمَنْ سَهَا في سُجُودِ السَّهْوِ، فَتَفَكَّرَ سَاعَةً ثُمَّ قال لَا سَهْوَ عليه، فقال من أَيِّ بَابٍ من النَّحْوِ خَرَّجْتَ هذا الْجَوَابَ؟ فقال من بَابِ أَنَّهُ لَا يُصَغَّرُ الْمُصَغَّرُ فَتَحَيَّرَ من فِطْنَتِهِ" ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني (165/1). تحقيق: علي معوض و عادل عبد الموجود/ الناشر: دار الكتاب العربي-بيروت/ سنة النشر 1982م.

(4) ما بين المعقوفتين من (فلعلّ) إلى (لا يصغّر) ساقط من (ب).

(5)(ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَالذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن فِطْمِيرٍ ۝) [سورة فاطر آية 13].

(6)(أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝) [سورة القيامة آية 39].

(7) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ب).

(بَابُ العَطْفِ) [1]

هو في اللغة إمالة الشيء إلى جهة، وميل الشيء بنفسه، وفي الاصطلاح: إما عطف بيان، وعرفه بعضهم (51/أ) بأنه تابع موضّح أو مخصص جامد غير مؤول[2]، بناء على جواز كونه وكون المعطوف عليه نكرتين، فيفيد التخصيص جاعلا منه: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[3] في قراءة تنوين كفارةٌ، وأجاز بعضهم بيان النكرة بالمعرفة جاعلا منه: ﴿ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[4]، [لأن في مقامه آيات هنّ بقاؤه وبقاء أثر القدم فيه، وعدم تكسّره، ونحو ذلك][5]، وهو في التحقيق مقبول، ولو رُدَّ وخُولِف.

وخصّ بعضهم عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا[6]، وأجاز بعضهم مجيئه للمدح [7] جاعلا منه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾[8]. وفيه أن المدح أفاده "الحرام"، وهو نعت، وقيل[1]: يكون

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص8.

(2) قال ابن بابشاذ في عطف البيان كونه جامدا: " يجري مجرى النعت، إلاّ إنّه يكون بغير المشتق " شرح المقدّمة المحسبة (ج2/ ص421).

(3)(وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّداً فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْياً بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَاماً لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ﴿٩٥﴾) [سورة المائدة آية 97].

(4)(فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِناً وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾) [سورة آل عمران آية 97].

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) أي يجعلون عطف البيان مقتصرا على الاسم العلم بفروعه، ولا شيء غير ذلك، وهي أقسام هذا النوع من الأسماء عند بن مالك في قوله: " **واسما أتى وكنية ولقبا * وأخّرن ذا إن سواه صحبا** " ينظر: الألفية ص5.

(7) ذكر هذا المعنى جلال الدين السيوطي في الإتقان (ج2/ص190).

(8)(جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰماً لِّلنَّاسِ وَالشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَٰئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾) [سورة المائدة آية 99].

لجميع ما يكون له النعت إلا التوكيد، وقيل: يكون له أيضا، ولم يثبت كثير من المتقدمين عطف البيان؛ لإمكان جعله بدلا، ولا يبعد كون المصنّف جاريا عليه، وخصّ بعضهم من إمكان جعله بدلا ما يمتنع إحلاله محل الأول، فإنه يتعين عطف بيان[2].

وبعد، فالتحقيق أن عطف البيان لا يكون إلا للتوضيح والتخصيص تبعا لظاهر اسمه، وأنه إذا كان المراد البيان، فعطف بيان لا غير كقوله:/[3] ﴿ وَأَخِي هَـٰرُونُ ﴾[4]، فإنه لا يخفى عن الله شيء فضلا عن أن يبيّن له، وإذا لم يكن المراد البيان، فبدلٌ[5]، وإذا لم يعلم المراد احتملهما/[6]، والغالب في عطف البيان رد الأعلام إلى الكُنى، والكنى إلى الأعلام، نحو: جاء أحمد أبو العباس، وجاء أبو العباس أحمدُ، وعلى القول بجوازه لغير التوضيح، والتخصيص يكون أصله التوضيح والتخصيص، فيسمى باسم يناسبهما، وهو البيان [7].

وأجاز بعض المفسرين عطف البيان في الجمل[8]، والظروف والجار والمجرور والأفعال، ويتبع المعطوف عليه فيما يتبع النعت الحقيقي منعوته، وقد مرّ إجازة بعض كونه معرفةً، وكون المعطوف عليه نكرة، وأما عطف نسق تابع توسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف مخصوصة، إشارة إلى بعضها بقوله:

---

(1) وهو قول الرضي في شرح الكافية، وسيأتي بيانه.

(2) كل ما جاز إعرابه بدل كل من كل جاز إعرابه عطف بيان. والعكس صحيح. وذكر ابن هشام في شرح قطر الندى وغيره؛ أن بعضهم لم يستثن شيئا في ذلك، وبعضهم استثنى مسألة، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر، وقد عني بهذا الدكتور عباس حسن للاستزادة ينظر: النحو الوافي –عباس حسن (ج3/ص543) / دار النشر: دار المعارف – مصر/ الطبعة الثالثة/ د.ت.ط وما بعدها.

(3) بداية الصفحة (77/ب) من النسخة (ج).

(4)(وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾) [سورة القصص آية 34].

(5) قال الرضيّ: ": وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه " شرح الرضي على الكافية (ج3/ص379).

(6) بداية الصفحة (55/أ) من النسخة (ب).

(7) فصّل ابن هشام في بيان الفروق بين البدل وعطف البيان، وقد أجملها في ثمانية أمور، يراجع بيانها في المغني (ج5/ص 379) وينظر: الكليّات ص607-608 الكفوي (1094هـ)/ تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري / دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت/ سنة الطبع: 1419هـ - 1998م.

(8) وهو مذهب الإمام الشلوبين، قال ابن هشام: " ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة " ينظر: المغني (ج5/ص124).

(وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ) [1] وزاد بعضهم "أي" التفسيرية، وقيل ليست عاطفة، وما بعدها بدل أو بيان، إذ لا عاطفَ يلزم الدخول على معنى المعطوف عليه أبدا[2]، بل الأصل في المعطوف نسقا التغاير، وزاد بعضهم[3] "إلاّ" في في مثل قوله: ﴿إلا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً﴾[4]. والجواب أن إلاّ للاستثناء المنقطع، ووجه المناسبة أن معنى: ﴿لاَ يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[5]، لا يخافون لأنهم لا يظلمون، فيفهم أنه من ظلم خاف، فقال: ﴿إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾[6] ..الخ، فهو منقطع بحسب ما ذكر قبل، فانظر تفسيري [7].

(وَهِيَ الوَاوُ) [8] للتشريك في الحكم بدون تعرّض بها، لتأخر أو سبق واصطحاب، والتأخير في نحو: ﴿وَلَقَدَ اَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ﴾[9].

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص8.

(2) قال ابن هشام: "وحرف تفسير تقول: عندي عسجد أي ذهب، وغضنفر أي أسد. وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدلٌ لا عطف نسق نسق خلافا للكوفيين، وصاحبيْ" المستوفى" و"المفتاح"؛ لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما، ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه. وتقع تفسيرا للجمل أيضا ". المغني (ج1/ص506).

(3) قال ابن هشام: " وإلاّ حرفُ عطفٍ عند الكوفيين، وهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاد، وهذا موجبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم ما قام إلاّ زيدٌ وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد." المغني (ج1/ص 457).

(4)(إِلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾) [سورة النمل آية 11].

(5)(وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لاَ تَخَفْ إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾) [سورة النمل آية 10].

(6)(إِلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾) [سورة النمل آية 11].

(7) قوله: " وإن فسّرنا (مَن ظَلَمَ) بمن فرط منه ذلك من الأنبياء؛ كان الاستثناء متّصلا، ومحلّ "مَنْ" على الانقطاع النصب، وعلى الاتصال الرفع، وجاز النصب. " تيسير التفسير (ج10/ص 317).

(8) ينظر متن الآجرومية ص8.

(9)(وَلَقَدَ اَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَالْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٢٥﴾) [سورة الحديد آية 25].

والسّبق في نحو: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾[1]، والاصطحاب في نحو: ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾[2]، مستفادة من غير الواو، واستعمالها في الاصطلاح، وفي تقدم ما قبلها كثير، وفي تأخّره قليل، وهي عند عدم القرينة للاصطحاب بأرجحية حيث أمكن، والتقدم[3] ما قبلها/[4] برجحان، والتأخر بمرجوحية.

وقال بعض الكوفيين: هي للترتيب، إذا لم تقم (51/ب) قرينة على خلافه[5]، ويدل [بدلالته][6] له قَوْلُهُ: صَلَّى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّعْيِ: ﴿ نَبۡدَأُ[7] بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ ﴾[8].

(وَالفَاءُ)[9] للترتيب باتصال، [والأكثر][10] يكون ما قبلها سببا لما بعدها، إذا كان ما بعدها جملة أو صفة نحو: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ﴾[11]، فإن الوكز سبب القضاء، وقد تكون لعطف جملة بلا تسبب،

---

(1)(۞ حمٓ عٓسٓقٓ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝) [سورة الشورى آية 1].

(2)(فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلۡنَٰهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ۝) [سورة العنكبوت آية 14].

(3) ورد في النسخة (ب) و(ج): (وفي التقدم) عوضا عن (والتقدم).

(4) بداية الصفحة (78/أ) من النسخة (ج).

(5) جاء في المغني: " قال ابن مالك: وكونُها للمعية راجحٌ، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل. اهـ، ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقاربٌ أو تراخٍ " مغني اللبيب (ج4/ص352-353). وقال السيوطي: " ولا دلالة في لفظها على تقديم ولا تأخير. . . وقال قطرب والربعي وهشام وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري هي للترتيب " الهمع (ج3/ص155-156).

(6) زائد في النسخة (ب).

(7) ورد في النسخة (ب): (ابدؤوا به).

(8) حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت أخبرني عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال جابر خرجنا معه لسنا ننوي إلا الحج. . . .حتى قال: فلما دنا من الصفا قال: إن الصفا والمروة من شعائر الله: **ابْدَؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ** " . . . . .الحديث. رواه (النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب –ت 303 ه)، كتاب: مناسك الحج، باب: القول بعد ركعتي الطواف، رقم 2913 / السنن الكبرى/ دار إحياء التراث العربي/ د.ت.

(9) ينظر متن الآجرومية ص8.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11)(فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ ۝) [سورة القصص آية 14].

ولتسبب بلا عطف، ومن الترتيب باتصال: ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[1]، أي أردنا إهلاكها، فجاءها فجاءها بأسنا، أو شارفها الإهلاك فجاءها بأسنا، أو قدّرنا إهلاكها فجاءها .

وأما: ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً ﴾[2]، فالتقدير: فمضت مدة طويلة فجعله، وأوّل الأجزاء المضيّ يعقب الإخراج، وإن لم يحصل بتمامه إلا في مدة طويلة ويقدّر: (ومضت مدّة فجعله)، أو الفاء في ذلك كله للترتيب الذّكري[3]، وأجاز بعضهم مجيئها لمجرد التشريك[4]، وبعضهم/[5] مجيئها للترتيب بانفصال، وخرج عليه: ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ ﴾ ﴿ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾[6] . . .الخ [7]، والأول يصلح في ذلك كله، والثاني يصلح في "فجعله" [ومضت ومضت مدّة، فخلقنا][8] .

(وَثُمَّ)[9] للترتيب بانفصال، وقد تكون للترتيب باتصال، وقد تكون لمجرد التّشريك[10]، ومنه قيل: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[11]، وقوله: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّيٰكُم بِهِۦ

---

(1)(وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ۝) [سورة الأعراف آية 3].

(2)(فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ۝) [سورة الأعلى آية 5].

(3) قال السيوطي: "الفاء للترتيب مع التشريك وهو معنوي: كقام زيد فعمرو، وذكري: وهو عطف مفصل على مجمل، نحو: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا) البقرة/ 36 . . .وأنكره الفراء" الهمع (ج2/ص161).

(4) ينظر: المغني (ج2/ص475) والهمع (ج3/ص161) والجنى الداني ص65.

(5) بداية الصفحة (55/ب) من النسخة (ب).

(6)(ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝) [سورة المؤمنون آية 14].

(7) ورد في النسخة (ب)لفظة: . .الخ تامة (إلى آخره).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) ينظر متن الآجرومية ص8.

(10) ينظر: الجنى الداني ص 427.

(11)(خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ۝) [سورة الزمر آية 7].

لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1] ﴿ثُم ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[2]، و[3] قيل: وهي فيهما للترتيب الذّكري بلا بلا تراخ[4].

ولك أن تقول في الأولى أنّ الأصل أراد: خلقكم منها ثم جعل منها زوجها، أو أن خلقه لنا إخراجه لنا من ظهر آدم كالذرّ، وهو قبل خلق حواء، وهي الزوج، ويقال: فُمَّ ووثُمَّتَ وفُمَّتَ، بإسكان التاء وفتحها[5].

(وَأَوْ)[6] للتخيير وللإباحة بحسب الشرع أو العرف أو العقل بعد صيغة الطلب ولو مقدرة، ويجوز الجمع في الإباحة دون التخيير، ولتقسيم الكل إلى جزئياته، ولتقسيم الكلّ إلى أجزائه/[7]، و للإبهام عن السامع ولتشكيكه، وللشك من المتكلم، وللإضراب مطلقا، وقيل: بعد نفي أو نهي مع إعادة عامل، وقيل: الإضرابية ابتدائية لا عاطفة فبعدها، جملة مذكورة كلها أو بعضها، وقيل ابتدائية قبل جملة مذكورة، وبمعنى الواو إن لم يكن لبس، وهذا قليل، في المصاحبة نحو قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ﴾[8]. وفي التوكيد نحو: ﴿مَن يَّكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً اَوِ اِثْماً﴾[9].

---

(1)(وَلاَ تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾) [سورة الأنعام آية 152].

(2)(ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَاماً عَلَى ٱلذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُومِنُونَ ﴿١٥٥﴾) [سورة الأنعام آية 155].

(3) زائد في النسخة (ب).

(4) قال السيوطي: " وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم (والمهلة) (خلافا للفراء) في قوله إنها بمعنى الفاء (وقد تقع الفاء) في إفادة الترتيب الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أي تقع الفاء موقع (ثم) في إفادته بمهلة " الهمع (ج3/ص165).

(5) ينظر: المغني (ج2/ص219) والهمع (ج3/ص164).

(6) ينظر متن الآجرومية ص8.

(7) بداية الصفحة (78/ب) من النسخة (ج).

(8) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَى حِرَاءَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَعُثْمَانُ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ، فَتَحَرَّكَتْ الصَّخْرَةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اهْدَأْ **إِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ**". أخرجه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: مناقب عثمان بن عفان، رقم 3696.

(9)(وَمَن يَّكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً اَوِ اِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـَٔاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً ﴿١١١﴾) [سورة النساء آية 111].

وقيل: الخطيئة الذنب بين العبد وربه، والإثم مظالم العباد[1].

والتحقيق أن "أو" لأحد الشيئين أو الأشياء بالوضع، واستعمالها بمعنى "بل" أو الواو مجاز[2]، وبقية المعاني مستفادة من غيرها، وكذا جواز الجمع وامتناعه.

واعلم أن الشكّ والتشكيك والإبهام تختص بالخبر، والإباحة والتخيير بالطلب وغيرها لا يختص، وإفراد الضمير بعد "أو" التي ليست بمعنى الواو أولى، ما لم يكن ما يقتضي[3] عدم الإفراد.

(وَأَمْ) [4] يعني المتصلة [5]، وهي لأحد الشيئين أو الأشياء، و" أو" إذا ذكرت مرة كانت لأحد الشيئين، وإذا ذكرت مرتين فصاعدا فلأحد الأشياء، وكذا "أم" و"أمّا" هما لأحد الشيئين إذا ذكرتا مرة، ولأحد الأشياء في غير ذلك، وتكون [أم][6] بعد ما يفيد التسوية (52/أ) من نحو: سواء وما أبالي، ولا أبالي، وما أكثرت ولا أكثرت، ولم أبالِ، ولم أكثرت[7]، وما بليت وما أكثرت، ونحو ذلك من التصاريف، وقيل: لم يسمع ماضي أبالي، وليس بشيء.

والهمزة بعد ذلك لتأكيد التسوية [8] تأكيدا محضا بعد نحو: سواء، ولتأكيدها بعد نحو: ما أبالي تأكيدا غير[9] محض، وما بعد سواء يؤوّل بمصدر، بدون حرف المصدر، وقد زعم بعضهم، أن الهمزة بعدها حرف مصدر،

---

(1) وهو قول أبو البركات النسفي. ينظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (ج1/ص239).

(2) قال العكبري: "ولا تكون (أو) بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل) عند البصريّين، وأجازه الكوفيون، وحجَّة الأوّلين أنَّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلاَّ يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع واحتَّج الآخرون بأنَّ ذلك قد جاء في القرآن والشعر" اللباب علل البناء والإعراب (ج 1/ ص 424).

(3) ورد في النسخة (ب)لفظة: (يقتضي) عوضا عن (يقضي) وهو أصلح.

(4) ينظر متن الآجرومية ص8.

(5) سمّاها ابن هشام "معادِلة " قال: " أم" المتصلة التي تستحق الجوابَ إنما تُجابُ بالتعيين؛ لأنها سؤال عنه؛ فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال لا ولا نعم." المغني (ج1/ص267- و277).

(6) زائد في النسخة (ب).

(7) مكررة في النسخة (ب).

(8) قال الأشموني في شرحه على الألفية: "(وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةْ) وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر " حاشية الصبان (ج3/ص146-147).

(9) بداية الصفحة (56/أ) من النسخة (ب).

والجملة بعد نحو: لا أبالي، مفعول لنحو: أبالي، معلّقا عنها بالهمزة الموضوعة/[1] أصالة للاستفهام، لأنّه قلبي، بمعنى لا أفكر في كذا ازدراء به، ويقال أيضا: لا أبالي بكذا، [ويتعدّى بنفسه باعتبار معنى لا أعتبر كذا، أو بتقدير الباء][2].

وتقع أم [هذه][3] بين جملتين فعليّتين أو اسميتين أو متخالفتين[4]، والاسميتان بعد سواء قياس للأخفش لا سماع سماع نحو: سواء أزيد قائم أم عمرو قاعد[5]، وقد تقع بين مفرد بعد سواء، وجملة كقوله[6]:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً ** .....

وأما نحو: لا أبالي، فالاسميتان معه مسموعتان، وتكون "أم" المتصلة أيضا بعد همزة الاستفهام الحقيقي أو التقريري أو التوبيخي، أو الإنكاريّ بين مفردين غالبا، أو بين جملتين فعليتين أو اسميتين، أو بين مفرد وجملة، نحو: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا﴾[7]. ومن وقوعها بعد همزة الاستفهام: ليت شعري أقمتَ أم قعدتَ، وما أدري أقامَ أم قعدَ، ولا أدري ولم أدرِ، وما أنا دارٍ، ونحو ذلك من التصاريف، وذلك هو التحقيق، لا ما اشتهر. ويجوز حذف الهمزة في التسوية والاستفهام لدليل باطّراد على الصحيح.

---

(1) بداية الصفحة (79/أ) من النسخة (ج).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) ينظر: مغني اللبيب (ج1/ص 269) وما بعدها.

(5) " وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية. وقد عادلت بين مفرد وجملة " وذكر البيت. حاشية الصبان (ج3/ص147).

(6) البيت بلا نسبة، من الطويل، وتمامه: **سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً * بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ**. و (النفر) بمعنى: النفر من منى في أيام الحج، الحج، وهو الثاني من أيام التشريق. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج3/ 533ص). ذكر الطبري البيت في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ (الأعراف 193): (مِنْ نُمَيْرٍ)، وقد أنشد: " أم أنْتَ بَائِتٌ ". ينظر: تفسير الطبر ي (ج13/ص 320-321). تحقيق: أحمد محمد شاكر/ دار النشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة : الأولى/ سنة الطبع: 1420 هـ - 2000 م

(7)(قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾) [سورة الجن آية 25].

وأما المنقطعة [1] فليست بعاطفة، بل ابتدائية على المشهور، ومعناها الإضراب، وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيا أو إنكاريا، ومما كانت فيه للإضراب فقط: ﴿ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾[2] و﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[3]، ولا تسبق المنقطعة همزة التسوية أو الاستفهام، ولا تكون إلا بين جملتين على المشهور، ويجوز أن تسبقها أداة الاستفهام غير الهمزة، نحو: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾[4] . .الخ.

وأجاز بعضهم كون المنقطعة للاستفهام المجرد، وجعل منه: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ ﴾[5]، ومن قال هي أبدا بمعنى "بل" والهمزة لزمه التأكيد

وفي نحو: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ﴾[6]، ولا يعطف/[7] بأو بعد همزة التسوية [8] عند ابن هشام، والصحيح الجواز.

الجواز.

---

(1) قال ابن هشام: " ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً." المغني (ج1/ص 288).

(2)(۞ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴿١٦﴾) [سورة الرعد آية 17].

(3)(أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣﴾) [سورة السجدة آية 2].

(4)(۞ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾) [سورة الأنعام آية 51].

(5)(أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٠٧﴾) [سورة البقرة آية 107].

(6)(۞ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴿١٦﴾) [سورة الرعد آية 17].

(7) بداية الصفحة (79/ب) من النسخة (ج).

(8) إذا عطَفْتَ بعد الهمزة بأو؛ فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً، وقد أولعَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقلَّ الأمرين من كذا أو كذا والصوابُ العطف في الأول بأم، وفي الثاني بالواو". المغني (ج1/ص280).

كما [أن الإضراب][1] يجوز بـ"أم"، وبه صرح الجوهري[2]، وأما سيبويه فنص على جواز "أو" بعد "ما أدري" و"ليت شعري" [3].

(وَإِمَّا) [4] بكسر الهمزة، وتميم وقيس وأسد يفتحون الهمزة[5]، وقد تبدل الميم الأولى ياء مع كسر الهمزة وفتحها، ومراده إمّا الثانية [نحو:][6] ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾[7]، وقام إمّا زيد وإمّا عمرو، وقد يستغنى عنها بالواو وغيرها، نحو قراءة أُبيٍّ[8]: ﴿وَإِنَّآ أَوِ اِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلَى هُدىً /[9] اَوْ فِي ضَلَلٍ مُّبِينٍ﴾[10]، وإما تتكلّم بخير، وإلاّ فاسكتْ، وهو مقيسٌ، وقد يستغنى عن الأولى نحو: زيد(52/ب) يقوم وإمّا يقعد.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) قال الجوهري: " واستوى الشئ: اعتدل. والاسم السواء. يقال: سواء على أقمت أم أقعدت. الكسائي: يقال كيف أصبحتم ؟ فيقولون: مسوون مسوون صالحون، أي أولادنا ومواشينا سوية صالحة " الصحاح (ج7/ص237). قال ابن هشام: " وفي الصحاح تقول: سواءٌ عليَّ قمت أو قعدت. انتهى. ولم يذكر غيرَ ذلك" مغني اللبيب (ج1/ص281) وينظر: همع الهوامع (ج3/ ص176).

(3) قوله: "وتقول ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا، وليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا" الكتاب (ج 3/ص177).

(4) ينظر متن الآجرومية ص8.

(5) ينظر: المغني (ج1/ص 377) والجنى الداني ص 535 والهمع (ج3/ص178).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7)(إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ۝٣) [سورة الإنسان آية 3].

(8) أبيّ بن كعب (ت 21 هـ = 642م) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر: صح أبي أنصاري.كان قبل الإسلام حبرا من أحبار اليهود، مطلعا على الكتب القديمة، يكتب ويقرأ، وأمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه. وله في الصحيحين وغيرهما 164 حديثا. وفي الحديث: أقرأ أمتي أبيّ بن كعب. وكان نحيفا قصيرا أبيض الرأس واللحية. مات بالمدينة.ينظر: الأعلام للزركلي (ج1/ص82).

(9) بداية الصفحة (56/ب) من النسخة (ب).

(10)(۞ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوِ اِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدىً اَوْ فِي ضَلَلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤) [سورة سبأ آية 24] نقلا عن رواية ورش عن نافع.

وقاسه الفرّاء[1]، فقيل يجيز الاستغناء لفظا وتقديرا، أو يجري الثانية مجراها، وقيل لفظا ما يقدّرها، أمّا الأولى فليست بعاطفة اتفاقا، وإنّما هي لمجرّد التفصيل، وتقع بين العامل والمعمول.

وأما الثانية، فالصحيح أنها لمجرّد التفصيل لا عاطفة كما قال المصنّف، وإنما العاطف الواو، ولعله سمّاها عاطفة لمصاحبتها العاطف، [وهو الواو][2].

وقيل الواو زائدة، و"إما" عاطفة، وزعم بعض أنّ "إمّا" عطفت ما بعدها على ما قبل الواو[3]، والواو عطفت "إما" على "إما"[4]، وهو ردٌّ. وشذّ ترك العاطف في قوله[5]:

. . . . . ** إِيْمَا[6] إِلى جنّة إِيْمَا إلى نَارِ

وتأتي لمعاني "أو"، إلا معنى الواو، ومعنى "بل".

---

(1) قوله: " ولا تدخلن [أو] على [إما] ولا [إما] على [أو]. وربما فعلت العرب ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهم، فيقولون: عبد الله إما جالس أو ناهض، ويقولون: عبد الله يقوم وإما يقعد.وفي قراءة أبيّ: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإمّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ﴾ فوضع [أو] في موضع [إما]" . معاني القرآن للفراء (ج1/ص389-390) .

(2) زائد في النسخة (ب) .

(3) قال ابن هشام: " وإمّا عاطفة عند أكثرهم، أعني إمّا الثانية في نحو قولك جاءني إما زيدٌ وإمّا عمرو وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواوَ العاطفة " المغني (ج1/ص381-382) والهمع (ج3/ص177) . وينظر: المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص40-41/تحقيق: شريف عبد الكريم النجار/دار عمار/ ط2004/1م.

(4) ثم قال: " ونقل ابن عصفور الإجماعَ علي أن إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمُصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن إمّا عطفتْ الاسمَ على الاسم، والواو عطفت إمّا على إمّا، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف أن "إمّا" الأولى غير عاطفة" المغني (ج1/ص384-385) .

(5) للأحوص، العجز من البسيط، وقد اختلف في نسبته له، والبيت: **يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا * أَيْمَا إِلى جنّةٍ أَيْمَا إلى نَارِ**.ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج3/ ص 428)

(6) قال ابن هشام: "وقد تبدل ميمها الأولى ياء، وهي مركّبة عند سيبويه" المغني (ج1/ص 377) .

(وَبَلْ) [1] بعد النفي أو النهي[2]، فتفيد أمرين تأكيديا، وهو تقرير ما قبلها وتأسيسيا، وهو إثبات نقيضه لما بعدها، وبعد الإخبار الإثباتي والأمر، فتفيد أمرين تأسيسيين، إزالة الحكم عما قبلها، بحيث يصير كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها.

ولا تقع بعد التحضيض والعرض خلافا لبعض، وهو المبرّد[3]،[ووجه البعض إما رجوعهما إلى النهي عن ضدّ مدخول أداتهما، وإما اعتبار بمعنى أحقية ما حضّ به، أو عرض به، بمعنى أن لا يقوم زيد لا يقعد، والقيام[4] أحق أحق به][5]. وهي بعد النفي والنهي للاستدراك والإضراب، وكذا بعد غيرهما.

وأجاز بعضهم وهو المبرد نقل الحكم/[6] بها بعدهما لما بعدها، فيجوز: ما زيدٌ قائما، بل قاعداً، أي بل ما زيدٌ زيدٌ قاعدا كما يقال، ما زيدٌ قائما، بل قاعدٌ بالرفع، أي بل هو قاعد[7].

قيل عند النصب عاطفةٌ، وعند الرفع حرف ابتداء، والمشهور وجوبه[8]، وهو الصحيح المسموع، [وإنما عملت ما عند النصب، لأنّ النفي عندما بطل بعد عملها][9]، ولا يعطف بها بعد استفهام خلافا لبعضهم، ومنع الكوفيون

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص9.

(2) قال المرادي: "فإن كانت بعد نفي نحو: ماقام زيد بل عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيدا بل عمرا، فهي لتقرير الحكم الأول، وجعل ضده لما بعدها" الجنى الداني ص 236.

(3) المبرد (210 – 286 هـ = 826 – 899 م) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الازدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والاخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من كتبه (الكامل – ط) و(المذكر والمؤنث – خ) و(المقتضب – ط) و(التعازى والمراثي – خ). ينظر الأعلام للزركلي (ج7/ص 144).

(4) وردت في النسخة (ج) لفظة: (القيوم) عوضا عن (القيام).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) بداية الصفحة (80/أ) من النسخة (ج).

(7) قال السيوطي: (وجوز المبرد النقل فيهما) أي النفي والنهي أيضا على تقدير: بل ما قام، وبل لا تضرب. قال ابن مالك: وهو مخالف لاستعمال العرب. همع الهوامع (ج3/ص 180) والجنى الداني ص236. وزاد ابن هشام: " قولهم بل: حرف إضراب. والصواب حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة " لكن" سواء." المغني (ج6/ص549).

(8) قال ابن هشام: " وهي (يقصد حرف بل) في ذلك كله حرفُ ابتداء، لا عاطفة، على الصحيح " المغني (ج2/ص185).

(9) ما بين المعقوفتين مشطّب في النسخة (أ).

العطف بها بعد[1] غير النفي والنهي، وهو- لِسَعَةِ حفظهم- دليل على قلة العطف بها بعد غيرهما[2]، ولا تعطف تعطف جملة خلافا لبعضهم، بل هو[3] في الجمل للابتداء، وتفيد إضرابا عما قبلها على جهة الإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ﴾[4]..الخ، أي بل هم عباد، وإما على الانتقال نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[5] إلى آخره، ومنه: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ﴾[6].. الخ، إن جعلنا الإضراب عن القول لا على المقول.

(وَلَا)[7] يعطف بها غير الجملة، وإنما تكون عاطفة إن لم تقترن بعاطف، وسبقت بأمر أو إثبات أو دعاء بصورة بصورة الخبر أو تحضيض[8] أو عرض/[9] أو استفهام، قال بعضهم: أو نداء[10].

قال الفراء: أو لعلّ نحو: لعلّ زيدا لا عمرا منطلقا[11].

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) قال السيوطي:" وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قلته، ولا ولا يعطف بها بعد الاستفهام " همع الهوامع (ج3/ص 180). وقال ابن هشام: "ومنع الكوفيون أن يُعطفَ بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: محالٌ ضربت زيداً بل إياك، ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليلٌ على قلّته. " المغني (ج2/ص 189).

(3) في النسخة (ب): (هي) عوضا عن (هو).

(4)(وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾) [سورة مريم آية 89].

(5)(قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾) [سورة الأعلى آية 14].

(6)(وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾) [سورة مريم آية 89].

(7) ينظر متن الآجرومية ص9.

(8) في النسخة (ب): لفظة (تخصيص) عوضا عن (تحضيض) ومعناهما مختلف تماماولو أنّ ما ورد في الأصل هو الصواب.

(9) بداية الصفحة (57/أ) من النسخة (ب).

(10) " وقال سيبويه ونداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي. وأنكره ابن سعدان. وقال: ليس هذا من كلامهم. قال أبو حيان: وهذه شهادة على نفي، والظن لسيبويه أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع " همع الهوامع (ج3/ص183).

(11) " قال (الفراء واسم لعل) نحو لعل عمرا لا زيدا منطلق، كما يجوز ذلك في اسم إن" المصدر نفسه (ج3/ص183).

قال السهيلي: ولا يعطف بها حيث [يصدق][1] بها أحد متعاطفها على الآخر [لغة][2] نحو: جاءني رجل لا زيد،[وجاءني زيد لا رجل[3]][4]، والصحيح جواز كون المعطوف معمول فعل ماض.

وأجاز بعضهم عطف الجملة بها على الجملة التي لها محل، وقيل إن كان الفعل مضارعا جاز[5]، وأجاز بعضهم عطف جملة على جملة بها، ولو لم يكن لها محل، وإما قلت: زيدٌ قائمٌ لا زيدٌ قاعدٌ، فالجملة بعد القول اسم لإرادة لفظها.

(وَلَكِنْ)[6] بعد نفي أو نهي، ولا يعطف بها إلا مفرد، ولا يعطف مقرونة بالواو[7]، وأجاز الكوفيون العطف بها بها في الإيجاب[8]، وغيرهم تجعل التي في الإثبات للابتداء كالمقرونة بالواو[9]، والواو [قيل][10] للاستئناف، وقيل الواو عاطفة، فمعنى كونها للابتداء إنها غير عاطفة، كما تعطف الجملة المبدوءة بلام الابتداء، (53/أ) وقيل الواو زائدة ولكن عاطفة.

---

(1) في النسخة (ب): لفظة (يحذف) عوضا عن (يصدق).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) قال السيوطي: " وشرَطَ السهيلي في نتائج الفكر والأبذي في شرح الجزولية وأبو حيان في الارتشاف وابن هشام في المغني (تعاند متعاطفيها) فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد. أو لا عاقل، لصدق اسم الرجل عليه " المصدر نفسه (ج3/ص183) وينظر: المغني (ج3/ص303) ونتائج الفكر للسهيلي ص 202 تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض/ الناشر: دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى/سنة الطبع: 1992م. وارتشاف الضرب (ج5/ص1997).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) قال ابن هشام: " ولا يمتنع العطفُ بها على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجاجي؛ أجاز يقومُ زيد لا عمرو، ومنع قام زيد لا عمرو، وما منعه مسموعٌ، فمنعُهُ مدفوعٌ " المغني (ج3/ص 303).

(6) يقصد "لكنْ" المخففة العاطفة، خلافا لـ "لكنّ" بالنون المشددة الاستدراكية، وقد سبق الكلام عليها بالتفصيل ص 247.

(7) في النسخة (ب): (بها) عوضا عن (بالواو).

(8) قال أبو حيان: " وأجاز الكوفيون نحو: أتاني زيد لكن عمرو " ارتشاف الضرب (ج5/ص1998).

(9) قال ابن هشام: " لكنْ ساكنة النون ضربان مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء، لا يعمل خلافاً للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين. وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها كلامٌ فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة " المغني (ج3/ص548).

(10) زائدة في النسخة (ب).

(وَحَتَّى) [1] بشرط كون المعطوف جزءا من المعطوف/[2] عليه، كأكلت السمكةَ حتى رأسَها، أو فردا منه كقولك: جاء العمرون حتى عمرو بن زيد، أو نوعا نحو: جاء الحاجُّ حتى المشاة، أو كجزء في شدة الاتصال كالكلام فإنه كجزء المتكلم، لا كالولد المنفصل عنه، ومن المفرد[3]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ [4] يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ** وَالزَّادَ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا .

فإن المراد بما قبل حتى ألقى ما يثقله، والنعل فرد مما يثقل، وبشرط أن يكون[5] المعطوف غاية في زيادة أو نقص معنويين أو حسيّين، والمعتبر ترتيب أجزاء ما قبل حتّى ذهنًا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، لا الترتيب الخارجي لجواز كون ملابسة الفعل لما بعدها، قبل ملابسته لما قبلها من الأجزاء الأخرى، أو في الأثناء، أو زمان واحد نحو: مات كل أبٍ لي حتّى آدم، ومات الناس حتّى الأنبياء، وجاء القوم حتّى زيد، وقد جاء معهم، وتسلّط معنى العامل على ما بعدها، فلا يجوز: صمت الأيام حتى يوم الفطر[6]، كذا قال ابن هشام وهو غير محتاج إليه، وبشرط كون المعطوف ظاهرا، وصحح بعضهم عدم [هذا][7] الشرط، وعليه فتكتب بالألف[8]، إذا دخلت على على الضمير المتصل كقوله[9]:

..... ** ....حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص9.

(2) بداية الصفحة (80/ب) من النسخة (ج).

(3) للشاعر:المتلمّس، البيت من الكامل، ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج8/ص280).

(4) في النسخة (ب): لفظة (حتى) عوضا عن (كي)، وهو بعيد لفساد الوزن.

(5) في النسخة (ب): لفظة (كون) عوضا عن فعله (يكون).

(6) قال ابن هشام: "أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول ما بعدها ..... أو عدم دخوله.... حُملَ على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول؛ حَملاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين" المغني (ج2/ ص265-266) وينظر: توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك / أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)/ (ج3/ص1002) / شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان/ الناشر : دار الفكر العربي الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1428هـ – 2008م.

(7) متأخرة في (ب)، مقدمة عن لفظة (الشرط) في (أ) و(ج).

(8) وردت في النسخة (ب) لفظة (الألف) نكرة دون "ال" التعريف.

(9) بلا نسبة، من الوافر. والبيت: **فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى أُنَاسٌ * فَتىً حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ** ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج2/ ص 356).

وتكتب أيضا بالألف وهي وعلى وإلى، إذا دخلن على ما الاستفهامية تقول: "حتّام"؟ و"علام"؟ و"إلام"؟ تنزيلا لألفها حينئذ منزلة الوسط، ووجه التنزيل/[1] المذكور شدة اتصال الضمير، وبقاء "ما" على حرف واحد، فجعلت مع ما قبلها ككلمة واحدة، فكان الألف وسطا، ولا تعطف جملة [2]خلافا للسهيلي.

وأشار بقوله (فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ) [3] إلى العطف بها، يختص بكون المعطوف أخص، والمعطوف عليه أعمّ، وإلى أنّ العطف بها قليل، ومنعه قوم، والجار متعلّق بمحذوف حال من حتّى، أو يقدّر حال كون خاص، أي وارد في بعض المواضع أو بمحذوف مستأنف أي يعطف بها في بعض المواضع.

(فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ /[4]/[4] جَزَمْتَ) [5]، لم يذكر لـ"عطفت" مفعولا لعدم تعلق الغرض به، بل لا مفعول لذلك أصلا، سواء العطف على اللفظ أو التقدير أو المحل أو التوهم، وشرط العطف على المحل، إن كان ظهور المحل في الفصيح[6]، خلافا لابن جنّي جنّي [7]، وأن يكون الموضع وهو المحل بحق الأصالة، فلا يجوز: هذا ضارب زيداً الآن أو غدا وأخيه، لأن الوصف الوصف المستوفي لشروط العمل أصله الإعمال، فيجوز هذا ضارب زيد وأخاه بجر زيد ونصب أخاه، عطفا على محله، لأنه أصل في النصب بالوصف خلافا للبغداديين في ذلك لشرط، وأن يوجد طالب المحل خلافا للكوفيين[8].

---

(1) بداية الصفحة (57/ب) من النسخة (ب).

(2) قال ابن هشام: " وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قدمناه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح " المغني (ج2/ص283).

(3) ينظر متن الآجرومية ص9.

(4) بداية الصفحة (81/أ) من النسخة (ج).

(5) ينظر متن الآجرومية ص9.

(6) جاء في الخصائص: " وأمّا وجه اعتداده كجزءٍ اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه في موضع نصب وهذا يقضي له بكونه جزءا مّا بعده او كالجزء منه ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك ضربت زيدا وعَمْرا،قولك مررت بزيد وعمرا ورغبتُ فيك وجعفرا ونظرت إليك وسعيدا، أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصّل للفعل كيف قُدّر تقديرَين مختلفين لمعنيين مختلفين ووجه جوازه من قِبَل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متّفقين وذلك " الخصائص/ ابن جنّي/ (ج1/ص106-107)/ تحقيق : محمد علي النجار دار الكتب المصرية / سنة: 1376هـ.وردّ الصبان قال: " العطف على المحل: وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصيح، فلا يجوز مررت بزيد وعمراً بالنصب خلافاً لابن جني" حاشية الصبان (ج /ص131).

(7) ابن جني (ت 392 هـ = 1002 م) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاما. له: " الخصائص – ط ط " ثلاثة أجزاء، في اللغة، و" اللمع – خ " في النحو، و" التصريف الملوكي – ط " و" التنبيه – ط " في شرح ديوان الحماسة، و" المذكر والمؤنث – ط " و" المصنف – ط " باسم " المنصف " و" الصنف في شرح " التصريف " للمازني، و" التمام – ط " في تفسير أشعار هذيل وغيرها كثير. ينظر الأعلام للزركلي (ج 4/ص 204).

(8) "وكون المحل بحق الأصالة فلا يجوز: هذا ضارب زيداً وأخيه، خلافاً للبغداديين، ووجود المحرز أي العامل الطالب للمحل على خلاف فيه " حاشية الصبان (ج 3/ص131).

وشرط جواز العطف على التوهم، صحة دخول العامل المتوهّم، وشرط حسنه كثرة دخوله نحو: ليس زيد قائما، ولا قاعدٍ، بجرّ قاعدٍ على توهم دخول الباء في (53/ب) خبر "ليس"، وكذا "ما"، فدخولها في خبريهما كثير، بخلاف خبر كان، فيقبح نحو: ماكان زيد قائما ولا قاعدٍ بالجرّ، لقلة الباء في خبرها، ومن التوهم عطف المصدر بفاء السببية في أحد الأجوبة، نحو: ما جاء زيد فأكرمه، أي لم يحصل منه مجيء، فإكرامٌ منّي، أو انتفى مجيء زيد فإكراميه، ويسمّى في القرآن عطفا على المعنى نحو: ﴿وَلاَ تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾[1]. ونحو: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[2]، بجزم "أَكُنْ" على معنى إسقاط فاء "فأصّدّق" لأنه إذا سقطت، جزم "أصّدّق".

[وَ[3]تقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ[4] عَمْرٌو] [5]، الصواب الصواب إسقاط "لم" الثانية، ليكون الجزم للعطف على مجزوم الأولى، وأجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل، وعلى معمولات عامل، وعلى منع العطف على [معمولات][6] أكثر من عاملين نحو: إنّ زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرو، وأخاك غلامه بكر، بنصب أخاك عطفا على زيد، ورفع غلامٌ عطفا على أبوه، وجرّ بكر عطفا على عمرو، والعامل الأول إنّ، والثاني ضاربٌ، والثالث لام الجرّ.

---

(1)(كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلاَ تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِىۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾) [سورة طه آية 79].

(2)(وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾) [سورة المنافقون آية 10].

(3) الواو زائد في النسخة (ج).

(4) ورد في النسخة (ج): (لم يقعد) عوضا عن (لم يقم) خلافا لمتن الآجرومية، ولا أرى سببا واضحا لهذا التغيير في المثال.

(5) ينظر متن الآجرومية ص9.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

وأما العطف على معمولي عاملين لم يكن أحدهما جارّا، فلا يجوز، خلافا لجماعة منهم الأخفش[1]، فإن كان أحدهما جارّا مؤخرا نحو: زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرو، أو زيد في الدار، وعمرو في الحجرة، فلا يجوز أيضا، خلافا للجماعة المذكورة، وإن كان مقدّما لم يجز/[2] في أشهر روايتين/[3] عن سيبويه[4]، وأجازه المبرد مطلقا[5]، والأعلم[6] إنْ ولي المخفوض العاطف[7].

(1) قال ابن هشام: " وفي اللفظ قولهم: في الدّار زيدٌ والحُجرة عمرو. وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش " المغني (ج5/ص76). وقال أبو حيان "كما تقول: في الدار زيد، والقصر عمرٌ، وأي: وفي القصر عمرو. وهذا التركيب مسموع من لسان العرب، فخرجه الأخفش على أنه من العطف على عاملين. وخرجه الجمهور على أنه مما حذف منه حرف الجر، وجره بذلك الحرف المحذوف لا بالعطف على المجرور، وهي مسألة خلاف وتفصيل يتكلم فيها في علم النحو." تفسير البحر المحيط (ج5/ص150) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص344).

(2) بداية الصفحة (58/أ) من النسخة (ب).

(3) بداية الصفحة (81/ب) من النسخة (ج).

(4) قال ابن هشام " وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين " المغني (ج5/ص76).

(5) ينظر: المقتضب (ج4/ص195) تحقيق: عبد الخالق عظيمة/ وزارة الأوقاف- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1415هـ -1994م. والكامل للمبرد (ت 285هـ)/ (ج1/ص375-376) /تحقيق: محمدأحمد الدالي/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 1997م.

(6) الاعلم الشنتمري (410 - 476 هـ = 1019 - 1084 م) يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالاعلم: عالم بالأدب واللغة. ولد في شنتمري الغرب (Santa Maria Algarve) ورحل إلى قرطبة. وكف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه " شرح الشعراء الستة - ط " و " شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - ط " و " شرح ديوان طرفة بن العبد - ط " و " شرح ديوان علقمة الفحل - ط " و " تحصيل عين الذهب - ط " في شرح شواهد سيبويه، و " شرح ديوان الحماسة - خ " في مجلدين كتبا سنة 513 - 514 من مخطوطات الخزانة الأحمدية بتونس، و" النكت على كتاب سيبويه - خ ". ينظر الأعلام للزركلي (ج 8/ص 233).

(7) قال الرضي: " وأما المتأخرون، فإن الأعلم الشنتمري منع نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو، مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف، قال: لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله" وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص347).

(بَابُ التَّوْكِيدِ)[1]

كونه بالواو أكثر من التأكيد بالهمزة أو بالألف[2]، والتوكيد إما لفظي، وهو إعادة اللفظ كما هو، أو مع بعض المخالفة[3]، نحو: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[4] . .الخ.أو ذكر موافقة معنى نحو: عطشان نشطان، فإنّ نشطان نشطان بمعنى عطشان، لكن لا يستعمل إلا مع عطشان، وكل من إعادة اللفظ، وذكر موافقه معنى يكون في الاسم والفعل والحرف والجار والمجرور والظرف والمركب غير الجملة، والجملة، ومن ذكر موافقه: قمتَ أنتَ.

وكثيرا ما يعطف إذا كان جملة بثمّ أو الفاء، ولا يعطف بغيرهما، ولا يؤكد المتصل بمتصل، بل يقرنان بعامليهما نحو: قمتَ قمتَ، وكذا لا يعاد الحرف وحده، بل مع ما دخل عليه، نحو: إنك إنك قائم، وإنّ زيدا وإنّ زيدا [قائم][5]، وشذّ: إنّ إنّ الكريم، إلا حرف الجواب[6]، فإنه يجوز إعادته، مجردا، نحو: نعم قام زيد نعم، ونحو: نعم نعم.

وإما معنوي[7]، وهو الذي ذكره المصنّف، ولعلّه لم يذكر اللفظي، لأنه لا يختص بما له إعراب، والمعنوي هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر، فالرفع بمعنى الإبعاد.

وإن شئت فالرفع بمعنى الإزالة، فيكون الاحتمال بمعنى الاحتمال القويّ، فإنّك إذا قلت: قام زيد نفسُه، فقد أبعدت احتمال إرادة قيام سببية.

---

(1) واختلف في تسميته. ففيما سماه سيبويه "توكيدا"، سماه الفراء مرة "توكيدا" ومرة "تشديدا". ينظر: الكتاب (ج2/ص125) ومعاني القرآن للفراء (ج2/ص 230-239).

(2) قال ابن منظور: " والهمز فيه لغة، يقال: أَوْكَدْتُه وأَكَّدْتُه وآكَدْتُه إِيكاداً، وبالواو أَفصح" اللسان (ج15/ص372).

(3) سماها الإمام الشلوبيني: تكرير الإحاطة، وتكرير غير الإحاطة. ينظر: التوطئة / أبو علي الشلوبيني / تحقيق يوسف أحمد المطوّع / دار الكتب المصرية/ ص200.

(4)(فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴿١٧﴾) [سورة الطارق آية 17].

(5) زائد في النسخة (ب) .

(6) قال ابن عقيل: " ولا يجوز: إن إن زيدا قائم، ولا في في الدار زيد، فإن كان الحرف جوابا كنعم وبلى وجير وأجل وإي ولا، جاز إعادته وحده، فيقال فيقال لك: أقام زيد ؟ فتقول: نعم نعم. أو: لا لا. وألم يقم زيد ؟ فتقول: بلى بلى " شرح ابن عقيل (ج3/ص216).

(7) عطفا على قوله: والتوكيد: إما لفظي.

وأما رفع توهم السهو والغلط، فيكون بالتأكيد اللفظي والبدل، وإنّ رفع الاحتمال في: جاؤوا صغيرُهم وكبيرُهم، لكن لعارض نشأ من خصوص المادة، وخرج النعت بقولي غير الظاهر، فإنك إذا قلت: جاء زيدٌ العاقلُ،فإن زيدًا ليس ظاهرا في شيء دون شيء، حتى يقال: جيء بالعاقل، رفعا لاحتمال غير الظاهر، والتوكيد يطلق بمعناه المصدري، وهو التقوية، وعلى اللفظ الذي وقعت به التقوية تسمية بالمصدر.

(التَوكِيدُ تَابِعٌ لِلمُؤَكَّد) [1] ، بفتح الكاف، (فِي رَفْعِهِ) [2] (54/أ)

(وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ) [3]، وأما قوله[4]:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ ** .....

بكسر اللام، إنّ كلهم توكيد لذوي الذي هو مفعول، فإنما كسر في كلّهم لمجاورة المخفوض وهو/[5] الزوجات، ونصبه المقدر، وأما في: ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾[6]. فرفع كلّ فيه، لأنه توكيد لنون يرضين، لا لهاء آتيتهن.

(وَتَعْرِيفِهِ) [7] ولا يتبعه في تنكيره نحو قوله[8] :

..... ** يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص9.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 9.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 9.

(4) صدر البيت لأبي غريب النصري، من البسيط، وهو بلا نسبة عند الجمهور، وتمامه: **يا صَاحِ بَلِّغ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِم * أَنْ لَيسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ** ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج1/ص471).

(5) بداية الصفحة (82/أ) من النسخة (ج).

(6)(﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيماً عَلِيماً حَلِيماً ﴿٥١﴾﴾) [سورة الأحزاب آية 51].

(7) ينظر متن الآجرومية ص9.

(8) عجز البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي، من البسيط، والبيت: **لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ.** ينظر: المصدر السابق السابق (ج1/ص178).

فأكد النكرة وهي حول بمعرفة وهي كلّ، المضافة للضمير وقوله[1]:

..... ** تَحْمِلُنِي الذّلْفَاءُ[2] حَوْلًا أَكْتَعَا

وقوله[3]:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا [4] ** .....

فأجمع وأكتع معرفتان كما مرّ[5]، وزعم بعضهم أنهما نكرتان لعدم الإضافة، والحق جواز توكيد النكرة المحددة التي هي اسم زمان بلفظ الإحاطة/[6].

ومنعه غير الأخفش من البصريين، ولا يقال: صمتُ شهرًا نفسَه، لأن النفس ليس للإحاطة [7].

(وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَاتٍ) [8] مشهورة عند النحاة مخصوصة، وضمير يكون عائدا إلى التوكيد، لكن بمعناه المصدري لا بمعنى اللفظ الذي تقع به التقوية، فذلك من باب الاستخدام.

---

(1) عجز البيت مجهول النسب، من الرجز، والبيت: **يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا * تَحْمِلُنِي الذّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا** ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج11/ ص 20).

(2) شرح الخضري: " قوله:(الذلفاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة، وتطلق على المرأة الحسناء " ينظر: حاشية الخضري (ج2/ص57).

(3) عجز البيت مجهول النسب، من الرجز، لم يثبت له صدر. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج11/ ص39).

(4) شرح الخضري: " قوله:(حولاً أكتعا) أي فحولاً نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من ألفاظ الشمول من قولهم: حول كتيع أي تام، وفيه شاهد أيضاً أيضاً لأفراد أكتع عن أجمع. قوله: (قد صرّت) من الصرير وهوالتصويت، والبكْرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة، والمراد بكرة البئر، أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم". ينظر: المصدر السابق (ج2/ص58).

(5) قال ابن السراج: " وأما أجمعُ وأكتعُ فلا ينصرفان، لأنهما على وزن الفعل، وهما معرفتان، لأنهما لا يوصف بهما إلا معرفة " الأصول في النحو (ج2/ص (ج2/ص 82).

(6) بداية الصفحة (58/ب) من النسخة (ب).

(7) قال الصبان: " معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الإحاطة فلعل في العبارة حذف مضاف أي ذي الإحاطة على أن الإحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم. قوله: (وفاقاً للكوفيين والأخفش)" حاشية الصبان (ج3/ص113-114).

(8) ينظر متن الآجرومية ص9.

ولو أعدنا ضميرا يكون للتوكيد بمعنى اللفظ المذكو، لزم أن يكون الشيء سببا لحصول نفسه، وهو باطل، اللهم أن تجعل الباء زائدة في خبر الكون المضارع المثبت، وهو من الشذوذ بمكان، ويقال: لا ضير في تحصيل العام بالخاص، وذلك أن التوكيد عام، فكأنه قيل: أن ماهية ذلك العام تحصل بهذه الألفاظ وتتصور بها .

(وَهِيَ النَّفْسُ وَالعَيْنُ) [1] إذا أكد مفردا مذكرا ومؤنثا، والأنفس والأعين إذا أكد المثنى والمجموع مطلقا، ويجوز تثنيتهما وإفرادهما أيضا إذا أكد بهما المثنّى، وكذا كل مثنى في المعنى مضافا إلى متضمنه، يجوز الجمع والتثنية والإفراد فيه، والمختار الجمع كقوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[2]، لأنّ المتضائفين كواحد، فكرهوا اجتماع اثنتين فلا يثنّى، والاثنان جمع في المعنى، ومن الإفراد قوله[3]:

حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ** .....

إذا لم يقل بطني الواديين بتثنية بطن. من التثنية والجمع قوله[4]:

..... ** ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرَسَيْنِ

إذ ثنّى الظهر أولا، وجمعه ثانيا، ولا يفرد على المختار، والإفراد أولى من التثنية[5] عند ابن مالك/[6]، وعكس وعكس غيره.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص9.

(2)(إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤) [سورة التحريم آية 4].

(3) للشاعر: الشماخ صدر البيت من الطويل، ونسب لقيس بن الملوح ولتوبة بن الحمير أيضا، وتمامه:

حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي * سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا . ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج 3/ص 373).

(4) عجز البيت من الرجز، قيل ليس للعجز صدر، لخطام المجاشعي، وقيل البيت: **وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرَسَيْنِ**، ينظر: المصدر نفسه (ج12/ ص 218).

(5) في قوله: (التعريف طارئ على التنكير كطروء التثنية على الإفراد، فيسوى بينهما بجعل علامة لكل واحد منهما حرفين، أحدهما في حال دون حال). ينظر: شرح التسهيل (ج1/ص 289).

(6) بداية الصفحة (82/ب) من النسخة (ج).

وأجاز ابن مالك وجار الله[1] وابن الخباز[2] جمع عين على أعيان في التأكيد[3]، ويجوز جرّ النفس بباء زائدة، والمراد بالنفس والعين جملة الشيء، وإن لم يكن له نفس ولا عين، ويجب تقديم النفس على العين، لأنها تطلق على الذات بخلاف العين، وقال المرادي بحسن التقديم[4] . ومراد المصنّف بالنفس والعين مادتهما، سواء إفرادا كما هما هما أو ثنيا أو جمعا .

(وَكُلٌّ) [5] يجب إضافته، وإضافة نفس وعين لضمير مطابق للمؤكد، ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة، خلافا للفراء والزمخشري، وأما: ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾[6]، فجميعا فيه حال حال من "ما"، وهو نكرة لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنًى، وأما: ﴿ إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ ﴾[7]، في قراءة

---

(1) لقب للزمخشري، وقد مرّ التعريف به ص67.

(2) ابن الخباز (ت 639 هـ = 1241 م) أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخباز: نحوي ضرير. له تصانيف، منها (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية – خ) وهو شرح لالفية ابن معطي،(توجيه اللمع – خ) شرح لكتاب اللمع لابن جني، وله شعر. الأعلام للزركلي (ج1/ ص117).

(3) جاء في شرح الأشموني على الألفية: (ولا يجوز أن يؤكّد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان، فعبارته هنا (يقصد ابن مالك) أحسن من قوله في التسهيل: (جمع قلة)، فإنّ عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به) . يراجع: تسهيل الفوائد ص 48، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (ج3/ص 108).

(4) قوله: " فإن قلت: فبأيهما يبدأ عند الاجتماع؟ قلت: بالنفس؛ لأنها عبارة عن جملة الشيء، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة. فإن قلت: هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية؟ قلت: الظاهر أنه لازم، وقيل: إنه على طريق الأحسنية." توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (ج3/ص967).

(5) ينظر متن الآجرومية ص9.

(6)(هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴿٢٨﴾) [سورة البقرة آية 28].

(7)(قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ ﴿٤٨﴾) [سورة غافر آية 48] في رواية ورش عن نافع بالرفع.

النصب[1]، فكلاً فيه بدل من اسم إنّ، أو حال من ضمير مستتر[2]، في فيها، بناء على جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي، وقد يستغنى (54/ب) عن الضمير بالظاهر نحو[3]:

..... ** ...أَشْبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالقَمَرِ

ويؤكد بها المفرد وغيره، وبكلا وكلتا المثنى مضافا لضمير المثنى، والمتعاطفان كالمثنى، نحوك زيد وعمرو كلاهما، والمتعاطفات كالجمع نحو: زيد وبكر وعمرو[4] كلهم، ونحو: الزيدان وعمرو كلّهم، ولا يؤكد بهما، وبكلّ إلا إلا ماله أجزاء، يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، أو لرفع المجاز العقلي بإسناد ما للبعض للكلّ، أو برفع المجاز المرسل بإطلاق الكلّ على البعض، وكذا كلا وكلتا وما يأتي للشمول، وأما النفس والعين فرفع حذف مضاف، أو المجاز العقلي بإسناد الفعل لغير ما هو له، ويؤكّد أيضا بعامة عند سيبويه بمعنى كلّ[5]، وقال المبرد: هي بمعنى الأكثر/[6]، فتكون بدل بعض من كل[7].

(وَأَجْمَع) [8] للمفرد وجمعاء للمفردة، وأجمعون للذكور، وجُمَعٌ بضم الجيم وفتح الميم للإناث، وكذا في توابع أجمع أجمع المشار إليها في قوله:

---

(1) قراءة ابن المسيقع، وعيسى بن عمران: كلا بنصب كل. وقال الزمخشري وابن عطية: على التوكيد. يراجع الكشّاف للزمخشري (ج3/ص 430) تحقيق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض مع جماعة من الدكاترة/ دار النشر: مكتبة العبيكان- الرياض/ الطبعة الأولى/ 1998م. وتفسير البحر المحيط (ج7/ص 448).

(2) قال ابن مالك: (والقول المرضي عندي أنّ "كلا" في قراءة المذكور منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي (يقصد المستتر) في "فيها"، و"فيها" هو العامل). خلافا للفراء والزمخشري القائلين بتوكيده. ينظر: شرح التسهيل (ج3/ص 292).

(3) منسوب لكثّير في شرح التسهيل، ولعمرو بن أبي ربيعة في الشواهد الشعرية، من البسيط، والبيت: **كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ * يَا أَشْبَهَ النَّاسِ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالقَمَرِ**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج3/ ص542).

(4) ورد في النسخة (ب): زيد وعمرو وبكر بترتيب يخالف (أ) و(ج).

(5) جاء في الحديث عن عامة "فإن أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه، وهو من أجلّهم، فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكروه. .فتقول: اشتريت العبد عامته " حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ص 111).

(6) بداية الصفحة (59/أ) من النسخة (ب).

(7) " خالف في "عامة" المبرد وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم "حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ص 111).

(8) ينظر متن الآجرومية ص9.

(وَتَوَابِعُ أَجْمَعْ وَهِيَ أَكْتَعْ، وَأَبْتَعْ، وَأَبْصَعْ[1]) ،[2] ومعنى الأربعة كلّ، وسمي الثلاثة توابع أجمع لأنها لا يؤكد بها إلا إلا بعد أجمع[3]، لا لأن التوكيد المكرر كل واحد منه تأكيد لما تلاه[4] .

قال ابن برهان[5]: كل واحد تأكيد لما قبله[6]، والصحيح أن الكلّ تأكيد للمؤكد، وإذا اجتمع ما ذكر المصنف المصنف من ألفاظ التأكيد/[7]؛ رتبت كما رتبها المصنف، وتقدم كل على عامة، [وإن جعلت عامة بمعنى أكثر كان بدل بعض، فلا تذكر مع أجمع وأكتع وأبصع][8]، وقدمت نفس وعين، لأنهما بمعنى الذات، وغيرهما للإحاطة، للإحاطة، وهي معنى في الذات، وقدمت كل على ما بعدها لجمودها، ولأنها أخص في الإحاطة، ولأن كلا قد يقع مبتدأ .

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 9 .

(2) جاء في اللسان: " تقول: أَخذت حقي أَجْمَعَ أَبصَعَ، والأُنثى جَمْعاء بَصْعاء، وجاء القوم أَجمعون أَبصَعون، ورأَيت النِّسوة جُمَعَ بُصَعَ، وهو توكيد مُرَتَّب لا يُقدَّم على أَجمع؛ قال ابن سيده: وأَبصَعُ نعت تابع لأَكْتَعَ وإِنما جاؤُوا بأَبصَعَ وأَكْتَعَ وأَبْتَعَ إِتباعاً لأَجْمَع لأَنهم عدلوا عن إِعادة جميع حروف أَجمع إِلى إِعادة بعضها، وهو العين، تَحَامِياً من الإِطالة بتكرير الحروف كلها . قال الأَزهري: ولا يقال أَبصعون حتى يتقدَّمه أَكتعون" اللسان (ج2/ص335) . وقال الرضي:" وقد أجاز الكوفيون والأخفش: لمثنى المذكر، أجمعان أبتعان أبصعان، ولمثنى المؤنث: جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان، وهو غير مسموع " شرح الرضي على الكافية (ج2/ص371) . وقال الخضري شارحا: "وقد يجاء بعد أجمع بأَكْتَع ثم بأَبْصَع زاد الكوفيون: ثم بأبتع وكذا بعد أجمعون وأخواته، ولا يجوز تقديم بعضها على بعض، وقدمت كل لنصها على الإحاطة ثم أجمع لصراحته في الجمعية على الباقي، ثم أكتع لأنه من تكتُّع الجلد إذا انقبض واجتمع، ثم أبصع لأنه من تبصُّع العرق إذا سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع، ثم أبتع لأنه من البَتْع، وهو الشدة أو طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية" حاشية الخضري (ج2/ص57)وحاشية الصبان (ج3/ص113) .

(3) سمّاها الرضي أخوات جمع، وهي: كتع، بتع، بصع . ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 119) .

(4) يراجع شرح التسهيل لابن مالك (ج3/ص 291) .

(5) ابن برهان العكبري (ت 456 هـ = 1064 م) عبد الواحد بن علي، ابن برهان الاسدي العكبري، أبو القاسم: عالم بالأدب والنسب. من أهل بغداد . من كتبه " الاختيار " في الفقه،" أصول اللغة "" اللمع – خ " في النحو. ينظر الأعلام للزركلي(ج 4/ص 176) .

(6) قال الرضي: "قال ابن برهان: إن هذه الألفاظ تأكيد لأجمعون، لا للمؤكد الأول، فكأنه جعلها إما من القسم الثاني، أو من الثالث، لأنها بالنسبة لأجمعون " شرح الرضي على الكافية (ج3/ص 368) .

(7) بداية الصفحة (83/أ) من النسخة (ج) .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

وقدمت أجمع لأنها صريح في الجمعية، ثم أكتع لأنه من تكتع انقبض واجتمع، ولأن كتيعا يستعمل بمعنى تاما، يقال حول كتيع أي تام، ثم أبتع لأنه من البتع هو شدة أو طول العنق، مع قربه لفظا من أكتع، لأن فيهما تاء وعينا، والشدة وطول العنق لا يخلوان من اجتماع، أما طول العنق، فلأن فيه زيادة حتى يكمل العنق الطويل، فذلك كالزيادة حتى تكمل الإحاطة، وأما الشدة فمن شأن الشديد، فإنه اجتمع فيه ما حصلت به الشدة، ومن شأن الشديد أن يجمع لنفسه، وأما الأبصع فمن تبصّع العرقُ بمعنى سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع، وقيل يقدم أبصع على أبتع، وأجاز بعضهم تقديم أي الثلاثة شئت على الآخر، وبعضهم تقديمها على أجمع، وبعضهم حذف بعض، والتأكيد بما بعده، وبعضهم التأكيد بهن أو ببعضهن بدون أجمع، وقد يؤكد بأجمع بدون كلّ[1].

ولا تضاف أجمع وأخواتها لأنها[2] معارف بنية الإضافة، أو بالعلمية الجنسية للإحاطة، لا نكرات لأنهن لا يقبلن "ال"، فيمنع الصرف عنهن للتعريف ووزن الفعل[3]، وقيل "جمع" وأخواته معدولات، فيمنعن للعدل والتعريف، فالأصل جمعاوات، ولك أن تقول: الوصف والعدل بناء على أنهن نكرات، كما يقال في أجمع وأخواته، الوصف ووزن الفعل بناء على أنهن نكرات، وأما جمعاء وأخواته، فيمنعن لألف التأنيث، والتعريف بنية الإضافة شبيه بالعلمية، وعبرت بالتعريف ليشملهما، ولا يخفى أن المصنف (55/أ) أراد بأجمع وتوابعه ألفاظها، سواء بقيت مفردة مذكرة أو جمعت أو أنثت بدليل تمثيله بأجمعين. (تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ)[4] علامة الخفض في أجمعين ياء النائبة عن الفتحة النائبة عن الكسرة، لأنه ممنوع الصرف، وقيل الياء الياء علامة الجرّ، وإنه مصروف، لأن جمعه جمع مذكر سالم، لأنه قوي/[5] جانب الاسمية، وكذا في مثل قوله[6]:

..... ** حَلَائِلُ أَحْمَرِينَ وَأَسْوَدِينَ[7].

---

(1) ينظر: حاشية الصبان (ج3/ص113).

(2) ورد في النسخة (ب): (لأنّهنّ) عوضا عن (لأنّها).

(3) للاستزادة في تعريف أخوات "جمع" يراجع: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ص 111-112).

(4) ينظر متن الآجرومية ص9.

(5) بداية الصفحة (59/ب) من النسخة (ب).

(6) مرّ التعريف بالبيت كاملا، وهو من الوافر، لحكيم الأعور بن عياش الكلبيّ، مع تغيير في ترتيب ألفاظه، راجع ص114.

(7) قال الرضي عن الشاهد في البيت: شاذّ. شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 119).

(بَابُ البَدَلِ)[1]

هو لغة/[2] العوض، واصطلاحا تابع مقصود بالحكم بلا واسطة دون متبوعه[3]، بحيث يجعل متبوعه توطئة له، له، فخرج بمقصود النعت والتوكيد وعطف البيان، لأنها مكملة للمقصود بالحكم، وعطف النسق بغير "بل" و"لكن" بعد الإثبات، فإن المقصود في العطف المعطوف، والمعطوف عليه، لا المعطوف وحده ومن ذلك: قام زيد لا عمرو، فإنّ كلا مقصود بالحكم، ولو اختلف فحكم زيد ثبوت القيام وحكم عمرو انتفاؤه.

ومن ذلك: ما قام عمرو بل زيد، ولا تضرب زيدا لكن عمرو، فإن كلا مقصود بالحكم، ولو اختلف انتفى[4] القيام عن عمرو، والضرب عن زيد، وثبت القيام لزيد، وانتفى عنه الضرب.

وأما المعطوف بـ"بل" و"لكن" عند مجيز العطف بهما في الإثبات فمقصود بالحكم وحده، وما قبلها كالمسكوت عنه، فيخرج بقولنا بلا واسطة، وهي العاطف، ولك إخراجه بقولنا مقصود بالحكم دون متبوعه، فإن المعطوف قصد أولا، ثم أزيل، فليكتف بالقصد الأول، فيخرج بقولنا بلا واسطة المعطوف مطلقا عطف نسق، وأيضا خرج البيان بالحيثية، لكن لا حاجة إلى الإخراج بها لخروجه قبل ذكرها[5]، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور في نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾[6] ونحو:

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص9.

(2) بداية الصفحة (83/ب) من النسخة (ج).

(3) والكوفيون يسمون البدل: "الترجمة" و "التبيين" على حدّ قول الأخفش. ينظر: حاشية الصبان (ج3/ ص 183).

(4) ورد في النسخة (ب): (انتفاء) عوضا عن (انتفى).

(5) قال الصبان: " فإن قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بياناً له فهو عطف البيان وإن قصد به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل، وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما " حاشية الصبان (ج3/ص 183).

(6)(لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيراً ﴿٢١﴾) [سورة الأحزاب آية 21].

﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[1]. فليس المجرور وحده بدلا من المجرور وحده بواسطة حرف الجر، وهي واسطة غير عاطفة، هذا هو التحقيق.

وأما بدل البداء[2]، فلو قصد متبوعه أيضا، لكنه لا يخرج عن الحد، لأن قصده غير مستمر، لأنه [قصده][3] صار بالإبدال كالمسكوت عنه، [ولا يشكل هذا على ما مرّ في العطف بـ"بل" أو "لكنّ" في الإثبات من أنه قصد أوّلا ثمّ أزيل بدل البداء، لم يقصد من أوّل، بل حدث قصده][4]، وأما بدل الغلط فلا قصد معه للمبدل منه، لأنه تكلم به اللسان [وحده][5] لا القلب[6].

(إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ)[7] صريح أو ما أول [من اسم][8] كذلك.

(أَوْ فِعْلٍ)[9] ماض أو مضارع أو أمر (مِنْ فِعْلٍ)[10] كذلك، وكذا جملة من جملة أو جار ومجرور من جار ومجرور، وإبدال الظرف من الظرف داخل في إبدال اسم من اسم.

---

(1)(قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾) [سورة المائدة آية 116].

(2) وسمّاه الأشموني (بدل الإضراب). ينظر: حاشية الصبان (ج3/ص 187).

(3) زائد في النسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) قال الأشموني: " الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان". وقال الصبان: "(بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور، سمي سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصداً " حاشية الصبان (ج3/ص 187).

(7) ينظر متن الآجرومية ص9.

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) ينظر متن الآجرومية ص9.

(10) ينظر المصدر نفسه ص 9.

(تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ) [1] /[2] أي في إعرابه الحاصل أو المتجدد، وإلا فله إعراب واحد، فإن كان له إعرابان إعرابان لم يلزم اتباعه فيهما، بل يجوز اتباع التقديري أو أحد المحليين إن كان الإعرابان محليين، ويجوز اتباع اللفظ.

ويقدر [أيضا][3] التقديري الأصيل أو المحلي الأصيل، وأما المحلي العارض أو التقديري العارض فلا يقدر، والمحلي هو في المبني، والتقديري هو في المعرب الذي منع مانع من ظهوره فيه، والأصيل ما عامله غير زائد، وغير الأصيل ما بعامل (55/ب) زائد، فإذا قلت: ما رأيت من فتىً رجلٍ، بتنوين فتىً وجرّ رجلٍ، فالتقديري الأصيل[4] النصب، واللفظي الجرّ المظهر[5] في رجل، التقديري في فتىً، وإذا قلت هؤلاء، أن الزيدين ليسوا بهم ثلاثتهم، فمحل الهاء النصب بليس، والجر بالباء، وثلاثة بالنصب، فلا يقدر فيه الجر، أو بالجر، فيقدر فيه النصب. لأن النصب أصيل إذا كان لا بعامل زائد، والجر عارض بعامل زائد، وثلاثة بدل، والمراد في إعرابه إن كان له إعراب، والاسم له إعراب، أو ينقل إعرابه لما بعده.

وأما اسم الفعل؛ فلا إعراب له/[6] أصلا، ويبدل منه مع فاعله اسم فعل مع فاعله، ولا إعراب له نحو: تراكِ[7] تراكِ[7] القيامَ قَعَادِ، أي اترك القيام واقعد، فقعاد بدل بعض من تراك القيام، فإن ترك القيام أعم من القعود، والفعل والجملة تارة لهما إعراب، وتارة لا إعراب لهما، والمجرور أبدا مع الجار له إعراب، وهو نصب أو رفع نحو: مررت بزيد بأخيك، فمحل بزيد النصبُ، ومرّ [8] بزيد بأخيك محله فيه الرفع، ويحتمل أن يريد أنه يتبعه في إعرابه ثبوتا وعدما.

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 9.

(2) بداية الصفحة (84/أ) من النسخة (ج).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) ورد في النسخة (ب): (المحلي) عوضا عن (الأصيل).

(5) ورد في النسخة (ب): (المظهر) عوضا عن (المظهور).

(6) بداية الصفحة (60/أ) من النسخة (ب).

(7) ورد في النسخة (ب): (تركك) عوضا عن (تراك).

(8) ورد في النسخة (ب): (مررت) عوضا عن (مرّ).

والظاهر أن بدل الفعل من الفعل، يختص بإبدال المضارع المجزوم أو المنصوب بمثله[1]، وسواء بني المضارع أو أعرب، والمضارع مجزوما من ماض مجزوم المحل، وبماض مجزوم المحل وبماض مجزوم المحل، بدليل أنه لو خلفه مضارع لجزم، وفي غير ذلك الجملة مبدلة من جملة [2]، نعم ببدل الفعل المضارع مع مرفوعه من جملة أمر، ويظهر الجزم في المضارع، إن كانت جملة الأمر في محل جزم، [نحو: أكرمْ زيدا تطعمْه[3]، بجزم تطعمْ، بدلا من أكرمْ بدل البعض][4] .

البعض][4] .

وقد يقال أيضا: المضارع إذا أبدل من مضارع أو ماض، وظهر فيه إعراب بغير رفع، فالإبدال في الجملة، لكن ظهر/[5] أثر الإعراب في الجزء، [نحو: إن صلّيت، تسجدْ لله، يُثبْك، بجزم: تسْجُدْ أبدا، لا من صلّى الذي هو في في محلّ جزم بدل بعض][6] .

وأما التعريف والتنكير، فلا يلزم أن يتبعه البدل المبدل منه فيهما، وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان بدل كلّ وافق متبوعه فيها، ما لم يمنع مانع من لزوم أحدهما مثل: ربعة لمتوسط القامة، فإنه يلزم التأنيث، ومثله: صبور، فإنه يلزم التذكير، ومثل: أفعل في التفضيل، فإنه يلزم الإفراد والتذكير إذا لم يضف، أو أضيف لنكرة، ولم يقرن بـ"ال"، وإن كان غير بدل، كلّ لم يلزم أن يتبعه فيها .

(وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:) [7] وأما بدل النسيان، فلعلّه أدخله في بدل الغلط، على طريق ابن مالك، من جعل

---

(1) " قال ابن هشام: ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع، حتى يجوز: إن جئتني تمش إليّ أكرمك " حاشية الصبان (ج3/ص 193) .

(2) قال الصبان: " إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشري، وأقره شيخنا(يقصد المدابغي) . والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة؛ أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرا، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز " المصدر نفسه (ج3/ص 194-195) . وقال ابن هشام: " وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى (منهُمْ مَنْ كلّم اللهُ): إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلاً من (فضلنا بعضهم على بعض): هذا مردود، لأن الاسمية لا تبدل من الفعلية، ولم يُقمْ دليلٌ على امتناع ذلك" المغني (ج 6/ص 235) .

(3) ورد في النسخة (ج): (نحو: إن جاء زيد فأكرمه، أطعمه) .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(5) بداية الصفحة (84/ب) من النسخة (ج) .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(7) ينظر متن الآجرومية ص9 .

الغلط والنسيان قسما واحدا، ويعبر بالغلط في القسمين[1]، مع أن التحقيق أنه إن ذكر اللفظ الأول نسيانا، ثم ذكر[2] أن الحكم للثاني؛ فذكره، فبدل نسيان، وإن أراد ذكر الثاني، فغلط لسانه للأول، فبدل غلط، ويسمّى بدل النسيان بدل الإضراب، وبدل البداء.

وبقي على المصنف ما إذا ذكر الأول قصدا لا نسيانا ولا غلطا، ثم أضرب عنه بالثاني إضراب إبطال، أو إضراب انتقال، وخصه بعضهم باسم بدل البداء، ويسمّى بدل الإضراب، ومعنى بدل الغلط، بدل من لفظ ذكر غلطا، ومعنى بدل النسيان، بدل من اسم ذكر نسيانا، ومعنى بدل البداء، بدل ظهر للمتكلم أن يذكر مضربا به عن المبدل منه، ولعلّ المصنف بنى على نفي بدل البداء، فلم يذكره.

وزاد بعضهم[3] (56/أ) بدل الكلّ من البعض كقوله[4]:

كَأَنِّي غَداةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلوا ** لَدَى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ.

فإنّ الغداة بعض، واليوم كلّ، وأجيب بأن اليوم فيه بمعنى الوقت، فهو بدل كلّ، وكذا إن جعل الغداة اسما لليوم تعبيرا باسم البعض عن الكلّ، وبقي اليوم على ظاهره، [وكذا قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾[5]، فإنّه جمع بدل بدل من الجنة، فيجاب بأنّ "ال" في الجنّة للجنس، فهو يعمّ جنّات][6].

(بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ)[7] أي بدل لفظ دال على شيء من لفظ آخر، دالٍّ عليه أيضا، وذلك أولى من

(1) ينظر: الكافية الشافية (ج3/1278). وشَرَح ابن عقيل: " بل يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان، نحو: رأيت رجلا حمارا، أردت أنك تخبر أولا أنك رأيت حمارا، فغلطت بذكر الرجل " شرح ابن عقيل (ج3/ص243).

(2) ورد في النسخة (ب): (تذكر) عوضا عن (ذكر).

(3) قوله: [وكلما صح إبدال فعُدّ من فعل صح كونه مجموع الفعل ومرفوعه بدل من المجموع] مشطب في النسخة (أ)، محذوف في (ج) ومثبت في (ب).

(4) البيت امرئ القيس، وهو من الطويل. المعلّقات العشر وأخبار شعرائها/ تأليف: أحمد الأمين الشنقيطي / ص62 / دار النصر /د.ت.ط. وخزانة الأدب (ج4/ص376).ز

(5)(جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ) [سورة الرعد آية 25].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ينظر متن الآجرومية ص9.

تسميته:/[1] بدل كلّ، لشموله الإبدال في أسماء الله، فإنّ الله منزه عن الكلّ، لأنّ الكلّ يطلق[2] على ما له أجزاء، والله لا يوصف بالأجزاء، ويسمّى ذلك البدل المطابق/[3].

(وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ) [4]سواء كان البعض قليلا أو مساويا أو أكثر، ولا بد من ربط بدل البعض بالضمير مذكورا أو محذوفا، نحو: أكلت الرغيف ثلثا، ومتصلا به أو بغيره نحو: أكلت الرغيف ثلثا منه، أو ثلث نصفه، وقد يخلفه "ال" نحو: أكلت الرغيف الثلث، إذا جعلنا "ال" عوضا، ولك تقدير الضمير أي الثلث منه، أو اسم ظاهرنحو: أكلت الرغيف ثلث الرغيف، [أو ثلث ذلك][5]، إلا في الاستثناء، فقيل لا يحتاج فيه لرابط، وقيل يقدر يقدر فيه رابط، نحو: ما قام القوم إلا زيدًا أي منهم.

(وَبَدَلُ الاِشْتِمَالِ) [6] أي التعلق والارتباط والملابسة بغير الجزئية والكلية، ولابد فيه من رابط على حد ما ذكر في بدل البعض.

وادعّى ابن مالك أن الصحيح عدم اشتراط الرابط في بدل البعض وبدل الاشتمال[7]، وأن وجوده كثير لا لازم، لازم، كأنه أراد أنه إذا لم يذكر، لم يحتج لتقديره، وإن فهم المعنى، يغني عنه، اشترط بعض في بدل الاشتمال دلالة ما قبلها عليه إجمالا، كمثال المصنّف: وسُرِق زيدٌ ثوبُه، و﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ

(1) بداية الصفحة (85/أ) من النسخة (ج).

(2) ورد في النسخة (ب): (مطلق) عوضا عن (يطلق).

(3) بداية الصفحة (60/ب) من النسخة (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص9.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص9.

(7) قال ابن مالك: "واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض، والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه، والصحيح عدم اشتراطه، لكنّ وجوده اكثر اكثر من عدمه". الكافية الشافية (ج1279/3).

فِيهِ ﴾[1]، إذا النفع والسرقة والسؤال إنما يتعلق حقيقة بالعلم والثوب والقتال،لا بذات زيد، والشهر معلوم لا يسأل عنه.

قلت: ذلك غالب لعدم الدلالة في: ضربتَ زيدًا عبدَه، وقتل الأميرُ سيّافُه اللص، فإن زيدا لا يدل على العبد لصحة إيقاع الضرب على زيد، والقتل معلوم، إنه سيّاف الأمير بلا ذكره، فقد دلّ عليه الأمير بواسطة القتل [دلالة][2] تعيين لا بإجمال.

قال في هذا الأمثلة بدل البداء [وهو المختار عندهم][3].

(وَبَدَلُ الغَلَطِ)[4] ويسمّى هو وبدل النسيان وبدل البداء بدل المباينة، لأنه مباين للمبدل منه كلّ المباينة، وبدل الاشتمال ولو باين المبدل منه، لكنه ملابس له، والإضافة في تلك الأبدال لأدنى ملابسة، إلا في الأولين، أما الأول، فمرّ الكلام فيه، ولا مانع من أن يقال: التقدير بدل دال الشيء من دال الشيء، أو اسم الشيء من اسم الشيء، والدال ما يدل/[5] على معنى مفرد أو جملة أو غيرهما، وأما الثاني وهو بدل البعض، فيصحّ أن يراد بالبعض والكلّ المدلول عليه بلا تقدير [مسامحة ومراعاة للمعنى][6]، أو (56/ب) بتقدير، أي دال البعض من دال الكلّ.

(نَحْو: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ)[7]، فأخوك هو زيد، بدل الشيء من الشيء، والشيئان واحد، لأن إعادة المعرفة معرفة، دليل على أنهما لمسمّى واحد غالبا، وكذا لو قال: بدل شيء من الشيء، بتنكير ثم تعريف، ولو قال بدل

---

(1)(يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ) [سورة البقرة آية 215].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص9.

(5) بداية الصفحة (85/ب) من النسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ينظر متن الآجرومية ص9.

شيء من شيء، أو بدل الشيء من شيء/[1]، لم يفد ذلك. ونحو: إن جئتني تمشِ إليّ أكرمْك، بجزم تمشِ، فإن المشي هو المجيئ، ونحو: ﴿وَاتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ [وَبَنِينَ

وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ][2]﴾[3]، بناء على أن المراد بالإمداد الأول [هو الإمداد][4] المذكور بعده مفصلا

(وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ) [5]، أو نصفه، أو ثلثيه، فالثلث أقل من الثلثين المتروكين، والنصف مساو [للنصف][6].

[للنصف][6]. [والنصف][7] والثلثان أكثر من الثلث، فذلك بدل الأقل والمساوي والأكثر.

ومن يمنع إطلاق اسم البعض على أكثر من النصف، خص الأخير باسم بدل الأكثر، ومن ذلك: إن تصلّ، تسجدْ لله يرحمْك، فإن السجود بعض الصلاة، وكالآية المذكورة أن جعل الإمداد الأول عاما، ومنع بعضهم بدل البعض في الفعل والجملة.

(وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) [8] ومنه[9]:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ** تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

---

(1) بداية الصفحة (61/أ) من النسخة (ب).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3)(وَاتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾) سورة الشعراء/الآيات 132-133-134.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص9.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) زائد في النسخة (ب).

(8) ينظر متن الآجرومية ص9.

(9) البيت لعبد الله بن الحرّ، وهو بلا نسبة عند بعض، من الطويل. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج2/ ص5).

فإن بين الإتيان والنزول ملابسة، لا بالجزئية والكلية، كما [أنّ][1] بين زيد وعلمه ملابسة لا بهما، فهما بدلا اشتمال، ذلك هو التحقيق، لا ما قيل: "تَسْجُدْ"[2] بدل اشتمال، و"إِنْ تُلْمِمْ" بدل كلّ، ومن بدل الاشتمال في الجملة، نحو: زيدٌ يجيءُ ينزلُ بنا، إذا لم يجعل" ينزلُ" حالا [3].

ونفى السهيلي بدل البعض، وبدل الاشتمال، إلى بدل الكل، فالرغيف مستعمل في معنى الجزء، وهو الثلث[4]، الثلث[4]، فذلك [هو][5] إطلاق الاسم الكل على البعض مجازا رسالي، أو يقدر مضاف أي بعض الرغيف، فذلك فذلك مجاز حذف، [ويقدر مضاف قبل زيد، أي: نفعني شيء زيد علمُه، فذلك مجاز حذف][6]، أو أريد باسم المحل، وهو زيد الحال، وهو العلم، وهذا الوجه لا يطّرد في نحو: سُرق زيدٌ ثوبُه، [إلاّ باعتبار أنّ اللابس محلّ للباسه][7].

(وَرَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ/[8]، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ الفَرَسَ فَغَلِطْتَ) [9]، بكسر اللام، ويقال في الحساب وغيره، وقيل في في النطق، وأما في الحساب فقلت بالكسر أيضا وبالتاء.

(فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ) [1]، إبدالا لغويا، أي نطقت بزيد مكان النطق بالفرس، [فهو حقيقة لغوية مجاز اصطلاحا][2]، وأما البدل اصطلاحا، فالفرس، ومن ذلك إن تطعم زيدا تكسُه يثبك الله. أردت أن تقول: أن تكسو زيدا، فغلطت إلى أن تطعم.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) من مثاله السابق: إن تصلّ، تسجدْ لله يرحمْك.

(3) قال الصبّان: " إذا عُرّيَ الفعل من العاطف أعرب بدلا إن جُزم كما في قوله: **متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطباً جزلا ونارا تأججا**. وحالا وحالا إن رُفع كما في قوله: **متى تأته تعشو إلى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد**. أفاده الفارضي" حاشية الصبان (ج4/ص36-37).

(4) قال الصبان: "رد السهيلي –رحمه الله تعالى– بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف المضاف وتنويه، فإذا قلت: أكلت الرغيف ثلثه، إنما تريد أكلت بعض الرغيف، ثم بينت ذلك البعض". المصدر نفسه (ج3/ص188).

(5) زائد في النسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) بداية الصفحة (86/أ) من النسخة (ج).

(9) ينظر متن الآجرومية ص9.

ومنه قولك: أنا أطعمُ زيدًا أكسُوه. أردت أن تقول: أنا أكسو زيدا، فغلطت إلى أنا أطعم زيدا، [وإن تصلِّ تَركَعْ،

تُثَب[3]، تريد أن تقول: إن تَرْكَعْ، فغلطت إلى "تصلّي"، وجاء زيدٌ أخوك [4]، أردت أن تقول: جاء أخوك، فغلطت إلى زيد، وأكلت الرغيف ثلثه، أردت أن تقول: أكلت ثلث الرغيف، فغلطت إلى الرغيف، ونفعني زيد علمه، أردت أن تقول: نفعني علم زيد، فغلطت إلى زيد، فإن بدل الغلط، يأتي في جميع أنواع البدل[5]، وفي الاسماء والأفعال][6]، ولما بان للمتكلم في الأمثلة أنه غلط، استدرك مقصوده. والله أعلم.

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 9.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) أقول: والمثال أقرب لكونه بدل الفعل من الفعل، على اعتبار أن الركوع جزء من الصلاة لا مخالف لها، أو بعيد في المعنى عنها مثلا، إذ لا يظهر فيه وجه لبدل الغلط، فالثواب يقع أيضا في الصلاة كما يقع في الركوع، وهو جزؤها وطرف من أطرافها، فلا خلاف في المعنيين، وبالتالي لا داعي لجعلها غلطا كلّها.

(4) أقول: واحتمال معنى بدل المطابقة (الكل من الكلّ)، أو عطف البيان أقرب،، فيمكن أن يكون زيدٌ هو نفسه أخوك، وجاء التابع للتخصيص لا غير، ولا غلط في الجملة.

(5) أقول: وهو بعيد، لأن الغرض من البدل التفصيل، والاستدراك بحكم على مخصوص بعد عامّ لإفادة السامع بما لو لم يُقَل لكان نقصا أو احتمالا مخالفا.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ) [1]

قدمها على المخفوضات لكثرتها الباعثة على الاهتمام بها، أو لكثرة نيابة أصلها[2]، وهو المفعول عن/[3] العمدة، وهي الفاعل، ولأن أكثر المجرورات في محل نصب، كالمجرور بحرف زائد إذا كان خبر ليس، أو "ما" أو "كان" أو مفعولا به، أو بحرف جرّ يعَدّي العامل القاصر، وكمجرور لام التقوية (57/أ) أو بحرف شبيه بالزائد داخل على مفعول به، وذلك كمجرور "رُبَّ" إذا كان مفعولا مقدما أو من باب الاشتغال، ولأن المجرور كثيرا ما يكون في نية المنصوب، كمضاف إليه أصله مفعول به، كإضافة المصدر واسم الفاعل لمفعوله. (الْمَنْصُوبَاتُ) [4] وضع الظاهر موضع المضمر أيضا كالمبتدأ. (خَمْسَةَ عَشَرَ) [5] والخامس عشر خبر "ما"، و"لا"، و"لات"، وإن العاملات كليس، ولم يدخلهن[6] في باب "كان" لأنهن حروف، أو الخامس عشر. (مَنْصُوبًا) [7] الصفة المشبهة المقرون بـ "ال" أو المجرد المجعول مشبها بالمفعول به نحو: الحسن الوجه، والحسن وجها، إن نصب وجهًا على التشبيه لا على التمييز، أو المفعول المطلق الذي ليس مصدرا نحو: ضربته كلَّ الضرب، أو منصوب دخل نحو:

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص9.

(2) ورد في النسخة (ب): (نيابتها) عوضا عن (نيابة أصلها).

(3) بداية الصفحة (61/ب) من النسخة (ب).

(4) المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية". قال الرضى: "وعلم الفضلة كما تقدم في أول الكتاب أربعة، الفتحة والكسرة والالف والياء" ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص294).

(5) ينظر متن الآجرومية ص9.

(6) ورد في النسخة (ب): (يدخل) عوضا عن (يدخلهن).

(7) ينظر متن الآجرومية ص9.

دخلت الدار، وقيل الخامس عشر مفعولا ظنّ، وثاني أعلم و[ظنّ][1] وثالثه، ولولا أن الخامس عشر ما نصب على التشبيه بالمفعول به كالحسن الوجه وكمنصوب دخل في قول بعض نحو: دخلت الدار.

(وَهِيَ المَفْعُولُ بِهِ) [2] قدمه لأنه أصل المنصوبات[3]، ولأنه ينوب عن الفاعل، وهو أولى بالنيابة/[4] [من غيره][5]، ولأن مفعولي "ظَنَّ" عمدة، وكذلك ثاني وثالث "أَعْلَمَ"، وقد يُضمُّ المفعول به، ويُفتحُ الفاعل، فقيل المضموم فاعل، والمنصوب مفعول اصطلاحا، وبطريق القلب، وقيل المضموم مفعول مقدر النصب، والمنصوب فاعل مقدر الرفع نحو: كسر الزجاجُ الحجرَ. بضم الزجاج، وفتح الحجر، وهو عند بعضهم مقيس حيث لا لبس[6]، وقيل قدم المفعول به لأنه أحوج إلى النصب؛ لأنه يقع بينه وبين الفاعل التباس لولا النصب. (وَالمَصْدَرُ) [7] قدّمه على الظرف لأن معناه هو نفس حدث عامله، ولأنه المفعول حقيقة [8]. (وَظَرْفُ الزَّمَانِ) [9] قدمه لأن معناه جزء جزء من معنى الفعل، فإنه يدل على الزمان بالوضع بخلاف ظرف المكان، فإن الفعل يدل عليه إلزاما، وزعم بعض أنه قدمه لشدة احتياج الفعل إليه. (وَظَرْفُ المَكَانِ) [10] وقدمهما لأن أصل المفعولية موجود فيهما بلا واسطة، بخلاف المفعول معه والمفعول من أجله والمنادى فإنها مفاعيل بالواسطة الواو، ولام التعليلية ونحوها المنوية وحرف النداء، قدم ظرف المكان على الحال، لأنّ دلالة الفعل عليه التزامية كما مرّ، والحال ليس كذلك.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص9.

(3) قال الرضي: " وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل، أشد منه لسائر المنصوبات " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص219).

(4) بداية الصفحة (86/ب) من النسخة (ج).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) سبق الكلام على المسألة، وقد فصّل السيوطي فيها. ينظر: همع الهوامع (ج2/ص6).

(7) ينظر متن الآجرومية ص9.

(8) قال ابن السراج: " هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك: قام زيد وفعل زيد قياماً سواء، وإذا قلت: ضربت؛ فإنما معناه أحدثت ضرباً، وفعلت ضرباً، فهو المفعول الصحيح " الأصول في النحو (ج1/ص159).

(9) ينظر متن الآجرومية ص9.

(10) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(وَالحَالُ) [1] قدمه على التمييز، لأنه قد ينوب عن الخبر، ويأتي غير ذلك ككونه عمدة معنى لا اصطلاحا، نحو: ﴿لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾[2]، وكذلك منه ما يُبنى. (وَالتَّمْيِيزُ) [3] قدمه لاشتراكه مع الحال في التنكير والتبيين وغير ذلك.

وقيل قدم التمييز لأنه لا يهمل إلى رفع أو جرّ، وقد يجر بمن نحو: أكرم به من رجلٍ، وشبر من حرير، بخلاف اسم "لا" فإنه قد تهمل عنه "لا" [بخلاف][4]، والمستثنى، فإنه قد يكون غير منصوب نحو: ما قام القوم إلا زيدٌ. زيدٌ.

(وَالمُسْتَثْنَى) [5] قدمه على اسم لا لأنه إنما يبنى منه ما يبنى قبل كونه مستثنى ولا يوجب الإستثناء البناء بخلاف النفي بـ"لا"، فإن لا يبنى اسمها المفرد، والأصل الإعراب، والمستثنى يبقى على إعرابه السابق، ولأن من المستثنى ما هو مستثنى من المفعول به. (وَاسْمُ "لاَ")[6] قدمه على المنادى/[7] لأن لا عاملة وحرف النداء غير غير عامل، بل المنادى نائب على العامل، والمنادى قدمه على المفعول لأجله لكثرته، ولاشتراكه مع اسم لا في البناء، إذا كان مفردا، والإعراب إذا لم يكن مفردا. (وَالمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ) [8] أخّره، لأنه قليل بالنسبة، ولأنه بالواسطة، بالواسطة، وأخر عنه المفعول معه لأنه أقل. (وَالمَفْعُولُ مَعَهُ) [9] قدمه لأن ما بعده قد ذكر.

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(2)(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلاَ جُنُبًا إِلاَّ عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ﴿٤٣﴾) [سورة النساء آية 43].

(3) ينظر متن الآجرومية ص10.

(4) زائد في النسخة (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص10.

(6) ينظر متن الآجرومية ص10.

(7) بداية الصفحة (62/أ) من النسخة (ب).

(8) ينظر متن الآجرومية ص10.

(9) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(وَخَبَرُ "كَانَ" وَأَخَوَاتِها، وَاسْمُ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا) [1] قدمهما لأنهما غير تابعين،/[2] والتابع فرع، ولأنهما عمدتان. (وَالتَّابِعُ لِلمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ: النَّعْتُ وَالعَطْفُ) [3] (57/ب)

(وَالتَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ) [4]. وأيضا أخر خبر "كان"، واسم "إن" والتابع لذكرها فيما مر.

(بَابُ المَفْعُولِ بِهِ) [5]

"ال" فيه موصولة اسم بدليل عود الضمير إليها وهو هاء به، أو هو عائد إلى الموصوف محذوف، أي الاسم المفعول به، كذا يقال[6].

وقد يقال المفعول به كله اسم واحد، لأن أصله أنّ "ال" فيه موصولة اسم، والموصوف محذوف، والهاء تعود إلى أحدهما، لكن جعل المجموع اسما واحدا، ولا يقدر الموصوف بعد ذلك، ولا دلالة فيه على الحدث، وكذلك يقال فيما أشبه ذلك، قيل: قدم المفعول به، لأن طلب الفعل أشدّ من طلبه لغيره من المنصوبات.

(المَفْعُولُ بِهِ هُوَ الاِسْمُ) [7] تحقيقا، نحو: أكرمت زيدًا. وكما مثل وتأويلا نحو: أحببت أن نأتي. وقد يدخل هذا في الأول لأن المفعول هو الإتيان المنوي من قولك: أن نأتي[8]، لكن لما ناب عنه أن نأتي، سمي أن أن نأتي مفعولا أو حكما نحو: علمتك تجيءُ. فجملة تجيء في حكم جائياً.

وبعض يعبر عن هذه بأنها اسم تأويلا، وأما قولك: قال زيد: قام عمرو.

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(2) بداية الصفحة (87/أ) من النسخة (ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص10.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(5) ينظر متن الآجرومية ص10.

(6) قال الرضي: " الدليل على أن هذه اللام موصولة: رجوع الضمير إليها في السعة، نحو: الممرور به: زيد، أجاب المازني بأن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر ". شرح الرضي على الكافية (ج3/ص 12).

(7) ينظر متن الآجرومية ص10.

(8) ورد في النسخة (ب): (تأتي) عوضا عن (نأتي)، كذا وفي الفعلين بعدها.

[فمجموع قام عمرو][1] اسمٌ، لا بالتأويل ولا بالحكم، لأن المراد هذا اللفظ نعم أصله جملة، ولا يقال: أن إطلاق الاسم على التأويلي والحكمي والحقيقي فيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه واستعمال المجاز في الحد لأنا نقول: ذلك جائز عند بعض ويشترط الإستعمال المجازي في الحد أن يكون مشتهرا وأولى من ذلك أن يقال الاسم بالتأويل حقيقي فالمراد الاسم بلا تأويل والاسم بعد التأويل ولا شك أنه بعد التأويل [اسم][2] [اسم][2] [حقيقي][3] وكذا دخلت الجملة التي هي مفعول لغير القول فنقول المفعول اسم هي في موضعه/[4]، فتجيء في: علمتك تجيء، نائب عن جاءيا .

(المَنْصُوبُ) [5] لفظا كما مثله الظاهر أو محلا كأمثلة للضمير، ونحو أكرمت هذا، وأكرمت الذي جاء، ونحو ذلك من المبنيات، أو تقديرا نحو: أكرمت موسى، وأكرمت غلامي، وما ضربت من رجل، ونحو ذلك من المعربات المقدر إعرابها، والجملة الواقعة مفعولا داخلة في الثاني على قول، وهو أصح .

وفي إطلاق المنصوب على ذلك استعمال اللفظ في حقيقته، وهو المعرب اللفظي/[6]، والتقديري، ومجازه وهو المبني، وقد يقال المراد بالاسم الاسم تحقيقا، وبالمنصوب المنصوب تحقيقا، ويدخل غير التحقيقي بالتبع، ولا يكون الحد بذلك غير جامع لجواز قصد تعريف نوع خاص، ولجواز كون الحد غير جامع، وغير مانع عند المتقدمين .

وفي جواز نصب الفاعل ورفع المفعول قياسا خلاف إذا أمن اللبس؛ حقّق بعض المتأخرين المنع .

وبعضهم يعده قلبا، فعليه بإعراب ذلك المرفوع هو أنه فاعل، والمنصوب مفعول، والمعنى على العكس وبعض لا يعده قلبا، وفي القلب أقوال ثالثها لإجازة إن أفاد نكتة غير نكتة القلب، وناصب المفعول به ما

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(2) زائد في النسخة (ب) .

(3) ورد في النسخة (ب): (حقيق) عوضا عن (حقيقي) .

(4) بداية الصفحة (62/ب) من النسخة (ب) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص10 .

(6) بداية الصفحة (87/ب) من النسخة (ج) .

تسلط عليه من فعل أو اسم أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول أو اسم فعل، أو مصدر أو اسمه أو حرف النداء عند بعض نحو: زيد مُعطى درهما غدا أو الآن، والظاهر أن من يقول رافع الفاعل الإسناد،(58/أ)

يقول ناصب المفعول به الإسناد الإيقاعي[1] وهو معنى المفعولية هنا[2]، وهو قول خلف الأحمر[3]، وحجته أن المفعولية صفة قائمة بالمفعول به فكونها الناصبة أولى من غيرها .

وقال هشام[4] ناصبة الفاعل، لأن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما، والدوران يفيد العلة [5] .

وقال الفراء: ناصبة الفعل والفاعل، لأنهما ككلمة[6] .

ويرد قول خلف أن الأصل في العامل أن يكون لفظيا، وأن لا يكون معنى قائما بالمفعول، ويرد قول هشام أن العلة لا يجب أن تكون هي المؤثرة، وإنه قد لا يوجد الفاعل بالبناء للمفعول، فيبقى المفعول منصوبا مع ذلك إذا تعدى لإثنين أو ثلاثة، ويردّ قول الفراء أنه لا حاجة إلى تنزيلها منزلة شيء واحد في العمل والفعل لا يصدر من فاعلين.

---

(1) والمسألة محل خلاف بين الكوفة والبصرة. قال السيوطي رحمه الله: "وقولي: وقيل: ينصب الكل تشبيها به أشرت إلى ما ذكره أبو حيان في شرح التسهيل؛ أن انقسام المفعول إلي مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا، وإنما مشبه بالمفعول" همع الهوامع (ج2/ص5-6) .

(2) " وقال خلف (يقصد خلف الاحمر): معنى المفعولية أي كونه مفعولا. كما قال في الفاعل: إن عامله كونه فاعلا" المصدر نفسه (ج2/ص5) .

(3) خلف الاحمر (ت نحو 180 هـ - 796 م) خلف بن حيان، أبو محرز، المعرو ف بالاحمر: راوية، عالم بالادب، شاعر، ومعلم أهل البصرة، وله (ديوان شعر) وكتاب (جبال العرب)(مقدمة في النحو - ط) . ينظر: الأعلام للزركلي (ج2/ ص310) .

(4) هشام بن معاوية (ت 209 هـ = 824 م) أبو عبد الله، الكوفي: نحوي، ضرير. من أهل الكوفة. من كتبه " الحدود " و " المختصر " و " القياس القياس " كلها في النحو. ينظر: الأعلام للزركلي (ج8/ ص88) .

(5) " اختلف في ناصب المفعول به؛ فالبصريون على أنه عامل الفاعل الفعل أو شبهه، وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل" همع الهوامع (ج2/ص5) .

(6) " وقال الفراء هو الفعل والفاعل معا " المصدر نفسه (ج2/ص5) .

(الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ) [1] أي الذي يتعلق به الفعل اللغوي، فخرج الذي هو نفس الفعل، وهو المفعول المطلق، والذي يقع فيه الفعل، وهو الظرف، والذي/[2] يقع معه، وهو المفعول معه والذي يقع لأجله، وهو المفعول لأجله.

وجعل بعضهم الباء بمعنى على ولا حاجة إليه؛ لإمكان جعلها للإلصاق كما رأيت، وسواء في المفعول [به][3] أن يكون متأخرا مذكوا هو وناصبه، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَرَكِبْتُ الفَرَسَ) [4]. وذلك هو الأصل، أو متقدما عن الفاعل نحو : ضربَ عمرًا زيدٌ، وعن الفعل/[5] [أيضا][6] نحو: ﴿ فَرِيقاً هَدَىٰ ﴾[7] ونحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[8].

أو محذوفا لما مر في حذف الفاعل نحو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[9].أي وما قلاك، أومحذوفا ناصبه نحو: ﴿ قَالُواْ خَيْراً ﴾[10]، أي أنزل خيرا، أو محذوفين نحو: في الدار. في جواب من قال: أين أكرمت زيدا .أي أكرمته في الدار.

ويجب تأخيره على الفاعل إن خيف التباسه بالفاعل لخفاء الإعراب في النطق، إذا كان ذكره بالنطق، أو في الكتابة إذا كان ذكره بالكتابة، ويزول بالضبط بالقلم، ولكن قد ينسخه ناسخ ولا ينقل الضبط.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص10.

(2) بداية الصفحة (63/أ) من النسخة (ب).

(3) زائد في النسخة (ب).

(4) ينظر متن الآجرومية ص10.

(5) بداية الصفحة (88/أ) من النسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7)(﴿ فَرِيقاً هَدَىٰ وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾) [سورة الأعراف آية 28].

(8)(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾) [سورة الفاتحة آية 4].

(9)(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾) [سورة الضحى آية 3].

(10)(﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ ٱلآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾) [سورة النحل آية 30].

وأجاز ابن الحاج [1] تقديمه على الفاعل[2]، وهو باطل، لأن الذي هو من مقاصد البلغاء الإجمال لا الإلباس، الإجمال ما يقع فيه الاحتمال، والإلباس ما هو نفس المحذور[3]، ويجب تأخيره أيضا إن كان الفاعل الفاعل ضميرا متصلا، لو كان المفعول محصورا فيه الفعل نحو: إنما ضربَ زيدٌ عمرا .

ويجوز التقديم إن كان الحصر بـ "إلا"، ولم يكن لبس، فلا تقول إذا أردت حصر الضرب في عيسى: ما ضَرب إلا موسى عيسى،[أو: إنما ضرب موسى زيد] [4] .

ويجوز: ما ضرب إلا عمرا زيد، وتقديم المفعول المحصور بـ"لا" منعه بعض مطلقا، وكذا [الخلف][5] في وجوب تقديم الفاعل [إذا كان][6] محصورا فيه الفعل [المنصوص عليه إن المحصور فيه يتاخر فاعلا كان أو مفعولا به أو مفعولا له، أو غير ذلك، نحو: ما ضرب عمرا إلا زيدا، وإلاّ أنا، وإنما ضرب عمرا زيدا وأنا، وذلك في الحصر في الفاعل، ومن الحصر في المفعول: ما ضرب زيدا إلاّ عمرو، أو: أما ضرب زيد عمرا، وإنّما ضربت عمرا، وقد يتقدم المحصور فيه بإلا لدليل، نحو: ما ضرب إلاّ عمرا زيدٌ، فتقديم المفعول به

---

(1) ابن الحاج (1174 - 1232 هـ = 1760 - 1817م) حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون السلمي المرداسي، أبو الفيض، المعروف بابن الحاج: الحاج: أديب فقيه مالكي، من أهل فاس. له كتب، منها (حاشية على تفسير أبي السعود)(تفسير سورة الفرقان)(منظومة في السيرة) على نهج البردة، في أربعة آلاف بيت،(المقامات الحمدونية - خ)،(حاشية على شرح المكودي للالفية) . ينظر الأعلام للزركلي (ج 6/ص233) .

(2) قال ابن عقيل: " وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال لأن العرب لها غرض فى الالتباس كما لها غرض في التبيين " وشرح صاحب منحة منحة الجليل الأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد: " الذي ذَكَرَ ذلك هو ابنُ الحَاجِّ، وقد أَخْطَأَ الجَادَّةَ " شرح ابن عقيل (ج2/ص99) .

(3) وقال: "فإنَّ العربَ لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ مِن أغراضِها الإلباسُ؛ إذ مِن شأنِ الإلباسِ أنْ يُفْهِمَ السامعَ غيرَ ما يُرِيدُ المتَكلِّمُ، ولم تُوضَعِ اللغةُ إلا للإفهامِ، وما ذَكَرَه ابنُ الحاجِّ لِتَدْعِيمِ حُجَّتِهِ مِمَّا جاءَ عن العربِ كُلُّه ليسَ مِن الإلباسِ في شيءٍ، وإنما هو من بابِ الإجمالِ، فلمَّا الْتَبَسَ عليه الفرقُ بينَ الإلباسِ والإجمالِ لم يُفَرِّقْ بينَ حُكْمِهما" المصدر نفسه (ج2/ص99) .

(4) زائد في النسخة (ب) .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

المحصور فيه في قوله[1]:

..... ** فَمَا زَادَ إِلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

برفع كلام ونصب ضعف وقوله[2]:

وَلمّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ ** .....

ونحو: ما ضرب إلا زيد عمرا، بتقديم الفاعل كقوله[3]:

فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ** .....

وقوله[4]:

مَا عَابَ إِلَّا لَـئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ** .....

وإن لم يكن دليل بأن كان الحصر بإنما أو بإلاّ، ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ/[5]، وأجاز الكسائي تقديم المحصور بـ"لا" مطلقا لما تقدم[6].

---

(1) العجز لقيس بن الملوّح، من الطويل والبيت: **زَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ * فَمَا زَادَ إِلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج7/ ص 142).

(2) صدر البيت لدعبل بن علي الخزاعي، من الطويل، وتمامه: **وَلَمّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ * وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلاَ أَهْلِ**. ديوان دعبل الخزاعي/ د:عبد الكريم الأشتر/ ص 414/مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ط2/ 1983م.

(3) صدر البيت لذي الرّمة، من الطويل، وتمامه: **فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا * أَهِلَّةُ أَنآءِ الدِّيَارِ وشامُها**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج7/ ص132)

(4) صدر البيت بلا نسبة، من البسيط، وتمامه: **مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ * وَلاَ جَفَا قَطُّ إِلاَّ جَبَّأٌ بَطَلاَ**. ينظر: المصدر نفسه (ج6/ ص101). ص101).

(5) بداية الصفحة (88/ب) من النسخة (ج).

(6) " فاعلا كان أو مفعولا لأمن اللبس فيه بخلاف "إنما " همع الهوامع (ج1/ص516).

ومنعه بعض البصريين مطلقا، واختاره الشلوبين والجزولي[1] حملا على إنما[2]، وأجاز جمهور البصريين، والفرّاء وابن الأنباري[3] تقديم المفعول المحصور[4]، لأنه في نية التأخير، ومنعوا تقديم الفاعل المحصور[5].

المحصور[5].

وقال بعض: إذا كان معا بعد "إلاّ" قُدّر للثاني عامل، فنحو: ما ضرب إلاّ زيدٌ عمرًا، على تقدير: ضرب عمرا، ونحو: ما ضرب إلا عمرا زيد، على تقدير ضربه زيد،] [6] ويجب تأخيره إن حصر فيه بإنما وتقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل كثير مقيس نحو: [أكرم][7] عبده عمرو، وتقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول شاذ غير مقيس ضرورة، وقيل مقيس ضرورة وسعة [8].

---

(1) الجزولي (540 – 607 هـ = 1145 – 1210 م) عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى: من علماء العربية. من كتبه " الجزولية – خ " رسالة في النحو، و" شرح أصول ابن السراج " و" شرح قصيدة بانت سعاد – ط " و" الامالي " في النحو، و" مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي ". ينظر الأعلام للزركلي (ج5/ص 104).

(2) " واعلم أن المحصور بإنما لا خلاف في أنه يجوز تقديمه. . .وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا. " شرح ابن عقيل (ج2/ص104).

(3) الانباري (513 – 577 هـ = 1119 – 1181 م) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري، أبو البركات، كمال الدين الانباري: من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. كان زاهدا عفيفا، له(نزهة الالباء في طبقات الأدباء – ط)و(الاغراب في جدل الاعراب –ط) و(أسرار العربية – ط) و(لمعة الأدلة – خ) في علم العربية، و(الانصاف في مسائل الخلاف – ط) في نحو الكوفيين والبصريين، جزآن. ينظر الأعلام للزركلي(ج 3/ص 327).

(4) ينظر: همع الهوامع (ج1/ص517).

(5) وقد أجمل ابن مالك بقوله: **وأَخِّر المفعولَ إنْ لَبسٌ حُذِرْ * أو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنْحَصِر.**

وما بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّما انْحَصَرْ * أَخِّرْ، وقدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ. متن الألفية ص16.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ورد في النسخة (ب): (أكرمه) عوضا عن (أكرم).

(8) قال ابن عقيل: " شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: خاف ربَّه عُمر، فربَّهُ مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر، وهو الفاعل. وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا؛ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول،

واختلف في تقديم الفاعل الملتبس بضمير ما اتصل [بالمفعول][1] نحو: ضربَ أبوها غُلامَ هِندٍ[2].

والصحيح الجواز في هذا، والمنع في الذي قبله، ويجوز تقديم المفعول على الفعل حيث امتنع تقديمه على الفاعل للحصر بـ"إنما"، ويجب تقديم المفعول على الفعل؛ إذا كان له الصدركاسم الاستفهام، واسم الشرط، و"كم" الخبرية والمضاف إليهما، ومجرور "رُبَّ"،/[3] ويمتنع حذف المفعول المحصور والمسوق جوابا (58/ب) لسؤالٍ نحو: زيدا، في جواب: منْ أكرمتَ؟ وفي: إيّاك والأسدَ، ويجب حذف ناصبه[4] في الاشتغال مطلقا، والتحذير بشرط العطف والتكرير، أو ذكر "إيّ" مع من نحو: إياك من الأسد، ونحو: الأسدَ الأسدَ، و[كذا][5] الإغراء بشرط العطف أو التكرير نحو: أخاك أخاك، ونحو: أخاك وأباك أي الزمهما، والمثل [التكرير][6] نحو: الكِلابَ عَلَى البَقَرِ[7]، أي أرسل الكلاب، والمراد: دع الناس وأمرهم، وما جرى مجرى المثل نحو: ﴿ إِنتَهُواْ خَيْراً ﴾[8] أي واتوا خيرا، في أحد أوجه ذكرتها في التفسير[1] وغيره، والنداء إن قلنا العامل فيه فعل محذوف لأحرف النداء.

لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظا " شرح ابن عقيل (ج2/ص105). وقال الرضي: " وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابن جني كما تقدم "وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص 196).

(1) زائد في النسخة (ب).

(2) قال ابن عقيل: " لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم، كان كعوده على ما رتبته التقديم، لأن المتصل بالمتقدم متقدم " شرح ابن عقيل (ج2/ص105).

(3) بداية الصفحة (63/ب) من النسخة (ب).

(4) اللفظة غير واضحة في (ب)، وهي أقرب إلى كلمة (صاحبه).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) زائد في النسخة (ب).

(7) وهو مثل يضرب لمن يحرّض بين المتخاصمين. ورد في شرح الرضي على الكافية (ج4/ص343).

(8)(إِنتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧٠﴾) [سورة النساء آية 170].

(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ) [2] .

(فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) [3] أي مثال للظاهر ما تقدم ذكره، أو الظاهرمثل ما تقدم ذكره، ووجه أولى من ذلك أن يراد[4] بما تقدم ذكره عموم قوله نحو: ضربتُ. . .إلخ. فلا يقدر مضاف.

(وَالْمُضْمَرُ/[5] قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ: فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوُ:ضَرَبَنِي) [6] بسكن الياء وفتحها وهي ضمير المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا، والأصل فيها السكون، وقيل الفتح، وقيل السكون أصل الأول، والفتح ثان، لأن الأصل في البناء السكون، والأصل فيما هو على حرف واحد الفتح.

قلت: والحق أن الأصل فيها السكون، وإنما ينبغي أن يقال الفتح أصل ثان للكلمة الواقعة أول الكلام كـ"لام" الإبتداء، وواو العطف، [وإنما فتحت الياء تقوية لا بناء][7]، ويجوز حذف الياء وإبقاء نون الوقاية نحو : ﴿يَهْدِين﴾ و ﴿يَشْفِين﴾ و ﴿يُحْيِين﴾ [8] [﴿وَإِيَّىَ فَارْهَبُونِ﴾و﴿وَإِيَّىَ فَاتَّقُونِ﴾[9] ﴿فَإِيَّىَ فَاعْبُدُونِ﴾[10]] [11] فإيّا منصوب على الاشتغال، والشاغل ياء المتكلّم

---

(1) فسّر (انتهوا) قياسا على قوله تعالى: (وما نهاكم عنه فانتهوا) الحشر /7 فقال: لم يشتهر نهاه عن غنيمة، أو نهاه عن فيء، فنقول: الأَولى إبقاء الإيتاء على ظاهره من الإعطاء من المال، ويُردّ إليه ما بعده على حذف مضاف، أي: وما نهاكم عن أخذه، فانتهوا عنه. تيسير التفسير (ج14/ص 441).

(2) ينظر متن الآجرومية ص10.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(4) ورد في النسخة (ب): (مراد) عوضا عن (يراد).

(5) بداية الصفحة (89/أ) من النسخة (ج).

(6) ينظر متن الآجرومية ص10.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8)﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾ [سورة الشعراء آية 78 79 80 81!"

(9)﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [سورة البقرة آية 40-41].

(10)﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة العنكبوت آية 56].

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

محذوفة بدليل النون، [ويجوز حذف نون الوقاية وإبقاء الياء][1]، من نحو: ضربني ويضربني واضربني للضرورة، وسواء في الظاهر والضمائر المتصلة والمنفصلة عمل فيها الماضي أو المضارع أو الأمر، وتبدل جيما مطلقا عند بعض قضاعة[2] نحو: (ضربتج) بفتح الجيم وسكونها، وبعضها يبدل جيما بعد العين فقط، ويسمى هذا عجعجة[3] قضاعة ، وسواء ذلك في الفعل والاسم. (وَضَرَبْنَا) [4] للمتكلم مذكرا أو مؤنثا ومن معه أو للواحد المتكلم مذكرا أو مؤنثا .(وَضَرَبَكَ) [5] هذا الكاف ضمير المذكر المخاطب.

(وَضَرَبَكِ) [6] بكسر الكاف، وهي ضمير المخاطبة [7]، وفُتحت كاف المذكر، وكسرت كاف المؤنث، المؤنث، لأن الفتح خفيف، فخُص به المذكر لكثرة خطابه [ولِمَزِيّته][8]، ولأن المؤنثة [9] أَلْيق بالكسْر لتسَفُّله، وبعض العرب يوصل كاف المؤنث بالياء ساكنة، وبعض تميم تبدلها شينا مكسورة مع الفعل والاسم والحرف، قرأ بعضهم: قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا . وتسمى هذه/[10] [اللغة][11] الكَشْكَشَةَ[1]، أو بعض بعض بني بكر[2] يُبدلونها سينا ، فيكون نحو: ضَرَبَسِ أَبُوسِ، وتسمى هذه اللغة الكَسْكَسَةَ[3] .

---

(1) عوّضت في النسخة (ب) الجملة ما بين المعقوفتين بقوله: (أو تحذف نون الوقاية) .

(2) شعب عظيم اختلف النسابون فيه، فقالوا: من حِميَر من القحطانية، وقالوا: هم من العدنانية، غلب عليهم اسم أبيهم فقيل لهم: قضاعة، وهم: بنو قضاعة بن مالك بن عمرو بم مرّة بن زيد بن مالك بن حمير. كانت ديارهم في الشحر ثم في نجران ثم في الحجاز، ثم في الشّام. واستعملهم الروم على بادية العرب هناك. ينظر: معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة (ج3/ص 957) .

(3) " والعَجْعَجة في قضاعة: كالعَنْعَنة في تميم يُحَوّلون الياء جيماً مع العين، يقولون: هذا راعِجَ خرج مَعِجْ أي راعِيّ خرج مَعِي " لسان العرب (ج9/ص51) باب عجج. ويراجع المزهر للسيوطي (ج1/ص222) باب معرفة الرديء المذموم من اللغات.

(4) ينظر متن الآجرومية ص10 .

(5) ينظر المصدر نفسه ص 10 .

(6) ينظر المصدر نفسه ص 10 .

(7) ورد في النسخة (ب): المخاطبة بالتاء .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(9) ورد في النسخة (ب): المؤنثة بالتاء، وهو أقرب للمعنى .

(10) بداية الصفحة (64/أ) من النسخة (ب) .

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(وَضَرَبَكُمَا) لمخاطبين أو مخاطبتين أو مخاطب أو مخاطبة، وضمت الكاف للميم بعدها لقرب الميم من الواو، وأصلها الفتح إذا كانت للمخاطبين أومخاطب ومخاطبة والكسر إذا كانت للمخاطبتين، والضمير الكاف، والميم زائدة والألف علامة على أن المراد بالكاف شيئان، وزيدت الميم؛ لئلا يتوهم أن الكاف للواحد/[4]، وأن الألف للإشباع، وخص بالزيادة لأنها تكون في الجمع والتثنية جمع في المعنى من جهة اللغة، وما بين الإثنين والثلاثة شيء، وقيل الميم والألف معا علامة الإثنين.

(وَضَرَبَكُم) [5] للجماعة المخاطبين ذكورا أو [معهم إناث][6] أو لذكر واحد مع إثنتين فصاعدا، والصحيح أن الضمير الكاف والميم حرف يدل على أن الكاف للجماعة، وأصل هذه الكاف الفتح وضمت للميم وقيل مجموع الكاف (59/أ) والميم والألف في (ضَرَبَكُمَا) [7] ومجموع الكاف، والميم في (ضَرَبَكُمْ) [8] ضمير، وأصل هذه الميم السكون، وتضم باختلاس للساكن بعدها، وبإشباع لهمزة قطع، وبعض يضمها بلا إشباع وبعض يسكنها مالم يأت ساكن بعدها.

---

(1) والكَشْكَشَةُ: لغة لربيعة، وفي الصحاح: لبني أَسد، يجعلون الشين مكان الكاف، وذلك في المؤنث خاصة، فيقولون عَلَيْشِ ومِنْشِ وبِشِ؛ وينشدون: **فَعَيناشِ عَيْناها، وجِيدُشِ جِيدُها * ولكنَّ عظمَ الساقِ مِنْشِ رَقِيقُ.** لسان العرب (ج12/ص96) باب كشش. ويراجع المزهر للسيوطي (ج1/ص221) باب معرفة الرديء المذموم من اللغات.

(2) قال الشّيخ اطفيش (بعضُ بني بكر)، لأنهم قبائل كثيرة منهم: بكر بن عامر، بطن من عذرة، بكر بن عبد مناة، بطن من كنانة، وغيرهم كثير.ينظر: معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة /ج1/ص 92.

(3) " الكَسْكَسَة: لغة من لغات العرب تقارب الكَشْكَشَة. وفي حديث معاوية: تَياسَروا عن كَسْكَسَة بكر، يعني إبدالهم السين من كاف الخطاب، تقول: أَبوسَ وأُمُّسَ أَي أَبوكَ وأُمُّك، وقيل: هو خاصٌّ بمخاطبة المؤنث، ومنهم من يَدَعُ الكاف بحالها، ويزيد بعدها سيناً في الوقف فيقول: مررت بِكِسْ أَي بكِ، واللَّه أَعلم". لسان العرب (ج12/ص88) باب كسس.ويراجع المزهر للسيوطي (ج1/ص221) باب معرفة الرديء المذموم من اللغات.

(4) بداية الصفحة (89/ب) من النسخة (ج).

(5) ينظر متن الآجرومية ص10.

(6) وردت في النسخة (ب) معكوسة: إناثا معهم.

(7) ينظر متن الآجرومية ص10.

(8) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(وَضَرَبَكُنَّ) [1] للمخاطبات، والضمير الكاف وأصلها الكسر، وضمت للنون القريبة من الميم، وهذه النون المشددة علامة على أن الكاف لجماعة الإناث وشدّدت، لأن كاف المخاطبين كثيرا ما يوصل بميم موصولة بواو.

والتحقيق أن المدغمة بدل من ميم تدل على مطلق الجماعة، والثانية على أن الجماعة جماعة إناث.

وقيل الكاف والنون ضمير. (وَضَرَبَهُ) [2] للواحد الغائب، والخطاب عند النحاة توجيه الكلام لشيء ولو ولو لغائب[3]، والغيبة عدم توجيهه إليه[4] ولو حاضرا، وهذه الهاء تمد بواو.

وبعض لا يمدها، وإن كان بعدها أو قبلها ساكن فلا مدّ. وإن حذف ساكن قبلها فالوجهان. والإسكان أيضا، وكذا الهاء المكسورة من حيث مدها بالياء وذلك في الفعل والاسم[5] والحرف وإذا وليت وليت ياء ساكنة أو كسرةً كُسِرَتْ. والحجازيون [6] يضمونها.

قرأ حفص [1]: ﴿وَمَآ أَنسِينِيهُ﴾[2]. و﴿عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾[3]. وحمزة [4]: ﴿قَالَ لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوٓاْ﴾[5].

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(3) قال الرضي: " وأما أداء ألفاظ الغيبة معنى الخطاب، فلم يجئ إلا مع حرف الخطاب، نحو: يا زيد، فمن ثمة لم يجز: ما مثلك تقول بالخطاب، كما جاز في المثنى: ما مثل أخيك وأبيك يقولان، وفي التأنيث، كقوله عليه الصلاة والسلام: (ما رأيت مثل الجنة نام طالبها)" شرح الرضي على الكافية (ج3/ص256).

(4) ورد في النسخة (ب): (إليها) مؤنّثة.

(5) ورد في النسخة (ب) معكوسا: (الاسم والفعل)

(6) الحجاز جبل ممتد يحجز بين غوَر وتهامة ونجد، والحجازيون هم من القبائل التي تسكن تلك المنطقة في صحراء الحجاز في شبه الجزيرة العربية. للاستزادة ينظر: مراصد الاطّلاع على أسماء المكنة والبقاع/ للبغدادي (ج1/ ص381).

وبعض النحاة يمدونها بعد ساكن مالم يكن حرف علة [6]، وتسكن أو تخلص[7] حركتها/[8] بين متحركين عند عقيل[9] وكلاب[10]، وهذا يختص عند بعضهم للضرورة [11].

(وَضَرَبَهَا) [12] للغائبة أو للجماعة نحو: الرجال أو الهنود أو الهندات ضربتها بتأويل الجماعة والجماعة مفرد مؤنث. (وَضَرَبَهُمَا) [1] للغائبين والغائبتين أو غائب وغائبة وفي الضمير ما في الضمير من ضربكما . ولولم

---

(1) حفص بن سليمان(90 – 180 هـ = 709 – 796 م)حفص بن سليمان بن المغيرة الاسدي بالولاء، أبو عمر، ويعرف بحفيص: قارئ أهل الكوفة.بزاز، نزل بغداد، وجاور بمكة. وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، وهو ابن امرأته وربيبه، ومن طريقه قراءة أهل المشرق.ينظر: الأعلام للزركلي (ج 2/ ص 264) .

(2)(قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَينِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾) [سورة الكهف آية 62].

(3)(إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾) [سورة الفتح آية 10].

(4) حمزة القارئ (80 – 156 هـ = 700 – 773 م) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات: أحد القراء السبعة. كان من موالي التيم فنسب إليهم، كان عالما بالقرآت، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. ينظر: الأعلام للزركلي (ج 2/ ص 277) .

(5)(إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿٩﴾) [سورة طه آية 9].

(6) قال الصبان: " وتشبع حركتها بعد متحرك، ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً عند المبرد والناظم (يقصد ابن مالك)، وبقيد كونه حرف علة نحو "عليه" و"رموه" عند غيرهما، والراجح الأول،" حاشية الصبان (ج1/ص188) .

(7) ورد في النسخة (ب): [تخلس] بالسين المهملة عوضا عن الصاد .

(8) بداية الصفحة (64/ب) من النسخة (ب) .

(9) عُقَيل بن مرة: بطن من بني زيد، من حرام بن جُذام، من القحطانية، وهم: بنو عقيل بن مرّة. كانت مساكنهم الحوف من الشّرقية. جاء في الهامش: يقال لهم العقيليون. معجم قبائل العرب (ج2/ص 801) .

(10) كلاب بن ربيعة: بطن عظيم من عامر بن صعصعة، من العدنانية، وهم: بنو كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية. كانت ديارهم بالرّبذة في جهات المدينة النبوية وفدك والموالي، لهم في الجزيرة الفراتية صيت. معجم قبائل العرب (ج3/ص989) .

(11) قال الصبان " (والهاء) تضم هذه الهاء إلا أن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين، أما هم فيضمونها وبلغتهم، قرأ حفص ﴿وما أنسانيهُ﴾ و﴿بما عاهد عليهُ الله﴾، وحمزة ﴿لأهلهُ امكثوا﴾،. . . .وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب اختياراً" حاشية الصبان (ج1/ص188) .

(12) ينظر متن الآجرومية ص10 .

ولولم يفصل بين الهاء والالف لالتبس بضمير الغائبة. (وَضَرَبَهُمْ) [2] للغائبين والضمير الهاء والميم/[3] علامة الجماعة، وقيل الضمير هما معا، وفي تحريك ميمه ما في تحريك ميم ضربكم وقد تكسر الميمان قبل ساكن. (وَضَرَبَهُنَّ) [4] للغائبات وأصل الهاء الكسر لأن من علامات التأنيث الكسر، وضمت للنون، وفي الضمير هنا ما في (ضَرَبَكُنَّ) [5]، وما ذكرت من أصل الكسر أو الفتح في ذلك كله بناء على أنه ليس الضمير هو المجموع.

(وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ) [6] ولا ينفصل الضمير ما أمكن الاتصال لأن المتصل أخصر. والغرض من وضع الضميرِ الاختصارُ، فهو ينفصل للضرورة وتأخير عامله وللحصر بلا أو إنما ولحذف عامله ولكونه معنويا، كقولك: أنا زيد. في الرفع فإن الإبتداء معنى لا يتصل به اللفظ، ولرفعه أو نصبه بمصدر أو باسمه، ومعنى الإضافة غير معنى النصب والرفع، فلا يقال: يجوز: أعجبَني ضربُ الأميرِ إياكَ، لإمكان ضربك الأمير بالرفع للأمير على الفاعلية، للضرب، لأنّا نقول: معنى الإضافة غير معنى النصب، وللفصل بمفعول آخر أو متبوع (59/ب) أو إضافة نحو: الدراهم زيد تعطيه إياه. ونحو: ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[7]. وأعجبني إكرام اليوم إياك. بإضافة المصدر إلى زمانه، ولكون رافعه جاريا على غير ما هو له مطلقا عند البصريين، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين[8].

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(3) بداية الصفحة (90/أ) من النسخة (ج).

(4) ينظر متن الآجرومية ص10.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(7)﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُومِنُواْ بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَآءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [سورة الممتحنة آية 1].

(8) قال الرضي: " وإن أمن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية، وأما البصرية فأوجبوه طردا، نحو: هند: زيد ضاربته هي " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص251) . . . .ثم قال في باب الضمائر من قسم المبنيات:" وأجاز بعضهم: الظانه أنا زيدا، والأولى أنه لا يجوز ذلك

ولكون عامله حرف نفي نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾[1].ولكونه تاليا واو المعية نحو: جئت وإياك. ولكونه تاليا إمّا المكسورة، ويجوز الوصل والفصل في ثان ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع.

والراجح الوصل إن كان العامل فعلا نحو: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾[2] و﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾[3].ولم يذكر سيبويه غيره [4]. والفصل إن كان اسما نحو: الدّرهم أنا معطيك إياه.

وإن كان الثاني خبر ناسخ أومفعوله، فالراجح الاتصال عند ابن مالك[5] والرماني[1] وابن الطراوة. والانفصال عند الإمام[2] والأكثر[3].

لما ذكرنا في باب الضمائر؛ أن ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما، وعند الأخفش: الظان أنا زيدا إياه، والظاني هو اياه: أخوك، أو: الظانيه هو :أخوك، كما مر" المصدر نفسه (ج3/ص46) ويراجع: التذييل والتكميل (ج4/ص 16).

(1)(ٱلَّذِينَ يَظَّهَّرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡۖ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ ۝٢) [سورة المجادلة آية 2].

(2)(فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ۝١٣٦) [سورة البقرة آية 136].

(3)(قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡۚ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ۝٢٨) [سورة هود آية 28].

(4) تفسير البحر المحيط: "وجاء الضمير هنا متصلاً بعد ضمير متصل كما تقدم في قوله: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾، وتقدم أنّ مذهب سيبويه فيه وجوب الاتصال" تفسير البحر المحيط لأبي حيّان (ج5/ص439).

(5) لكنه قال: "وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي ظنّ". شرح ابن عقيل على الألفية (ج1/ص102).

ووافقهم ابن مالك في "ظنّ" في "التسهيل"[4]، وإن اتحد الضميران غيبة أو خطابا أو تكلّما، وجب الفصل نحو: الدرهم زيدا أعطيته إياه. ويجوز الاتصال إن اتحد غيبة واختلف لفظهما. نحو: الدراهم زيدا أعطيتهوها أو أعطيتهاه [5].

(نَحْوُ: إِيَّايَ) [6] الضمير "إيّا" واللواحق هي حروف تدل على الخطاب والغيبة والتكلم والوحدة /[7] والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وقيل الكل ضمير.

وقال الخليل [رحمه الله] [8]: أن اللواحق ضمائر مضاف إليها إضافة/[9] العام للخاص، وهو ضعيف، لأنه لم يعهد إضافة الضمير، وأما فإياه وأيا الشواب فشاذ [10]، وهمزة " إيا" تكسر وتفتح وتقلب هاء مفتوحة ومكسورة، والياء تشدّد وتخفف، فهذه ثماني لغات قرأ بهن، إلا فتح الهاء مع تشديد الياء، فلم

---

(1) أبو الحسن الرماني (296 – 384 هـ = 908 – 994 م) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني: باحث معتزلي مفسر. من كبار النحاة. إصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو مئة مصنف، منها الأكوان " و" المعلوم والمجول " و" الأسماء والصفات " و"صنفة الاستدلال " في الاعتزال، سبعة مجلدات، كتاب " التفسير" و" شرح أصول ابن السراج " و" شرح سيبويه ". ينظر الأعلام للزركلي (ج4/ص317).

(2) يقصد الإمام النحوي ابن هشام الأنصاري، وقد مرّ التعريف به ص128.

(3) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام (ج1/ص 97)، وشرح بن عقيل (ج1/ص105).

(4) أحد كتب ابن مالك المشهورة، وهو شرح لكتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وسمّاه (شرح التسهيل) ط محققّة. في إشارة إلى أنّ ابن مالك قد عدل عن بعض آرائه النحوية في الكافية الشافية. ينظر: شرح الكافية الشافية (ج1/ص232) وشرح التسهيل(ج1/ص152).

(5) خلافا لابن مالك حيث قال بعدم جواز: (أعطيتهوه) ونحوها. انظر: شرح بن عقيل (ج1/ص105).

(6) ينظر متن الآجرومية ص10.

(7) بداية الصفحة (65/أ) من النسخة (ب).

(8) زائد في (ب).

(9) بداية الصفحة (90/ب) من النسخة (ج).

(10) وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو إيا لظهور الإضافة في قوله فإياه وإيا الشواب وهو مردود لشذوذه ولم تعهد إضافة الضمائر" همع الهوامع (ج1/ص205).

يقرأ به وأنكره بعض أصلا، فـ"يا" إياي هو الضمير الدال على الواحد المتكلم المذكر أو المؤنث، والياء بعده قرينة على ذلك[1].

(وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكُمَا وَإِيَّاكُنَّ وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهَا وَإِيَّاهُمَا [2] وَإِيَّاهُمْ وَإِيَّاهُنَّ) [3] الكلام في هذه اللواحق كالكلام كالكلام فيما بعد ضرب من قولكم: ضَرَبْنَا وضَرَبَكَ. .إلخ غير أنها هنا حروف، والكاف هنالك ضمير، والهاء وكذا "نا".

فائدة: يتعدى اللازم بهمزة النقل، ويقال لها همزة التعدية[4] نحو: أفرحنا الله، والضعيف نحو: فرّحنا الله، الله، وهما مقيسان عند بعضهم[5]، وببناء المفاعلة منه كقوله[6]:

إذا سَايَرَتْ أَسْماءُ يَوْمًا ظَعِينَةً ** .....

ولو قلت سارت أسماء لكان لازما، لو للاستفعال نحو: استحسنت زيدا، ولو قلت حسن زيد لكان لازما، ورجوع الفعل على فعلت بفتح العين للغلبة. نحو:حسَنت زيد، بفتح السين. أي غلبته في الحسن، أحسنه بالضم، وفرَّحته بفتح الراء، أي غلبته في الفرح، أفرحه بضمها، وذلك مقيس كله، وبتضمين معنى

(1) وثبت عن سيبويه أنه جعل "إيا" منفصلة وما بعدها لواحق تدل على المفرد والمثنى والجمع في قوله: " وحدَّثني من لا أَتهمُ عن الخليل أنه سمع أَعرابياً أَعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ السِّتِّينَ فإِيّاه وإِيا الشَّوابِّ" الكتاب (ج1/ص 279).

(2) ساقط من (ب).

(3) ينظر متن الآجرومية ص10.

(4) قال فيها ابن عقيل:" وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنها تُصَيِّر ما كان فاعلا مفعولا، فإن كان الفعل قبل دخولها لازما، صار بعد دخولها متعديا إلى واحد نحو: خرج زيد وأخرجت زيدا. وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين، نحو: لبس زيد جبة، فتقول: ألبست زيدا جبة " شرح ابن عقيل (ج2/ص64).

(5) قال السيوطي: " وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياسا ممنوع، فإن مذهب سيبويه أن النقل بالهمز قياس في اللازم، سماع في المتعدي " الهمع (ج1/ص484).

(6) صدر البيت للشاعر جرير من الطويل،، وتمامه: **إذا سَايَرَتْ أَسْماءُ يَوْماً ظَعِينَةً * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّغِينَةِ أَمْلَحُ**: ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج2/ ص 107). اللغة: والضغينة هي ما يقع في القلب من سوء الظن. والشّاهد فيه: التعدية بالزيادة في "سار" على وزن "فعل" إلى "ساير" على وزن "فاعل".

المتعدي نحو: ﴿ وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾[1] .أي لا تنووها، ورحبتكم الدار، بضم الحاء أي وسعتكم، وكذالك[2] رحبتكم الرحمة، ورحبكم المكان، وغير ذلك. وطلُع زيد اليمن بضم اللام، وطلعت مكة، وطلعوا المدينة، وغير ذلك. أي بلغه وبلغتها (60/أ) وبلغوها .

(1)(وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُۚ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٣﴾) [سورة البقرة آية 233].

(2) ورد في النسخة (ب): وكذاك.

(بَابُ المَصْدَرِ)[1]

اسم مكان ميمي[2] مجازي، أي الموضع الذي يصدر منه الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، وصفة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة، وكل ذلك مشتق من المصدر وفرع عنه على الصحيح. والفعل أصل في العمل لغيره عمل النصب والرفع.

والمصدر قسمان: أحدهما نحوي، وهو اسم منصوب بما يوافقه [لفظا أو معنى][3]/[4] أو معنى مؤكدا أو مبين لنوعه، أو مفيدا للعدد [فشمل اسم المصدر نحو: أعطيتُهُ عَطَاءً][5]، فنحو: جلست/[6] قعودا، وضربته كل الضرب، مما وافقه معنى، فإن القعود جلوس والكلّ واقعة على الضرب، كأنه قيل ضربته الضرب جميعا، ويسمى المصدر النحوي مفعولا مطلقا، وتسمية نحو كلّ في المثال مصدرا حقيقة عرفية خاصة، وإلا فليس شيء مشتق منه.

وقيل مجاز بواسطة النيابة. وعليه فالمصدر حقيقة نحو: ضربته ضربا، وأما ضربته كل الضرب ونحوه، فقيل يختص باسم المفعول المطلق.

وقيل يطلق اسم المفعول المطلق عليه وعلى نحو: ضربته ضربا حقيقة، وعليه فالمصدر والمفعول المطلق مترادفان، إن قلنا نحو: ضربته كل الضرب. أيضا يسمى مصدرا، وإلا فالمفعول المطلق أعم من المصدر[7]، ويكون عمومه مطلقا لصدقه على ضربته ضربا، واختصاصه بضربته كل الضرب ونحوه.

---

(1) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا باب المصدر. وقد حذف المبتدأ لسبق العلم به على الأرجح عند النحاة.

(2) يراجع تعريف المصدر الميمي في الكافي في التصريف ص 146-147.

(3) في النسخة (ب): [معنى أو لفظا].

(4) بداية الصفحة (65/ب) من النسخة (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) بداية الصفحة (91/أ) من النسخة (ج).

(7) قال ابن الحاجب: " ويكون للتأكيد والنوع والعدد، نحو: جلست جلوسا " " وجلسة، وجلسة، فالاول لا يثنى ولا يجمع، بخلاف " " أخويه ". قال الرضى: المراد بالتأكيد، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه، ومن وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا" شرح الرضي على الكافية (ج1/ص298).

والآخر صرفي[1] وهو الدال على مجرد الحدث مطلقا[2]، نحو: ضربته ضربا، وضربك حسنٌ، وكرهت ضربك، وتعجبت من ضربك، وهو يعم المصدر النحوي عموما مطلقا، إن قلنا المصدر النحوي لا يطلق على نحو: ضربته كل الضرب.

وإن قلنا يطلق عليه أيضا، فبينهما عموم وخصوص من وجه، لاجتماعهما في ضربت ضربا، واختصاص النحوي في ضربته كل الضرب والصرفي بـ: ضربُك حسنٌ، وكرِهتُ ضرْبكَ، وتعجبتُ من ضربِك.

وأما المفعول المطلق فإن قلنا بإطلاقه على نحو: ضربته ضربا، وكل الضرب، فبينهما عموم وخصوص من وجه، وإن قلنا على نحو: كلّ الضرب فقط، فبينهما تباين ودخل في الصرفي ما يسمى اسم مصدر بناء على أن مدلوله الحدث ولا بد من خلوه لفظا وتقديرا دون تعويض عن بعض ما في فعله مثل: عذَّبه عذابا، وتعجبت من عذابه، فإن العذاب فيه دال واحد ولم يعوض شيء عن الآخر.

وأما القتال فمصدر، ولو خلا عن ألف "قاتَل" بفتح التاء لأن ألفه مقدرة، فإن الأصل "قيتال" بإبدال الهاء ياء، وقد تذكر هذه الياء/[3]، [وكذا نحو: عدة بتخفيف الدال، فإنه مصدر لا اسم مصدر، لأنّ التاء فيه عوض عن الواو][4]، وقيل اسم المصدر مدلوله لفظ المصدر من حيث دلالة اللفظ المصدر على الحدث، ودخل اسم المصدر المصدر في تعريف المصدر النحوي، وعرّف المصنّف[5] المصدر النحوي للمبتدإ بقوله:/[6]

---

(1) قوله: (والمصدر الصرفي) عطفا على قوله: (والمصدر قسمان: نحوي. . . .الخ).

(2) قال سيبويه: " وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه لأنه إنما يُذْكَر لِيدلّ على الحدث ألا ترى أنَّ قولك: قد ذَهَبَ، بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ " الكتاب (ج1/ص34).

(3) بداية الصفحة (66/أ) من النسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) بداية الصفحة (91/ب) من النسخة (ج).

(المَصْدَرُ: هُوَ الاِسْمُ) [1] الصريح المنصوب بفعل أو مصدر أو وصف غير اسم التفضيل، فلا ينصب المفعول المطلق وغير الصفة المشبهة، فلا تنصبه على الصحيح عندهم، خلافا لابن هشام في قوله: تنصبه، نحو: زيد الحسن حسنا[2]. ودخل في المنصوب نحو: ما ضربته من ضرب، واختلف في نصبه (60/ب) بفعل التعجب.

(الَّذِي يَجِيءُ ثُلاَثِيًا فِي تَصْرِيفِ) [3] [الفعل] [4] أي تحويل (الفِعْلِ) [5] إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ[6] مقصودة.

(نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا) [7]، وهو ضارب وهذه مساهلة مع المبتديء أو إثبات طريق مخصوص وهو أنه إذا إذا أريد بيان تصاريف الفعل جاء المصدر ثالثا لا ثانيا ولا رابعا ولا غير ذلك.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص10.

(2) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا. قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به. وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في المفعول المطلق اهـ حاشية الصبان (ج3/ص6).

(3) ينظر متن الآجرومية ص10.

(4) زائد في النسخة (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص10.

(6) ورد في النسخة (ب): لفظة (المعنى) عوضا عن (معان).

(7) ينظر متن الآجرومية ص10.

[قال الأندلُسِي الملقّب بالرّاعي[1] في شرحه على الآجرّومية [2]: كان شيخنا بن سمعة[3] إذا أشكل على أحد أحد الطلبة تصريف الكلمة، يقول له: نسيتَ بيت الأندلسي الذي كتبه على سارية يدرس تحتها رجل من أهل فاس:

أَتَانَا طَالِبٌ مِنْ آلِ فَاسِ ** يُجَادِلُ فِي الكِتَابِ وَفِي القِيَاسِ.

وَمَا فَاسٌ بِبَلْدَتِهِ وَلَكِنْ ** فَسَا يَفْسُو فَسَاءً فَهْوَ فَاسِ[4]] [5]

وإلا فلا مانع من مجيئه ثانيا أو رابعا أو غير ذلك نحو: [ضربا ضرب يضرب] [6]، وضَرَبَ يَضْرِبُ ضَارِبًا ضَرْبًا.

وبعد: فإنه إن كان يقول المعلم هذه الألفاظ ويريد الألفاظ، فليست بمصدر لعدم إرادة معناه وإن أراد المعنى فلعله يقول: ضرب يضرب ضربا[7]، ويستتر الفاعل لفعلين، ويجعل الثاني مستأنفا، ويحتمل أن يريد المعلم الألفاظ، ويشير إلى أن ذلك اللفظ الثالث، هو الذي تستعمله يا متعلم مصدرا إذا أردت المعنى، وكأنه أراد يجيء ثالثا في عادة تعليم الشيخ للمبتديء فأنه جرت عادة المتعلمين أن يذكروا الماضي فالمضارع فالمصدر في التعليم، فالثالث مصدر صرفي إذا وجد فيه شرائط المفعول المطلق، فهو مصدر الباب.

(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ): (فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ) [8] أي مادة فعله، كما وافق معناه معناها؛ (فَهُوَ

(1) محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي. سبق التعريف به في التحقيق ص:262.

(2) سمى الراعي هذا الشرح: (المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الآجرومية) جاء في أوله: (الحمد لله الذي فضل لسان العرب..) والشرح مخطوط، يوجد منه نسخة بدار الكتب الوطنية في تونس برقم: 7364 ضمن مجموع (11).

(3) لم أعثر على تعريف به.

(4) البيتان من الوافر للراعي الأندلسي. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (ج4/ص222) شمس الدين محمد بن عبد الرحمان السخاوي / مكتبة القدس/ القدس/ رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1355هـ. مع بعض اختلاف في بعض ألفاظ البيتين.اللغة: فسا بمعنى خرج منه ريح. والشاهد هو تصريف الفعل إلى ماض ومضارع ومصدر واسم فاعل.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ورد في النسخة (ب): لفظة (ضاربا) عوضا عن (ضربا).

(8) ينظر متن الآجرومية ص10.

لَفْظِيٌّ [1] نسبا إلى اللفظ لاختصاصه به عن القسم الثاني/[2]، (نَحْو: قَتَلَهُ قَتْلًا،)[3] وهو قاتله قتلا ومقتول قتلا.

(وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ) وقوله (دُونَ لَفْظِهِ) [4]، زيادة إيضاح، (فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ) [5] نسب إلى المعنى لأنه هو الموجود الموجود وحده دون اللفظ (نَحْو: جَلَسْتُ قُعُودًا وَقُمْتُ) [6] من القيام الذي هو عدم المشي مع وجود انتصاب القامة إلى السماء/[7]، ليتوافق في المعنى مع قوله: (وُقُوفًا) [8].

ولك أن تريد بالقيام النهوض من الأرض، وتريد أيضا بالوقوف ذلك، وإما أن يراد بأحدهما معنى وبالآخر آخر، فلا كما لا يجوز أن يراد بالجلوس النزول من القيام، وبالقعود الترفع من الاضطجاع.

وقد قال بعض: لا يكون الجلوس إلا النزول من القيام، ولا القعود إلا الترفع من الاضطجاع [9]، ويرده قوله تعالى: ﴿ فِيَـٰماً وَقُعُوداً ﴾[10]، وقوله: ﴿ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴾[11].

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(2) بداية الصفحة (92/أ) من النسخة (ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص10.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 10.

(7) بداية الصفحة (66/ب) من النسخة (ب).

(8) ينظر متن الآجرومية ص10.

(9) ينظر: لسان العرب (ج11/ص216) باب قعد.

(10)(ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾) [سورة آل عمران آية 191].

(11)(۞ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾) [سورة التوبة آية 46].

وقال سيبويه والجمهور أن قعودا ووقوفا في المثالين ونحوهما منصوبان بعاملين محذوفين من لفظهما[1]، وذلك العامل المحذوف بدل من المذكور بناء على جواز حذف البدل أي: جلستُ قعدتُ قعودًا أو قمتُ وقفتُ وقوفًا أو معطوف أي: وقعدت قعودا، ووقفت وقوفا عطف مرادفا أو حال مؤكدة [2] أي قاعدا قعودا أو واقفا وقوفا .

وينوب عن المصدر ما دل على كليته نحو: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[3]، وأكرمني الله جميع الإكرام، الإكرام، أو على بعضيته أو على نوعه كرجع القهقرى، وصفته ك : سِرت أحسنَ السَّيْرِ. [أو اسم العين عند اصطلاح النحويين الذات والعرض غير الفعل][4] أو هيئته، وينوب عنه مرادفه[5] كمثالي المضي الأخيرين، وضميره وضميره نحو: التعذيب لا أعذبه زيدا، أو ضمير اسمه نحو:﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ الْعَٰلَمِينَ ﴾[6] .

واسم الإشارة الموصوف بمثل المصدر، وقيل ولو لم يوصف. واسم الزمان نحو قوله[7]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ** .....

---

(1) قال سيبويه:"هنيئاً مريئاً كأنّك قلت ثَبَتَ ذَلك له هنيئاً مريئاً أو هناه ذلك هنيئاً فاختُزِلَ الفعلُ لأنه صار بدلاً من اللفظ" الكتاب (ج1/ص317) وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص 309) وارتشاف الضرب (ج3/ص1354) .

(2) قال الرضيّ: " والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا، مما هو حال، كثرة استعماله، قوله: (ويجب في المؤكدة)، أي يجب حذف العامل في في المؤكدة " شرح الرضي على الكافية (ج2/ص49) .

(3)(وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٢٨﴾) [سورة النساء آية 128].

(4) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ب) .

(5) ورد في النسخة (ب): لفظة (مرادفيه) عوضا عن (مرادفه) .

(6)(قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١١٧﴾) [سورة المائدة آية 117].

(7) صدر البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس، من الطويل في مدح النبي ﷺ، وتمامه: **أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا * وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ مُسَهَّدَا** . ديوان الأعشى الكبير، رقم القصيدة: 17 ص 135 .

أي اغتماضا ليلة أرمد، واسم الإستفهام واسم الشرط نحو: ﴿أَى مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1] ومهما قمتَ أقُمْ (61/أ) أي: أيّ قيام قمت وآلته وعدده، واسم المصدر علما كفجَر فجارا وغيره كـ[2]: أعطا عطاء وعذب عذابا واسم الذات نحو: أنبت الله البقل نباتا، فإن أصل النبات بمعنى الشيء النابت (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)[3] نحو:/[4] فَرِحتُ الجَذَلَ، واختلف في جواز حذف عامل المؤكد، ويجب حذف عامل المصدر النائب عن عامله المؤكد نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[5]، وذلك في الأمر كالمثال والنهي والأمر كقياما لا قعودا، وخص ابن عصفور وجوب الحذف بالتكرير[6] نحو: صبرا صبرا، وفي الدعاء نحو: سقيا، وفي الاقتران [باستفهام التوبيخ][7] نحو: أتوانيا/[8] وقد جدَّ قرناؤك؟ أي أتتوانى توانيا، وفي الإخبار إن دل على عامله قرينة استعماله كقولك: صبرًا صبرًا لا جزعًا، وسمعًا وطاعةً، وفي التفصيل نحو: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[9] وفي التكرار، والحصر والحصر إن كان العامل خبر لاسم عين. نحو: زيد سَيْرًا سَيْرًا، وإنَّما أنتَ سَيْرًا.

ويجب حذف عامل المؤكد لجملة هي نص في معناه نحو: له علي ألف اعترافا، فإن قولك: له علي ألفٌ، هو اعتراف، والمؤكد لجملة محتملة له ولغيره، وبذكره تكون نصا فيه نحو: أنت ابني حقا، فلولا قولك: "حقا"، احتمل أن يكون المراد: أنت كابني في الرحمة، ويجب حذف عامل المصدر الباقي على معنى المصدرية التشبيهي الواقع

---

(1)(إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾) [سورة الشعراء آية 226].

(2) ورد في النسخة (ب): لفظة (كأن) عوضا عن (كـ).

(3) ينظر متن الآجرومية ص10.

(4) بداية الصفحة (92/ب) من النسخة (ج).

(5)(فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ ﴿٤﴾) [سورة محمد آية 4].

(6) قال ابن هشام: " كذا أطلق ابن مالك وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله: **فصبرا في مجال الموت صبرا...**" أوضح المسالك (ج2/ص220) وينظر: همع الهوامع (ج2/ص88).

(7) ورد في النسخة (ب): لفظة (بالاستفهام التوبيخي) عوضا عن (باستفهام التوبيخ).

(8) بداية الصفحة (67/أ) من النسخة (ب).

(9)(فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴿٤﴾) [سورة محمد آية 4].

بعد جملة مشتملة على معناه، وفاعله غير صالح ما اشتمل عليه للعمل فيه مثل: لي فرَحٌ فَرَحُ وَاجِدٌ ضالته، ففرح مصدر باق على معناه التشبيهي، لأن المعنى كفرح واجد ضالته، والجملة قبله هي قولك: لي فرح. وقد اشتملت على مثل ذلك المصدر وهو الفرح، وعلى الياء، وهي ضمير من عمل مثل معنى المصدر الثاني، ولفظ فرح الأول لا يعمل في الثاني، لأن الأول صدر من المتكلم، والثاني من واجدٌ ضالّتَه.

ومن المصادر ما لا عامل له من لفظه. وعمل فيه عامل من معناه محذوف وجوبا. كويحهُ وويسهُ وويبهُ وبلهُ[1]، وبلهُ[1]، إذا أضيف لما بعده، ومعناه الترك، وإن نصب ما بعده فاسم فعل وويل وقيل له فعل.

(1) قال السيوطي: " وأضيف ويح وويس وويب. . . ويقال: ويله وويل له وويل " همع الهوامع (ج2/ص79).

(بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ) [1]

الإضافة [إضافة][2] الدال للمدلول، فإن الظرف اسم للفظ اليوم وأمام/[3] ونحوهما، واللفظ المذكور يدل على الزمان والمكان والظرف في اللغة الوعاء[4]، وفي الاصطلاح ما سيأتي.

ويسميه بعض النحاة المفعول فيه، والفراء محلا، والكسائي وأصحابه صفةً باعتبار الكينونة في مسماه، ولا يرد على التسمية [الأولى أنّ الظرف متناهي الأقطار، وليس الظروف كذلك، لأنّ التسمية] /[5] اصطلاحية، ولا مشاحة [6] في الاصطلاح[7].

(فَظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ) [8] الإضافة إضافة دال للمدلول [وإن شئت فقل:][9] أو إضافة الاسم إلى المسمى، والأول أولى. (61/ب)

وقوله: ظرف الزمان المراد به ما يسمى بهذا الاسم من الاسماء ولا اعتبار فيه معنى قوله: الزمان بخلاف الزمان، في قوله: اسم الزمان، فإنه مراعى معناه، فلا يلزم بذكره في الحد دور.

(المَنْصُوبُ) [10] قد تقدم ذكر ما يسلم به الحد من الدور، ولو ذكر فيه الحكم الذي هو الرفع أو النصب مثلا،

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص10.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) بداية الصفحة (67/ب) من النسخة (ب).

(4) يراجع تعريف الظرف في حاشية الصّبان (ج2/ ص 184).

(5) بداية الصفحة (93/أ) من النسخة (ج).

(6) ومعنى (لا **مشاحة**) أي لا تنازع ولا اختلاف.

(7) عند البصريين يسمّى (الظرف)، أما عند الكوفيين فهو (المحلّ) على قول الفراء، أو (الصّفة) على قول الكسائي. حاشية الصّبان (ج2/ ص 183) وحاشية الخضري (ج1/ص196).

(8) ينظر متن الآجرومية ص10.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(10) ينظر متن الآجرومية ص10.

[ومما يخرج عليه مثل ذلك أن يُقال: ذلك الحكم خارج عن الحد، كما قال الأشموني[1] في قول ابن مالك: وَصْفٌ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ[2]][3] وناصبه ما دل على حدث من فعل أو وصف أو [مصدر أو اسمه][4] أو مصدر مصدر ميمي أو غير ذلك مما ضمن الحدث، ولو علما مذكورا أو محذوفا جوازا، نحو قولك: يوما؛ في جواب من قال: كمْ سرتَ؟، أو وجوبا فيما إذا وقع خبرا أو صلة أو صفة أو حالا أو مشتغلا عنه نحو: يومَ الجمعة سرتُ فيه، أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم: حينئذ، الآن [أي كان][5] ذلك حينئذ فاسمع الآن، أو سمع محذوفا عامله في مثل أو في جار مجراه [ومثال العلم المتضمن معنى الحدث نحو: زيد حاتم وقت الخصب أب جواد][6] (بِتَقْدِيرِ "فِي")[7] أي على تقدير معنى "في" أي لإرادة [8] معنى "في"، وهو الظرفية بأن يلاحظ هذا المعنى عند عند ذلك المنصوب مضمنا معنى "في" تضمين الاسم معنى الحرف، ولو كان كذلك لوجب بناء الظروف، فـ: إذا ظرف، ولو لم يصح لفظ في معناها الدلالة/[9] هي عليه مقدر فيه، وخرج بتقدير في مالم يكن فيه معنى في نحو: ﴿ يَخَافُون يَوْماً ﴾[10]، فإنهم يخافون في الدنيا نفس ذلك اليوم، وليس مراد في الآية إنهم يخافون فيه، ودخل في ذلك التعريف أقسام:

---

(1) الاشموني (838 – نحو 900 هـ = 1435 – نحو 1495 م) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الاشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية. أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة. ولي القضاة بدمياط. وصنف " شرح ألفية ابن مالك – ط " في النحو، و" نظم المنهاج " في الفقه، و" شرحه " و" نظم جمع الجوامع " . ينظر الأعلام للزركلي(ج 5/ص 10) .

(2) وهي طريقة الأشموني في تعريفه للحال بحذف ما لا يدخل في تعريفه حين شرح قول ابن مالك: **وصف فضلة منتصب**، تفريقا بين الحال وغيره من النواصب. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ص 251) .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(7) ينظر متن الآجرومية ص10 .

(8) في النسخة (ب): [إرادة] .

(9) بداية الصفحة (68/أ) من النسخة (ب) .

(يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَالأَبْصَـٰرُ ﴿٣٧﴾) [سورة النور آية 36] والشاهد أيضا في سورة الإنسان/الآية 8 .

الأول: ما دل على الزمان عروض، وهو اسم العدد المميز بالزمان كـ:سرت عشرين يوما، وما أضيف لاسم الزمان نحو: سرت كل اليوم أو نصفه أو ثلثه أو بعضه أو نحو ذلك، فعشرين وكلّ ظرفان بالعروض، وكذا مثلها .

الثاني: ما دل على الزمان نيابة مثل ما كان نعتا لاسم الزمان المحذوف نحو: جلست طويلا أي زمانا طويلا، [إن لم تقدر جلوسا طويلا][1] والمضاف إليه النائب عن المضاف/[2] الذي هو اسم زمان معين أو مقدر، والغالب والغالب أن يكون المضاف إليه مصدرا أو اسمه نحو: جئتك قدومَ الحاج، أي وقت قدوم الحاج، وآتيك صلاة العصر، أي وقتها، وأنتظرك حلبَ الناقة، أي مقدار حلبها . ويقل ذلك في المكان نحو: جلست قرب زيد، أي مكان قربه، وقد يقال: أنه مقيس، لأن حذف المضاف بقرينة جائز، والقرينة هنا أن القرب بمعناه المصدري لا يكون فيه جلوس.

ومن ذلك قولهم: لاَ أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ[3]، أي مدة غيبة القارظين، حذف لفظ المدة، وناب عنه المصدر[4]، وحذف المصدر، وناب عنه اسم العين، وهو القارظين، تثنية قارظ بالمشالة [5]، وهو من يجني القَرَظ بفتح القاف والراء، وهو شيء يدبغ به، خرج رجلان يجنيانه، ولم يرجعا، فضرب بهما المثل[6] .

الثالث: أسماء سمع نصبها على الظرفية توسعا مثل: دخلت الدار، وسكنت البيت، فالدار والبيت ظرفان مكانيان، وليس كل الأفعال تنصبها، وإنما نصبا مع أنهما غير مبهمين تشبيها بالمبهم في كونه بيتا أو دارا، ضاق أو

---

(1) ما بين المعقوفتين مكرر في النسخة (ب) .

(2) بداية الصفحة (93/ب) من النسخة (ج) .

(3) قال ابن منظور: " ومن أَمثالهم: لا يكون ذلك حتى يَؤوبَ القارِظان، وهما رجلان: أَحدُهما من عَنَزَة، والآخر عامر بن تَمِيم بن يَقْدُم ابن عَنَزَة، خرجا يَنْتَحِيانِ القَرَظَ ويَجْتَنِيانه فلم يرجعا، فضُرب بهما المثل " ينظر لسان العرب (ج11/ص105) باب قرظ.

(4) قال سيبويه في هذا النوع من النائب عن الظرف: "ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبُحُ أن يكون غيرَ ظرف صفةُ الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثا، وسير عليه كثيرا، و سير عليه قليلا، وسير عليه قديما " الكتاب (ج1/ص227) .

(5) يقصد بالمشالة ألف الإشالة فوق الظاء للتفريق بينها وبين الضاد المعجمة.

(6) قال الخضري: " وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه، كـ(لا آتيه الفرقدين)، أي مدة بقائهما، و(لا أكلمه القارظين) أي مدة غيابهما، وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصبغ به، فلم يعلم خبرهما، فضرب بهما المثل والله أعلم." حاشية الخضري (ج1/ص200) .

اتسع، فهذا إيهامه، هذا مذهب الجمهور[1]. (62/أ)

وقال الأخفش: مفعولان حقيقة، وإن دخل متعد بنفسه [2]. وقال سيبويه: منصوبان على نزع في[3]، وقيل منصوبان على التشبيه بالمفعول به، ومن ذلك القسم عند بعض حقا الداخلة على أن بفتح الهمزة نحو: أحقًّا إنك قائم؟[4]

والواضح أنه غير ظرف بل منصوب على نزع /[5] في. وتتعلق بمحذوف خبر، والقيام مبتدأ أو بمحذوف، والقيام فاعل أو ناصبه وصف محذوف، ومبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر: أحقّ حقّ قيامك؟ ويجوز التصريح بالمصدر نحو: حقّا قيامك. والأوجه كلها في التصريح به [أيضا][6].

وأجاز المبرد مجيء اسم العين بعده نحو: أحقا زيدٌ؟[7] [على تأويل الحدث أي: أحقّا[8] مجيء زيد، ونحو هذا][9].

الرابع: ما دل على المكان والزمان أصالة، فما دل على الزمان أصالة:

---

(1) قال ابن هشام: " ولهذا يقولون "دخَلتُ الدار" بحذف " في" توسعاً، ومنعوا "دخلتُ الأمرَ" لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: سِيرَ عليه زمنٌ طويل، فإذا حذفوا الزمان قالوا: طويلاً، بالنصب لما ذكرنا" المغني (ج6/ص546).

(2) " وذهب الأخفش وجماعة إلى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الأصل لا على الاتساع " همع الهوامع (ج2/ص133) وحاشية الصبان (ج2/ص185).

(3) ينظر: الكتاب (ج1/ص395).

(4) يراجع أقوال النحاة في الكتاب (ج3/ص135) وشرح ابن عقيل (ج2/ص197).

(5) بداية الصفحة (68/ب) من النسخة (ب).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) قال الخضري: " وذهب المبرد وتبعه المصنف إلى أن "حقاً" مصدر بدل من اللفظ بفعله، وأن ومعمولاها فاعله أي أحق، وثبت قيامك" حاشية الخضري (ج1/ص200)، وزاد الرضيّ: " ومعنى (حقا) و)جدا(، متقاربان. أو تقول: انتصابه على الحال، كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجئ فيه " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص327).

(8) وقيل: "حقا مصدر لفعل محذوف تقديره: أحقّ" معجم النحو /عبد الغني الدقر/ ص176. بإشراف: أحمد عبيد/ مؤسسة الرسالة/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 1986م.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(نَحْو: اليَوْمَ) [1] كقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[2]. وهو ما بين طلوع الفجر أو الشمس قولان، وبين غروبها، ويطلق على النهار والليلة معا أيضا، ويطلق على مجرد الوقت يوما أو ليلة أو كليهما أو أقل أو أكثر، والليلة من الغروب لطلوع الفجر، أو لطلوع الشمس قولان، ومثلها الليل، ويكتبان بلام واحدة وبلامين، وهو القياس[3].

قال أبو حيان: كتبهما بلام واحدة أجود، لأن فيه اتباع خط المصحف. [ولو لم تذكر الليلة بـ:"ال" في القرآن، لأنها تابعة لليل، والأجود كتابتهما في الليلة، وكتب واحدة في اليل][4].

(وَغُدْوَةَ) [5] ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس، وهو بضم الغين، ويقال/[6] الغداة والغداية بالفتح فيهما[7] وتشديد الياء، وقيل الثلاثة أول وقت طلوع الفجر. (وبُكْرَةَ) [8] بضم، وهي أول وقت طلوع الفجر، وقيل أول وقت طلوع شمس. (وَسَحَرَ)[9] وهو ثلث الليل الأخير أو سدسه الأخير أو الوقت المتصل بالفجر.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص10.

(2)(﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلإِسْلَٰمَ دِينًاۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾) [سورة المائدة آية 4].

(3) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز/ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت 817هـ)/ (ج2/ص19)/ تحقيق: محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي/ المكتبة العلمية / الطبعة الأولى/ د.ت.ط.

وغنية الطالب للشدياق ص 46 دار المعارف للطباعة والنشر- تونس/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط. وقال الصبان: " يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلي بأل كاللين ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى في الجر والنصب " حاشية الصبان (ج1/ص238).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص11.

(6) بداية الصفحة (94/أ) من النسخة (ج).

(7) ساقط من (ب).

(8) ينظر متن الآجرومية ص11.

(9) ساقط من (ب).

(وَغَدٌ) [1] محذوف اللام معرب على الدال كأخ ولامه واو، وهو اليوم بعد يومك، وقد يطلق على مطلق يوم يأتي[2]. (وَعُتْمَةٌ) [3] وهي الثلث الأول من الليل، وقيل وقت صلاة العشاء الاخيرة. (وَصَبَاحًا) [4] وقت طلوع طلوع الشمس وما بعده إلى الضحى. وقيل من طلوع الفجر، وقيل ينتهي إلى الزوال، وقد يطلق على النهار مجازا نادرا، وقيل الصباح من نصف الليل الأخير. (وَمَسَاءً) [5] من الزوال إلى المغرب، وقيل إلى نصف الأول من الليل، وقد يطلق مالم يطلع الفجر، وقد يقال للوقت القريب من الفجر صباحا مجازا. (وَأَبَدٌ) [6] هو للزمان المستقبل الذي الذي لا نهاية له/[7]، وقد يأتي كناية عن طول الزمان. (وَأَمَدٌ) [8] بمعنى أبد، وبمعنى مدّة. (وَحِينَ) [9] هو للوقت، للوقت، وتفسيره بستة أشهر أو أقل أو أكثر في بعض المواضع، استعمالي لا وضعي، وتلك الألفاظ كلها تقرأ بالخفض للإضافة نحو: لليوم، والمراد الألفاظ لا معانيها فليست في ذلك ظروفا، لكن ما فيه التاء دون "ال" يمنع الصرف للتأنيث والعلمية [الجنسية][10] على اللفظ المستعمل دالا على الزمان، ويجوز فتح الجميع مع تنوين ما لم يكن له مانع صرف حكاية لها في حال استعمالها ظروفا، ويقدر الخفض في آخرها.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11.

(2) قال سيبويه: " وأما أمس وغدٌ فلا يحقران لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمروٍ وإنما هما لليوم الذي قبل يومك واليوم الذي بعد يومك ولم يتمكنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر وأشباههن ألا ترى أنك تقول هذا اليوم وهذه الليلة فيكون لما أنت فيه ولما لم يأت ولما مضى وتقول هذا زيدٌ وذلك زيدٌ فهو اسم ما يكون معك وما يتراخى عنك وأمس وغدٌ لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء" الكتاب (ج3/ص 479-480).

(3) ينظر متن الآجرومية ص11.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(7) بداية الصفحة (69/أ) من النسخة (ب).

(8) ينظر متن الآجرومية ص11.

(9) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) [1] كغد وفجر وصبح وضحى وضحوة وظهر وعصر ومغرب وعشاء وأصيل وعشي وعشية ووقت وساعة وأوان والآن وأمس والبارحة ومدة وقطّ بالتشديد، وبني لتضمنها (62/ب) معنى "من" الإبتدائية، و"إلى" الانتهائية، وبالإسكان فيبنى لذلك، وللوضع على حرفين وهو لغة لا تخفيفا، وعوْضٌ [بضم الضاد][2]، وبني لأنه متضمن لمعنى لا أفعله إلى ما نهاية له، ويعرب إن أضيف، ودهر وزمان وزمن وسنة وعام وربيع وشتاء وصيف وخريف وشهر وجمعة وأسبوع.

و"متى" و"إذا" و"إذما" و"أيان" و"أنّى" و"مهما" عند مجيز استعمالها ظرفا[3]، و"حيث" عند مجيز استعمالها استعمالها ظرف زمان[4]، و"مع" إذا استعمل في الزمان [5]نحو: جاء مع العصر، ومذ ومنذ، [وبنيتا لافتقارهما إلى إلى الجملة/[6] افتقارا لازما][7]، ولدن بنيت للجمود وعدم التصرف، ولتضمنها معنى من [الإبتداء][8]، وإذا ذكرت معها فكالتوكيد، وهو لأول الوقت، فإذا قلت: لدن شبّ، فالمعنى من أول وقت شبابه، وغير ذلك مما لا تخفى عنك ظرفيته إذا حضر لك.

وظرف الزمان/[9] يكون مختصا، وهو مادل على زمان محدود نكرة أو معرفة، كأمثلة المصنف، غير حين وغير أمد المستعمل بمعنى مدة، ومبهما، وهو مادل على زمان غير محدود كحين وأمد المستعمل بمعنى المدة، ولا

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) قال الرضي: " وقد جاء (ما) و (مهما) ظرفي زمان، تقول: ما أجلس أجلس، ومهما تجلس أجلس، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه " شرح الرضي على الكافية (ج4/ص89).

(4) قال ابن هشام: " وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفضٍ بمن، وقد تخفض بغيرها " المغني (ج2/ص 299-300).

(5) قال ابن عقيل: "وأما "مع" فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته، نحو: جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر، والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحها فتحة إعراب. ومن العرب من يسكنها" شرح ابن عقيل (ج3/ص 70).

(6) بداية الصفحة (94/ب) من النسخة (ج).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) ورد في النسخة (ب): الابتدائية.

(9) بداية الصفحة (69/ب) من النسخة (ب).

تتوهم من هذا القبيل أبدا وأمدا المستعمل بمعناه، وإذا أريد بالمبهم محدود فهو مختص، وذلك بأن يضاف لشيء يحده أو يعرف للعهد بـ"ال" أو نحو ذلك.

وتجوز إضافة الظروف المبهمة الزمانية لـ "إذٍ" المنونة والمضافة لجملة مذكورة، فيعرب المضاف لـ "إذٍ" أو يبنى، وتكسر ذال "إذٍ" المنون لالتقاء الساكنين الذال والتنوين، وتبقى إذ على الصحيح على بنائها للوضع على حرفين، وللزوم الإضافة للجملة نحو: يومئذ، وحينئذ، ووقتئذ[1].

وأجاز بعضهم عَامَئِذٍ[2]، وزعم بعض أنه لا يضاف إلى إذ إلا يوم، وحين، وساعة، وليلة، وغداة، وعشية، وعاقبة، والإضافة إلى إذ إضافة عام لخاص، كشجر أراك[3]. فهي للبيان، وخصوص "إذ" إنما هو من إضافتها إلى جملة مذكورة أو محذوفة.

(وَظَرْفُ المَكَانِ هُوَ اسْمُ المَكَانِ المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ "فِي")[4] على حد ما مر. فليس من ظروف المكان قولك: قولك: مكانك طاهر، وأعجبني مكانك، وأحببت مكانك. لعدم معنى في، وكذا حيث، في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ [رِسَالَتَهُۥ][5] ﴾[6]. لعدم معنى "في"، لأنه [7] مفعول فيه، ليطّلع محذوفا، وقيل بأعلم،

---

(1) قال الرضي:" وأما نحو: يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ، فقالوا: إن الظروف مضافة إلى (إذا) المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدل منها التنوين، وفي وفي ذلك تعسف من حيث المعنى " شرح الرضي على الكافية (ج3/ص177).

(2) قال الأزهري: " وأَما إِذ الموصُولةُ بالأَوقات فإِن العرب تصلها في الكتابة بها فيأْوْقات مَعْدُودة في حِينَئذ ويَومَئذ ولَيْلَتَئذ وغَداتَئذ وعَشِيَّتَئذ وساعَتَئذ وعامَئذٍ، ولم يقولوا الآنَئذٍ لأَن الآن أَقرب ما يكون في الحال، فلما لم يتحوَّل هذا الاسمُ عن وقتِ الحالِ ولم يتباعدْ عن ساعَتِك التي أَنت فيها لم يتمكن " تهذيب اللغة (ج15/ص 37).

(3) وهو الشّجر الذي منه عيدان السواك.

(4) ينظر متن الآجرومية ص11.

(5) زائد في النسخة (ب).

(6)(وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٥﴾) [سورة الأنعام آية 125].

(7) ورد في النسخة (ب): لأنها.

بأعلم، وما قيل من أن اسم التفضيل لاينصب المفعول إجماعا باطل[1]، بل قال بعض: ينصبه مطلقا، وقال بعض: ينصبه إن خرج عن معناه، والمشهور المنع مطلقا[2].

ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان، إلا المبهم، فلا يقال: نمت الدار، أو البيت، وصليت المسجد[3]، لأن أصل العوامل الفعل، وهو يدل على المكان دلالة التزام فتعدى إلى مبهم منها، لأنّ الفعل دلالة عليه في الجملة هكذا بلا قيد، وكذا ينصب من ظروف المكان ما أبهم، هكذا نعم. ينصب على الظرفية المكانية (63/أ) اسم المكان الميمي/[4] ولو كان مختصا، لأنه صيغ من مادة العامل، فقويت الدلالة عليه. كرميت مرمى زيد، بخلاف/[5] الزمان، فدلالة الفعل عليه لفظية التزامية فقلّت أسماؤه الظرفية مختصة ومبهمة، أعني اللفظية الوضعية ومعنى كونها وضعية التزامية، أن الفعل لا بد له من زمان، فذلك التزام إذ لا يقع فعل المخلوق إلاّ في زمان مع أنه وضع للزمان أيضا.

(نَحْو: أَمَامَ)[6] نقيض خلف وقد يستعمل بمعنى خلف، (وَخَلْفَ وَقُدَّامَ)[7] نقيض خلف، (وَوَرَاءَ)[8] بمعنى بمعنى خلف، وقد يستعمل بمعنى قدّام، (وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَعِنْدَ)[9] بكسر العين وفتحها وضمّها نحو: عِندي مال،

---

(1) رد المصنف على قول الصبان: " فانتصابهما على المفعول به، وناصب حيث يعلم محذوفا، لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا " حاشية الصبان (ج2/ص185).

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 495).

(3) قال الجوهري: " فأما المحدود الذى به خلقة وشخص وأقطار تحوزه، نحو الجبل والوادى والسوق والدار والمسجد، فلا يكون ظرفا، لانك لا تقول قعدت الدار، ولا صليت المسجد، ولا نمت الجبل، ولا قمت الوادي. وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجر، نحو دخلت البيت، ونزلت الوادي، وصعدت الجبل" الصحاح (ج5/ص382).

(4) بداية الصفحة (96/أ) من النسخة (ج).

(5) بداية الصفحة (70/أ) من النسخة (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص11.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(8) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(9) ينظر المصدر نفسه ص 11.

وعِندي علم، وهي لمكان الحضور، وقد تستعمل في الزمان، ومنه: ﴿الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى﴾[1]، ويجوز جرها بـ"من" لا بـ"إلى". (وَمَعَ)[2] لمكان الاصطحاب، وهي معربة ولامها ياء محذوفة غير معتبرة، وتسكين عينه لغة ربيعة، وغنم[3] للضرورة كما قيل، وهي في هذه اللغة كسرت أو فتحت، وقد تكون بمعنى عند فتح بمن [كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِي﴾[4] في قراءة تنوين ذكرٌ وكسر ميم مِنْ[5]، أي من عندي][6].

وهي في: جاء الزيدان معا، أو الزيدون معا، أو الهندان معا، أو الهندات [من عندي تشبيها بها بعند في الوقوع خبرا وحالا وصلة، ووجه الشبه أن عند للحضور، ومع للصحبة ومكان الحضور، ومكان الصحبة من معنى واحد][7]، وهي حال غير ظرف، وهي للاتحاد في الوقت غالبا، حينئذ، وقيل هي في لغة معربيها موضوعة موضوعة على حرفين بلا ثالث. (وَإِزَاءَ)[8] بمعنى جانب، (وَتِلْقَاءَ)[9] بمعنى المكان المقابل. (وَحِدَاءَ)[10]

---

(1) الحديث: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرٍ فَقَالَ: « اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي » قَالَتْ: "إِلَيْكَ "إِلَيْكَ عَنِّي، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبْ بِمُصِيبَتِي " وَلَمْ تَعْرِفْهُ. فَقِيلَ لَهَا: "إِنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَّابِينَ، فَقَالَتْ: "لَمْ أَعْرِفْكَ" فَقَالَ: « إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى ». رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: زيارة القبور، رقم: 1283، (ص 250). ومسلم في كتاب: الجنائز، باب: في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى، رقم: 926، (ص 358-359).

(2) ينظر متن الآجرومية ص11.

(3) قبائل كثيرة سكنت شبه الجزيرة منهم: غنم بن كليب، غنم بن مالك، غنم بن نجم، غنم بن وديعة. معجم قبائل العرب/ عمر رضا كحالة /ج3/ص /ج3/ص 894.

(4)(أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِي وَذِكْرُ مَن قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾) [سورة الأنبياء آية 24].

(5) قال ابن هشام في المغني: "مع" اسم بدليل التنوين في قولك: معاً، ودخول الجار في حكاية سيبويه: ذهبت مِن معه، وقراءة بعضهم (هذا ذِكرٌ من معي) معي) وتسكينُ عينه لغة غَنم وربيعة، لا ضرورة خلافاً لسيبويه، واسميتها حينئذ باقية، وقولُ النحاس إنها حينئذ حرف بالإجماع مردودٌ. المغني (ج4/ص232-233).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) مابين المعقوفتين مقدّم في (أ)، مؤخّر في (ب) و(ج).

(8) ينظر متن الآجرومية ص11.

(9) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(10) ينظر المصدر نفسه ص 11.

كإزاء، (وَهُنَا) [1] بُني لتضمنه معنى أصله أن يدلّ عليه حرف، [أو بنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو الإنشاء، أو لأن معناها جزئي كمعنى الحرف][2]، ويجرّ بمن وإلى، وهو اسم إشارة للقريب من الأمكنة، وكذا ههنا وقيل هناك هناك للمتوسط، وقيل للبعيد كهنالك باللام الصريح في مزيد البعد، وأما هنّا بتشديد النون مع ضم الهاء أو فتحها أو كسرها فللبعيد مثل هنالك بالتخفيف، وقيل المضمومة المشددة للقريب، وقد تستعمل هنا بلغاتها في الزمان كقوله[3]:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ /[4] هَنَّا حَنَّتِ ** .....

أي ليس في هذا الوقت حنين، فحرف المصدر مقدّر. (وَثَمَّ) [5] بفتح الثاء، ويقال ثمت بفتح التاء وإسكانها، وهي مبنية اسم إشارة للبعيد، بني لتضمنه معنى أصله أن يؤدّى بالحرف، ولا تقع مفعولا، ويجوز إلحاق هاء السكت في الوقف فيقال: ثمّه، وقد/[6] تلحق في الوصل إجراء له مجرى الوقف.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) [7] كيمين وشمال ويسار وجانب عند بعضٍ، ولدن المستعمل في المكان،[8] ولدى وهو مبنيّ للجمود وعدم التصرف، وقيل معربة، ويرده قلب ألفه (63/ب) ياء عند [الضمير][9] نحو: لديك ولدينا ولديه ولديه وكفرسخ ونحوه من المقادير، وكحيث وحيثما وقبل وبعد المستعملين في المكان وأين، والظرف إما متصرّف،

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) صدر البيت لشبيب بن جعيل، وهو من الكامل، وقيل هو لحجل بن نضلة، وقيل بلا نسبة. وتمامه: **حَنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ * وبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج1/ص557).

(4) بداية الصفحة (95/ب) من النسخة (ج).

(5) ينظر متن الآجرومية ص11.

(6) بداية الصفحة (70/ب) من النسخة (ب).

(7) ينظر متن الآجرومية ص11.

(8) قال الرضي: " "لدن" مثل عضد، ساكنة النون، هي المشهورة، ومعناها أول غاية زمان أو مكان، نحو: لدن صباح، و: (من لدن حكيم عليم)، وقلما تفارقها (من)، فإذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان، لما تقدم" شرح الرضي على الكافية (ج3/ص220).

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

وهو ما يخرج عن الظرفية ولم يعد كثير منهم الجر بمن تصريفا، ولم يعد الدماميني جرّ "هنا" بـ "إلى" تصريفا[1]، فينبغي أن يقال فيما يجرّ بمن فقط أو إلى فقط، إنه يتصرف تصرفا ناقصا، وأما غير متصرّف، فهو مالا يخرج عنها، قال بعضهم: إلاّ إلى الجر بمن[2].

وهو أيضا إما منصرف كيوم وشهر أو غير منصرف كغدوة وبكرة وعشية وعتمة وفجوة، فإنها إذا أريدت معينة، منعت الصرفَ للعلمية الشخصية والتأنيث، وإذا أريد بها الحقيقة منعت للعلمية الجنسية والتأنيث، وإلاّ صرفت.

وقيل ذلك في "بكرة" و"غدوة" و"ضحوة"، وقيل: في "غدوة" و"ضحوة"، وإذا أريد سحر معيّن جاز صرفه، وهو أفصح، ومنعه للتعريف الحاصل من نية "ال" التي للعهد وللعدل عن التصريح بـ «ال» هذه، ووجه صرفه أن التعريف يتحصل بنية هذه المحذوفة، فذلك علّة واحدة، والظرف هو أيضا إما معرب وإما مبني.

واختُلف: هل يجوز عطف اسم الزمان على اسم المكان، والعكس أو لا؟، سواء كانا ظرفين اصطلاحين أو فيها ظرفية بالحرف نحو: أكرمت زيدا يوم الجمعة، وفي المسجد، ويجوز ترك العطف.

وهو إما جامد كما مر أو مشتقّ، فإن كان من مصدر رباعي فصاعدا؛ فعلى وزن اسم مفعوله، أو من ثلاثي واوي الفاء فعلى وزن "مَفعِل، بفتح الميم وكسر العين، وإن اعتلّ اللام فعلى "مَفعَل" بفتحها، وإلا؛ فإن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها/[3] فكذا، أو مكسورها فعلى "مَفعِل" بفتح الميم وكسر العين.

هذا هو القياس، ولا ينصب من ذلك شيء على الظرفية إلا بما هو من مادته ومعناه نحو: ﴿ وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾[4]، إن قلنا إنه جمع مقعد بمعنى مكان القعود.

---

(1) قال الخضري: " وهي هنا ملازمانِ للظرفية، أو شبهها، وهو الجر بمن أو إلى كما في أين لا خصوص "من" كما قاله الدماميني " حاشية الخضري (ج1/ص69) وانظر الهمع (ج1/ص253).

(2) قال الرضي: ". ومن المعربات غير المتصرفة: ما عَيَّن من: غدوة وبكرة، ضحى وضحوة وبكر، وسحر وسحير، وعشية، وعتمة، ومساء وصباح وصباح ونهار وليل. وأعني بالتعيين، أن تريد غدوة يومك وضحاه وضحوته، وبكرته، وسحره وعشيته، وعتمة ليلتك، ومساءها" شرح الرضي على الكافية (ج1/ص496).

(3) بداية الصفحة (96/أ) من النسخة (ج).

(4)(وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ۝) [سورة الجن آية 9].

(بَـــــابُ الحَـــــــــــالِ) [1]

قدمه لأنّه أقرب في المعنى إلى الظرف، معنى جاء راكبا، جاء في وقت الركوب، ولأن لفظ الحال لغة الزمان/[2]، ويطلق أيضا على ما عليه الشيء من خير أو شر، وقيل قدمه لأنه من متعلقات المفعول به إذ هو المزيل الإبهام هيئته ولا يخفى أنه مقبول[3]، وقد يبحث بأن التمييز لبيان الذات والنسبة، وبيانهما آكدُ من بيان الهيئة، وهو يذكر ويؤنث، وهو الأفصح، يقول: أعجبني حاله وأعجبتني حالته، كما يقول: حال وحالة [4].

(الحَالُ هُوَ الاِسْمُ) [5] تحقيقا كما مثل، وكالمتعلق المحذوف المقدر وصفا، النائب عنه الجار والمجرور والظرف، أو حكما. وهو الجملة كجاء زيد والشمس طالعة، أي مقارنا لطلوعها وكالجار والمجرور أو الظرف النائبين عن فعل محذوف منتقل ضميره إليهما، أو باقيا في الفعل المحذوف، فإنّ هذه الجملة الفعلية هي الحال، وإن قيل الحال هو الظرف أو الجار والمجرور، فهو اسم أيضا، لكن الظرف اسم واحد تحقيقا، والجار والمجرور اسم واحد حكما، ولا تكون الجملة حالا إلا إن كانت (64/أ) خبرية غير مصدّرة بعلامة الاستقبال، وكانت مقرونة بواو الحال، أو بضمير صاحب الحال، أو بهما، إلا الحال المقدر، فلا بأس باقترانها بعلامة الاستقبال، وواو الحال أصلها عاطفة استعيرت لربط الحال دون سائر أخواتها، لأن واو العطف للجمع، والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل[6] كما استعيرت فاء العطف للربط لاجتماعهما معا في السببية، وإذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت خال من قد، لم تكن معه واو الحال، وإن ورد

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11.

(2) بداية الصفحة (71/أ) من النسخة (ب).

(3) يراجع تعريف الحال في الهمع (ج2/ص223) وحاشية الصبان (ج2/ص250) والارتشاف (ج3/ص1557).

(4) قال ابن منظور: "والحالُ: كِينَةُ الإنسان وهو ما كان عليه من خير أَو شر، يُذَكَّر ويُؤَنَّث، والجمع أَحوال وأَحْوِلة؛ الأَخيرة عن اللحياني. قال ابن سيده: وهي شاذة لأَن وزن حال فَعَلٌ، وفَعَلٌ لا يُكَسَّر على أَفْعِلة. اللحياني: يقال حالُ فلان حسَنة وحسَنٌ، والواحدة حالةٌ، يقال: هو بحالة سوءٍ، فمن ذَكَّر الحال جمعه أَحوالاً، ومن أَنَّثها جَمَعَه حالات" اللسان (ج3/ص380) باب حال.

(5) ينظر متن الآجرومية ص11.

(6) ورد في النسخة (ب): لفظة (الفاعل) عوضا عن (العامل).

موهم قدّر المبتدأ، وقيل بالجواز، وقيل يجوز أنّ فصل الواو بشيء كمفعول، ولا تربط بالواو الجملة المعطوفة على جملة الحال، ولا الجملة الحالية المؤكدة لمضمون الجملة سواء كانت فعلية نحو: هذا هو الحق يتيقّن به، أو اسمية نحو: هو/[1] الحق لا شكّ فيه، ولا الماضويّة التالية إلا خلافا لبعض مستدلا بقوله[2]:

نِعْمَ امرأٌ هَرِمٌ، لَمْ تَغْزُ نَائِبَةٌ ** إلاَّ وَكَانَ لِمُرتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

ولا الماضوية المتلوّة بأو نحو: لأضربنّه ذهب أو مكث، ولا المضارعة المنفية بلا وما أوهم قُدّر فيه المبتدأ خلافا لبعض، ولا المضارعة المنفية بما، وتلزم الواو مع المضارع المثبت المقرون بقد نحو: ﴿ وَقَد /[3] تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾[4]. وتجوز في غير ذلك نحو: جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك.

ومذهب البصريين غير الأخفش لزوم "قد" مع الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة [5]، والمختار عند الكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو، وجواز الإثبات والحذف في المرتبط بالضمير وحده أو بهما[6]، بهما[6]، والأولى: جاء زيد وقد قام أبوه، [ثم جاء زيد قد قام أبوه، ثم جاء زيد وقام أبوه][7] جاء زيد قام قام أبوه[8].

---

(1) بداية الصفحة (96/ب) من النسخة (ج).

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى، من البسيط، قال الزركلي: ليس في ديوانه، فخفت نسبته. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج3/ ص 112)

(3) بداية الصفحة (71/ب) من النسخة (ب).

(4)(وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝) [سورة الصف آية 5].

(5) قول البصريين ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص284-285).

(6) قول الكوفيين والأخفش ينظر: المصدر نفسه (ج2/ص284).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) ينظر: المصدر نفسه (ج2/ص285).

وقال محمد بن محمد بن مالك[1]: الثالثة أقل من الرابعة [2]، ولا تكون قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو، بالواو، وهو تالي إلاّ مثل واو، وندر قوله[3]:

مَتَى يَأْتِ هَذَا المَوْتُ لَمْ يَلْقَ حَاجَةً ** لِنَفْسِي إِلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

وقد يقدّر الرابط كقولك: مررت بالبُرّ، قفيزٌ بدرهمٍ، أي قفيز منه بدرهم[4]، أو كقولك[5]:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ ** .....

أي الماء غامره، وصاحب الحال هو النهار الذي هو فاعل نصف، ويجوز تقدير الضمير أو الواو، والواو أولى، وبيان الضمير الماء غامر فيه، أي في النهار.

وقال الفرّاء والزمخشري: ربط الاسمية بالضمير وحده نادر[6]، وكذا المضارع المنفي الجائز فيه الواو والضمير أو أحدهما[7].

---

(1) ابن الناظم (ت 686 هـ- 1287 م) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: نحوي: هو ابن ناظم (الالفية). من أهل دمشق مولدا ووفاة. سكن بعلبك مدة. له (شرح الألفية – ط) يعرف بشرح ابن الناظم، و(المصباح – ط) في المعاني والبيان، و(روض الاذهان –خ) في المعاني، و(شرح لامية الافعال – ط) وكتاب في (العروض) وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب) وغير ذلك. ينظر الأعلام للزركلي (ج7/ص 31).

(2) قال ابن الناظم:" ويقل تجريده من الواو وقد كما في قوله تعالى: ﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾ النساء/90 ﴿وجاؤوا أباهم عشاء يبكون﴾ (يوسف/16]. قالوا: وأقل منه تجريده من (قد) وحدها كقوله تعالى: ﴿والذين قالوا لأخوانهم وقعدوا ﴾ آل عمران/168". شرح ابن الناظم على الألفية 247. تحقيق: محمد باسل عيون السود/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2000م.

(3) البيت لقيس بن الخطيم، من الطويل، . ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج1/ص19).

(4) ينظر: همع الهوامع (ج2/ص225).

(5) صدر البيت للمسيّب بن علس، من الكامل وتمامه: **نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ * وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية الشعرية (ج3/ ص 477).

(6) قال ابن هشام: " وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى (والبحرُ يمدّهُ من بعدِهِ سبعةُ أبحرٍ) في قراءة من رفع البحر: هو كقوله: **وقدْ أغتدي والطيرُ في وُكناتها**، وجئتُ والجيشُ مُصطفّ ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريتْ عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يقدر وبحرها أي وبحر الأرض." المغني (ج5/ص432).

(7) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ص285).

(المَنْصُوبُ) [1] لفظا أو تقديرا أو محلا، وهو حكم، والحكم يلزم من ذكره في الحد الدور، وقد مرّ ما فيه. (المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ) [2] خفي (مِنَ الهَيْئَاتِ) [3] هيئات مضمون عاملها، خرج بهذا القيد التمييز فإنه يفسّر الذات والنسبة، وهذا التعريف صادق بالحال المؤسسة وهو غير المؤكّدة غير جامع بالنسبة إلى الحال المؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [4] ونحو: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾ [5]، والمؤكّدة لصاحبها نحو: ﴿لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ [6]، والمؤكّدة لمضمون جملة ولا تكون هذه الجملة [7] التي أكّد (64/ب) مضمونها إلاّ معقودة من اسمين/ [8] معرفتين جامدين غير مؤوّلين هما أو أحدهما بمشتقّ نحو: زيد أخوك عطوفا، أي رحيما، فعطوفا حال مؤكّدة لكون زيد أخاً، باعتبار الغالب في الأخوّة من العطف، وعامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة يحذف وجوبا أي: أَحُقّه عطوفا، بفتح الهمزة وضمّ الحاء، أي أثبته من الحق المتعدّي، أو بضمّ الهمزة وكسر الحاء بمعنى: أتحقّقه أو أثبته، وإن كان المبتدأ "أنا" قدّر: حقّني أحد أو الناس، وأحقّ بضم الهمزة وفتح الحاء، وأما زيد أسداً مقدامًا/ [9]، أو [زيد] [10] [زيد] [10] أبوك عطوفا، فأسد بمعنى شجاع، والأب بمعنى الوالد.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11.

(2) ينظر متن الآجرومية ص11.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(4)(مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴿٧٨﴾) [سورة النساء آية 78].

(5)(وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِراً وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لاَ تَخَفْ إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾) [سورة النمل آية 10].

(6)(وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي ٱلأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾) [سورة يونس آية 99].

(7) ينظر: شرح الآجرومية لأبي القاسم بن يحيى بن أبي القاسم الغرداوي المصعبي ص214.

(8) بداية الصفحة (97/أ) من النسخة (ج).

(9) بداية الصفحة (72/أ) من النسخة (ب).

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

فليست الحال بعدهما مؤكدة لمضمون الجملة لعدم الجمود المحض، بل مؤكدة لعاملها وهو أسد وأب إذ هما بمعنى ما يعمل، وهو شجاع، ووالد نعم المؤكدة لمضمون الجملتين هي مؤسسة بالنسب لعاملها المحذوف، [والأولى في وصف الأسد أن يقال: مجترئ][1] .

(نَحْو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا) [2]، حال من الفاعل وهو زيد، (وَرَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا) [3]، مسرجا حال من من الفرس وهو مفعول إن فتح راؤه، ومن التاء إن كسر، والحال في المثال الأول والثالث الآتي مقارنة، وهي التي قارن معناها معنى عاملها أو يقارن في الحال أو المستقبل نحو: زيد يأكل فرِحا .أي اتحد زمان أكله وفرحه وهو زمان الحاضر أو يتحدان في المستقبل، وأما المثال الثاني،كسرت راء مسرِجا أو فتحته، فمسرجا فيه حال محكية، وهي ما سبق معناها معنى عاملها، فإنّ التسريج سابق على الركوب، والمقدّرة هي ما سبق معنى عاملها معناها نحو: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[4]، فإنّ الدخول سابق على الخلود .

ويجوز كونها محكية أي ادخلوها وقد نويتم الخلود قبل الدخول، وكلّ مقدرة مقارنة بالتأويل لأنّ نية مقارنة لمعنى العامل، [وكذا كلّ محكية تكون مقارنة بمعنى الاتصاف، فالمعنى مثلا: ركبت الفرس متصفا بالتسريج][5] . هذا هو التحقيق.

(وَلَقِيتُ) [6] بكسر القاف (عَبْدَ اللهِ رَاكِبًا) [7] حال من عبد أو من التاء، فإن كانت قرينة للسابق فمن فمن السابق، وإلا فمن الثاني لقربه،كما أنه إذا كانت حالان أو أكثر كلّ بصاحبها تجعل الأولى بما يليها،

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(2) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(3) ينظر المصدر نفسه ص 11 .

(4)(وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّىٰ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴿٧٣﴾) [سورة الزمر آية 70] .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(6) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(7) ينظر المصدر نفسه ص 11 .

والثانية للأول، والثالثة للثاني وهكذا، نحو: لقيت زيدا مصعدا منحدرا، ليتصل أحد الحالين بصاحبه عند الجمهور[1].

وقال الدماميني والسيوطي: الأولى للاول والثانية للثاني، وهكذا لأنّ الأحسن عند البيانين اللف والنشر المرتّب[2].

وأقول: ذكر الخطيب القزويني[3]: أن شرط اللف والنشر الوثوق برد السامع، كلاّ إلى ما هو له[4]، والخلاف هنا حيث لم تكن القرينة، فإن كانت؛ عمل بها نحو: لقيت هندا مصعدا منحدرة، ولقيت الزيدين راكبا ماشيين، والأولى عند عدم القرينة جعل كلّ حال بجنب صاحبها، وإذا لم تجعل كذلك فعدم العطف أولى لئلا يتوهّم/[5] أنها لواحد في وقتين أو أوقات/[6] إلا إن لم يكن التوهم كقوله[7]: (65/أ)

وَإِنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَا ** مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدِّرِيْنَا

(1) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ص274).

(2) قال السيوطي: "المضاف وإن تعدد ذو الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا حمل الحال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على الاسم الأول ف (مصعدا) لزيد و (منحدرا) للتاء كذا قالوه، ووجهوه بأن فيه اتصال أحد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور واغتفر انتقال الثاني وعود ضميره على الأبعد إذ لا يستطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس. . . قلت: وهو المختار عندي ومنه قوله: – **خرجْتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا * على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحّلِ**. ف (أمشي) لأول الاسمين، و(تجر) لثانيهما " همع الهوامع (ج2/ص243) وحاشية الصبان (ج2/ص273).

(3) القزويني (666 – 739 هـ = 1268 – 1338 م) محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق. من أحفاد أبي دلف العجلي: قاض، من أدباء الفقهاء. أصله من قزوين، ومولده بالموصل. من كتبه (تلخيص المفتاح – ط) في المعاني والبيان، و(الايضاح – ط) في شرح التلخيص، و(السور المرجاني من شعر الارجاني). ينظر الأعلام للزركلي (ج6/ ص192).

(4) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ص 366/ تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني/ دار النشر: دار الغرب الإسلامي/ رقم الطبعة: الطبعة الأولى / سنة الطبع: 1987م.

(5) بداية الصفحة (97/ب) من النسخة (ج).

(6) بداية الصفحة (72/ب) من النسخة (ب).

(7) البيت لعمرو بن كلثوم، من الخفيف. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج8/ص72).

والتحقيق أنه لا يكون من تعدد الحال في الاصطلاح، إلا إن تعدد لواحد نحو: جاء زيد فرحا مستبشرا، وجاء الزيدان فرحين مستبشرين، وجاء الزيدون فرحين مستبشرين.

وجعل الفارسي وابن عصفور[1] الحال غير الأولى نعتا للحال قبلها المتصلة بها، أو حالا من الضمير فيها إلاّ في نحو: هذا بُسرًا،[2]، أطيب منه رطبًا، فقالا فيه بالتعدد، وليس منه جاء الزيدان راكبا ماشيا، وجاء الزيدون ضاحكا حزينا، وجاء زيد وعمرو ماشيا راكبا[3]، ولا جاء زيد ضاحكا وآكلا، للعطف على التحقيق.

وأما: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾[4]، فقالوا إنه من التعدد.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) [5] من الأحوال المتنقلة التي هي أوصاف، ومن اللازمة وغير التي هي أوصاف، والآتية من الفاعل أو المفعول أو من غيرهما، فاللازمة مثل: دعوت الله سميعا، ومثل: ﴿ قَآئِماًۢ بِٱلْقِسْطِ ﴾[6]، فإن الله سبحانه أبدا سميع وقائم بالقسط، والغالب كونها متنقلة وأوصافا كأمثلة المصنف.

ويكثر مجيء الحال مصدرا أو الصحيح أنه مقيس، لأن ذلك على المبالغة أو تأويل المصدر بالوصف أو تقدير مضاف، وكلّ ذلك مقيس، والمجاز مقيس، أما إذا قدر مضاف فمجاز حذف، وأما إذا أُوّل بالوصف فمجاز لغوي لعلاقة التعلّق والاشتقاق، وأما بلا تقدير ولا تأويل فمجاز لغوي لعلاقة الجوار لأنّ

---

(1) منع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيلِ، نحو: "هذا بسرًا أطيبُ منه رُطَبًا" ونُقل المنع عن الفارسي وجماعة . ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ص273) .

(2) البسر والرطب: من مراحل نضج التّمركالبلح والزهو والتمر وهو آخرها .

(3) فيكون الحال بالترتيب، الأول للأول، والثاني للثاني. ينظر: المصدر نفسه (ج2/ص274) .

(4)(إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ۝٣) [سورة الإنسان آية 3].

(5) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(6)(شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِماًۢ بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١٨) [سورة آل عمران آية 18].

الملازم لشيء حتّى كأنه هو لابد مجاور له، [نحو: أحيا الله زيدا صوما، لما كان زيد ملازما للصوم، فهو صوم][1].

وروي عن المبرد قياس مجيء الحال مصدرا مطلقا، وروي عنه أنه قاسه إن كان نوعا من عامله نحو: جاء زيد سرعةً [2]، ويجوز كون ذلك المصدر مفعولا مطلقا لعامله المذكور على حدّ: قعدت جلوسا، أو لمحذوف من لفظه، والمحذوف حال.

وقاسه بعض بعد "أمّا" وبعد خبر شبّه به المبتدأ، وفيما إذا كان الخبر مقرونا بـ "ال" الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علما، وزيد زهير شعرا[3]، والحقّ أن ذلك/[4] من التمييز.

ونحو: أمّا علما فعالم[5]، والحقّ أنه مفعول، أي متى تذكر علما[6]، ويكثر جمودها مؤوّلة بالوصف في سعرٍ، وفي كلّ ما يظهر تأويلا بلا تكلّف، كالدال على المفاعلة والتشبيه والترتيب نحو: البرّ صاعا بدرهم، فصاعا حال، وبدرهم نعته/[7] أي كائن بدرهم، والمعنى بعه مسعّرا بدرهم مُدّه بفتح العين ورفع المدّ على النيابة، وتعليق الباء بمسعّرا، نحو: بعه يدا، فَيَدٌ حال، وبيد نعته أي ثابتة مع يد، هذا بيان الصناعة، والمعنى بعه مقابضا بكسر الباء على الحالية من فاعل بع أي بعه قبضا من المشتري، وقابضا المشتري منك.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) " قيل: هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية، وعليه الكوفيون. وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال أي أتيت أركض ركضا . . . فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد اتكاء، وشذ المبرد فقال يجوز القياس " همع الهوامع (ج2/ص228).

(3) ينظر: همع الهوامع (ج2/ص227).

(4) بداية الصفحة (73/أ) من النسخة (ب).

(5) قال الصبان: " قوله: (نحو أما علماً فعالم) أسلف الشارح (يقصد الأشموني) أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه" حاشية الصبان (ج2/ص269) وجاء في المغني: " إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفول لأجله إن كان معرفاً، وحال إن كان منكراً." المغني (ج1/ص374). وفي الهمع (قال أبو حيان كونه أقرب إلى التمييز). همع الهوامع (ج2/ص228).

(6) أجاز ذلك الفراء والكوفيون والأخفش مطلقا. ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص269).

(7) بداية الصفحة (98/أ) من النسخة (ج).

ونحو: كرّ زيد أسدا، أي رجع شجاعا، فاستعير أسد لمعنى شجاع، فالمجاز لغوي، وهذا بناء على مختار(65/ب) السعد من جواز الاستعارة مع ذكر المشبّه والمشبّه به معا[1] نحو: زيدٌ أسدٌ، ويقدّر[أو][2] رجع كأسدٍ، أو مثل أسدٍ، فالتجوّز بالحذف، ونحو: ادخلوا رجلا رجلا، أي مرتّبين، فرجلا حال، ورجلا حال أخرى صناعة، ولو كان لمعنى أنهما حال واحدة، وقيل: مجموعهما حال، والنصب في الآخر، وأما الأول فوسط كلمة، ونصبه وتنوينه إنّما هو حكاية ومحاكاة، وقيل الأول حال، والثاني نعت على حذف مضافٍ، أي ذا رجل [أو معاقب رجل][3]، مفارق رجلٍ، واستحسن بعضهم كونه معطوفا، فالفاء أو ثمّ محذوفة، وتكون الحال جامدة غير مؤوّلة بالوصف، إذا وصفت بمشتقّ أو بمثله نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾[4]، أي تشخّص وظهر، ﴿ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً ﴾[5]، [أي منسوب للعرب أو منتسب إليهم إليهم أي من لغتهم][6]، وتُسمّى موطِئة بكسر الطاء أي ممهدة لما بعدها[7]، وهو المقصود.

وليس من هذا أمثلة السعر والمفاعلة، لأنّ الحال فيهما بالنظر إلى المعنى مجموع أشياء، وإذا كانت عددا نحو: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[8]، وإذا كانت دالة على حالة واقع فيها تفضيل نحو: هذا بسرٌ أطيب منه رطبا، وإذا كانت نوعا لصاحبه نحو: هذا مالُك ذهبا، وإذا كان فرعا له نحو: هذا

---

(1) قوله: " بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خبراً عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلاً والأمران صحيحان " حاشية الصبان (ج2/ص254) وحاشية الخضري (ج1/ص213).

(2) زائد في النسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4)(فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴿١٧﴾) [سورة مريم آية 16]

(5)(وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَاناً عَرَبِيّاً وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْراً ﴿١١٣﴾) [سورة طه آية 110].

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ينظر: همع الهوامع (ج2/ص244)

(8)(۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴿١٤٢﴾) [سورة الأعراف آية 142].

حديدك خاتما، ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ/[1] بُيُوتاً ﴾[2]، وإذا كان أصلا له نحو: هذا خاتمك حديدا، وقيل ذلك كله أيضا مؤوّل بمشتقّ بمقرون ومتصفا بصفة البشر، ومعدودا ومطوّرا بطور البسر والرّطب، ومنوّعا ومصنوعا ومتأصلا، وفي تأويله تكلّف.

وتأتي الحال من اسم الناسخ وخبره، ومن النائب وغيره، واختلف في مجيئها من المبتدأ والخبر/[3].

والصحيح المنع، إلاّ إذا كان المبتدأ اسم إشارة، فتجوز الحال، ومن الخبر، ويجيء من المضاف إليه إن كان المضاف وصفا أو مصدرا أو اسم مصدرٍ، أو ما في معنى ذلك، أو كان جزءا لمضاف أو في مثل جزئه في صحة الاستغناء عنه، وأجاز الفارسي مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا[4].

(وَلاَ يَكُونُ الحَالُ إِلاَّ نَكِرَةً)[5] لئلاّ يتوهم كونه نعتا، لأنّ الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة، وجملة حالة حالة رفع المنعوت وجرّه على حالة نصبه، أو لأنه يوهم قطع المنعوت إلى النصب، وأمّا جاء زيد وحده، فمن الحال النكرة، لأن إضافة "وحد" لا تفيد التعريف، بل ولا التخصيص، والمعنى منفردا، وأما كلمته فاه إلى فيهِ، معنى كلمته مشافها[6]، وأما[7]:

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ..... ** .....

---

(1) بداية الصفحة (73/ب) من النسخة (ب).

(2)(وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُوراً وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتاً فَاذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾) [سورة الأعراف آية 73].

(3) بداية الصفحة (98/ب) من النسخة (ج).

(4) " وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط (يقصد ابن أبي الربيع الإشبيلي) مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا وخرجوا عليه: (أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ) الحجر 66 " همع الهوامع (ج2/ص235). فهؤلاءِ اسم إشارة مضاف إليه، وإليه يعود الحال "مصبحين".

(5) ينظر متن الآجرومية ص11.

(6) قال السيوطي: "وقد اختلف في أعراب كلمته فاه إلى في فمذهب سيبويه ما ذكر أنه حال على انه اسم وضع موضع المصدر أي مشافهة الموضوع الحال أي مشافها وتعقب بأن الاسم الذي تنقل العرب إلى المصدر لابد أن يكون نكرة كما قال سيبويه ولابد أن يكون له مصدر من لفظه كالدهن والعطاء وفاه إلى في ليس كذلك ومذهب الأخفش أن أصله من فيه إلى في حذف الجار فنصب" المصدر نفسه (ج2/ص225).

(7) جزء من صدر بيت للشاعر لبيد بن ربيعة، من الوافر، وتمامه: **فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا * وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ.** مع إبدال واو (وأرسلها) فاء. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج6/ ص390) والكتاب (ج1/ص 373) والخزانة (ج3/ص192).

ففي معنى أرسلتها معاركة، وأمّا: جَاؤُوا الجَمَاءَ الغَفِيرَ[1] ففي معنى جاؤوا كثيرا .وأجاز الكوفيون تعريف الحال، إن تضمن معنى الشرط، نحو: يعجبني عبد الله الحسنَ لا المسيءَ [2]، أي إن كان محسنا لا مسيئاً . وأجازه البغداديون[3] ويونس مطلقاً، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ،[4] وأمّا: جاءت الخيل بَدادِ[5] بكسر بكسر الدال كحَذَامِ[6]، فمن تنكير الحال، لأنّ "بَدَادِ" ولو كان علما لحقيقة التبدد، لكنّه بمعنى متفرقة، ومن ومن أجاز تعريف الحال ولم يحتج أن يؤوّل ما جاء منه معرّفا .

(وَلاَ يَكُونُ صَاحِبُهُ إِلَّا مَعْرِفَةً) [7] (66/أ) أي لا يكون أصالة إلا معرفة، وأما كون نكرة فمسوّغ أو غيره، غيره، فعلى طريق الفرعية، أو أراد بالمعرفة المعرفة حقيقة، والمعرفة حملا، وهي النكرة مع المسوّغ، فإنّ إزالة بعض الإبهام عن النكرة بالمسوّغ كإزالة الإبهام بالتعريف، ومالم يكن من المسوّغات مزيلا للإبهام، فمحمول على المزيل، لكن في ذلك جمع بين الحقيقة والمجاز، وفيه خلاف، أو يقدّر عطف أي إلا معرفة أو

---

(1) والجَمَّاءَ الغَفِيرَ أي بجماعتهم؛ قال سيبويه: الجَمَّاءُ الغَفِيرُ من الأسماء التي وضعت موضع الحال ودخلتها الألف واللام كما دخلت في العِراكِ من قولهم: أَرْسَلَها العِراكَ، وقيل: جاؤوا بجَمَّاء الغفير أيضاً . وقال ابن الأعرابي: الجَمَّاءُ الغفِيرُ الجماعة. ينظر: لسان العرب باب جَمَأَ (ج2/ ص342) والكتاب (ج1/ص377) وحاشية الصبان (ج2/ص 13) .

(2) قال ابن عقيل: "فصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط، صح تعريفها، وإلا فلا. فمثال ما تضمن معنى الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشي " شرح ابن عقيل (ج2/ص250-251) .

(3) وهم نحاة بغداد ولغويّوها من أمثال: ابن كيسان- الزجّاجي- الفارسي- ابن جنّي- الزّمخشري، وقد اتخذوا منزلة وسطا بين منزلتين. ينظر: المدارس المدارس النحوية ص 245 وما بعدها .

(4) قال السيوطي: "وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو: جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك وقال الكوفيون إذا كان في الحال معنى الشرط، جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبد الله الحسن أفضل منه المسيء . التقدير: إذا أحسن أفضل منه إذا أساء" همع الهوامع (ج2/ص230) و شرح ابن عقيل (ج2/ص250) .

(5) قال ابن منظور: وجاءَت الخيل بَدادِ أي متفرقة متبدّدة؛، قال حسان بن ثابت: **كنا ثمانيةً، وكانوا جَحْفَلاً * لَجِباً، فَشُلُّوا بالرماحِ بَدادِ.** أي متبدّدين. ينظر: لسان العرب باب بَدَدَ (ج 1/ ص 320) .

(6) وحَذامِ: اسم امرأة معدولةٌ عن حاذِمَةٍ؛ قال ابن بري: هي بنت العَيّك بن أَسْلَمَ بن يَذْكُر بن عَنَزَةَ؛ قال وسِيمُ بن طارقٍ، ويقال: لجيم بن صَعْب وحَذامِ امرأته: **إذا قالتْ حَذامِ فَصَدِّقُوها * فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذامِ.** ينظر: المصدر نفسه (ج 3/ ص 90) باب حَذَمَ. وقيل هو لديسم بن طارق. ينظر شرح بن عقيل (ج1/ص 105) وشرح قطر الندى ص 43.

(7) ينظر متن الآجرومية ص11 .

ما يقرب منها من النّكرات، وهو ماله/[1] مسوّغ، وأولى من ذلك أن يريد بمعرفة المخصص تسمية للعلم، وهو كل ما فيه تخصيص، وهو المعرفة إذ فيها تخصيص وزيادة، والنكرة المخصصة باسم خاص، وهو اللفظ المعرفة، فلفظ معرفة مجازا أريد به عموم المجاز.

والمسوغات لمجيء الحال من النكرة، وتقديم الحال عليها ووصف النكرة، وإضافتها لنكرة، وعملها فيها بعدها، وتقديم النفي أو النهي أو الاستفهام عليها، واشتراكها مع/[2] معرفة في الحال نحو: جاء زيد ورجل راكبين، وجاء رجل وزيد ضاحكين، وضرب زيد رجلا متنازعين، أو مع ماله مسوّغ نحو: جاء غلام رجل وامرأةٌ فرحين، برفع امرأةٌ، وكون الحال على خلاف الأصل الجمود، نحو: هذا خاتم حديداً، وكون الحال جملة مقرونة بالواو، وعن بعض: وكلّ ما يكون مسوغا للابتداء،؛ يكون مسوغا للحال. وقد يكون نكرة بلا مسوّغ سماعا [3]. وقيل يقاس ذلك، وفي حديثٍ: ﴿صَلَّى رَسُولُ اللَهِ صَلَّى اللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا﴾[4].

---

(1) بداية الصفحة (74/أ) من النسخة (ب).

(2) بداية الصفحة (99/أ) من النسخة (ج).

(3) قال الصبان:" قال المبرد والمصنف (يقصد الأشموني) كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها." حاشية الصبان (ج2/ص292). وقال ابن هشام: " الحالُ متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئُها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدّار قائماً رجلٌ وعند جمودها نحو هذا خاتمٌ حديداً " المغني (ج4/ص400).

(4) للحديث روايات كثيرة أقربها إلى ما قاله المصنف هو: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: ﴿صُرِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ فَرَسٍ لَهُ فَوَقَعَ عَلَى جِذْعِ نَخْلَةٍ فَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُودُهُ وَهُوَ يُصَلِّي فِي مَشْرُبَةٍ لِعَائِشَةَ فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ وَنَحْنُ قِيَامٌ ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى وَهُوَ يُصَلِّي جَالِسًا فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ وَنَحْنُ قِيَامٌ فَأَوْمَأَ إِلَيْنَا أَنْ اجْلِسُوا فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا وَلَا تَقُومُوا وَهُوَ جَالِسٌ كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسٍ بِعُظَمَائِهِمْ﴾. ينظر: المصنف لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ج2 / ص 225). تحقيق: حَمَد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان/ مكتبة الرشد – الرياض/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2004م. ويراجع: المستدرك كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم/ ذكر أسيد بن حضير الأنصاري رضي الله عنه (ج3، ص 354) رقم: 5331. مطبعة دار الحرمين/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع:1997م.

(وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الكَلاَمِ) [1] ، أي لا تكون أصالة إلا بعد تمام الكلام، وأمّا مجيئها وسطا أو أوّلا؛ فعلى الفرعية أو لا تكون إلا بعد تمام الكلام تحقيقا أو حكما، فإنّها إذا تقدمت أو توسّطت في نية التأخير وحكمه، ولعل مراده بالكلام عاملها وصاحبها فقط، ولو لم يتم بهما الكلام الاصطلاحي فيدخل نحو: مجيئك فرِحا يعجبني، فإنّ فرِحًا حال من الكاف، وهو صاحبها، والعامل مجيء، وإنّما تمّ الكلام الاصطلاحي بـ : يعجبني، ومع هذا؛ فالأصل تقديم الحال عليه، ويحتمل أن يريد بقوله بعد تمام الكلام، أن تكون زائدة عن أركان الكلام، تأخرت أو لا، وإنّ ذلك هو الأصل.

وأما مجيئها عمدة فيما نابت فيه عن الخبر ففرعٌ، وهي فضلة من حيث تمام الأركان بدونها في نحو: لا تصلّ ناعسًا، ولو كانت عمدة من حيث المعنى.

ويجوز تقديم الحال[2] على عاملها الذي هو فعل متصرّف، واسم فاعل/[3] واسم مفعول أو صفة مبالغة أو صفة مشبّهة، إن تجرد ذلك من "ال"، وقيل يجوز تقديمها على الصفة المشبهة المقرونة بـ"ال" بناء على أنها غير موصولة لا على عاملها الذي هو فعل غير متصرف، أو اسم فعل أو اسم تفضيل، أو ما فيه معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة وحروف التمني أو الترجي (66/ب) أو التشبيه أو التنبيه أوالظرف أوالجار والمجرور أوالاستفهام المقصود به التعظيم نحو[4]:

يَا جَارَتَا مَا أَنتِ جَارَهْ ** .....

ولك أن تجعل "ما" نافية، أي بل أنت أعظم من الجارة، وقد ورد تقديم الحال على عاملها الظرفي نحو: زيد راكبا على الفرس.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11.

(2) للاستزادة في تقدم الحال على عاملها، يراجع: همع الهوامع (ج2/ص235).

(3) بداية الصفحة (74/ب) من النسخة (ب).

(4) الأعشى ميمون بن قيس البيت من مجزوء الكامل، وأصله: **يَا جَارَتِي مَا كُنتِ جَارَهْ * بَانتْ لِتَحزُنَنَا عُقَارَهْ**. ديوان الأعشى (قصيدة رقم:20/ ص 153). واختلف البيت في المفصل حيث جاء معكوسا صدره وعجزه، لكنه أقرب إلى ما قاله الشّيخ: **بَانتْ لِتَحزُنَنَا عُقَارَهْ * يَا جَارَتَا مَا أَنتِ جَارَهْ**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج3/ص59).

وأجاز الفرّاء والأخفش القياس على ما ورد من ذلك[1]، واشترط غير الفراء من الكوفيين أن يكون المبتدأ ضميرا، ويجوز عند بعض بقوّة إن كانت ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: زيد على صوم في سفر[2].

وأجاز الأخفش تقديمها على المبتدأ المسبوق بخبره[3]، وأجازه ابن برهان[4] إن كانت ظرفية/[5]، وحمل عليه: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلهِ﴾[6]، ويجوز باتفاق تقدبمها على المبتدأ مع تأخيرها على الخبر نحو: في الدار جالسًا زيدٌ، وصاحبها ضمير الخبر، ولا تتقدم الحال على عامل قرن بحرف مصدر، أو بلام ابتداء أو قسم، ولا على الموصول الاسمي، ولا على المصدر مطلقا، وإن قدّر بحرف مصدرا، وإن لم يكن الحال ظرفا أو جارا أو مجرورا ولا على النعت.

وأجاز ابن هشام في: مررت برجل ذاهبة فرسه، مكسورا سرجها، أن يقال: مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه[7]، فمكسورا حال عامله النعت، وهو ذاهبة، وأجاز بعض أن: زيد لراكباً آت، يجب يجب تقديم الحال إن كانت اسم استفهام، نحو: كيف جاء زيدٌ[8]، ويجوز تقديم الحال على اسم التفضيل مع

---

(1) " في تقديم الحال على عاملها مذاهب: أحدها المنع مطلقا وعليه الجرمي تشبيها بالتمييز، والثاني الجواز مطلقا إلا ما يأتي استثناؤه وهو الأصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف" همع الهوامع (ج2/ص237).

(2) " وإن كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول أو مضمر جاز التقديم نحو ضاحكا لقيتني هند وضاحكا مرت بي هند " همع الهوامع (ج2/ص238).

(3) قال الرضي: " فأما مع تأخر المبتدأ، فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز: قائمًا زيد في الدار، ولا: قائما في الدار زيد، اتفاقا، وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضا، لأنه ليس من تركيب الفعل" شرح الرضي على الكافية (ج2/ص 25).

(4) " فقد صرح ابن برهان، بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور، وذلك لتوسعهم في الظروف " المصدر نفسه (ج2/ص 25).

(5) بداية الصفحة (99/ب) من النسخة (ج).

(6)(هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً ﴿٤٣﴾) [سورة الكهف آية 43].

(7) ينظر: مغني اللبيب (ج5/ص552).

(8) " وحالاً قبل ما يستغني، نحو: كيف جاءَ زيدٌ؟ أي على أي حالة جاء زيد، وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولاً مطلقاً أيضاً " مغني اللبيب (ج3/ص136).

مع أنه غير متصرّف، بل يجب على الصحيح، وذلك في نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً. [ونحو: زيد شابّا أقوى منه شيخا][1]، مما وقع فيه

اسم التفضيل متوسّطا بين حالين من اسمين مختلفين في المعنى، أو متّحدين فيه، مفضّلٌ أحدهما في حالة على الأخرى [في حالة أخرى][2] والله أعلم.

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) مكررة سهوا في النسخة (أ).

(بَـــــابُ التَّمْيِيـــــــــــــزِ) [1]

ويقال له التبيين والتفسير[2]، والثلاثة مصدر، سُمّي بها اللفظ الذي يقع به معاني تلك المصادر، فذلك من باب تسمية آلة باسم ما يفعل بها، ويقال له المميّز والمبين والمفسِّر بكسر ما قبل الأواخر على المجاز العقلي.[3]

(هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، نَحْوَ قَوْلِكَ) [4] . .الخ، خرج بقوله من الذوات الحال، وخرج نحو: الحسن الوجه، والحسن وجهه بالنصب على التشبيه بالمفعول به بقوله:)5(نحو قولك، فتمثيله تتميم/[6] للحد، فكأنه قال: الذي هو على طريقة هذه الأمثلة في التنكير، ولا مانع من أن يكون جرى على مذهب الكوفيين من جواز تعريف التمييز[7]، فإنّه يجوز عندهم في الوجه في المثالين أن يكون تمييزا، [على أنّ قوله: ولا يكون إلا نكرة، أراد أصالة أو غالبا على حدّ ما مرّ في الحال، إذ قال: ولا يكون صاحبه إلاّ معرفة][8] .

لكن لا بد من قيد يخرج ما إذا نصب الوجه على التشبيه، ولعل في النصب على التشبيه تلويحا إلى معنى قولك: أحسن الله الوجه أو وجهه، [ويحتمل أن يكون/[9] المنصوب على التشبيه بالمفعول به إخراجا بالمثال أي على هذه الطريقة في أمثلته، من أنّه لا يقال له: منصوب على التشبيه][10]، ولا تتوهم دخول اسم "لا" ونحو: استغفر الله ذنبا، في حد المصنف (67/أ) فضلا عن أن يحتاجا إلى ما يخرجهما .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(2) قال ابن عقيل: " ويسمى مفسِّرا وتفسيرا، ومبيِّنا وتبيينا، ومميِّزا وتمييزا، وهو كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال " شرح ابن عقيل (ج2/ص 286) . وشرح الآجرومية / أبو القاسم بن يحيى بن أبي القاسم الغرداوي المصعبي ص214 .

(3) للاستزادة في تعريف التمييز، يراجع: حاشية الصبان (ج2/ص288) والهمع (ج2/ص262) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص53) وشرح الآجرومية / أبو القاسم بن يحيى بن أبي القاسم الغرداوي المصعبي ص214 .

(4) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(5) ورد في النسخة (ب): (من قوله) عوضا عن (بقوله) .

(6) بداية الصفحة (75/أ) من النسخة (ب) .

(7) قال السيوطي: " وجوز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه، وتأول البصرية ما ورد" همع الهوامع (ج2/ص 269) .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(9) بداية الصفحة (100/أ) من النسخة (ج) .

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

واستدل الكوفيون على جواز تعريف التمييز[1] بقوله[2]:

..... ** وَطِبْتَ النَّفْسَ.....

وقال البصريون: "ال" زائدة، أو النفس مشبّه بالمفعول به، وناصب التمييز ما فسره التمييز من نحو: تصبب وتفقأ، وطاب وأكرم وأجمل وطيّب في نحو: أعجبني طيبك [نفسا][3] وطيب في نحو: أنت طيّب نفسا، ونحو ذلك ذلك مما دل على الحدث[4] المعلق على شيء إجمالا، وعشرين وتسعين ونحوها من الأعداد المنصوب تمييزها، ومقدار مساحي أو كيلي أو وزنيّ.

وزعم بعضهم [5] أن ناصبة الجملة فيما دلّ على حدث إن كانت، وما ذكره المصنف؛ يدل على أن التمييز أبدا أبدا تمييز ذات، وهو مذهب ابن الحاجب، فالذّات إما مذكورة، وذلك في العدد والمقادير، وإما ملاحظة، وذلك في تمييز الحدث، وهو الذي يقال له تمييز [النسبة][6]، فإن النسبة في الحقيقة الإبهام فيها إذا تعلق الطيب بزيد في: طاب زيد نفسا، أمر معلوم، إنما الإبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة: هل هو داره؟ أو علمه؟ أو جسمه؟ أو نفسه؟.

---

(1) " وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله: – وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو. وقوله:– عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحربُ لم تَقِدْ تَقِدْ " همع الهوامع (ج2/ص 269) وحاشية الصبان (ج2/ص289).

(2) مرّت نسبة هذا البيت وتمامه ص 60، وهو لرشيد بن شهاب الدين، من الطويل.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) ورد في النسخة (ب): (الحديث) عوضا عن (الحدث).

(5) قول ابن حاجب في تعريفه للتمييز: " التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة" وقد اعترض الرضي على هذا التعريف. يراجع: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص 53).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(تَصَبَّبَ) [1] سال أو انحدر[2] (زَيْدٌ عَرَقاً) [3] ،(وَتَفَقَّأَ) [4] امتلأ (بكرٌ شَحْمًا) [5]، المثال الأول والثالث والسادس والسابع من التمييز المحوّل.

ولا يكون التمييز محولا إلا إن كان تمييز نسبة [6]، فالأول والثالث وهو قوله: (وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً) [7] ، محولان محولان عن الفاعل أي تصبب عرق زيد، وطابت نفس محمد، ولما أسند الطيب إلى محمد أسقطت تاء التأنيث، ويجوز أن يكون الأصل: طاب نفس محمد، بدون تاء لأنّ النفس مؤنّث مجازا، أو لأنّ إضافته إلى مذكّر يغني عنه، والسادس والسابع محوّلان عن المبتدأ نحو: أبو زيد أكرم من أبيك، ووجهه أجمل من وجهك، وبعض يعبر بأنهما محوّلان عن الفاعل اعتبارا لضمير الأب، وضمير الوجه في أكرم وأجمل، وبعض يعبّر بأنهما محوّلان عن المضاف[8]، والثاني تمييز نسبة كما مرّ، لكنه غير محوّل كقولك: امتلأ الإناء/[9] ماء.

﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾[10]، والباء زائدة في الفاعل، لكن الصحيح أن شهيدا حال. ولله درّه فارسا، وصححوا أيضا أنه حال/[11]، [إلاّ أنه تغلّبت عليه الاسمية، فخرج عن الوصفية][12]، ويكون تمييز

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11.

(2) ورد في النسخة (ب): (تحدر) عوضا عن (انحدر).

(3) ينظر متن الآجرومية ص11.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(6) قال الرضي: " قال ابن عصفور هي و يكون منقولا من فاعل ومبتدأ ومفعول، وأنكره الشلوبين والأبذي وابن أبي الربيع، ومشبها به وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه نحو حسبك به فارسا ولله دره رجلا (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً) النساء 79" همع الهوامع (ج2/ص 266).

(7) ينظر متن الآجرومية ص11.

(8) قال الصبان: " وقال السيوطي في نكته نقلاً عن ابن هشام التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك وجهك أحسن، فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع " حاشية الصبان (ج2/ص 294).

(9) بداية الصفحة (100/ب) من النسخة (ج).

(10)(هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴿٢٨﴾) [سورة الفتح آية 28].

(11) بداية الصفحة (75/ب) من النسخة (ب).

(12) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

النسبة محولا عن المفعول أيضا مثل قول ربّنا سبحانه وتعالى:﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[1]، [أي][2] وفجّرنا عيون الأرض، (وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً)[3] أنثى الكبش أو بقرة الوحش أو امرأة، امرأة، ولا بُعد في ملكه تسعين[4] أمة، واعلم أنّ تمييز الكيل والموزون نصبه أولى من جرّه على(67/ب) الإضافة، لأنّ نصبه نصٌ في أن المراد به المكيل والموزون، والجرّ يحتمل ذلك، ويحتمل أن المراد نفس المكيال والميزان.

والتحقيق أنّ [تسميته تمييزا][5] إذا جُرّ تسميةٌ لغويةٌ نظرا للمعنى.

(وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا)[6] ، التمييزان فاعلان في المعنى، إذ المتصف بالأكرمية الأب، وبالأجملية الوجه، وأيضا هما محولان عن فاعل مستتر، كما [مرّ][7]، ويجوز أن يقال: الأصل كرُم أبوه كرماً زائدا على كرم أبيك، وجمُل وجهه جمالا زائدا على جمال وجهك.

وقال بعضٌ: يجوز أن يكون الأصل كرُم أبوه، وجمُل وجهه، ولما أريد التفضيل حُوّل الفعلان إلى وزن أفعل، ولا يلزم أن يكون الأصل المحوّل عنه دالا على التفضيل، وتقدّم غير ذلك.

فائدة: قال الدماميني والصبّان: تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق، إن كان الثاني عين الأول نحو: كرم زيد رجلا، وكرم الزيدان رجلين، وكرم الزيدون رجالا[8]، وكذا إن كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محالّه بعد جمع نحو: خسِر الأشقياء أعمالا، أو غير مصدر وتعدد، وخيف اللبس نحو: كرم الزيدون آباءً، ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحدا، والاسم السابق متعددا نحو: كرم الزيدون أباً، إذا كان

(1)(وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾) [سورة القمر آية 12].

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) ينظر متن الآجرومية ص11.

(4) ورد في النسخة (ب): (عشرين) عوضا عن (تسعين).

(5) ورد في النسخة (ب): (تسمية التمييز) عوضا عن (تسميته تمييزا).

(6) ينظر متن الآجرومية ص11.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص289).

أبوهم واحدا، وبالعكس، وخيف اللبس نحو: نَظُف زيدٌ أثوابا، وكرم آباء، وكان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو: الأتقياء جادوا عملاً، وترجح في نحو: حسن زيد عينا، ولِعست هندٌ شفة [اللّعس ما بين السواد والحُمرة][1]، ويترجح تركها[2] في نحو: حسن الزيدان أو الزيدون وجهًا، ويوافق التمييز [مصدرا خلاف أنواعه نحو: نحو: الأتقياء جادوا عملا، وترجح في نحو: حسن الزيدان والزيدون وجها][3]، ويوافق التمييز [الحال في][4] أنه نكرة أبدا على الصحيح كما قال.

(وَلَا يَكُونُ) التمييز (إِلاَّ نَكِرَةً) [5]، وفي أنه اسم نكرة فضلة منصوبة رافعة للإبهام، وفي أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام كما قال.

(وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الكَلاَمِ) [6]، أي إلا زائدا عن أركان الإسناد، ولو اعتمد عليه المعنى في نحو:/[7] ما طاب زيد إلا نفسا، إن أجزنا التفريغ في التمييز، كما يعتمد على الحال في نحو: ما جاء زيد إلا راكبا، أو أراد بكونه لا يكون إلا بعد تمام الكلام، أنه لا يكون أصالة إلا بعد تمامه، فإن جاء قبله ففرع، ولا يكون إلا بعده تحقيقا أو حكما، فإنه إذا لم يكن بعده فهو بعده حكما، ولعل مراده على غير التوجيه الأول بالكلام عاملها، لأنه كلام لغة، أو لأنه بعض الكلام النحوي، وكذا في الحال، فإنك تقول: عشرون رجلا جاءوا، أو عشرون دينارا عنده، بتقديم التمييز على الخبر، وطيبك نفسا حسنٌ، كذلك، ولا يتقدم التمييز على عامله المتصرف إجماعا، وأما قوله[8]:

---

(1) جاء في اللسان: " قال ابن الأَثير: اللُّعْسُ جمع أَلْعَس، وهو الذي في شفتيه سَواد. قال الأَصمعي: اللُّعْس الذين في شِفاهِهِمْ سَوادٌ، وهو مما يُستحسَن، ولقد لَعِسَ لَعَساً. قال الأَزهري: لم يُرِدْ به سَوادَ الشفة خاصة إنما أَراد لَعَسَ أَلْوانِهم أَي سَوادَها، والعرب تقول جارية لَعْساء إِذا كان في لَوْنِها أَدنى سواد فيه شُرْبَة حُمْرَةٍ ليست بالناصعَة" اللسان (ج12/ص280).

(2) بداية الصفحة (76/أ) من النسخة (ب).

(3) ما بين المعقوفتين زائد في (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص11.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(7) بداية الصفحة (101/أ) من النسخة (ج).

(8) مجهول النسب، صدر البيت من الرّجز، من شواهد الفراء في معاني القرآن استشهد به عند قوله تعالى: " فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم "، قال: أنشدني المفضّل: **وَنَارُنَا لَمْ تُرَ نَارا مِثْلُهَا * قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدّ أَكْرَمَا**. ينظر: معاني القرآن للفراء (ج3/ ص 55).

وَنَارُنَا لَمْ تُرَ نَارًا مِثْلُهَا ** ..... (68/أ)

فضرورة لأن مثلا غير متصرف إذ لا فعل له ولا مصدر، ولا هو وصف ولا غير ذلك، وإنما المتصرف غير الثلاثي من مادته أو الرؤية علمية فنارا مفعول ثان، واختلف في قياس تقديمه على عامله المتصرّف، وأما توسطه بين العامل ومعموله نحو: طاب نفسًا زيدٌ، فجائز[1].

ويخالف التمييز الحال[2] في أنه لا يكون إلا اسما، والحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا على ما مرّ، من أنهما الحال أو نائبان عن الحال، وفي أنه/[3] [لا ينوب عن عمدة، والحال تنوب عن الخبر، نحو: ضربي العبدَ مسيئا، مسيئا، وفي أنه][4] مبيّن للذوات [فقط][5] أو لها تارة [للنسبة][6] أخرى [قولان][7]، والحال مبيّن للهيئات، ودخل ودخل في الهيئة نحو: تكلّم صادقا، وفي أنه لا يتعدد، والحال يتعدد على الصحيح.

وفي أنه لا يتقدّم على عامله المتصرّف إلا على قول، ويتقدم الحال على عامله المتصرف إجماعا، وفي أنه [لا يتقدم على عامله غير المتصرف إجماعا، والحال يتقدم على عامله غير المتصرف.

وفي قول الفراء والأخفش مطلقا، وفي قول الكوفيين فيما كانت فيه الحال من مضمر نحو: أنت قائما في الدار[8].

---

(1) وقد جوّز النحاة توسطه لا تقدّمه بلا خلاف. ينظر: الهمع: (ج2/ص268) وحاشية الصبان (ج2/ص298).

(2) قال ابن هشام: "اجتمع الحال والتمييز في خمسة، واختلفا في سبعة"، وذكر أوجه الاتفاق أنهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام، ثم فصّل في أوجه الاختلاف. ينظر: المغني (ج5/ص408)وما بعدها.

(3) بداية الصفحة (76/ب) من النسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ما بين المعقوفتين معوّض في (ب) بـ: (الهيئات)، وهي مشطّبة ومعوّضة بلفظة (النسبة) في (أ).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) ينظر: حاشية الخضري (ج1/ص218).

وعند بعض فيما إذا كان ظرفا وفي أنه][1] حقّه الجمود، وحق الحال الاشتقاق، وفي أنه لا يكون مؤكدا بخلاف الحال، وأما قوله[2]:

..... ** مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا

فليس "دينًا" فيه مؤكّدا، الجواز أن تقول: زيد خير البيض جمالا، فجئت بالتمييز من غير البياض، وأما: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾[3]. .الخ، فشهرا فيه/[4] غير مؤكّد لعامله، وهو اثنا عشر بل لعدّة الشهور، وأما إجازة المبرّد: نعم الرجل رجلا زيدٌ، فمردودة لأنّ الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل[5]، ويجاب بأنه يحتمل أن يراد نعم الرجل الرجل لا من حيث الرجولية، وأمّا قوله[6]:

تزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ** فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فزادا فيه مفعول مطلق لتزود في الشطر الأول إن أريد به التزود أو مفعول به إن زيد به المتزوّد به من أعمال البرّ، ومثل حال من زاد، وأمّا قوله[7]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هندُ لَوْ بَذَلَتْ ** رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أو بإيماءِ.

ففتاة فيه حال مؤكّدة[8].

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) للإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه). العجز من الكامل، والبيت: **وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ * مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا**. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج8/ص 66).

(3)(إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ إِثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴿٣٦﴾) [سورة التوبة آية 36].

(4) بداية الصفحة (101/ب) من النسخة (ج).

(5) في النسخة (ب): إضافة (وأما قوله)، وهي مشطّبة في (أ) وقد غيّر مكانها لاحقا.

(6) لجرير البيت من الوافر. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج2/ص 171).

(7) منسوب لمجهول، البيت من البسيط. ينظر: المصدر نفسه (ج1/ ص74) والخزانة (ج9/ص398). اللغة: بذلت: منحت. والشاهد فيه الفتاة (فتاةً) منصوب على الحالية.

(8) وهو قول ابن هشام في المغني (ج5/ص422) والصبان في حاشيته (ج2/ص301-302).

(بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ) [1]

استفعال من الثّني[2]، [وهو الارتداد إلى ما قبل][3] بمعنى الإخراج [منه][4]، وهمزته بدل من الياء، وإنّما أبدلت لتطرّفها بعد ألف زائدة، وهو باق على معناه المصدري، وهو محاولة الإخراج والسّعي فيه، فإنّ ذلك من معنى الطلب الموضوعة له السين والتاء، فإنّ في ذكر المستثنى منه ذكر للاستثناء، [فلا يستشكل بأنه بوّب للاستثناء ولم يذكره بحكم، ولو ذكره بغرض في قوله: وحروف الاستثناء][5]، وأوّله بعضهم بالمستثنى،[وهو الأنسب لقوله في الإجمال: والمستثنى، فيكون المقصود بالذات هو قوله بعد، فالمستثنى بـ"إلاّ " ينصب. . .الخ، لأنه بصدد ذكر المنصوبات، ومنها المستثنى][6] والاستثناء بالمعنى المصدري هو إخراج ما يعمه ظاهر اللفظ، أو ما ينزل منزلة ما يعمّه بإلاّ أو بإحدى أخواتها، وإنما قلت: ما يعمّه ظاهر اللفظ، لأن المستثنى خارج من أول الأمر في النية، جعلت "إلا" ونحوها قرينة لخروجه، وإلاّ لزم التناقض والكذب (68/ب) بإدخال ما لم يكن داخلا في الحقيقة، وبإخراجه بعدُ، ولزم الكفر ثم الإيمان، من ذلك قولك[7]: لا إله إلاّ الله/[8]، والمفرغ قد شمله الحدّ، [فإنّ قام في قولك: ما قام إلاّ زيد؛ شاملٌ لزيد، وأيضا][9] هو داخل[10] في اللفظ المقدّر، ودخل بالتنزيل المذكور الاستثناء المنقطع، وخرج التخصيص ونحوه [كقام القوم أخص منهم زيد، أو أعني غير زيد][11] بإلاّ ونحوها .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(2) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص 208) .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(7) ورد في النسخة (ب): (قوله) عوضا عن (قولك) .

(8) بداية الصفحة (77/أ) من النسخة (ب) .

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(10) ورد في النسخة (ب): (لأنه أُدخل) عوضا عن (هو داخل) .

(11) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ) [1] ، وإنما سمّاها كلها حروفا لأصالة الحروف في هذا الباب على غيرها، كذا قيل، ويحتمل أن يكون الحروف بمعنى الكلمات، والكلمة تطلق على الحروف كما إلا وخلا وعدا وحاشا، والفعل كخلا وعدا وحاشا[2] المستعملات أفعالا، والاسم كغيرَ وسوى، فيكون سمّى العام، وهو الكلمات، باسم الخاص/[3] وهو لفظ الحروف، أو حروف بمعنى أدوات[4] .

(وَهِيَ إِلَّا) [5] بغير تنوين للحكاية، ولمنع الصرف للعلمية والتأنيث بتأويل الكلمة أو بالتنوين وتأويل اللفظ، وهي وهي حرف، وغير هي وسوى بلغتها أسماء، هي مبتدأ خبره ألاّ يقدم الرفع على الألف، وغير معطوف وهو منوّن، ويجوز منع صرفه كدعد للعلمية على لفظ غير الذي يذكر مراد به الاستثناء والتأنيث، فإنّ لفظ المذكور كلمة، وأصل غير أن يوصف بها نكرة وشبهها، كالمعرف المراد به الجنس، ولما ضمّنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء مجازا، وأعربت للزوم الإضافة للجملة، وفي تعريف "غير" و"سوى" ونحوهما مما تقول في الإبهام بالإضافة ثلاثة أقوال، قيل تتعرف بالإضافة لمعرفة، والتخصيص بالإضافة لنكرة، وقيل لا، وقيل إن وقعت بين ضدّين تعرفت أو تخصصت، فانظر تفسيري.

وقد تحمل "إلا" عليها فيوصف بها وبتاليها، وهي حرف أو بها وحدها وهي اسم نقل إعرابها لما بعدها، لكونها على صورة الحرف جمع أو مفرد في معنى الجمع نكرة أو شبهها كالمعرف بـ "ال" الجنسية، ولا يحذف معها الموصوف ولا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، قال الدماميني: متصلا أو منقطعا[6] .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(2) وردت في النسخة (ب) لفظة (حاشا) دون مد الحاء، وبالألف المقصورة هكذا (حشى) .

(3) بداية الصفحة (102/أ) من النسخة (ج) .

(4) وهي عند ابن هشام حروف وأفعال وأسماء، فصّل فيها في أوضح المسالك (ج2/ص249 وما بعدها) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(6) قال الصبان: " قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه: وقال الرضي أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضاً منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها ككن العاطفة للمفرد على المفرد " الكتاب (ج2/ص319) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص82) وحاشية الصبان (ج2/ص211) .

وقال ابن حاجب: لا يوصف بها إلاّ حيث يتعذر الاستثناء[1] .

(وَسِوًى) [2] كرضى (وَسُوًى) [3] كهدى، (وَسَواءً) [4] كسماء، (وَسِواءً) [5] كبناء، وهي لغة غريبة ضعيفة، ضعيفة، والكل في كلام المصنف منوّن، فيحذف ألف الأوّلين للتنوين بعده، ويجوز منع الصرف للعلمية على اللفظ وتأنيث الكلمة.

(وَخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا) [6] أصلها أفعال/[7] متصرفة [8]، ولما استعملت في الاستثناء صارت أفعالا جامدة أو أو حروفا، ويقال: حاش وحشا، وقيل هاتان اللغتان في حاشا التنزيهية وهو أقرب، لأنّ التنزيهية غير حرف إجماعا، فتكون أقرب للتصرف والاستثنائية، تكون حرفا وفعلا وهو ظاهر التسهيل[9]، ومن التنزيهية: حاش لله، (69/أ)

وهي اسم بمعنى التنزيه مفعول مطلق نائبا عن فعله، قيل بنيت لشبهها بـ"حَاشَ" الحرفية لفظا ومعنى، ولذلك لم تنوّن، واللام لام التقوية، فعلى تعليق لام التقوية تتعلّق بـ"حَاشَ" ، والظاهر أنها اسم مصدر لـ"حَاشَ" المتصرفة الفعلية/[10] وإنّ عاملها من لفظها .

وقال ابن حاجب: هي اسم فعل بمعنى برئ [11]، واللام زائدة في فاعله.

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص128) .

(2) ينظر متن الآجرومية ص11 .

(3) ينظر المصدر نفسه ص 11 .

(4) ينظر المصدر نفسه ص 11 .

(5) ينظر المصدر نفسه ص 11 .

(6) ينظر المصدر نفسه ص 11 .

(7) بداية الصفحة (77/ب) من النسخة (ب) .

(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص241 .

(9) قول ابن مالك: " فيجرُرن المستثنى أحرفا، وينصبنَه أفعالا " . تسهيل الفوائد ص33 .والجنى الداني ص 558-559 .

(10) بداية الصفحة (102/ب) من النسخة (ج) .

(11) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص124) .

ويدل على الأول قراءة ابن مسعود[1]: ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾[2] بالإضافة كسبحان الله، لأنّ اسم الفعل لا يضاف يضاف إلاّ ما في نحو: دونك من الخلاف، وقراءة أبي السّمال[3] : ﴿ حَـٰشًا لِلَّهِ ﴾[4] بالتنوين[5]، أي تنزيها لله، لله، كرعيًا لزيد، وقد يقال اسم الفعل نون العموم كصهٍ المنوّن، وحاش المتصرفة فعل متعدٍّ، حاشَيته أي استثنيته محاشَاةً، فأنا مُحاش وهو مُحَاشَى[6].

(فَالمُسْتَثْنى بِـ"إلاَّ ")[7] متعلّق بالمستثنى (يُنْصَبُ)[8] بـ"إلاّ" لاختصاصها في الاتصال والتمام بالاسم غير منزّلة منزّلة كجزئه، ولو نزلت كجزئه لم تعمل، وإنما لم تعمل الجرّ مع أن القياس فيما يختص بشيء أن يعمل عمل الخاص بذلك الشيء، لأنّ أداة الاستثناء لا تضيف الأحكام إلى الاسماء، بل تخرجها عن الحكم، ولموافقتها الفعل في معنىً، كذا

علّل بعضٌ، وفيه أنّ خلا وعدا وحاشا كذلك، وقد وردنَ جارّات، وما ذكرته من الناصب إلاّ مذهب (س)[9] ويحتمله كلام المصنف لجواز تعليق الباء بنصب أو تقدير باء أخرى، وقيل الناصب ما قبل إلاّ بواسطتها، بواسطتها، وقيل ما قبلها استقلالا، وقيل مفعول لا استثني نابت عنه إلاّ، والخلاف في المتصل والمنقطع.

---

(1) ابن مسعود (ت 32 هـ = 653 م) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن: صحابي. من أكابرهم، فضلا وعقلا، وقربا وقربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الاسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. له 848 حديثا. وأورد الجاحظ (في البيان والتبيين) خطبة له ومختارات من كلامه. ينظر الأعلام للزركلي (ج 4/ص 137).

(2)(قَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَراً إِنْ هَـٰذَآ إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾) [سورة يوسف آية آية 31].

(3) أبو السّمال (ت حوالي 160هـ) قَعْنَب بن هلال بن أبي مغيث بن هلال بن أبي قَعْنَب العدوى البصري المقرئ كان إماماً في العربية، وله قراءة شاذة. شاذة. مات في حدود الستين ومائة. ينظر: بغية الوعاة (ج2/ ص265).

(4) ﴿ سورة يوسف/ الآية 31 ﴾.

(5) قال الرضي: وهي قراءة شاذة. شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 309).

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص122).

(7) ينظر متن الآجرومية ص11.

(8) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(9) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب). و (س) هي اختصار لكلمة سيبويه في عُرف النحاة.

قال الرّضيّ: الناصب عند (س) [1] في الاتصال والانقطاع ما قبلها[2].

وقال ابن حاجب: إنّ ناصب المنقطع "إلاّ" لا غيرها/[3]، وإنه اسمها، وخبرها محذوف مرفوع مقدرا إذا لم يذكر، أي: إلاّ حماراً لم يقم، كما يقال، لكنّ حمارا لم يقم بالتشديد[4]، ولا يقال لوكانت عاملة لجاز اتصال الضمير بها في السعة، لأنّه يتصل بعامله لأنّا نقول: انفصال الضمير ملتزم في التفريغ المحقق نحو: ما قام إلاّ أنت، وما ضربتُ إلاّ إياك، والمقدر نحو: ما قام أحد إلاّ أنت، وما ضربت أحداً إلاّ إياك بالإبدال، [إذا كان المبدل منه عندهم في نية الطرح][5]، فالتزم الانفصال مع عدم التفريغ ليجريَ الباب على سَنَنٍ واحد.

(إِذَا كَانَ الكَلاَمُ تَامًا) [6] بأن ذكر المستثنى منه، (مُوجَبًا) [7] بضم الميم وإسكان الواو إسكانا ميّتا، وفتح الجيم، اسم مفعول أوجب أي مثبتاً. (69/ب)

(نَحْوَ: قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلاَّ عَمْرًا) [8]، وقام/[9] إلاّ زيدا القومُ، وقام القوم إلاّ حمارا، أو رحل الناس إلاّ بعيرا[10]، ويجوز الإبدال، وهو بدل على لغة حكاها أبو حيّان[1].

---

(1) يقصد سيبويه.

(2) قوله: " وأما المنقطع، فمذهب سيبويه أنه أيضا ينتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به". شرح الرضي على الكافية (ج2/ص 82).

(3) بداية الصفحة (78/أ) من النسخة (ب).

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص 79).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص11.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(8) ينظر المصدر نفسه ص 11.

(9) بداية الصفحة (103/أ) من النسخة (ج).

(10) قال ابن عقيل: " قبله فإن كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه " شرح ابن عقيل (ج2/ص212).

[قيل][2] ويجوز الرفع على الابتداء ذكر الخبر أو حذف، أي: إلاّ زيدٌ لم يقم.

واعلم أنّ الاستثناء حقيقةٌ في الاتصال، مجازٌ في الانقطاع؛ لتبادر الاتصال عند عدم القرينة، وقيل مشترك لفظي فيهما، وقيل معنوي[3]، وشرط المنقطع مناسبة المستثنى منه، فلا يقال: قام القوم إلا ثعبانا، وأن لا يذكر مع المستثنى منه ما ينافيه نحو: صهلت الخيل إلا الإبل،[فإنّ الصهيل ينافي الإبل][4].

(وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ مَنْفِيًّا) [5] بفتح الميم وتشديد الياء، اسم مفعول "نفى" أصله: "مَنْفُويٌ"، اجتمعت الواو والياء، وقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمّة كسرة، ومراده بالنفي مطلق السّلب، فشمل النهي أيضا، والاستفهام الإنكاري، فالنفي المذكور لغوي لا اصطلاحي.

(تَامًّا) [6]، وكان المستثنى متصلا كما هو المتبادر من ذكر الاستثناء، والمستثنى وهو الحقيقة، وكان متأخّرا كما هو الأصل، وكما يدل عليه ذكر الإبدال بعد، فإنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه.

(جَازَ فِيهِ) [7] أي في المستثنى (البَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ)[1]، فإنّ البدل[2] بدل بعض، والرابط مذكور أو محذوف، وقيل لا يحتاج/[3] لرابط منه معلوم إنه بعض المستثنى منه، [وهو الصحيح لأنّ "إلاّ" كافية في الربط كما

---

(1) وهي لغة بني تميم. ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج3/ص 1502 و1505) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص76) وشرح ابن عقيل (ج2/ص210) والكتاب (ج2/ص319).

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) قال ابن هشام في الاتصال والانقطاع: " وإن كان الاستثناء منقطعاً فإن لم يكن تَسْلِيطُ العامل على المستثنى وجب النصبُ اتفاقاً نحو ((ما زَادَ هذا المالُ إلاّ ما نَقَصَ إذ لا يقال زاد النقصُ ومثلُه مَا نَفَعَ زَيْدٌ إلاّ مَا ضَرَّ إذ لا يقال نَفَعَ الضرّ، وإن أمكن تَسْلِيطُهُ، فالحجازيون يوجبون النَّصْبَ، وعليه قراءة السبعة (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ) وتميمٌ تُرَجِّحُه، وَتُجِيزُ الإتباع " أوضح المسالك (ج2/ص 261).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ينظر متن الآجرومية ص12.

(6) ينظر المصدر نفسه ص 12.

(7) ينظر المصدر نفسه ص 12.

يربط بفاء السببية، نحو: أعجبني الذي يجيء فتفرح[4]، وتخالف البدل والمبدل منه هنا نفيا وإيجابا لا يمنع البدلية، كما تتخالف الصفة والموصوف نحو: مررت برجل لا كريمٍ ولا لبيبٍ، فـ"لا" ومدخولها معًا نعت ظهر الإعراب في مدخولها، ولك أن تجعل "لا" عاطفة، أي برجل أرذلَ، لا كريمٍ ولا لبيبٍ.

وقال الكوفيّون في مسألة الإبدال والتفريغ: "إلاّ" حرف عطف كـ"بل" في المعنى، ويلزم عليهم اطراد حذف المعطوف عليه في التفريغ نحو: ما قام إلاّ زيدٌ، أي ما قام أحدٌ بل زيدٌ [5].

(نَحْوَ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ وَإِلاَّ زَيْداً) [6]، وغير قائم أحدٌ إلا زيدٌ، وإلاّ زيداً [واحدا فاعل لقائم أغنى عن خبر "غير"][7]، ولا يقُم أحدٌ إلاّ زيدٌ وإلاّ زيداً، ونحو: أيضرب الناس إلاّ المشركون وإلاّ المشركين، ونحو: قلّما قام [الناس أو][8] أحد إلا زيد، وإلا زيدا، وليس أحد يقوم إلا زيد وإلا زيداً (بِالبَدَلِ) [9] وهو الراجح فالنصب في: لا تكرم القوم إلا زيدا على البدلية أرجح منه على الاستثناء، وأراد بالبدل لفظ زيد بالرفع، ويجوز كون البدل اسم مصدر بمعنى الإبدال أي بالإبدال، ويطابقه قوله: (وَالنَّصْبِ) [10] إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع

---

(1) قال الرضي: "وإن كان في غير الموجب، فقد بطل البدل، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء، على أنه قد حكى يونس: أنّ بعض العرب يقول: ما لي إلا أبوك أحد، فجعل المستثنى منه، المؤخر، بدلا من المستثنى" شرح الرضي على الكافية (ج2/ص83)

(2) ورد في النسخة (ب): (فالبدل) عوضا عن (فإنّ البدل).

(3) بداية الصفحة (78/ب) من النسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) قال ابن هشام: " و"إلاّ "حرفُ عطفٍ عند الكوفيين، وهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاد، وهذا موجبٌ بعد نفي، ورُدَّ بقولهم: ما قام إلاّ زيدٌ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد". ينظر: المغني (ج1/ص457) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص 95).

(6) ينظر متن الآجرومية ص12.

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) ينظر متن الآجرومية ص12.

(10) ينظر المصدر نفسه ص 12.

نحو: ما جاء من أحد إلاّ زيدٌ/[1]، بالرفع تبعا لمحل أحد لا بالجرّ، لأنّه بمن، ومن لا تزاد في المعرفة على الصحيح، وإن كان الاستثناء منقطعا، وجب النصب على الاستثناء نحو: ﴿مَا لَهُم(70/أ) بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[2].

وأجاز تميم الإبدال[3]، وقرأ به بعضٌ غير السبعة[4]، [إذ رفع اتباعُ بدلا من علم باعتبار محلّه لا لفظه، لأنّ "من" الزائدة لا تعمل في المعرفة، واتباع معرفة][5]، والأفصح في لغتهم النصب على الاستثناء، ويجب إذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى نحو: ما نفع زيد إلاّ ما ضرّ، وما مصدرية، والاستثناء منقطع أي إلاّ الضرّ، إذ لا يقال: نفع زيد الضرّ، والاستثناء من النفع المعلوم من نفع، كأنه قيل: ما وقع من زيد إلاّ الضر، أو يقدّر: ما يقع زيدا أحد إلاّ الضرّ، فيكون الانقطاع في التفريغ، ويجب النصب على الاستثناء إذا تقدم المستثنى، وقد يجب الإبدال في النفي مع التقدم، فيجعل المستثنى منه تابعا للمستثنى كقوله[6]:

أَلأَنَّـهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ** إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فشافع بدل النبيئون، بدل شيء مراد به العموم والمعنى: إذا لم يكن إلاّ شفعاء كثيرون مخصوصون هم هؤلاء الأنبياء، وذلك لغة يقاس عليها على الصحيح، وإذا تقدم المنقطع نحو: ما قام إلاّ حمار القوم، فالقوم بدل، وأريد بالقوم مركوبهم تسمية لأحد المتجاورين باسم الآخر، أو يقدّر المضاف أي مركوب/[7] القوم، كذا قيل[8]، ويرده أن

---

(1) بداية الصفحة (103/ب) من النسخة (ج).

(2)(وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴿١٥٦﴾) [سورة النساء آية 156].

(3) أشار ابن مالك إلى لغة تميم بقوله: (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ) أي إبدال "اتباعُ" مرفوعة على محل "علمٍ" كونه مجرورا لفظا بـ "من" مرفوعا محلاّ على على الابتداء. الألفية ص 21. ويراجع حاشية الصبان (ج2/ص 216).

(4) يقصد المصنّف القرّاء السّبعة وهم: نافع، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، عاصم، حمزة، علي بن حمزة الكسائي. وهي أشهر القراءات، وغيرها فيه فيه نظر. ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر/ لاحمد بن محمد البنّا(ت 1117هـ)/ تحقيق د:محمد شعبان إسماعيل/ (ج1/ ص 75) دار الكتب / ط1/ 1987م.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) البيت لحسان بن ثابت، من الطويل، ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه ص59.

(7) بداية الصفحة (79/أ) من النسخة (ب).

(8) ينظر: ارتشاف الضرب لابي حيان (ج3/ص 1502).

أن الاستثناء على هذا المعنى متصل، وإذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه، اختير البدل [وهو أعم][1] أو النصب أو استويا أقوال نحو: ما قام القوم إلاّ زيد الكرام، واختلف في تقديم المستثنى في نحو: القوم إلاّ زيدا جاؤوا، بالاستثناء من الواو، فقيل لا يجوز، وقيل يجوز، وقيل إن كان الفعل ونحوه متصرّفا جاز.

وأما إن استثني من القوم في المثال فجائز على القول بأنّ العامل في المستثنى هو إلاّ، وأما على القول بأنّ العامل فيه هو العامل في المستثنى منه فلا يجوز هنا، لأنّ القوم مبتدأ ورافعه الابتداء، والابتداء لا يصلح أن يعمل في المستثنى لأنّه لا يتقيّد بالاستثناء.

(وَإِنْ كَانَ الكَلاَمُ نَاقِصًا) [2] أي لم يذكر المستثنى منه، ولا بدّ حينئذ من تقدم نفي أو نهي أو إنكار (كَانَ) المستثنى (عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ نَحْوُ: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ) [3] ونحو: ﴿ فَهَلْ ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ ٱلْقَوْمُ ﴾[4]، ونحو: ﴿ وَيَابَى ٱللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[5]، أي لا يريد الله إلاّ أن أن يتمّ، ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلاَّ ٱلْحَقَّ ﴾[6].

ويصحّ التفريغ لجميع/[7] المعمولات إلا المصدر المؤكّد، وأما: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً ﴾[8]، فمعناه ظنّا ضعيفا، فهو نوعيّ، وأمّا التوابع فلا يجوز التفريغ لها إلاّ البدل، قال جار الله: يجوز في الصفات[9].

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(2) ينظر متن الآجرومية ص12.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 12.

(4)(فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلاَ تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾) [سورة الأحقاف آية 34].

(5)(يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَابَى ٱللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾) [سورة التوبة آية 32].

(6)(يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لاَ تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلاَّ ٱلْحَقَّ ﴿١٧٠﴾) [سورة النساء آية 170].

(7) بداية الصفحة (104/أ) من النسخة (ج).

(8) ﴿ (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣١﴾) [سورة الجاثية آية 31].

(9) أجاز الزمخشري الوصفية في هذه الجملة، كما في قوله تعالى: وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ، وقال: "الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف"، بالموصوف"، ويجوز بدونها. ينظر الكشاف (ج 3/ص398).

(وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرَ وَسِوَى وَسُوَى[1] وَسَوَاءً مَجْرُورٌ) [2] على الإضافة (لاَ غَيْرُ) [3]، بضم الرّاء [بناء][4] كقبلُ، كقبلُ، قال الشاعر[5]:

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمَدْ فَوَرَبِّنَا ** لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاغَيْرُ تُسْأَلُ

ويجوز كون الضمّ إعرابا في كلام المصنّف اعتبار اللفظ المضاف إليه، فيكون حذف ونويُ لفظه، وتعرب "غير" و"سوى" بلغاتها، بحسب ما يعرب به ما بعد إلا، ونصبهما على الاستثناء عند المغاربة [6] كنصب ما بعد إلاّ [7]، وعلى الحالية عند الفارسي[8] ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند ابن الباذش[9]، بجامع الإبهام، فإنّ معنى معنى "غير" و"سوى"، وهو إبهام ولو تبيّن بغيرهما[10]، وناصبهما على الأول ما قبلها من فعل أو شبهه، وإنما كان الإعراب عليهما مع أن المستثنى ما بعدهما، لأنّ ما بعدهما مجرور على الإضافة، فجعل إعرابه على ما قبله،

(1) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص233).

(2) ينظر متن الآجرومية ص12.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 12.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) صاحبه مجهول، البيت من الطويل. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج6/ص 163).

(6) يطلق لفظ النحاة المغاربة على ما سوى المشرق من الكوفيين والبصريين والبغداديين من نحاة المغرب والأندلس أمثال: ابن عثمان النحوي المغربي وابن وابن آجرّوم الفاسي وابن النحوي وغيرهم، وهم متأخرون في الزمن نسبيا عن المشارقة.

(7) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص232).

(8) قياسا على رأيه في إعراب ما بعد إلاّ. قال أبو حيان موردا قول الفارسي بالحالية: "وقال أبو علي الفارسي: تقول ما مررت بأحد إلا قائماً، فقائماً حال من أحد، ولا يجوز إلا قائم، لأنّ "إلا" لا تعترض بين الصفة والموصوف. وقال ابن مالك: وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري من قوله: في نحو ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، أنّ الجملة بعد إلا صفة لأحد، أنه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي، فلا يلتفت إليه" تفسير البحر المحيط (ج5/ص434).

(9) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص232-233).

(10) قال ابن هشام: " وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش" المغني (ج2/ص 463).

والأصل (70/ب) عليه بدليل جواز العطف على معناه، وإذا لم يتقدّم الفعل أو شبهه فهما مفعولان لمحذوف تقديره 'أعني' أو منصوبان بالجملة قبلهما، وقيل في "سوى" أنها ظرف مكان[1]، كما تقول: جاء فلان مكان فلان، وجاء وجاء القوم مكان/[2] زيد، فتعبر عن ذلك بجاء القوم سوى زيدٍ، لا يخرج عن الظرفية إلا لضرورة، وقيل تستعمل غير ظرف قليل، أو قيل هي ظرف أي باقية على معنى الظرفية دائما، ولو جرّت نحو[3]:

. . . . . ** إِذا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

أي فينا ولا في سوانا، ونحو: جاء الذي سواك ، لا يوجب الظرفية لجواز أن تكون اسما كغير الخبر المحذوف، والجملة صلة، وحذف صدرها للطول بالإضافة. وبعد، فإن أردت التحقيق فهو غير ظرف، ويجوز في تابع ما أضيفت إليه غير وسوى لغاتها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى نحو: قام القوم غيرُ زيدٍ وعمرًا، بنصب عمرو على معنى قام القوم إلا زيدًا، وما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو، برفع عمرو ونصبه على معنى: ما قام أحد إلا زيدٌ بالرفع، وإلاّ زيدًا بالنصب، وذلك من العطف على التوهّم[4]، وهذا مذهب الشلوبين، وظاهر كلام سيبويه أنه عطف على على المحل[5].

---

(1) قال الرضي: " قال ابن الحاجب: واعراب سوى وسواء: النصب على الظرف، على الأصح، وشرح الرضي: إنما انتصب (سوى)، لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو (مكانا)" شرح الرضي على الكافية (ج2/ص131).

(2) بداية الصفحة (79/ب) من النسخة (ب).

(3) العجز للمرار بن سلامة العجلي، من الطويل، والبيت: **وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ * إِذا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا**. مع تبديل "جلسوا" بـ "قعدوا". ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج8/ ص 18).

(4) قال الأشموني: " وظاهر كلام سيبويه أنه عطف على المحل، وذهب الشلوبين إلى أنه من العطف على التوهم" اهـ، وشرح الصبان: "وأما الثاني فنقله فنقله في المغني عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه، وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم: (ما فيها أحد إلا زيدٌ) " حاشية الصبان (ج2/ص233-215).

(5) قال ابن هشام: " والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه لقوله: لأن غير زيد في موضع إلا زيدا ومعناه. . .بقولهم: فلسنا بالجبال ولا الحديدا الحديدا " بنصب الحديدا على محل الجبال، وهو خبر "ليس" المغني (ج5/ص482-483).وينظر: الهمع (ج3/ص197) وحاشية الصبان (ج2/ص233).

(وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلاَ وَعَدَا وَحَشَا[1]، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ) [2]، فإن نصب فهو مفعول به، وهنّ أفعال، ولو قال قائل أنّهنّ حروف استثناء، نصب ما بعدهنّ كـ"إلاّ" لأصاب، وعلى الفعلية فهي أفعال ماضية مستترات الفاعل وجوبا، عائد إلى البعض، أي جاوز/[3] بعضهم زيدا في القيام، أي صدر منه القيام دون غيره، وفي هذا إطلاق البعض على الأكثر، فإنّ المراد بالبعض جميع القوم غير زيد، وهو ضعيف أو عائد إلى اسم الفاعل الذي أريد به الجنس، وهو مفهوم من الفعل السابق ونحوه، أي جاوز القائم زيدا أو نحوك القوم إخوتك خلا زيدًا، [أي][4] خلا المنتسب للأخوة زيدا فقوله: أخوتك من نحو الفعل أو [إلى] [5] اسم المفعول نحو: أكرمت القوم خلا زيدا، جاوز المكرم زيدا، أو الفعل أي غاير فعلهم صنع زيد، وهو عدم قيامه، والجملة حال من القوم، أو مستأنفة على كل حال، وعلى أنهن حروف جر لا تتعلق بشيء على الصحيح.

(نَحْوَ: قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْراً وَعَمْرٍو ، وَحَاشَا بَكْراً وَبَكْرٍ) [6]، وإذا دخلت عليهن "ما" تعين النصب، وما مصدرية، والمصدر يقدر من فعل متصرف غيرهن، أو من ألفاظهن المتصرفة في غير الاستثناء، وذلك المصدر/[7] نائب عن ظرف الزمان، أي وقت مجاوزتهم، وإنما تعدّت "خلا" لتضمنها معنى جاوز، وقد يرد يرد الجر مع دخول "ما"، فتكون "ما" زائدة، وهي حروف، وقاس بعضهم (71/أ) ذلك[8]، والجر بـ"حاشا" أكثر

(1) كذا (حشا) بلا ألف في النسخ الثلاث، والأرجح أن كاتبها يراعي الألف المحذوفة وفاقا للكتابة القرآنية.

(2) ينظر متن الآجرومية ص12.

(3) بداية الصفحة (104/ب) من النسخة (ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص12.

(7) بداية الصفحة (80/أ) من النسخة (ب).

(8) قال ابن عقيل: " وأجاز الكسائي الجر بهما بعد "ما" على جعل "ما" زائدة، وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول: قام القوم ما خلا زيد، وما عدا زيد، وهذا معنى قوله (يقصد ابن مالك): وانجرار قد يرد. وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد ما عن بعض العرب وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان، أي إن جررت بخلا وعدا فهما حرفا جر وإن نصبت بهما فهما فعلان وهذا مما لا خلاف فيه " شرح ابن عقيل (ج2/ص 237-238).

أكثر نحو: حاشا بكرٍ، حتى زعم أكثر البصريين أنه لا يجوز النصب [1]، ودخول ما على حاشا قليل شاذ، وقال الفراء: "عدا" فعل لا فاعل له، والنصب بعده حمل على "إلاّ" [2].

(1) قال الصبان: "الجر بـ ""حاشا" هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيّتها، ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمر والشيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازني والمبرد والزجاج. ومنه قوله: حاشا قريشًا فإنّ الله فضّلهم. . . ." حاشية الصبان (ج2/ص244).

(2) ينظر: المصدر نفسه (ج2/ص245).

(بَـــــــــــابُ " لاَ ")[1]

النافية العاملة عمل إنّ[2]، ولغموض هذا البحث صدّره بقوله: (اعْلَمْ أَنَّ "لاَ" تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ) [3] لفظا أو محلا، وتسمّى اسمها، وترفع النكرات، وتسمّى خبرها (مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) [4] لتلك النكرات المنصوبة (إِذَا بَاشَرَتْ النَّكِرَةَ) [5] أي اتصلت بها (وَلَمْ تَتَكَرَّرْ "لاَ")[6] . أعاد الظاهر لئلاّ يتوهّم رجوع ضميره، ولو أضمر إلى النكرة، فإن كان اسمها غير مضاف ولا شبيه به، بني على ما ينصب به من فتحة أو ياء أو كسرة ولم يُبنَ على السكون لعروض بنائه، وبني على الفتحة أو نائبها لثقله بالتركيب مع "لا"، ويجوز بناء جمع المؤنّث السالم على الفتح نحو[7]:

..... ** ..... وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

بكسر التاء من غير تنوين وفتحها، وبُني لتضمنه معنىً من الاستغراقية، فإنّ النكرة في سياق النفي يترجّح عمومها، ولذا زيدت معها من كانت نصّا في عموم النّكرة.

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص12 .

(2) يقصد "لا" النافية للجنس وقد سبق الكلام عنها . للاستزادة يراجع: المغني (ج3/ص283) وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص224) وحاشية الصبان (ج1/ص180) .

(3) ينظر متن الآجرومية ص12 .

(4) ينظر المصدر نفسه ص 12 .

(5) ينظر المصدر نفسه ص 12 .

(6) ينظر المصدر نفسه ص 12 .

(7) للشاعر سلامة بن جندل، من البسيط، والبيت: إنّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ * فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ **لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ**. ينظر: ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج1/ ص 499) والخزانة (ج4/ص 27) وشرح التسهيل (ج2/ص53) وشرح ابن عقيل (ج2/ص9) .

وقال الزجّاج [1] والجرمي[2] والرمّاني والكوفيّون: إنّ اسم "لا" معرب، وإنّه لم ينوّن تخفيفا[3]، فإن كان اسمها مضافا أو شبيها به، أعرب نحو: لا مارّا بزيد، وأمّا: ﴿ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ،/[4] وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ﴾[5]، فاللام فيه متعلّقة بمحذوف خبر "لا"، وليست متعلّقة بمانع أو معطى، وإلا قيل مانعا ومعطيا . وقال البغداديون[6] في اسم/[7] "لا" الشبيه بالمضاف، أنه يجوز ترك تنوينه تشبيها بالمضاف، وإن دخل جارّ وهو الباء أو من على "لا"، وكانت زائدة لم تعمل إلا شذوذا، ولا تعمل في المعرفة [8] .

---

(1) الزجاج (241 – 311 هـ = 855 – 923 م) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد .كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد . من كتبه (معاني القرآن – خ) و(الاشتقاق) و(خلق الانسان – ط) و(الامالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت – ط) في تصريف الالفاظ و(المثلث – خ) في اللغة، مهيأ للنشر في بغداد، و(إعراب القرآن – ط) . ينظر الأعلام للزركلي(ج 1/ ص40) .

(2) الجرمي (ت 225 هـ = 840 م) صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء،أبو عمر: فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد . له كتاب في (السير) و(كتاب الابنية) و(غريب سيبويه) وكتاب في (العروض) . ينظر المصدر نفسه (ج 3/ص189) .

(3) " وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن رجل في قولك: لا رجلَ معرب، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء، " ينظر: شرح ابن عقيل (ج2/ص8–9) 9) ويستدل ابن مالك بقوله تعالى: " لا مرحبًا بهم" سورة (ص/الآية 59) .بتنوين مرحبا . ينظر: شرح التسهيل (ج2/ص 54) . قال السيوطي: " وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضا وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء "همع الهوامع (ج1/ص467) .

(4) بداية الصفحة (105/أ) من النسخة (ج) .

(5) الحديث: عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: "أَمْلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ رواه، كتاب: الأذان للبخاري / باب: الذكر بعد الصلاة، رقم: 844، ص 172. وكتاب: المساجد ومواضع الصلاة: مسلم باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، رقم: 593، ص 235.

(6) ينظر: وهمع الهوامع (ج1/ص471) .

(7) بداية الصفحة (80/ب) من النسخة (ب) .

(8) قال الرضي: " وحق المعارف المنفية بلا: الرفع مع تكرير (لا)، ففضلوا بين المتضايفين لفظا، . حتى يصير المضاف بهذا الفصل، كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير (لا)" شرح الرضي على الكافية (ج2/ص180) .

قال بعضهم: إلا في نحو: لا أبا له، ولا غلامي له، ولا مسلمي له، بإضافة اسمها للضمير[1]، وإقحام اللام بينهما .

وعن بعضهم: أنّ الضمير معتبر بإثبات الألف وحذف النون غير معتبر البناء، حتى إن الجار والمجرور خبر، [ويجوز كون "أبا" على لغة قصر الاسماء الخمسة، ولو لم تضف، والجار والمجرور خبر "لا"، وغلامي ومسلمي غير مضافين، وإنما حذفت النون تخفيفا، والجار والمجرور خبر لا][2]، وأمّا نحو: لا أباً حسنٌ، فأصله[3]: لا مثل أبي حسنٌ، ومثل لا تتعرف بالإضافة، أو ضمن أبا حسنٌ معنى اسم الجنس أي لا فيصل [وكما تقول: لا حاتم فيهم، بمعنى لا جواد][4] (نَحْو: لاَ رَجُلاً فِي الدَّارِ، فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ) [5]، رفع النكرة على الابتداء، (وَوَجَبَ تِكْرَارُ "لاَ")[6] في غير الضرورة خلاف المبرد وابن كيسان[7]، (نَحْو: لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ) [8]، [8]، فرجل مبتدأ، وفي الدار عُلّق بمحذوف خبر، وامرأة معطوف على رجل، فيقدّر "ثابتان" قبل في أو بعد المعطوف، فإنّ عطف (71/ب) امرأة على ضمير الاستقرار منتقلا إلى الجار والمجرور أولاً، فيقدّر "ثابت" قبل "في" أو بعد رجلٌ، أو في الدار متعلّق بمحذوف وجوبا على أنه رفع اسما ظاهرا، أو رجل فاعل لفي الدار،

(1) قال ابن حاجب: " ومثل: لا أبا له، ولا غلامي له، جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثم لم يجز: لا أبا فيها، وليس بمضاف لفساد المعنى، خلافا لسيبويه" اهـ وشرح الرضيّ: "يعني أن الكثير أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له، فيكونان مبنيين، على ما ذكرنا، وجاز، أيضا على قلة، لكن لا إلى حد الشذوذ، في المثنى وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة، إذا وليها لام الجر: أن تعطي حكم الإضافة بحذف نوني التثنية والجمع، وإثبات الألف في الأب والأخ " المصدر نفسه (ج2/ص179) .

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(3) ورد في النسخة (ب): (فإنّ أصله) عوضا عن (فأصله) .

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص12 .

(6) ينظر المصدر نفسه ص 12 .

(7) " وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين " وأشار إلى أمثلة المصنّف. حاشية الصبان (ج2/ص6) وشرح ابن عقيل (ج2/ص19) وهمع الهوامع (ج1/ص467) . " وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن رجل في قولك: لا رجل معرب، وأن فتحته فتحة إعراب، لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن: مسلمَين ومسلمِين معربان" ينظر: شرح ابن عقيل (ج2/ص8-9) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص 156) .

(8) ينظر متن الآجرومية ص12 .

وللمحذوف أو فاعل الوصف يقدّر مبتدأ، وتعلّق به "في"، وذلك الفاعل أغنى عن الخبر، وامرأة معطوف على رجل، و"لا" الثانية زائدة على كلّ حال، ولك أن تعملها عمل "إنّ" أو ليس، أو تجعل ما بعدها مبتدأ، والخبر في هذه الأوجه الثلاثة مقدّر.

(وَإِنْ تَكَرَّرَتْ؛ جَازَ إِعْمَالُهَا أَوْ إِلْغَاؤُهَا) [1] عن ذلك الإعمال الذي هو عمل "إنّ"، فيشمل الإلغاء إهمالها أصلا، وإعمالها عمل "ليس"، أو أراد بإعمالها عمل "إنّ"، وعمل "ليس"، فالإلغاء إذن عدمهما معا[2].

(نَحْو: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَةٌ) [3] ، بفتح رجل وامرأة بلا تنوين كلّ واحد منهما اسم لـ"لا" الداخلة عليه، وخبر الثانية محذوف ما ناب عنه أي: ولا امرأة في الدار، وكلّ من "لا" الأولى والثانية نافية، والكلام جملتان، أو بفتح رجل على ما ذكر، ونصب امرأة مع[4] التنوين عطفا على محلّه، محلّه، فلا الثانية زائدة، والكلام جملة واحدة، ويقدّر/[5] الخبر مثنى هكذا ثابتان، وفي الصورة الأولى يقدّر مفرد الأولى، وكذا الثانية أو بفتح رجل على ما مرّ، وبرفع امرأة عطفا على محلّ "لا"، واسمها بناء على ما زعم بعضهم[6] أنهما في تأويل المبتدأ، فـ"لا" زائدة قبل امرأة، والكلام جملة واحدة، ويقدر الخبر مثنى أو عطفا على محل اسم "لا" الذي هو الرفع بناء على قول الكوفيين من بقاء رفع المبتدأ بعد دخول/[7] الناسخ[8]، فـ "لا" الداخلة أيضا على امرأة زائدة، والكلام جملة واحدة، والخبر يقدر مثنّى، أو برفع امرأة على الابتداء، والخبر محذوف، و"لا" نافية مهملة، فالكلام جملتان، أو برفع امرأة على أنه اسم "لا" عاملة عمل "ليس" وخبرها محذوف، والكلام جملتان، أو برفع رجل على الابتداء، وإعمال "لا" عمل "ليس"، ورفع امرأة عطفا على رجل،

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 12.

(2) لم يورد المصنّف جملة (فإن شئت قلت) الثابتة في متن الآجرومية الأصلي، إذ أغفلها وبدأ بما تلاها مباشرة.

(3) ينظر متن الآجرومية ص12.

(4) ورد في النسخة (ب): (على التنوين) عوضا عن (مع التنوين).

(5) بداية الصفحة (81/أ) من النسخة (ب).

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص156).

(7) بداية الصفحة (105/ب) من النسخة (ج).

(8) قال السيوطي: " مذهب الكوفيين، . . أنها لم تعمل فيه شيئا وأنه باق على رفعه " ووافقهم سيبويه والمبرد. همع الهوامع (ج1/ص353)."

فـ"لا" الثانية زائدة، والكلام جملة واحدة، أو برفع امرأة على الابتداء، أو إعمال عمل "ليس"، والخبر محذوف، و"لا" نافية، والكلام جملتان، ويضبط ذلك أنه إذا عطف ما بعد "لا" فالكلام جملة ، وإن جعل مبتدأ أو اسما لـ"لا" فجملتان[1] .

(1) ينظر: شرح ابن عقيل (ج2/ص16) .

(بَابُ المُنَادَى) [1]

هو في اللغة الشخص الذي ينادَى، وفي الاصطلاح الاسم الذي دخل عليه حرف النداء، وليس هذا تعريفا له، والمصدر [النداء بالمد][2] وكسر النون وضمّها، وبالقصر مع الكسر والضمّ [3]، والقياس الأول، وهو (72/أ) مأخوذ من ندى الصوت، وهو بُعدُه.

(المُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفْرَدُ العَلَمُ) [4] المفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به، ولو كان تثنية أو جمعا أو [مركبا][5] مزجا أو إسنادا . ودخل في المزجيّ خمسةَ عشرَ سمّي به، وكذا في باب "لا"، والمراد بالعَلَم المُعرَّف[6] مطلقاً، سواء كان عَلَما أو موصولا أو اسم إشارة أو مضمرا، فإنّه قد ورد نداؤه.

وقاسه بعض في الضمير المخاطب نحو: يا أنت[7]، فيكون أطلق اللفظ الخاص، وهو لفظ العلم، وأراد به المعنى العام، وهو مطلق المعروف الصالح للنداء/[8] حتّى أنّه يدخل فيه يا الله، إن قلنا تعريفه بـ"ال" لا بالعلمية، وإن قلنا بالعلمية فبالأولى يدخل، وقيل في الموصول إنّه من التشبيه بالمضاف لطوله بالصلة، وهو واضح[9] .

(وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ) [10] أي المقصود مسمّاها (وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ وَالمُضَافُ) [1] ولا ينادى المضاف لضمير لضمير المخاطب أو المخاطبة أو ضمير المخاطبَين أوالمخاطبتين أو المخاطبات أو المخاطبين.(وَالمُشَبَّهُ

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص12 .

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(3) قال الأشموني في باب النداء: " فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد . واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده، يقال فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه " حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج3/ص197) .

(4) ينظر متن الآجرومية ص12 .

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(6) ورد في النسخة (ب): (المعروف) عوضا عن (المعرّف) .

(7) قال سيبويه: " وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمعَ بعضَ العرب يقول يا أنت، فزعَم أنهم جعلوه موضعَ المفرد " الكتاب (ج1/ص291) .

(8) بداية الصفحة (81/ب) من النسخة (ب) .

(9) قال الصبان: " لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد " حاشية الصبان (ج1/ص 240)

(10) ينظر متن الآجرومية ص12 .

بِالمُضَافِ)[2] في عمل الرفع فيما بعدها نحو: يا قائما أبوه، ويا مضروبا عبده، أو النصب نحو: يا طالعا جبلا، ويا جالسا عند زيد، ويا مارّا ببكر، فمحل المجرور نصب بمارّ.

وقالوا: وجه الشبه اتصال شيء به من تمام معناه[3]، وادخلوا يا ثلاثة [4] وثلاثين علما، وفيه أن هذا اسم واحد لم يتصل به شيء، ولعل وجه كونه متصلا بشيء من تمام معناه، إنّ ثلاثة في الأصل وحده اسمٌ، ووصل به العاطف والمعطوف، وجعل الكل علما، فقد تمّ العلم بشيء لا على طريق تركيب الاسمين تركيب مزج، وإلا سقطت/[5] الواو ولا تركيب إسناد، فالمعنى اسم واحد، والإعراب في موضعين كقولك: جاؤوا رجلا رجلا، الإعراب في موضعين والمعنى اسم واحد كمرتّبين ومنفردين [متعاقبين][6]، وكما أن الإعراب في العلم بالإضافة في موضعين والمعنى الاسم لمسمّى واحد كعبد الله.

(فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ) [7] بمعناه السابق (وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ) [8] لشبههما بالكاف الحرفية التي خوطب بها معيّن، إفرادا أو تعيينا وخطابا، فإنّ كاف الخطاب غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف، فأما النكرة غير المقصودة، فلا تعيين فيها، وأمّا المضاف وشبهه فلا إفراد فيهما، هذا هو التحقيق مع اختصار.

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 12.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 12.

(3) قال الأشموني: "ويُسمّى مُطوّلا وممطولا أي ممدودا" ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج2/ص7).

(4) ورد في النسخة (ب): (ثالثا) عوضا عن (ثلاثة).

(5) بداية الصفحة (106/أ) من النسخة (ج).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ينظر متن الآجرومية ص12.

(8) ينظر المصدر نفسه ص 12.

وقال الصبّان لوقوعهما موقع الكاف الاسمية في نحو: أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، ومماثلتها إفرادا وتعريفا[1]، واحتاج لقوله: المشابهة. .الخ [2]، لأن الاسم إنّما يُبنى لمشابهة الحرف[3] (عَلَى الضَّمِ مِنْ غَيرِ تَنْوِينٍ) [4] ، أراد على الضم ونائبه، [وهو ألف التثنية وواو الجمع على التوزيع تارة على الضم وتارة على نائبه][5] وذلك من باب (72/ب) الاكتفاء، أو أراد بالضم؛ الضم تحقيقا وحكما واستعمالا للكلمة في حقيقتها ومجازها، فإن الألف والواو في حكم الضمة، ولم يبنيا على السكون لعروض بنائهما[6]، وبنيا على الضم تشبيها/[7] تشبيها/[7] بقبلُ وبعدُ من جهة أنهما يكونان معربين في غير النداء، كما أن قبل وبعد يعربان عند ذكر المضاف إليه إليه وحذفه، ونية لفظه، وعند حذفه لفظا ومعنى، أو من جهة أنه لا يكون لهما الضمة حالة الإعراب، كما أن قبل وبعد قبل البناء منصوب أو مخفوض لا مضموم ولا مرفوع، فإنك إذا نويتهما للضرورة، جاز لك نصبهما كقوله[8]:

. . . . . ** يَا عَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

(1) قوله: "إنما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو: "أدعوك" المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً، وإنما احتيج إلى قولنا: المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني، وخرج بقولنا: ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً؛ المضاف والشبيه به، لأنهما لم يماثلا الكاف الاسمية إفراداً والنكرة غير المقصودة لأنها لم تماثلها تعريفاً" حاشية الصبان (ج3/ص 203).

(2) ينظر: حاشية الصبان (ج3/ص203).

(3) ورد في النسخة (ب): (الحروف) عوضا عن (الحرف).

(4) ينظر متن الآجرومية ص12.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) ورد في النسخة (ب): (بنائه) عوضا عن (بنائهما).

(7) بداية الصفحة (82/أ) من النسخة (ب).

(8) للمهلهل بن ربيعة، وقيل هو لأخيه عدّي بن ربيعة، وقيل بلا نسبة في بعض كتب النحو، من الخفيف والبيت:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: * يَا عَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي. ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج5/ ص209).

فيكون معربا بالنصب، وإن ضُمّ ونُوّن فالبناء باقٍ، والأواقي جمع الواقي على خلاف القياس، أو جمع "الأوقى" الذي هو[1] اسم تفضيل.

وأنت خبير بأنّ المستغاث منادى مخفوض في نحو: يا لزيدٍ ويا لرجلٍ، ولا حالة لهما يرفعان فيها في النداء، فيبنيا على الضمة لتكمل لهما الحركات في النداء، أو من جهة أن المبني على الضمّ لو أضيف أعرب، كما أن قبل وبعد كذلك، وقيل: بنيا على الضم، لأنه لو/[2] بنيا على الكسر، [لتوهّم إضافة للياء، أو على الفتح][3] لتوهّم إضافته إلى ياء مقلوبة ألفا محذوفة، فيبنيا على الضم فرقا، ولا يرد ضم المضاف لياء لقلته، ويجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة، ويجوز وصفها بجملة الظرف أو جار ومجرور والنكرة لكن، وتعريفها ولإنه قصدي لا وضعي.

وأوجب الجمهور أن يكون نعتها معرفة نحو: يا رجلُ الظريفُ[4]، (وَنَحْوُ: يَا زَيْدُ)[5] ويا هند، [ويا زيدان ويا ويا زيدون][6] ويا زيود ويا هنود ويا سيبويهِ بكسر الهاء، وتقدر الضمة عليها، وكذا يا حذامِ، ويا زيداً بن سعيد، إذا جعلت ابنَ نعتا، وفتحت الدال اتباعا للنون، وأما الباء فحاجز غير حصين لسكونه، فالضمة مقدرة على الدال، ولو أضفت زيدا لسعيد إضافة ولد الوالد لكان معربا منصوبا، وابن مقحمًا، أو يضاف ابن سعيد، ويقدّر لفظ سعيد، محذوفا يضاف إليه زيد وقد اعتبر لفظه، ويا هذا ويا من قام ووازيدا، فالضمة مقدرة على الألف والنون والدال، وقيل "هذا" و"من" في محل ضم وفي محل نصب، (وَيَا رَجُلُ)[7] لمعيّن، ومنه قول الأعمى:

---

(1) ورد في النسخة (ب): (هي) عوضا عن (هو).

(2) بداية الصفحة (106/ب) من النسخة (ج).

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب). مع ملاحظة تكرار جملة: (لتوهّم إضافة للياء) في الأصل، وقد أثبتّها كما وردت.

(4) فصّل سيبويه قائلا: " فقلت: أرأيت الرفع على أي شئ هو؟ إذا قال: يا زيدُ الطويلُ، قال (يقصد الخليل): هو صفة لمرفوع.اهـ " الكتاب (ج2/ص183) وينظر: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص360).

(5) ينظر متن الآجرومية ص12.

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ينظر متن الآجرومية ص12.

يارجلُ خذْ بيدي[1]، إذا سمع صوت رجل مع أنه لم يعرفه بالتعيين، أو إذا سمع وقع مشيته[2] ونحو ذلك، ويا قاضي/[3] بإثبات الياء، وترك التنوين عند الخليل[4]، ويا زيدان ويا رجلان ويا مسلمان لمعيّنين.

(وَالثَّلاَثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لاَ غَيْرَ) [5] ، أي معربة بالنصب، وإلا فالمفرد المعرّف، والنكرة المقصودة أيضا في محل محل نصب، والناصب حرف النداء، نائبا (73/أ) عن لفظ "أدعو" المستعمل في إنشاء الدعاء[6]، والناصب لفظ [أدعو][7] . وحروف النداء: يَا وأَيْ وآيَ وآوَ، وأيَا وهيَا للبعيد والهمزة للقريب، [ووا للندبة][8]، وقيل أي للمتوسط، ويا للجميع، وإذا سميت أحداً أربعة وعشرين، قلت: يا أربعةً وعشرين بالنصب، ولا تدخل "ال" على الجزء الثاني، وإن ناديت ذلك العدد بلا تعيين نصبت أيضا، أو بتعيين، ضممت الأول وعرّفت الثاني بـ "ال" ونصبته أو رفعته إلاّ إن عُدّت معه "يا" وجب ضمّه وعدم "ال" والله أعلم.

---

(1) ينظر: حاشية الصبان (ج3/ص206) .

(2) ورد في النسخة (ب): (مشيه) عوضا عن (مشيته) .

(3) بداية الصفحة (82/ب) من النسخة (ب) .

(4) قال سيبويه: وسألت الخليل عن "القاضِي" في النداء، فقال: أختار "ياقاضِي"؛ لأنّه ليس بمنوّن، كما أختار "هذا القاضي. وأمّا يُونُس فقال: "ياقاضْ"؛ وقولُ يُونُس أقوى؛ " . الكتاب (ج4/ص184) . أقول: وقد انقسم النحويّون في اختيارهم أحد المذهبين – أعني: مذهب الخليل وهو إثبات الياء، أو مذهب سيبويه ويونس وهو حذف الياء .

(5) ينظر متن الآجرومية ص12 .

(6) قال الرضي: " وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله، عنده، يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص346) .

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ) [1]

ويقال له المفعول لأجله، والمفعول له[2]، وهو منصوب/[3] على نزع الخافض قياسا[4]، ونفاه الكوفيّون والزجّاج والزجّاج [5]، فجعله الكوفيون مفعولا مطلقا لعامله[6]، كقعدت جلوسا، فجئت إكراما، بمعنى أكرمك إكراما فجئت، بمعنى أكرم، لأنّ المجيء لما كان ضمن معنى الإكرام، فجعله الزجّاج مفعولا مطلقا لمقدّر من لفظه، ففي المثال: جئت أكرمك إكراما[7].

(وَهُوَ) [8] لغة: نفس الشيء الذي فعل الفعل لأجله، أو ترك لأجله. واصطلاحا:

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص13.

(2) سمّاه سيبويه: (ما ينصب من المصادر لانه عذر) والرضي وابن الحاجب والسيوطي: (المفعول له)، وسمّاه الزجّاجيّ: (المفعول من أجله) والخليل بن بن أحمد والأخفش: منصوبا على نزع الخافض. ينظر: الكتاب (ج1/ص367) والعين (ج6/ص 178) وشرح الرضي على الكافية (/ج1ص509) والهمع (ج2/ص97) ومعاني القرآن للأخفش (ج1/ص179).

(3) بداية الصفحة (107/أ) من النسخة (ج).

(4) قال الأخفش: " لما حذف اللام عمل فيه الفعل " معاني الأخفش (ج1/ص 179) وقال سيبويه: "كأنّه قيل له لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا ؟ فقال لكذا وكذا | ولكنّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله " الكتاب (ج1/ص369).

(5) قال الرضي نقلا عن ابن حاجب: "مذهب الزجاج أن ما يسميه النحاة مفعولا له، هو المفعول المطلق لبيان النوع، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له، تفصيلا وبيانا له " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص508) وينظر: السيوطي (ج2/ص99).

(6) قال الصبّان: " قال الزجاج والكوفيون إنه أي المفعول له مفعول مطلق اهـ. حاشية الصبان (ج2/ص179). شرح الرضي على الكافية (ج1/ص508) وينظر: السيوطي (ج2/ص99).

(7) وقال: " فجوّز أيضاً جئتك إكرامك لي، وجئتك اليوم إكراماً لك غداً " حاشية الصبان (ج2/ص179).

(8) ينظر متن الآجرومية ص13.

(الاِسْمُ) [1] الصريح أو المؤوّل نحو: أطعت لأنّي طامع في رضاك اللهمّ، أي طمعا، وقدّره بعضهم مجرورا بلا ذكر الحرف التعليلي[2]، ومراده بالاسم المصدر، واسمه لأنّ الذوات لا تكون عِللا للأفعال غالبا، فإنّك لو قلت: جئت لزيد، فما مرادك إلا لمحبّة زيد وتعظيمه أو نحو ذلك، ولم يشترط كونه قلبيا أعني مما يفعل بالقلب كالحب والعلم واشتراطه[3] خلافٌ، ولم يشترطه الفارسي[4]. ولم يشترط سيبويه والمتقدمون اتحاد زمانه وزمان عامله[5]، ولا ولا اتحاد فاعله وفاعل عامله، ويحتمل أن يشترط المصنّف اتحادهما زمانا وعاملا وفاعلا ذلك كله، ويجعل التمثيل تتميما للحدّ، ويدل لعدم الاشتراط: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾[6]، إلاّ إن قيل: الخوف والطمع بمعنى الإخافة والإطماع، وهما اسما مصدرين، فيوجد الاتحاد، وأما ما قيل إنّ الاتحاد موجود يكون معنى "يريكم" : يجعلكم ترون، فلا/[7] يكفي لأنّ ذلك معنىً، والعامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو: يريكم، ولك أن تجعل تجعل خوفا وطمعا بمعنى خائفين وطامعين أو ذوي خوف وطمع [فيكون حالا][8].

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(2) قال الرضي: " والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها، فقولك: خرجت يوم الجمعة كان في الاصل: خرجت في يوم الجمعة، كان يوم الجمعة مع الجار الجار مفعولا به بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه. وكذا المفعول له، هو أيضا مفعول به، تعدى إليه الفعل بنفسه، بعد ما تعدى إليه بحرف الجر " شرح الرضي على الكافية (ج1/ص503). وقال ابن حاجب: " وشرط نصبه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له " المصدر نفسه (ج1/ص509).

(3) ورد في النسخة (ب): (وفي اشتراطه) عوضا عن (واشتراطه).

(4) قال الأشموني: "وأجاز الفارسي: (جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا)" حاشية الصبان (ج2/ص180).

(5) قال السيوطي: "وشرط الأعلم (يقصد الأعلم الشّمنتري)والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل. . . . ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المقدمين، فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعًا غدًا في معروفك" الهمع (ج2/ص98) حاشية الصبان (ج2/ص180).

(6)(هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾) [سورة الرعد آية 13].

(7) بداية الصفحة (83/أ) من النسخة (ب).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(المَنْصُوبُ) [1] ويجوز جرّه بحرف التعليل كاللام والباء ومن وفي وعلى بقلّة إن جُرّد من "ال" والإضافة، وبالأكثرية إن قرن بـ"ال"، وبالسويّة إن أضيف، ويجب الجرّ بفقد الشّرط [2].

(الَّذِي يُذْكَرُ بَيَاناً) [3] أي لتبيين (لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ) [4] اللغوي وعدم وقوعه، (نَحْو: قَامَ زَيْدٌ إِجْلاَلاً لِعَمْرٍو) [5] [5] أي تعظيما له. (73/ب) (وَقَصَدْتُكَ /[6] ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ) [7]. اعلم إنّ المفعول لأجله إذا أضيف لمعرفة كالمثال الأخير أو قُرن بـ "ال" تعرّف خلافا للرّياشي[8] والجرمي والمبرّد في قولهم: بزيادة "ال" وبأن إضافته غير محضة، وإنه لا يكون إلاّ نكرة. [9]

(1) ينظر متن الآجرومية ص13.

(2) قال السيوطي: " وإن كان معرفا باللام فالجر أكثر، ويقل النصب " همع الهوامع (ج2/ص 100).

(3) ينظر متن الآجرومية ص13.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(5) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(6) بداية الصفحة (107/ب) من النسخة (ج).

(7) ينظر متن الآجرومية ص13.

(8) الرياشي (177 – 257 هـ = 793 – 871 م) العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، من الموالي، أبو الفضل: لغوي راوية، عارف بأيام العرب. من أهل البصرة. قتل فيها أيام فتنة صاحب الزنج. له كتاب (الخيل) وكتاب (الابل) و(ما اختلفت أسماؤه، من كلام العرب)، روى عنه المبرد في الكامل. ينظر الأعلام للزركلي (ج3/ص264).

(9) ينظر: همع الهوامع (ج2/ص99) وحاشية الصبان (ج2/ص 184).

(بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ) [1]

(وَهُوَ) [2] لغة: الشيء الذي فعل معه الفعل، واصطلاحا: (الِاسْمُ) [3] الصريح خلافا لمن أجاز كونه مؤوّلا، وجعل الواو في: لاَ تَأْكُلْ السَّمكَ، وَتشربَ اللبن[4]، بالنصب واو المعيّة، والمصدر الذي يسبك مفعولا معه.

(المَنْصُوبُ) [5] بما سبقه من فعل أو شبهه مذكورا أو محذوفا، لأنّ رفع المصدر لا يعيّن النهي عن الجمع، وإنما يعيّنه النصب نحو: كيف أنت وقصعةً من الثّريد؟ أي كيف تكون وقصعة، فكيف خبر كان وأنت اسمها، وكان مستترا لما حذف العامل، وهو كان[6] برز وانفصل، وكذا: مَا أنتَ وَقصعةً؟[7] و"ما" استفهامية خبر "كان".

ويجوز تقدير غير تكون، فتكون "كيف" و"ما" حالا، والمراد بشبه الفعل الوصف والمصدر واسمه، ولا ينصبه الظرف، والجار والمجرور الاستقراريان، والتنبيه والإشارة خلافا للفارسي[8]، فلا يجوز النصب في: كلّ رجل وضيعَته، خلافا الصّيمري[9] بفتح الميم وكسرها[10].

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص13.

(2) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(3) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(4) قال سيبويه: " وتقول: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن. فلو أدخلت الفاء ههنا؛ فسد المعنى. وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع " الكتاب (ج3/ص42) والهمع (ج2/ص313) وحاشية الخضري (ج1/ص200) وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص18).

(5) ينظر متن الآجرومية ص13.

(6) ورد في النسخة (ب): (تكون) عوضا عن (كان).

(7) ينظر مصادر شواهد المفعول معه في: شرح ابن عقيل (ج2/ص205) وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص342) وهمع الهوامع (ج2/ص181) (ج2/ص181) والكتاب (ج1/ص299).

(8) قال الفارسي وغيره: "كان" هذه المضمرة تامة، لأن الناقصة لا تعمل هنا، فـ"كيف" حالٌ هنا، واختاره الشلوبين ينظر: همع الهوامع (ج2/ص 181).

(9) قوله: "وتقول: كلّ رجل وضيعتَه، بمعنى مع ضيعته...ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف" التبصرة (ج1/ص 257) همع الهوامع (ج2/ص179-180) وارتشاف الضرب (ج3/ص 1486) الكتاب (ج1/ص299).

(10) قصد المصنف طريقة نطق لفظة "الصيمري"، بفتح الميم وكسرها، وليس قاعدة نحوية.

وقال الجرجاني: منصوب بالواو[1]، وردّ بعدم اتصال الضمير بها، بل ينفصل، وبأنّها لو كانت عاملة لعملت الجرّ الجرّ المختص بالاسم لاختصاصها بالاسم غير منزّلة [منه][2] منزلة الجزء.

وقال الكوفيّون: منصوب بالخلاف، فإنّ ما بعد الواو غير ما قبلها، [فيكون العامل معنويا][3]، والصحيح الأوّل، الأوّل، ولا ينصبه اسم تفضيل خلاف بعضهم[4]/[5].

(الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِمَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ)[6] فخرج نحو: أكرمت زيدا وعمرا، إذا وقع الإكرام في حال واحد عليهما، فإنّ الواو ولو جعلت عاطفة لا يرد ذلك علينا، لأنّ عمرا إن جعل معطوفا؛ إنما ذكر تشريكا في الحكم، لا للبيان المذكور، ولا يتقدم على العامل باتفاق، وفي تقدّمه على المصحوب نحو: سار والطريقَ زيدٌ خلاف، ولا يفصل بين هذه الواو ومدخولها بشيء، ولو ظرفا، ولا تحذف/[7]، وقيل بنفي المفعول معه، وإنه مفعول به، فالتقدير في: سرت والنيلَ، سرت ولابست النيل، وقيل إنه ظرف على طريق العارية من حيثُ إن الواو نابت عن "مع"، وهي حرف (74/أ) لا تقبل النصب على الظرفية، فانتصب عليها ما بعدها، ولو كان كذلك لاطّرد النصب في: كلّ رجل وضيعته، وليس من الباب قولك: خلطت البُرّ والشعير، لاستفادة المعية من الخلط، وقد يجوز أن يكون من الباب تأكيدا، وهذا الباب مقيسا على الصحيح، ويترجّح العطف تارة وذلك إذا أمكن بلا

---

(1) قوله: " وحرف العطف يقوم مقام العامل، فلا تقول: ضربت زيدا والعلمَ، لأنه لا يصلح أن تقول: ضربت العلمَ " المقصد في شرح الإيضاح (ج1/ص663) / تحقيق: كاضم بحر المرجان/ دار الرشيد للنشر/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1982م وحاشية الصبان (ج2/ص 199).

(2) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ب) لا في غيرها.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(4) قال ابن هشام: " ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به أي وسقيتها ماء وكحلن العيونا هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما تبعهما

وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي إلى أنه لا حذف وأن ما بعد الواو معطوف وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح أنصبابه عليهما " أوضح المسالك (ج2/ص249).

(5) بداية الصفحة (83/ب) من النسخة (ب).

(6) ينظر متن الآجرومية ص13.

(7) بداية الصفحة (108/أ) من النسخة (ج).

[ضعف][1] من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى، (نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشَ) [2]، بنصب الجيش على المعيّة، والراجح العطف على الأمير، [وتارة][3] تترجح المعية [أخرى][4]، وذلك إذا أمكن العطف مع ضعف من من المعنى [أو الصناعة][5]، نحو: سرت وزيداً، ولو رُفع لكان من العطف على الضمير الرّفعي المتصل [بلا فصل][6]، وتارة يجب العطف، وذلك إذا لم تجُز المعية للصناعة أو المعنى نحو: أكرمت زيدا وعمرا، إذا اختلف وقت الإكرام، ونحو: علفتها تِبْنا وماء، أي وسقيتها ماء، ونحو: كلُّ رجلٍ وضيعتَه، لعدم تقدم ما ينصب المفعول معه، وتارة تجب المعية، وذلك إذا لم يمكن العطف [كذلك نحو: زيدا ممرت به وعمرًا، عند من لم يُجِز العطف][7] على ضمير الخفض المتصل بلا إعادة الخافض.

وأمّا من أجازها، فتترجح عنده المعيّة [8]، وكذا من أوجب الفصل بين المتصل المرفوع والمعطوف يوجب المعيّة المعيّة في نحو: سرت وزيدا، (وَاسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ) [9]، تعيين المعية فيه باعتبار أن المراد بالاستواء التصاعد كما تعيّن[10] في: سار زيد والنيلَ، لأنّ النيل وهو موضع الماء المخصوص لا يسير، وإن فسّرت الاستواء بالتساوي جاز العطف أي تساوى/[11] الماء والخشبة في العلوّ.

---

(1) ورد في النسخة (ب): (بلا عطف) عوضا عن (بلا ضعف).

(2) ينظر متن الآجرومية ص13.

(3) مشطبة في النسخة (ب).

(4) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (ب).

(5) ورد في النسخة (ب): (للصناعة) عوضا عن (أو الصناعة).

(6) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(7) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(8) قال الرضي: " وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه، فاعلا، كما في: سرت وزيدا، نظرا إلى أن " عمرا " في قولك: ضربت زيدا وعمرا، معطوف اتفاقا، لا مفعول معه ." شرح الرضي على الكافية (ج1/ص515) وحاشية الصبان (ج2/ص197).

(9) ينظر متن الآجرومية ص13.

(10) ورد في النسخة (ب): (تعيّن) عوضا عن (تعينت).

(11) بداية الصفحة (84/أ) من النسخة (ب).

والتحقيق أنّ ما ذكرته باعتبار الصّور الموجودة في كلام غيرك، وإلاّ فحيث أردت المعيّة نصّا لا تقول إلاّ: سار زيدٌ وعمرا بالنصب، [فإذا رأيت مكتوبا أو ملفوظا: جاء زيد والفتى، ترجّح العطف واحتمل أنّ المتكلّم أراد النصب على المعية][1] فافهم، والأولى إذا أريد اجتماع المفاعيل أن يقدّم المفعول المطلق فالمفعول/[2] به فحرف الجرّ ومجروره، فظرف الزمان فظرف المكان فالمفعول من أجله، فالمفعول معه.

(وَأَمَّا خَبَرُ "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ "إِنَّ" وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي المَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَالِكَ).[3]

(1) ما بين المعقوفتين زائد في النسخة (أ) و(ب).

(2) بداية الصفحة (108/ب) من النسخة (ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص13.

(بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ) [1]

الإضافة للبيان، أو إضافة الصفة للموصوف، وهو مذهب الكوفيين[2]، وذكر الأسماء لبيان الواقع، لأنّه لا خفض في غيرها، أو أراد [أنّ][3] هذا باب مخفوضات الاسماء لا مرفوعاتها أو منصوباتها .

(المَخْفُوضَاتُ ثَلاثَةٌ)[4]، وأما المكسور في الجوار، فكسرته كسرة مناسبة لما قبله لا جرّ (74/ب) إعراب، وقاسه بعض في النعت والتوكيد . وزعم بعضهم أنه مقيس في العطف النّسقي[5]، وينبغي صون القرآن العظيم عنه .

(مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ) [6]، كأنه أراد أنّ المضاف إليه مخفوض بالمضاف، وهو الصحيح، أو بالإضافة، وهي عامل معنوي، فعليه فالباء للاستعانة، والإضافة هي التي أثّرت الجرّ، وعلى الأول، فالباء للسببية وليست الإضافة مؤثّرة بل المضاف، ولكن [لولا][7] الإضافة لما وجد المضاف، وكأنّه أراد أن الخافض للتّابع [هو][8] التبعية، وهي عامل معنويّ، وهو قولٌ، وكذا الرافع والناصب .

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص13 .

(2) قال الرضي: " لأن الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد، فهو إضافة الشئ إلى نفسه، ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين، لأنهم يجوزون إضافة الشئ إلى نفسه، مع اختلاف اللفظين، كما يجئ من مذهب الفراء، ولو لم يجوزوه أيضا، لجاز هذا، لأن في أحدهما زيادة فائدة" . شرح الرضي على الكافية (ج2/ص244) .

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(4) قال السيوطي: "(الجر إما بحرف أو إضافة) لا ثالث لهما، ومن زاد (التبعية) فهو رأي الأخفش مرجوح عند الجمهور كما سيأتي، فإن قلت: الجر بالإضافة أيضا، رأيه وهو مرجوح قلت: نعم، ولكن المراد الجر الكائن بسببها أو فيها على رأي سيبويه من أن الجار المضاف، وعلى رأي ابن مالك أنه الحرف المقدر، لا جار سواه " همع الهوامع (ج2/ص331) .

(5) قال الصبان: " قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه، سماع عند الفراء اهـ . وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل "خربٍ" صفة "ضبٍ" بتقدير مضاف أي "خربٍ جحرُه" وإن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع "ينظر: حاشية الصبان (ج3/ص 83) وقال ابن جني: "انه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه" الخصائص (ج1/ص192) .

(6) ينظر متن الآجرومية ص13 .

(7) ورد في النسخة (ب): (الأولى) عوضا عن (لولا)، وهذا يجعل الاختلاف بين المعنيين كبيرا .

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

والصحيح أنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، ولو بدلا، سواء أكان لفظيا نحو: مررت بزيدٍ العاقلِ، أم معنويا، نحو: زيدٌ العاقلُ جاء، وقد اشتهر أنّ المبدل منه في نيّة الطرح، فكأن البدل تالٍ للعامل.

وأمّا ما قيل أنه على نية تكرار العامل، فليس المراد به أنّ عامله محذوف، وإلاّ كان من جملة أخرى، إذا كان العامل فعلا، وكذا يلزم على سائر التوابع، إذا قيل أن العامل فيها محذوف، وهو قولٌ، وقيل المضاف إليه مجرور بحرف مقدّر، هو "من" أو "اللام" أو "في"[1] على ما يأتي إن شاء الله، وهو قول الزجّاج [2].

وروي عنه/[3] أنه مجرور بمعنى اللام، ولعلّ المراد بلام معنيّة أي مقدّرة، فتوافق الرواية الأولى، الإضافة نسبة تقييدية بين [اسمين][4] توجب الجرّ لثانيهما أبدا، والتبعية مشاركة اللفظ الذي ليس بخبر لما قبله في إعرابه الحاصل الحاصل والمتجدد، ثبوتا وعدما [عطف جملة على أخرى لا محلّ لها من الإعراب)][5].

(فَأَمَّا المَخْفُوضَاتُ بِالحَرْفِ[6] فَهُوَ مَا/[7] يُخْفَضُ بِـ"مِنْ")[1] وقد يقال: "منا" وادّعى بعضٌ أنه الأصل، لكن لكن

(1) قال ابن عقيل: " واختلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر، وهو "اللام" أو "من" أو "في"، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وهو الصحيح من هذه الأقوال، ثم الإضافة تكون بمعنى "اللام" عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى "من" أو "في". . . . فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله ". شرح ابن عقيل (ج3/ص41-43).

(2) قال ابن عقيل "والمطرد كقولك: بكم درهم اشتريت هذا؟ فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل وبالإضافة عند الزجاج فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما في مميز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر" المصدر نفسه (ج3/ص41) وينظر: الهمع (ج2/ص350).

(3) بداية الصفحة (109/أ) من النسخة (ج).

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(6) جمعها ابن مالك في قوله نظما أصليَها وشاذَّها:

هاكَ حروفَ الجَرِّ وَهْيَ مِن إِلَى * حتَّى خَلاَ حاشَا عَدَا في عنْ عَلَى

مُذْ مُنذُ رُبَّ اللامُ كَيْ واوٌ وَتَا * والكافُ والبا ولعَلَّ ومَتَى

متن الألفية ص 24.

(7) بداية الصفحة (84/ب) من النسخة (ب).

حذفت الألف وسُكّنت النون لكثرة الاستعمال[2]، وتستعمل فعل أمر من مَانَ، يَمِينُ بمعنى كَذَبَ نحو: مِنْ زيدُ، بضمّ زيدُ بلا تنوين أي: اكذب يا زيدُ. (وَإِلَى) [3] وتستعمل أيضا اسما مفردا بمعنى النعمة، (وَعَنْ) [4] وتستعمل حرف نصب ومصدر، يقال: أعجبني عن تقوم، أصله أن تقوم، أبدلت الهمزة عينا وهو لغة[5]. (وَعَلَى) [6] وتستعمل اسما بمعنى فوق وفعلا ماضيا ولامُهُما واوٌ، ويكتبان بألف نحو: من علا السّطح، وإن أضيفت للضمير قلبت ياء نحو[7]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمَا ** .....

وألف الحرفية عن ياء، وتكتب ياء.

(وَفِي) [8] وتستعمل أمرا للمؤنّث نحو: في هندُ بالوعد، بضمّ "هند" بلا تنوين، أي: أُوفِي يَا هِنْدُ، إلاّ أن هذا من الثلاثي، وأوفِي من الرباعي، والمعنى واحد والياء فيهما فاعل.

(ورُبَّ) [1] بضمّ الراء وفتح الباء مشددة، وبفتحهما وبكسر الراء وفتح الباء، ورُبَّتَ بضم الراء (75/أ) وفتح الباء والتاء، وبضمّ الراء وفتح الباء وإسكان التاء، ، ورَبَّتَ بفتح الكلّ، ورَبَتْ بفتح الراء والباء وإسكان التاء،

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص13.

(2) قال ابن منظور في "من": أصلها "منا"حكاه الفراء. ينظر: شرح التسهيل (ج3/ص130) والهمع (ج2/ص376). وقال ابن منظور: "وأنشد الكسائي عن بعض قُضاعَةَ: **مِنَا أَن ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى * أَغاثَ شَرِيدَهُمْ فَتَنُ الظَّلَامِ**. قال ابن جني: قال الكسائي أَراد مِنْ، وأَصلُها عندهم مِنَا" اللسان (ج13/ص194). باب منن.

(3) ينظر متن الآجرومية ص13.

(4) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(5) وهي لغة قيس وتميم وكذا مع أنّ المفتوحة المشدّدة. ينظر: ارتشاف الضرب (ج3/ص1237) والمزهر ص222.

(6) ينظر متن الآجرومية ص13.

(7) البيت لمُزاحِم العُقَيْلي، من الطويل. وتمامه: **غَدَتْ مِنْ عَلَيْه، بَعْدَما تَمّ ظِمْؤُها * تَصِلُ، وعن قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ**. والملاحظ استبدال لفظة (ضما) بلفظة (ضمؤها). اللغة: قال ابن السكيت في قوله مِنْ عَلَيْه: مِنْ فَوْقِه؛ يعني مِنْ فوق الفَرْخ، قال: ومعنى تَصِلُ أَي هي يابسة من العطش، وقال أَبو عبيدة: معنى قوله مِنْ عَلَيْه مَنْ عند فَرْخها. لسان العرب (ج7 /ص362) باب: صلل. والشاهد فيه دخول حرف "من" على حرف آخر وهو "على" وهو ما يرجّح إسميّتها.

(8) ينظر متن الآجرومية ص13.

ويتجرّد التشديد للباء من هذه السبعة، ورُبَّت بالضم وفتح الباء مشددة، ورُبْ بضمّ فسكون وبفتح وسكون، فهذه [سبع عشرة][2] لغة[3].

وزاد القاموسيّ[4] رُبُ بضمّتين مع تخفيف، وقيل هي بلغاتها اسم[5] مضاف لما بعدها منفيّ لتضمّنه معنى حرف التقليل أو التكثير[6]، كقد، أو لتضمّنها معنى الإنشاء الذي حقّه أن يؤدّى بالحرف، قيل/[7] أو لمشابهتها الحرف في الوضع على حرفين في بعض لغاتها، وهو لغة إسكان الباء، وحُمُلت لغة التشديد عليها، فرُبّ مفعول مقدم في: ربّ رجل أكرمت، ومبتدأ في: ربّ رجل كريم عندي، والوجهان في: ربّ رجل أكرمت، الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال، لكن لا يصار إليه إلا لدليل.

وممن قال بإسميّتها الرّضي قال: معنى رُبّ [رجل][8] قليل أو كثير من هذا الجنس، كما أنّ معنى "كم" رجل عندي كثير من هذا الجنس،[9] وتلحقها ما في تلك اللغات، إلا "ربْ" بسكون الباء بلا تاء، ويستعمل لفظها فعلا ماضيا بفتح الراء والباء المشددة، بمعنى جمع أو لزم أو قام أو أقام أو زاد، ومضارعه يرُبُّ بضمّ الراء، والأمر رُبْ بضمّها وتثليث الباء، واربُ بضمّ الباء أولى.

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(2) ورد في النسخة (ب): (سبعة عشر) عوضا عن (سبع عشرة).

(3) ينظر: شرح التسهيل (ج3/ص175) والهمع (ج2/ص345-346).

(4) **القاموسيّ** ويقصد به أيّ شارح للألفاظ لغويا، وليس واحدا بعينه، وبعضهم يقول: جاء "في القاموس" بلا تعيين.

(5) وفي هذا خلاف بين البصرة التي تقول بالحرفية، لانتفاء علامات الاسم عنها، والكوفة والأخفش التي تقول بإسميتها وذلك لمشابهتها "كم" التكثيرية. ينظر: الهمع (ج2/ص 346) والمغني (ج2/ص319) وحاشية الخضري (ج1/ص228) وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص287).

(6) ولها سبعة أوجه إما التقليل أو التكثير أو غلب أحدهما الآخرأو اشتُرط لها فيما بينهما، وأشهرها عند الجمهور: التقليل. ينظر: الهمع (ج2/ص347) المغني (ج2/ص337).

(7) بداية الصفحة (109/ب) من النسخة (ج).

(8) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(9) قوله: "، ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسما ". شرح الرضي على الكافية (ج4/ص 290).

(وَالبَاءُ وَالكَافُ) [1] ندر جرّهما الضمير[2] كقوله[3]:

وَإِذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيْ ** .....

بفتح الكاف/[4] وإسكان الياء إسكانا حيّا. (وَاللاَّمُ) [5] ويقال لِ زيدًا بالنصب أمرا من: ولى- يلي، (وَحُرُوفُ القَسَمِ وَهِيَ: الوَاوُ وَالبَاءُ وَالتَّاءُ وَاللاَّمُ) [6] وهاء التنبيه وهمزة الاستفهام المعوّضتان عن حرف القسم على قول الأخفش[7] أن الجرّ بهما نحو: هالله وألله. والصحيح أنه بحرف القسم المحذوف.

قال الزجاجي والرّماني: وأيمن[8]، ومعنى أيمن الله بركة الله[9]، والصحيح انها اسم، قال بعضهم: والميم مثلّثة مثلّثة نحو: مُ الله، وقيل هو بدل من الواو، وقيل: بقيّة "مُنُ" بضمّتين، و"مُن" هذه حرف قسم أيضا، بضمّ الميم وكسرها مع إسكان النون، وتختص بربّ مضافا للياء، وشذّ: مُن الله لأفعلَنّ، وأمّا "من" التي هي لغة في أيْمُنُ، فمثلّثة الميم والنون، وأَيْمُن هو مفتوح الهمزة مضموم الميم، ومكسور الهمزة، مضموم الميم ومكسورها،مفتوح الميم ومفتوحها ، ويقال أيضا: إِيمُ بكسر الهمزة وضمّ الميم، وبفتحها وضمّ الميم، وبكسرهما، وهِيمُ بفتح الهاء مبدلة

---

(1) ينظر متن الآجرومية ص13 .

(2) قال السيوطي:" وعبارة التسهيل: ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل، قال أبو حيان ومعنى كلامه يفهم جوازه على قلته واختصاصه بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمر وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر " الهمع (ج2/ص363) .

(3) صدر البيت مجهول النسب، من الخفيف، وتمامه: **وإذا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ * حِيْنَ تَدْعو الكُمَاةُ فيها نِزَالُ.** ينظر: المعجم المفصّل للشواهد الشعرية (ج6/ ص 398) .اللغة: شمّرت: وقعت وحصلت. والشاهد فيه دخول الكاف الجارة على الضمير المتصل.

(4) بداية الصفحة (85/أ) من النسخة (ب) .

(5) ينظر متن الآجرومية ص13 .

(6) ينظر المصدر نفسه ص 13 .

(7) " وجار الله (يقصد الزمخشري) جعل هذه الأحرف بدلا من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة (الله) كالتاء، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلا، فلا بد بد أن تجئ بلفظ (ذا) بعد المقسم به نحو: لا، ها الله ذا، وإي ها الله ذا " شرح الرضي على الكافية (ج4/ص302) .

(8) قال الزجاجي والرماني بحرفيتها، وردّ ابن هشام قولهما . ينظر: والمغني (ج2/ص111) وحاشية الصبان (ج2/ص306) .

(9) " كذلك يقول سيبويه، واشتقاقه عنده من اليمن والبركة " الجمل للزجاجي (ت حوالي 340هـ)/ ص85/ اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته: الشيخ محمد بن أبي شنب الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر/ مطبعة جول كربونل –الجزائر/ سنة الطبع: 1926م. والمغني (ج2/ص111) .

من الهمزة وضمّ الميم، وهي أغرب لغاتها[1]، "وإم" بكسر الهمزة والميم وفتحهما، وبفتح الهمزة وضمّ الميم، وبفتح وبفتح الهمزة، وكسر الميم وبكسرها وضمّ الميم، وبكسرها (75/ب)

وفتح الميم والهمزة [وكسر الميم، وبكسرها وضمّ الميم وبكسرها وفتح الميم][2]، والهمزة في هذا كله همزة وصل.

(وَبِوَاوِ "رُبَّ")[3] بناء على أن الجرّ بها/[4]، وقيل: هو "ربّ" المحذوفة المعوّض عنها الواو، والعطف على قوله قوله بـ"من"، ويتعلّق بمحذوف أو يخفض بواو "ربّ" فافهم، وبفاء "ربّ" النائبة عنها، وبـ"بل" النائبة عن "ربّ" على القول بأنهما الجارّتان[5].

(وَخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا) [6] وحَاشَ وحَشَا، و"لعلّ" بفتح اللام الأخيرة وكسرها، وعلى بفتحها وكسرها أيضا.

تجر عقيل بهذه اللغات الأربع المبتدأ والخبر بعده خَبَرُ المُبتدإِ، وليس لهم لغة أخرى. و"متى" في لغة هذيل/[7] هذيل/[7] نحو: خرجت متى الدار، وهي للابتداء[8]. و"كي"، ولا يجرّ إلا مصدرا مقدّرا من الفعل، و"أن" المصدرية، أو ما المصدرية، أو "ما" الاستفهامية. و"لولا" الداخلة على متصل نحو: لولاه ولولاك عند سيبويه[9]. و"لات" عند الفرّاء[10]، يقول إنّها قد تجر الزمان.

---

(1) يراجع: الجمل ص 86.

(2) ما بين المعقوفتين في مثبت (ب)، ساقط من (أ) و(ج).

(3) ينظر متن الآجرومية ص13.

(4) بداية الصفحة (110/أ) من النسخة (ج).

(5) ينظر: شرح ابن عقيل (ج3/ص 35-36-37).

(6) ينظر متن الآجرومية ص13.

(7) بداية الصفحة (85/ب) من النسخة (ب).

(8) قيل في لعلّ ومتى أنهما حرفا جرّ شاذين، تجر بالأولى قبيلة عقيل، وبالثانية هذيل. ينظر: ابن عقيل (ج3/ص4-5-6)المغني (ج4/ص241) وحاشيةالصبان (ج2/ص304-305).

(9) ينظر: الكتاب (ج2/ص373- 374).

(10) قوله: " ومن العرب من يضيف لات بخفض، أنشدوني: . . .لاَتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ" معاني القرآن (ج3/ ص 397).

قال الأخفش و"بَلَهْ"، والصحيح أنها مفعول مطلق، واسم فعل[1] أو بمعنى كيف[2]، ويتعيّن الأوّل إذا جرّ ما بعدها، و"حتّى" و"عتّى"، يكتبان هما وإلى وعلى بألف إذا جررن "ما" الاستفهامية [3].

(وَبِمُذْ وَمُنْذُ) [4] إذا جرّا زمانا مضى فهي للابتداء، وإذا جرّا زمانا حاضرا فهما بمعنى "في"، ولا يجرّان غير ذلك[5]، وأصل مذ منذُ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من قبل الساكن نحو: مذُ اليوم على الأشهَر، وبعض يكسرها، وقد يقال: الضمّ إتباع الميم، وبعض يقول: مُذُ يوم الجمعة بالضمّ، وهو لغة، [وقد يقال هو اتباع] [6].

وقال ابن ملكون[7] هما أصلان[8]، وقد يقال: "منذ" فرع، بزيادة النون، لأنّ الأصل في المبني أن يكون [على][9] حرفين أو حرفاً.

(وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ فَنَحْوَ: غُلاَمُ زَيْدٍ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللاَّمِ) [10] [وهو الأكثر والأصل (وَمَا

---

(1) عند ابن هشام قال: "اسم لـ"دع" ومصدر بمعنى "التَّرك" واسم مرادف لكيف". المغني (ج2/ص204).

(2) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص306)

(3) قال ابن هشام: " ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَّتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو فيمَ وإلامَ وعَلامَ وبِمَ وقال:

فتلكَ ولاةُ السّوءِ قد طالَ مُكثُهُمْ * فحتّامَ حتّامَ العناءُ المطوَّلُ " المغني (ج4/ص19).

(4) ينظر متن الآجرومية ص13.

(5) ينظر: المصدر نفسه (ج4/ص244).

(6) ما بين المعقوفتين مثبت في (ب)، مشطب في (أ) ومحذوف من (ج).

(7) ابن ملكون (ت581 هـ = 1186 م) إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي: نحوي، من أهل إشبيلية مولدا ووفاة. من كتبه كتبه (إيضاح المنهج – خ) في دار الكتب، مصورا عن الاسكوريال جمع فيه بين كتب أبي ابن جني – التنبيه، والمبهج – على الحماسة، و(شرح الجمل) للزجاجي، و(النكت على التبصرة للصيمري). ينظر الأعلام للزركلي (ج 1/ص 62).

(8) جاء في المغني: " وقال ابن ملكون: هما أصلان لأنه لا يُتصرَّفُ في الحرف ولا شبهه "ينظر: المغني (ج4/ص252) وردّ عليه السيوطي بقوله: " و"منذ" هي الأصل خلافا لابن ملكون، وقيل المحذوف اللام، وليست مركبة. وقيل أصلها (مِن ذو)، وقيل (من إذ)، وقيل (من ذا)، وكسر ميمها لغة، وسكون "مُذْ" قبل حركة، وضمها قبل ساكن أشهر" الهمع (ج2/ص163).

(9) ما بين المعقوفتين زائد في (ب).

(10) ينظر متن الآجرومية ص13.

يُقَدَّرُ بِـ"مِنْ")[1]][2] وهي لبيان الجنس المشوب بتبعيض، وذلك فيما إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه مع صحّة إطلاق اسمه عليه، وإن لم يكن بعضا، ولم يصح الإطلاق كثوب زيدٍ، وحصير المسجد، أو لم يكن بعضا، وصحّ الإطلاق كيوم الخميس، أو لم يصح الإطلاق وكان بعضاً كـ: يدِ زيدٍ، فهي بمعنى لام الملك/[3] والاختصاص، والاختصاص، لا بمعنى "من"، ولم يشترط ابن كيسان والسيرافي[4] صحة الإطلاق[5].

و[زاد][6] ابن مالك قسما ثالثا، وهو ما يقدّر بفي[7]، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[8]، و﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾[9]، و﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[10].

والمانع يرد ذلك إلى المقدر باللام، ومعنى كون المضاف مقدّرا بحرف، إنّه ملاحظ فيه معنى الحرف لا إنه يقدر معه لفظ [الحرف][11]، لأنه (76/أ) قد لا/[12] يصلح تقديره، وقيل الإضافة بمعنى اللام مطلقا، وقيل ليست

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص 13.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(3) بداية الصفحة (110/ب) من النسخة (ج).

(4) السيرافي (284 – 368 هـ = 897 – 979 م) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي،أبو سعيد: نحوي، عالم بالادب. أصله من سيراف (من (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، له (الاقناع) في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و(أخبار النحويين البصريين – ط) و(صنعة الشعر) و(البلاغة) و(شرح المقصورة الدريدية) و(شرح كتاب سيبويه – خ).

(5) ينظر: شرح التسهيل (ج2/ص223) وشرح الكافية الشافية (ج2/ص905).

(6) ورد في النسخة (ب): (وأزاد) عوضا عن (وزاد).

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية / (ج 1 /ص 906 وما بعدها).

(8)(وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ﴿٣٣﴾) [سورة سبأ آية 33].

(9)(يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾) [سورة يوسف آية 39].

(10)(وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾) [سورة البقرة آية 202].

(11) ورد في النسخة (ب): (الحروف) عوضا عن (الحرف).

(12) بداية الصفحة (86/أ) من النسخة (ب).

على تقدير حرف أصلا [1]، ولا على [نيّة][2]. (فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللاَّمِ نَحْوَ: غُلاَمُ زَيْدٍ) [3]. ومنه عند الفارسي إضافة العدد للمعدود[4]: (وَالَّذِي يُقَدَّرُ بـ"مِنْ" نَحْوَ: (ثَوْبُ خَزٍّ) [5] بفتح الخاء، وهو نوع من الحرير، أو من الثياب. ومنه عند ابن السرّاج [6] إضافة العدد للمعدود، وكالعدد المقدار نحو: شبر حرير[7]، واتفق أنّها بمعنى "من" إذا أضيف عدد [الآخر][8] نحو: ثلاث مائة (وَبَابُ سَاجٍ)[9]، الساج [شجر][10]، (وَخَاتَمُ حَدِيدٍ) [11] بألف فتاء مفتوحة أو بهمزة ساكنة فتاء مفتوحة، وبكسر التاء مع الألف والهمزة الساكنة، ويقال: الخاتام بألف أو [بهمزة][12]، [والخيتام بفتح الخاء وكسرها، والختم بفتح التاء كالخاء، والخاتيام بألف أو همز][13]، وختم بخاتم ليناسب ختم الكتاب، ولم يقل خاتم فضّة أو خاتم ذهب، لئلا يختم بلفظ يناسب التفرق أو الذهاب[14]، ولم يعتبر

---

(1) ينظر: غنية الطالب ص 88.

(2) ورد في النسخة (ب): (نيته) عوضا عن (نية).

(3) ينظر متن الآجرومية ص13.

(4) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص359) و شرح التسهيل (ج2/ص223) وشرح الكافية الشافية (ج2/ص905).

(5) ينظر متن الآجرومية ص13.

(6) ابن السراج (ت 316 هـ = 929 م) محمد بن السري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا. ويقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. من كتبه (الاصول – ط) في النحو، و(شرح كتاب سيبويه) و(الشعر والشعراء) و(الخط والهجاء) و(المواصلات والمذكرات) في الاخبار و(الموجز في النحو – ط) و(العروض – خ). ينظر الأعلام للزركلي (136/6)

(7) شرح التسهيل (ج2/ص223) وشرح الكافية الشافية (ج2/ص904).

(8) ورد في النسخة (ب): (للآخر) عوضا عن (آخر).

(9) من أمثلة الزجاجي في الجمل قال: "هذا خاتم حديد وثوب خز وباب ساج، وقد يجوز نصبه على التمييز". الجمل ص 77.

(10) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(11) ينظر متن الآجرومية ص13.

(12) ورد في النسخة (ب): (بالهمزة) عوضا عن (بهمزة).

(13) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(14) لأنّ "الفضة" قريبة من الفعل "فضّ" بمعنى "فرّق"، أمّا الذّهب فلا يخفى أنه أقرب إلى الفعل "ذَهَبَ". و في ذلك قالوا:

–رأيت الناس قد ذهبوا * إلى من عنده الذّهبُ.

وقولهم: –رأيت الناس منفــضّة * إلى من عنده الفضّة.

النفور عن الحديد مع أن الحديدَ ﴿حُلِيُّ أَهْلِ النَّارِ﴾[1] كما في الحديث، لأنّه لم يأمر بلبسه.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)[2]، كجبّة صوف، [وخمّ ضغتٍ][3]، وَوَسْقِ[4] تمرٍ، و[خلاصة][5] معدٍّ[6]، [ولباب][7] [ولباب][7] عدنان[8]، والله أعلم بغيبه، وصلّى الله على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما، ولا ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم/[9]، والحمد لله رب العالمين[10].

-انتهى التحقيق-

---

(1) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ. فَقَالَ: « مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ؟»..... رواه أبو داود، كتاب: الخاتم، باب ما جاء في خاتم الحديد، رقم: 4223، ص ص 460-461. والترمذي، كتاب: اللباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الخاتم الحديد، رقم: 1785، ص 305.

(2) ينظر متن الآجرومية ص13.

(3) عبارة لم أتبيّن معناها، وورد في النسخة (ب): (مغط) عوضا عن (ضغت). ولفظة (خم) ساقطة منها.

(4) الوَسْقُ والوِسْقُ: مِكْيَلَة معلومة، وقيل: هو حمل بعير وهو ستّون صاعاً بصاع النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو خمسة أَرطال وثلث، فالوسْقُ على هذا الحساب مائة وستّون مَناً. ينظر: لسان العرب لابن منظور (ج 15/ ص 290).

(5) ورد في النسخة (ب): (خاصة) عوضا عن (خلاصة) ويُقصد بها الخالص المستصفى.

(6) معد بن عدنان: بطن عظيم تناسل منه عقب عدنان كلهم، من ولده: إياد ونزار وأنمار، فتشعبوا بطونا كثيرة في العراق واليمن. معجم قبائل العرب (ج3/ص 1121). وقصد المصنّف بقوله: (خلاصة معد) أشرفهم وأعلاهم منزلة.

(7) ورد في النسخة (ب): (الباب) عوضا عن (لباب).

(8) عدنان: شعب عظيم يتصل نسبهم بإسماعيل عليه السلام باتفاق النسابين، كانت مواطنهم مختصة بنجد، وكلّهم بادية رحالة، إلا قريشاً كانوا يقيمون بمكّة، ثم انتشروا في تهامة والحجاز ثم في العراق والجزيرة، ثم افترقوا في كثير من بقاع الأرض. معجم قبائل العرب (ج2/ص 761). وقد تذكر هاتان القبيلتان لانتهاء نسب الرسول ﷺ إليهما، فقد ذكر الأشموني العبارة بلفظها في مقدمته قال: " والصلاة والسلام على من رفع بماضي العزم قواعد الإيمان. وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان. (مُحَمَّدٌ) المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان (أي أفضلهم). وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق في مضمار الإحسان " حاشية الصبان (ج1/ص30- 31) وقد ختم بهذين المثالين لمناسبة نهاية الشرح بالصلاة والسلام على خير البريّة.

(9) نهاية الصفحة (85/ب) من النسخة (ب). و(110/ب) من النسخة (ج).

(10) الصفحة الأخيرة من النسخة (أ) فيها عبارة مبهمة تبينت منها: (.....نسبة المعاني لأفراده).

وفي النسخة (ج) زيادة: وكان الفراغ من نسخه ليلة (.....) ماضين من ربيع الأول سنة: 1320هـ. كاتبه صالح بن اعلي بن محمد الإباضي الوهبي الوهابي في بني يسجن. أهـ.

القِسمُ الثّاني

- الدّراسة -

أ- أهميّة الكتاب وقيمته العلمية

ب-مصادر المؤلِّف في الكتاب

ج- منهجية الشيخ أطفيّش في كتابه

د-شواهد الكتاب:

1-الآيات القرآنية

2-الحديث النبوي الشّريف

3- الشواهد الشعرية

4-اللغات

هـ-رموز المخطوط

و-الموازنة بينه وبين بعض الشروح الأخرى.

ز-تأثر الشيخ أطفيش بمن سبقه من النحاة (مواطن الائتلاف والاختلاف):

1- في الشكل

2- في المحتوى

3- في الأمثلة والشواهد .

4- مواطن الائتلاف والاختلاف في الآراء النحوية بين الشيخ أطفيش وغيره من النحاة

ح- تحقيقات المسائل النحوية الواردة في الكتاب.

ط- المسائل الصرفية الواردة في الكتاب.

خاتمة : النتائج المُتوصّل إليها في البحث.

أ- أهميّة الكتاب وقيمته العلمية:

تتضح أهميّة الكتاب فيما يلي:

أوّلها: إنّ اسم الكتاب يدلّ عليه، فالتحقيق هو القول الفصل بعد كثير من الاختلافات، وقد اضطلع الشيخ أطفيش بمَهمّة القاضي الحكَم الفاصل بين النحويين، مبيّنا أوجه الخطأ فيها، وتصويبها، بطريقة حجاجية تسوق الأدلة والبراهين مما لا يدع مجالا للشكّ والارتياب.

ثانيها: إنّ مصنَّفَ " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " يُعدّ بمثابة الكتاب المدرسي في عصرنا للمرحلة الثانوية، ولأجل هذا تمّ تأليفه كما جاء على لسان صاحبه للمبتدئين، ودليل ذلك قوله: (فإن التطويل قد أخذنا منه حظنا والحمد لله، وأما الاختصار والاقتصار؛ فهذا أوان الشروع فيهما، تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجرّومية)[1]، وشتّان بين مبتدئ الأمس ومبتدئ اليوم- فإنّ أسلوبه وطريقة عرضه لأفكاره، ودراسته للمسائل النّحوية، لتستعصي – لتشعّبها وتركيزها- حتّى على المتخصصين، فلا هو بالمقتضب المُخلّ، ولا بالمطنِبِ المُملّ، يقدّم إلى التلاميذ بغرض دراسة النحو العربي انطلاقا من أشهر ما أُلِّف في باب النحو، وأقصد بذلك متن الآجرّومية.

والأهم من هذا وذاك، فبالنظر إلى تأخّر هذا الشّرح زمنيّا، واطّلاع صاحبه على شروح أخرى لمن سبقه، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك[2]، فلا بُدّ من الإشارة إلى أنه أفاد كثيرًا منها، وعمِل على إكمال النقائص التي وقع فيها الآخرون، فكان مؤلّفه أكثر تخصّصا وتماما.

ب-مصادر الشّيخ أطفيّش في الكتاب:

اعتمد على مجموعة هامة من أمّهات الكتب النحوية التي كانت ولا تزال مرجِعاً للباحثين والنحاة، منها ما ألّفه العلماء قبله أو قريبا من عصره، ومنها ما هو من تأليفه شخصيّا، يحيل إليها، أو يذكر أقوال أصحابها، أو يشير إليها دون تعيين.

(1) ينظر الصفحة 42 من البحث.

(2) كشرح الشيخ الشريف التلمساني. ينظر: الصفحة 206 من البحث.

والملاحظ أن الشيخ أطفيّش قد اطّلع على بعض الكتب التي لم يتسنّ لها الطبع إلى غاية يومنا هذا، وأذكر على سبيل المثال: شرح الجاربردي على الكافية في التصريف[1]، الدرة الشنوانية علي شرح الآجرومية لأبي بكر بن اسماعيل الشنواني (ت 1019هـ) [2] وغيرها، وهي كتب مازالت مخطوطة، متناثرة نسخها بين المكتبات في العالم، منها ما تسنّى لي الاطّلاع عليها، ومنها ما استحال الوصول إليها .

أما الكتب المطبوعة التي تزوّد منها الشيخ أطفيش بالعلم والمعرفة، فمنها ما هي من تأليفه مثل:

- تيسير التفسير[3]، الرسم في تعليم الخط[4]، الكافي في التصريف[5] وغيرها مما لا يزال مخطوطا[6] .

ومنها ما هي لنحويين متقدمين أو متأخرين، تمثّل بأقوالهم ونقل عنهم، وربّما ذكر عناوين كتبهم، فأذكرها مرتبة بحسب تواريخ وفاة أصحابها:

1- القرآن الكريم بقراءاته المختلفة (حتى الغريبة والشاذة منها: قراءة أبي السّمال[7]، أبيّ بن كعب[8]) .

2- كتاب العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) [9] .

3- معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ) [10] .

4- الكامل/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) [11] .

---

(1) ينظر الصفحة 63 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 144-172 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 135-283-327-380-من البحث.

(4) ينظر الصفحة 151 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 338 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 63 من البحث.

(7) ينظر الصفحة 382 من البحث.

(8) ينظر الصفحة 290 من البحث.

(9) ينظر الصفحة 197 من البحث.

(10) ينظر الصفحة 81-291-299-376-414من البحث.

(11) ينظر الصفحة 292 من البحث.

5-التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ) [1] .

6-شرح المقدمة المحسبة / طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت 469 هـ) [2] .

7-رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح/ لابن الطراوة النحوي (ت 528هـ) [3] .

8-الكشّاف/ جار الله الزمخشري (ت 538 هـ) [4] .

9-نتائج الفكر في النحو/ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581 هـ) [5] .

10-معاني القرآن/ أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت 615 هـ) [6] .

11- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير / صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي (ت 617 هـ) [7] .

12- متن الألفية / جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ) [8] .

13-شرح الكافية الشّافية/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672هـ) [9] .

14-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت672 هـ) [10] .

---

(1) ينظر الصفحة 125-207-240من البحث.

(2) ينظر الصفحة226-281 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 223 من البحث.

(4) ينظر الصفحة47-69-303-388من البحث.

(5) ينظر الصفحة 294 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 146-265-403 من البحث.

(7) ينظر الصفحة 127من البحث.

(8) ينظر الصفحة 52-58-66-227-281 -326 -387 من البحث.

(9) ينظر الصفحة 92-93-128-137-139-164-169-170-229-230-231-235-417-418من البحث.

(10) ينظر 228 من البحث.

15- شرح الرضي على الكافية لابن حاجب/ رضي الدين الأستراباذي (ت 688هـ) [1].

16- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) [2].

17- الجنى الداني في حروف المعاني/ الحسن ابن أُمّ قَاسِم المرادي (ت 749 هـ) [3].

18- توضيح المقاصد والمسالك/ الحسن ابن أُمّ قَاسِم المرادي (ت 749 هـ) [4].

19- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك/ ابن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ) [5].

20- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) [6].

21- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/جلال الدين السيوطي(ت 911 هـ) [7].

22- حاشية الجمل على المنهج/ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت 926 هـ) [8].

23- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال/جمال الدين محمد بن عمر المعروف بـ بحرق (ت 930)[9].

24- الفتوح القيومية / لأحمد بابا الصنهاجي (ت 963هـ).

25- الدرة الشنوانية علي شرح الآجرومية (مخطوط)/ أبو بكر بن اسماعيل الشنواني (ت 1019هـ) [10].

---

(1) ينظر الصفحة 51-53-55-58 -139 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 93-111-147-188-201-222-233-238من البحث.

(3) ينظر الصفحة 142-146-147-152-153-161-164-240 -285من البحث.

(4) ينظر الصفحة 295-303من البحث.

(5) ينظر الصفحة 123-127-141-179-271-335-344-381-385 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 46-63-71-113-179-289-295-322-340-371من البحث.

(7) ينظر الصفحة 225-363 من البحث.

(8) ينظر الصفحة 216 من البحث.

(9) ينظر الصفحة 231 من البحث.

(10) ينظر الصفحة 144-172-222 من البحث.

26-حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) [1].

27-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ محمد بن مصطفي الخضَري (ت 1287 هـ) [2].

وغيرها كثير ممن ذكر قوله ولم يذكر صاحبه أو مصدره.

فنجده قد اعتمد على نحويين من فترات زمنية متفاوتة، بالرجوع إلى سنوات وفاة النحاة الذين أخذ عنهم، بدءا بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وانتهاء بالخضري (ت 1287هـ)، وبالتالي، فإنّه أفاد من تطوّر النحو عبر العصور المختلفة اصطلاحًا وتقعيدًا.

وعند استقراء طريقة الشيخ أطفيش في ذكر أقوال العلماء، نجد إيرادها لا يخرج عن أمور ثلاثة التزمها من بداية الكتاب إلى نهايته، وهذه الطرق هي:

1- النقل الصريح:

وهذا بذكر القول بلفظه مع اسم صاحبه والكتاب الذي احتواه، سواء أكان من تأليفه؛ أو من تأليف غيره كقوله: "ووافقهم ابن مالك في "ظنّ" في التسهيل[3]"، وقوله: " وهنا مباحث ذكرتها في علم الخط. "[4]

2-النقل بالتلميح:

الإشارة إلى قولٍ أو رأيٍ لعالم نحوي؛ دون الإشارة إلى الكتاب الذي أخذَ عنه كقوله: " فهذه فائدة الخلاف، لا كما قال أبو حيان: لا فائدة له ".[5] وقوله: " قال الشنواني : لعله أشار به إلى أنه مرفوع، وإن اتصلت به إحدى النونات، لكن محلا. انتهى " [6]

---

(1) ينظر الصفحة 346- من البحث.

(2) ينظر الصفحة 269 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 335 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 151 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 201 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 144من البحث.

3- النقل دون الإشارة لا من قريب ولا من بعيد:

وهو ذكر الرأي دون الإشارة لصاحبه ، فكثيرا من المرّات يسوق القول ولا يعزوه، كشرحه للبسملة[1]، وتعريفه للحمد[2]، مما نجده بلفظه أو بما هو قريب منه في تعاريف العلماء من أمثال السفاريني في (غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب) [3] أو العلامة أحمد سكيرج في كتابه (نظم الجمان في شرح نظم ابن كيران في البيان) [4] والفتوح القيومية لأحمد بابا الصنهاجي[5] وغيرهم.

وقد يستعمل المصنّف عبارة: قيل، قال بعض، وعن بعض، فيجوز على قولهم[6] . .وما شاكلها، وفي أحسن الأحوال قد ينسُب القولَ لإحدى المدارس النحوية المشهورة؛ كقوله: قال البصريون [7]، وأجاز الكوفيون[8]، خلافا للبغداديين[9] . .وما ضارعها[10] .

كما أنه تأثر بابن مالك وابن هشام أكثر من تأثره بغيرهما من النحاة، وهذا بالنظر لاعتماده على أكثر من مؤلَّف لهما، فقد اعتمد على ثلاثة كتب لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت672هـ)، وهي:

- متن الألفية في النحو.
- شرح الكافية الشّافية.

---

(1) ينظر الصفحة 44 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 47 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 47 من البحث. .

(4) ينظر الصفحة 49 من البحث. .

(5) ينظر الصفحة 42-46 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 99-102-147 من البحث.

(7) ينظر الصفحة 152-153 -374-من البحث.

(8) ينظر الصفحة 179-182-212-222 من البحث.

(9) ينظر الصفحة 296 من البحث.

(10) على منوال: على قول الكوفيين، على طريق الكوفيين، ونسبه بعض لجمهورهم وما أشبه ذلك.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه.

وعلى كتابين لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) وهما:

- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

ويتضح من خلال كثرة إيراده لأقوال النحاة وآرائهم؛ كثرةُ حفظه وسعَةُ اطّلاعه، لا يضاهيه إلاّ النحاة والحفّاظ الأقدمون الذين لا يستدعون شاهدا نحويا، ولا بيتا شعرياً أو قاعدة إعرابيّة، إلاّ ومثُلت بين أيديهم طائعة صاغرة في دَعة ورفق ولين.

ج- منهجية الشيخ أطفيّش في كتابه:

بدأ الشّيخ أطفيّش كتابه على عادة كلّ مؤلَّف إسلامي، بالبسملة، ثمّ الصلاة والسلام على رسول الله سيّدنا محمد ﷺ، ثمّ مقدّمة بسيطة من الناسخ، نسَبَ فيها الكتابَ لصاحبه وأثنى عليه بما هو أهل له، ثم شرع الشيخ أطفيش في التقديم لكتابه، بذكر الهدف من كتابه، وهو كما قال: " تخفيفا على المبتدئ بشرح الآجرومية" [1] ثم منهجه في التأليف بقوله: "شرحا أذكر فيه قولا واحدا من الأقوال، أو لغة أو احتمالا أو اثنين من ذلك، وربما ذكرت أكثر"[2] .

وبعدها، انتقل إلى سرد معلومات وافية عن الآجرّومية ومؤلّفها، حيث ذكر معنى اسم مؤلفها، وتاريخ ميلاده ثمّ مكان تأليف كتابه، وكذا التاريخ الذي كتبت فيه، ووفاته، وشيء عن رحلاته، ومحلّ دفنه، مما يدّل على اطّلاعه بالكثير من التفاصيل المتعلّقة بمؤلَّف الآجرومية وصاحبها على عادة البحوث الأكاديمية العصلرية التي تقدّم للمؤلِّف بنبذة عن حياته وبعض أعماله، وبعدها، بدأ في شرح متن الآجرومية، غير غافل حتّى عن التفصيل في شرح البسملة، ومن الواضح أنّها ليست من صميم نحو الآجرومية، لكنه لم يجد بُدًّا من الإسهاب في شرحها، وتبيان أوجه إعرابها، وكذا الحال في الصلاة والسلام على الرسول الكريم ﷺ.

(1) ينظر الصفحة 42 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 42 من البحث.

أمّا فيما يتعلّق بمنهجية الشيخ أطفيش في ترتيب أبوابه، فيمكن حصرها في النقاط الآتية:

1. عنوان المخطوط يشير إلى منهج الشيخ أطفيش في شرحه، فـ " مَسَائِلُ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " إضافة إلى كونه شرحا لمتن الآجرّومية، فهو عبارة عن نتائج توصّل إليها الشّيخ أطفيّش في شرحه، فهو يجمع أقوال النحاة من مذهَبَيْ الكوفة والبصرة، ثم يوازن بينها، وله في ذلك ثلاثة أوجه:

أ- ترجيح قول الكوفيين.[1]

ب- ترجيح قول البصريين.[2]

ج- الخروج بقول مخالف للمذهبين، مع تبيان أوجه العلة في قولهما، ثم تصويبه معتمدا على الأدلة والبراهين، وغالبا ما يتصدّر ترجيحه عبارة: " والتحقيق" أو "والصحيح عندي" أو قوله: "وبعد؛ فإنّه.." حتّى يُحضّر المتعلِّم لتلقِّي رأيه في المسألة، وإعلامه بأنّها اجتهاد منه، لا سَوقٌ لقول أحد.[3]

2. مخالفة عالم نحويّ بعينه، كما فعل مع أبي حيان في فائدة الخلاف حول الاستفهام بالاسم أو الفعل في قوله: " لا كما قال أبو حيان: لا فائدة له" [4] وربّما خالف عالما له باعٌ طويل في بابه، كالأخفش أو سيبويه، ويردّ على أقوالهم، ويفنّد آراءهم، وما ذهبوا إليه، ليعطي رأيه الصحيح في المسأله، دون تردد ولا وجلٍ.

3. غالبا ما يتردد في المخطوط قول الشيخ أطفيش : " والتحقيق" أو " وتحقيق ذلك" أو " والصحيح " [5]، في إشارة إلى القول الفصل في مسألة الخلاف التي اتضح له صوابها، ولو يقوم أحد الباحثين بدراسة آراء الشّيخ أطفيّش النحوية في بحث مستقلّ، يكون أجدرَ وأولَى، وَلَوَجَد من الفوائد النحوية والآراء الثابتة الشيءَ الكثير.

---

(1) ينظر الصفحة 92-98-126-141-179-182-212- 238-من البحث.

(2) ينظر الصفحة 57-133-140-149-152- 212-241-326 من البحث.

(3) ينظر الصفحة73-77-78-83-85-115-122-134-152-193 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 201 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 193 من البحث.

4. التمهيد لما سيأتي من القاعدة النحوية وشروحها، أو الاستغناء عن شرح مرّ اجتنابا للتكرار، فمن الأولى قوله: (وقيل المضاف إليه مجرور بحرف مقدّر هو "من" أو "اللام" أو "في" على ما يأتي إن شاء الله)[1]، ومن الثانية قوله: (وفي تقديمه ما مر في تقديم الفاعل).[2]

5. إغفال بعض الأمثلة من متن الآجرومية الأصلي، أو تجنّب تكرار التعاريف مع الإشارة إلى ذلك كما هو الحال مع اسم "كان" وخبر "إن"، كونهما ذكرا في باب المرفوعات، فلا حاجة إلى إعادة ذلك في باب آخر.

6. تراوح الشّيخ أطفيّش –رحمه الله– بين مذهبي الكوفيين والبصريين، دون انحياز أو تغليب لأحدهما على الآخر، فقد وافق الكوفيين، لأنه عبّر بالخفض[3] وبه قالوا، وعبّر في أخرى بالجرّ[4]، وهو مذهب البصريين، وقال: الأمر مجزوم[5]. وهو رأيهم، وذكر في الجوازم "كيفما" اقتداءً بصاحب الآجرّومية [6]، والجزم بها رأي الكوفيين، وأنكره البصريون[7]، مما يجعله يأخذ فضل ما بين المدرستين، أو هو موقف حياد.

7. الغالب لدى الشّيخ أطفيش في التقديم لبابه النحوي، أن يُمهّد له بالتفصيل في طريقة النطق به بالشّكل، وإثبات فتحته وضمّته، ثم يُتبعه بشرح لغوي وآخر اصطلاحي، يفتح به بعض ما انغلق من معانيه، ويحاول أن يربط تعريفه اللغوي بالتعريف الاصطلاحي كقوله في باب الإعراب:

الإِعْرَابُ بإسكان اللام، وكسر الهمزة، وهو الأصل، وبكسر اللام نقلا من الهمزة، وهو أخف بحذف الهمزة بعد نقل حركتها مصدر: أعرب، وأما الأَعراب بفتحٍ فسكّان البادية من العرب)[8]. . .ثم يضيف قائلا: (الإِعْرَابُ لغة

(1) ينظر الصفحة 411 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 192من البحث.

(3) ينظر الصفحة 57 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 57 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 84 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 168 من البحث.

(7) ينظر الصفحة 168 من البحث.

(8) ينظر الصفحة 76 من البحث.

التبيين والتغيير وإزالة عرب الشيء أي فساده والإيضاح والتكلم بالعربية، وإعطاء العربون، وولادة ولد عربي اللون، والتكلم بالفحش والرّد على الفحش وعدم اللحن، وإثبات الخيل العِراب للإنسان، وإجراء الفرس، والتزوّج أو لتعريف عن التزويج والتزوّج بالعروب، والتحبب إلى الغير، والتحسين والإعلام نحو: عربت زيدا أحوال الخيل، أي عرفته إياها، والنقل نحو: أعربت الدابة أي نقلتها . واصطلاحا على أنه معنوي تَغْيِيرُ المتكلمِ لِأَوَاخِرِ الكَلِمِ)[1] .

فيمكن ملاحظة مدى إسهابه في الشّرح حتّى ليكاد يضاهي المعاجم اللغوية في التفصيل لاشتقاقات الكلمة ومعانيها، مما لا يتوفّر في الشروح الأخرى، وهذا من حرصه على اللغة العربية، وإيصال الفكرة واضحة جليّة كما قال: "للمبتدئ" الذي لا يزال غضاً طريّا في بناء فكره النحوي من تلاميذه وطُلّابه.

8. اعتمادُه على ترتيب أبواب الآجرّومية الأصلي، دون تغيير يذكر منه، فكان يتّبع ما جاء في المتن كلمة بكلمة، وعبارة بعبارة، ولم يخرج عن هذا الترتيب إلاّ بضع مرّات كانت منه إغفالا لبعض أمثلة الآجرّومية التي لم يشرحها، أو سهوا، كتقديم شرح حرف "كي" عن "إذن"، وقد أشار إلى تعديل ذلك عند من ينسخ مخطوطه مرّة أخرى حيث قال:

(وإنما قدمت "كي" سهوا، فمن أراد كتابة هذا الشرح فليؤخرها؛ ويؤخر الكلام عليها عن "إذن" وعن الكلام عليها) .[2]

9. الاعتماد في كثير من الأحيان على التعريفات والحدود لغويّة أو اصطلاحية، وربّما تعدّاها إلى التعريفات الفلسفية مستعينا بالمنطق وغيره كقوله:

" والمعانيون يسمون المبتدأ والفاعل ونحوهما المسند إليه، والخبر والفعل ونحوهما المسند"[3] .

(1) ينظر الصفحة 76من البحث.

(2) ينظر الصفحة 151 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 201 من البحث.

والمنطقيون يسمون المبتدأ والفاعل ونحوهما الموضوع، والخبر والفعل ونحوهما المحمول[1]، إلا نحو: كل إنسان حيوان، فالموضوع هو إنسان، وكلّ سوّروا، إلا نحو: بعض الحيوان إنسان، فإن الحيوان موضوع، وبعض سوّروا المبتدأ الرافع لما يُغني عن خبره محمول لا موضوع، ومرفوعه موضوع". [2]

10. الملاحظ في منهجه، إخضاع متن الآجرّومية لتسلسل أفكاره، ودمجها مع أسلوبه في كثير من الأحيان حتى لا يكاد يظهر الفرق بين كلامه وكلام صاحب الآجرّومية، والأمثلة على ذلك من المخطوط كثيرة. وهذا هو الذي ربّما دعا النّاسخ إلى كتابة متن الآجرّومية بلون مغاير للشرح ليظهر الفرق بينهما[3]، ومن أمثلة ذلك، جاء في متن الآجرّومية في تعريف النكرة : (كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ)، وعبّر الشيخ أطفيش في شرحه بقوله:

(كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ) أي منتشر (فِي) أفراد (جِنْسِ) مدلولـ(ـهِ)[4].

فما كتب بالأحمر (بين قوسين) هو من متن الآجرّومية، أمّا ما كتب بالأسود (دون أقواس)؛ فهو شرح الشّيخ أطفيّش، ويمكن بوضوح ملاحظة التداخل بين هذا وذاك.

11. الإعراب ما استطاع إلى ذلك سبيلا، بما في ذلك إعراب عناوين أبواب الآجرّومية المذكورة في المتن على عادة الشّراح الأقدمين، مثل قوله : "وهو على قسمين: ظاهرٍ ومضمرٍ، بِجَرِّهما على الإبدال "[5]. . .الخ.

12. طريقة الشيخ أطفيّش في الشرح تعتمد على: ذكر المتن من الآجرّومية أولا (وهو بلون مغاير في المخطوط تفريقا بينه وبين الشّرح)، ثمّ شرح مفرداته شرحا لغويّا بما يتناسب ومعناه الذي وُضع لأجله، وربّما بَيَّنَ أصل الكلمة في الميزان الصرفي، ثُمّ إعراب اللّفظة، وتبيان وجوهها . ومما تجدر الإشارة إليه هو عناية المصنّف بالمفردة من حيث الإعلال والإبدال والقلب والحذف، مما يدّل على طول باعه ورسوخ قدمه في فنّ التصريف، حتّى يبيّن أصل

---

(1) جاء في البحر المحيط: "وكل من المقدمتين ينقسم إلى موضوع ومحمول. أي: محكوم عليه ومحكوم به. قالوا: والنحاة يسمونهما المبتدأ والخبر. قال المنطقيون: ولا بد من نسبة توسط بين المحمول والموضوع " . البحر المحيط (ج1/ص112).

(2) ينظر الصفحة 201 من البحث.

(3) ويمكن ملاحظة هذا في النسخ الثلاث للمخطوط، ولو أنّها في النسخة الثالثة أبين وأوضح.

(4) ينظر الصفحة 276 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 183 من البحث.

الكلمة، والطريقة التي استوت بها إلى ما هي عليه مثل قوله في تعريف المضمر: " والمضمر اسم مفعول مشتق من الإضمار من معنى الهزال، لأن حروف الضمائر قليلة غالبا، ولأن غالب حروفه همسية خافية، وأيضا الإضمار الإخفاء، ودلالة الضمير ضعيفة غالبا، والضعف يناسب الهزال والخفاء" [1].

وقوله في أصل الفعل (ليس): " ووزن "ليس" "فعِل" بكسر العين، خفّف بالإسكان، كما يجوز إسكان كل كلمة مكسور العين أو مضمومته، ولم تقلب الياء ألفا مع تحركها بعد فتح". [2]

13. الاستناد على ذكر الأسباب التي دعت صاحب الآجرّومية إلى اعتماد ترتيب معيّن في تبويب مسائله النحوية، وذلك بإيجاد العلّة التي دعت إلى ذلك، معتمدا على بعض المسلّمات المعروفة لغويّا كترتيب الحركات قوّة وضعفا، ومن تقديم المرفوع فالمنصوب فالمجرور فالسّاكن، وقياس ذلك على ترتيب الأبواب، أي أنّه يعتمد على طريقة إلغاء ما قد يُتوهّم من الاحتمالات، فحين يذكر قاعدة، أو شيئا من المتن، يتبعه بقوله: فيخرج (أي عن القاعدة) كذا وكذا لأسباب يعدّدها حتى لا يظن القارئ أن القاعدة المذكورة عامة [3].

14. اتفاقه مع ما جاء في متن الآجرّومية أحيانا، وتبيانه ما حَسُنَ منها كقوله: " حافظَ (يقصد المصنّف ابن آجرّوم) على فائدة الإجمال ثم التفصيل "[4]، واعتراضه عليه أحيانا أخرى بقوله: " ولو قال بكذا لكان أولى"[5].

15. الاعتماد على المنهج المقارن في الترجيح بين أقوال الكوفيين والبصريين، أو بين عالم نحوي وآخر، ويقدّم رأي أحدهما على الآخر، أو ربّما ألغاهما، وأثبت رأيه مدعّما إياه بالأدلة والشّواهد[6].

---

(1) ينظر الصفحة 184من البحث.

(2)ينظر الصفحة 231من البحث.

(3) ينظر الصفحة 307من البحث.

(4) ينظر الصفحة 121من البحث.

(5) ينظر الصفحة 141من البحث.

(6) ينظر الصفحة 101- 187 -201 من البحث.

16 . الاسترسال في الشرح والإسهاب، وربّما ابتعد بضع مرّات عن أصل الشّرح، ومن مثال ذلك حديثه في "باب الظاهر والمضمر" عما يجوز تذكيره أو تأنيثه في الأسماء كـ (العقد والجحيم والنار والعصا والريح) . . .الخ[1]، وقضيّة انتقال واو "داود" إلى "عمرو" لتفريقه عن عمر[2]، وهو بعيد .

17 . في المخطوط بعض فوائدَ هي بعيدة عن الشرح الأصلي لمتن الآجرومية، لكنّ الشيخ أطفيش أوردها في مكان مناسب لذلك، حتى يطردَ التعب والملل عن تلاميذه، بذكر أخبار مَن سبقهم من العلماء وأخبارهم كقصّة الخليل مع تلميذه سيبويه[3]، وقصة الراعي الأندلسي بمسجد غرناطة بالأندلس[4] .

18 . ربما ذهب وراء الوجوه الإعرابية والصرفية والبلاغية، بما يبدو للقارئ العادي، أنّه لا طائل من ورائها، وأنّه ربّما إذا تتبّع تلكُمُ الوجوهَ المختلفةَ ضاع المعنى منه، ويبدو أنّ انسياق الشيخ أطفيَّش رحمه الله وراء الاسترسال في التفسير اللغوي المتعمق جاء من فرط حبه للّغة العربية وولعه الشديد بها، كما ظهر من خلال تتبع مراحل حياته أنّه كان شديد الاهتمام بالدرس النحوي خاصة. فإذا هو يقلّب الآية أو الحديث أو البيت الشعري وحتّى المثال العادي على وجوه اللغة المحتملة، ويبدي رأيه، ويستظهر براعته في الدرس النحوي والصرفي واللغوي الشّرعي أيضا .

19 . اعتماده في تقديم رأيه أو إثبات حكم أو إبطاله وترجيح غيره على مصطلحات التزم بها في كتابه نحو: والتحقيق – والصحيح – أعني – وهو أحسن– وبعدُ . .الخ.

20 . لا يعزو في أغلب الأحيان الأقوال إلى أصحابها، فتكثر في كلامه صِيغ على شاكلة : وقال بعضهم، وقال بعض، وقيل . . .الخ [5]، وكثيرا ما أغفل المصنّف ذكر صاحب القول أو كنيته أو كتابه وغيرها، ومن الواضح أنه اطلع على الكثير من الكتب المخطوطة التي لم تطبع أو التي فقد أثرها بعد ذلك.

---

(1) ينظر الصفحة 188 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 196 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 279 من البحث.

(4) ينظر الصفحة–262–340 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 64–65–117–157–161–163–199–204–283–292–322–335 من البحث.

21. الإحالة في أحايينَ كثيرةٍ إلى كتبه الأخرى المؤلّفة في أبوابٍ مغايرة للنحو، فتجده يقول: فانظر ما ذكرت في تفسيري[1]، يقصد كتابه " تيسير التفسير" كتاب في تفسير القرآن العظيم، أو "وقد فصّلت في غير هذا الكتاب"[2]، أو قوله: "وهنا مباحث ذكرتها في علم الخط"[3]، وهو يقصد كتابه: " الرسم في تعليم الخط" وهو كتاب في فنّ الإملاء أيضا أو غيره من الكتب كالكافي في التصريف أو ما لم يطبع منها إلى غاية يومنا هذا.

22. مخاطبة القارئ أو المتلقي أو التلميذ على عادة النحاة الأوائل بقوله : كما رأيتَ، فإن قُلتَ، فافهمْ، واعلمْ وغيرها[4] ليحسّ أنه في الجو التعليمي والتعلّمي، إذ يرجو الشّيخ منه ما يرجوه الأستاذ من تلميذه.

23. لا يقتصر بحث الشيخ أطفيّش على المسائل النحوية فقط، بل قد يتطرق إلى الشّرح اللّغوي[5] أو تفاسير الآيات[6] والأحاديث[7] أو الميزان الصرفي للمصطلحات النحوية، أو المعاني المفردات وأوزانها[8]، وحتّى التطرق إلى المواضيع الفلسفية كالمنطق وغيره، ممّا يدّل على تمكّنه من العلوم المختلفة، فهو ملّم بها، ويدرج معرفته بين الحين والآخر في مخطوطه، مما يمكن أن يكون قاعدة أو بذرة لرسالة أخرى تعُنى باستقصاء هذه الفوائد، وإدراجها في بحث مستقلّ.

24. غالبا ما يختم بقوله: (والله أعلم)، تواضعا منه واعترافا بمحدودية علم الإنسان مقارنة بعلم الله الواسع.

---

(1) ينظر الصفحة 135 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 120 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 151 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 192-194-205-323- من البحث.

(5) كقوله في شرح بيت من الشّعر: والميعة بالكسر: النشاط، وقيل: الجري، وهاء "به" للفارس والأطل الخاصرة جمعه تعظيما أو جمع خاصرتين والخُصَل بضم ففتح جمع خصلة الشعر. انظر ص 170 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 162-167-251-253-367 من البحث.

(7) ينظر الصفحة 245 من البحث في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَبِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ﴾ قال. أي: كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها أي تشاهد فناءها أي تعلمه قد وقع.

(8) ومن أمثلته: تعريف الاسم والحمد والشكر. ينظر الصفحة 45-47-48 من البحث.

د-شواهد الكتاب:

اعتمد الشّيخ أطفيش في شرحه للآجرومية على المصادر المنقولة من كتاب الله العزيز، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربيّ القديم، وشيء من الأمثال والحكم، واتّبع في كلّ منها أسلوبا معيّنا، يمكن حصره فيما يلي:

1-الآيات القرآنية والقراءات :

كثر الاستشهاد بالآيات القرآنية لتبلغ (281 مائتين وثمانين آية وواحدة) من كلّ سور القرآن تقريبا، وقد جاء بها إمّا للاستدلال على القاعدة النّحوية، أو للتوضيح والاستزادة في البيان، كما أنّه يستدلّ بالقراءات أيضا، إن كان في القاعدة شذوذ أو نحوه، كقراءة أبي السّمال[1] أو أبيّ [2] مثلا.

الاكتفاء في الكثير من الأحيان بذكر كلمة واحدة أو كلمتين من الآية[3] مثل قوله: ﴿ لَنَسْفَعا ﴾[4] ﴿ وَلَيَكُوناً ﴾[5] و﴿ لَيُسْجَنَّ ﴾[6] و﴿ يُرْضِعْ ﴾[7] وأمّا ﴿ (1)(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً ﴾[8] و﴿ تَرَيِنَّ ﴾[9] و﴿ تَتَّبِعَنِّ ﴾[10]، أي الشّاهد على القاعدة النحوية فقط، حتّى ليكاد يشكُل الأمر: هل هو قرآن كريم أم مجرّد مثال، ولو كان أنهى الآية الكريمة كلّها لكان أفضل[11].

---

(1) ينظر الصفحة 383 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 290 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 103-104 من البحث.

(4) [سورة العلق آية 16]. ينظر الصفحة 58 من البحث.

(5) [سورة يوسف آية 32]. ينظر الصفحة 59 من البحث.

(6) [سورة يوسف آية 32]. ينظر الصفحة 94 من البحث.

(7) [سورة البقرة آية 231]. ينظر الصفحة 94 من البحث.

(8) [سورة الانشقاق آية 19]. ينظر الصفحة 94 من البحث.

(9) [سورة مريم آية 25] ينظر الصفحة 95 من البحث.

(10) [سورة يونس آية 89] ينظر الصفحة 95من البحث.

(11) واستكمالا لعملي في التحقيق، قمت بإثبات شواهد المخطوط من آيات كريمة مع تتمّاتها وأرقام آياتها وسورها في الهامش نظرا لورود العديد منها على لفظة أو لفظتين، ولا يتضح منها المعنى، وقد لا يُعرف كونها آية، ولا المعنى الذي تفيده إلاّ بوضعها في سياقها القرآني المناسب.

ولم يلتزم الشّيخ أطفيّش في المؤلَّف بقراءة واحدة في كتابه، بل كان أشار إلى بعض القراءات، مشيرا إلى اسم راويتها، إضافة إلى اختلافاتها مع غيرها، حتّى لا يشكُل الأمر على المتعلّم. ومن أمثلة ذلك:

- قراءة حفص وحمزة: ﴿ وَمَآ أَنسِينِيهُ ﴾[1].و﴿ عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾[2]. وحمزة : ﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوٓاْ ﴾[3]. واستدلّ بها على جواز رفع الهاء الضمير المتّصل عند الحجازيين[4].

-قراءة أبي السمال: ﴿حاشًا لله﴾[5]. في الاستدلال على كون "حاشا" قد تأتي اسما، بسبب قبولها التنوين.

- قراءة: أبيّ : ﴿ وَإِنَّآ أَوِ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[6] [7].ذكرها في الدليل على دخول "أو" على "إمّا"[8].

- و قراءة جعفر الصادق[9]: ﴿ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[10].

ويعتبر الاستدلال بالقراءات المختلفة من بين الشواهد المتفق عليها عند النحويين، فالسيوطي وابن مالك أعابا على من لا يُرجّح الاحتجاج بها، وردّا عليه[11]، ولهذا السبب لم يتحرّج الشيخ أطفيش في سرد بعضها كدلائل على القاعدة النحوية.

---

(1) [سورة الكهف آية 62]. ينظر الصفحة 332 من البحث.

(2) [سورة الفتح آية 10]. ينظر الصفحة 332 من البحث.

(3) [سورة طه آية 9]. ينظر الصفحة 332 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 331 من البحث.

(5) سورة يوسف/ الآية 31. ينظر الصفحة 290 من البحث.

(6) [سورة سبأ آية 24] نقلا عن رواية ورش عن نافع.

(7) سورة سبأ/ الآية 24 . ينظر الصفحة 134 من البحث.

(8) ينظر الصفحة 290 من البحث.

(9) ينظر الصفحة 134من البحث.

(10) [سورة المائدة آية 91].

(11) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص79 وما بعدها .

3-الحديث النبوي الشّريف:

أمّا الحديث النبوي الشريف، فإنّ الشيخ أطفيش لم يكثر من ذكره والتمثيل به، كما كان الحال بالنسبة للآيات والأشعار حيث لم تتجاوز الأحاديث في المخطوط كلّه (13 الثلاثة عشر حديثا) .[1] وله في ذلك العذر، فيرجع عزوف النحاة عامة عن الاستشهاد بالأحاديث النبوية إلى أنّ كثيرا منها يُروى بالمعنى، وليس باللفظ حتّى ليبعُدُ أنْ يكون حجّة لقاعدة نحوية، إلاّ ما اتفق عليه الرّواة [2] .

4-الشواهد الشعرية:

الشواهد الشعرية في المخطوط كثيرة، وقد سجّلت من خلال دراستها الملاحظات الآتية:

-كثرتها حيث بلغت اكثر من (100 مائة) شاهدٍ شعريٍّ، من مختلِف العصور الأدبية إما للاحتجاج أو فقط لمجرد الاستزادة والإيضاح فحسب.

-معظم الشواهد لشعراء جاهليين وإسلاميين وأرجازهم،، بدءا بالجاهلي كشعر عمرو بن كلثوم وزهير بن أبي سلمى، ومنها ما هو من عصر صدر الإسلام كشعر عليّ بن أبي طالب (ت 40 هـ)وحسّان بن ثابت (ت 54هـ)، ومنها ما هو أكثر تأخراً يمتد إلى عصر الأمويين كالفرزدق (ت 38 هـ) وجرير (ت133هـ)، ثُمّ أواسط دولة العبّاسيين كالمتنبّي (ت 303 هـ)، وحتّى أواخرها كرشيد بن شهاب الدين (632 هـ)، أما الشّعراء المتأخّرون عن هذه الفترة، فلم يكن الهدف من أيراد أشعارهم الاستشهاد والاحتجاج، بل الاستئناس والتمثيل لا غير [3] . ولم تكن أشعاره كلّها مسخّرة للقاعدة النحوية، فقد ورد في كتابه بضعة أبيات من مواضيع عامّة. ومن أمثلة ذلك الألغاز في الشعر وغيرها من الطرائف والنوادر[4] .

---

(1) هذه الملاحظة لمستها أيضا أثناء تصفّحي لكتابه " الكافي في التصريف"/ تحقيق ودراسة: عائشة يطو، حيث لم يزد عدد الأحاديث النبوية الشّريفة عن حديث واحد لاغير في الكتاب كلّه.

(2) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص89 . تعليق: محمد سليمان ياقوت/ دار المعرفة الجامعية/ 2006م.

(3) ينظر الصفحة-340من البحث.

(4) ينظر الصفحة 163-196-263-من البحث.

-لا يتحرّج الشيخ أطفيش من إيراد شواهد شعريّة لا يُعرَف أصلها، أو لشعراء مجهولي النسب، فهو مهتمّ بالقاعدة وشاهدها أكثر من اهتمامه بتوثيق المصدر، مع أنّ للقاعدة الواحدة أكثر من شاهد من الشّعر القديم، أو قد يجده في موضع آخر من القرآن أو الأمثال والحكم.

-تعددت صور الاستشهاد بالشّعر، فتراه تارة يستشهد ببيتين أو أكثر، وتارة ببيت واحد لا غير، وتارة أخرى بأنصاف الأبيات صدرا أوعجزا، وأحيانا ببضع كلمات منها فقط كقوله:

-و شَقّ لَهُ مِن إِسمِهِ..... ** .....[1]

وقوله:

..... ** ..... فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ .

-شرح بعض المفردات الغامضة في الشّواهد الشعرية بضع مرّات كتعقيبه على البيت القائل:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُوْ مَيْعَةٍ ** لاحِقُ الآطالِ نهدٌ ذُو خُصَلْ

قوله: والمِيعة بالكسر: النشاط، وقيل: الجري، وهاء به للفارس والأطل الخاصرة جمعه تعظيما أو جمع خاصرتين والخُصَل بضم ففتح جمع خصلة الشعر[2].

-ذكر مواطن الاستشهاد، مع ذكر طريقة شكلها بالحركات تارة، وبالحروف تارة أخرى كقوله:

تَعَفّقَ بِالأَرْطَى[3] لَهَا[4] وَأَرَادَهَا ** رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبلَهُمْ وكَلِيبُ

أي تعفقوا، فحذف الواو وفتح ما قبلها، ورجال فاعل أراد[5].

- إعراب بعض الأبيات الشّعرية إن كان مما يفيد المعنى أو لمجرّد الاستزادة والاستئناس كقوله في البيت:

خَلِيلَيَّ أَنّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ** أَخاً غَيْرَ مَا يُرضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ.

---

(1) ينظر الصفحة 61من البحث.

(2) ينظر الصفحة 265 من البحث.

(3) وشرح الشيخ أطفيّش [الأرطى] بين الأسطر بقوله: [اسم شجرة]. ينظر شرحها في أوضح المسالك (ج2/ص 201).

(4) وشرح أيضا [لها]: [لأجل بقرة الوحش ونحوها]. ينظر شرحها في المصدر نفسه (ج2/ص 201).

(5) ينظر الصفحة 179 من البحث.

خليليّ منادى مثنى مضاف للياء، أدغمت ياء المثنى في ياء الإضافة، و(غيرَ) مفعول (يحاول) و(يحاول) نعت لأخ.

- بعض الشّواهد منسوبة إلى أصحابها، وأكثرها غير منسوب، فيقول: قال الشّاعر أو كقوله. .الخ[1] .

5-الأمثال والحكم:

الأمثال والحكم في الكتاب نادرة جدا، حيث لم يورد الشيخ سوى واحد منها وهو: " تسمعَ بالمُعِيدِيّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"[2] .

على الرغم من أنّ النحاة في الغالب لا يتحرجون من الاستشهاد بها في القضايا النحوية بسبب كونها تمتاز بالفصاحة، فسيبويه قد استشهد بالكثير منها في كتابه[3] .

6-اللغات:

يمكن بسهولة ملاحظة مدى اعتماد الشّيخ أطفيّش على اللغات التي استشهد بها في كتابه، حيث بلغ مجموعها ما يفوق العشر لغات، تنقسم هذه اللغات إلى قسمين:

1- لغات تضمّ اختلافات إعرابية كالضمّ عند بعض، والفتح عند آخرين، أو اختلاف المحالّ الإعرابية أو عواملها، ومن أمثلة ذلك: لغة: " يتعاقبون فيكم ملائكة"[4] و"أكلوني البراغيث"[5] بتكرار الفاعل ظاهرا وضميرا .

2- لغات تضمّ اختلافا في الصيغ الصرفية ونطق الحروف وهي في أغلبها شاذة ولا يُقاس عليها، وخاصة تلك

(1) ينظر الصفحة 389-400-414 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 201 من البحث.

(3) ينظر الكتاب (ج1/ص272) . *(ج1/ص282)* .

(4) ينظر الصفحة 266 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 208 من البحث.

المتعلّقة بتغيير الكاف شينا أو الحاء عينا مما يعتبر نابيا عن اللغة والفصاحة [1] .

لكن الشّيخ أطفيّش لم يعتمد عليها في الاستدلال على قواعده النحوية، بل كان الهدف منها الاسترسال في الشّرح، وتقليب الكلام على أوجهه المختلفة، فحديثه عن الضمائر، أوجب عليه الخوض في مسألة من يرفع الضمير

المتصل (الهاء) من القراء كحفص وحمزة وما إلى ذلك. [2]

هـ-رموز المخطوط:

وردت في المخطوط بضعة رموز للدلالة على مصطلحات اتفق عليها النسّاخ، ومنها:

س = سيبويه[3] .

الخ = إلى آخره[4] .

اهى أو أه = انتهى[5] .

و-الموازنة بين الكتاب وبين الكتب النحوية في بابه.

متن الآجرّومية وصاحبها أشهر من أن يتمّ تعريفه،، وأجلّ من أن تتحرّى تِبيان فضله، خاصة وأنه متقدّم نسبيّا بالنظر إلى وفاة صاحبها ابن آجروم (ت 723 هـ)، وقد كفانا الشّيخ جلال الدين السّيوطي والزِّركلي هذه المؤونة، حيث أسهبا في التعريف بالمؤلّف وكتابه[6]، أمّا كتابه (المقدمة الآجرّومية)، فقد شغلت الكثير من علماء النحو واللغة المتقدمين والمتأخّرين، وخاصة الجزائريين منهم، وذلك بسبب كونها جامعة مانعة لمبادئ النحو العربيّ بإيجاز

(1) ينظر الصفحة 154- 330 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 331من البحث.

(3) ينظر الصفحة 382 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 399 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 155 من البحث.

(6) ينظر :بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /للحافظ جلال الدين السيوطي/تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ (ج1/ ص 238-239) دار الفكر/ط2/ سنة الطبع:1979م- الأعلام للزركلي (ج 7/ ص 33).

وسهولة ويسر، فعكفوا على شرحها وإعرابها وتفسيرها ونظمها، وتثليث نظمها[1]، وتخميسه[2] مما يتعذر حصره على مدى القرون الطويلة التي واكبت تطور العلوم النحوية العربية، حتى بلغت شروحها العشرات بل والمئات، ما بين مختصر مقتضب، أو مفسّر مسْتسهب، وقد كان طلاّب العلم في المساجد والكتاتيب مُلزَمين بدراستها وحفظ متنها، بمجرّد ختم كتاب الله حفظا وتفسيرا، وذلك لما فيها من السهولة في الحفظ، والبساطة في الشّرح، والإجمال قبل التفصيل، مما لا تتوفّر عليه المتون قبلها أو بعدها .

وكانت الآجرومية هي ملح الطّعام عند مدرّسي وطلاب الجزائر. والتزم العلماء بشرح متنها، وتدريسها للطلاّب رغبة منهم في تقريب معانيها وتسهيل فهمها [3] فيرى النحاة المغاربةُ أنّ أفضل الشروح على الآجرومية هو شرح الإمام: خالد الازهري (ت905 هـ) المسمى: بالعقد الجوهري. ومن هذه الشروح على سبيل المثال لا الحصر:

- شرح الشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت807 هـ) من علماء العربية نسبة إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس).[4] وقد بدأها بقوله: (الحمد لله الذي نوّر قلوبنا بمعرفة الأدب، وشرح صدورنا لفهم أسرار العرب، حتّى اجتنينا من عاطر زهره، ويانع ثمره) . . .وختمها بقوله: (. .وذكر أبو منصور الجوالقي في كتاب المعرب من الكلام الأعجميّ عن أبي هلال أنّه ذكر عن بعض اللغويين أنّه فارسيّ معربٌ) [5] انتهى.طبعة البابي الحلبي سنة: 1936م .
- الدرة النحوية في شرح الآجرومية لمحمد بن محمد بن يعلى الحسيني(ت 760هـ) . تحقيق الطالب: عبد القادر ياشي من جامعة وهران بإشراف الأستاذ الدكتور: المختار بوعناني 2010.

---

(1) التثليث هو أن يضاف للبيت الواحد من الشّعر لازمة كشطر في نهايته، إمّا للشرح أو التعقيب.فيكون مجموع الأشطر ثلاثة، ومنها التسمية.

(2) التخميس هو إضافة بيت شعريّ آخر للنّظم، ثم تلك اللازمة المذكورة آنفا، فيكون المجموع خمسة أشطر، وسمّيت بذلك تخميسا .

(3) ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي /أبو القاسم سعد الله/ (ج3/ ص 162) .

(4) من بين أقدم شروح الآجرومية بالنظر لوفاة صاحبه، إذ لم يفصل بينه وبين مؤلّفها سوى بضعة عقود .

(5) كذا في الخاتمة دون الإشارة إلى ختم الكتاب، أو الانتهاء بالحمدلة والصلاة على الرسول الكريم في النهاية على عادة مؤلّفي عصره. وربّما سقط في الطبع.

- شرح الآجرومية لأحمد بن علي بن منصور البجائي (ت837هـ) بدأها بقوله: (الحمد لله الذي نحت حوله قلوب أصفيائه. . .) . [1]
- الدر المنظوم في شرح الآجرومية محمد بن يوسف السنوسي (ت895هـ)[2] .
- (الدرة الصباغية في شرح الآجرومية) [3] تأليف محمد الصبّاغ القلعي(ت923هـ) وهو عمل يدل على سَعة معلومات صاحبه في علم النّحو، رغم أنه من المهتمّين بعلم التصوّف، ومن المفيد أنه ذكر اسمه فيها هكذا: محمد بن محمد بن علي الصبّاغ الهواري.
- الفتوح القيومية : لأحمد بابا الصنهاجي (ت 963هـ) . [4]
- وشرح الآجرومية: لعلي الناصري السجلماسي (ت1057هـ)[6] .
- شرح الآجرومية : لأبي القاسم بن يحيى بن أبي القاسم الغرداوي المصعبي (ت 1102هـ) . [6]
- ومسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية للشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش(ت1322هـ) [7] .
- وشرح الآجرومية: لداوود بن سليمان الثلاثي الإباضي[8] .
- وشرح الآجرومية: لصالح بن موفق بن قويدر القسنطيني[1] .

---

(1) ينظر: معجم أعلام الجزائر ص 33. والمخطوط من تحقيق ودراسة: سعاد بوعناني رسالة ماجستير- جامعة السانية –وهران.

(2) ينظر معجم علماء الجزائر ص 181.

(3) توجد نسخة منه غير تامة بالخزانة – العامة بالرباط رقم 2098-4- د.

(4) تحقيق: بن شماني محمد/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ بإشراف الدكتور: أحمد عزوز /جامعة الشلف- 2008.

(5) ينظر تعريف الخلف 79/1.

(6) تحقيق ودراسة: يوسف خنفر/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ كلية الآداب واللغات / قسم اللغة والأدب العربي/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ 2010م.

(7) توجد نسخة منه غير تامة بالخزانة – العامة بالرباط رقم 2098-4- د.

(8) ينظرا الدرة النحوية في شرح الآجرومية/ابن يعلي الشريف الحسيني/تحقيق الطالب: عبد القادر ياشي من جامعة وهران بإشراف الأستاذ الدكتور: المختار بوعناني 2010 –ص1.

(9) ينظر المصدر نفسه ص1.

- وشرح الآجرومية: للفقيه الزّقاوي[2] .

أما نظمها، فقد اعتنى به الكثير من النحاة العرب والجزائريين أذكر منهم:

- اللاّميّة في نظم الآجُرُّميّة لخليفة بن الحسن القماري (ت1123هـ) في قصيدة (لذيذة يطرب لها الناشئ، ويرقص لها المبتدئ لسلاسة نظمها وعذوبة موسيقاها) .
- نظم متن الآجُرُّميّة لمحمد بن سليمان بن إدريسو الإباضي(ت1278هـ)[2] .
- ونظم مقدمة ابن آجروم لمولود بن سعيد بن الشيخ المدني بن العربي[3] .
- ونظم الأجرومية: لابن ناجي الحاج المسعود المسعدي[4] .
- نظم الآجُرُّميّة لمولود بن سعيد بن الشيخ المدني بن العربي[5] .
- نظم أبي العباس البوني (ت1139هـ) في تسعين بيتاً، وقد وضع عليه شرحاً[6] .
- ونظم الأجرومية لضياء الدين عبد العزيز الثميني(ت1223هـ) [7] .

وغيرها الكثير.

ومن خلال هذا الكمّ الهائل من الشروح والنُّظم، يتبادر إلى الأذهان بصورة حثيثة السّؤال التالي:

▪ هل تكرار الشيخ أطفيش بالشرح لمتنٍ تناولته الكتب السّابقة، نابع من قناعته بنقصان هذه التآليف، حتّى يُتبعها بشرح ينضمّ إلى القائمة الطويلة لغيرها من المتون، أم أنّه اتضح له باب كان قد غاب عمّن سبقه من النحاة الشّارحين، فقام ليؤلّف فيه، اعتبارا للفائدة، والتماسا لحسن الشّرح والتخريج؟

---

(1) ينظر المصدر نفسه ص1 .

(2) ينظر معجم أعلام الجزائر ص15 .

(3) ينظر معجم أعلام الجزائر ص324 .

(4) ينظر: الدرة النحوية في شرح الآجرومية / تحقيق عبد القادر ياشي ص01 .

(5) ينظر معجم أعلام الجزائر ص324 .

(6) ينظر معجم أعلام الجزائر ص324 .

(7) توجد نسخة منه غير تامة بالخزانة – العامة بالرباط رقم 2098–4– د .

▪أو بتعبير آخرَ: ما الجديد الذي جاء به كتاب " مَسَائِل التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية "، ممّا غفل عنه شُرّاح الآجرّومية السابقون؟

وللإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من العودة إلى الشروح التي تناولت الآجرّومية للمقارنة والموازنة بينها وبين شرح الشّيخ أطفيّش، حتى تتجلّى مواطن الشّبه، ومواطن الاختلاف.

فمن خلال الاطّلاع على مختلِف شروح المتن السابقة، يمكن ملاحظة الاختلاف في مناهج النحاة، وطرقهم في شرح الآجرّومية بحسب الفئة الموجّهة إليها، أو الغرض من ورائها، والعصر الذي أُلّفت فيه. فهي إمّا شرحٌ مبسّطٌ للمبتدئين، يحتوي على أسس القواعد النحوية، دون التعرّض للخلافات التي قامت بين العلماء فيها، أو إسهاب وتفصيل لفئة المتخصصين، أو إيراد كلّ كبيرة وصغيرة تناولته بالتفصيل والبحث والاستقراء، أو كانت في مرّات أخرى تسهيلا للتحصيل والاستفادة مما ورد فيها للعامة، يضاف إلى ذلك التنقيح والزيادة والتوضيح حتّى تبلغ درجة الكمال أو تكاد.

ولّما كان من الصّعب التطرّق إلى كلّ شروح الآجرّومية السابقة للموازنة نظرا لكثرتها المفرطة، فإنّني لا أجد مناصًا من اختيار شرحين لها، حتّى تتمّ المقارنة بموضوعية، بينها وبين المخطوط الذي بين يديّ، لمعرفة أوجه الشّبه وأوجه الاختلاف بينها.

وقد وقع اختياري على شرحين مختلفين من حيث الزّمن، أحدهما من المتقدّمين على حدّ علمي، والآخر من المتأخّرين، وهذا حتّى أتبيّن الفرق بين الشروح المختلفة في كلّ فترة زمنية، بالنظر إلى مُوجبات التدريس، والأبواب المُتطرّق إليها، ولست أدّعي أنّ دراستي لهذين الشّرحين ستكون مستفيضة مستوفية جميع الجوانب، بل هي أقرب إلى اللّمحة الخاطفة أو رؤوس الأقلام منها إلى البحث الوافي الشّامل المتكامل، حتى تتكوّن – على الأقلّ – صورة يمكن من خلالها تثمينُ عملِ الشيخِ أطفيّش بكلّ دقّة ومنهجية.

أوّلهما أقدمُ من حيث الفترة التي أُلِّفَ فيها، إن لم يكن أقدم الشّروح على الإطلاق،[1] وأعني به شرح الشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي المغربي(ت807 هـ) . الواقع في خمسٍ وعشرين صفحةً تقريبا، طبعة قديمة لمصطفى البابي الحلبي بمصر، في طبعة ثانية بتاريخ سنة (1936م) .

فمن مجرّد النّظر إلى حجمه وعدد أوراقه، يتضّح أنه شرح مقتضب مختصر يُعنى بأبجديات القواعد النحوية، دون التطرّق إلى تفاصيلها خلافَ الكثير من الشروح الأخرى، وبالأخص شرح الشّيخ اطفيّش، كما وقفت على بضع ملاحظات أسردها في النقاط الآتية:

1- الفصل بين متن الآجرّومية، وكلام الشّارح بفاصل يسهل تمييزه، حيث جاء متنها مشكولا بين قوسين مزهّرين، وهذا لم يتوفّر في المخطوط، حيث الدّمج بين المتن والشّرح.

2- لا يتناول شرحه الألفاظ، بل الجُمل بأكملها، أي يشرح العبارات داخل سياقها في المعنى، فيسرد القاعدة من الآجرّومية كاملة، ثم يعلّق عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة [2] .

3- قلّة الشّواهد مقارنة بغيره إلاّ ما كان لا بدّ منه، والاعتماد بصفة خاصة على شرح شواهد المتن بالدرجة الأولى، وبالجملة، فقد ساق مثالا واحداً لكلّ حالة إعرابية [3] .

4- تصويبه قول صاحب الآجرّومية في بعض الأحيان، كتعليقه على جزم الأمر، حيث يتّبع مذهب البصريين خلافا له بقوله: " والأمر مجزوم: قال: يريدالجزم أن يكون مبنيا على السكون" .[4]

5- إبداء الرّأي بضع مرّات كقوله: والأحسن من هذا أن تأتي معه بـ"بل" موافقا أو مخالفا .[5]

6- مخاطبة المتلّقي وإشراكه كطرف في النصّ بيتوجيه الكلام إليه مثل: يعني أنّكَ أدركتَ [6] .

---

(1) إذ لم أعثر فيما بين يديّ من الشروح على شخصية أقدم منه وفاة.

(2) ينظر: شرح المكودي على الألفية – طبعةمصطفى البابي الحلبي بمصر، بتاريخ (1936م) .

(3) ينظر المصدر نفسه ص07 وما بعدها

(4) ينظر المصدر نفسه ص8 .

(5) ينظر: المصدر نفسه ص 16 .

(6) ينظر: المصدر نفسه ص10-16 .

7- إذا فرغ من باب، مهّد للانتقال إلى غيره كقوله: " ولمّا فرغ من "إنّ" وأخواتها، انتقل إلى "ظننت" وأخواتها"[1].

8- الاستشهاد بالآيات والأحاديث وبعض أبيات من الشعر على سبيل التوضيح.[2]

ويمكن ملاحظة التقارب الكبير بين شرح المكّودي، وشرح الشيخ أطفيّش في أمور كثيرة كالمنهجية، وطريقة الشّرح وسرد الأمثلة، ومخاطبة المتلقّي، لولا اقتضاب الأولى، وتفصيل الثانية، لكن لابدّ من الإشارة إلى أنّه يكون قد اطّلع عليها، وأفاد منها في المنهجية كثيرا، نظرا لتشابههما الكبير.

أما ثانيهما فهو الكتاب الموسوم بـ: الفتوح القيومية: لأحمد بابا الصنهاجي (ت 963هـ).وهو - كما أثبت صاحب التحقيق - من النحاة الجزائريين القدماء أيضا بالنظر إلى تاريخ الوفاة، وبالمقارنة بين هذا الشرح وشرح الشّيخ أطفيّش، فقد تفاجأت بكثرة أوجه الشبه بينهما في الأسلوب وطريقة طرح الأفكار وسوق الأمثلة وتناول الأبواب النحوية وغيرها، وحتى في التفصيل والاستطراد، وتجدر الإشارة إلى أنّ الشيخ أطفيّش لابد وأنه اطّلع على هذا الشّرح وأفاد منه، بدليل اقتباسه من الصنهاجي باللفظ مرّة وبالمعنى مرّة أخرى[3]، حيث جاء تحقيقه في مائتين وأربعة وخمسين (254) صفحة، فهو مطّول مقارنة بشرح المكّودي، ويمكن إجمال أوجه التشابه التي اشتمل عليها هذا الشرح في النقاط الآتية:

1- البدء بالبسملة والصلاة على رسول الله.

2- نسبة الكتاب إلى نفسه بذكر اسمه كاملا.

3- البداية بتعريف مؤلِّف الآجرومية، كاسمه وشيوخه ورحلاته ووفاته، كما فعل الشيخ أطفيّش.[4]

---

(1) ينظر: المصدر نفسه ص13

(2) ينظر: المصدر نفسه ص23.

(3)ينظر الصفحة 42-46 -47 من البحث.

(4)ينظر الفتوح القيومية ص 323 وما بعدها .

4- إضافة النوادر والطرائف والملح إلى الشّرح، للتخفيف عن طالب العلم حتى لا يشعر بالملل أثناء دراسته للأبواب النحوية.

5- مراعاة السهولة والجمع وحسن التقسيم.

6- الإكثار من الأمثلة النحوية على سبيل الاستشهاد أو التمثيل أو الاستئناس مع البساطة والتنويع.

واما أوجه الاختلاف بينهما فتنحصر في النقاط الآتية:

1- ذكر معاني اختصارات بعض النحاة المشهورين في بداية الكتاب: كـ(س) للسيوطي، و (ك) لابن مالك، و(هـ) لابن هشام وهكذا[1]. وعلى الرغم من أنّ الشّيخ آطفيّش استعمل هو أيضا رمز (س) لسيبويه، إلاّ أنّه لم يفسّره في بداية الكتاب، بل ترك مؤونة ذلك للمتلقّي، أو ربما هو أمر متعارف عليه في تلك الفترة.

2- البداية بتعريف النحو لغة واصطلاحا، وتبيان الفرق بينه وبين علم الصرف، وقد ذكر أقوال النحاة وآراءهم في تعريفهم له، وتاريخ نشأته وما إلى ذلك. ثم تطرق إلى أهم الكتب التي ألفها الأقدمون من المختصر إلى المتوسط إلى المبسوط. وقد أفاض في شرح ذلك وتفصيله قبل أن يبدأ في شرح متن الآجرومية.

3- لم يذكر أسباب وضع هذا الشّرح، والفئة الموجّهة إليه، كما فعل الشّيخ اطفيّش حيث قال إنّه موجّه لفئة المبتدئين تسهيلا لفهم النحو من أقرب سبيل. [2]

وبالعودة إلى شرح الشّيخ اطفيّش للآجرّومية، فلقد كان شرحاً كافياً وافياً في بابه، ومورداً صافياً لطلاّبه، غير مختصر اختصاراً يؤدي إلى الإخلال، ولا مُطنباً إطناباً يفضي إلى الإملال، يجمع بين القاعدة والترجيح، فريداً في كيفية الجمع بين الأبواب، والانتقال بين الفنون المختلفة من نحو وصرف وبلاغة ولغة، ويُوَضّح معانيها، ويُقَرّر قواعدها، ويُحرّر مقاصدها، ويؤيّد ذلك بالأدلة، ويسهّله بالشواهد والأمثلة، ينتفع به المبتدئ، ولم يغادر شيئًا حتّى

(1)ينظر الصفحة 11 من البحث.

(2)ينظر الصفحة 42 من البحث.

النوادرُ والطرائفُ التي لم يخلُ منها المخطوط، أو الفوائدُ التي تتخلّله ممّا يتعذّر ذكرها كلّها، والرجوع إليها في المخطوط أبينُ وأفضلُ[1].

ز-تأثر الشيخ أطفيش بمن سبقه من النحاة (مواطن الائتلاف والاختلاف):

1- تأثره في الشكل:

كان التأثر في الشّكل أو المقارنة بين هذا المؤلّف وبين غيره من مؤلّفات النحاة السابقين من طريقين، هما؛ تأثره بمتن الآجرومية (المتن المشروح)، ثُمّ تأثّره بالمؤلَّفات الأخرى التي سبقته.

" مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية " مؤلَّف بُنِي على مؤلّفٍ آخر في تقسيمه ترتيب أبوابه، وأقصد بذلك "متن الآجرومية " لابن آجروم الصنهاجي، لهذا، فقد وجد الشيخ أطفيّش نفسَه مُلزما-عن طيب خاطر- باتباع هذا التنظيم لا يخرج عنه، فكانت المواضيع مرتّبة موافقة لما جاء في الآجرومية، لم يخرج عنها إلاّ سهوا، حين قدّم باب "كي" عن باب "إذن"، وأشار إلى ذلك، ثمّ أوصى بتصحيحه لمن يقوم بالنسخ مرّة أخرى.

نستنتج من هذه الملاحظة؛ مدى التزامه بالترتيب السابق، والذي يراه منطقيا، ولا يبدو خروجه عنه مُبرّرا بأيّ حال من الأحوال، حتّى إنه قال في ترتيب توابع المرفوع: "واعلم أن هذه العلل النحوية مناسبات، ولو رتبها على غير ذلك الترتيب لبحثنا له على علة "[2].

وعلّق على ما جاء في الآجرومية: " وَلِلجَزْمِ عَلامَتَانِ: السُّكُونُ وَالحَذْفُ " قائلا:" لأنه لو قال: وللجزم الحذف، لتوهم أن المراد حذف الحرف فقط، ثم إنه لو قال: وللجزم الحذف، لكفى على كلا القولين "[3].

وخالفه في تعريف الإعراب فجعل العوامل موجودة قبل التغيير، فقال: " وإن قلت: إنّي مولع بالتقليد، فأجعل الاختلاف كما مر بمعنى الوجود، فيدخل المعرب في أول أحواله "[4].

(1) ينظر الصفحة 107- 279-262-335--340 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 177 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 116 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 78 من البحث.

ويقصد بذلك أنه يوافق من حيث الشّكل هذا الترتيب، ويجد له الأسباب المناسبة، ولو قام صاحب الآجرومية بتغيير الترتيب، لبحث الشيخ أطفيش عن تخريج له وتبيان لأسبابه.

وعلّق على عنوان "الَّذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ" من متن الآجرومية بقوله:

-"حافظ على فائدة الإجمال ثم التفصيل، وحرص على العدد خوف الزيد أو النقص". [1]

وقد اعتمد على هذه الطريقة في حصر العدد في بضعة مواضع كقوله:

- وهمزة " إيا" تكسر وتفتح وتقلب هاء مفتوحة ومكسورة، والياء تشدّد وتخفف، فهذه ثماني لغات قرأ بهن[2].

- إن يعدّ "لم" و"ألم" و"ألّما" اثنين، فتكون الجوازم ستة عشر.[3]

اعتمد الشيخ أطفيش على الكثير من المصطلحات النحوية، والمفردات التي تناثرت في كتب النحاة السابقين، ومن أمثلة ذلك لفظة: التحقيق التي استعملها كثيرا في الكتاب، وهي تعبّر عن القول الفصل في مسألة نحوية ما، وترجح أحد رأيين على آخر، أو تنفيهما، وتثبت قولا ثالثا غيرهما، وقد شرح الصبان لفظة "التحقيق"، وقال إن معناها: " يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق، ويطلق على إثبات المسألة بدليلها مع رد قوادحه "[4]

وهذا معناه أنّ الشيخ أطفيش لم يستعمل لفظة"التحقيق" إلاّ لدلالتها على الوجه الحقّ، والرّأي الصواب.

2- تأثره في المحتوى:

معروف عن علم النحو أنه عِلمٌ استنفد الكثير من فُرصِ تجديده وتطويره فيما يتعلّق بقواعده وأسسه، وذلك لسبب بسيط، يتمثّل في أنّ المثال أقدم من القاعدة، فإن استُنفدت الأمثلة كلّها، وقد حدثَ، فلا مناص من استنفاد

(1) ينظر الصفحة 21 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 335 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 169 من البحث.

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص34).

القاعدة تبعا لذلك. إذ يرى الكثيرون أنّ النحو العربي قد استكمل دورته، وقام واقفا على سُوقه، وتمّت قواعده وحدوده، فلا سبيل للتجديد .

بتعبير آخر: لن يأتيَ نحوي من المجدّدين، فيرفع المفعول وينصب الفاعل، قائلا: إنّه تجديد في القواعد النحوية، بل إنّ أقصى ما يمكن أن يصل إليه اللغويّون والنحويون هو الاتفاق على الأمور التي كان قد حدث فيها الخلاف، وتعددت فيها الآراء .

ويبقى الخلاف فقط بين النحاة في ترجيح هذا القول أو ذاك، وتوليد المعاني من خلال اختلاف أوجه الإعراب، وتغيير الحركات وما إلى ذلك .

ورغم كون "مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية" شرحا للآجرّومية، إلاّ أنّه لم يدُر في فلكه، ولم يتشبّع بأفكاره، بل كان للشيخ أطفيّش نوع من الاستقلالية في الحكم، والترجيح والمخالفة، ورغم موافقته بن آجروم في الكثير من المسائل الخلافية، لكنّ هذا لم يمنعه من الاعتراض على بعض تعاريفه وحدوده، حيثُ قال معلّقا على تعريف ابن آجروم للفعل المضارع: "ولو قال: ماكان في أوله همزة تكلم، أو نونه، أو ياء غيبة، أو تاء خطاب، أو تاء غيبة وتأنيث، لكان أولى"[1] .

وكان تأثر الشّيخ أطفيّش واضحا، حيث اتفق مع النحاة على المسمّيات والمصطلحات النحوية، فلم يقم بترجيح أحد المصطلحات المتداولة على آخرَ، بل ساقها على سبيل الحصر لا غيرَ.

كما اتفق معهم في بعض المواضع، وخالفهم في مواضع أخرى، وربّما جمع بين رأي المتخالفين، وله في ذلك أدلة وشواهد، وربّما رفضها جميعا، واختار لنفسه مذهبا مغايراً تماماً .

3-التأثر بالأمثلة والشواهد في الكتاب:

اعتمد الشيخ أطفيش في كتابه على مجموعة هامة من الأمثلة والشّواهد التوضيحية، كان أكثر شخصيّاتها: زيد وعمرو وبكر وهند على عادة من سبقه، حتّى إنه ساق السبب الذي من أجله يقال المثال: ضرب زيدٌ

(1) ينظر الصفحة 141 من البحث.

عمراً[1]، وهذا نظرا لكون هذه الأسماء تقبل الحركات الثلاث ظاهرة أو مقدّرة، كما الحال في "موسى" و"هدى" وغيرها من الأسماء مما لا يصلح مثالا للقاعدة النحوية.

والملاحَظ أنّه لم يورد أمثلة جديدة في كثير من الأحيان، بل يسوق أكثر الأمثلة المتداولة ممّا جاء في متن الآجرومية، وماهو على شاكلته، أو ما جاء به النحاة الأقدمون، ومن أمثلة ذلك:

-قوله في مثال المصدر النائب عن الفعل نحو: نزالٍ فستريحَ. هذا المثال بلفظه وارد في حاشية الصبان (ج3/ص457)[2].

-وقوله: في اسم التفضيل: ما رأيت رجلا أحسنُ في عينه الكحل منه في عين زيد، والكحل ما رأيت رجلا أحسن هو في عينه منه في عين زيد. فالشّاهد بلفظه في الكتاب (ج2/ص31) والخزانة (ج2/ص11)[3].

وقد يسوق التعاريف الاصطلاحية بلفظها أيضا، خاصة إن كان مما اتفق عليه النحاة أو علماء الشريعة أو الفلاسفة، وصار متداولا بينهم، ولا حاجة للبحث عن المزيد فيه، ومن أمثلة ذلك:

-قوله في تعريف المدح: "والمدح لغةً: الثناء على الجميل الاختياري وغير الاختياري على جهة التعظيم". فالتعريف بلفظه في حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على الآجرّومية ص2 [4].

-وقوله: "الاستدراك جعل حكم ما بعد "لكنّ" مخالفا لحكم ما قبلها، مع التوهم أوّلا". فهو بلفظه في شرح الرضي على الكافية (ج2/ص83)[5].

لكنّ هذا ليس مطّردا في الكتاب، فالكثير من الأمثلة الأخرى جاء بها الشيخ أطفيش من عنده، غير معتمد على غيره في ذلك، وقد يصيب بها المعنى أفضل مما يفعل غيره، كونها أبسط في اللفظ، وأسهل في الفهم، وكونُ كتابه موجّها في الأصل لفئة المبتدئين، فلا مناص من التسهيل والتيسير عليهم. ومن أمثلة ذلك:

---

(1) ينظر الصفحة 196 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 156 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 178 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 47 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 247 من البحث.

-قوله: أعجبَني ضربُ الأميرِ إياكَ لإمكان: ضربكَ الأميرُ.[1] وهو محوّر عن قولهم: أَعْجَبَني ضربُ زيدٍ عَمْراً. فالملاحظ أنه استعمل هذا المثال وغيّر في بعض أجزائه في الاستدلال على وجوب استعمال الضمير المتصل عوضا عن المنفصل كونه أكثر اختصارا.

وفي الغالب يتمم أمثلة الآجرّومية الناقصة بسبب الإيجاز، ليفصّل فيها، خاصة إن تعلّق الأمر بتصريف فعل مع الضمائر لتبيان قاعدةٍ ما كقوله:

- (وَقَامَ الزَّيدُونَ)، وقَامَتِ الهِنْدَاتُ، وَقَامَ الزُّيُودُ، وَقَامَتِ الهُنُودُ[2].

ف: (وَقَامَ الزَّيدُونَ) مثال من الآجرومية، و(قَامَتِ الهِنْدَاتُ، وَقَامَ الزُّيُودُ، وَقَامَتِ الهُنُودُ) تتمة من الشّيخ أطفيّش للاستزادة والإيضاح.

4- مواطن الائتلاف والاختلاف في الآراء النحوية بين الشيخ وغيره من النحاة:

بقي أن أشير إلى مواطن الائتلاف والاختلاف التي اتفق فيها الشيخ أو خالف صاحب الآجرومية أو غيره من النحاة، أو وقف موقفا ثالثا مختلفا، وهي كالتالي:

1. قال إنّ "ال" كلّها حرف تعريف، لا "اللام" فقط، والهمزة هي قطعية وصلت لكثرة الاستعمال خلافا لصاحب الآجرومية وسيبويه ووفاقا للخليل وابن مالك.[3]

2. قال الشّيخ إنّ الإعراب قد يكون لفظيا أو معنويا، وقد جمع بذلك بين رأي صاحب الآجرومية وسيبويه والأعلم وابن يعيش في أن الإعراب معنوي والحركات دلائل عليه، ورأي ابن درستويه وجماعة من المتأخرين كابن مالك، القائلين بأنه لفظي فقط.[4]

---

(1) ينظر الصفحة 332 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 185 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 60 من البحث. ويراجع: حاشية الصبان (ج1/ص 282).

(4) ينظر الصفحة 79 وما بعدها من البحث. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص 16. الهمع (ج1/ص125-126).

3. وافق صاحب الآجرومية أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر مقدرة، وفيه خلاف أهل البصرة القائلين بأنه مبني على السكون.[1]

4. وافق صاحب الآجرومية أن جمع المؤنث السالم معرب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وفاقا للبصريين.[2]

5. قدّر الإعراب على الواو والياء والألف في الأسماء الخمسة خلافا لسيبويه.[3]

6. وافق المصنّف في أنّ "كي" تنصب بـ"أن" مضمرة بعدها، كما دل عليه كلامه، وخلافا للأخفش والبصريين القائلين إنها حرف جرّ لا غير كونها من عوامل الأفعال، وفاقا للكوفيين في قولهم: انتصب الفعل بعدها على إضمار "أنْ".[4]

7. قال إنّ "لام "كي" ليست نائبة عن "أن" على قول ثعلب، لأن الفعل بعدها لا يؤوّل بمصدر.[5]

8. وافق صاحب الآجرومية أن "كيفما" تكون جازمة، خلافا لأهل البصرة القائلين بالمنع مطلقا.[6]

9. لم يعترض على الجزم بـ "إذا" في الشعر فقط، كما قال صاحب الآجرومية، فعدّها من الجوازم، وفاقا للكوفيين الذين يجيزون الجزم بها في الشعر والنثر مطلقا، ويوافقهم ابن مالك في شيء من ذلك.[7]

10. اختار أن الخبر مفعول ثان لـ "ظن"، وهي طريقة البصريين، خلافا للكوفيون لقولهم أنه حال، وقول الفرّاء تشبيها بالحال.[8]

---

(1) ينظر الصفحة 84 من البحث، ، ويراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف ص 414 وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص 85).

(2) ينظر الصفحة 106 –126 من البحث. ينظر: أوضح المسالك (ج1/ص68).

(3) ينظر الصفحة 131 من البحث. وحاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 136) والكتاب (ج2/ص5)، ويراجع: الإنصاف ص 13 وشرح الرضي على الكافية (ج1/ص77.

(4) ينظر الصفحة 148 من البحث، وينظر: الإنصاف ص 455–456 والمغني (ج3/ص31).

(5) ينظر الصفحة 151 من البحث. وهمع الهوامع (ج2/321) و الإنصاف ص 462 والجنى الداني ص105 ورصف المباني ص300.

(6) ينظر الصفحة 168–169 من البحث. شرح الرضي على الكافية (ج3/ص 206) الهمع (ج3/ص453) الكتاب (ج3/ص60).

(7) ينظر الصفحة 169 من البحث. وينظر: شرح الكافية الشافية / ابن مالك/ (ج3/ ص1583/1632).

(8) ينظر الصفحة 222 من البحث. وحاشية الصبان (ج1/ص357–358) وارتشاف الضرب (ج 3/ص1146).

11 . وافق صاحب الآجرومية أن الخبر مرفوع بـ" إن"، وهو قول البصريين ووافقهم الشنواني، وقال الكوفيون إلى أنه باق على الأصل، وأجاب بقوله: هذا غير معهود في الأفعال.[1]

12 . وافقه في أنّ عطف البيان والبدل واحد، إذ جعل توابع المرفوع أربعةً.[2]

13 . وافق صاحب الآجرومية أن "سمعتُ" مما ينصب مفعولين، خلافا للجمهور، مشترطًا دخولها على ما لا يُسمع حقيقةً.[3]

14 . خالف صاحب الآجرومية في قوله إنّ "إمّا" حرف عطف، ووافق يونس بن حبيب وأبا علي الفارسي وابن كيسان وابن عصفور وأبو الحسن الرماني القائلين بأنها غير عاطفة، وقال إنّها للتفصيل.[4]

15 . خالف صاحب الآجرومية الذي جعل بدل الغلط وبدل النسيان نوعا واحدا وفاقا لابن مالك، لا قسمين منفصلين.[5]

16 . قال إنّ "حاشا" تكون فعلا أو حرفا، وفاقا لأبي عمر الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والمرادي، خلافا للبصريين القائلين بأنها حرف جر، والفراء وأكثر الكوفيين القائلين بأنها فعل لا فاعل له.[6]

17 . وافق صاحب الأجرومية في أن الاستثناء من الكلام التام المنفي يجوز فيه البدلية، وفاقا للبصريين وأبي حيان، وفيه خلاف أهل الكوفة.[7]

---

(1) ينظر الصفحة 222 من البحث. وهمع الهوامع (ج1/ص353).

(2) ينظر الصفحة 176من البحث. وشرح الرضي على الكافية (ج3/ص379). والمغني (ج5/ص 379) و الكليّات ص607-608.

(3) ينظر الصفحة 259 من البحث.و شرح الرضي على الكافية (ج4/ص 174).

(4) ينظر الصفحة 291 من البحث. ومعاني القرآن للفراء (ج1/ص389-390). والمسائل المنثورة ص40-41. المغني (ج1/ص381-382) والهمع (ج3/ص177).

(5) ينظر الصفحة 310 من البحث. وينظر: الكافية الشافية (ج3/1278) وشرح ابن عقيل (ج3/ص243).

(6) ينظر الصفحة 382-383 من البحث. وينظر: شرح الرضي على الكافية (ج2/ص122). تسهيل الفوائد ص33. والجنى الداني ص 558-559.

(7) ينظر الصفحة 385 من البحث. وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (ج3/ص 1502 و1505) وشرح الرضي على الكافية (ج2/ص76) وشرح ابن عقيل (ج2/ص210) والكتاب (ج2/ص319).

18. وافق صاحب الأجرومية في أن اسم "لا" معرب منصوب، وفيه خلاف أهل البصرة القائلين بأنه مبني على الفتح ومحله النصب.[1]

19. وافق صاحب الآجرومية أن ربّ حرف جر، وفاقا للبصريين والأخفش، خلافا للكوفيين والكسائي والرضي وابن الطراوة القائلين بأنها اسم.[2]

20. وافق صاحب الأجرومية في أن الجر بواو"ربّ" المحذوفة أو فائها أو "بل" النائبة عنها، لا بالواو، وفيه خلاف الكوفيين.[3]

ح- تحقيقات الشيخ أطفيش في كتابه:

وفيما يلي حصرٌ للمسائل الخلافية التي وردت في كتاب: " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية "، مع ذكر الاختلافات التي فصل فيها الشيخ أطفيش بقوله الذي رآه الأصوب فيها إمّا موافقا أو مخالفا، والتي وصل عددها إلى خمسين ومسألة واحدة ، وهي:

1. مسألة في المركّبات ودلالتها على المعاني، هل هي موضوعة أو غير موضوعة؟

- حقق الشيخ أطفيش أنها موضوعة بالوضع النّوعي المعبّر عنه بالوضع العام، وذلك أنه أشار واضع اللغة إلى كيفية تركيب الكلمات المؤدية إلى الفائدة.[4]

2. مسألة التنوين الداخل على الاسم: هل هو تنوين عوض أو بدل من الاسم؟[5]

- حقق الشيخ أطفيش بأنّه: لا هذا ولا ذاك، بل للتمكين، أو بدل من حرف لا غير.

3. مسألة الباء الجّارة، هل هي للقسم أم لا؟[1]

---

(1) ينظر الصفحة 394-395 من البحث. وينظر: شرح ابن عقيل (ج2/ص8-9) همع الهوامع (ج1/ص467) شرح التسهيل (ج2/ص 54).

(2) ينظر الصفحة 413 من البحث. شرح الرضي على الكافية (ج4/ص287 و 290). الهمع (ج2/ص 346) والمغني (ج2/ص319) وحاشية الخضري (ج1/ص228).

(3) ينظر الصفحة 415 من البحث. شرح ابن عقيل (ج3/ص 35-36-37).

(4) ينظر الصفحة 51 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 59 من البحث.

- حقّق الشيخ أطفيش بقوله: ليست حرف قسم، وإنما هي مثل الباء في: كتبت بالقلم، ولكن لما شاع استعمالها مع فعل القسم المحذوف، جُعلت كأنها مفيدة للقسم، أقول: ثمّ استدرك الشيخ أطفيش قائلا: ثم ظهر تحقيق آخر، وجلَّ مَنْ لاَ تَبْدُو لَهُ البَدَوَاتُ، وهو عند ذكر فعل القسم كباء كتبت بالقلم، وعند عدم ذكره هي للقسم نائبة عنه دالة على معناه دلالة سائر حروفه عليه.

4. مسألة اللام الجّارة، هل هي للقسم أم لا؟ [2]

- حقّق الشيخ أطفيش بقوله: لا تدل على القسم، فدلالتها عليه دلالة مطابقة.

5. مسألة حروف القسم المشهورة؛ هل تدلّ على القسم أم التعجّب أم هما معا لأنه لا يقسم بها إلا في التعجب ؟

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: إنها لا تدل على القسم، فدلالتها عليه دلالة مطابقة، وأما التعجب فإنما يدل عليه المقام. [3]

6. مسألة في "قد" التي تدخل على الماضي والمضارع. [4]

- حقّق الشيخ أطفيش بقوله: الغالب أن تكون الماضي، وتكون للتوقع.

7. مسألة سبب كسر التاء الساكنة الداخلة على الفعل المجزوم في الشّعر في قوله: "حتّى تجلّتِ". [5]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: إنها كسرت للساكن، فإن الشاعر يعتبر حرف الإطلاق، وهو هنا الياء، وهو ساكن، فيكسر له الساكن قبله وهو التاء.

8. مسألة تغيير أواخر الكلمات، ما الأصل فيها قبل هذا التغيير؟ [6]

---

(1) ينظر الصفحة68 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 68 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 69 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 70 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 72 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 77 من البحث.

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: أصل الإعراب السكون، الذي هو ضد الحركة، فالفعل إذا دخلت عليه "لم" مثلا، أزالت ذلك السكون الموجود قبل التركيب، وأحدثت سكونا آخر. لا كما يقال: أن الرفع محول عن السكون الموجود قبل التركيب، والنصب عن الرفع، والجر عن النصب، وجزم المضارع عن نصبه، إذ لا دليل على هذا.

9. مسألة خواص حركات الإعراب والسكون.[1]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: الضمة والفتحة والكسرة أسماء للحركة مطلقا، حركة إعرابٍ أو بناءٍ أو بنيةٍ أو عارضةٍ لغير ذلك. . . والسكون اسم لعدم الحركة.

10. مسألة هل يصح دخول عوامل الجزم على الأسماء كما جاء في رأي البعض؟ [2]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: عوامل الجزم لا تدخل عليها، لعدم صحة معناها مع الاسماء.

11. مسألة في حقيقة الكلام كي تَجوز تسميته كلاما.

- حقّق الشيخ أطفيش بقوله: الكلام بالأعجمية والسعال وكلام النائم والسّاهي والسكران وكذا الكلام لازم الفائدة لا يعتبر كلاما، بخلاف بدل الغلط، فإنّ ه يُعدّ من الكلام، ولو كام غلطًا.

12. مسألة في حقيقة الأسماء الخمسة وما جرى مجراها كـ: "يدٍ" و"دمٍ" و"أخٍ" و"معٍ"، ما حركتها؟

- حقّق الشيخ أطفيش بقوله: الأصل في "يدٌ" " يَدَيٌ " بفتح الدال أو سكونها ، وهو الصحيح بدليل جمعه على " أَيدٍ" بوزن "أَفْعُلٌ" أصله "أَيدُيٌ" بضم الدال، قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا، إذ لو قلبت واوا ألزم اسم عربي معرب مختوم بواو لازمة قبلها ضمة لازمة، و"دميٌ" أو "دموٌ" بالفتح أو الإسكان.[3] أقول: وعلى ذلك القياسُ فيما شاكلها.

13. مسألة في حركة إعراب: امرؤٌ وابنمٌ، على أيّ الحرفين هي؟

---

(1) ينظر الصفحة 82-83 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 83 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 77 من البحث.

- حقّق الشيخ أطفيش بقوله أن الإعراب يكون على الأول منهما خلافا للكوفيين القائلين إن الإعراب هو من مكانين. [1]

14. مسألة في إعراب "خاصةً".

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: يكون الألف علامة الرفع "خصوصا" بناء على جواز حذف عامل المؤكد عند بعضٍ للسلامة من تأويل ما كثر، وهو الصحيح، ويجوز كونه حالا. [2]

15. مسألة في لفظة: أبابيل، ما مفردها؟

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: إنه جمع أبولة وأبالة وإبيلة بشدّ بائهنّ. [3]

16. مسألة في الفعل الماضي والمضارع، أيهما أصل للآخر؟

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: المضارع فرع من الماضي، لا العكس، لأنه زيد على الماضي حرف المضارعة، وتغير فكان مضارعا، فالمزيد عليه أصل للمزيد.

17. مسألة قولهم: لمْ يدخل الجزم الاسم لخفتهما، أو لا الجرّ الفعل لثقلهما. [4]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: لا خِفَّة في الاسم لدخول سكون الوقف عليه مثل: جاء زيدْ بالسكون. ولاثقل في الفعل لدخول جرّ الإتباع كقوله تعالى: ﴿ولمّا يعلمِ الله﴾ آل عمران/ 142.

18. مسألة حقيقة عمل الواو والياء في الأفعال. [5]

---

(1) ينظر الصفحة 80 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 102 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 123 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 85 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 88 من البحث.

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: الواو والياء إذا حركتا فهما حرفا علة فقط، وإذا سكنتا بعد حركة لا تجانسهما فهما حرفا علة وحرفا لين، وإذا سكنتا بعد حركة تجانسهما فهما حرفا علة وحرفا لين وحرفا مد .

19 . مسألة في علاقة الاسم المعدول، بالاسم المعدول عنه .[1]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: والمعدول فرع عن المعدول عنه، والعدل فرعية لفظية، والعلَمية فرعية معنوية .

20 . مسألة في إعراب الاسم المعتلّ الممنوع من الصرف .[2]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: والممنوع من الصرف المعتل: كموسى وجوار وعذارى، تقدر فيه الفتحة النائبة عن الكسرة، ولا تقدر الكسرة .

21 . مسألة في التغيير في جمع التكسير في الشكل، هل هو بالزيادة أو النقص أو بهما معا ؟ .[3]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ أي جمع التغيير، تغيير الشّكل في كل جمع تكسير ظاهرا ومقدرا، إما مع الزيادة وإما مع النقص، وإما معهما .

22 . مسألة في حقيقة جموع: قوم ورهط وغنم .[4]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: قوم ورهط وغنم وغير ذلك مما معناه؛ غير مفرد، ولكن لا مفرد له من لفظه داخل في المفرد .

23 . مسألة في اسم الجنس الإفرادي ودلالته .[5]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: اسم الجنس الإفرادي صالح للتقليل والتكثير كماء وضرْبٍ .

---

(1) ينظر الصفحة 115 من البحث .

(2) ينظر الصفحة 116 من البحث .

(3) ينظر الصفحة 122 من البحث .

(4) ينظر الصفحة 123 من البحث .

(5) ينظر الصفحة 124 من البحث .

24. مسألة في قولهم: "مَتَانِ" ؟ في الحكاية لمن قال: جاء رجلان. هل هو معرب أم مبني؟ [1]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: مبنية لدلالتها على الاستفهام.

25. مسألة في حقيقة "كي"، هل هي للنصب أو الجرّ؟[2]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: حرف نصب واستقبال ومصدر ولا تدل على التعليل، وإنما يدل عليه اللام المذكور ة أو المقدرة قبلها، خلافا للأخفش القائل بأنها جارة، وينصب الفعل بـ"أن" مضمرة بعدها .
- مسألة في نصب الفعل بعد الجواب إن فصلت بينهما "إلاّ" .[3]
- حقق الشيخ أطفيش بقوله: يجوز النصب في جواب النفي قبل مجيء "إلا"، واختُلف في جواز النصب بعد اسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل بين مجيز ورافض.

26. مسألة في الفعل الماضي الداخلة عليه "لم"، هل يدلّ على الاستقبال؟[4]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: إذا كانت في الجواب كان النفي للاستقبال. كما أن الماضي الواقع جوابا يكون للاستقبال وهذه قاعدة مستمرة لها في الجواب.

27. مسألة في "ألم" و"ألّما" ومدلولهما .[5]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله إنهما للتقرير أو الإنكار، مع تضمن التوبيخ منهما . وقد تكونان للاستفهام الحقيقي.

28. مسألة في التفريق بين "لام" الأمر و"لام" الدعاء .[6]

---

(1) ينظر الصفحة 128 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 148 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 156 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 158 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 157 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 158 من البحث.

- حقق الشيخ أطفيش بقوله إن كليهما لام أمر وفاقا للدماميني، فإن الأمر اصطلاحا مجرد طلب الإيقاع، ولا فرق.

29. مسألة في معنى "لا" الناهية إن كانت دالة أيضاعلى الدعاء والالتماس.

- حقق الشيخ أطفيش بقوله إن كلاّ من الدعاء والالتماس نهي بمعنى طلب ترك الإيقاع.

30. مسألة في خصائص الظروف الشرطية ك "أيان"، هل تُلحق بها "ما"

- حقق الشيخ أطفيش بقوله أن الظروف الشرطية مضافة لجملة الشرط، وتلحقها "ما".

31. مسألة في عدد الجوازم.[1]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله إنها ستة عشر مستثنيا "ألم" و"ألّما"، بوصفهما فرعين من "لم".

32. مسألة في صحة قولك: باب الفاعل.[2]

- حقق الشيخ أطفيش بأنه تعريف منظور فيه، إذ لا يُعرّف ما هو أصلا معرّف خلافا للشنواني.

33. مسألة مسألة في قولهم: كسر الزجاجُ الحجرَ. برفع المفعول ونصب الفاعل.[3]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله أن الزّجاج فاعل على القلب، لا إنه مفعول مقدر النصب.

34. مسألة في تحديد الضمير الفاعل في قولك: ضربتما- ضربتم- ضربتن.[4]

- حقق الشيخ أطفيش خلافا لصاحب الآجرومية بقوله: الضمير التاء، والميم والنون زائدتان، والألف علامة الإثنين، وخصت النون بالزيادة لقربها من الميم، وخصت الميم بالزيادة لقربها من الواو، والواو حرف علة، وحروف العلة أولى بالزيادة.

35. مسألة في "قلما"، و"طالما"، و"كثرما" هل مبنية للمعلوم أم للمجهول؟ [5]

---

(1) ينظر الصفحة 169 البحث.

(2) ينظر الصفحة 180 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 181 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 186 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 193 من البحث.

• حقق الشيخ أطفيش بقوله:"قلما"، و"طالما"، و"كثرما" ليس لهن فاعلٌ أصلا خلافا للرضي، فضلا عن أن يقال: لم يُسمّ فاعله، موافقا ظاهر كلام سيبويه.

36. مسألة في علاقة الحركات والسكون بتحديد زمن الفعل.[1]

• حقق الشيخ أطفيش بقوله: وزن كل فعل يدل على زمانه، فحركات الماضي وسكونه تدل على زمان الماضي، وحركات المضارع وسكونه تدل على الحال والاستقبال، وحركات الأمر وسكونه تدل على الاستقبال، وإذا بني الماضي أوالمضارع للمفعول دلّ على الزمان بما ذُكر، ودلّ به أيضا على نيابة النائب.

37. مسألة في "هو" و"هي"، هل الضمير الهاء أو الواو أو هما معا.[2]

• حقق الشيخ أطفيش بقوله أنّهما بجملتهما ضمير وفاقا للبصريين، والأصل إشباع الهاء في: هوما، وهيما، وهوم، وهين.

38. مسألة في سبب تسمية "كان" وأخواتها أفعالا ناقصة.[3]

• حقق الشيخ أطفيش بقوله: سميت ناقصة لأنه لا يتم الكلام بها مع مرفوعها كسائر الأفعال لاحتياجها إلى خبر، أما قول الزمخشري وابن الأنباري بأنها ناقصة لدلالتها على الزمان دون الحدث، فضعيف.

39. مسألة في معنى "لعلّ" في قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ طه/ 44. هل هي للتعليل؟ [4]

• حقق الشيخ أطفيش بقوله: التعليل لا يزيل الإشكال، فإنه كما يمتنع التّرجي عن الله، يمتنع التعليل بالذكر أوالخشية لأنه عالم أن فرعون لا يتذكر ولا يخشى، فهي للتعليل مصروفا لموسى وهارون، أو للترجي كذلك.

---

(1) ينظر الصفحة 195 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 212-213 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 227 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 251 من البحث.

40. مسألة في "جعلت"، هل تنصب مفعولين؟ [1]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: إذا كانت بمعنى "اعتقدت" أو "ظننت"، وإن كانت بمعنى "أوجَدْتُ" أو "أوجَبْتُ" عُدّت لواحد، وأما التي بمعنى "أنشأ" فتعمل عمل كان والله أعلم.

41. مسألة في الضمير الذي يعود على "الله". [2]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: ضمير غيره، لأنه يعرض له من إيهام ما يعرض لغيره.

42. مسألة في معنى "أو" ودلالتها. [3].

- حقق الشيخ أطفيش بقوله:"أو" لأحد الشيئين أو الأشياء بالوضع، واستعمالها بمعنى "بل" أو الواو مجاز.

43. مسألة في بدل الجار والمجرور من الجار والمجرور، يبدل أحدهما أو يبدلان كلاهما. [4]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: ليس المجرور وحده بدلا من المجرور وحده بواسطة حرف الجر، وهي واسطة غير عاطفة.

44. مسألة في الفرق بين بدل النسيان وبدل الغلط. [5]

- حقق الشيخ أطفيش بقوله: إن ذكر اللفظ الأول نسيانا، ثم ذكر أن الحكم للثاني؛ فذكره، فبدل نسيان، وإن أراد ذكر الثاني، فغلط لسانه للأول، فبدل غلط.

45. مسألة في سبب تشديد نون النسوة في "ضربكُنَّ". [6]

---

(1) ينظر الصفحة 259 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 275 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 287 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 308 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 310 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 331 من البحث.

• حقق الشيخ أطفيش بقوله: المدغمة بدل من ميم، تدل على مطلق الجماعة، والثانية على أن الجماعة جماعة إناث. أي الأصل "ضربكُمْنَ".

46. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ الزمر/73. كيف لم يتّفق الحال "خالدين" وعامله "ادخلوها" في الزّمن ، على اعتبار أنّ الدخول سابق للخلود .

• حقق الشيخ أطفيش بقوله: ويجوز كونها محكية أي ادخلوها وقد نويتم الخلود قبل الدخول، وكلّ مقدرة مقارنة بالتأويل، لأنّ نية مقارنة لمعنى العامل، وكذا كلّ محكية تكون مقارنة بمعنى الاتصاف.

47. مسألة في جواز تعدد الحال لأكثر من واحدٍ .[1]

•حقق الشيخ أطفيش بقوله: لا يكون من تعدد الحال في الاصطلاح، إلا إن تعدد لواحد، نحو: جاء زيد فرحا مستبشرا .خلافا للفارسي وابن عصفور، حيث جعلا ما بعد الحال نعتا لها، لا متعدّدا .

48. مسألة في جواز تسمية التمييز المجرور تمييزا، لا اسمًا مجرورا .[2]

•حقق الشيخ أطفيش بقوله: أنّ تسميته تمييزا إذا جُرّ تسمية لغوية نظرا للمعنى.

49. مسألة في "سوى" الاستثنائية، هل هي ظرفٌ؟[3]

• حقق الشيخ أطفيش بقوله: هو غير ظرف، خلافا للرضي وابن حاجب.

50. مسألة في سبب بناء المنادى المفرد والنكرة المقصودة، وإعراب ما سواهما .[4]

• حقق الشيخ أطفيش بقوله: يُبنيان لشبههما بالكاف الحرفية أي الحرفية عوضاً عن "أدعوكَ"، إفرادا أو تعيينا وخطابا، فإنّ كاف الخطاب غير مضافة ولا شبيهة بالمضاف، فأما النكرة غير المقصودة، فلا تعيين فيها، وأمّا المضاف وشبهه فلا إفراد فيهما .

---

(1) ينظر الصفحة 364 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 376 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 390 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 399 من البحث.

51. مسألة في الاختيار بين المعيّة والعطف في قولك: جاء زيد والفتى.[1]

- حقق الشيخ أطفيش بأن يكون الاختيار على اعتبار الصّور الموجودة في كلام غيرك، وإلاّ فحيث أردت المعيّة نصّا لا تقول إلاّ: سار زيدٌ وعمرًا بالنصب، فإذا رأيت مكتوبا أو ملفوظا: جاء زيد والفتى، ترجّح العطف، واحتمل أنّ المتكلّم أراد النصب على المعية.

والواضح مما سبق، أنّ الشيخ أطفيش أطفيشّ غالبا ما يعمد إلى التبسيط في القواعد النحوية، ويؤثر ما كان أقرب إلى الفصاحة، وأسهل توافقا مع السليقة، ذلك أنه لا يعمد إلى اعتماد الآراء التي تشتّت الذهن وتبعد الفائدة، بل الملاحظ أنه يسهّل على طالب العلم، رغم تشعّب الآراء وكثرتها كثرة مفرطة.

كما أنه لم ينحزْ إلى مدرسة نحوية معيّنة، ولم يأخذ برأي أي من النحاة السابقين على سبيل الأصوب، بل إننا لو تمعنّا في آرائه النحوية، لوجدنا أغلبها يتأرجح بين الكوفيين أو البصريين، ولا غلبة لأحدهما على الآخر، بخلاف كثيرين ممن أخذوا فكر مدرسة معيّنة ومشوا على أساسه.

ط: المسائل الصرفية الواردة في الكتاب:

وفيما يأتي؛ حصر للمسائل الصرفية التي تناولها الشيخ اطفيش في كتابه من ذكر أصل بعض الأسماء النحوية الواردة في متن الآجرومية أو مّا اختُلف في وزنه الصرفي، أو حركاته وما أشبه ذلك:

1. في الأسماء الخمسة وما كان على حرفين من الأسماء:

- أصل "يدٌ" "يَدَيٌ" بفتح الدال أو سكونها [2]، وهو الصحيح بدليل جمعه على " أَيدٍ" بوزن "أَفْعُلٌ" أصله "أَيدُيٌ" بضم الدال، قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا، إذ لو قلبت واوا ألزم اسم عربي معرب مختوم بواو لازمة قبلها ضمة لازمة، و"دميٌ" أو "دموٌ" بالفتح أو الإسكان، وأخوٌ ومعيٌ بفتحهما أقوال، حذفت الياء والواو بعد قلبهما ألفا لتحركهما بعد فتح فيما عينه مفتوحة، وأعربت على ما قبلها .[3]

(1) ينظر الصفحة 409 من البحث.

(2) ينظر: الهمع (ج1/ص 62).

(3) ينظر الصفحة 77 من البحث.

– ووزن "فم" بعد إسقاط الميم "فعْل" بفتح فإسكان عند الخليل وسيبويه[1]. وأصله "فوه" حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة في الخفاء، وقربها منه في المخرج [2] ودليل الهاء أفواه وفويه. وقال الفراء: وزنه فُعل بضم فإسكان.[3]

– ووزن" ذو" فَعَلٌ بفتحتين [4]، ولامها ياء أصله "ذَوَيٌ "، حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الإعراب إلى الواو، وحركت الذال بحركة الواو تبعا، وحذفت ضمة الواو للثقل وقلبت الواو ألفا لتحركها بعد الفتح، وكسرت الواو في الجر، وتبعها الدال. حذفت كسرة الواو للثقل فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، هذا مذهب سيبويه[5] .[6]

– وكذا يفعل في "أبو" و"أخُو" و"حَمو" بفتح العين أو بالإسكان، قلبت الواو ألفا في النصب لتحركها بعد فتح، وياء في الجر لسكونها بعد كسرة، أو نقل حركتها لما قبلها، وبقيت واوا في الرفع لسكونها بعد ضم، إلا أن النقل في "ذو" إلى الفاء وفيهنّ إلى العين. و"حَمْوٌ" بإسكان الميم حكمه حكم "ذو"، ويدل لفتح الدال في الوزن لـ"ذُو" فتحها في جمعه وهو "ذَوُو"، وتثنيته هي "ذَوَا" .قال الخليل: وزنه فَعْل بفتح فإسكان، ولامه واوكعينه تدغم عينه في لامه، ولم يحذف اللام، ويرده أن ياء اللام أكثر من واوه [7] . وأجاز ابن كيسان الوجهين[8] .[9]

---

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه (ج3/ص 453) حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص128) وارتشاف الضرب (ج1/ص253) . وشرح الرضي على الكافية (ج3/ص 272) .

(2) ينظر شرح الرضي على الكافية (ج3/ص272) .

(3) ينظر الصفحة 112 من البحث.

(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 132) .

(5) ينظر: الكتاب لسيبويه (ج3/ص 366-367) .

(6) ينظر الصفحة 113 من البحث.

(7) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (ج1/ص 132) والكتاب (ج 2 ص 34) .

(8) ينظر أقوال العلماء بالتفصيل في مسألة إعراب الأسماء الخمسة في شرح الرضي على الكافية (ج1/ص76) وما بعدها، والإنصاف في مسائل الخلاف الخلاف لابن الأنباري ص13 .

(9) ينظر الصفحة 113 من البحث.

2. مسائل في الأفعال الناقصة:

– وكذا دام، وأصل صار صَيَر كضرب، قلبت كذلك، وأصل ظلّ ظَلَلَ بكسر اللام، سُكّنت وأدغمت تخفيفا، وأصل "أضحى" و"أمسى" أ"ضحوَ" و"أمسيَ" بفتح الواو والياء، قلبتا ألفين كذلك، ومصدر زال بمعنى مَيَزَ الزّيل، وبمعنى الانتقال، والفناءُ الزوالُ، ولا مصدر للناقصة. [1]

– ووزن "كان" و"بات" و "صار" و"دام" و"فتأ" بالفتح فَعَلَ بالفتح، ووزن "ظلّ" و"برح" و"زال" و"فتئ" بكسر التّاء "فَعِلَ" بالكسر، وبعضٌ يقول "فتُؤ" بالضم[2]، ووزن "أمسى" و"أضحى" و"أصبح" (أَفْعَلَ)، ووزن "انفكّ" (انْفَعَلَ) [3]. وأما زال بمعنى مَيَزَ فوزنه فَعَلَ بالفتح، ومضارعه يُزيل، وهو متعدٍ، وأصل زال الناقصة زَيِلَ بكسر الياء، وقيل زوِل بكسر الواو، قلبت الواو ياء أو الواو ألفا لتحركها بعد فتح، وكذا بات أصله بَيِت بالكسر قلبت كذلك. وأصل كان: كَوَن بفتح الواو قلبت كذلك. [4]

– وكذا دام، وأصل صار صَيَر كضرب، قلبت كذلك، وأصل ظلّ ظَلَلَ بكسر اللام، سُكّنت وأدغمت تخفيفا، وأصل "أضحى" و"أمسى"، " أضحوَ" و"أمسيَ" بفتح الواو والياء، قلبتا ألفين كذلك، ومصدر زال بمعنى مَيَزَ الزّيل، وبمعنى الانتقال، والفناءُ الزوالُ، ولا مصدر للناقصة. [5]

– وأصل كُنْ– أُكْوُنْ بضم الهمزة وإسكان الكاف وضم الواو، ونقلت ضمتها للكاف فحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وذلك أن الأمر مضموم الوسط من الثلاثي مضموم الهمزة في اللغة الفصحى، وفيه لغة تكسر الهمزة وهي ضعيفة لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم ما بينهما إلا ساكن. [6]

---

(1) ينظر الصفحة 232 من البحث.

(2) ذكره الصاغاني. ينظر: الارتشاف (ج3/ص 1159).

(3) ينظر: الهمع (ج1/ص 352) وشرح الرضي على الكافية (ج4/ص183) وشرح الكافية الشافية (ج1/ص391).

(4) ينظر الصفحة 232 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 232 من البحث.

(6) ينظر الصفحة 235 من البحث.

3. مسائل في المقصور والممدود والمنقوص:

– أصل "المعنى"؛ "المعنــيَ" بفتح النون وتحريك الياء بدون تشديد، قلبت الياء ألفا لتحركها بعد فتح، فهو "مفعل" بفتح الميم، والعين لمعنى مفعول بناء على جواز المصدر الميمي بمعنى مفعول، أو اسم مكان أي موضع العناية، فإن اللفظ يعنى فيه ما أريد به، وأصله "المعـنُـويُ" بضم النون وإسكان الواو وتحريك الياء، اجتمعت الواو والياء وسكّنت السابقة وقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها، وحذفت الياء المدغمة تخفيفا، وفتح ما قبلها تخفيفا أيضا، فقلبت الياء الباقية ألفا. [1]

–"جوارٍ أصله: جواريُ[2] بضم الياء وفتحها فتحا نائبا عن كسرة حذفت الضمة لثقلها، وكذا الفتحة لثقلها لنيابتها عن الثقيل، وتبعتهما الياء، فألحق التنوين عوضا عنها، وقيل عوضا عن الضمة والفتحة فهو عوض عن حركة، وحذفت الياء بعد التعويض عن الحركة لدفع التقاء الساكنين. [3]

– ولو جعل علما لمذكر أو في الأصل كحمراء فاصلة على الصحيح حمرى بالقصر، زيدت قبل ألفه ألفا فقلبت ألفه همزة. ففرعية اللفظ الألف، وفرعية المعنى لزومها بخلاف التاء، فإنه لا تلزم، ويجوز اعتبار لزوم التأنيث بالألف علة فرعية لفظية، إذ هو لزوم التلفّظ، فتكون المعنوية هي التأنيث، وإنما كان اللزوم معتبرا لأن القاعدة الغالبة فيما بين المفرد المؤنث والمذكر أن تسقط التاء فتكون مذكرا، وتزاد فيكون مؤنثا، أو تزاد فيكون مفردا أو تسقط فيكون جمعا، كضاربة وضارب وكلم وكلمة ومشارقة ومخازمة، أو يكون جمعا وكمإ مفردا أو كمأة جمعا [4]، ولا قاعدة لذلك في الألف ولو كان قد يتفق فيه ذلك كذكر وذكرى. [5]

---

(1) ينظر الصفحة 56 من البحث.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج1/ص 154).

(3) ينظر الصفحة 59 من البحث.

(4)ينظر: الكتاب (ج3/ص 568).

(5) ينظر الصفحة 114 من البحث.

4. مسائل في الجموع:

- جمع المؤنث السالم حقيقة عرفية فيما حصلت تلك الزيادة جمعيته مطلقا، وإنما قلنا ذلك لأن هذا الجمع يطّرد فيما فيه تاء التأنيث أو ألفه مطلقا، كطلحة وحبلى وحمراء، إلا امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة وأُمّة بالضم والشدّ وملّة. وقيل: يقال شفهات وشفوات وأموات وأميات وإلاّ فَعْلَاءُ فَعَلٍ، كرجلٍ حَسَنٍ وامرأة حسناءَ، وفَعْلَى وفَعْلَانَ كسَكْرَانَ وسَكْرَى غير منقولين للعلمية. [1]

- لا يجمع "فَعْلاَءَ" الذي لا أفعل له، كرَتْقَاءَ وعَفْلاَءَ خلافا لبعض[2]، وفي مفرد مذكر لا يعقل، كدريهم وعلم المؤنث الذي بلا تاء، ووصف مذكر غير عاقل نحو: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾[3]، ولا يجمع باب حَذَامِ إلا في لغة معربة[4]، وشذّ: سماوات وأرضات وسجلاّت وحمامات وثيبات وشمالات وأمهات وأمات. [5]

- قال الكوفيون: يجمع كل اسم لغير العاقل، وكل مؤنث وكل صفة مؤنث[6]، فترى أنه جمع المؤنث والمذكر ذلك الجمع، والشاذ لا يضرّ، والاسم الثلاثي السالم العين من اعتلال، وتضعيف السّاكن العين المؤنث إن فتحت فاؤه غيّرت عينه إلى الفتح، وإن لم تفتح أبقيت العين على السكون، أو حرّكت بحركة الفاء أو فتحت. [7]

- واعلم أن التغيير الصرفي كالحذف لأجل السّاكن وكالقلب، لا يخرج هذا الجمع عن تسمية بالسَّلامة، وكذا في الجمع بألف وتاء، وذلك كالقاضين وحمراوات. [8]

---

(1) ينظر الصفحة 91 من البحث.

(2)ينظر: حاشية الصبان (ج1/ص162).

(3)[سورة البقرة آية 183].

(4) ينظر: شرح ابن عقيل (ج3/ص 337-338) وشرح الرضي على الكافية (ج3/ص 228).

(5) ينظر الصفحة 91 من البحث.

(6)ينظر: شرح ابن عقيل (ج4/ص91).

(7) ينظر الصفحة 92 من البحث.

(8) ينظر الصفحة96 من البحث.

- بعض الجموع على وزن المفرد كـ"فُلك"، وبعضها تجمع، وبعض جمع الجمع يجمع، وبعض الجموع التي على وزن المفرد تجمع، وبعضها لا تجمع مثل رجال، فإنه ككتاب، وهو ولم يجمع على مفاعل؛ لكنه أشبه عِمَاد، وهو يجمع على عمايد، وإذا انتهى الجمع أو جمع الجمع أوجمع جمع الجمع إلى مفاعل، لم يزد أن يجمع جمع تكسير، وقد يجمع بالألف والتاء نحو: صواحبات يوسف، فهذا راجع إلى قولهم: انتهاء صيغة الجموع، وألف التأنيث مقصورة في الحال كحُبْلَى.[1]

- وأما نحو: ﴿وَإِنَّهُم عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلاَخْيارِ﴾[2]، بإسكان الياء حيّا وفتح ألف قبلها، فالأصل فيه "المصطفيين" بياءين، الأولى مكسورة وهي بدل من لام الكلمة، وهي الواو، وإذا كانت رابعة فصاعدا في الفعل أو الاسم آخر، قلبت ياء أو الثانية مسكنة تسكينا ميتا، ثقلت الكسرة على الأولى، فحذفت الكسرة، فالتقى ساكنان وهما الياءان، حذفت الأولى وأبقيت الفتحة على الفاء دلالة على الأصل، وهو أنه مفتوح ما قبل الآخر، وإنه اسم مفعول، وأعني بالأصالة ما قبل الحذف، فسكنت الثانية وهي ياء الجمع سكونا حيا لأنه بعد فتحة، وإن شئت قلت دخلت ياء الجمع على المصطفَيْ، فحذفت الألف لإلتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلا عليها، وهو أولى، والضابط أن جمع المفرد المختوم بالألف، تسكن ياؤه وواوه إسكانا حيا لوقوعهما بعد الفتحة الدالة على الألف المحذوفة للساكن، وكذا الفعل تقول: يُعطَون بفتح الطاء في البناء للمفعول، وبضمها في البناء للفاعل.[3]

- ومن ذلك قراءة جعفر الصادق : ﴿مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[4] بإسكان الياء وهو جمع تكسير، والتحقيق أنه حذفت الياء، وهي لامه بعد حذف ضمتها أو كسرتها للثقل، دفعا لالتقاء الساكنين، أحدهما هي، والآخر التنوين. وذلك لأن الياء حرف علة بعض كلمة، والتنوين حرف صحيح كلمة. والقاعدة أنه إذا التقى

(1) ينظر الصفحة 114 من البحث.

(2) [سورة ص آية 46].

(3) ينظر الصفحة 108 من البحث.

(4) [سورة المائدة آية 91].

ساكنان: الأول حرف علة والثاني صحيح، حذف حرف العلة كما هنا،، وقيل لمّا التقى ساكنان، حذف التنوين لأنّه طرف، ثم الياء لأن قبلها دليلا الكسرة، فخيف من عود الياء إذا أشبعت الكسرة، فرد التنوين.[1]

- ومنع الفرّاءاتباع الكسر مطلقا، إلا ما سمع [2]، فترى أنه قد جمع بلا ألف والتاء مع التغيير، ولا يضر التغيير للإتباع لأنه كعدم التغيير في جمع ما ذكر، ولأنه لا دلالة لذلك التغيير على الجمعية، فإن المراد السلامة من -

التغيير الذي يدل على الجمعية، والدال على الجمعية هنا هو الألف والتاء وذلك تغيير.[3]

- وفي لغة قوم من العرب إتباع المعتل العين نحو: عوَارت وتنسب لهُذَيْل وقرأ قارئهم: (ثَـلَٰثُ عَوَرَٰتٍ)[4] بفتح الواو[5]، وأما التغيير التصريفي كالقلب في حبلى وحُبليات، فلا ضير به، وتقدر الضمة في التاء في نحو: جاءت مسلماتي والكسرة في نحو مررت بمسلماتي، والكسرة النائبة عن الفتحة في نحو: أكرمتُ مُسلِمَاتِي.[6]

- أبابيل: جمع أبولة وأبالة وإبيلة بشدّ بائهنّ[7]، واسم الجمع موضوع لمجموع الآحاد دال عليها دلالة المفرد على جملة (18/ب) أجزاء مسماة له مفرد كركب أو لا كقوم.[8]

5. مسائل في الأفعال المعتلّة:

- كدعا ورمى أصلها دَعَوَ ورَمِيَ بفتح الواو والياء، حذف فتحهما وقلبتا ألفا لتحركهما بعد فتح.[9]

---

(1) ينظر الصفحة 134 من البحث.

(2)ينظر: الهمع (ج1/ص 82) وشرح ابن عقيل (ج4/ص112-113).

(3) ينظر الصفحة 92 من البحث.

(4) [سورة النور أية 56].

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية / (ج 4 /ص 1804) وارتشاف الضرب (ج1/ص 592) وتفسير القرطبي (ج12/ص305)

(6) ينظر الصفحة 93 من البحث.

(7)ينظر: اللسان (ج1/ص37).

(8) ينظر الصفحة 123 من البحث.

(9) ينظر الصفحة 138 من البحث.

- قيل وبيع، أصلها قُوِل وبُيِع بضمّ أولهما وكسر ثانيهما، نقلت كسرة الواو والياء لثقلهما عليهما إلى القاف والباء بعد حذف حركتهما، وقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، فذلك ضمّ وكسر مقدران. [1]

- وأما زال بمعنى مَيَزَ فوزنه فَعَلَ بالفتح، ومضارعه يُزيل، وهو متعدٍ، وأصل زال الناقصة زَيِلَ بكسر الياء، وقيل زَوِل بكسر الواو، قلبت الواو ياء أو الواو ألفا لتحركها بعد فتح، وكذا بات أصله بَيِت بالكسر قلبت كذلك. [2]

- والأصل: ترْأَيِنَنَّ، نقلت فتحة الهمزة للراء، وحذفت الهمزة ساكنة، وقلبت الياء المكسورة وهي لام الكلمة ألفا لتحركها بعد فتح، فالتقى ساكنان، الألف وياء المخاطبة فحذفت الألف لأن لها دليلا وهو الفتح، ولو حذفت الياء لم يدل عليها دليل، إذ لا كسر قبلها، وحذفت نون الرفع وهي الأولى للجازم، فالتقى ساكنان الياء والنون، فلو حذفت النون المدغمة لم يعلم أن النون للتوكيد، فلعلها نون الرفع ثبتت مع الجازم. [3]

- ﴿لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ﴾[4]، أصله صَالِيُوا، ثقلت الضمة على الياء فنقلت للام، فحذفت الياء لسكونها مع سكون الواو، وحذفت الواو لسكونها مع سكون اللام بعدها. [5]

- وأمّا نحو: ﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ﴾[6] والأصل "تَدْعُوُو"، أثقلت الضمة فحذفت هي ثم الواو لسكون الواو بعدها. [7]

- وكذلك: لَمْ تَرْمِي يا هندُ، بإثبات الياء، فإنها ضمير المخاطبة فاعل.وأما التي هي آخر الكلمة فمحذوفة سكون هذه الياء بعدها بعد سلب كسرتها لثقلها، والأصل "تَرْمِيِي" بكسر الأولى، والقرينة تدل في ذلك كله.

---

(1) ينظر الصفحة 194 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 232 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 95 من البحث.

(4) [سورة المطففين آية 16]

(5) ينظر الصفحة 95 من البحث.

(6) [سورة الإسراء آية 109].

(7) ينظر الصفحة 118 من البحث.

فالجزم بحذف النون، وقد يثبت حرف العلة للضرورة، فيكون الجزم بنية حذفه، أو يحذف ويزاد آخَر لأجلها أو يثبت سعَة أو ضرورة على أن الجزم بعدم تقدير الضمة. والاعتلال وجود حرف العلة في الكلمة على أي حال من إسكانه بعد تحريكه، ومن قلبٍ، ومن إبقاء على حركة أو سكون وعدم قلبٍ، والإعلال إسكانه بعد تحريك. [1]

- "بِيعَ" بكسر وإسكان أصله "بُيِعَ" بضمٍ فكسر، أو قلبه مع إسكان. [2]

- "قِيلَ" بكسر فإسكان أصله "قُوِلَ" بضم وكسر، أو مع تحريك بعد حذف حركته كـ" قَالَ" أصلهُ "قَوَل" بفتح الواو فهو أخص من اعتلال، وعلامة الجزم حذف حرف العلة. [3]

- والأصل "وإِي" بكسر الهمزة وإسكان الواو بعدها همزة مكسورة، وبعدها ياء هي لام الكلمة تقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها، فيصير "إِيإِي" بهمزة مكسورة بعدها ياء، وبعد الياء همزة مكسورة، بعدها ياء، تحذف لشبه الجزم، فيبقى "إياء" بهمزة مكسورة بعدها ياء وبعدها همزة. [4]

6. الاسم:

-الاسم: من السموّ بضمتين والتشديد، وأصله سِموّ بكسر السين أو ضمها [5]قال بعض[6]: أو فتحها مع إسكان إسكان الميم في الكلّ، حذف واوه وسكن سينه، وأتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وتعويضا، فوزنه "افع"، وفي ذلك الحذف تخفيف ولو عوضت الهمزة لأنها تحذف في الوصل. أو من الوسم حذفت واوه وعوضت عنه الهمزة فوزنه "اعل". [7]

---

(1) ينظر الصفحة 118 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 118 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 118 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 239 من البحث.

(5) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ أبو حيان الأندلسي/ (ج1/ص 43).

(6) ينظر: لسان العرب (ج6/ص358) باب سما.

(7) ينظر الصفحة 45 من البحث.

7. الإعراب[1]:

- الإِعْرَاب: بإسكان اللام، وكسر الهمزة وهو الأصل، وبكسر اللام نقلا من الهمزة، وهو أخف بحذف الهمزة بعد نقل حركتها، مصدر: أعرب.

8. مخرجيّ[2]:

- والأصل "مُخْرِجُويَ" بضم الجيم وإسكان الواو وبعدها ياء الإضافة مفتوحة، اجتمعت الواو والياء والسابقة ساكنة، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الثانية، وكسرت الجيم لتبقى الياء، ولا تقلب واوا.

9. مسلميّ[3]:

- أكرمت مسلميّ، بفتح الميم وتشديد الياء، فالياء الساكنة المدغمة علامة نصب التثنية والمتحركة مضاف إليها، وبالإضافة حذفت النون، وإن كسرت الميم، وشددت الياء كان جمعا ولو كسرتها وفتحت الياء بلا تشديد أو سكنتها لكان مفردا، وكذا في ضاربي ونحوه، وتكسر ياء التثنية للساكن بعدها.

10. الأشياء[4]:

- الأشياء اسم جمع، لا جمع لشيء، وهمزته للتأنيث ولذلك يمنع صرفه، ووزنه لفعاء[5]، بتقديم اللام على الفاء وأصله شيئا بوزن فعلاء بفتح الشين وإسكان الياء بعدها همزة، وهي لام الكلمة، وبعدها ألف وبعد الألف همزة بدل من ألف التأنيث، قدّمت الهمزة التي بعد الياء على الشين كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، هذا مذهب

(1) ينظر الصفحة 75-76 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 96 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 106-107 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 125 من البحث.

(5) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (ج4/ص66).

المحققين الخليل وسيبويه وغيرهما[1] .وقال الكسائي : جمع شيء، منع الصرف لكثرة الاستعمال، وعليه فوزنه إفعال بلا قلب، ويرده صرف أسماء وأنباء[2] .

11 .باب سنه[3]:

– وباب سنه، وهو مقيس، وهو الاسم المحذوف اللام أو الفاء أو العين المعوض فيه عن ذلك المحذوف هاء التأنيث، إن لم يسمع تكسيره وإن سُمع اقتصر عليه، كشفة وشفاه.

12 .المعرفة [4]:

– المعرفة مصدر ميمي على غير قياس، لأنّ القياس فتح الرّاء وإسقاط التاء، بمعنى اسم مفعول بناء على جواز استعمال المصدر الميمي كذلك.

13 .الاستثناء[5]:

– استفعال من الثّني[6]، وهو الارتداد إلى ما قبل بمعنى الإخراج منه ، وهمزته بدل من الياء، وإنّما أبدلت لتطرّفها بعد ألف زائدة، وهو باق على معناه المصدري.

14 .منفيّ[7]:

– "مَنْفِيًّا" بفتح الميم وتشديد الياء، اسم مفعول "نفى" أصله: "مَنْفُويٌ"، اجتمعت الواو والياء، وقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمّة كسرة.

---

(1)ينظر: الكتاب (ج 3/ص 564 وج4/ ص380-381) اللسان (ج1/ ص 105) .

(2) يراجع: لسان العرب (ج7/ص227) باب شيأ .

(3) ينظر الصفحة 128 من البحث.

(4) ينظر الصفحة 268 من البحث.

(5) ينظر الصفحة 379 من البحث.

(6) ينظر: حاشية الصبان (ج2/ص 208) .

(7) ينظر الصفحة 384 من البحث.

15 . القتال[1]:

– وأما القتال فمصدر، ولو خلا عن ألف "قاتَل" بفتح التاء لأن ألفه مقدرة، فإن الأصل "قيتال" بإبدال الهاء ياء، وقد تذكر هذه الياء.

16 .الرحيم[2]:

– الرَّحِيمِ المنعم بالنعم التي دونها، وهما صفتان للمبالغة، ووجه المبالغة بالأولى تكثير الحروف، ونقل الفعل إلى "فعُل" بضم العين، وأما حذِرٌ بلا ألف، فإنه ولو كان أبلغ من حاذرٌ بالألف، فلا يشكل علينا لأنهما ليسا من نوع واحد، بل أحدهما اسم فاعل، والآخر صفة مبالغة، وبالثانية هذا النقل، وليسا من صفات المبالغة المذكورة في النحو، لأن وزن الأولى ليس من أوزانها، والثانية ولو كانت من أوزانها، لكنها قام الدليل على أنها تستعمل في غير المبالغة النحوية أيضا .وشرط كون صفة المبالغة على "فَعِيلٌ"، أن لا يستعمل هذا الوزن مثلها في غير المبالغة، لئلا تلتبس.

17 .ظبي[3]:

– وأجاز ابن مالك إبقاء سكون العين مع فتح الفاء إن اعتلت اللام، أو أشبه الاسم الصفة كـ"ظبي" في معتل اللام، و"أهل" في شبه الصّفة، فإنه كمستحق وقريب في المعنى، ومنعوا إتباع الكسر فيما لامه واو كدروة، والضم فيما لامه ياء كـزُبية، وشذّ جرِوات بكسر الراء[4].

(1) ينظر الصفحة 339 من البحث.

(2) ينظر الصفحة 46 من البحث.

(3) ينظر الصفحة 92 من البحث.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية / (ج 4 /ص 1802)

18 .اسم الجنس الجمعي[1] :

- واسم الجنس الجمعي[2] الذي مفرده بالتاء، أو جمعه بها موضوع للحقيقة معتبر في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراد فأكثر، ويدل لذلك جواز نعته بالمفرد نحو: ﴿ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [3] و﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [4]، والغالب أنه بلا تاء ومفرده بالتاء كتمر وتمرة وكلم وكلمة، وقد يعكس ككمأة له، وكمأ لمفرده في لغة، وقد يكون بلا ياء النسب، ومفرده بها كزنج وزنجي[5] .

(1) ينظر الصفحة 123 من البحث.

(2) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج1/ص 64) .

(3) [سورة فاطر آية 10] .

(4) [سورة القمر آية 20] .

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية (ج3/ص366) .

خاتمةُ البحثِ

خـــــــــاتمة

وبعد:

فهأنذا أضع بين يدي القارئ الكريم كتابَ " مَسَائِلِ التَّحْقِيقِيَّةِ فِي بَيَانِ التُّحْفَةِ الآجرّومية "، بذلت في إخراجه على هذه الصورة ما وسعني البذلُ، ولم أدّخر جهدا في تنقيحه، وتهذيبه حتى يظهر في أحسن صورة وتقويم.

ولا أدّعي فضلاً، فالفضل كلّه لله الذي أكرمني وأحسن بي، ثمّ أساتذتي الذين لولا إرشادُهم وتوجيهُم، ما كنت لأتقدّم خطوة واحدة، فلله الحمد بُكرةً وأصيلاً.

النتائج المُتوصّل إليها في البحث:

وفي الأخير، هذه النتائج التي استخلصتها من هذا البحث، والتي سأتولّى سردها في نقاط محدّدة وهي كالآتي:

1- تراوح الشّيخ أطفيّش رحمه الله بين مذهبي الكوفيين والبصريين، دون انحياز أو تغليب لأحدهما على الآخر، فقد وافق الكوفيين، لأنه عبَّر بالخفض وبه قالوا، وعبّر في أخرى بالجرّ، وهو مذهب البصريين، وقال : الأمر مجزوم، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم "كيفما" اقتداءً بصاحب الآجرّومية، والجزم بها رأي الكوفيين، وأنكره البصريون، مما يجعله يأخذ فضل ما بين المدرستين، أو هو موقف حياد .

2- اضطلع الشيخ أطفيش بمَهمّة القاضي الحكَم الفاصل بين النحويين، مبيّنا أوجه الخطأ فيها، وتصويبها، بطريقة حجاجية تسوق الأدلة والبراهين مما لا يدع مجالا للشكّ والارتياب.

3- النزعة الاستقلالية في التفكير النحوي لدى الشيخ أطفيش ، وعدم أخذ الكلام على عواهنه، حتّى ولو صدر عن متمرّسين، بل رأى أنّ من حقّه الاستقراءَ والتمحيصَ والدراسةَ، ومن ثَمّ التقعيدَ ما لم يجد غضاضة في ذلك.

4- الجمع بين أقوال النحاة من مذهَبَيْ الكوفة والبصرة، ثم الموازنة بينها، وله في ذلك ثلاثة أوجه:

- ترجيح قول الكوفيين.
- ترجيح قول البصريين.
- الخروج بقول مخالف للمذهبين، مع تبيان أوجه العلة في قولهما، ثم تصويبه معتمدا على الأدلة والبراهين.

5- التفصيل في الكثير من المسائل التي فيها خلاف، وأبداء وِجهة النظر مع البرهنة والاستدلال.

6- فاق شرحه الشروح السّابقة في محاولة الجمع بين العلوم المختلفة، كالنحو واللغة والصّرف والتفسير والفلسفة وما إلى ذلك ودمجها معاً في بوتقة واحدة، وهذا ما يُعطي انفتاحية أكثرَ في توليد المعاني ومقاربتها كفائيًا؛ للحصول على نظرة صحيحة، شاملة ونهائية، ورغبة أكثر لفهم اللغة العربية ، لغةِ القرآن.

7- الإعراب ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، بما في ذلك إعراب عناوين أبواب الآجرّومية المذكورة في المتن وغير ذلك على عادة الشّراح الأقدمين مما يوحي باهتمامه بهذا الفن ورسوخ قدمه فيه.

8- التقديم للباب النحوي، والتمهيد له بالتفصيل في طريقة النطق به بالشّكل، وإثبات فتحته وضمّته، ثم يُتبعه بشرح لغوي وآخر اصطلاحي، يفتح به بعض ما انغلق من معانيه، ويحاول أن يربط تعريفه اللغوي بالتعريف الاصطلاحي، على اعتبار أن اللغة العربية مكتسبة في منطقة المغرب العربي، وتحتاج إلى من يحدد قواعدها عند من يتعلّمها.

9- الاستدلال بالكثير من الشّواهد القرآنية ، دون التحرّج من الاستدلال بالقراءات الشّاذة منها.

10- عدم الاعتماد على الحديث الشريف كمرجع للقاعدة النحوية إلاّ عند الضرورة، ووجه عذره في ذلك أن الأحاديث النبوية غالبا ما تساق بالمعنى من رواتها، فلا تصلح للقاعدة النحوية إن وجد ما يقابلها في القرآن الكريم أو الشّعر.

11- التمهيد لما سيأتي من القاعدة النحوية وشروحها، أو الاستغناء عن شرح مرّ اجتنابا للتكرار.

12- إخضاع متن الآجرّومية لتسلسل أفكاره، ودمجها بأسلوبه في كثير من الأحيان حتى لا يكاد يظهر الفرق بين كلامه وكلام صاحب الآجرّومية، وهو مما لم يظهر عند غيره من شّراح الآجرومية.

ومهما تعمّق الباحث في دراسة هذا المؤلَّف وإجلاء كوامنه، إلاّ أنّه مازال يحوي في طيّاته الكثير، فهو متعدّد الاختصاصات لا منحصرٌ على شرح الآجرومية فقط، معين لا ينضب إذا حظيت بالعناية والاهتمام، لتكون بذرة بحوث أخرى لدراسة آراء الشّيخ أطفيّش النحوية في بحث مستقلّ، فيكون أجدرَ وأولَى، وَلَوَجَد الباحث من الفوائد النحوية والآراء الثابتة الشيءَ الكثير، ويمكن إعادة دراسة هذا الكتاب القيّم استنادا إلى العناوين الآتية:

- جهود الشّيخ أطفيّش النحوية من خلال كتابه (مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية).
- مسائل الخلاف النحوية عند الشيخ أطفيش وموقفه منها من خلال كتاب (مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية).
- تطور النحو الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي (مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية) نموذجا.
- تطوّر المصطلح النحوي عند الشّيخ أطفيّش (مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية) نموذجا.
- المسائل النحوية أو الصرفية عند الشيخ أطفيّش في كتاب (مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية).

وغيرها كثير.

وبعـد . .

فهذا نتاج ما بَذَلتُهُ من جهدٍ، وهو ما استطعتُ أن أقومَ به تجاهَ هذا الكتاب ومؤلّفه (رحمه الله)، وهو جهدُ المقلِّ ، واجتهادُ العاجزِ، وسعيُ المقصّر، وفي نهاية بحثي هذا، يحدوني الأمل بأن تلقى الدراسات اللغوية في الجزائر حظّها من الاهتمام ما دامت مستندة على عضد أستاذنا الدكتور: المختار بوعناني الذي لا يدّخر جهدا، في البحث بين رفوف المكتبات وظلمات الخزائن على ثمرات جهود الأقدمين اللغوية والنحوية، بعثا لهذا النائم الذي طال رقاده، ويقينه الشديد باتّصال واقع العربية في هذا العصر بها اتّصالاً وثيقاً ، كي تشهد الساحة اللغوية بحوثاً جادّة تثري اللغة ، وتتناول قضاياها ومتطلباتها . أرجو من اللهِ العليِّ القدير أن يحوزَ هَذا البحثُ الرضا والقبول من قِبلِ الأساتذة الأجلاء، وأن يغفروا لي ما وقع فيه من هفوات ؛ فالكمال لله وَحْده، والعصمة للأنبياء .

وأسأل الله عزّ وجلّ أن ينفع بهذا الجهد القليل، وأن يكون إسهاماً يسيراً في حقّ العربية علينا ، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

و﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] .

رشيد حيدرة

(1) سورة يونس/10 .

الفهارسُ العامّة

فهرس الآيات القرآنية

السورة والآية	رقم الصفحة
• بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مذكورة في بداية كلّ سورة من سور القرآن.....	ص44
﴿سورة الفاتحة﴾	
• ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٤﴾ [سورة الفاتحة آية 4].....	ص49-323
﴿سورة البقرة﴾	
• ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ۝٣٠﴾ [سورة البقرة آية 30].....	ص45-54
• ﴿وَعَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ۝١٢٤﴾ [سورة البقرة آية 124].....	ص57
• ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ۝١٦٦﴾ [سورة البقرة آية 166].....	ص62
• مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ ۝٢٨١﴾ [سورة البقرة آية 281].....	ص62
• ﴿۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ ۝١٨٨﴾ [سورة البقرة آية 188].....	ص62
• وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ۝١١٩﴾ [سورة البقرة آية 119].....	ص 63
• ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٤١﴾ [سورة البقرة آية 41].....	ص84
• ﴿۞ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ ۝٢٣٣﴾ [سورة البقرة آية 231].....	ص94
• ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ۝١٠٤﴾ [سورة البقرة آية 104].....	ص98
• ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ ۝١٩٥﴾ [سورة البقرة آية 195].....	ص107
• ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ ۝٢٣٥﴾ [سورة البقرة آية 235].....	ص108

السورة والآية	رقم الصفحة
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴿٢١٥﴾﴾ [سورة البقرة آية 215]	ص313
﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴿٢١٧﴾﴾ [سورة البقرة آية 215]	ص117
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة البقرة آية 23]	ص119
﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴿١٤٨﴾﴾ [سورة البقرة آية 148]	ص152
﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ﴿٢١٤﴾﴾ [سورة البقرة آية 212]	ص155
﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴿٢٢٣﴾﴾ [سورة البقرة آية 221]	ص168
﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١٨٤﴾﴾ [سورة البقرة آية 183]	ص91
وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾﴾ [سورة البقرة آية 183]	ص201
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴿٢٧٤﴾﴾ [سورة البقرة آية 274]	ص245
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [سورة البقرة آية 20]	ص251
﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة البقرة آية 45]	ص254
﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴿١٠٨﴾﴾ [سورة البقرة آية 107]	ص289
﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴿٢٩﴾﴾ [سورة البقرة آية 28]	ص303
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ [سورة البقرة آية 136]	ص333
﴿۞ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ﴿٢٣٥﴾﴾ [سورة البقرة آية 233]	ص336
﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [سورة البقرة آية 39]	ص327
﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [سورة البقرة آية 40]	ص328
﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [سورة البقرة آية 202]	ص416

﴿سورة آل عمران﴾

- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [سورة آل عمران آية 142]..... ص 85
- ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة آل عمران آية 35]..... ص 72
- ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾ [سورة آل عمران آية 47]..... ص 72
- ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا ﴿١٣﴾﴾ [سورة آل عمران آية 13]..... ص 73
- ﴿۞ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ﴿١٨٦﴾﴾ [سورة آل عمران آية 186]..... ص 116
- ﴿۞ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ﴿١٥﴾﴾ [سورة آل عمران آية 15]..... ص 207
- ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [سورة آل عمران آية 36]..... ص 246
- ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴿٩٧﴾﴾ [سورة آل عمران آية 97]..... ص 281
- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [سورة آل عمران آية 18]..... ص 363
- ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴿١٩١﴾﴾ [سورة آل عمران آية 191]..... ص 342

﴿سورة النّساء﴾

- ﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٦﴾﴾ [سورة النساء آية 136]..... ص 159
- ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴿١٢٧﴾﴾ [سورة النساء آية 127]..... ص 182

السورة والآية | رقم الصفحة

- ﴿وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٤﴾﴾ [سورة النساء آية 124]..... ص 253
- ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴿١١١﴾﴾ [سورة النساء آية 111]..... ص286
- ﴿لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٨﴾﴾ [سورة النساء آية 78]..... ص374
- ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ﴿١٢٨﴾﴾ [سورة النساء آية 128]..... ص342
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴿٤٣﴾﴾ [سورة النساء آية 43]..... ص318
- ﴿إِنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴿١٧٠﴾﴾ [سورة النساء آية 170]..... ص327
- ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٦﴾﴾ [سورة النساء آية 156]..... ص385
- ﴿إِنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴿١٧٠﴾﴾ [سورة النساء آية 170]..... ص 327
- ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴿١٦٤﴾﴾ [سورة النساء آية 164]..... ص152

﴿سورة المائدة﴾

- ﴿۞ وَامْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴿٧﴾﴾ [سورة المائدة آية 7]..... ص 85
- ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة المائدة آية 29]..... ص122-127
- ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴿٢١﴾﴾ [سورة المائدة آية 21]..... ص187
- ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [سورة المائدة آية 97]..... ص 280
- ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴿٩٩﴾﴾ [سورة المائدة آية 99]..... ص281
- ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ﴿١١٦﴾﴾ [سورة المائدة آية 116]..... ص308
- ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴿٩١﴾﴾ [سورة المائدة آية 91]..... ص134
- ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴿١٠٩﴾﴾ [سورة المائدة آية 109].. ص264
- ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾﴾ [سورة المائدة آية 121]..... ص64
- ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا ﴿١١٧﴾﴾ [سورة المائدة آية 117]..... ص343
- ﴿۞ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴿٤﴾﴾ [سورة المائدة آية 4]. ص349

﴿سورة الأنعام﴾

- ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة الأنعام آية 46]..... ص 60
- ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [سورة الأنعام آية 57]..... ص 70
- ﴿۞ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ ﴿٨١﴾﴾ [سورة الأنعام آية 81]..... ص 103
- ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ ۙ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [سورة الأنعام آية 110]..... ص 116
- ﴿۞ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ [سورة الأنعام آية 152]..... ص 286
- ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [سورة الأنعام آية 155]..... ص 286
- ﴿۞ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥١﴾﴾ [سورة الأنعام آية 51]..... ص 289
- ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ۗ ﴿١٢٥﴾﴾ [سورة الأنعام آية 125]..... ص 353

﴿سورة الأعراف﴾

- ﴿۞ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنَ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الأعراف آية 18]..... ص 85
- ﴿۞ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [سورة الأعراف آية 131]..... ص 165
- ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ۙ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة الأعراف آية 25]..... ص 221
- ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴿٣﴾﴾ [سورة الأعراف آية 3]..... ص 285
- ﴿۞ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ۚ ﴿١٤٢﴾﴾ [سورة الأعراف آية 142]..... ص 366
- ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ﴿٧٣﴾﴾ [سورة الأعراف آية 73]..... ص 367
- ﴿۞ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الأعراف آية 28]..... ص 323

﴿سورة الأنفال﴾

- ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأنفال آية 33] ..... ص 154
- ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْۚ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٤﴾﴾ [سورة الأنفال آية 74] ..... ص 162
- ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٩﴾﴾ [سورة الأنفال آية 59] ..... ص 162
- ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ ﴿٦٢﴾ هُوَ﴾ [سورة الأنفال آية 63] ..... ص 203
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [سورة الأنفال آية 65] ..... ص 264

﴿سورة التوبة﴾

- ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [سورة التوبة آية 130] ..... ص 58
- ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴿٩٨﴾﴾ [سورة التوبة آية 98] ..... ص 76
- ﴿۞ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴿٤٠﴾﴾ [سورة التوبة آية 40] ..... ص 162
- ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْۚ ﴿١١٩﴾﴾ [سورة التوبة آية 119] ..... ص 254
- ﴿۞ وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة التوبة آية 46] ..... ص 342
- ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴿٣٦﴾﴾ [سورة التوبة آية 36] ..... ص 379
- ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة التوبة آية 32] ..... ص 388

﴿سورة يونس﴾

- ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [سورة يونس آية 89] ..... ص 95
- ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [سورة يونس آية 58] ..... ص 139

السورة والآية | رقم الصفحة

- ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة يونس آية 10]..... ص 243
- ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴿٩٩﴾﴾ [سورة يونس آية 99]..... ص 361

﴿ سورة هود ﴾

- ﴿۞ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾﴾ [سورة هود آية 41]..... ص 44
- ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴿٨﴾﴾ [سورة هود آية 8]..... ص 230
- ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿١١١﴾﴾ [سورة هود آية 111]..... ص 242
- ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ ﴿١٢﴾﴾ [سورة هود آية 12]..... ص 248
- ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة هود آية 28]..... ص 334

﴿ سورة يوسف ﴾

- ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة يوسف آية 32].... ص 58
- ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾﴾ [سورة يوسف آية 8]..... ص 106
- ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة يوسف آية 39]..... ص 107
- ﴿فَلَنَ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ﴿٨٠﴾﴾ [سورة يوسف آية 80]..... ص 147
- ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة يوسف آية 35]..... ص 180
- ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة يوسف آية 26]..... ص 225
- ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴿٨٥﴾﴾ [سورة يوسف آية 85]..... ص 233
- ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [سورة يوسف آية 31]..... ص 383

﴿ سورة الرعد ﴾

- ﴿۞ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴿١٧﴾﴾ [سورة الرعد آية 17]..... ص 289
- ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴿٢٥﴾﴾ [سورة الرعد آية 25]..... ص 311

السورة والآية | رقم الصفحة

- ﴿هُوَ ٱلذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً [سورة الرعد آية 13]..... ص 403

﴿سورة إبراهيم﴾

- ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدِينَا سُبُلَنَاۚ ﴿١٢﴾﴾ [سورة إبراهيم آية 15]..... ص 145
- ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلاَمْثَالَ ﴿٤٥﴾﴾ [سورة إبراهيم آية 47]..... ص 180
- ﴿۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴿١٠﴾﴾ [سورة إبراهيم آية 13]..... ص 174-218

﴿سورة الحجر﴾

- ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الحجر آية 23]..... ص 97

﴿سورة النحل﴾

- ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [سورة النحل آية 40]..... ص 135
- ﴿أَفَمَن يَّخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُۚ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [سورة النحل آية 17]..... ص 246
- ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراًۗ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة النحل آية 30]..... ص 323
- ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً ﴿١١٢﴾﴾ [سورة النحل آية 112]..... ص 73

﴿سورة الإسراء﴾

- ﴿۞ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلاً ﴿١﴾﴾ [سورة الإسراء آية 1]..... ص 61
- ﴿لاَّ تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهاً ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُولاً ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الإسراء آية 22]..... ص 229
- ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلاَءِ إِلاَّ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلاَرْضِ ﴿١٠٢﴾﴾ [سورة الإسراء آية 102].. ص 273
- ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلاَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً ﴿١١٠﴾﴾ [سورة الإسراء آية 109]..... ص 118

﴿سورة الكهف﴾

- ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلاَّ ٱلشَّيْطَٰنُ أَنَ اَذْكُرَهُۥۚ ﴿٦٣﴾﴾ [سورة الكهف آية 62]..... ص 331

السورة والآية	رقم الصفحة
﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴿٤٣﴾﴾ [سورة الكهف آية 43].....	ص 370
﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الكهف آية 33].....	ص 73
﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴿٢٩﴾﴾ [سورة الكهف آية 29]....	ص 161
﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ﴿٣٧﴾﴾ [سورة الكهف آية 37].....	ص 220
﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴿١٩﴾﴾ [سورة الكهف آية 19].....	ص 253

﴿سورة مريم﴾

﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٦﴾﴾ [سورة مريم آية 16].....	ص 365
﴿قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [سورة مريم آية 17].....	ص 73
﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [سورة مريم آية 25].....	ص73- 95- 120-147- 159-162- 190
﴿قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٨﴾﴾ [سورة مريم آية 8].....	ص 160
﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴿٧٥﴾﴾ [سورة مريم آية 75].....	ص 161
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة مريم آية 37].....	ص 174-178
﴿وَاذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾﴾ [سورة مريم آية 51].....	ص 234
﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٩﴾﴾ [سورة مريم آية 89].....	ص 293

﴿سورة طه﴾

﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٣﴾﴾ [سورة طه آية 43].....	ص 250
﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة طه آية 79].....	ص 297

السورة والآية — رقم الصفحة

- ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾﴾ [سورة طه آية 110]..... ص 365
- ﴿إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا ﴿٩﴾﴾ [سورة طه آية 9]. ص 331

﴿ سورة الأنبياء ﴾

- ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ ۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِى وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة الأنبياء آية 24]..... ص 354
- ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [سورة الأنبياء آية 57]..... ص 69
- ﴿وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [سورة الأنبياء آية 92]..... ص 89

﴿ سورة المؤمنون ﴾

- ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴿١٤﴾﴾ [سورة المؤمنون آية 14]..... ص 285

﴿ سورة النور ﴾

- ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا ﴿٦٢﴾﴾ [سورة النور آية 62]..... ص 70
- ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ ﴿٥٨﴾﴾ [سورة النور أية 56]..... ص 93
- ﴿۞ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴿٥٨﴾﴾ [سورة النور آية 58]..... ص 109
- ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة النور آية 35]..... ص 246
- ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٦﴾﴾ [سورة النور آية 36]..... ص 346

﴿ سورة الفرقان ﴾

- ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [سورة الفرقان آية 70]..... ص 135

﴿ سورة الشعراء ﴾

- ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [سورة الشعراء آية 129]..... ص 251

السورة والآية — رقم الصفحة

- ﴿وَاتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [سورة الشعراء آية 132-133-134]..... ص 314
- ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْۗ وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾ [سورة الشعراء آية 226]..... ص 344
- ﴿۞ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ﴿٧٨﴾﴾ [سورة الشعراء آية 78]..... ص 328
- ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ [سورة الشعراء آية 80]..... ص 328
- ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحۡيِينِ ﴿٨١﴾﴾ [سورة الشعراء آية 81]..... ص 328
- ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ ﴿٣﴾﴾ [سورة الشعراء آية 3]..... ص 117

﴿سورة النمل﴾

- ﴿فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ أَلَّا ﴿٢٤﴾ يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ﴿٢٥﴾﴾[سورة النمل آية 24-25]..... ص 145
- ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١١﴾﴾ [سورة النمل آية 11]..... ص 283
- ﴿وَأَلۡقِ عَصَاكَۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة النمل آية 10]..... ص 283-361
- ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة النمل آية 30]..... ص 44

﴿سورة القصص﴾

- ﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة القصص آية 88]..... ص 118
- ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ ﴿٧﴾﴾ [سورة القصص آية 7]..... ص 152
- ﴿وَقَالَتۡ لِأُخۡتِهِۦ قُصِّيهِ فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٖ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿١١﴾﴾ [سورة القصص آية 10].. ص 245
- ﴿۞ فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴿٣٨﴾﴾ [سورة القصص آية 38]..... ص 249

السورة والآية | رقم الصفحة

- ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة القصص آية 34]..... ص 282
- ﴿عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴿١٤﴾﴾ [سورة القصص آية 14]..... ص 285

﴿سورة العنكبوت﴾

- ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِي وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة العنكبوت آية 56]..... ص 328
- ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [سورة العنكبوت آية 51]..... ص 178
- ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ [سورة العنكبوت آية 29]..... ص 178
- ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴿٩﴾﴾ [سورة العنكبوت آية 9]..... ص 202
- ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [سورة العنكبوت آية 64]..... ص 212
- ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٤﴾﴾ [سورة العنكبوت آية 14]..... ص 284

﴿سورة الروم﴾

- ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ ﴿٣﴾﴾ [سورة الروم آية 1]. ..... ص 64
- ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة الروم آية 2]..... ص 64
- ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الروم آية 16]..... ص 228

﴿سورة السجدة﴾

- ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة السجدة آية 2]..... ص 289

﴿سورة الأحزاب﴾

- ﴿۞ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴿٥١﴾﴾ [سورة الأحزاب آية 51]..... ص 298
- ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿٢١﴾﴾ [سورة الأحزاب آية 21]..... ص 300

السورة والآية | رقم الصفحة

- ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الأحزاب آية 35]..... ص 106
- ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴿١٥﴾﴾ [سورة الأحزاب آية 15]..... ص 224
- ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة الأحزاب آية 32]..... ص 246

﴿سورة سبأ﴾

- ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة سبأ آية 24]..... 290
- ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ﴿٣٣﴾﴾ [سورة سبأ آية 33]..... ص 417

﴿سورة فاطر﴾

- ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة فاطر آية 37]... ص 160
- ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴿١٠﴾﴾ [سورة فاطر آية 10]..... ص 123
- ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾﴾ [سورة فاطر آية 13]..... ص 280

﴿سورة يس﴾

- ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣١﴾﴾ [سورة يس آية 31]..... ص 242

﴿سورة الصافات﴾

- ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾ [سورة الصافات آية 38]..... ص 95
- ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾ [سورة الصافات آية 172]..... ص 201

﴿سورة ص﴾

- ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة ص آية 27]..... ص 246
- ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة ص آية 46]..... ص 107–130
- ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة ص آية 86]..... ص 178

﴿سورة الزمر﴾

- ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ۝٧﴾ [سورة الزمر آية 7]..... ص 285
- ﴿خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ۝٧٣﴾ [سورة الزمر آية 70]..... ص 362

﴿سورة غافر﴾

- ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ۝٤٨﴾ [سورة غافر آية 48]..... ص 303

﴿سورة فصلت﴾

- ﴿فَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾ [سورة فصلت آية 10]..... ص 73
- ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ۝٢٨﴾ [سورة فصلت آية 28]..... ص 107

﴿سورة الشورى﴾

- ﴿۞ حمٓ عٓسٓقٓ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١﴾ [سورة الشورى آية 1]..... ص 254
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝٩﴾ [سورة الشورى آية 9]..... ص 148
- ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ۝١٧﴾ [سورة الشورى آية 15]..... ص 250
- ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۝٢٤﴾ [سورة الشورى آية 22]..... ص 117

﴿سورة الزخرف﴾

- ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝١٧﴾ [سورة الزخرف آية 16]..... ص 299

السورة والآية — رقم الصفحة

﴿سورة الجاثية﴾

- ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [سورة الجاثية آية 31]..... ص 388

﴿سورة الأحقاف﴾

- ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة الأحقاف آية 34]..... ص 388

﴿سورة محمد﴾

- ﴿فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴿٤﴾﴾ [سورة محمد آية 4]..... ص 344

﴿سورة الفتح﴾

- ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الفتح آية 28]..... ص 181- 375
- ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً ﴿١٠﴾﴾ [سورة الفتح آية 10]..... ص 332

﴿سورة الحجرات﴾

- ﴿۞ قَالَتِ ٱلأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا ﴿١٤﴾﴾ [سورة الحجرات آية 14]... ص 76

﴿سورة القمر﴾

- ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾﴾ [سورة القمر آية 12]..... ص 376
- ﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة القمر آية 20]..... ص 123

﴿سورة الواقعة﴾

- ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنْبَثّاً ﴿٦﴾﴾ [سورة الواقعة آية 6]..... ص 228

﴿ سورة الحديد ﴾

- ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴿١٦﴾ ﴾ [سورة الحديد آية 15] ..... ص 160
- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [سورة الحديد آية 25] ..... ص 283
- ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٨﴾ ﴾ [سورة الحديد آية 28] ..... ص 152

﴿ سورة المجادلة ﴾

- ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴿١﴾ ﴾ [سورة المجادلة آية 1] ..... ص 70- 250
- ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴿٢﴾ ﴾ [سورة المجادلة آية 2] ..... ص 334
- ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ [سورة المجادلة آية 4] ..... ص 67
- ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ ﴿١٣﴾ ﴾ [سورة المجادلة آية 13] ..... ص 85

﴿ سورة الممتحنة ﴾

- ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴿١﴾ ﴾ [سورة الممتحنة آية 1] ..... ص 333
- فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴿١٠﴾ ﴾ [سورة الممتحنة آية 10] ..... ص 257

﴿ سورة الصف ﴾

- ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴿٥﴾ ﴾ [سورة الصف آية 5] ..... ص 359
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّۦنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴿١٤﴾ ﴾ [سورة الصف آية 14] ..... ص 246

السورة والآية | رقم الصفحة

﴿سورة الجمعة﴾

- ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٦﴾ [سورة الجمعة آية 6]..... ص 248
- ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ۝٧﴾ [سورة الجمعة آية 7]..... ص 148

﴿سورة المنافقون﴾

- ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾ [سورة المنافقون آية 10].... ص 297

﴿سورة التغابن﴾

- ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۝٦﴾ [سورة التغابن آية 6]..... ص 182
- ﴿۞ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ۝٧﴾ [سورة التغابن آية 7]..... ص 256

﴿سورة الطلاق﴾

- ﴿نَفْسَهُۥ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١﴾ [سورة الطلاق آية 1]..... ص 251
- ﴿وَإِن ۞ كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ ۝٦﴾ [سورة الطلاق آية 6]..... ص 106

﴿سورة التحريم﴾

- ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۝٤﴾ [سورة التحريم آية 4]..... ص 302

﴿سورة الملك﴾

- ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا ۝٤﴾ [سورة الملك آية 4]..... ص 100

﴿سورة المعارج﴾

- ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [سورة المعارج آية 6-7]..... ص 255

﴿سورة الجن﴾

- ﴿وَإِنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ۝٩﴾ [سورة الجن آية 9]..... ص 357
- ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ۝٢٥﴾ [سورة الجن آية 25]..... ص 288

﴿سورة المزّمّل﴾

- ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ۝١٥﴾ [سورة المزمل آية 15]..... ص 60

﴿سورة القيامة﴾

- ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ۝٤٠﴾ [سورة القيامة آية 39]..... ص 280

﴿سورة الإنسان﴾

- ﴿۞ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ۝١﴾ [سورة الإنسان آية 1]..... ص 159
- ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢﴾ [سورة الإنسان آية 2]..... ص 266
- ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [سورة الإنسان آية 3]..... ص 290

﴿سورة المرسلات﴾

- ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ۝١١﴾ [سورة المرسلات آية 11]..... ص 207

﴿سورة النازعات﴾

- ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠﴾ [سورة النازعات آية 39]..... ص 221
- ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [سورة النازعات آية 40]..... ص 221

﴿سورة عبس﴾

- ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ [سورة عبس آية 3]..... ص 250

السورة والآية | رقم الصفحة

﴿سورة المطففين﴾

- ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة المطففين آية 16]..... ص 95
- ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾ [سورة المطففين آية 18]..... ص 104

﴿سورة الانشقاق﴾

- ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [سورة الانشقاق آية 19]..... ص 95-103

﴿سورة الطارق﴾

- ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴿١٧﴾﴾ [سورة الطارق آية 17]..... ص 299

﴿سورة الأعلى﴾

- ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [سورة الأعلى آية 5]..... ص 58-285
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الأعلى آية 14]..... ص 293

﴿سورة الليل﴾

- ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الليل آية 14]..... ص 153

﴿سورة الضحى﴾

- ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾ [سورة الضحى آية 3]..... ص 323

﴿سورة العلق﴾

- ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٦﴾﴾ [سورة العلق آية 16]..... ص 58-94
- ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴿١٩﴾﴾ [سورة العلق آية 19]..... ص 116

السورة والآية | رقم الصفحة

﴿سورة القدر﴾

- ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥﴾ [سورة القدر آية 5]..... ص 81

﴿سورة البينة﴾

- ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ۝١﴾ [سورة البينة آية 1]..... ص 85

﴿سورة الزلزلة﴾

- ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [سورة الزلزلة آية 8]..... ص 279

﴿سورة القارعة﴾

- ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝٩﴾ [سورة القارعة آية 9]..... ص 258

﴿سورة العصر﴾

- ﴿وَٱلۡعَصۡرِ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾ [سورة العصر آية 1]..... ص 80
- ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ [سورة العصر آية 3]..... ص 80

﴿سورة الإخلاص﴾

- ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣﴾ [سورة الإخلاص آية 3]..... ص 116
- ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾ [سورة الإخلاص آية 4]..... ص 159

فهرس الحديث الشريف

الحديث في لمخطوط	الصفحة
﴿ لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ ﴾	ص 139
﴿يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ ﴾	ص 266
قوله صلى الله عليه وسلّم في السعي: ﴿ نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ ﴾	ص 284
﴿ اللّهُمَّ أَيِّد الإِسْلَامَ بِأَحَدِ العُمَرَيْنِ ﴾	ص 101
﴿ إِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ ﴾	ص 286
﴿ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا . فَإِنَّهُ إِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا ﴾	ص 158
﴿ أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟ ﴾	ص 96
﴿كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَبِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ ﴾	ص 245
﴿ الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى ﴾	ص 354
﴿ صَلَّى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا ﴾	ص 369
﴿ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ﴾	ص 394
﴿ حُلِيُّ أَهْلِ النَّارِ ﴾	ص 418
﴿ لَيْسَ مِنْ امْبَرْ ﴾	ص 273

فهرس الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات

الأبيات			القائل	البحر	ص
(حرف الهمزة)					
لمّا رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتِلاً	*	أَدعَ القِتالَ وأَشْهَدَ الهَيْجاءَ .	-	الكامل	ص 147
مَتى يَأْتِ هَذَا المَوْتُ لَمْ يَلْقَ حَاجَةً	*	لِنَفْسِي إِلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا	قيس بن الخطيم	الطويل	ص 360
إِنَّ هِندُ المليحةُ الحسناءَ	*	.....	يوسف بن محمد الصقلي	الخفيف	ص 239
فَاخْتَفَى عِنْدَ كَشْفِهَا الرَّأْسَ جِبْرِي	*	لُ فَمَا عَادَ أَوْ أُعِيدَ الغِطَاءُ	البوصيري	الخفيف	ص 157
نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةُ هندُ لَوْ بَذَلَتْ	*	رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أو بإيماءِ	-	البسيط	ص 379
(حرف الباء)					
إِذَا بَلَيْتَ السَّيفَ مَحْمُودًا فَلاَ	*	تَذْمُمْهُ يَومًا أَنْ تَرَاهُ قَدْ نَبَا	ابن دريد	الرجز	ص 47
.....	*	يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ	عبد الله بن مسلم الهذلي	البسيط	ص 300
تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا	*	رِجَالٌ فَبَهَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ	علقمة الفحل	الطويل	ص 179
.....	*	وكانَ إذا ما يَسلُلِ السّيفَ يَضرِبِ	الفرزدق	الطويل	ص 171
.....	*	وَيَرْجِعْنَ مِن دارينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ	أعشى همذان[1]	الطويل	ص 190
.....	*	أَبَى اللّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ	عامر بن طفيل[2]	الطويل	ص 124
.....	*	..... وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ	سلامة بن جندل	البسيط	ص 393
يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ	*	.....	أبي غريب النصري	البسيط	ص 300
(حرف التاء)					
وَكَمْ غَمْرَةٍ هَاجَتْ بِأَمْوَاجِ غَمْرَةِ	*	تَلَقَّيْتُهَا بِالصَّبْرِ حَتَّى تَجَلَّتِ	عثمان بن عفّان[3]	الطويل	ص 72

(1) كثرت نسبة هذا البيت فقيل لجرير أو الأحوص وغيرهم وهو بلا نسبة عند الجمهور.

(2) بلا نسبة في الأشباه والنظائر.

(3) لم أعثر على ما يثبت نسبته لعثمان بن عفّان (رضي الله عنه) فيما توفّر لديّ من المصادر.

لَيتَ وهَلْ يَنفعُ شَيْئًا لَيتُ	*	رؤبة بن العجاج	الرجز	ص 241
حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ	*	شبيب بن جعيل[1]	الكامل	ص 356

(حرف الجيم)

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا	* تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا	عبد اله بن الحر[2]	الطويل	ص 314

(حرف الحاء)

إذا سَايَرَتْ أَسْماءُ يَوْمًا ظَعِينَةً	*	جرير	الطويل	ص 336

(حرف الدال)

تزَوّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا	* فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا	جرير	الوافر	ص 379
إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ	* خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسنا أُسْدَا	عمر بن ربيعة	الطويل	ص 236
فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بينَنَا	* سَواءَينَ فاجْعَلْنِي على حبِّها جَلْدا	قيس بن معاذ	الطويل	ص 101
.....	* ....حَنَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ	-	الوافر	ص 295
تَرفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللهُ يَرفَعُ لِي	* نَارًا إذَا خَمَدَت نِيرَانُهُمْ تَقِدِ	الفرزدق	البسيط	ص 169
وَشَقَّ لَهُ مِنَ اسْمِهِ.....	*	حسان بن ثابت	الطويل	ص 61
أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا	*	الأعشى الكبير	الطويل	ص 343

(حرف الراء)

نِعْمَ امرأٌ هَرِمٌ، لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ	* إلاَّ وَكَانَ لِمُرتَاعٍ بِهَا وَزَرَا	زهير بن أبي سلمى	البسيط	359
أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا	* لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا	-	البسيط	ص 167
لَقَدْ فَتَحَتْ بَابَ الرّضَى عِنْدَ هَجْرِهَا	* شَقِيقَةُ بَدْرِ التَّمِّ فَانْجَبَرَ الكَسْرُ	-	الطويل	ص 83
فَأَسْكَنْتُ بَعْدَ الضَّمِّ مَا قَدْ نَصَبْتُهُ	* قُلْتُ ارْفَعِي جَزْماً فَقَدْ طَابَ لِي الجَرُّ	-		
.....	* وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ	-	الطويل	ص 227
.....	* صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو	رشيد بن شهاب الدين[3]	الطويل	ص 60-374

(1) وقيل هو لحجل بن نضلة، وقيل بلا نسبة

(2) وقيل بلا نسبة.

(3) وقيل بلا نسبة.

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُمْ	* يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ	–	البسيط	ص 158– 166.
.....	* إِيْمَا إِلى جنّة إِيْمَا إِلى نَارِ	الأحوص	البسيط	ص 291
مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ	* أَيَوْمٍ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمٍ قُدِّرْ	الإمام علي بن أبي طالب	الرجز	ص 158
سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً	*	–	الطويل	ص 288
يَا جَارَتَا مَا أَنتِ جَارَهْ	*	الأعشى	الكامل	ص 369
حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي	*	الشماخ[1]	الطويل	ص 302
.....	* ...أَشْبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالقَمَرِ	كثير عزّة[2]	البسيط	ص 304
نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ	*	المسيب بن علس	الكامل	ص 359

(حرف السين)

أَتَانَا طَالِبٌ مِنْ آلِ فَاسِ	* يُجَادِلُ فِي الكِتَابِ وَفِي القِيَاسِ	الراعي الأندلسي	الوافر	ص 340
وَمَا فَاسٌ بِبَلْدَتِهِ وَلَكِنْ	* فَسَا يَفْسُو فَسَاءً فَهْوَ فَاسِ			

(حرف الطاء)

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ	* جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ	العجاج[3]	الرجز	ص 262

(حرف الضاد)

مَضَى اللَّيلُ وَالفَضْلُ الذِي لَكَ لاَ يَمْضِي	* وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى فِي العُيونِ مِنَ الغُمْضِ	المتنبي	الطويل	ص 256

(حرف العين)

.....	* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا	–	الرجز	ص 301
.....	* ..... أَنْ تُغَرَّ وَتُخْدَعَا	جميل بن معمر[4]	الطويل	ص 149
وإِنَّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ	* وفَرْجَكَ، نِلْتَ مُنتَهَى الذمِّ أجمعَا	حاتم الطائي	الطويل	ص 165
أَلَا أَنَّـهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً	* إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ	حسان بن ثابت	الطويل	ص 386

(1) ونسب لقيس بن الملوح، ولتوبة بن الحمير أيضا .

(2) ونسب لعمرو بن أبي ربيعة أيضا .

(3) وقيل بلا نسبة في أكثر المصادر .

(4) وفي نسبته خلاف .

.....	*	..... فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ	النابغة الذبياني	الطويل ص 265
إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ	*	وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذِي كُنْتُ أَصْنَعُ	العجير السلولي[1]	الطويل ص 223
قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا	*	.....	-	الرجز ص 301
أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البِكْرِيِّ بِشْرٍ	*	.....	آكل المرار الأسدي	الوافر ص 266

(حرف الفاء)

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا	*	قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا	محمد بن ذؤيب[2]	الرجز ص 238
يَاصَاحِ زِنْ وَصْفَ عَدْلَ الجَمْعِ إِنْ وُصِفَا	*	وَزِدْ وَأَنِّثْ وَرَكِّبْ عُجْمَةً وَكَفَى	-	البسيط ص 127

(حرف القاف)

.....	*	يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي	المهلهل بن ربيعة[3]	الخفيف ص 399

(حرف اللام)

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَظِّهِمُ	*	تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا	-	البسيط ص 156
فِي أَيِّ لَفْظٍ يَا نُحَاةَ المِلَّهْ	*	حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الجُمْلَهْ	أبو عبد الله الراعي	الرجز ص 263
جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمَدْ فَوَرَبِّنَا	*	لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاغَيْرُ تُسْأَلُ	-	الطويل ص 389
خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتَيَا	*	أَخَاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ	-	الطويل ص 168
لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لازِلْ	*	تْ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ	الأعشى	الخفيف ص 233
كَأَنِّي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا	*	لَدَى سَمُرَاتِ الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ	امرؤ القيس	الطويل ص 311
فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ	*	وَلاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكِ ذَا فَضْلِ	قيس بن عمرو الحارثي	الطويل ص 241
مَا تَحْيَ لَا أَرْهَبْ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا	*	.....	الفرزدق	الطويل ص 165
اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى	*	وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ	عبد قيس بن خفاف	الكامل ص 169
لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ	*	لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ	علقمة الفحل[4]	الرمل ص 170

(1) وقيل بلا نسبة عند بعض.

(2) وقيل بلا نسبة.

(3) وقيل هو لأخيه عدّي بن ربيعة، وقيل بلا نسبة في بعض كتب النحو.

(4) وقيل هو لامرأة من بني الحارث.

غَدَتْ مِنْ عَلَيْه، بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا	*	مُزاحِم العُقَيْلي	الطويل	ص 412
وَلَمّا أَبَى إلاّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ	*	دعبل الخزاعي	الطويل	ص 325
وَانْقُلْ لِفَاءِ الثُّلاثِيْ شَكْلَ عَيْنٍ..	*	ابن مالك	البسيط	ص 231
وإذا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ	*	–	الخفيف	ص 414
مَا أَقْدَرَ اللّهَ أَنْ يُدْنِي على شَحَطٍ	*	حندج بن حندج المري	الطويل	ص 124
مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ	*	–	البسيط	ص 325
وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ.....	*	لبيد بن ربيعة	الوافر	ص 367

(حرف الميم)

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَــةً مُضَرِيَّةً	* هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ أَمْطَرَتْ دَمَا	طفيل الغنوي[1]	الطويل	ص 157
إِنَّمَا كَانَ ضَرْبُ زَيْــدٍ لِعَمْرٍ	* فِي اصْطِلاحِ النُّحَاةِ قَوْلًا وَرَسْمَا	–	الخفيف	ص 196
أَنَّ دَاوُدَ قَــالَ: يَازَيْدُ، عَمْرٌ	* أَخَذَ الوَاوَ مِنْ حُــرُوفِي ظُلْمَا			
فَاجْتَهِدْ فِي خَلَاصِ حَقِّي مِنْهُ	* وَاضْرِبَنْــه عَلَى التَّلَازُمِ حَتْمَــا			
كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلمٍ وَمَا ثُئِرَتْ	* قَتْلَاكُمُ وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَظْطَرِمُ	–	البسيط	ص 149
.....	* فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا	قيس بن الملوح	الطويل	ص 325
سَلِّمْ على شَيْخِ النُّحَاةِ وَقُلْ لَه	* عِنْدِي سؤالٌ من يُجِبْهُ يُعَظَّم	عليّ بن محمد الحصكفي الشافعي	الكامل	ص 163
أنا إنْ شَكَكْتُ وجدتموني جازما	* وإذا جزمت فإنني لا أجزم			
هَذَا سُؤَالٌ غَامِضٌ فِي كِلْمَتِي	* شَرْطٌ إِذَا وَإِنْ مِنَ المُتَكَلِّمِ			
إِنْ إِنْ نَطَقْتَ بِهَا فَإِنَّكَ جَازِمٌ	* وَإِذَا إِذَا تَنْطِقْ بِهَا لَا تَجزِمِ			
.....	* كَأَنَّ ضَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِفِ السَّلْمِ	علباء بن أرقم[2]	الطويل	ص 243
.....	* لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ	زهير بن أبي سلمى		ص 81
.....	* تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ	–	الطويل	ص 124

(1) وقيل: هو للقحيف بن عمير العقيلي.

(2) وقيل: لباغث بن صريم.

فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا	*	ذي الرّمة	الطويل	ص 325
وَنَارُنَا لَمْ تُرَ نَارًا مِثْلُهَا	*	ـ	الرجز	ص 377

(حرف النون)

.....	* إِذا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا	المرار بن سلامة العجلي	الطويل	ص 390
.....	* مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا	للإمام علي بن أبي طالب	الكامل	ص 379
تامَتْ فؤادَكَ لو يَحْزُنْك ما صَنَعَتْ	* إِحْدَى نِساء بني ذُهْلِ بنِ شَيْبانا	لقيط بن زرارة	البسيط	ص 170
وَإِنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايَا	* مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدِّرِيْنَا	عمرو بن كلثوم	الخفيف	ص 363
فمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي تَمِيم	* حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِيـنَ	الأعور بن عياش الكلبي[1]	الوافر	ص 98- 113 -306
.....	* أَلَمَّا تَعْلَمُوا مِنَّا اليَقِيْنَا	عمرو بن كلثوم	الوافر	ص 160
وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ صَادِقٌ	* وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا	أبو طالب	الكامل	ص 255
لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ	* فَلْتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا	ـ	الخفيف	ص 139
.....	* فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهَونُ كَائِنُ	ـ	الطويل	ص 219
.....	* ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرَسَيْنِ	-	الرجز	ص 302
.....	* فَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ	الطرماح بن حكيم	الطويل	ص 243
وَالمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ	* مَدْلُولَيْ الفِعْلِ.....	ابن مالك	الرجز	ص 227
غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ	*	أبو نواس	المديد	ص 208

(حرف الهاء)

لْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ	* وَالزَّادَ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا	المتلمس	الكامل	ص 295

(حرف الياء)

وإِنَّك إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ	* بِهِ تُلْفِ مَن إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا	ـ	الطويل	ص 166
وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ	* وَدَارِي بِأَدْنَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا	قيس بن الملوح	الطويل	ص 133
حَاجَتُكُمْ نُحَاتَنَا المِصْرِيَّهْ	* أُولِي الذَّكَا وَالعِلْمِ وَالعَقْلِيَّهْ	أبو عبد الله الراعي	الرجز	ص 263
مَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ نَحْـــوِيَّهْ	* جَمْعُهُنَّ فِي حَرْفَيْنِ لِلأُحْجِيَّهْ			

(1) وينسب للكميت بن زيد مع تغيير في بعض ألفاظه.

فهرس شواهد الأمثال

المثـــــــــــــــــــل: الصفحة

1. تَسْمَعَ بِالْمُعِيدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ..... ص 201

2. الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ؟ ..... ص 327

3. إِنْ يَزِينكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينكَ لَهِيهْ..... ص 185

4. لاَ أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ..... ص 348

5. جَاؤُوا الجَمَاءَ الغَفِيرَ..... ص 368

6. لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ..... ص 225

فهرس القراءات واللغات

القراءة أو اللغة	الصفحة
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ بإسكان الراء في قراءة	ص 116
قراءة جعفر الصادق: ﴿مَا تُطْعِمُونَ أَهْالِيْكُمْ﴾ بإسكان الياء	ص 134
نطق باللام والتاء في قراءة جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾	ص 139
﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، في قراءة رفع لباس	ص 221
﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ في قراءة تنوين كفارةٌ	ص 281
قراءة أُبَيٍّ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإمّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾،	ص 290
﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾، في قراءة نصب كُلاًّ.	ص 303
﴿هَذَا ذِكْرٌ مَن مَّعِيَ﴾ في قراءة تنوين ذكرٌ	ص 355
قرأ أهل نجد: ﴿مِنِ اللهِ﴾ بكسر النون	ص 63
في لغة قوم من العرب: إتباع المعتل العين النّصب نحو: عَوَارت	ص 93
قراءة الكشكشة: ﴿وَقَدْ جَعَلَ رَبِّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا﴾	ص 329
لغة الحجازيين ضم هاء الضمير، قرأ حفص ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ﴾ و﴿عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾	ص 332
وحمزة: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهُ امْكُثُوا﴾	ص 332
قراءة ابن مسعود ﴿حاش اللهِ﴾	ص 383
قراءة أبي السّمال: ﴿حاشًا لله﴾	ص 383
لغة بربر	ص 42
لغة قيس وأسد في تسكين واو وياء "هو" و"هي"	ص 212

لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ص96- 266
لغة أكلوني البراغيث ..... ص 208
لغة تميم ..... ص 165
لغة سليم ..... ص 161
لغة ربيعة وغنم ..... ص 355
لغة عقيل ..... ص 415
لغة أهل اليمن: أمبر وأمصيام ..... ص 273
لغة الكسكسة وهي لغة بعض بني بكر (ضربس أبوس) ..... ص 329
عجعجة قضاعة نحو: ضربنج ..... ص 329
الفَحفَحة في لغة هُذَيل يجعلون الحاء عَيْناً ..... ص 154
لغة قيس وتميم: أعجبني عن تقوم- أصله أن تقوم ..... ص 412
"مُنْ" التي هي لغة في "أيمن" ..... ص 414
و"لعلِّ" بفتح اللام الأخيرة وكسرها تجر عقيل بهذه اللغات الأربع ..... ص 415
و"متى" في لغة هذيل : خرجت متى الدار ..... ص 415
مذ يومُ الجمعةُ بالضمّ، وهو لغة ..... ص 416
وأَيَّانَ بفتح الهمزة وكسرها لغة هُذيلٍ، وقيل سُلَيْم ..... ص 167
لغة هم ان تشديي الواو والياء في " هوّ – هيّ " ..... ص 212
قراءة: ﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ بإسكان الهاء ..... ص 212

فهرس الكتب الواردة في المخطوط

الكتاب:	الصفحة:
الآجرّومية لابن آجروم.....	ص 41-42-341.
التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.....	ص 335-382.
شرح حرز الأماني في القراءات للشاطبي.....	ص 44.
شرح شرح عصام الدين في الاستعارات للأسفراييني.....	ص 56.
غنية الطالب ومنية الراغب للشدياق.....	ص 61.
النكتة : نكتة الإعراب لابن هشام.....	ص 87.

فهرس الأعلام [1]

1. ابن آجروم (محمد بن محمد بن داود الصنهاجي) (ت723 هـ) ..... ص 41-42.
2. ابن الأنباري (محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر) (ت 328هـ)..... ص 326.
3. ابن الباذش (أحمد بن علي بن احمد بن خلف الأنصاري الغرناطي) (ت540 هـ) . ... ص 129-389.
4. ابن الحاج (محمد بن عبد الله بن محمد التجيبي) (1232 هـ) ..... ص 324.
5. ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني الأسنائي) (646 هـ) ..... ص 79-138-198-383-384-374
6. ابن الخباز (شمس الدِّين أحمد بن الحسين أبو عبدالله الإِرْبِلي) (ت 639 هـ) ..... ص 303.
7. ابن السرّاج (أبو بكر محمد بن بن السري بن سهل) (ت 316 هـ)..... ص 418.
8. ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي) (528 هـ) ... ص 223-265-335.
9. ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله) (ت 686 هـ)..... ص 360.
10. ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد بن باب شاذ) (ت 469 هـ) ..... ص 226.
11. ابن برهان (عبد الواحد بن علي الاسدي العكبري) (ت 456 هـ) ..... ص 305-371.
12. ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) (ت 392 هـ) ..... ص 296.
13. ابن حيان (حيان بن خلف بن حسين) (469 هـ) ..... ص 42.
14. ابن دَرَسْتَوَيْه (عبد الله بن جعفر بن محمد) (347 هـ) ..... ص 140.
15. ابن طلحة (أبو خالد يزيد بن طلحة العبسي) (ت نحو 320 هـ) ..... ص 140.
16. ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الأشبيلي)(ت669 هـ) . ص 247-344-364
17. ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي) (ت 769 هـ) ... ص 50
18. ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم) (ت 299 هـ) ص112-395-417

(1) تمت الفهرسة بالترتيب الألفبائي مع إغفال الألف واللام.

19. ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله)(ت 672 هـ) ..... ص 43-57-92-137-165-170-203-227-228-231-275-302-310-312-335-347-360-417

20. ابن مسعود (عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي) (ت 32 هـ) ..... ص 383.

21. ابن ملكون (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر) (ت581 هـ) ..... ص 416.

22. ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف)(ت 761 هـ) ..... ص 113-179-289-295-340-371.

23. ابن يعلى الحسيني (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني النحوي) (ت 760هـ) ص 206.

24. أبو الحسن علي بن سمعة (ابن سمعان بن الحسن بن خالد بن عمر الغرناطي) (ت 623هـ) . . ص 263-341.

25. أبو الطيب المتنبي (أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي) (ت354 هـ) ..... ص 256.

26. أبو حيان (محمد بن يوسف بن على بن يوسف)(ت745 هـ) ..... ص 147-201-233-350-384.

27. أبو طالب (عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم)(ت 3 ق هـ) ..... ص 255.

28. أبو عبد الله الراعي (محمد بن إسماعيل الأندلسي الغرناطي) (ت853 هـ) ..... ص 262-341.

29. إسماعيل بن حماد الجوهري (الإمام أبو نصر الفارابي)(ت400هـ) ..... ص 259-290.

30. أبي السمال (قَعْنَب بن هلال بن أبي مغيث بن هلال بن أبي قَعْنَب العدوي البصري) (ت حوالي 160هـ) ..... ص 383.

31. أُبيّ بن كعب (أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد) (ت 21 هـ) ..... ص 290.

32. الأخفش (سعيد بن مسعدة البلخي) (ت 215 هـ) ..... ص 127-141-146-148-190-224-264-288-298-301-349-359-371-378-414-416.

33. الأشموني (نور الدين علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن) (ت نحو 900 هـ) ..... ص 347.

34. أطفيش إبراهيم الحاج (آل يوسف) (ت 1348هـ) ..... ص 69.

35. أطفيّش (الحاج أمحمد بن الحاج يوسف) (ت 1914م) ..... ص 42.
36. الاعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى)(ت476 هـ) ..... ص 298.
37. البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود) (ت 510 هـ) ..... ص 251.
38. البوصيري (محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي المصري)(ت 696 هـ) . ص 157.
39. ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني) (ت 291 هـ) ..... ص 151.
40. الجاربردي (فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف) (ت 746هـ) ..... ص 63.
41. الجرجاني السيّد (علي بن محمد بن علي) (ت 816 هـ) ..... ص 220-272.
42. الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد) (ت471 هـ) ..... ص 217-407.
43. الجرمي (صالح بن إسحاق) (ت 225 هـ) ..... ص 394-405.
44. الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي البربري المراكشي) (ت607 هـ) ..... ص 326.
45. جعفر الصادق (أبو عبد الله جعفر بن محمد الباقر بن علي الهاشمي القرشي) (ت148 هـ) ص 134.
46. حسان (أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الانصاري) (ت 54 هـ) ..... ص 61
47. الحضرمي (أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن) (ت 749 هـ) ..... ص 43.
48. حفص (أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الاسدي)(ت180 هـ) ..... ص 326.
49. حمزة القارئ (حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي الزيات) (ت156 هـ) ... ص 332.
50. الخضري (محمد بن مصطفى بن حسن)(ت 1287 هـ) ..... ص 269.
51. خلف الأحمر (أبو محرز خلف بن حيان) (ت نحو 180 هـ) ..... ص 322.
52. الدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد) (ت827 هـ) ..... ص 136-161-357-363-376-381.
53. الرّضي الأستراباذي (محمد بن الحسن نجم الدين) (ت نحو 686 هـ) ..... ص 86-257-384-413
54. الرّماني (أبو الحسن على بن عيسى بن علي بن عبد الله) (ت 384 هـ) ..... ص 335-394-414.
55. الرّياشي (أبو الفضل العباس بن الفرج ن علي بن عبد الله) (ت257 هـ) ..... ص 405.
56. الزجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل)(ت311 هـ) ..... ص 394-403-411.
57. الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي) (ت337 هـ) ..... ص228- 414.

58. زكريا الأنصاري (زين الدين القاضي زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي الشافعي) (ت926 هـ) ..... ص 216.

59. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي) (ت538 هـ) ... ص 47-217-230-303-360.

60. السّعد (مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، سعد الدين) (ت 793 هـ) ..... ص 83-87-202-272-366.

61. السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد)(ت 581 هـ) ..... ص 140-294-296-315.

62. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء) (ت 180 هـ) ..... ص 87-110-111-112-113-125-126-131-166-174-204-269-273-274-279-290-298-304-343-349-390-404-415.

63. السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان) (ت368 هـ) ..... ص 417.

64. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري) (ت911 هـ) ..... ص 225-363.

65. الشاطبي (أبو محمد القاسم بن فيرة بن أحمد بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد)(ت 590 هـ) ص 44.

66. الشدياق (أحمد فارس بن يوسف بن منصور)(ت 1304 هـ) ..... ص 61.

67. الشلوبين الإمام (عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الازدي، أبو علي)(ت 645 هـ) ... ص 150-326-390.

68. الشنواني (أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي)(ت1019 هـ) ..... ص 144-172-180-222.

69. الصبّان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان) (ت 1206 هـ) ..... ص 269-376-400.

70. صدر الافاضل (القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي)(ت617 هـ) ..... ص 127.

71. الصّيمري (عبدالله بن علي بن إسحاق) (ت 386هـ) ..... ص 171-406.

72. العبادي (شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي) (ت 992 هـ) ..... ص 229.

73. عثمان بن عفان (عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية) (ت35 هـ) ..... ص 72-188- 270.

74. عصام الدين (إبراهيم بن محمد بن عرب شاه) (ت945 هـ) ..... ص 56.

75. العضد (عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار أبو الفضل عضد الدين الايجي) (ت 756 هـ) ... ص 287.

76. عمر بن بن أبي ربيعة (عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي)(ت 93 هـ) ..... ص 238.

77. الغساني (محمد بن علي بن عمر بن يحيى)(ت 93 هـ) ..... ص 43.

78. الغنوي (طفيل بن عوف بن كعب) (ت نحو 13 ق هـ) ..... ص 157.

79. الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار)(ت 377 هـ) ..... ص 207-364-369-389-404-406-418.

80. الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي)(ت 207 هـ) ..... ص 92-111-112-168-220-222-240-291-293-303-322-326- 346-360-371-378-392-415.

81. الفراهيدي (الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم)(ت 170 هـ) ..... ص 111-112-125-173-274-279-335-402.

82. الفرزدق (أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي) (ت 110 هـ) ص 165.

83. القزويني الخطيب (محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني) (ت739 هـ) ..... ص 363.

84. الكسائي (علي بن حمزة بن عبد الله الاسدي) (ت 189 هـ) ..... ص 126-191-223-280-325-346.

85. المازني (أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية) (ت 249 هـ) ..... ص 190.

86. المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الازدي) (ت286 هـ) ..... ص 292-298-304-349-365-379-395-405.

87. المدابغي (حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهري) (ت 1170 هـ) ..... ص 269.

88. المرادي (بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي) (ت 749 هـ) ..... ص 86-130-303.

89. النحوي (يونس بن حبيب الضبي) (ت 182 هـ) ..... ص 244-368.

90. هشام بن معاوية (أبو عبد الله الكوفي) (ت 209 هـ) ..... ص 322.

91. الواقدي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد السهمي الاسلمي) (ت 207 هـ) ..... ص 251.

92. ورش (عثمان بن سعيد بن عدي المصري) (ت197 هـ) ..... ص 143.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

المطبوعات:

1. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر/ الدكتور: أبو القاسم سعد الله/ دار النشر: دار الغرب الإسلامي/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1996م.
2. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر/ لاحمد بن محمد البنّا(ت 1117هـ)/ حقّقه وقدّم له د/محمد شعبان إسماعيل/ دار النشر: دار الكتب –بيروت لبنان/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1987م.
3. الإتقان في علوم القرآن /جلال الدين عبد الرحمن السيوطي/ تحقيق : سعيد المندوب/ دار النشر : دار الفكر – لبنان / الطبعة : الأولى / سنة الطبع :1416هـ- 1996م.
4. أخبار أبي القاسم الزجّاجي/ تحقيق: عبد الحسين المبارك/ الناشر: دار الحرية للطباعة ولنشر- العراق/ رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1980 .
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ./ تحقيق: رجب عثمان محمد- مراجعة: رمضان عبد التواب / دار النشر: مكتبة الخانجي- القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1998م.
6. أسرار العربية / أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ)/ تحقيق: محمد بهجة البيطار/ دار النشر : المجمع العلمي العربي – دمشق/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.
7. الأشباه والنظائر في الفقه /عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت 911)/ دار الكتب العلمية- بيروت / رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1403هـ.
8. الأشباه والنظائر في النحو/ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت 911)/ دار الكتب العلمية- بيروت /سنة الطبع: 1403هـ.

9. إعراب القرآن / أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ)/ تحقيق: محمد علي الصابوني/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- السعودية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1988م.

10. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل/ بهجت عبد الواحد صالح/ دار الفكر للنشر والتوزيع/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1993م.

11. اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/أبو عبد الله بن أحمد - ابن خالويه (ت 370)/دار مكتبة الهلال-لبنان/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1985م.

12. الأعلام /خير الدين الزركلي/دار النشر: دار العلم للملايين/ بيروت/ الطبعة: الخامسة عشر/ ماي 2002م.

13. الاقتراح في علم أصول النحو/ جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)/ تعليق: محمد سليمان ياقوت/ دار المعرفة الجامعية/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 2006م.

14. أمثال العرب/ المفضّل بن محمد الضبّي/ تعليق: إحسان عبّاس / دار الرائد العربي / لبنان/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1983م.

15. الإنصاف في مسائل الخلاف/ أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ) / تحقيق: جودت مبروك محمد مبروك/ الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2002م.

16. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/منشورات المكتبة العصرية/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط.

17. أيسر الشروح على متن الاجرومية /للدكتور: عبد العزيز بن علي الحربي (أستاذ بجامعة أم القرى بمكّة المكرّمة)/ دار بن حزم للنشر والتوزيع- الرّياض/ الطبعة الأولى/سنة الطّبع: 2005م.

18. إيضاح المبهم من معاني السلّم/ شهاب الدّين أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري الأزهري (ت 1198 هـ)/ مطبعة مصطفى بابي الحلبي – مصر/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1342هـ.

19. إيضاح شواهد الإيضاح/ أبو علي القيسي (ت ق 6 هجري)/ تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني/ دار النشر: دار الغرب الإسلامي/ رقم الطبعة: الطبعة الأولى / سنة الطبع: 1987م.

20. الإيضاح في علوم البلاغة/ جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعدالدين بن عمر القزويني / الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

21. البحر المحيط في أصول الفقه محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين / المحقق: عبد القادر عبد الله العاني راجعه: عمر سليمان الأشقر/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت/ الطبعة الثانية / 1992م.

22. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع/علاء الدين الكاساني/(ت 587) / تحقيق: علي معوض و عادل عبد الموجود/ الناشر: دار الكتاب العربي-بيروت/ سنة النشر 1982م.

23. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير /عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملقن سراج الدين أبو حفص /تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي – محمد عبد الله بن سليمان – ياسر بن كمال / دار الهجرة للنشر والتوزيع /الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2006م.

24. 23. البرهان في علوم القرآن / بدر الدين الزركشي (ت 794هـ)/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاءه/ الطبعة: الأولى/ سنة الطبع: 1957م.

25. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز/مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت 817هـ)/ تحقيق: محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي/ المكتبة العلمية / الطبعة الأولى/ د.ت.ط.

26. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /للحافظ جلال الدين السيوطي/تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر/الطبعة الثانية/ سنة الطبع:1979م.

27. تاريخ الجزائر الثقافي (من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري) /د.أبو القاسم سعد الله/المؤسسة الوطنية للكتاب/ الجزائر/ الطبعة الثانية/1985م.

28. تاريخ الجزائر القديم والحديث/ مبارك بن محمد الهلالي الميلي/دار النشر: مكتبة النهضة الجزائرية / دون رقم ط/ د.ت.ط.

29. تاريخ بني ميزاب (دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية)/ يوسف بن بكير الحاج سعيد / المطبعة العربية- غرداية / الطبعة الثانية/ سنة الطبع:1427هـ/ 2006م.

30. التبصرة والتذكرة / أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت ق 4 هـ)/ تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- السعودية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1982م.

31. التحرير والتنوير/محمد الطاهر ابن عاشور/ دار سحنون- تونس/ رقم الطبعة: بلا /سنة النشر: 1997م

32. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ أبو حيان الأندلسي/ تحقيق: حسن هنداوي/ دار القلم- دمشق/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2002م.

33. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ) / المطبعة الميرية بمكة المكرمة/ الطبعة الأولى / 1319هـ

34. التسهيل لعلوم التنزيل / أبو عبد الله محمد المدعو بالقاسم ابن أحمد بن محمد بن جزى الكلبي (ت 741) / تحقيق: محمد سالم هاشم / الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع:1415هـ- 1995م.

35. تعريف الخلف برجال السلف/ أبو القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي بن سيدي إبراهيم الغول/ دار الطبع: مطبعة بيير فونتانة الشرقية – الجزائر/ سنة الطبع: 1906م.

36. التعريفات / الشريف الجرجاني/مكتبة لبنان/طبعة جديدة / 1985م.

37. التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ) / تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي/ دار الكتب/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م.

38. تفسير البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي/تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض مع جماعة من الدكاترة/دار الكتب العلمية–بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1993م.

39. تهذيب سير أعلام النبلاء/الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي/تحقيق: شعيب الأرنؤوط/دار النشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعةالأولى/ سنة الطبع: 1991م.

40. التوطئة/ أبو علي الشلوبيني (ت645 هـ) / تحقيق يوسف أحمد المطوّع / مؤسسة الصباح – الكويت/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع:1401هـ/ 1981م

41. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)/ شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان/ الناشر : دار الفكر العربي الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1428هـ – 2008م.

42. التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل / محمد عبد العزيز النجار / دار النشر: مكتبة ابن تيمية / القاهرة / رقم الطبعة: الأولى /سنة الطبع: 2003 م.

43. تيسير التفسير/ محمد بن يوسف أطفيّش/ تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي ولجنة من الأساتذة/ دار النشر: المطبعة العربية– غرداية/ رقم الطبعة: بلا/ تاريخ الطبع: 2002م.

44. جامع البيان في تأويل القرآن/ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، (ت 310 هـ)/ تحقيق: أحمد محمد شاكر/ دار النشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة : الأولى/ سنة الطبع: 1420 هـ – 2000 م.

45. جامع الدروس العربية / مصطفى الغلاييني/ مراجعة وتنقيح: عبد المنعم خفاجة / منشورات المكتبة العصرية – بيروت/ الطبعة الثامنة عشرة/ سنة الطبع: 1986م.

46. الجامع الصحيح / الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت 279 هـ)/ بيت الأفكار الدولية– الرياض/د.ت.ط.

47. الجامع لأحكام القرآن/ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ)/ تحقيق: هشام سمير البخاري/ دار عالم الكتب ، الرياض – المملكة العربية السعودية/ الطبعة الأولى/ تاريخ الطبع: 2003 م.

48. الجمل / عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي (ت حوالي 340هـ)/ اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته: الشيخ محمد بن أبي شنب الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر/ مطبعة جول كربونل –الجزائر/ سنة الطبع: 1926م

49. الجنى الداني في حروف المعاني/ الحسن ابن أُمّ قَاسِم المرادي (ت 749 هـ)/ تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل/ دار الكتب العلمية- بيروت/ رقم الطبعة: الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1992م.

50. حاشية الآجرومية/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (1392 هـ)/ دار القاسم للطباعة والنشر/ الطبعة الرابعة/ سنة الطبع: 1988م.

51. حاشية الجمل على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت 926 هـ)/ سليمان الجمل الأزهري الشافعي/ دار النشر: دار الفكر – بيروت/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط.

52. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل/ محمد بن مصطفي الخضَري (ت 1287 هـ) / طبعة دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاه/سنة الطبع: 1250 هـ.

53. حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) /تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد/المكتبة التوفيقية/رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

54. الحجة للقرّاء السبعة /أبو علي الفارسي /تحقيق: قهوجي وحويجابي /دار المأمون للتراث – دمشق/ الطبعة الأولى /سنة الطبع: 1984م.

55. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)/ تحقيق وشرح: عبد السلام هارون/دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الطبعة الأولى/سنة الطبع: 1406هـ-1986م.

56. الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)/ تحقيق : محمد علي النجار/ دار الكتب المصرية / رقم الطبعة: بلا/ سنة: 1376هـ.

57. دور المدرسة الإباضية في الفقه والحضارة الإسلامية/ فرحات الجعبيري/ دار الجويني للنشر/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1988م.

58. الديباج/ الإمام أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 209) / تحقيق: د. عبد الله بن سليمان الجربوع – د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/الناشر: مكتبة الخانجي–القاهرة/ رقم الطبعة: الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1411هـ.

59. ديوان أبي طالب بن عبد المطلب/صنعه: أبو هفان المهزمي وعلي بن حمزة/ تحقيق: محمد حسن آل ياسين. /دار النشر: مكتبة الهلال / الطبعة الأولى /سنة الطبع: (1421هـ – 2000م).

60. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)/ شرح وتعليق: محمد حسين/ المطبعة النموذجية/ الناشر: مكتبة الاداب بالجماميز/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

61. ديوان الفرزدق /شرحه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور/دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1987م.

62. ديوان المتنبي/ أحمد بن حسين الجعفي. أبو الطيب المتنبي /دار بيروت للطباعة والنشر/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1983م.

63. ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه/ دار النشر : المطبعة التونسية بحاضرتها المحمية/ سنة الطبع: 1281هـ.

64. ديوان دعبل الخزاعي/صنعة د/ عبد الكريم الأشتر/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1983م.

65. رحلة القطب/ يحيى بن بهون الحاج أمحمد/دراسة وتحقيق/مطبعة: mondial print service/الطبعة الأولى/سنة الطبع: 2007م.

66. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح/ لابن الطراوة النحوي (ت 528هـ)/تحقيق: حاتم صالح الضامن/عالم الكتب/ الطبعة الثانية / سنة الطبع: 1996م.

67. الرسم في تعليم الخط/ محمد بن يوسف أطفيّش(ت 1914م)/ المؤسسة الوطنية للكتاب/سنة الطبع: 1986م.

68. رصف المباني في شرح حروف المعاني/ للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت 706هـ)/ تحقيق: أحمد محمد الفخار/ دار القلم –دمشق/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 2002م.

69. سنن أبي داود/ أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني. ت 275 هـ)/ بيت الأفكار الدولية- الرياض/ د.ت.ط.

70. سنن النسائي السنن الكبرى/ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت 303 هـ)/ دار إحياء التراث العربي/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

71. شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ ابن العماد الحنبلي /دار النشر : دار ابن كثير - دمشق - سوريا / رقم الطبعة: الأولى سنة الطبع 1406 – 1986م .

72. شرح ابن الناظم على الألفية/ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك (ت 686 هـ)/ تحقيق: محمد باسل عيون السود/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2000م.

73. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ)/تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد/الطبعة العشرون/1980م.

74. شرح التسهيل / جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ)/ تحقيق: عبد الرحمان السيد و محمد بدوي المختون/ دار هجر للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م.

75. شرح الدماميني على مغني اللبيب/ محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 828هـ)/ تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية/ الناشر: مؤسسة التاريخ العربي-بيروت/ الطبعة الأولى/ 2007م.

76. شرح الرضي على الكافية لابن حاجب/ رضي الدين الأستراباذي (ت 688هـ)/من عمل: يوسف حسن عمر/منشورات جامعة قابوس – بنغازي/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1996م.

77. شرح الكافية الشّافية/ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت 672 هـ)/ تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي/ دار النشر: دار المأمون للتراث/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1986م.

78. شرح المفصل /ابن يعيش النحوي (643هـ)/تصحيح وتعليق: مشيخة من الأزهر/دار النشر: إدارة الطباعة المنيرية–مصر–/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

79. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير / صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي (ت 617 هـ)/ تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين/ دار الغرب الإسلامي/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م.

80. شرح المقدمة المحسبة / طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت 469 هـ)/ تحقيق: خالد عبد الكريم/ المطبعة العصرية– الكويت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1977م .

81. شرح متن الآجرومية / حسن الكفراوي وبهامشه حاشية العلامة اسماعيل الحمدي/ مكاتب سليمان مرعي– سنغافورة/ رقم الطبعة: بلا / د.ت.ط.

82. شرح مقصورة ابن دريد / الخطيب التبريزي / تحقيق فخر الدين قباوة / مكتبة المعارف بيروت / رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1414 هـ

83. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية/ إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)/ الناشر: دار العلم للملايين– بيروت./ الطبعة: الرابعة/ يناير 1990م.

84. صحيح مسلم / الإمام الحافظ أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري الملقب بـ: مسلم (ت 261 هـ)/ اعتنى به: أبو صهيب الكرمي/ بيت الأفكار الدولية– الرياض/ رقم الطبعة: بلا/ تاريخ الطبع: 1998م.

85. صحيح البخاري / البخاري: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ)/ اعتنى به: أبو صهيب الكرمي/ بيت الأفكار الدولية- الرياض/ رقم الطبعة: بلا/ تاريخ الطبع: 1998م.

86. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع/ شمس الدين محمد بن عبد الرحمان السخاوي / مكتبة القدس / رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1355هـ.

87. عصر الدول والإمارات (الجزائر-المغرب الأقصى-موريتانيا- السودان) /د. شوقي ضيف/دار المعارف/ط1/د.ت.ط.

88. العين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)/ تحقيق: مهدي المخزومي- إبراهيم السامرّائي/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت- لبنان/ رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1988م.

89. غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب /محمد بن أحمد بن سالم السّفاريني الحنبلي (ت 1188هـ)/ ضبط وتصحيح: محمد عبد العزيز الخالدي/ دار الكتب العلمية- بيروت.لبنان/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1996م.

90. غنية الطالب ومنية الراغب/ أحمد فارس الشدياق/ دار المعارف للطباعة والنشر- تونس/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

91. فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال / جمال الدين محمد بن عمر المعروف بـ بحرق / المكتبة العصرية- بيروت / رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 2007م.

92. فتح الباري بشرح صحيح البخاري /أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ) تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب/رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد فؤاد عبد الباقي/دار النشر : دار المعرفة/د.ت.ط.

93. 84. القاموس المحيط/ حمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي تصحيح: نصر الهوريني/ الناشر : دار الجيل /رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1371 هـ .

94. قطر الندى وبلّ الصدى / عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) ومعه: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محيي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية – بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1994م.

95. الكامل/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)/ تحقيق: محمدأحمد الدالي/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 1997م.

96. كتاب الجزائر/الدكتور: أحمد توفيق المدني /المطبعة العربية- الجزائر/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1350هـ.

97. كتاب الجُمل/ أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي (ت حوالي 340هـ)/ اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته: الشيخ محمد بن أبي شنب الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر/ مطبعة جول كربونل –الجزائر/ سنة الطبع: 1926م.

98. كتاب العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175)/ تحقيق: مهدي المخزومي- إبراهيم السامرّائي/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت- لبنان/ رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1988م.

99. الكتاب: كتاب سيبويه/ أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180 هـ)/ تحقيق عبد السلام محمد هارون / دار النشر : دار الجيل . بيروت/ رقم الطبعة: بلا/ د.ت.ط.

100. الكشّاف/ جار الله الزمخشري (ت 538هـ)/تحقيق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض مع جماعة من الدكاترة/ دار النشر: مكتبة العبيكان- الرياض/ الطبعة الأولى/ 1998م.

101. كشف الكرب/ محمد بن يوسف اطفيش/ المطبعة الوطنية –نشر وزارة التراث عمان/ الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1405هـ/1985م .

102. الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية / أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094هـ)/ تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري / دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت/ سنة الطبع: 1419هـ – 1998م.

103. الكواكب الدرّية في مدح خير البرّية/ للعلامة الشيخ البوصيري (مخطوط)/ كاتبه : محمد سليم الحمزاوي/ معهد الثقافة والدراسات الشرقية / جامعة طوكيو/اليابان.

104. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة/ الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزّي(ت 1061هـ)/ وضع حواشيه: خليل منصور/دار النشر: دار الكتب العلمية/ط1/سنة الطبع: 1997م.

105. اللباب في علل البناء والإعراب / أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري/ تحقيق : غازي مختار طليمات وعبد اللإله نبهان/ الناشر : دار الفكر المعاصر– دمشق/ الطبعة الأولى / سنة الطبع: 1995م.

106. لسان العرب/ابن منظور/ ضبط نصّه وعلّق على حواشيه: د.خالد رشيد القاضي/ دار النشر: دار صبح وأديسوفت/لبنان/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2006م.

107. متن الآجرومية/للإمام الصنهاجي /دار الطبع والنشر: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني/ القاهرة/د.ت.ط.

108. متن الألفية / ابن مالك/ ضبط وتعليق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب/توزيع مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع–الكويت/ الطبعة الأولى/سنة الطبع: 2006م.

109. المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم/ أحمد بن محمد الخراط / الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الطبعة : الأولى/ سنة الطبع: 1426 هـ .

110. المدارس النحوية/ إبراهيم السامرّائي/دار النشر: دار الفكر–عمّان/الطبعة الأولى /تاريخ الطبع 1987م.

111. مدارك التنزيل وحقائق التأويل/ أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي/ تحقيق الشيخ : مروان محمد الشعار/ دار النشر : دار النفائس– بيروت/ سنة الطبع: 2005.

112. المذهب المالكي (النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي)/ محمد عز الدين الغرياني / منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية/سنة الطبع 2010م.

113. مراصد الاطّلاع على أسماء المكنة والبقاع/صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي / تحقيق وتعليق: علي محمد البجاوي /دار الجيل-بيروت /ط1/تاريخ الطبع 1992).

114. المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ عبد الرحمان جلال الدين السيوطي(ت 911 هـ)/ /تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون/مكتبة دار التراث- القاهرة/ الطبعة الثالثة/ د.ت.ط.

115. المسائل المنثورة/أبو علي الفارسي/تحقيق: شريف عبد الكريم النجار/دار عمار/ ط2004/1م.

116. المستدرك على الصحيحين/ الحاكم : أبو عبد الله النيسابوري/ مطبعة دار الحرمين/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع:1997م.

117. المسند/ أحمد: الإمام أبو عبد الله بن حنبل (ت 241 هـ)/ دار إحياء التراث العربي/ د.ت.ط.

118. المصنف / ابن أبي شيبة الإمام أبو بكرعبد الله بن محمد (ت 235 هـ)/ ، تحقيق: حَمَد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان/ مكتبة الرشد- الرياض/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2004م.

119. معاني القرآن/ أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت 615 هـ)/ تحقيق: هدى محمود قراعة/ مكتبة الخانجي- القاهرة/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1990م.

120. معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ)/ تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي/ دار النشر: عالم الكتب/ رقم الطبعة: الطبعة الثالثة/سنة الطبع: 1983م.

121. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص/ عبد الرحيم بن عبدالرحمان بن أحمد العبادي (ت 963 هـ)/ مطبعة محمد مصطفى / سنة الطبع: 1316 هـ

122. معجم أعلام الإباضية من القرن الأول إلى العصر الحديث/ قسم المغرب الإسلامي/ تأليف الأستاذ محمد بن موسى باباعمي وآخرون/ جمعية التراث لجنة البحث العلمي / دار الغرب الإسلامي /سنة الطبع: 2000 م .

123 . معجم اعلام الجزائر(من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر)/ تأليف: عادل نويهض/ دار النشر: مؤسسة نويهض الثقافية/ بيروت–لبنان/ الطبعة الثانية / سنة الطبع: 1980م.

124 . معجم الشعراء/ الإمام أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت 384هـ)/ مكتبة القدس–دار الكتب العلمية/ بيروت–لبنان/ الطبعة الثانية/ 1982م.

125 . معجم المؤلفين المعاصرين (في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما فقد منها أو حقّق بعد وفاتهم)/ محمد خير رمضان يوسف / مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية / السلسلة الثالثة / الرياض 2004م.

126 . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / الدكتور إميل بديع يعقوب / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1996م/ بيروت لبنان.

127 . معجم النحو/ عبد الغني الدقر/ بإشراف: أحمد عبيد/ مؤسسة الرسالة/ الطبعة الثالثة/ سنة الطبع: 1986م.

128 . معجم قبائل العرب القديمة والحديثة / عمر رضا كحالة /دار النشر: مؤسسة الرسالة /رقم الطبعة: ط8/ سنة الطبع: 1997 م.

129 . المعجم الوسيط/ مكتبة الشروق الدولية / جماعة من الأساتذة/ الطبعة الرابعة / سنة الطبع: 2004م.

130 . المعلّقات العشر وأخبار شعرائها/ تأليف: أحمد الأمين الشنقيطي / دار النشر: دار النصر /د.ت.ط.

131 . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) / تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب/ دار التراث العربي–الكويت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 2000م.

132 . المفصل في صنعة الإعراب/ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)/ تحقيق: علي بو ملحم/ دار النشر : مكتبة الهلال – بيروت/ الطبعة الأولى / سنة الطبع: 1993م.

133 . المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)/ تحقيق: عبد الخالق عظيمة/ وزارة الأوقاف- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة/ الطبعة الثانية/ سنة الطبع: 1415هـ -1994م.

134 . المقرب/ علي عبد المؤمن (ابن عصفور)/ تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري- عبد الله الجبوري/ دار النشر: بلا/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1972 .

135 . المقصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني / تحقيق: كاضم بحر المرجان/ دار الرشيد للنشر/ رقم الطبعة: بلا/ سنة الطبع: 1982م.

136 . نتائج الفكر في النحو/ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581 هـ)/تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض/ الناشر: دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى/سنة الطبع: 1992م.

137 . النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة / عباس حسن/ دار النشر: دار المعارف – مصر/ الطبعة الثالثة/ د.ت.ط.

138 . نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب / أحمد بن محمد المقري التلمساني/ تحقيق : د.إحسان عباس/ دار صادر - بيروت / رقم الطبعة: بلا / سنة الطبع: 1968م.

139 . النهاية في غريب الحديث/ابن الأثير (ت 606 هـ) /تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي/دار إحياء التراث العربي/ لبنان/د.ت.ط.

140 . نيل الابتهاج بتطريز الديباج/ أحمد بابا التنبكتي (ت 1036)/ إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة/ منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس/ الطبعة الأولى/1989م.

141 . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/جلال الدين السيوطي(ت 911هـ)/ تحقيق: أحمد شمس الدين/ دار الكتب العلمية -بيروت/ الطبعة الأولى/ سنة الطبع: 1418هـ.

142 . هميان الزاد إلى دار المعاد/ الشيخ محمد بن يوسف اطفيش/ دار النشر: المطبعة السلطانية/ الطبعة الأولى -زنجبار/ سنة الطبع: 1305هـ.

المخطوطات والرسائل الجامعية:

1. آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيّش العَقَدية/ مصطفى بن الناصر وينتن/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ تنسيق وإعداد: محمد بن موسى بابا عمّي- مصطفى بن محمد شريفي/ نشر جمعية التراث/ د.ر.ط/1996م.

2. الدرة الشنوانية علي شرح الآجرومية (مخطوط)/ أبو بكر بن اسماعيل الشنواني (ت 1019هـ) / الرقم العام: 987 / رقم الصنف: 415 / د.ش/ تاريخ النسخ: القرن الحادي عشر الهجري / من موقع جامعة الملك سعود –الرياض- المملكة العربية السعودية. عنوان الصفحة على الإنترنت: http://makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/1214/79

3. الدرة النحوية في شرح الآجرومية (مخطوط)/ابن يعلي الشريف الحسيني/ الناسخ: سعيد بن محمد بن علواش/ تاريخ النسخ: 1124 هـ رقم الصنف: 415 د ي الرقم العام: 7999/ من موقع جامعة الملك سعود –الرياض- المملكة العربية السعودية. عنوان الصفحة : http://makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/8674/4 تحقيق الطالب: عبد القادر ياشي من جامعة وهران بإشراف الأستاذ الدكتور: المختار بوعناني 2010.

4. الدرة النحوية في شرح الآجرّومية/ أبو عبد الله الشريف التلمساني (ت 771هـ) / تحقيق و دراسة : عبد القادر ياشي/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ كلية الآداب واللغات والفنون/ قسم اللغة العربية/ جامعة وهران/ 2011م.

5. شرح الآجرومية / أبو القاسم بن يحيى بن أبي القاسم الغرداوي المصعبي (ت 1102هـ)/ تحقيق ودراسة: يوسف خنفر/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/ كلية الآداب واللغات / قسم اللغة والأدب العربي/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ 2010م.

6. الكافي في التصريف/ محمد بن يوسف أطفيش (ت 1914م)/ تحقيق ودراسة : عائشة يطو/ رسالة لنيل شهادة الماجستير/كلية الآداب واللغات والفنون/ قسم اللغة العربية/ جامعة وهران/ 2001م-2002م.

7. مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرّومية / أمحمد بن يوسف أطفيّش (ت 1914م):

-النسخة أ: نسخة من مكتبة محمد بن أيوب الحاج سعيد تحت رقم: (12-5).

-النسخة ب: نسخة مكتبة آت خالد بني يزجن- دون رقم.

-النسخة ج: الموجودة بخزانة الشيخ محمد بن يوسف ببانو - ببني يزجن تحت رقم: 672 .

7. نظم الجمان في شرح نظم ابن كيران في البيان، / الموقع الإلكتروني الشيخ سكيرج من تلاميذه ومريديه، بتحقيق: محمد الراضي كنون الحسني الإدريسي وعنوان الموقع:
http://www.cheikh-skiredj.com/nadm-joumane.pdf

8. نجم الحيران بشرح سواطع الجمان في علم الصرف (مخطوط نسخة حديثة) / الشيخ محمد بن عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي/ قابله على مصورة من الأصل: أبو شمس الدين بن مصطفى الحسيني الإدريسي الجزائري وأبو سهل بن سليمان وضاح (على ذمّة الناقلين) من موقع:
www.chatharat.com/download/sa...iouljouman.pdf

المجلاّت والحوليات:

شرح مثلّثة قطرب/ للفيروزبادي (ت817 هـ)/دراسة وتحقيق: حنّا بن جميل حداد/جامعة اليرموك/ الأردن. مجلة آفاق الثقافة والتراث/ تصدر عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث/العدد: 65 /سنة:2009م .

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

كشاف الرموز المستعملة..... د

مقدّمة..... و- ك

القسم الأول: التحقيق

مقدّمة التحقيق

أوّلا: التَّعريف بالمؤلِّف..... (03-14)

أ- عَصْرُ المُؤلِّـفِ..... 03

• الحالة العلمية 04

• الحياة الثقافية 05

ب- ترجمةُ المؤلِّـفِ..... 06

أوّلا: اسمه ولقبه وشهرته..... 06

ثانيا: نسبه 07

ثالثا: مولده و نشأته العلمية وشيوخه 07

رابعاً: زواجه..... 09

سادسًا: معهده..... 09

سابعا: تلاميذه. 10

ثامنًا: مراسلاته ورحلاته..... 11

تاسعاً : مكانته العلمية 12

حاديَ عشرَ: تآليفه 12

ثانيَ عشرَ: وفاته. 14

ثالث عشر: ما كتب عن الشّيخ أطفيّش..... 14

ج- التعريفُ بالمؤلَّـف (المخطوط) ..... (15-38)

• تسمية الكتاب ونسبته لمؤلّفه 15

• موضوع الكتاب 16

• سبب تأليف كتاب (مسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرّومية) 17

• وصف النسخ المخطوطة وصفا ماديا 17
• عملي في التحقيق 22
• المنهج المعتمد في التحقيق 25
• -نماذج مصوّرة من المخطوط 26
ثانيا: النصُّ المحقَّقُ..... (40-419)
مقدمـــة المصنّف..... 41
الكـلَام وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ..... 49
بَـــابُ الإِعْرَاب..... 75
بَابُ مَعْرِفَةِ عَلاَمَاتِ الإِعْرَاب..... 86
فَائِدَةٌ..... 107
بَـــابُ المُعْرَبَاتِ..... 121
بَابُ الأَفْعَال..... 133
بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ..... 172
بَابُ الفَاعِلِ..... 178
بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه..... 191
بَابُ المُبْتَدَإِ وَالخَبَر..... 200
بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَر..... 222
بَابُ النَّعْتِ..... 261
بَابُ المَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَة..... 268
فَائِدَةٌ..... 278
بَابُ العَطْفِ..... 281
بَابُ التَّوْكِيدِ..... 299
بَابُ البَدَلِ..... 307
بَابُ المَنْصُوبَاتِ..... 317
بَابُ المَفْعُولِ بِهِ..... 320
فَائِدَةٌ..... 329

بَابُ المَصْدَرِ..... 338
بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ..... 346
بَـــابُ الحَـــــالِ..... 358
بَـــابُ التَّمْيِيـــــزِ..... 373
فَائِدَةٌ..... 368
بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ..... 380
بَـــــابُ " لاَ 393
بَابُ المُنَادَى..... 398
بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ..... 403
بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ..... 406
بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ..... 410
خاتمة المصنّف..... 419
القسم الثاني: الدراسة..... (482-420)
أ- أهميّة الكتاب وقيمته العلمية..... 422
ب-مصادر المؤلّف في الكتاب..... 422
ج- منهجية الشيخ أطفيّش في كتابه..... 428
د-شواهد الكتاب..... 436
1-الآيات القرآنية 436
2-الحديث النبوي الشّريف..... 438
3-الشواهد الشعرية..... 438
4-الأمثال واللغات..... 440
-رموز المخطوط..... 441
هـ-الموازنة بينه وبين بعض الشروح الأخرى. 441
و-تأثر الشيخ أطفيش بمن سبقه من النحاة (مواطن الائتلاف والاختلاف): 449
- في الشكل..... 449
- في المحتوى..... 450

– في الأمثلة والشواهد 451

– مواطن الائتلاف والاختلاف في الآراء النحوية بين الشيخ وغيره من النحاة..... 453

ز– تحقيقات الشيخ في كتابه. 456

المسائل الصرفية الواردة في الكتاب 466

خاتمة : النتائج المُتوصّل إليها في البحث. 480

الفهارس العامة..... (483–540)

- فهرس الأيات القرآنية..... 484
- فهرس الأحاديث الشريفة..... 504
- فهر س الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات..... 505
- فهرس شواهد الأمثال..... 511
- فهرس القراءات واللغات..... 512
- فهرس الكتب المذكورة في المخطوط..... 514
- فهرس الأعلام..... 515
- فهرس المصادر والمراجع..... 520
- فهرس الموضوعات..... 537